

(الجزء الاول)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة المصنف
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لألفية بن مالك في النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبي
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تعمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

(وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الامام المتقن الشيخ يس بن زين)
(الدين العلبي الجصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة كبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الحمد لله الذي شرف من نحاده ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورض
الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محابنو والايمان ظلام الفكر الحالك وأرشد الانام الى سلوك
أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال * (ويعد) * فيقول الفقير لرجة
رب العالمين يس بن زين الدين العلي مسمى الجصى غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها
عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كدالة المحصلين غزيرة الفوائد غزيرة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح
العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنها الملهمة كتيب المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أجد
ابن عبد الحق السنباطي والشهاب أجد الزرقاني الشهير بابن فحله وشيخنا عبد الله الدنوشري بهو امش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا
رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم في عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر الاناني على المتن من التحقيقات ومال العلامة الشهاب
القاسمي معهم من المناقشات وضمت الى ذلك أبحاثا يتجه بها المحققون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بقضائها
المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى
الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى في كل المراتب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المشارق
والمغارب * (ترجمة الشارح رحمه الله) * هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أجد الحزرجي الشافعي النحوي يعرف بالوقاد
ولد تقريبا سنة تسعمائة بخرجة من أقالم الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوزي والشامي
والزوين الابناسي ومات ببركة الحاج حنين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبلى الدوادار (قوله الملهمة لتحميده) ياتي قريبا في

كلام الشارح تفسيرا لإلهام وقال لتحميد دون الحمد إشارة إلى المبالغة في حمد الله تعالى (قوله جدا) منه وب كما صرح به بعضهم بفعل مقدولا بالحمد المذكور لأن الخبر فاصل بينهما وهو أجنبي فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبي ٣ وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر كان عاما لهما ولم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظم ما هتأ الكن في الكشف في تفسير قواه تعالى والذين يتوفون منكم ويذون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول وقرأ أي متاع لأزواجهم متاعا وعلى قراءة أي متاعا نصب بمتاع لأنه في معنى التمتع كقولك الحمد لله جدا الشاكرين وأعجني ضرب للثريد اضرب يا أبا قال السعد في قواه كقولك الخان قيل كيف جاز

نصب جده الشاكر بن الجهم مع وجود الفصل بالخبر : قلت الخبر في الاصل كان معمو ولا الحمد في موقع المفعول شهادة
كقولك جده فاذا لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام في الدار قياما الى الس
(قوله موافيا لنعمه) قال في الصحاح وافي فلان أي أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافقة في مسببها وهو المقابلة فهو مجاز و
الدنو شري معناه ملاقيهما فيحصل معها ومعنى مكافئا المزيده مساو لمزيده هذا معني ما ذكره ويقال كون الحمد ملاقيهما لنعمه واد
وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يحجب بان جله الحمد لله الخ انشاء
وهي لا تشاء الحمد بمضمونها كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد للموصوف
بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زرقاني وكون وحده حالا أي مؤكدة مقررة لضمون الجملة الاسمية
قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منقر دأ مذهب سيبويه واختاره الجهم وروذهب أبو علي الى أن وحده منصوب على المصدر
للحال المقدر على معنى منقر دأ افرادا فينتد تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة
الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أي مستقر في انفراد ولا يجوز أن يتقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية
كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسياتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده
من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة والامام السبكي رسالة في نصب وحده سماها الزبدة ذكرها السيوطي في الاشياء والنسب

٣ قول المحشي باجني وبها يعمل الخ كذا في النسخة التي بأيدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله باجني ولعل الاصل قلت الحمد
في جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله شهادة مخلص) مقول مطلق معمول لاشهد (قوله في توحيدة) لعله تمجيد أو تحميد أو توشيح ولا ضرورة لذلك لفظة ما عبر به الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجمله أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى أنهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم هذا الفرد الجامع لا كمال البشرى يرجع عليهم كما ذكره الامام الرازي على ما نقل الطوخي وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الابداء كما في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الخفي) أي المبالغ فيه من حقيقت به بالكسر بالغت في اكرامه (قوله الرباني) نسبة الى رب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه اشتهر وحيث يجوز تقديمه على الاسم عند النجاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره في بعض كتبه ورأيت بخطه في الحواشي ٣ والتذكرة ذكره السيوطي في حسن المحاضرة والصفدي في تاريخه أعيان العصر وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله يفسح) بكسر السين وضمها مضارع فسح اذا ضم اللجمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع في بديع صنعه وتقديره بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخيلية والنسخ

شهادة مخلص في توحيدة وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وبنوه (وبعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهرى عامله الله بلطفه الخفي وأجره على عوائده الخفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثاله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويرزق خفي مكتوباته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المناسم فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مقاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتاب الى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير الحجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يأمر العمالة من أبناء جنسه وكنيت أنت المشار اليه لما عملت بين يديه وخطبك بهذا الخطب فانهم وبأدب الاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحت حشرها كشف خفايا وأبرز أسرارها وخباياها وباح سرها المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها اني فرجت شري بشرحه حتى صار كالنبي الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه السيرة ثانياً التي تتبع أصوله التي أخذ منها ورعاً بشرحت

ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة الحقيقية تبهية وفي الصحاح وقلان نسيج وحده أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره واذ لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله في هذا النحو شكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير انه) بيان للداعي لشرحه مع انه بالصيغة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفراً من باب ضرب أي كشفت وأوضحته وشبه المسائل الحقيقية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مقاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الأمير الحجاز) هو الطريق وما ألفت قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسر على النهر المسمى بالشرية بنى سلطاناً برقوق جسر * بعدل والانام له مطيعة مجاز في الحقيقة للبرابا * وأمر السلوك على الشريعة (قوله شرحا كشف خفايا الخ) فيه دليل على تاخر الدباجة على الشرح وقوله بعد ذلك واستغفر الله عما يقع في الخلال دون أن يقول وقع يقتضي تقديمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم بكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل: بينت غمدا الحاجة لما ذكره من الشروط مع أنه أهم من الأول كما أنه لا بد من ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله اني طبقت الشرح على النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل قارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه: نحن فيه فنمفعول الأول وقوله فيما يأتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى قارة الى الأول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسألونك عن الأهلة أو ما في معناها نحو فاسأل به خبيراً بناء على أن الباء بمعنى عنه أن مجرورها المفعول الثاني وأنه كذا الذي صرّح به وتأولوا الآية على أن الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لأنه لا يقتضي قولك سأله بسببه أن المجرور هو المسئول عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به متعلق بخبير أقال البيضاوي به متعلق بأسأل أو بخبير أقال المولى سعدى أو بهما ففي الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لأن المجرور متعلق بهما لا متنازع توارداً عاملين على معمول ٤ واحد وما ذكره هنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فاتهم جوزوا في قوله تعالى أن جهنم

كانت مرصداً للطاغين ما آبا وجوها منها أن تتعلق للطاغين بما آبا و مرصداً فقال سعدى أو بهما (قوله نخيمه) بكسر الخاء المعجمة السجوية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أدعيه) أي جالده وهو هنا عبارة عن القلب لأنه محله وعبر به إشارة الى شدته بحيث ظهر على الحسد وقال الدونشري الحسد ظلم ذي النعمة يتمنى زوالها عنه و صيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسده الجلد ولهذا عبر بالاديم من القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق

بكلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراعاة ثالثها التي ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها التي كملت بيت كل شاهد مما انقصر على شرطه وعزوته الى قائله الا قليلاً لم أنظر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها التي ضبطت اللفاظ الغريبة بالحرف و بينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامتنان من التحريف وحفظ مبانيها سادسها التي طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها التي ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقتضي به على الصحيح ثامنها التي ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكيننا في الاذهان والحزم بمعرفة ما ساعها التي بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها التي بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من اجتهاده ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند بائنه أقول قولى هذا وأستغفر الله عما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يفتقروا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أدعيه اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشرف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النجوى والتصريف وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النجوى أبو الاسود دوانه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان يخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبة القيسل كان اسم أبيه معدان قتل فيلأله بعد الله بن عامر بن كرز فسمى معدان القيسل وسمى ابنه عنبة القيسل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولد أبي الاسود عطاء وأبو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى

باسأل وعشر عليه أي أطلع به بال عشر عليه عشر بفتح العين في الماضي وضمها ابن في المضارع عشر كقتلا وعشورا كعقودا وطمغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يابى اللام وواوياً يقال طغى يطمغى ويطغوا طغيانا وزاة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثر على شئ حاولت فيه الهرب فالت عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجنس المضارع وتعرف بهما باللام للدلالة عن أنه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله نحن النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انساناً لأنه عهد اليه فنتسى فعليه فاصلة نسيان أفعلان حذف ياؤه تخفيفاً بدليل تصغيره على أنسان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا فعلان (قوله العدواني) قال في لب الباب العدواني بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

(قوله ابن أجد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله القراهيدي) بفتح حين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافاً للتصريح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجمة وكذا في الباب بفتح السين في مختصر المسهي باللب نسبة إلى فراهيد بن من الأزدي وسأقي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح ببيان القراهيد بالدال المهملة وأن التحليل ينسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه أن الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اهـ يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشأن يتم به وعلى الثاني أن جل على معنى ذي قلب فوجه الكلام أن الأمر لكونه شاعراً بالقلب صاحبه عن سائر الأمور كان كانه صاحب هو مالكة وإن جل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو

الشخص أو التشبيه المظهر استعارة الكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو أوثاقه للتشبيه استعارة تخيلية وذ كرميا لآثم المشبه به وهو الأبر والاجد في التشبيه البليغ في قواه فهو أبر ترشيح أما باق على حقيقة أو مجاز عن نقصان البركة على طريفة الاستعارة التصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجد مثلاً على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الراوي) بضم الراء نسبة

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم التحليل بن أحمد القراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفياً وبصرياً ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي القراهيدي ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعده هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماثي ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولدرجه الله بالقاهرة المحررة سنة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبع مائة واه من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرح حاهما وشرح لمحة في حيان وأحكام لوهو حتى وانتصاب لغة وفضلاً وجرافي قولهم الدليل لغة وفضلاً عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح مانت سعاد وشرح البردة وإقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءاً والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمسة سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعملاً بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحافظة عبد القادر الراوي والتوفيق بينهما حديث لا يبدأ فيه بالمحمد لله فهو أجدم أي مقطوع البركة يمكن أن يراد بكل منهما الذكر لأن كلاهما ذكر وقد جافى بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال وإضافة اسم إلى الله قبل من

إلى زهاد مدينة ومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافتقار إلى الواجب الاجتمعية لا يتخاض منه إلا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لأن الابتداء أحدهما ابتداء حقيقياً كما هو المتبادر من الابتداء بغير تلك الابتداء بالآخر (قوله لأن كلاهما الخ) أي فليس المراد بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالمحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من جل المقيد على المطلق بالغاء قيده ومحل جل المطلق على المقيد إذ الم يكن المقيد مقيداً بقيد متناقضين أما إذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لأن القيد يتعارضان فيئسا قاطن ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يفيد أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلاً عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد أن ذهاب الاجتمعية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولاهما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بأنها تتضمن الحمد لأن فيها ثناء على الله بصفته الرحمة وإعلم أن شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على نجسة أمور الأول كون البداءة حقيقياً وأن معنى بدء الشيء بالشئ تصديره وجعله قبل

كل عمل يعمل فيه ولا شك ان هذا المعنى اذا حصل في بداية أمر ذي بال بشئ من البسملة والحمد لله لا يمكن ان يحصل في تلك البداية
بالآخر الثاني ان يكون الابتداء المذکور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما ماصلة للبداية الرابع ان يكون المراد بالبداية
بتلك الامور المذکورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسملة والحمد لله الخامس ان المراد من البسملة والحمد لله
خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة قلنا ممكن ان يمنع منعاً مستنداً الى سندیقويه افتراق الناظرين في دفع
التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلماً كما أماسلکان الاولان فتقرر بهما ان التعارض انما يلزم اذا كان
المراد بالبداية في الحديثين الحقيقي وكان أمراً غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقي وفي الآخر الاضافي
مقيساً الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذي البال او في جميعهما مبدأ اضافي مقيساً الى نفس ذلك الامر ذي البال او المراد به فيهما البداية
العرفي الذي يسع الامر من فاعله وهذا الجوابان وان كانا في جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثاني أوجه لان اطلاق لفظ البداية على العرفي
أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على الحقيقي او اضافي او مطلق منقسم اليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسماً من مادة الشبهة من
الترفيق بعد التسميم ودعوى ان الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا تسمع لان تفسير الامر ذي البال بماله
شرف حسي او شرعي او عقلي يقتضي ان المراد بالبداية المتعلق به هو البداية العادية المقرون بالتهيؤ العادية المستدعي لقدر من الامتداد
والبداية الذي لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى بدءاً أمر ذي بال كالبداية الواقعة بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء موصلة للبداية
وجعل الباء بما ذكر من البسملة والحمد لله عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظر الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهم
لسياق الاخذ بثبوت لا يكون دفع التدافع موقفاً عليهما والاول جبان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد جعل البداية على ما تقدم
لوجعلت الباء للاستعانة والملازمة اوجعلت صلة للبداية وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجنائي
والعمل الاركاني والتحرير الباني وتقديم الحمد خاصة في العمل الاركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فاق جمل البدء في الكل
او بعضها على أحد لهما المتقدمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فانه لا يتم ذلك سواء جعل البداية على أحد المعنيين او جعل البدء على
مطلق التقديم أمراً ماعداً تمامه على التقدير الاول وهو الذي جعل مسلكاً ثالثاً فلان المسالكين له استندوا في منع التدافع تارة الى جواز
كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملازمة وذكر وان الملازمة تسمع وقوع الابتداء
بالشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز ان يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذي بال ويذكر الامر الاخر قبل ذلك البعض
بدون فصل فيكون الابتداء آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم بيان امكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة
بشئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خرطالة ادلان مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقة قياسية وأن يكون أمر امتداد وأن
لا يكون العدول عن العرفي الامتداد الخامس لمادة الشبهة غير موجه ولا شك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين ان
أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لا يخرج منهما لا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلان المراد من الملازمة المعدودة من معاني الباء هو معنى
المصاحبة اي المعية والمنازعة وحينئذ ما أن يكون المراد بالان الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف قائمهم بطلقونه على الزمان
اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العنالية فانهم بطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم الماصود
لان زمان المصاحبة للتحديد هو زمان التكلم بحملة الحمد و زمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه
المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذي بال هو زمان المصاحبة للتحديد يكون هذا الزمان متأخراً
بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما
في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناه اللغوي المراد هنا الا به ولان كلام من البسملة والحمد لله زمان في لتركيبه من أجزاء
زمانية هي الحروف وكل ما هو زمان في منع أن يكون أنيا فاعلى قد نرى صحة كون تحقق الابتداء مقارناً لتحقيق الحمد الذي هو زمان في
يكون الابتداء أيضاً زمانياً فلا يتصور أن يكون هو أن الابتداء فضلاً على أن يكون هذا الآن أن المصاحبة مع البسملة والحمد لله
على ان ما ذكره البعض لا يستقيم في الافعال التي تشغل اللسان عن الملازمة بشئ آخر حال ملازمة الفاعل بها كالنأوة والاكل
والشرب وهو منافق للاستغراق الذي نطقته كلمة كل في كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذي مبتدأ تسليم كون الباء موصلة للبداية كما
في المسلك الاول فتدبره أن يقال التعارض المذکور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصراً في
التصديق بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطريق تعرض السالكين لهذا المسلك لبعض منهما من
غير ارادة تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمد لله وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود
في الكتابة كما ان للحميد وجوده ووجود في الارقان فأنحاء وجود الحمد أربع بعبارة وانحاء وجود التسمية تسلاثة يحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كتابتهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتدبر التفاصيل بعد الاطاحة بالاجمال وهذا المسالك ضعيف لان البدء كما هو المبادر التقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا المسالك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والمجدة بل المراد الذكرو قد ذكر هذا المسالك الشارح أولا وقد كرماله وعليه وايضا المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيه ما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على انها اضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقد دللنا على ان المراد منه في العموم والخصوص وان كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لا رشاد حسن الاداء) لان في اسقاطها بهام القسم وحسنه فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مشكلة منطقية وهي ان جملة البسملة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقد رمت على الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتدئ أو أولف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد ان الكلية هي التي موضوعها كلي ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ماهو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى بخصوصية والظاهر محجى الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تاليفي وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظا للجملة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيدا للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة

للحمد (قوله رأى
المعتزلة) اختار الامام
رازي والبرهان الجعبري
وعليه فلا حاجة الى
الجواب (قوله وقيل
لاولا) أي لامتنان
ولا غير متغايرين
وعليه يحتاج للجواب

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جي به لا رشاد حسن الاداء وقيل
الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم
اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل
لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى الى الثالث رضي الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك
ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتر بهذا المعنى قال
الامام الرازي انما نجد شيئا معتداه في النزاع ان الاسم هل هو غير المسمى أو غيره والله اعلم على الذات
المعبود بالحق وقيل هو ووصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسرانية فغير بحذف الالف الاخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين
لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبع اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول
الثالث فانما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فعملوه تارة عيننا كالجلالة وتارة غير او ذلك في المشتق ان كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير
كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عيننا ولا غير او ذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتامل
(قوله والتحقيق ان الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتر) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشتر
بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد
من الاسم مسماه لا بقوله وذاته بان يكون الحكم مناسباً للمسمى دون الاسم كما في سبع اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك
دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسباً للاسم دون المسمى فحوله
الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرده في الخارج والاسماء
استقيده التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله سررتاه في حواشي
الفاكهة في باب الانافية للجنس قال شيخنا الغنيمي في شرح الشعر اوية والواضع له هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفاقا لابن
الهام اه وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكل علميته بيان العلم ما وضع لشيء مع جميع شخصاته فوضعه
فرع تهقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بانه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التي نقلها القرطبي
في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السماوات ذكر ان القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان
في الازل بلا اسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحيز مصدره اله بكسر اللام

وقول الشارح من الاله أو لى من قول غيره من الاله لان الصيغ ان الاشتقاق من المصداق للفعل (قوله والرحمن فعلا ن الخ) ذكر بعضهم
 أن الرحمن غير عرى واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرب قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استقهاهم
 ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة لازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال
 ان الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال
 آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الالف على الاول وعطف الاول عليه الواو عبارة بعض من كتب على
 البياضوى فان قلت اذا جعل المتعدى لازما فالحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لا فائدة المبالغة لانهما تحصل من جعل الفعل
 بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكا مبنيا من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة عما
 جبل عليه الانسان أو صار ملكا به بالتكرار اه وبه يظهر قول البياضوى والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل
 الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيتين لا فائدة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه
 انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلا من منها وفعيل وان عدله سيديو به منها فانما هو اذا عمل
 النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انها من صيغ المبالغة
 لا اشكال في بنائها من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى وبهذا التقرير علم صحة
 قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة بمعنى والرحيم مثله وان
 كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذ كر ذلك
 ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملة من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التامل

وإدخال الالف واللام عليه وتفخيم لاهه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلا ن من رحم بال كسر
 كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة
 الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من
 رحم أيضا كمر يض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى
 هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازى اذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك
 وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (المجد لله) المجد لغة الوصف بالجمل الاختياري على قصد التعظيم
 والوصف لا يكون الا بالاسان فيكون موده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون يازا نعمة وغيرها

(فائدة) نقل الدماميني
 عن بعض المتأخرين ان
 صيغ المبالغة في صفات
 الله كغفور وغفار من
 الجاز وعمل ذلك بان
 المبالغة ان تثبت للشي
 أكثر مما هو بان المبالغة
 انما تكون في صفات

تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبه أن
 تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذ كورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهى هنا مجاز عن الانعام)
 فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم
 المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف
 على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايتها التى هى فعل أو ارادة فعل كما لا مبدؤهم الذى هو انفعال وصح كون
 ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعد ولا يختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المر كب كما لا يختص بها وان أوهم كلام
 التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتى في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزخشرى من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز
 قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفي عنه
 حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لاهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله
 تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا انخلقها لافى محل (قوله المجد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جمل
 المجد قيدا للتأليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ما تيسا وبتبر كاسم الله الرحمن الرحيم قائلا المجد لله (قوله بالجمل
 الاختياري) يؤهم انه يشترط في الحمد وديه كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشروط كونه اختياريا الحمد ودليه فلو قال
 كغيره هو الوصف بالجمل على الجمل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للحمود وديه لاستلزام
 الوصف له (قوله يازا نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الا لى (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى المذ كور فلا
 يشترط في الحمد ودليه أن يكون مخصوص بالانعام

(قوله والشكر) أي اللغوى (قوله فعلا) أي أعراف ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد أي لأجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور وعليه من الأفعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه ما معنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحيث تدور هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لا اجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بلسان لأعلى نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة ما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضهما من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق إذا الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوى التساوي أن لم يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة إلى الحامد وان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد ٩ متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في

الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفخرى أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية

فيكون متعلقه عام والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورد اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر توجه في الفضائل جد فقط وفي أفعال القلب والحوارج شكر فقط وفي فعل اللسان بآراء الانعام جد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاصه بآراء الاري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعم على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم أن صرف العبد لجميع واحد اعتبارا كالشكر وان كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وجد وشكر لغويان وجد وشكر عرفيان وجد لغوي وشكر عرفي وجد عرفي وشكر لغوي ويثبت للبادي توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوي واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظر إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في أقر بأسماء ربك

(٢ تصريح ل) فتنبه له (قوله فالشكر) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاصه بآراء الاري) أي لأنه لا يكون إلا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعم على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فان متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعم على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضهما مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تهره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة الفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ما خوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذا لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر الساتة مسدأ فاعلمها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا تطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكره هي حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أي مقام أفعاله لا فاعله اختص بص الحمد لله تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المجال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى الله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لا نقول

أول الكتاب وقال أوله انهم من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوة حقيقة سميت بها الاركان الخمسة لتحرر كنهها فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان الخمسة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كإطفاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرجعة صلاة لاشتغالها عن تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففي الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعدى في الكشف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتغالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أى المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلي عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرجعة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لخصوله ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لاننا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا في صلاته الله تعالى عليه

وسلم لا يزال مترقيا في صلاته الله تعالى عليه

تزيده قربا (قوله ولو خطا)

عن قال بذلك الغزالي

والزبن العراقي وهو

الموافق لا مطلقا غيرهما

كرهه الافراد وجهه على

خلاف الاولى يحتاج الى

نقل صريح عن أحد بان

الافراد في الخط غير

مكرر وعلم من قوله ولو

خطا الردي على من اعتذر

عن ترك السلام باحتمال

انه أتى به لفظا فان ذلك

انما يدفع الكراهة اللفظية

لا الخطية (قوله الايمان

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلي عليه وارادة الخير) (والسلام) التحية وجمع: نهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الايمان الاكلان) نعمتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه فيجعل وأصله يسود فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستغزى غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول جديا للتشديد يسمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله الحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق ادمن اسمه ليحمله * فذوالعرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أى آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع والتميز من النبأ وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقاء) أى دليل (الغر) جمع أغرة من الغرة وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدزهم (المجطين) جمع محجل من التحجيج وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحده من لفظه واختلاف في أئمة من قبله عن هاء أو عن واو قال بالاول سيدي به وأصله عنده أهل وقال الثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القران في التصغير

الاكلان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطنا بوقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الآن تنزلا منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أى من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستغزى) أى يحركه (قوله لكثرة خصاله الحمودة) قال الدوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه الماسد لكونه اسم مفعول اهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة جذبا فكثرة الخصال الحميدة تلازمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله جذبا بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أى الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبقية اسم آله فهو يدل مجوده تفسير الشارح بحتملها (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسياتي في جوع التكسير ونظيره هجان فعلم هذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقدير واجب كلالا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والأصل أئمة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أى مأخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الأصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها مطلق في الأصل أيضا على الشيء الذي عجمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشبه الخنقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك الحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آتاه الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذ الاصلي لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليه رجع اليه بقراءة أو رأى أو نحووه وقد يجب ان يراعى
 المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيديويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال
 سمعت اعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهل فان قبل لو كان أول أصلاً لكان لفظه بالعربي فقال أول وأوائل به أجيب بانه انما لم
 ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها فجاز ان يكونا عند الكسائي مادتين
 مختلفتين كما قال الدماميني وجاز ان يكون آل اه أصلاً لان أهل وأوائل فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله
 فقال الشافعي الخ) انما فسر الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعا فلا نسب أن يراد به جميع
 أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان
 اسم الجنس المضاف يقيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عام لهما الصلاة والسلام
 المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاماً على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البديل على
 قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضاً عاملاً في سلام وهذا مما ناه القواعد والمعنى أما الامل فظاهر وأما الثاني
 فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملاً فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان
 المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاماً انتهى وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن

الكلام من عطف الجمل
 بل يتعين حمل كلامه
 على ذلك حيث كان
 المتبادر منه ما ذكر اذا
 يصح ذلك الابدأ أيضاً
 يلزم على كون العامل
 الصلاة والسلام المذكورين
 عمل المصدر مفعولاً
 بالاجنبي وهو الخبر أعني
 قوله على سيدنا وقد تقدم
 امتناعه (قوله مفيدان
 لتقوية عامليهما) يفهم
 منه ان ذلك من باب المفعول

فن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن
 الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني
 عبد مناف لانهم أهلوه أو آل أمرد بنهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسر جمع صاحب كركب وراكب
 وعطف الصحب على آل الشامل لبعضهم تشمل الصلاة باقهم (أجمعين) تو كيد معنوي مفيد
 للاحاطة والشمول (صلاة وسلاماً) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية
 عامليهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاماً (بدوام) أي ببقاء (السموات) جمع سماء على غير
 قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله
 لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * هذا خطيب فوق أعواد منبر
 وجعت أرض جمع المذكور السالم تذوذاً (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط
 صريح به جامع لمن النحويين لاحرف شرط اه وهي هنا مجرعة عن التفصيل كما نص عليه في المعنى في أما
 زيد فظن طلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أنها هذه حرف شرط وتفصيل
 مخالف لما ذكرنا من النقلين معاً (بعد) ظرف زمان كثير او مكان قليلاً تقول في الزمان طاء زيد بعد عرو

المطلق المؤكد وهو مخالف لما سياتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضرباً شديداً ليس مؤكداً اللهم الا ان يقال وفي
 التقوية والتقدير يوجدان في المبين للتوسع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم تو كيداً أو نوعاً يدين أو عدد وهو وجه المناقاة انه جعل
 ما ذكر أقساماً للمفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه
 زائدة وهمزة بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى
 هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لاحرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط
 فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجب ان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة
 عليه بل هي دالة على استلزام أمر لا تخير كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال
 اما موضوعه لعنيين تفصيل مجمل واستلزام شئ لشيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول
 العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سياتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط
 ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه
 اما على ظاهره أو مؤول أو ما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لما في غالب أحوالنا في خصوص هذا الموضع قوله هذه اشارة الى لفظه
 انما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل عما يقتضي ثبوت ذلك لها دائماً
 ويقدر لها ما يدل اذ لم يوجد في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائماً حفيد السعد (قوله ومكان قليلاً)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا فهم ان الجواب في محل خزم (قوله فهمها هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للآزم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتاء له جعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل الممثل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتاويل بما ذكر متحدا لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البديل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قوله ما لا خير ما لا (قوله ومع تمنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجرى والمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال سلهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لا لهم ما قد لا يجريان على موضوع وانته لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتنكير الكعبة والمنعوت وكان الانسب

للشارح التعاليل بذلك (قوله والالهام ما يليق في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الأعلى قال تعالى فاهمها فخورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بامانة الملك وبالنفث في الروع كقوله عليه السلام ان الملك لمة وان للشیطان لمة وان روح القدس نفث في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهمة الفصيل ما في الضرع ابتلاعه وفرس لهم كانه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو منى على ان الالهام يكون في

وفي المسكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولا يمكن باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد أم قفيل فعل الشرط المقدر وقيل اما التباين عن الفعل المقدر وهو مذهب سيدي به فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لاعلا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهم ما يمكن من شيء بعد (جد الله) فهمها هنا مبتدأ أو الاسمية لازمة للبند أو يكن شرط والفاء لازمة لما قبلها في تضمنت اما معنى الابتداء أو الشرط لزمها الفاعل لصوق الاسم اقامة للآزم وهو الفاعل لصوق الاسم مقام المزموم وهو الابتداء والشرط وابقاء لثمره في الجملة (مستحق الحمد وملاهمه) نعتان لله لمجرد المدح ووضح نعت المعرفة بهما لانهما الدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ومع تمنع جعلهما معطوفين بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ايهما أو للتخصيص المستدعي عوملا وكلاهما متوقف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يليق في الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الاتحاد قال الله تعالى انا انشأناهم انشاء أي أوجدناهم ايجادا والخلق بمعنى الخلق والاعدام الانشاء أو الانقضاء ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على جد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمهما في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المقتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجيا بالمدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجنس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لاني البقاء العكبري حيث ذهب الى انها القضية (نبيه وخليفه وصفيه) نعت ل محمد والتحليل الذي خلصت محبته والصفى المختار (وعلى آله وأصحابه وأحبابه) معطوفات على

الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فاهمها فخورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسماء صدرين كما ان يقال المراد انهما على طريقه لانه حقيقة كما يدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا والذي نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجنس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لأعلى انه منه قالوا ولا بأس بتغيير سير واقهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمح كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو تقواها وأكرمه على البديل أو البيان وذلك لا يجوز فالأظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة بالمعرفة نظر المقام والافاضة الى النكرة معنوية معقيدة للتخصيص كما

يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول النصل) أو الرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حيدرا على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل علي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حبيب كخدن إذا لجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم الأماشدة من نحو شهيد وشاهد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا كينهن ويناون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع أشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالوصاف الالقية ثابت حمد أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والخبار والاعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار

متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسم ان والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال إن كان ولاكن لا يعملان في الحال والأظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لجملة سقوط المضاف واغناؤه عنه وأن يقال فإن الخلاصة

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد وشاهد في التزيل ويوم يقوم الشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جندته وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيهما غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الأول فله تعالى وليجه وأفيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولدك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور معمول أقوم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واطافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الأعم الى الأخص كشجر اراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المسمى بـ هذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجريد بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للأصغر والعجز عند العروضين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حيد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرورا باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لأجل لهامن الاعراب وفي كلامه مخالفة لأصلين

أوانه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افراد أو تركيا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون صفة خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بمحمد المحمود ما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القلندر للفاكهى فلانعيده وغار بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المثنوية وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعونه بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبنا الجياتي بلدا لا ندلسي أقليما الدمشقي منشأ ودارا وبدمشق توفي في ثمان عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولده سنة ست مائة أو إحدى وست مائة وورثاه ابن النجاشي بقوله

أحدهما

قل لابن مالك ان جرت بك ادمي * جرائكها النجيع القاني فليجرح القلب حين نعت لي * قد وثقت بدمائه اجفاني
 لكن يهون ما اجن من الاسى * علمي بقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) اطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة
 فقول الموضع في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه ان ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز ان تقول
 فررت بظرف رجل والمحصل ان النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة
 وجاز فيه ذلك و جاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب
 بحسب العوامل ليس للاختراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك ايضا وان جاز ان يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله
 اوقع في النفس) أي فحرف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكته ولا يخفى ان هذه النكته تأتي فيما سبق للزم ايضا وبعضهم
 خصه بغير اللقب الذي اشتهر الانسان به اماما اشتهر به الانسان عرفا كاللقاب الخلقاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله
 على ان ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه ان هذا لا ينافي ان الواجب
 على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالقهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدأ مضاف والخبر منعت ومع
 قطع النظر عن هذا

النعت يصح الاخبار
 به يحول التنوين للتعظيم
 وكأنه قال فان كتاب
 الخلاصة كتاب عظيم
 (قوله فهما خبرتان) قال
 الدنوشي فيه نظر لان
 قوله كتاب قبله لا يصح
 كونه خبرا لعدم الفائدة
 في الاخبار به الا ان يقال
 التنوين للتعظيم وكأنه
 قال فان كتاب الخلاصة
 كتاب عظيم اه ووجه
 النظر ظاهر لان الشارح
 جعل مسوغ الاخبار
 بكتاب عمن كتاب
 اختلافا لهما اضافة ووصفا

أحدهما أن الامام العلامة نعتان بحال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
 والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم
 اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
 ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
 العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح
 أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على أن ذلك لغة كما
 سيأتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب من كتاب وان تساوى اللفظا لتخالقهما اضافة ونعتا (صغر
 حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملة نعت
 لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محمول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا
 باقين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
 مرتقا فهما خبرتان لان نعت الكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم التواء
 يقال ليس لرفقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة تنوع من الطباق (غير) بالنصب
 على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلاف في نصبها في الاستثناء فقال ابن
 عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان
 ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لبنى جاز بناؤها على الفتح كقوله
 لم يمنع الشرب من غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الاول لاصفة كتاب الثاني فان مسوغ الاخبار به والجواب بعينه من كلام الشارح
 لانه لم يعرج على التسوية بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما
 وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعدم من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر
 الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعظم من أن يكون قارب أن يعدم من الالغاز أو لا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب
 واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والمكبر
 وكونه قارب أن يعدم من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلاف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لا طراده في نحو القوم
 أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالا بتداء والتجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الأقوال وهو
 أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن
 تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والافهسي على هذا الاحتمال لا يخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانه وان
 كانت مبنية فلهي محل اعراب لاها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لضافتها الى المبنى
 وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك يجعل ما لا يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كقوله المصنف في الحواشي فلا

برذآن المضاف اليه لا يكون الاسمالان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها
لا المصدر المنسب ليرد أنه معرب وان دفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقاة والاوقال ثم المقل (قوله وللغز الخ) نظم
ذلك بعضهم فقال والغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بلغت الارب ونظمه أيضا فقال
ولغز كرطب وعنق * والقفل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بابين يحتمل أمرين كونه
مجازا مرسلًا وكونه استعارة تبعية كما قرر السعد في نطق الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلًا باعتبارين وبيانه
هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد يجعل بين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن
الحل البيان فينبههم علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذا ان جائز ان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام

قاله في المعنى (أنه) بفتح الهززة والضمير للكتاب (لا فراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد
يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب
يقال ألغز في كلامه إذا عني مراده والاسم للغز كالرطب والغز كالعنق والغز كالقفل حكاه الدماميني
فقل وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبه) أي ساعدته يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا
قضيت له والمساعدة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة المحذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه
في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه
اشهر (يساره) أي يخاذيه وقيل يمشي مشيه (وبياربه) أي يعارضه ويقبل فعله (أحل به ألفاظه)
أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحل) أي أفبكت (به
تراكيبه) أي مركباته (وأفصح) أي أهدب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكتاب
ما تبني عليه مسأله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ومنه المساء العذب (به موارد) جمع موردة بالهاء
وهي في الاصل طرق الماء الطاء المهملة (وأعتل) أي أمتع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة
أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للاستعار
منه وهو العقل (ولا أخلى) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من
شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي
مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر أيضا حال تلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير)
أنا (فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجواز خلافا لابن مالك (أو
نقد) بالذال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردود باجماع المسلمين على
الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهززة من الاو يحتمل أن يكون بمعنى أمتع فيتعدى الى
اثني حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمتع أحدا (جهذا) ويحتمل أن يكون
بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب
وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبينه
(وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل
والجرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب القاعل

استعارة بالكناية بان
شبهت الالفاظ بالاشياء
التي عقد عليها ما يمنع
الوصول اليها وأثبت
هذا الحل على جهة
الاستعارة التخيلية وهذا
الاحتمال متعين عند
السككي المنكر للاستعارة
التبعية (قوله بفتح الياء)
قيل عليه هذا معلوم فما
الحاجة للتنبيه عليه
وأجيب بانه للتنبيه على ان
أوضح فعل لا اسم تفضيل
لانه لا مدح في حل أوضح
المعاني وفيه أن هذه النكتة
لا تطرد في ضبط الشارح
مبانية ادلاخال لتوهم
أن الفتح اسم تفضيل
(قوله وفيه استعارة) أي
تصريحية لانه أطلق لفظ
المشبه به وهو الشوارد على
المشبه وهو ما تضمنته
الالفية (قوله وكل شاهد
مثال ولا عكس) أي

فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات
القاعدة فقط والمثال لا يصاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جازله الاخر فبينهما عموم
وخصوص وجهي وكلام الشارح ما نحو من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لا يزال الضمير
المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل ماض مبني للجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني في صرح
المصنف ربما أشير فيها اليه (قوله ولم أن جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيه ما من أراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور عن السماع وبعضهم يقيسه على كونه بمعنى أقصر فيكون
يجهد اتميزا غير محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

(قوله لا رب غيره) اعلم أن لا التي لتنفى الجنس أي لتنفى صفته يكون الخبر بعدها منقياً عن جميع أفراد الاسم وغير هنالايصح أن يكون خبر اللان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منقبة عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغاير الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الأرباب الموصوفة بأنها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول الاخير) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئاً تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة فتحوز يد على السطح أو حكماً ومجازاً نحو عليه دين فالدين للزومه وتحملة كانه ركب عليه أو جل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها رتبة لمن تازمه وكذا قوله تعالى كان على ريك حتماً تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اهـ ويمكن أن يكون في الكلام استعارة قبيعية في الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير إليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به إلى اعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه وإلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفاً معاً وعلى التدرج فيه احتمال ولا يتعين هذا الأعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وإن يجعل مفعولاً به لفعل محذوف أي أفهم أو خذوه ولا يجوز كونه مفعولاً به لاسم فعل أي هالك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً والرفع أولى لأن فيه إبقاء لركن الاسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولا تهم لما يتممون التراجم يصرحون به فان قيل كيف يشار إلى غير مشار إليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السرا في بانها وضعت غير مشارها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة إلى ذلك وردة الفارسي في التذكرة بأنه يقتضي اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بان الشيء إذا سلب وصفه فلا كثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كتاب التسوية فانه بقيت عليه المصدورية ولا يخرج عن ذلك الا قليلاً

حيث آخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ليتطابق اسمه معناه والمسالكة جمع مسالك وهو طريق السلوك (وبالله أعصم) أي أمتنع (وأساله العصمة) أي المنع (نما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم يسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مأمول الاخير) عليه توكلت واليه أنيب أي أرجع قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

(٣ تصريح ل) ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالوحدة ومثله أي أمر الله أي يأتي بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض إذا فسرتة انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الأبواب انما وضع غير مشار به ليشار به إذا وجد ما أراد من الإشارة إلى الخطأ لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن يخلو كيف من الدلالة على الحال وأن من الدلالة على المكان وهو أنامن المكنى الذي يدلان عليه وانما معناه التقريب وتزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقيم بعد رايهم أنها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدر شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فانه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح السكلام وشرح الالفاظ التي يتألف منها اهـ ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصر محبة في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسجاة بالتوسيع على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة جذاشارة منه إلى عمر الحد فانه لا يكون إلا بالجنس والفصل القرينين وأقول مازال العلماء والمحققون قديماً وحديثاً يستذكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذكرون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السعيد البطلاني في أحد كبار أئمة العرب يقول المعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الادب في مسألة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والهمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازاة ومساومات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب جل كل صناعة على المتعارفين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة في أخرى

انما يكون مجهول المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليقه حدودا لنجاح وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية براديبها الكشف التام عن حقيقة الحدود وانما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقلية من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحويين من جهة متاخري المشاورة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب القنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذا العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهم ما انصب به واحدة قاله السيف الحنفى فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يقسم ما يتألف منه الكلام أجيب بان ذكر علاماته متضمن لتفسيرها فان قوله الامم مثلا ما يميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسيره وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبين الانسان بالضحك ومن وجوه تبين ما يتألف منه الكلام بالعلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناطم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز قال التركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه امر اصطلاحى لا حجريه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا تنفاد الدس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع يباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس وتنشيط القارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سور او جزاء العلماء أعشارا وأنجاسا وأخرابا (قوله والتألف والتأليف وقوع الالف الخ) هذا بالنسبة الى التأليف تفسير باللازم والتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المنكث وتعقبه الشيخ بأنه انما

يحسن لو اعتبرت الالف والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالف والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف وقوع الالف والمناسبة بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

وما دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجب بان يتألف من تفعل والتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك بما يقتضى القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلائلها صريح على الانتعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التأليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه جعل الصيغة على المطاوعة لكان المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا ففي الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أى هذا اللفظ يدل على قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعارف للحقيقة ما يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأى شديويه أو لان محل منع محيى الحال من المبتدأ اذا كان مبتدأ فى الحال والاصل وليس الكلام مبتدأ فى الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو فى الاصل مضاف اليه وصح محيى الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب محذوف تقديره أعني هو والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كما قاله قال الكلام ثبت له هذا الخبر ونجوت الخبر فى اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر خبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال فى القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذكور به اللسان تام أو ناقصا قد دفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المقيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر فى عرف اللغة فى المقيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل فى القول وما كان مكتفيا بنفسه أى فى أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهمل أو لا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكذلك يتكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما صححه فى الارشاف وقيل مجازى فيه حقيقى فيما فى النفس من المعانى وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفياً بنفسه يشمل أموراً الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبراً عنه باللفظ المتيدلان الكتابة انما سميت
 كلاماً لقيامها مقام الكلام واعتراضه المصنف بان هذا اطلاق مجازي لاحق فيق فلا يشترط وفيه ما ذكره والاشارة وما يقمهم من حال
 الشئ ما في النفس من المعاني قال المصنف ان العبارة عنها مفيدة وهو ما خوت من كلام القاموس واطلاق الكلام عليه مجازي وقيل
 انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينهما وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلاح عليه حيث ذكر أن الكلام
 لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقلاً عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر في كلام
 بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) قال
 الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عمومًا وخصوصًا وجهها
 (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقاً الذي من مصادقانه كلام الله عندهم عبارة عما ذكره وقول بعضهم الكلام
 عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظر الاشتباه بحثهم عن كلام الله تعالى هذا وألحق أن كلام الله
 عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطة
 كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن
 الجواب بانها تكون للابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتماع فيه
 أمران) أي لازماً عليهما ما زاده بعضهم امداد جمع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والترتيب والقصد للافادة على ما سياتي أو لعدم
 تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب
 عما يقال هو مجموع الامر من قيام اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضاً بان المجتمع فيه مجموع الامر من

والمجتمع كل واحد منهما
 ولا مانع من كون الجزء
 مظهرًا للكل (قوله
 أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة) أي
 قدرة وهو المؤتسى به
 والمقتدى به كما تقول في

وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى
 القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤنث (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة)
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم
 في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفاً
 ومظهرًا وحقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في
 الاصل مصدر لفظت الرحي الدقيق اذ امرته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملقوظ به وهو (الصوت)

البينة عشرون متاحداً أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة وما على غيرها فالأسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف
 المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشيء تعلق به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في
 المحرف (قوله لان هناك ظرفاً ومظهرًا وحقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظهر وف حقيقة فقط فالمتنفي انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع
 المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدوشري لو قال ذلك لكان باطلاً لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان
 يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلاف ما يجب بان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملقوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر)
 قيد بقوله في الاصل لما سياتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الاتي ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملقوظ يدفع أن اللفظ الرمي وهو فعل
 الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل
 الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاماً الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بان حقيقة عرفة قال ولو سلم فع
 القرينة حادثة وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقاً وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ
 في اللغة الرمي من الغم لا الرمي مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرحي الدقيق لانه مجاز صريح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه
 واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحي الدقيق ثم استعمل في الرمي من الغم والمعنيان مصدران وقيد في الاول باصل اللغة لانه
 الموضوع له وأما غير فنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازاً
 أي من حيث خصوص كون الرمي من الغم اما من حيث عموم كونه رمياً فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعاً
 (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ما ذكر
 ابتداءً وبعد جعله بمعنى الملقوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل
 الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنى
 يعني المصدر المذكور ومعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من القم) هذا يقتضي ان اللفظ خاص بما يخرج من القم وبذلك صرح الرضى وفرغ عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من القم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من القم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسبيح المحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوائى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسلامه بان نحووا والعطف يسمى لفظا قطعيا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عموم ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقرينة ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها لفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف أب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا فبازم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فاتها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما فى حقيقة ومجازة ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازة فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النجاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاق الاسم السبب على السبب) هو الرمى واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالذوان الاربعة واعتراض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ ذلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الحنفى ان هذا هو

من القم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزبد (أو تقديرا) كالفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على السبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد هنا) (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المراكب

المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله مادل) أى وضع بان يدل على معنى عينه الواضح بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره

كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر حينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الا آن كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحيكى بنى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى به ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجع بان السكوت خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلوا الصفة من عائد والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشيء آخر) أى انتظاراتا ما كالاتظار الذى يهتدى به مع المستند بدون المستند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم لتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لا تاتى قول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لالاصل الافادة حتى لو بنى للفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذا المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه مجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بخامس للشبهة بالكيفية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الاسما اذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط التحقق للكلام لاجزوان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزم بوضوح به الرضى فقد
استشكاه السيد الصفوى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد بط احدى الكلمتين بالآخرى بحيث أنه لو
لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة
لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد
الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها
مهجورة في التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتساحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها
لا لفظا ولا تقدير (تنبيه) يعرف المفيد دون الافادة مع أن التغيير بها اذهى التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد
يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعرف الأخص يستلزم تعريف الأعم ففضل تكرير الفائدة
بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المحنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به
الساوى ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطى في التوضيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره
ولم يتعرض لاشتراط القصد لا يصريح ولا يتلو يحامع ان رأيته ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر
المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطوق تحت اشتراط الافادة قال لان المتعذر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت
عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالمفيد لاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذى
تحرر لى هذه عبارته وجئت بتهجئة الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك الصريح في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو
أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو مفسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره

الرضى والشاطبي في
الاعتذار عن ابن مالك
حيث اشترطه في التسهيل
ولم يشترطه في الالفية
بأنه قد يكون رآه حين
تصنيفها على خلاف
ما رآه حال تصنيف
التسهيل قال ولا يبعد

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى
أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم
وبوجه اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل
واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما اجنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر
من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع وهى الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس
بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى نحو غلام والمزجى كعلبك والاسنادى
المسمى به كبرق نجره والمعلوم للخاطب كالسماة فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ
الاسلام سراج الدين البلقينى في كتاب الملهمات برد الملهمات عما وقع للرافعى والنووى من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ
والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه
مع ان ماهية الكلام مترتبة ما أجبت بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لافى الماهيات الاعتبارية الوضعية
والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسدوع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا
ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون المسموعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتبارى
كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى فيه نظرا لانه فسر الافادة فيما سبق بأنها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح جعلها على
اللفظ ولا جعلها عليها والامر ان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح جعل أحدهما على الآخر فالحق أن الذى بين الافادة
واللفظ التباين وقد يقال ذاك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقى ان مراده بالافادة الدلالة
المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فيبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ)
أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الآن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله
عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكبت يستثنى من غير
المفيد المحال نحو جملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمى وقدير اذ المفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه
مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس
بكلام وصحيح أنوحيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجعله أو تكتفى بالفائدة الوضعية
بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو قيل ما لا يجعله أخيد وقال الأصمى في مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

فان قلت انما يكون خبر اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك اوجب بان المراد بالمفيد ان يكون بحيث يفهم منه معنى يتضح
 السكوت عليه وان كان خاصا عند السامع واثبت سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لافي نفس الامر * فان قلت
 لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور العلوية لكل أحد * قلت لا يلزم ان يكون المصدر منتقشا بها دائما فيجوز ان
 يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائدة الى المحسوس باحدى الحواس
 الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان
 يكون مدعا عند كل أحد أو قول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات لا تجري في مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر
 قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح ان يقال زيد قائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان
 الفائدة المعبرة في الكلام غير المعبرة في باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يحل
 ويعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع ارجاعه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عنه من يشترط
 الفائدة الجديدة ما اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة
 الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح
 الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم
 اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى
 العرفى لا الوضع بمعنى القصد لانه مرأنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بقوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج
 الى الوضع العربى احتراز عن الكلام العجمى وما دلالة تعرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لا يدعى ما قد بر
 (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والاصح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت لانه

<p>ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيدا قائم باعرابه الخ خصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة ايمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جمل القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما ياتى الف الكلام) خيرا</p>	<p>لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من</p>
--	--

المنطقة عند تقسيم الدلالة في وضعية وعقائية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل
 فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله باعرابه الخ خصوص فهم بالضرورة
 اعراب بل على طريق التعليل ادقانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربى انما هو الحركات الاعرابية
 ولا رد على تقييد الاعراب بالخ خصوص أنه لو اعرابه باعراب خطابان نصب الفاعل في قام زيد يفهم بالضرورة معناه لان الغرض انما
 هو الاحتراز عن صورة التعدد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام
 ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما ياتى الف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتالف من أكثر مما ذكره ببق عليه سبعة وهى
 تالفه من اسم وجملة كز يد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الأقل وهى تالفه من حرف واسم نحو الاماء لان ألا التى للتمنى لا خبر لها
 لا لفظا ولا تقدير وانما ستم الكلام بذلك جملا على معناه وهو أنتمى ما والايان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذى
 هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود يجوز معه الايان بالتاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه)
 أى الشرط وجوابه ما ذكره تبعا للمصنف فى شرح القطر من أن الكلام فى الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط
 والجزء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك
 الاسناد الذى فى الجملة القسمية لانها التوكيد لجواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب
 القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق
 أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما
 لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل فى قولك ان ضربتى ضربت فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا
 ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكيفية وتحقيق هذا المبحث
 يطلب من حواشينا على المختصر فى بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما ياتى الف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية
 أى وأقل تالف الكلام ناشئ من اسمين أو كائنين من بينهما ببقى للأقل صورة قد منها قال فى شرط القطر وما صرح به من

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم أنهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه يعني ابن
الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لاحاجة لقوله أقل نظر المسألة ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد
عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كمتان أو ما يجري
بجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراد ما يجري مجراها
ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يردان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين
وقال السيد الصفوي الواجهة ان المحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكانه قال
يحصل منهم الا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغير المتألف والمتألف منه بالضرورة والافلا تألف
وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الابعارة عنهما قلت يكفي تغيرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من
حيث هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم
الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكماً (قوله
مع مرفوعة المستتر) وأما مع مرفوعة الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وقارة يكون كلاماً ما نحو أقام الزيدان ووجه
ذلك حرزنا في حواشي الفاكهى والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقه المصنف مثل أبوه على الاسمين
يزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تعني به بقوله ذازيد والجواب ان الاسم الثالث حي وبه لبيان
الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في ٢٣ ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد

أيضاً لان التنوين حرف
معنى فالمثال السالم اذا جدد
بقي انه انما يتم كون
الاسمين بمجردهما
نفس الكلام بناء على ان
الاسناد شرط لاجزاء على
ما روي لا يضع الجواب عنه
وما قبله بان المراد من
اسمين ملفوظين لانه
يندفع مع قوله ومنه

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيئات العقيق أو حكماً (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعة المستتر
في حكم الاسم المفرد دليل على أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعة
المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد
(ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فانه) أي فان استقم مع مرفوعة المستتر فيه كلام مؤلف
(من فعل الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بان) ولا
يجوز التلغظه وانما فصله بقوله ومنه لا مورأحدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافاً للشارح
والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما نائلاً لثانها لا يفرق
في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون
الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الاصح خامسها الرد على

استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك مجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المقيد
بجدا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن الخصوص على بعض الأقوال وانما أراد
الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيحكي وكان ينبغي أن يزيد أيضاً يزيل لانه من تركيب الفعل والاسم عند
الجهوز لان حرف الانداعناث عن الفعل دليل ان الكلام لا يندفع عن مستند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغناء
تلتحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليشعر به وان ياتمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيام مقام الفعل
وأما كون يزيد انشاء وادعوزيد اخبار فلا يصح كونها بمعنى قد فوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتساويين
في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التألف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من
خذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بان) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد
من المقدر أن يحكي بملفوظ يكون مطابقاً للقدر لا يصح التعبير عنه والمطابقة لا غير حاصلة لتفاوت اسماء الاتصال والانفصال لان
المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله
بقوله ومنه لا مور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله
لا من تتميم الحد خلافاً للشارح والمكودي) ظاهره أنهم لم يجعلوا مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد
بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجرداً أو مثالا متمم الحد بناء على أن النائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف
لا مانع منه بناء على ان النائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييداً لبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد
(قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط فيجوز ان يكون في جواب هل قام زيد أو ما قبل زيد كلام ولا وجه لنفي كلامه

مع تحقق التركيب والأسناد المقصود فيه ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلى أثبت
بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عدمه كلمة اه أي اتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه
يقارن عدم الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتألف الكلام منه) فيه نظر لأن المراد بالكلم لفظة لأنه الذي يقال
فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ما صدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال
في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدق عليه أو الضمير في يتألف عائداً على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لأنه يدل على
المساهية من حيث هي) هذا مبني على أن اسم الجنس موضوع للمساهية من حيث هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار
ابن الحاجب أنه موضوع للمساهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً أو تبعه السعد في مباحث تعريف المسند إليه وسياق ما ينبغي
عليهما (قوله لأنه يجوز تذكير ضميره) أي جوازاً مساوياً للتانيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التانيث واستدل أيضاً
بتصغيره على كليم ولو كان جعلاً كان في التصغير مردوداً إلى الواحد فيصغر على كليم لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييزاً لا حدة عشر
واستدل الحامى على أنه اسم جنس بتذكيره وصفه في قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب فإنه لو كان جعلاً لوجب التانيث وردبانه
لادلالة في التذكير على ذلك لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسيرة فانه يجوز تذكير وصفهما أخذاً من قول الرضى وأما اسم الجمع
فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فالجمع التذكير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب
فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فإذا جاز التذكير
والتانيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز أجزاؤه ظاهرة وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكور والمؤنث وضميرهما
ولا يمتنع أجزاؤه مجرى ٢٤ ضمير جمع التذكير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا

صريح في جواز تذكير
ضمير التذكير وتانيثه
وصرح به قبل ذلك في قوله
وضمير العاقلين لا بالواو
والنون أما واو نحو الرجال
والطلحات ضربوا نظراً
إلى العقل وأما ضمير
المؤنث الغائب نحو

أي حيان حيث قال إن مقتضى تمثيله يعني الناطم باستقامته بسيطاً لأن التركيب من عوارض الالفاظ
ويستدعي تقدماً وجوداً ولا وجوداً ودوران المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة
الفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضاراً لا اجتماعاً ولا ليس
قاله الموضع في شرح الملحمة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على المساهية
من حيث هي وليس بجميع خلافاً لما وقع في شرح الشذور لأنه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه
التانيث ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم لأن له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جنى)
لدلالة على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

الأنواع

الرجال والطلحات فعلت وتعمل وفاعله نظر إلى طريقتين معنى الجماعة على اللفظ

اه وهذا قطعاً بقيد جواز تذكير الضمير في الوصف إذ لا فرق قطعاً بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على أنه اسم جنس
لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلام (قوله لدلالتة على أكثر من اثنين) هذا يدل على أن اسم الجنس الجمعي
مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقاً من أنه موضوع للمساهية من حيث هي وهو الرضى إلى أنه اسم
جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لأن الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لئلا يكتن الاستعمال الخ معناه أنه اسم
جنس وضمما جمعي استعمالاً فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للمساهية وذلك مناف لكونه جمعاً لكن يرد أنه يلزم كونه مجازاً دائماً
والظاهر أنه غير مجاز وإن قلنا أن استعماله في الأفراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال أنه استعمال في الجنس في ضمن
أفراد ثلاثة فما كثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم أن اسم الجنس موضوع للمساهية سواء في الذي يعبر عنه
باسم الجنس الافرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمهما إلى ما لفظاً هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة أنه
من جنس واحد حيث تفراد الشارح ومن يوافق كلامه دلالتة على أكثر من اثنين دلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم
أن اسم الجنس الجمعي موضوع للأفراد وهو فاسد كلاً لا يخفى وأعلم أن كون اسم الجنس ضمناً بحسب الوضع القليل والكثير انما يستقيم على
قول من يجعله موضوعاً للمساهية من حيث هي فإن المساهية توجد في الفرد ولا أكثر أما من يجعله موضوعاً للمساهية مع وحدة لا بعينها
ويسمى فرداً منتشراً كما بنى الحاجب في شرح المفصل ومثى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده إطلاقه على
الكثير بحسب الوضع الأمع أن ومن ثم قالوا إنه تدخل عليه مجردة عن معنى الواحدة لكن مثى السعد في بحث كون المسند إليه مبنياً
على الأول حيث قال في قوله تعالى أنما الله واحد إن العامل بمعنى الجنسية والوحدة في خبره (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه نظر لانه لا يستقام من النظم الاطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله وأستفيد كونه جمعاً من قوله واحدة كلمة فان الواحد يكون للجمع ولا سمه ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل في الخبر الاقرار لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصاله أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكماً وقوله الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكماً والجملة مفرد حكماً (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون التكلم مبتدأ خبراً عنه بما قبله أي والتكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئياً له اذ الاسم وحده ليس كلاً وكذا الباقي وأجيب باختصار الشق الثاني وجعل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان التكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلى الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان جعل على معنى والتكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جوع في هذه الأنواع متفقة النوع أو بعضها كان تعسفاً على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضع الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحدة

فرد من معناه وهو
فرد من ماصدقات
مفهوم الكلمة لان
مسماء ثلاثة افراد
فصاعداً من افراد
مفهومها سواء كانت
الثلاثة فصاعداً أسماء
أو أفعالا أو حروفاً أو
منعزة من ذلك بناء على
أنه لا يشترط في مسماء
تركيب ولا اربساط
لبعض أجزائه ببعض من
حيث المعنى كما هو

للأنواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف التكلم وكونه جميعاً من قوله واحدة كلمة وظاهر النظم أن التكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتوقف ماهية التكلم على الأنواع الثلاثة ونحن نجد التكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضع عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبراً مبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحدة كلمة) خبراً ثانياً عن الكلام وقال واحدة يتد كير الضمير تبعاً للنظام ولو قال واحدة تابعاً لابن معطى لجازفان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية وتدخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحتها ثلاثة أنواع (لاسم والفعل والحرف) ونقل عن القراء أن كلا ليست واحداً من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والأفعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهذه الأنواع الثلاثة لانها لو كانت جنساً لما كان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفضل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قيل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فينبذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

(٤) (تصريح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يلحق أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد التكلم اذ ليس معناه جامعة من هذا المفهوم بل لا يتصور تعدد وانما التعدد ما صدقته وخينئذ فيه الوجه لا يمكن تحججه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف الخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعاً لمفهوم الكلمة من حيث هي لا لكلمة المرادة في قوله واحدة كلمة فيضمير التقدير واحدة كلمة أي واحداً فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة منها اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتأمل ببقائه على ما عدل اليه الموضع يكون قوله واحدة كلمة جملة سنانقة لبيان أن الواحد بما يطلق عليه التكلم يسمى كلمة (قوله خبراً ثانياً) قال الزرقاني أي في كلام الموضع لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن للموضع لم يجعل الاقسام خبراً مبتدأ محذوف وانما جعلها النظام على حل الموضع ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماء خبراً ثانياً باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسياتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التبد كير فقط كغيره ما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقير (قوله ونقل عن القراء الخ) من تأمل كلام القراء ظهر له أنهم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وانما توقع فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بان أحدهما ليس حكماً بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد منع مذكراً من أصله في المساهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني سيكون الفناء وانما يقعها فهو لفرق الاجسام قاله القسرا في * أقول نقض كلامه يقول تعالى واذا قرأنا نكح البحر

وخاصل ما قاله القرأني أن فرق محققا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون القاء و فرق مشددا في الأجرام ومضارعه يفرق بفتح القاء
(قوله ككاهة أو كاه) قال الزرقاني كاهة كنسوة وكم مفردا لا كاه اه وهذا يخالف لقول غيره الكاهة تنوع من النبات وهي بفتح
الكاف وكذا الكاه (قوله ومعنى كونه اسم جنس جعي) أيضا لمجموع قوله والكلم اسم جنس جعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله
جعي بغير ألف أنه صفة للجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بالألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه
اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالة على
المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تعين الوحدة مع كون ما قبلها صادقا بها وبالا كثر منها لكنه
ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلق الموضع اسم الجنس الخ وقد يقال لا حاجة
إلى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلم والكلم بما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء في المفرد لا أن يقال هذا يلزمه تعريف
النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله فخرج نحو كم وكاهة) سقط هذا من قوله ان المصنف
أراد الاول يعني ما التاء في مفردة (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخم) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال

لا حاجة لذلك لان
التاء فيه في المفرد لا في
الجمع بخلافه هنا فليتامل
(قوله وبهذا التقدير سقط
ما قيل الخ) والشرطية
والشرطية متناهيان لان
الشرط داخل والشرط
خارج وحاصل وجه
السقوط ان الشرطية
واقعة على الاجتماع وقد
أجاب السيف الخنفي بان
المراد بالشرط ما لا بد منه
داخلا كان أو خارجا
فالمراد الشرط اللغوي
هذا ولك أن تمنع كونه
اعتبر ثم ان الافادة شرط
بل هي كاللفظ شرط لان

بينه وبين مفردة بالتاء والتاء في مفردة كطوب ورطوبة وما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء والتاء في الجمع
ككاهة أو كم وما يفرق بينه وبين مفردة بياء النسب وهي المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق
الموضع اسم الجنس وأراد الاول لغيبته ويبدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جعي أنه يدل على
جماعة) من الكلمات أقوالا ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظ تاء التانيث فقليل
فيه) كلمة نقص معناه (عن الجمع) (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء
الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهي الطوبى العتيقة (و) من
المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم وكاهة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد
بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور
للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم وكاهة وغير مانع لدخول نحو تخم
وتخم من المجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام
من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ والافادة (وبهذا التقدير سقط ما قيل أنه جعل الافادة أولا شرطاً
وهنا شرطاً) (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن
أقل الجمع ثلاثة) من الاتحاد أي من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب
الاربعة (عوما) من وجه (وخصوصاً من وجه) فالكلم أهم من جهة المعنى لا تطلقه على المفيد
كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه
لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أهم من جهة اللفظ لا تطلقه على

الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة
عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين و مراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم
انما ثبتت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من
كلمتين فاما يعرف من أن الكلم جعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله أن الكلم يدل على جماعة لان اثنين فافوقها
جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جعي * فان قيل اذا
كان ذلك تبين وعلم بما سبق فلا فائدة في ذكره والاختيار به * قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك
منتقيا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه مضم حصوره عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهدي الى
علم بما ذكره في المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطبائع فلم يهمل
في التعليم جانب الذكي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب
كالكلام والألفاظ ينطلق على كلمتين مركبتين تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن
ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركب تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الخنفي
قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصانع في شرحه على اللفية واعلم أن

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخف من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه بأشترائط
 الفائدة هذه عبارته (قوله فنحوز يدقام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه
 النسبة قال الخواص في الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره تعريفا والغرض من التعريف تمييز
 المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلام وزيادة في شرحه لانه يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلام وما هو كذلك لا يقال
 ان ذكره بعدم فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معرفتين الخ) اعلم ان المعروفين هنا ماهية الكلام والكلم والعرضان
 الافادة وجع الكلمات الثلاثة كثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلام والمصادقات ثلاث صور قد أفلح
 المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلقة
 والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية خالصة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم
 الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ
 الذي يطلق عليه لفظ الكلام أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلام (قوله الثالثة ان
 ما صدق الاجتماع الخ) لا بأس بإيضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم
 دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

أمران اللفظ والافادة وما
 تركيب من ثلاث كلمات
 وعدم تباينهما بحسب
 الذات قادح في أحدهما
 بان يقال انهما غير مميزين
 لانهما غير جامعين ولا
 مانعين فيكونان قاسدين
 مثلا كل من حدد
 الكلام والكلم صادق
 على نحو قد أفلح
 المؤمنون فلم يكن حدد
 الكلام مميزا له ولا مانعا
 من دخول فرد الكلام فيه

المركب من كلمتين فأكثروا أخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحوز يدقام أبوه كلام
 لوجود الفائدة وكلم لوجود) الأفراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب يدون الماء (بل الأربعة) بالماء من
 أبوه ويل هنا تنقيح لا إبطالية ولم يقل ابتداء لوجود الأربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام)
 لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام
 لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة هنا قال الخواص في عدم فضول
 الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من
 معرفة أمور معرفتين وعارضين وثلاث مصادقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بعزل عن موضوع
 الفن اها الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ
 وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول
 الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من
 كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ما صدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد
 الآخر والمتغيران في المفهوم ينبغي ان يتغيرا في المصادق ويمكن ان يدفع بان الحيشية في التعريفات
 مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

وكذا حدد الكلم هذا ما يتعلق بإيضاح المناقشة وأما إيضاح الجواب فيبان نقول ان قيد الحيشية معتبر في الامور التي
 تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متباينين بالاعتبار وحد كل منهما مميزا له ومانعا من دخول غيره
 مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غير باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو باعتبار الاول من
 أفراد الكلم مندرج في حده وباعتبار الثاني ليس من أفراد وخارج عن حده فهو من أفراد وليس من أفراد ودخل في حده
 وخارج عنه باعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولان
 أن نقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليجتاح إلى الجواب لانه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم
 عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ يدل على قوله عبارة أي مغبره والمراد لفظ
 قول وليس المراد خصوص القول مصدر ابل مادته الشاملة للأفعال المتصرفية منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو
 كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابلة قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو
 المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفا المفرد والمركب المنيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن
 المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب
 مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيراد في اللفظ حكاية أو حيان في باب ظن من التسهيل وحزم به أو البقاء في الباب أم

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لأنه اطلق القول في الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومة وقال أبو طالحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعنى الجميع عبارة رديئة لأنه أعم الجميع لا يطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لأن إطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معاني حادثة واحدة وذلك محال لأنهما تقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على التقيضين معاني حادثة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبني على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين التقيضين كوجود الشيء وانتقائه اذ لو جاز وضع لفظهما لم يقدسما معه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما سماعه ثم يبحث عن المراده منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قواه ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد احد منهما نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لأفعلا ما ضياع انه لا تكلف فيه لأنه لا يستفاد منه الا ان القول عم الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحاً انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذف منه الالف كما في بر والاصل بارفسا ولا يكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيك الخ) هذا التشكيك مبني على ان المركبات ليست موضوعة

وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالوضع كما هو مبسوط في التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العدة فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ لا مبني بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للبعثي فعلى هذا لا وضع في

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لا نطلقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لا نطلقه على المركب من كلمتين فاكثروا (و) من (الكلمة) لا نطلقه على المفرد المركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كمالا لعدم الثلاثة ولا كلمة لأنه ثنتان (لا غسوما من وجهه) دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلاهما واحد منهما وجد القول ولا عكس وخيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذف المبهمة ضرورة كما حذف تخفية فامن خير وشروى هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المقدرات الحقيقية وإلى عقلية كما في المركبات والمقررات المجازية وإلى طبيعية كما في فانه يدل على ألم الصدود دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمقررات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المقدرات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهملة كدثر فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى في شرح التسهيل فضلا عن أن يسمى قولا ويطلق القول لغته ويراد به الرأي والاعتقاد فنحو قال الشافعي يحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد فنحو زيد في نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبى الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام فنحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قولها أى ان مقالة من قال رب أرجعون لعلى أعجل

المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقربة الشخصية فاستعمله فيه بالمناسبة صالحة لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بأزاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي فبما اذلا بد من العلاقة باعتبار نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض أهول المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعتز لا يكفيه الاحتمال بخلاف الحبيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح الملح ان دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون للجهد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون انه في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المقدرات الحقيقية) فضيته ان جميع المقدرات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت التسويج بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية والذي حققه السعدى في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة كالتسويج والمجموع والمصغر والمنسوب وعمامة الافعال والمشتقات موضوع بالوضع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالة العقلية (قوله والمهملة كدثر) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الضواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منضوب بفعل محذوف أبداً يتوسط بين أعلى وأدنى للتبني ببنى الأدنى واستبعاد على نفي الأعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمني كما في تقاصرت المهم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهب والبقا وموتى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند سيبويه) سياتى الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جازئ (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضى انها يطلق على

الكلام الذي ليس بكلام لعدم إقاده لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل إن الإطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وإن أجزاء الكلام لما ترتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشا به ذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم أنه حقيقة لغوية نقله السهوي في شرح الأجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره أن غرض الموضع الاعتراض على الناظم وفي التوشيح أن كلام المصنف هذا إشارة إلى ما ذكره في تعليقه من أن قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها إن كانت للقليل بالنسبة فمنوع لأنه كثيرا وإلى الاصطلاح فكذلك لأنه معدوم لكن ردبها في عرف المصنفين للقليل قال المصنف في تذكرته هي للقليل من غير إرادة شيء منها بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر إلى اصطلاح قوم ولا إلى عرف خاص ولا شك أنه قليل في الجملة بالنظر إلى إطلاق الكلمة على المفرد اهـ وبهذا تعلم أن الشارح مسبق بقوله ولك أن تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللغائي اللام ليست للحقيقة إذا يتميز بها في كيف مثلا ولا الشمول لذلك فتعين أنها لما يصدق عليه الاسم في الجملة وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب وهو حاصل ما أشار إليه أن اللام للعهد الذهني على رأي المعانين أي الحقيقة في ضمن بعض الأفراد وكأنه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله إذا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام الاسهوا إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد للجنس قطعاً لوجوده في ضمنه فليتامل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن أن يحجب بانها الشمول به أعلى أن المراد بتمييز الاسم هذه الخمسة تميزه بمجموعها أو بجمعية أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على أن كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الأجر من هذا ويرد أنه يلزم على إرادة العهد الذهني أن

يكون تعريفاً بالاختصاص وقد جوزه بعضهم (قوله لأنه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقه أن ذكر حرف الجر يرجع بان على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة

صاحباً فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
 لا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله إلا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في
 ورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم وكما مضى بها كلام قديم لأنه قد شعر بالقليل في عرف
 المصنفين كما ذكره الموضع في باب الإمالة ولك أن تقول إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيراً في
 نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات
 (فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار إليها في النظم بقوله
 بالجر والتنوين والنداء أو ال (مستند للاسم) (أحداهما الجر) وهو في الأصل مصدر جر (وليس المراد به) في
 النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة الفصل حيث قال وأراد بالجر
 دخول حرف الجر اهـ وكما قال الموضع في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف
 المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله (لأنه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس

التي هي الجور جحه شارح اللب أيضاً أن الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم يتفجع بخلاف حرف الجر فإنه لا يدخله إلا
 بتأويل كذا في التوشيح وقال اللغائي الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ما يلي بنام صاحبه بأدقوا من أن قمت
 مدخول من اسم تاو ولا وقوى الشهاب في حواشي التكت كلام المصنف حيث قال لأن مجموع أن قمت وهو الحرف والفعل لا يكون
 اسماً بل في حكمه والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فإنه يكون لما في حكمه أيضاً يقال كما دخل حرف الجر في هذا
 وجد الجر لأنه في محل جر فلا مزية لا تمنع وجود الجر لأن معنى كون اللفظ في محل جر أنه في محل لو كان فيه اسم مغرب كان مجروراً لفظاً
 أو تقديرافاً لجر لم يتحقق في الاسم المجرور بخلاف حرف الجر فإنه متحقق بنفسه وهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضرب عدم شمول
 الجر بعض الأسماء كعن وعلى أسمين لأن شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكره شيء آخر كدخول حرف الجر هو ما ذكره
 من أن الجر لا يتحقق في الاسم المجرور بخلاف ما يأتي عن ابن قديم خلافة هذا وفي كلام المصنف إشارة كما قال اللغائي إلى وجوب إطراد
 العلامة بمعنى أنها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وإن لم يجب انعكاسها أي ابتقاء ما هي علامة له عند انتفاءها بخلاف
 التعريف يجب فيه الإطراد أو الانعكاس حداً كان أو رسمياً أي تعريفها بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن
 التعريف بالرسم تعريف به وهو واجب فيه الأمران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقوله ذلك الاسم مثلاً يعرف بالجر مثلاً الاسم
 ما يقبل الجر غير صحيح وقوله ذلك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله ذلك مثلاً الاسم الخ هذا لا ينبغي أن يكون معنى
 التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكره أن يكون معناه أن الاسم ما يقبل هو ومعناه أحدي هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو
 ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح مطلقاً ومنعكس وقال لعل وقوله غير صحيح أن الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح
 (١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في الشيخ التي بآل شارح غير ظاهرة فليحذر

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لانه في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخل في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم عالج في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجرح أولى من التعبير بحرف الجرح ليتناول الجرح بالحرف والجرح بالاضافة (قوله فليتام) قال الدنوشري تامناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجرح أى دخوله في اللفظ أى اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الإشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيد الدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لابد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني لدلالة الاول لكان له وجه وهذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضى نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجرح على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذ من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدثها

عامل الجرح) قال ابن قد نفي فيه نظر لان الكسرة التي يحدثها عامل الجرح أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلنا وقالوا انه مبتدأ في قبوله وأن قصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجرح فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل

عامل الجرح) قال ابن قد نفي فيه نظر لان الكسرة التي يحدثها عامل الجرح أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلنا وقالوا انه مبتدأ في قبوله وأن قصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجرح فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل

الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم ونظر (لفظا) فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجرح ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدئ المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجرح التقديري والمحل لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدئ ان موضع الجملة جرح (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة إشارة الى قول نحوي الحجاز (٣) في قوله المسماة رفع السطور والآرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة في غير المنصرف والباعق الاسماء الستة والمثنى والجمع هو قال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجرح لان الكسرة هي الاصل فلا اقتصار عليها لا يضر واعتراضهما في التوشيح بما عترض ابن قديد فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكفي هذا عنده في التمييز وكذا الباء راها في نحو تفعلين فلا يكفي عنده في التمييز وان كان كل غماد كرمي مختص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدئ فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكتسبة التي هي التشبيه المضمرة في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نية بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نية لا باعتبار

أصله كما قال العجيتسي فأنرفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين ثون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة
وتصحیح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنعيل
مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلًا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد هذا وهذا يطرد في الحروف تقول
سنت الكلمة أي ألحقته بها سينا وكوفتها أي ألحقته بها كافا (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله ثبت لفظا لأن
التنوين في اللغة لا يناقيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخرج الثبوت في الخط لما صرح
به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما يأتي ويقول لا خطا فعمله المخرج وحينئذ قد كرهوا لفظا ليس
للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله ثبت لفظا لا يعلم منه
محترز وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا لبيان المحترز له لكن يبعد هذا قوله ويقول لا خطا لانه لو كان اللفظ
هو المخرج لكان يقول ويقول لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن يكتب بصورتها لا أو بعوضها من
الالف أيضا والالم يحتاج لغيره كيد في نحو لنسفن ومن عم كبن المصنف لم يحتاج لذلك ٣١ ولا يرد عليه زياد في الوقف حيث

تكتب بعوضها لأن
السقوط خطا يكفي في
بعض الاحوال كالدرج
هنا وليس في العبارة زيادة
على ذلك وفيه ان وجهه
الايراد الثبوت في الخط
والمقصود الموقوف عليه
يثبت فيه الف حتى في
الدرج فكان الاولى أن
يقول كحالة الرفع والجرح
(قوله وبقيدهم الخط
أيضا) يريد أن قيد
عدم الخط بغنى عن قيد
الاخر وفيه أن اغناء
المتأخر عن المتقدم لا يضر
قال السيف الحنفى في
حاشيته هذه كلها تخرج

(لفظا لا خطا لغيره كيد فخرج بقيد السكون) وبقيدهم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيق
للطيفي) وهو الذي يجي مع الضيف متطافا قاله في القاموس (و) النون الاولى في (رعش للمرعش)
اتحرك ما وصلوا وثبوتها خطا وهاتان النونان المتحرران زائدتان فيهما للالحاق بمفرد ما بعدهما
تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا
انظر (و) خرج (بقيد) لحق (الاخر) وبقيدهم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق
الاخر وثبتت في الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول
الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الف وهي آخر ثم حذف لالتقاء الساكنين
قاله الموضع في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخر في اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كيد (و) خرج (بقول
لفظا لا خطا النون اللاحقة لا آخر القوافي وسأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لا آخر الافعال تو كيدا
لها المصورة نونا والنون اللاحقة لا آخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أجد انطلق لثبوتها في الخط فلا
حاجة الى زيادة الحديث في حد التنوين ولا يكون جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد
باللحق التبعية (و) خرج (بقول لغيره كيدون نحو لنسفن) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألغا
لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فثبتت في الخط فتخرج بقوله
لا خطا ومن ثم قيل ان الموضع ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا همد) بضم الباء في
الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزبلي عند القراءة عليه ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة
ولا عرج عليها في المعنى وغيره (وانواع التنوين) الخاصة بالاسم (اربعة أحدها تنوين التمكين)

بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخرجها بقيد آخر قال والخحق أن القيد المذكور كورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت
لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا من لا خطا اذا ثبت لفظا وخطا يصدق أنه ثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط
قوله في التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتخرج كهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الاخر لأن
هذه نفس الاخر لأن يقال لما كانت اللحاك كانت كانهما ليست آخر حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ)
أي فلا يكون تعريف التنوين جامعاً وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو يضربون وقفانها ليست ساكنة اصالة وكذلك
النون في نحو الزيدان والزيدون وقفان فلا يكون التعريف مانعا ويكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت
خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الف الخ) أجيب أيضا بان الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها
آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الف أنه غير مسلم وانما لحق الميم
فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانهما متحرران وقال بعض مشايخنا ان الميم مع التنوين حذفوا لحق به تنوين آخر فالتقى مع الف
فحذفت الف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فإنه لا أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرا به تقديرى على الميمزة المحذوفة
لانهما تلحق الميمزة (قوله والاولى التمكين الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافي منقول وقوله لتمكينه مقرر وقصده به بيان

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكانية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقيده غالب الاسماء المعربة المنصرفة ولو اريد مطلق الحقوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالب المسماة من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقدير افانه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما ساقى في باب الاضافة من انه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنوين مقدر ان ينصبه التمييز نحو هو احسن وجهها ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لذي زيد وكم غلام لا تا تقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي فهم من تقييد الاحق للاسماء المعربة المنصرفة يكونه غالب الاحتراز عن اللاحق تقدير الاسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقدير الاسماء غير المنصرفة التي لحقها تقدير من غير الغالب فينثذ الخارج بقوله لفظا غالب الاسماء شيئا واحدا فاحد التقييد لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى انه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انهما منصرفة حقيقي كما طلاق الكتاب على القابل لاكتنا به مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكور اقبالة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين او ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منع من التنوين ما منع غير ما ذكر فاطلاق انهما منصرفة حقيقة اصطلاحية

لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان او ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوسيع واوردها في خصوصه لوسمى بقائه يبقى على حاله واحاب ابن الحاجب في اماله بانه لا يخلو اما ان يسمى بصحة المعرفة او النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد

والاولى التمكين مصدر يمكن لقوله بعد اتمكنه والوصف متمكن لا يمكن ويسمى تنوين الامكانية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا غالب الاسماء المعربة المنصرفة (كزيدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتشكيك بقاءه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره ورد (وقائده الدلالة) بثلاث الدال (على خفة الاسم) يكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شهاق ويا (في بني ولا) يشبه (الفعل) في فرعتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التشكيك وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات الدلالة على التشكيك) قياسا في باب العلم المختوم بونه وسماها في باب اسم الفعل المختوم بالهاء او غير ما وفي اسم الصوت (تقول سيمويه) بلا تنوين (اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيمويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استردت مخاطبتك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا اردت شخصا) أي شخص كان (اسمه سيمويه أو) اردت (استراة من حديث ما) أي حديث

حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تحكيه أولا فان حكيته ثبت في التنوين تحكي او هو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت كان صه ومررت بصه كما وسميت سيمويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تشكيك وان لم تحكيه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعر بته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجري مجرى هند لحقته وان يقال هو مصر وف لا غير لانه اخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحرك فهو كسقر وانما يمكن ان يقال ذلك في مثل يدودم و الخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد ان التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وانا لا ارى منع من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتشكيك معا ويرى حرف يقيده فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول التنوين في رجل يقيده التشكيك أيضا فاذا سميت به محض للتمكين قال السيد فيه ود على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انه ليس للتشكيك ويمكن الانتصا لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنو شري ويمكن ان يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتشكيك فقط وبعد ايجاقه للتمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنو شري الظاهر انه عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوسيع قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعينه الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرفناه بما يدل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بها لوجوده في اسماء الاجناس فيرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخوله ليس بواحد منهما فالتشكيك استقيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلنا

هذا الذي ذكره آخر من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيمته في جمع الجوامع وقرينه في شرحه وفي الاشياء والنظائر النحوية وانما نهيت على ذلك لانه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشري هذا بعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل امر معين لا يختلف الدال عليه تعريفاً وتذكيراً فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منوناً أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق قائل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فان أسماء الاصوات المحكي بها ليست معرفة أو نكرة ومن صرح بانها ليست اسما للملاحي وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محكي بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتسكير في هذا المقام وان لم يكن حقيقياً (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه في ٣٢ مقابلة وقائم مقامه وقال الزرقاني

محصل ما فهمه الشارح
عن الرضي ان التنوين
في جمع المؤنث قائم مقام
التنوين الذي في مفردة
وحينئذ فالتنوين والتنون
متساويان في قيام كل
منهما مقام التنوين
الذي في مفردة فان
المقابلة مع ان كلام
الرضي ليس كذلك اذ
قال عقب ذكره يكون
التنوين في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم ما نصه
فالتنوين في جمع المذكر
قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط

كان (نونهما) فقلت سبويه وانه بالتنوين فيهما فيسبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وانه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بالعهدي أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمه ودلت على معنى مبهم قاله الثماني نوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالالف وناه فزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الباء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس يتمكن خلافا للرعي لثبوتيه فيما فيه فرعتان كعرفات ولا تنكير لثبوتيه مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبار دوديان الكسرة عوضت منها وقال شارح الباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء في الجمع بل غير ها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفردة التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كندبات بل قد يكون لذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لا لتماما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تعجيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

(هـ تصرح ل) وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لا كنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب كتمانها وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيت الضمير المحرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوتيه مع ما فيه فرعتان كعرفات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيث واعتراض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي انه يجوز ترك التنوين امام جمع الجحر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويضير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشري قد رد هذا الرد ويقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل اه وهن خبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوتيه في حال الرفع والجحرو يمكن ان يجاب بان ثبوتيه فيهما بطريق الاستطراد والجل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وجل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقاني لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بغية فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشيء موضعين شيء آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كان الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو ما خوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من إضافة السبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقة أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتبارا) معمول المحذوفة والمحذف الاعتبار هو المحذف لا العلة موجبة كالمحذف للتخفيف فإن التخفيف علة غير موجبة وهذا التامل يأتي على القول بأن منع الصرف مقدم على الاعلال أما على القول بأن الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لأنه لا لتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النابتة عن الكسرة وعوضا عنهما التنوين التقي ساكنان فحذف الياء لالتقاءهما فكل من الضمة والفتحة مقدرا على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنهما التنوين (قوله خلافا للبهرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب البهرد محذورا فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف لا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فإنه يرى أنه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة

وليس هو عوضا عن شيء فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المعنى ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكن والتكثير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجوع المعتلة الآتية على وزن فاعل حال كونه (عوضا) أولا جمل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتبارا طارعا وجرا وفاقا لسببويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحة الياء النابتة عن الكسرة خلافا للبهرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد المحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق مثل أعيم ويعيل مصغري وأعي ويعلى فانهما ممنوعان الصرف والوصف ولكنهما يشبهان الفعل في زينة نحو أبيض ويبيض وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانها في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذني) نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف إليها (ولا صل والله أعلم ويومئذ يغلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وحي بالتموين عوضا عن الجملة المحذوفة إنجازا وتحسينا فالتقي ساكنان ذال اذو والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب بإضافة يوم إليها خلافا للاخفش لأن اذما لازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الإضافة في يومئذ ونحوها

منتهى الجوع المحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجوع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعبر هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل لا يخرج ليحتاج إلى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد

ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعول فقط وقوله ابيضر من ويطر أي مضارعا يطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا لا يبدون كلمة نحو للشارة إلى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لا ذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس اذا ظرفية على اذ في ذلك وانما اذا حذفت الجملة التي تضاف هي الياء عوضا عن التنوين كقوله تعالى واذا لا آتينا هم اذا لامسكم اذا لا ذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقرين وتقول لمن قال أنا آتيا اذا أكرمك بالرفع على معنى اذا آتيتي أكرمك فحذف آتيتي وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذ في هذه الأمثلة الناصبة للأضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي قرر ملتغا غير مرة في دروس الكشف وكنت أظن أنه منقردين ذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقا فنقله أبو حيان في تذكرة عن ابن رزين والزر كشي في البرهان وقال به الخواري من أمثلة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بإسقاط مما هنا في حاشية المعنى (قوله ويومئذ يغلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارس لأن هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به إلى قوله وهم من بعد غلبهم غلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رديا لذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذما لازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة وليكون البناء خاصا بذكر الجملة وتعرّب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الاعراب الذي هو أصل في الاسماء فيكون التنوين تنوين تمكين

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم الزمان وأذل الزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوي الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جواز وغواش أي لكل متقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف إليه ما مقرر ونحو كل وبعض وأما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر يناه في حواشي الفا هي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أو رذ عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخرى ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادي في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الأعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيق كثيره اللفظ وليس يتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وإن في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذا أن الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في إطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوي الاسم والفعل والحرف في إطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الأيضاح متى أطلق التنوين فأنما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فاذا أريد غير من التنوينات فقيدها تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فأنما يراد التي للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اه وهذا قد يعطى أن التنوين حقيقة في الأول مجازي

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدمامي ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض إذا قطع عن اضافة مع أنه ذكره في المغني لأن التحقيق أن ينوينهما تنوين تمكين يذهب مع اضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الألف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه لا صرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالاتها على معان لا تو جد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لما في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضع في المغني على هذه الأربعة (تنوين الترنم) أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعي أن الترنم يحصل بالنون نفسها لا تحارف أغن وكذا قال شارح الباب انما جى به لوجود الترنم وذلك لأن حرف العلة ملحق في الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بديل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضع في اللع الكاملة وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح السكاكية

حقيقة في الأول مجازي
الباقى لأن التقييد شأن
المجازات وقد لا يعطيه
بدليل ما ذكره في الألف
واللام فاتها في الموصولة
حقيقة بلا شك وقد يتأيد
الأول بما ذكره صاحب
اللباب من أن التنوين
الخاص بالاسم ثلاثة
وأسقط المقابلة ووجهه
شارحه بأنه يرى أنه
داخل في التمكين وذكر
ابن الحاجب في شرح

منظومته الوافية مانصه ونعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فسكانه يرى دخولهما في التمكين وهذا كله وإن لم يرجع ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الأصل والباقي فروع وقد قدرت في حاشية المغني وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام وباء أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تأمل وانما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هي حقيقة في التمكين مجازي غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم أن كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وإن كان عبارة عن مذهب الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والاضافة لادنى ملائمة (قوله أبدل منها) قال الدنوشري فيه تانيث الضمير الرجح المحرف العلة لا كتسابه التانيث من المضاف إليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مودة اه ويرد على الجواب الثاني أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدأ التانيث من المضاف إليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بأن الحرف يذكر ويؤنث لأن ذلك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملائمة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجانبه عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يأنسوا إلا بشية أو ضحاها أي ضحى يومها في العشية لا ضحى لها ٣ يتابع بالأصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ما سبق وفيه اشكال اذا آخرها على ما سيصرح به حرف المدفتنوين الترنم يلاحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك اذا التنوين بدل من حرف المد للاحق به (قوله فلاحق العروض والقافية) كان مرضه الاعتراض على المصنف في تعيينه بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرية والافكييف صح التمثيل بقوله أقلى اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قواه أقلى الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصرع بيت والافا الشاهد في أصاب فقط ادالة فيه هي آخر البيت (قوله أفدا الترحل) أفدا بكسر الفاء يعني قارب ويروي أزف وهو كافد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبرا ولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (الطائفة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلاحق الاعاريض المصرية وهي التي غيرت لتوازي ضروبا عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو تحرير (أقلى اللوم عاذل والعتابا * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فلاحق العروض والقافية وهما العتابان وأصابن (الأصل العتابا وأصابا يعني بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقلى آخر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطق بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة أفدا الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالتنا وكان قد

الأصل قدى في بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالانوين في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا تهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبرا ولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المعنى في حرف الكاف (و زاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المعنى (التنوين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرية (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالحزم بمجمتين في أوله (ومن ثم سمي غالبا) وسمى الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزغم ابن الحاجب انه إنما سمي غالبا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعم أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهم الاخفش والعروضيون وغيرهم مجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذوا اختار ابن الحاجب الفتح جلا على حركة ما قبل نون التوكيد كما غربا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوين في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

متناقضين والظاهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح السكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لا بد من الايمان بالمضاف دفعا للايهام اشارة إلى جواز الامرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار إلى ما سلكه في شرح العمدة والتسهيل إلى جـ واز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فان قيل بين هذا أي قواه لترك الترنم وبين قواه أولا تنوين الترنم تخالف * قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مقبول له لان

الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غالبا) على لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الأصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ صه فكمروا ما قبل التنوين (قوله انه إنما سمي غالبا لقلته) وقوله في ما يأتي واختار ابن الحاجب خاصة انه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضر باوان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فثبت وكذلك قياس التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولا تهمايكونان في الاسم والتنوين لا تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضر بالتركيب كما في خمسة عشر لا تقام الساكنين بدليل والله لتضربن ويدليل ردهم حرف العلة في نحو

قومن واقعدن بخلاف فخرهم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدون شري قديقال أن ما ذكره هذه فان التنوين فيه
أماره على عدم الوقف وعدم التنوين أماره عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لانه نظيره
من كل وجه فليتامل (قوله وقام الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف مكان وقوله حاوي المخترقن المخترق مهب الرياح
أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاحتكام بالتاء المثناة والمهملة البردومعني
انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترمم لا العالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبغي عن ذلك بقية
الابيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناطم من أنه * يا صاح ماهاج العيون الذرفا *
فان عجز هذا * من طلل أمسى يحاكي المحفلا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فاتهم اصطلاحوا على أن
التنوين هو المعروف بما تقدم ولا بد من اثبات ذلك واللام يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل

هذا يرجع الى الاختلاف
في نقل الاصطلاح فمن
سمى ما ذكر تنوينيا يقول
اصطلاحوا على ان التنوين
اسم لما وعمم ما ذكرتم
ومن لا يسمي ما ذكر
تنوينيا يقول اصطلاحوا
على ان التنوين اسم لما
عرفناه لا غير فليتامل
وقال الشهاب القاسمي
في حواشي اللقاني لقائل
أن يقول الحقائق
الاصطلاحية ليست أمورا
حقيقية واقعة حتى
تطابق الواقع تارة وتخالقه
أخرى بل هي أمور اعتبارية
فأي فرد اعتبر لتلك
الحقيقة كان منها وأي
فرد لم يعتبر لها فليس
منها ولا تعلق للواقع
بذلك وحينئذ فمن يقول
ان تنوين الترمم والعالي

على من جعله قسم تنوين الترمم وقال الجرجاني لحق اماره على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الا آخر
أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا
التنوين انما يلحق الكلام اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني اه
والجرجاني هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤية * وقام الاعماق حاوي المخترقن *
والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحصى انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤية على ما قيل
(قالت بنات العم يأسمن وائن * كان فقيرا معدما قالت وائن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد
الوزن والمعنى قالت بنات العم يأسمن أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضىت به وان
كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترمم والعالي على أقوال أحدها انهما تنوينان
لهما خصوصيات منها جامعة آل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترمم نون مبدلية من حرف العلة كما يدل
منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معر وزعم أنه ظاهر قول سيديويه وان العالي نون ان فحذفت الهمزة
والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة تبعه ابنه في نكت الحاجبة (انهما) ليسا بتنوين
بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كما زيدتنون ضيقن) للطيفي (في
الوصل والوقف) وبوجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شيء لثبوتها
مع آل) كالعتاب المخترقن (وفي الفعل) كما صابن وانهمجن (وفي الحرف) كقدن وان أول الامثلة للترمم
وثانيهما للعالي (وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل) وليس شيء من أقسام التنوين كذلك (وعلى
هذا) التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة
أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعاء واثمانا وهما
تنوين الضرورة فيمالا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيرة * وفي المنادى المضموم كقوله
* سلام الله يا مطر عليها * وقاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك خكاه أبوزيد وعاشرا
وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بآلة لبينة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الجوزي وقد
جمعها بعضهم في قوله مكن وقابل وغوض والمنكرزد * ورنم اضطرغال واحك ما همزا

من التنوين يكونان عنده تنوين حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الاخر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاح
ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس
بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير
وان كان أول المعرفة لان التنوين كالكاف في اقادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أول المعرفة لان التنوين كالكاف في اقادة
البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كالثلاث انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بآلة لبينة) الغرض
من هذا ان التسمية وقعت بالمتنون من غير اعتبار حر كتمعينة (قوله والمنكرزد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة
والسبعة الباقية وقوله ما همز الاشارة الى تنوين الموحوز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زيدا إشارة الى شيء ويحتاج انه دخل في
الضرورة قسمان تنوين المنادى وضم فمالا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسمين ما وا حدان

أفراد تكون الأقسام عشرة وبعضهم خص تفوين الصرف بتفوين ما لا ينصرف وتسمى تفوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله
 وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لأنه مصدر فاعل انتهى ويحجب بان هذا مصدر سمعي لا قياسي وقد
 صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطلق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم
 ما في نظير هذه العبارة في البحر (قوله فليل يا فيهما الخ) رد المصنف في التعليقة الجواب بان التأويل بذلك إنما عرف بعد استقرار ان
 ما دخلت يا عليه في مثل ذلك ليس اسما ونحن إنما نخطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بالامن يعرف الاسم من غيره وورد بعضهم
 الاول بانه كما لا ينادى الا الاسماء لا يتبعه الا الاسماء لان التنبية يستدعي منها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل
 لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قواد بل المراد به كون الكلمة) قال اللقاني ان قلت النداء هو الدعاء
 وهو ووصف المناوي بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمدح كسر النون وضمها (وليس المراد به) أي بالنداء
 (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
 يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
 (نحو يا ليت قومي) والثاني نحو (أيا سجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا
 ويستدعي اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فليل يا فيهما حرف تنبيه لا لنداء وقيل للنداء والمنادى
 محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله
 أيا يا اسلمي (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مظلوما اقبالها بحرف مخصوص (نحو
 يا أيها الرجل) ويا أيها المرأة (ويا قل) بضم القاء واللام ويا فله بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
 بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضع وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيديويه
 والاختصاص وصاحبها الصحاح والقاموس ويا ملا مان للشم الذي الاصل الشجيع النفس وإنما خص
 هذه الاسماء بالذكور لئلا يمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة
 (الرابعة أ) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام)
 من العقلاء (فاما) أ (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
 الكوفيين واضطرار عند الجمهور وحتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما يقع الموضع
 عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن
 مروان (ما أنت بالحكم الترضي حكومته) ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل
 فادخل أ على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بفتح تين المحكم بحكمه الخصمان في الامر والترضي
 بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على التيا به عن القائل والذي سوغ دخول أ على
 على ترضي وهو فعل مضارع كونه يشبه الموصوف فتجوز في حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
 من أن يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيديويه ثم ابن السراج وأما أ الاستفهامية فقد

مدلولها قلت المنادى
 المفسر بها ما خوذ من نودي
 لا من نادى والمراد بنداها
 كون مدلولها منادى
 أي مدعواته وحاصل
 جواب الاشكال الاول
 ان النداء هو مصدر نودي
 المجهول لتكون العلامة
 واجبة للفظ لا المعلوم والا
 فات ذلك لكن يرد عليه
 أن مذهب البصريين أن
 للمصدر الصريح لا يكون
 من المجهول دفعا للبس
 وأجاب الشهاب القاسمي
 عن الاشكال الثاني بقوله
 لك أن تقول الكلمة
 نفسها مناداة اصطلاحا
 (قوله أي مظلوما اقبالها)
 أي اقبال مدلولها على ما
 وقد ورد على المصنف انه
 على عدم جعلهم العلامة
 كون الاسم مفعولا به مع

ان كونه منادى انما يختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما بان كونه تدخل
 مفعول به علامة خفية لا يدركه المبتدئ ولا شك ان كون الكلمة مناداة أي مظلوما اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف
 النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذلك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن
 كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوشيح يعني على
 رأي الناظم والافق قد صرح بمخالفته في المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس في كلام
 المصنف ما يقتضي أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لا يطرأ علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا
 الابتسكاف ان العلامة دخولها دخولا لا ضرورة قبيحة ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضي حكومته)
 كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لا محل لها لاطلاق أن جملة الموصولة لا محل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره
 بسطناه في خواشي القائي (قوله متمكن من أن يقول المرضي) لا يقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضي مذكّر

وقد قال ابن الخباز انما يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لافرين الاول ان المؤنث المجازي لا يجب ثابته
عامه المسند اليه كافي طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر رفعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ
مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفي قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشئ ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم
الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير رجعا والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لافرق بين
الاسناد المعنوي) هو ان تنسب الحكمة والمعناها وقوله واللفظي هو ان تنسب لها اللفظها وهذا مذهب الجمهور ورجى عليه الناظم
في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد
البحر جاني قدس سره وورد على الرضى في جعله الاسناد في هذين معنويا وان المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسه بل ضرب آخر
ومن أخرى مدلول عليهما بما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في المهملات قال
والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازاثة من المباني فاذا أردت أن
تحكم على لفظ ما ثبت له في نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلاً مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دال على
شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازاثة كما اذا
قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفاد له من غيره والمقصود

انه فعل ماض بسبب
كونه موضوعا للمعناه
واسمية المبتدا وعمل
الفعل وذكر متعلق
الحرف أحوالها اذا
استعملت في معانيها
ولعل الناظم في التسهيل
يمنع لما قاله السيد
ويقول بمثله فلا يلزمه
ما قاله المصنف في الباب
السابع من المعنى من
غلط النحاة في قولهم
الفعل لا يخبر عنه

تدخل على الفعل الماضي نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكماً قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه)
أى الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه) أى حكماً (يحصل
به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كافى) نسبة القيام الى تاء (قمتو) كافى نسبة الايمان الى (أنافى
قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لافرق بين تاجر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون
السند اليه فاعلاً أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلاً أو وصفاً ثم لافرق بين الاسناد المعنوي كما مر
واللفظي في نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذا لا يستند الى الفعل والحرف المحكوم
باسميتها قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكماً * فاحك أو أعرب واجعلتها اسماً

فعلى الحكاية تبقيا على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب رفعها على الابتداء
* (فصل ينجلي الفعل) * ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله
بتأفعلت وأتت ويا أفعل * ونون أقبلن (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والاراد
ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الاراد

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف في معناه ما قد بر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه
ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وخينثذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان
القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر تشديد التون قال الشاعر
* ان لو وان ليتاعنا * فشدوا واوى ان قوله لو وليت عبثاً لا فائدة فيه أشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه
يقال من تشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحاً هو ما مشى عليه الرضى وقال
في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما أشبهها وفي التسهيل وان كان ما سمي به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف
بن قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحاً نحو من وعن أعربته كيدودم ولم تضعف وفي أعربته نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه
الوضعي في البناء الا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيدي به (قوله واجعلتها اسماً) أى أجعل تلك الاداة التي نسبت
لها الحكم اسماً للاسناد اليها والاسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما التصوره
على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقر أفعلت بفتح التاء
وكسر ها وضمة ها ولا مرجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الخنقى الاضافة في قوله تاء الفاعل
بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يرد ان هذا يصدق على التامة من قولك أقام الأنت من جهة اتهامه منسوبة الى أن التي هي
إلغاء بل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والاراد وانهما اتفاقاً

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي
وأما الجواب عن الايراد فاصل جواب الشارح ان المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف
الحنفي أن لا يراد معنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما ل الجوابين
واحد وملاحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمحشي جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبة نحو بباركت) قال في التوشيح
فيه إيماء الى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاظها نعم ويشس كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك قال
العجيسي في شرحه قيل وفيه نظر اذا لم يمنع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاظ تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد
ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث
الساكنة) قال العجيسي زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وسميت قال * فان
قلت فاول وجه تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ياء افعل ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل * قلت اختصاصهما بالماضي والماضي
مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق باراد قال تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاول وقع الماضي الذي
هو أراد أو لا ويا افعل ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والامر * فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أنت * قلت لانها
لا تلحق في وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وسميت وأيضا فان تاء فعلت أحدر كني
الاسناد دون تاء أنت كذا في التوشيح وليتأمل قوله وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ
فان هذا لا يتصور الامع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بحر كة الاعراب) أي بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة

بحر كة البناء أخذ من
المرادى وقد علمت انه
لا حاجة اليه لعدم ورود
ربت وسميت على ما رآه
المحلى فلعل المصنف
يوافقه (قوله فتختص
بالاسم كقائمة) أي اذا
كانت في الآخر أو الكلام
في التاء المتحركة للتانيث

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هي الفاعل - ل
وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبة نحو
تباركت) بفتح التاء وأحسن بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الاصل (كقامت
وقعدت) ولا الالتفات الى عروض البحر كة نحو قالت أمة بنقل حر كة الهجزة الى التاء وقالت امرأت العزيز
وقالتا تينا طائعتين بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لا لتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحر كة
الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحر كة البناء فقد اتصل بالحرف نحو لات وسميت
وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم)
من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

فلا يرد ان المتحركة كة بحر كة بناء تكون في الافعال أولا كتقوم هندا لانها لحقت أولا وتدل
على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس
ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل * فان قيل فان لم يفعله ما فقد قام به فيكون
فاعلا * قلت فيكون حينئذ نافيا أو منقيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان في الرتبة التاء الساكنة نظر التانيث هي
الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هندا وغيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما
ليس وعسى فلا مرفوعهما ليس موصوفان معناهما كما روي أنهما نعم ويشس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن
وقبح فلان الفاعل هو الحسن أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية
ورجائها ونعم ويشس لم يدخل الجنس أو نومه ودخلت التاء فيها المشاكلة لفظ ما بعدهما فاقاله الخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده
انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بان المراد بناء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على
التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نعم ويشس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من
بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم نافي وراج فتمام * أقول ويمكن أن يجاب في تاء
المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ماتت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لان المصدر كثير اما يراد به الحاصل
به والمراد بانيات الفاعل نفسه أو فردة أو قصوديا حكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء في الباب أما ليس فمن البصريين
(٣) هكذا يابض بالاصل الذي يابض ناول لعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو
ذلك تأمل اه

أمثلة فلما جئت جحدها فأنشأت تقول أريت أن جئت به أملوداهم رجلا ويلبس البرودا أقائلون أحضري شهودا *
 فظلمت من شر اللداة كيدا * كالذتربي صائدا فاصطيدا * وكذا أوردده السكوني في كتاب أشعاره ذيل ونسبه لرجل من هذيل
 وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأوردده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائل أن أحضري الشهود أو قال
 إنما جسرته على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا أقرب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله

وما أدري ونامي كل ظن * أمسلمني إلى قومي شراني (قواه ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار
 الشهود منه وذلك لأن الاستفهام في قوله أقائل أنكار ذلك أن كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضرة
 وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في تون أنا) أي بعد تسكين التنوين لأنه نقلت إليه الفتحة فصار
 مقتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجع ومسقط وذلك لأن الحذف على الأول اعتبارا طي وهو غير
 قياسي والاندغام على الثاني غير قياسي لأن المحذوف لعله كأنه موجود (قواه وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا
 الشنواني فيه أمور أحدها ما ذكره أنه يعتبر في المقيس الخ فيه نظرا من وجهين الأول أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه
 في علة الحكم لا في غيرهما وقد ذكر بعضهم ٤٢ أن القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع

وحمل نظير على نظير
 وحمل ضد على ضد ومثل
 لكل نوع بما يطول الثاني
 سلمنا ما ذكره لكن تقول
 أن الالف الثانية في
 المقيس عليه محذوفة
 وصلا في قراءة غير ابن
 عامر لأن ابن عامر قرأ بإثبات
 الالف وصل لا ووقفا
 والباقيون يحذفها وصلا
 وبإثباتها ووقفا وكفي ذلك
 في كون المقيس على
 وزن المقيس عليه
 ثانيها أن في إعطاء
 ما ذكره نظير الجواز أن
 المتكلم يرد من نفسه

أريت أن جئت به أملوداهم رجلا ويلبس البرودا

(أقائلون أحضروا الشهوداء) فضرورة تاذرة أي دخول نون التوكيد على قائل مع أنه اسم والذي سوغ
 ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نجوا تقولون و رأيت أصله أريت حذف منه
 الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجموعة
 والسبوطه يقول أخبرني أن جئت هذه شباب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أمر
 أنت باحضار الشهود لدع قد نكحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لانسلم أن في قوله أقائل
 توكيد بان النون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتبارا طمأ أدغم التنوين في نون أنا على
 حد قوله تعالى لكنها هو الله ربى قاله الله مامني وقال غيره نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت
 الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والاول قصر المساقفة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما أنه يعتبر في
 المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه وهما ليس كذلك لأن الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة
 وفي المقيس محذوفة والثاني أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما إذا
 كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق والواحق فلا على أن العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه
 مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه أن الوصف هنا مستند إلى ضمير جماعة الذكور بناء على أنه يسلك
 بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعي الضم مع جماعة الذكور ولم
 أقف على نص في ذلك

فصل

ففساخطها هو ثابتهما ذكره من بناء الفعل المؤكد

بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص في ذلك فإن الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تبشره وأما أن بناؤه
 على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شيء مما وقفنا عليه فإن كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعا واطاعة والافه ومحل
 توقف واقتصر الدنو شري على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط ما يلي المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على أن
 الشارح سياتي في كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريعا على خذوا أن أمرا خافت من بعلها انتهى وصدر كلامهم به أنه لم يسبق بما قاله
 وكان وجه كون ماسياتي للشارح كذلك أن هل ليست كان من كل وجه لأن ان مختصة اختصا صاغير مقيد بحالة (قوله على أن
 العيني الخ) قد يقال العيني إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن إذ يحتمل الأفراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال
 الدماميني ما نصه وههنا بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الأم فإنه أحق الأفعال بهذه النون
 أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا ملحقه إلا بشرط هذا مما لم أره أصح وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه
 مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم أن العرب لا يبنونه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يسئل
 حينئذ لم أعرب مع قيام مقتضى البناء انتهى وهو صريح في أنه منضم للام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بناءه على الفتح
 حينئذ بأن النون إنما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصح في الأسماء الأعراب فيقي على أصله مع أنه لا ضرورة في بناءه

بل في محاق النون به وقد اختلف في بناء المصارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السيف الحسني
تساهل في تغييره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لان العلامات است منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من
عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتمييز لان من علاماته
الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بيجلي لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لان علامته بسيطة
والعرف يتعلق بالسايطه هذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناطم ولم يدل على نفي
الحرفية دليل أي كان تقع الكلمة أحدر كني الاسناد فانها حينئذ تنفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل
والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضاً ان كلامه منقوص بكيف فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد في
اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قطفلا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجرح في المعنى عن بعض العرب على كيف
تبسيع الاحمر بن لانا قول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محسلاً (قوله
ولا غيرها) ليس فيه حواله على مجهول لان الوقف بين الغي وبين الغي يقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل
شيء من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف وان دفع ان في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع مع انعكاس العلامة
وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه مالم تكن العلامة شاملة بقي انه ٤٣ أورد على معرفة الحرف بما ذكر

الدور لان علامات الاسم
والفعل حروف وكانه
قيل يعرف الحرف بان
لا يقبل شي من الحروف
ودفع بانه لم يعنون في
علامات الاسم والفعل
بعنوان الحرفية بل عين
الفاظا مخصوصة (قوله
وتعبيره بالمثل مجاز)
هذا بناء على افتراق
الجمعين في المبتدأ والنهاية
والذي حققه السغد
انهما يفترقان في النهاية
فلا مجاز هنا (قوله حيث
لم يكن في خيرها فعل) أي

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) * المذ كورة للاسم والفعل
لا غيرها واليه أشار الناطم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجر
(ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء
الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه
(فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن في خيرها فعل فانها تدخل
على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في خيرها فعل فتختص به اما صريحاً نحو هل قام
زيد (وهل يقوم) واما تقدير أخوك هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذ كور على
حد وان امرأة خافت عند جهور البصريين وبالفعل المذ كور عند الاخفش والكوفيين ولا اختصاص
هل بالفعل اذا كان في خيرها واجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيد حاضر بته ومنها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال ويعمل كما ولا ولا وان المشبهات بليس (وهنا ما يختص بالاسماء
في عمل فيها) الجر (كفي نحو وفي الارض آيات) للوقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع
كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل
فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كن نحو لن ينال الله المحومها ومنها ما يختص
بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

كما اشار اليها بالمثل (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخله عليه لا على الاسم لان اللفظ هو اسم انهاد داخله على اسم (قوله ومنها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما يختص بتبديل
ان يعمل العمل الخاص به ولو لم يكن على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الأدوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها
لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت بليس اختصت بالاسم
وأجيب بان ما العامة عمل ليس تدخل على الفعل حينئذ تعمل وكذا الاوان وأمالات فهي لا والاء فيها لا بالغة وتدخل على الفعل
حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال
الاشموني وانما علمت ان أي واخواتها النصب دون الجزم جلا على لا التافية للجنس لانها بمعنىناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام
التعريف) أي لتزيلها منزلة الجزم ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيهه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني
يقولون ان ما يختص بتبديل عمل فيه العمل الخاص واقول برده عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما
عام لا خاص وقد يجاب بان المراد ان ما يختص بتبديل ولم يشبه الفعل بعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظاً
ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لان اسم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلاً لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الاسما
وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكتفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الاشموني في شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف
المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجزم لاني ذكر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل كقد

والسين وسوف أي لتزِيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزة * (تنبيه) * يحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشتركا لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكر واشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قواء والفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللغوي والانه ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة * فان قيل لم يسمي الفعل مضارعا لمشابهة الاسم ولم يسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهة الفعل ولم يسموا أيضا الاسم المبني مضارعا لمشابهة الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا لالتبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا ٤٤ وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لمشابهة الفعل

* (فصل وانعل) * بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحت ثلثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاختلاف باسقاط الراء بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضع في المغني وقواء وسياقي تقريره (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسياقي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لان يلى لم يان يقع بعدهما من غير فصل (نحو لم يبق ولم يثم) وهذه العلامة أن تقع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقواء * فعل مضارع يلى لم يثم * (والافصح فيه) أي في يثم (فتح السين) مضارع شمم بكسر الميم (لاضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شمت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من باي فرج يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أتى بكبرجيشه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ اه والصواب وروده وعن حكاه القراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهة الاسم) المصوغ للفاعل من جهة اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجربانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد تعيين محالها اعداد الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ما ياتي بمعنى الحان والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعته انتهى فلماذا اقتصر عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن ينجلي بالافعال الجارية عليه ليحصل له التقديم على أقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو المحدث المقترن بأحد الزمانين الحول أو الاستقبال (ولم يقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كاو) وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فاهو اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فائتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزايدة المجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الا حرم مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهو

الاسم اعطيتهموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتهموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبع بعض اعطى الفرع فيه دون ما لا يصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعله قامت مع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هي التي يتبع بعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال

أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابهة للحرف السكون فهو اذ لا يتبع بعض واعطى المشابهة للاسماء بعض الحركات * فان قيل لمشابهة الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالاحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل المشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم آتوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا وللأفعال حروف تختص بها فاحدث فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجب الاعراب (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللغوي ينتقض بنحوها في ياربها نائبة عن ادعوه هي حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضح بوضوح بالدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بها

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواحي لانسلم انه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولوسلم فلانسلم أن القياس في اللغة ممتنع ولوسلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع فيه عليه ابن جماعة في غير ذلك وقال ابن الانباري وهو أئ القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء هـ لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

تقرير الدور واضح لانه
عرف الامر بان يدل على
الامر ووجه الدفع ما قاله
المصنف في التعليقة أن
الامر المعروف هو الامر
الاصطلاحي وهو لفظ
والامر المعروف به هو الامر
الغوي وهو طلب الفعل
واللفظ والمعنى غيران بقي
أن المصنف أو رد على
علامة الامر المذكورة
افعل في التعجب كقولك
أحسن بزيد فانه فعل أمر
مع أنه لا يفهم منه الامر
وأجاب بان شرط العلامة
صحة الاطراد لا الانعكاس
وقال فان قلت فهل يمكن
أن يحجب عنه بان يدعى
أن يفعل في التعجب أمر
للخاطب بان يتعجب
ولان فيه ضميرا مستترا
وحينئذ فلا اشكال لانه
يدل على الطلب ويقبل
نون التوكيد كقوله
* فاحر به من طول فقر
واحريا *
أراد آخرين فابدل النون
في الوقف ألقا قلت لان
هذا وان كان قولا لقوم
من النحاة الآن الناظم

فهو اما واو أو يا أو ألف والقاء فيهن مشددة والالف امام مخدمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس
أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة القاء مخددة مع التنوين وعدمه فهذه
ست وفتح القاء وكسر هاء بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفي بالامالة
وان كانت مفتوحة فالقاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أفي بالسكون والسادسة
أفي بالامالة والسابعة أفاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي)
(ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تبارك يا الله
وعسى أنا ولست (أرقاء التانيث الساكنة كنعم وبش وعسى وليس) تقول نعمت وبشست وعسى
ولست فنبه بتكرير عسى وايس على اشتراك التاء من فيهما كما أو ما اليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين
وبعدم تكرير تبارك ونعم وبش على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبش بتاء التانيث كما أو ما
اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انقردت
يعني تاء التانيث بلحاظها نعم وبش كما انقردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك وفي شرح الاثرية للشهاب
البجائي ان تبارك يقبل التاءين تقول تبارك يا الله وتبارك يا الله هـ وهذا ان كان مسموعا
فذلك والافالفة لا تثبت بالقياس واستغنى عن تعبير الموضع بالتاءين ان أل في التاء في قول الناظم وماضي
الافعال بالتاء للعهد المتقدم في قواه يتأفعلت وأنت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو
المحدث المقترن بالزمان الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما لوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيأت وشتان بمعنى بعدوا فترق)
فهيات بمعنى بعدوا شتان بمعنى اترق وفي هيات أربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب
لا يقال بشكل عليه أفعل في التعجب وما عدا وما خلا وحائفي الاستثناء وجبذا في المدح فانها أفعال
ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشأ
من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر) علامته
أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الامر (أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وابراد الامر باللام ممنوع
فان دلالة على الطلب نشأت من اللام لان الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قوم من) فانه دل على
الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر أن أمر فهم * (فان قبلت
كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذي هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو
ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمر على الاصع بل على صورته (وان دلت)
كلمة (على الامر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو
* صبراني عبد الدار * بمعنى اصبر وأواسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو
كلا بمعنى انت (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحييل) في قول الناظم
والامر ان لم يلك للنون محل * فيه هو اسم مخصوصه وحييل

لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الامساو يا قولك ما أحسنه هـ (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدوشى جعل العلامة هنا
وفيما تقدم في المضارع والامر من عكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شافى في نظر وجهه هـ * وأقول قد عرفت وجهه في
علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالياء الوصل وأدرك بالالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول
وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الأنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال المحقيد لا نسلم أنها تدل على الأمر بل على الزدع والزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق
 أسميتهما والمراد هنا اسميتهما للفعل لان قواه هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقي أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو
 نزال ودراك لانه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود في دراك ونزال فلا محذور في
 ترك التمثيل بهما وورد اللقائي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يقضي الى بطلان العلامة تأتي
 ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبل التعريف بالاعم وقد أجاز القدماء لانه يقيد التمييز في الجملة
 وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناطم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى يفتقر الحال بين ما علمت
 اسميته مما تقدم فلا يثبت به وما لم يعلم فيمثل به بل في بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولاً واحداً وهو ان ما دل على الطلب
 ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أي لان الناطم ذكر من أسماء الفعل
 الامر فقط والموضع زاد الماضي والمضارع (قوله ومفهومي الخ) معطوف على الاقسام أي وحيث تم مفهوم في علامة الامر وذلك لان
 علامته مشتقة على قيدي بين الناطم مفهوم أحد القيدين فقط وتم الموضع بيان القيد الثاني (قوله التي أغفلها) صفة للشيء
 المتيمة بها * (هذا باب شرح المعرب والمبني) * مرقى بحث الكلمة والكلام ما لم يعلم به ما أشار اليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما
 قدم) قال الزرقاني * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب
 وهو يفهم منه لانه خلافة فكأنه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصليته وهل يحى بها مجرد الوصل والربط

فالجواب لها في اللفظ
 ولا في التفسير أو هي مع
 ذلك شرطية فيقدر
 جوابها أولاً يحتاج مع
 كونها شرطية الى جواب
 فيه كلام مضطرب للسعد
 بيناه في حواشي المختصر
 في بحث تقييد المسند
 بالشرط * وأجيب عما
 أشار اليه الشارح من
 الاعتراض بان معرفة

(فان اسميتهما) أي اسمية صه وحيث (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (لانها يقبلان التنوين)
 تقول صه وحيث لا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضع أن لا يثبت فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين
 فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلا في علامة
 الامر أولاً فيخالف ما اختاره أولاً فيهما والله دره حيث تم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع
 ومفهومي علامة الامر التي أغفلها الناطم

* (هذا باب شرح المعرب والمبني) شرح (المبني) *

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة
 المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء فاصيلاً وتقر يعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار
 به الى أن في كلام الناطم حذفاً والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فقههم شق وسعيد فاندفع
 الاعتراف بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

ضرب

المشتق انما يتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به

والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحثية بل من حيث كونه محلاً يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما استعرفه قريه في حكم الاسماء قبل
 التركيب وبيان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها
 (قوله فاصيلاً وتقر يعا) أي باعتبار علامة الاصول والفرع (قوله بعد التركيب) أم قبله ففعل موقوفة لا معربة ولا مبنيّة بحرى
 عليه ابن الحاجب اعتباراً لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة بحرى عليه الزنجشري اعتباراً لمجرد صلاحية استحقاق الاعراب
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحاً لا المعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة
 فان ذلك لا يحصل الا بجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً وانما يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معربة وقيل مبنيّة للشيء الا همالي وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك
 هذا القيد وقال النوشري لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أم قبله فهي مبنيّة اه وقال الزرقاني قيد بذلك
 لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجي منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقاً يكتفى
 بحى القسمين فيه مطلقاً ولا يلزم مجيئهما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك
 قال الشارح فيما يأتي وهو ما تغير آخره فغير بالماضي اه وفيه نظر لما رمن أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معرباً وجود الاعراب
 بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان * (تنبيه) * محل الخلاف في الاسماء قبل
 التركيب الاسماء التي لم تشبه الحرف شبه امتنعاً عليه كالمضمرات أم هي فبنية فبنية اه (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانياً وفيه نظر لأن منه ومنه لا شعارة بخصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنقصة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر أن المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم أنه لا واسطة بينهما وأعمل المصنف قدر ضربان في كلامه أحداً من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجع فالتجته أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال إذا الفرع إنما يناسب الاصل بمعنى ما يذني عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما لا السيد الشريف في حواشي الفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجع وأوضح ذلك بقوله أيضاً هذا النوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجع لانه كما أن المعرب راجع في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تبين المعاني المعتورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به في قوله وهو الفرع إشارة إلى أنه متصف بضد الاصل المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتمامه اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع أنهم عرحوها بالاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل فالجواب أن غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكانه هو الاصل فاقرادهما وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر إلى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخر) مراده بتغير الاخرة تغيره ذاتاً أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يـ لحرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكماً كما في المثني

في النصيب والحروف والتغير في الصفة أن تبدل الحركات بحركة أخرى حقيقة أو حكماً كما في جمع المؤنث السالم في حالة الحذف والنصب فان حركته تغيرت حكماً (قوله أشبه) قال الدونشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة مجازاً حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكن) تمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفاً يسمى أمكن والاسم غير أمكن وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف وإنما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتقرر في التمييز بينهما إلى الاعراب (و) ضرب (مبنى) وذهب قوم إلى أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه خصماً وليس بشئ (و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (و) إنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف (لا الفعل عند الناظم) (شبهاً قوياً يذني به منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب إلى الوضع الاصل وهو المشار إليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جثتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعاً (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاءقت) أي كالتاء من قمت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحوباء

قال المبنى ما مناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوى المذكور قيل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحداً له موجب البناء فيجيب بضعفه وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوى وللعقلية يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من المورديات قوى فنيه عليها اه ملخصاً (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تاصله ومن ثم أعربت الظرف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن الاقاما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم مقتضى البناء اضافتها إلى مبنى وجعل البناء في الثاني أولى لاصلاحية غيره في محل الاختلاف الاول والثاني تقول أي ويأتي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعبدهما (قوله وضابطه المنطق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئية موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مقرر حكمها تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضاً لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعاً على حرف) قدر متعلق الجار خالصاً لا محل تقديره عاماً لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليميني والقرينة هنا فائدة (قوله أو حرفين) قال اللقاني بردها عليه مع فاتها منصوبة بظرفاً أو حالاً ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيئويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء الاعراب مقدرة فيها ان أقرت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضى اه وأجاب في الجمع بانها إنما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أياً لا تلزم الاضافة والمعارض شبه الحرف انما هو لزمها فانظر حاشيتنا على الالفية فاما التعليل هنا على أبحاث فغيبه (قوله أي كالتاء من قمت) جعل

أضافة التاء الى قمت على معنى من رقيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملايسة وانها على معنى اللام اذا التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من اقوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر لان الشبه الرضعي منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظراهم ومر عن اللقاني الجواب (قواه ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل في نحو جاء أخوك (قواه بانقصر كما سيأتي) قال فيما سيأتي

ومن النقص قولهم إيان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجودي أو الافتقاري أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعي وبناء نحو نحن بطريق الجمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشري المعتبر في التضمن بحسب الوضع فالضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبين الظروف مع انها متضمنة معنى في التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادي فالاولي أن يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الطرف ويدخل المنادي وتفصيل المقال ينظر في حواشي الفاكهي (قوله أي من المعاني التي تؤدي بالحروف أي

الحجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) في حال الفتح شبهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي حال الضم شبهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أم أين ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كنان من قناتها) أي فاننا (شبهة بنحو قد وبيل) وما ولا وقال الشاطبي ثاني قوله جئتكم موضوعا على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيا حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانها موضوعان على حرفين فاشبهاهل وبيل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الماظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديدا ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما مغربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قوامهم في التشية (أبو ان وأخوان) بردا لمحذوف والتشية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما إيان وأخان من غير رد فتشية أبا وأخا بالقصر كما سيأتي * فان قيل لم ينسب الشبه بهما بالحروف الموضوع على ثلاثة أحرف كنعم وبلي * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فالقول نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوي في متى وفي هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني التي تؤدي بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فاهما يستعمل شرطاً) فتجزم فعلين (نحو متى تقوم أقوم وهي حينئذ) أي حين ذا استعملت شرطاً (شبهة في) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقوم أقوم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبهة في) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبهها بالحرف ومع ذلك فهم مغربان فإشارا الى جوابه بقوله (وانما أعربت أي الشرطية في نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فاي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجهلة فلا عدوان على

وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئه لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تنمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثير اما تحذف الجمل بعدها مع عدم علاقته للسؤال رد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشري ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقدور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبة من الغير ثم ان ال في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلانقص بفهم فوهم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فوهم وعلم والدال على خصوص الفاهم بابه المتكلم (قوله وانما أعربت أي

قال الزرقاني أي وجوباً وفي كلام الشمني في حاشيته على المعنى ما يدل على أن الأعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قد وفيه شيء (قوله) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة كما لا يها لا تضاف الى المفرد وهي مبنية لان اضافتها غير لازمة وبهذا لم ما في قول الزرقاني التقييد بالزوم لاجل ما هنا والا فلاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى من وهذا العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع انه معرب قال ملاجى ولم يبين المضاف ولا المضارع اه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه في الاصل أعني الأعراب اه وعلل ابن مالك أعراب أي بما ذكر وبانها بمعنى بعض ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جملة وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود في لدن فاتها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فاتها لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي ان تعرب لدن كان هي مبنية وأجاب شيخ الاسلام السراج البلقيني بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لا اول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أي وبان لدن بنيت لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها بخلاف عند فاتها لا تلزم استعمال واحد أو تكون لا ابتداء الغاية وتستعمل فضله وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجه المذكور لزوم الاضافة فان الشيء الواحد لا يقوى ان يعارض أشياء بخلاف أي فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى فيصير الى ما هو الاصل في الاسماء وهو الأعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحا عند شهم وهما بافا عر بوه وبلغتهم قرأ

أبو بكر عن عاصم لينذر بأشديد من لدنه الا انه أسكن الدال وأشعها ضمة فلا يراد لا يقال الا يراد على ما جاء في أكثر اللغات لا نقول يكفي مثل ذلك التعليل مجي الأعراب وأما القسلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبان لدن وإن كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها في الأعراب من التصرف

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فاي الفريقين أحق) بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد وفي بعض النسخ ملازمتهما بالافراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من خصائص الاسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الإشارة (لأنها متضمنة لمعنى الإشارة) أي لمعنى هو الإشارة فلاضافة بيانية لشجر رالك (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة (لم توضع العرب له حرفاً) يدل عليه (ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدي بالحروف لانه) أي معنى الإشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له المسماة بالتنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدي به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه كالتنبيه والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع نحو هذا فوضعوا للتنبيه ها والخطاب الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها وما بعدها (وانما أعرب هذان) من أسماء الإشارة (مع تضمنها معنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنى والتنبيه من خصائص الاسماء) وهذا القول ملحق من قولين فان

(٧ تصریح ل) مالكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمي قوة الشبه في لدن بانه انضم الى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف والشبه اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم توضع له العرب حرفاً يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها الإشارة الى معهودين المتكلم والمخاطب وهي حرف غايته انها الإشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله وليكن من المعاني الخ) بيان ذلك ان الإشارة نسبة بين المشار والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستعمل بالمفهومية فحقه ان يؤدي بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلاهما يستعمل بالمفهومية (قوله ها للتنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه لانه علم على الكامة المربعة من ها وألف ثم ذكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى ان لها ها تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحق الأول) مستحق الأول لتضمنها يجري الجميع على تسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثنى) قال في الجمع وأما ما يزيد ان فانه جار لانه يشبه الأعراب ألا ترى انه يتبع لفظه كالعرب اه والظاهر ان مجيئها بانه ورد فيه سبب البناء على التنبيه بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما سبب الأعراب على المثنى فعمل بالوارد في الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي اوصف بصورة المثنى لا ينافي به مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامراه موهم فالنفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيمكن تقدير التنبيه بقرضه اه وقال القاني ان في قوله على صورة المثنى

أشاره إلى ان تثنيتهما الحقيقية هذان وهتيان بقلب ألف ذواتا يا كالثنيان فتثنيهما ههنا بحذف ألف ذواتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذواتا (قوله كان ينوب وكان يقتصر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهبية وقال اللغاني مثالا لطريقه لان يلزم اذا النيابة والاقتدار لا اشعار فيهما بالزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الاقتدار الى الجملة أي لازم ذلك اهـ فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه هـ قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قد رزأ عليه محتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدتوشري اعلم ان الفعل المنسوب في جواب النفي بر د على وجهين أحدهما ان يقر - والنفي منصبا على الاول فينتفي الثاني لان الاول سبب له والثاني ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فلا اعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على ان النفي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفي منصبا على الاول هـ وعليه فكيف يفهم منه انه لا يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينقل أحدهما عن الآخر فلا بد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء السبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فالظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع

من قال بانهم معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهم مبنيان قال حي بهما على صورة المثنى وليس مبنيين حقيقة وهو الأصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور في حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنسوب فقوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مبنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمحيثهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا مبنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه أتتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث السجدة استعماله) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكناية عن الفعل بلا هـ تاتر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت اذا هـ دعيت نزال وج في الذعر

فن الاسناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقواه فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضع به في باب الاضافة فلما اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبهة الا تي لكفاء ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثير الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضمير تثنية تاتد على النيابة والاقتدار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كناية أصليت واقفارا أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

وهذا

ما ذكرناه دل عليه كلام السعدي في بحث لو اذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف

على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التاثير كما ينبي عنه قوله الناشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفي الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس يلزم لكن الشارح سلك ما هو الأصل فلا يتعجب منه ويقل كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معني واستعمالا لان الافعال تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكره النواصب والجوارم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تتاثر بالعوامل أو لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجعته (قوله كما فعل في المشبهة) هو ايت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) لا قرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التاثير نفي الدخول للتلزام بينهما وان كان لا حاجة للجميع بينهما (قوله ليس مما نقله الشاطبي) هو وما عطف عليه جواب لولا لعلامة مما نقله الشاطبي مسبوقة عن حذف بلا تاثير وعدم ورود المصدر

النائب عن فعله مسبب من جعل التاميل قيداً في النيابة عن الفعل كالاتقار (قوله وهذا محال) قال الدوشري بيانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء فيقول الامر الى ان شرط البناء هو البناء والذي لا يكون شرطاً لنفسه اهـ وقال الزرقاني وجهه معني كونه محالاً ان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذا الحاصل متعذر تحصيله ليكون التحصيل انما يكون لغیر موجود والله اعلم و أقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التأثير بكونه في اللفظ فلو قيل المراد بلا تأثير لفظاً أو محلاً وهو ما جرى عليه الشارح أولاً لم يكن محالاً لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتأثر بالعوامل لفظاً أو محلاً وهذا كناية عن عدم دخول العوامل اذا العوامل لا بد ان تؤثر أحد الأمرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا مرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديره او لا حاجة الى قيد الاصل في النيابة في اثره وجعل الالف في أصله للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر أنقأ أن الموضع أشار لذلك فتقطن (قوله وكان يقتصر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مراد به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه الجملة ٥١ غير لازم فليتأمل (قوله متصلاً)

قال اللقاني يرد عليه ذو الطائفة والذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بان الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدوشري يمكن رده بان أعربهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال الدوشري أو ما قام مقامها كالوصف في ال الموصولة أو عوض منها كالمتبوعين في اذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الاوصاف فحجاء لضارب زيدا وأقام الزيدان قائماً وان تأيت عن الفعل اذا اصل الذي ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتأثر

وهذا يعني بلا تأثير لا محصل له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معرباً وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متصلة في المرتجعات ومنزلة منزلة المتصلة في المنقولات وهذا هو العرف في بناء اسم الفعل وأعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل والافا لفرق فليتأمل (وكان يقتصر) الاسم (افتقار متصلاً الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيئات وصفه وأوه) من أسماء الأفعال (فأما) أي فان هيئات وصفه وأوه (ناثبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق الالف والنشر على الترتيب فهذه ناثبة عن فعل ماض وهو بعد وصفه ناثبة عن فعل أمر وهو أسكت وأوه ناثبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتأثر به) على القول الصحيح من انها لا محمل لها من الأعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في اب اسم الفعل (فاشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلاً) لا ترى انهما نائبان (عن الفعل فليت ناثبة) (عن أتمني و) لعل ناثبة عن (أترجي ولا يدخل عليها عامل) أصلاً فضلاً عن أن يتأثر به (واحترز) الناظم (بانقضاء التأثير من المصدر النائب عن فعله فحوضه في قولك ضرباً زيدا فانه) أي ضرباً (نائب عن ضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوباً والتقدير ضرباً ضرباً كما انه اذا نائب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبنى ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عرو و) في الخفض (عجبت من ضرب به) وبهذا التقدير يتدفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يقتصر افتقار متصلاً الى جملة (كاذواذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادراً (و) كالذي والتي من (الموصولات ألا ترى انك تقول جئت اذ فلان معني اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيراً لا مثلاً لانه نائب عن الفعل في الجملة اهـ ويبان أنه جعله تنظيراً انه قال كما أنه اذا نائب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضرباً في ضرباً فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب عمل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والامثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثراً بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رجه الله وقد مر ح بالمقصود المسكودى رجه الله والله دره فإحسب ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائباً فهو في الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضروا لورد عليه روي زيدا فانه معني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا ويدا فقام له ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحاً اهـ وعليه فيقدر التنظير بعيد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لي العمائم نادراً) اشارة الى قول الشاعر

وتقطعهم تحت الحجاب بعد ضربتهم * بقبض المواضي حيث لي العمام وسيأتي في باب الاضافة ولي العمام شذها على الرأس قال المحقق
 فان قلت ان اذوا اذما لزمان الاضافة مع بناءهما والقياس يقتضي اعرابهما كما عرفت أي بلازمتها الاضافة قلت اضافتهما كلا
 اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تقدير الافعال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك
 حيث قد قول المصنف بان ايا الشرطية واما الاستفهامية اعرابا ملازمة لهما الاضافة بقوله الى المفرد (قواه باسمها) قال الدوشري أي
 بجميعها لان الاسر لغة التقيد واذ ذهب اليه بقيد فقد ذهب بحملته فاستعملوا اياه في معنى محمله (قوله واحترز بذكر الاصاله
 الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيان للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فاعلم به قرأ هذا البناء للمفعول لانه عطف عليه قواه واحترز
 بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم هذا أحدا وجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال
 يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المهمة اذا أضيفت الى الجمل
 نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا لاضافته لمبنى لا لاقتراره العارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم
 النحاة في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوز به هذا إيجاب عما يوزد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل
 والمفعول الى ما يقوم به
 معناهما أعني الفاعلية
 والمفعولية وكافتقار
 رجل وقع الى الجملة
 بعدهما في رجل يفعل
 الخبر ويل أنتم قوم تجهلون
 وثانيها أن يحترز به عما
 يعارض الافتقار عما نحى
 عن البناء كافتقار أي فانه
 يعارض بلزوم اضافتها
 وانها بمعنى كل اذا أضيفت
 الى تكرة ومعنى بعض اذا
 أضيفت الى معرفة وثالثها
 أن يكون ذكرها تاييدا لما
 قرره من الاصول وافعالها
 عما يتجاوز به أي أصل
 ما ذكرته فاصيلا وقرره

الظروف والموصولات فانما اشبهت الحروف باسمها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعتها
 افتقار امة اصلا الى جملة لانها اسما وضعت لنسبة معنى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصاله)
 المستفادة من قول النظم أصلا (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم في قراءة لرفع
 خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهي الفعل ومفعولاه وفاعله (والمضاف)
 أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في افادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)
 ويزول في بعضها (ألا ترى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن
 الاتحاد (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء
 المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة
 (قول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا نصبا الى المصدرية والظرفية والتا صلب لسبحان
 فعل محذوف تقديره أصبح والناصب اعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور
 وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل اذ فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه
 فقبل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع صرفه لانه معرف فوق آخره
 ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله
 كل عند الله عندى * لا يساوى نصف عندى
 فن كلام المولدين وليس يلحق خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادها باللفظ فساد فأن تتصرف
 تصرف الاسماء أو تعرب ويحكي أصلها قاله في المعنى ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من
 الموصولات معربة مع انهما مقرون بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي

تقرر او يرجع الجوابين المتقدمين صلاحتهما جوابا لما يعترض به ويرجع الثالث كونه أو فوق لما في كتب الموصولة
 الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها
 ولان التقييد بها لو ذكر يكون متاخرا عن قيد الاصاله كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيئ التقييد
 بالافتقار اليها والوجه الثاني لاحاجة اليه لمحصل الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدني (قواه في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب
 فسيأتي في الشرح انه على البناء وجهور البصريين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا ذلك أن تكون الإشارة
 ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (قواه من نحو سبحان) قال الدوشري قال البيضاوي
 سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التزويه وقد يستعمل علمه فيقطع عن الاضافة وينع الصرف (قواه وقال الفخر الرازي) قال
 الدوشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الامضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد تنقضا انتهى وبالبيت نقص
 اللقاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاجر) عجز بيت من أبيات ~~البيت~~ قائلة الاشعري يجوز به علقمة من علائق المناصرة
 لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاء في فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاجر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالحق
 المعجزة لا بالجسم كما في الدوشري وغيره (قوله وليس يلحق) اللحن تغيير الاعراب فاطلا لانه على مثل هذا يجوز

(قوله متعلق بعارضة) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بياناً لما جف له حالاً منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقاً بمحذوف لا بعارضة فليتأمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد لا اسمية ولدن فانهما لازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لاجوازه هذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلاً في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعياً انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبهه في كونه لا عاملاً ولا معمولاً (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائداً الى الفعل (قوله وأما ما سلم) قدر أماً لدخول القاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتداهنا وان كان شبيهاً بالشرطي العموم لانه اسم موصول لكن صلاته ليست مبهمة لعدم كونها فعلاً مضارعاً الا أن يقال هو وان كان ماضياً لفظاً فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقدير اتمام قوله لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٣٥ المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل وما سلم مهما

يكن من شيء فما سلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضاً فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاوهاض الاشدوزا اذ لا يختصر المختصر (قوله ما سلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أياها مبنيّة على الضم لا ضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضة) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضة (على صورة التشبيه) متعلق بالمجيء وهو راجع الى الذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضة (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسروقة قبل التركيب وفوائح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشامي اسماء الاصوات في قول النظم وكتيابة عن الفعل بلا تأثير فقال لاها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء من مخاطب وجملة حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضاً) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المفعول (تقول جاء الفتى) بضمه مقدرة على

القوية التي لم تعارض بان لا يشابه الحرف أصلاً أو شابهته شها غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شها غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبهه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ما قد سلمنا لانهم ما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقواه مدني فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السالم من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطة حمل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي انه فائدة أخرى وهي اشارة الى انحصار عملة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصراً وقال الشهاب القاسمي فائدة لتصریح معني المعرب ووضوحه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه لخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أي يصح أن يظهر اعرابه فلا ينافي في تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلاً

(قوله من شئت) قال الدنوشري ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشري بقوله
 سماسم واسم سماة كذا سما * وزدسمة وائلث أوائل كلها * (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على
 قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن
 يكون الشئ عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن
 يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن الالفاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر ان البناء
 زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويحوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بخالفته ولو قال وهو بضده
 لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والاضدان لا يجتمعان والخلافان لا يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان
 الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر ٥٤ بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان التحوين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه
 استواء الكل عند الحوئين
 نظرو في حاشية الفاكه
 ما ينبغي مراجعته (قوله
 وبناء على الفتح) قال
 الدنوشري مبني على أن
 البناء معنوي وأما على
 القول بأنه لفظي فكان
 يقول وبناء وفتح (قوله
 في الجملة) قال الدنوشري
 ينظر ما المراد بالجملة هنا
 انتهى وفيه ما تعرفه
 (قوله لوقوعه صفة الخ)
 قال الدنوشري الواقع صفة
 الخ الماضي ومرفوعه
 لا هو وحده في كلامه
 تجوز وبعضهم قال انما
 بنى الماضي على حركة
 ثلث لا يتلقى ساكن في
 نحو قال وطرده في الباقي
 انتهى * أقول يندفع
 هذا بقوله في الجملة فان

الالف (ورأيت الفتى) بفتح مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في
 تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كدي وهي) أي سما (لغة في الامم)
 من ست ثانيا سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر
 وخامسها وسادسها سم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد استدل عن اسم شخص (ماسماك) أي
 ماسمك (حكاء صاحب الافصح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه
 مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلاذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن
 خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص
 في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) أثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه
 لانه) أي سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو
 أسماك (ففتح) أي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به أيضا (كما تقول في يد)
 اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثارك الله به ايثاركا اختص بك بهذا الاسم المبارك كما يشاره اياك
 بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

* (فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذا لم تعتبرها معان تفق
 في تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني وهو الفرع (فالبنى) من الافعال
 (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بناءه على الفتح) للصفة ثلاثيا كان (كضرب) أو
 رباعيا كدحرج أو خماسيا كاتطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهة
 المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبر او حالا وشروطا وثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى
 انفتح لفتحته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أو جيه

معناه ان المشابهة على طريق الاجمال

كراهتهم
 فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجائتين الماضية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين
 صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت
 الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكره مقدر للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمي وغزا فالماضي مبني على الفتح لفظا أو تقدير او ليس
 مبنياف فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضرب بالاعلى المقدروا الظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مررت
 يغلامى لان حركة المناسبة في نحو غلامى سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامى فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضرب باعلى مذهب
 سيدويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتح في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل
 ولم يفتح الفعل لمناسبة ابل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها بفتحك (فالسكون فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه

(قوله أربع متحركات) قال الذنوشي هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحواً كرمث مثلاً وقال قوله أربع بثانيتها العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بثانيتها العدد صوابه بتدكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لأن تاء الفاعل) اقتصاره في الموضوعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربين وضربة وكا الفاعل نائب الفاعل (قوله فيه أهو الكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الأربع هي الكلمة الواحدة لأنها مظهر وفتة فيهما هو الكلمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لو جعله مضافاً الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كلاماً مناسباً للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الذنوشي ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبني على الفتح نحو واضربن أقول زاد بعضهم لاجرا هذا أقوله لو كان معرباً وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهى (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لأن الامر بالصيغة للخطاب فيناسب أخذ من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف هـ وانما ياتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

لكن حمل عليه * فان قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى أن الشيء يلبس بنفسه * قلت المبراد دفعا للالتباس بالمضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الامر معنى فحقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه أن يؤدي بالحرف والجواب ان ما حقه أن يؤدي بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الأصل وأما المعنى الذي

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كاللمة) الواحدة لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبة الواو (و) النوع (الثاني الامر) مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله * وفعل أمر ومضي بنياناً * وبناءوهما مختلفان بالماضي بناءوه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناءوه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو واضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا) واضربوا واضربى (مبني على حذف النون) لان مضارعهما يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعهما يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارمى مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى أن الامر معرب مجزوم بلام الامر وانما حذف حذفا مستمرا في نحو قم واقعدوا الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضع في المعنى ويقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ولانه أخواله انتهى انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولا هم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمين وكقراءة بعضهم فبذلك فلتقرحوا بالتاء القوقية وفي الحديث لتأخذوا مضافكم ولا تتركوا تقول اغز واخش وارم واضربوا واضربى كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعث وأقسمت وقيامت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

على الاصل في الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه أن يؤدي بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وهذا يجب أن يقال الماضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الاماميني انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولا هم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا أو أين الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعدوا لا شك انما تذكر مع ذلك أصلاً وأما الجواب عن السؤال المذكور بان هذا ضروراً وبادراً والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب عما أشرنا اليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معرباً (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني ان قم مثلاً فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضاً لكان له حالتان كبعث مثلاً وهذا ليس له الا حالة واحدة وكيف يكون فعلاً مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشككت فعلية على مذهب البصريين قال الاماميني لا اشكال

فإن أفعال الانشاء أسماء قلنا بشجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائه وهذه الخبيثة ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل لنا نقول له زمانان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحيد متدفقا لانشاء نوعان انشاء حدث مستند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مستند الى المخاطب وهو الامر الاول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قولا بنون الاناث) مراده بها الموضوعات الالفاظ لانها وان استعملت لذكر مجازا في شمل نحو ويرجع من دارين بجر الحقائق (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله مبني لا لواء على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وقال الدنوشري أشار به يعني بقوله كالماضي الى أن عليه بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وان كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدرا وقيل على بناءه انه اتصل به ما لا يتصل بمثله بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواءهما في اصالة

السكون وعروض الحركة
فان قيل أي حاجة الى
الحمل على الماضي وهلا
يحل باصالة السكون
للبناء قلت لما استحق
المضارع الاعراب الذي
أصله الحركة وبني مع نون
التوكيد على حركة دل
على ان الحركة هي المنظور
اليها والسكون يلغى منه
اعتباره فاذا خرج عن
الحركة مع نون الاناث

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المعنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال (والمعرب) من الأفعال (المضارع نحو يقوم) زيد (سكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الإشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عربا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث (فانه مع نون الاناث مبني على) الاصح (على السكون) كالماضي (نحو المطلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فتحول تبلاون مبني أيضا وقيل الجع معرب تقديرا واختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وهذا الفصل بين الفعل والنون ألف اثنتين أو واو اوجع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح بنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أي المضارع (معرب معها تقديرا تحول تبلاون) مضارع بلا ياء مبني للجهول مسند لجماعة لذكور من البلاء وهو التحريك به أصله قبل التوكيد تبلاون كتصرون يواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

احتيج الى وجه اخراجه ولا يخفى بان يتمسك بان الاصل في البناء السكون انتهى وليست هنا الغنيمي توجيه تقول للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية الفا كى (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه بمقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشري ينظر على هذا القول على ماذا بني نحو تبلاون انتهى ويأتي جوابه (قوله وقيل الجع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصح ذلك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجهور على انه مبني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظه في الاعراب فبقى الجزآن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل في الأفعال البناء فلا يعقل لكن قال الشهاب القاسمي انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالتماثل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكانه خرج من الاصل وانما شبهه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدى كرب كلمتان ركبنا وصارفا كالسكامة الواحد قوا المعنى واحد غير منظور فيه لتعدد الفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد دلالة بتركيبه خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سياقي في باب لا التافية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها لتكرار الفتح وقالوا ان الصفوة والموصوف ركب قبل دخول لافها قيل هبنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للجهول) قال الدنوشري الجهول هو الفاعل والمفعول ليس بجهول فاعل معني قوله

المجهول المجهول فاعله (قوله لتوالي النونات) أي التي ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها في جنس (قوله مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشري أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف في ما سبق معرب معها تقدير امشكل بالنسبة لقوله فاماترين فليتامل فإن أعرابه ليس تقدير يا وسياتي في كلامه (قوله لثلاثا يتبس الخ) أن قيل الالتباس يندفع بكثرة النون لأن حركتها مع الواحد القتح قيل الجواب أن الكسر لا يكون إلا بعد الالف فاذا زالت الالف رجعت للفتح والالتباس حال ارتقاء أول ثلاثا يغفل عن الآخر (قوله فخر كت النون) فيه نظر فإن الذي حركت ليس النون الساكنة التي التفتت مع الالف لأنها مدغمه بل المحركة هو التون الثانية (قوله وقد تبين أن الأعراب التقديرى الخ) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في تمثيله بقوله فاماترين ولا يتبعه أن ما هو معرب تقريراً ثم ذكر ما حصله أن المصنف لم يقصد التمثيل بهما هو وصدده بل نبه بهما ٥٧ على أن عموم قوله فانه يعرب معهما

تقدرا غير مراد وقال اللغاني قال الرضى أعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جهوه رهم انه مبنى لتركيبه مع النون ولا اعراب في الوسط وأما النون فحرف ولاحظه في الأعراب وقال بعضهم المضارع مع النون مبنى للتركيب إلا إذا أسند إلى الالف نحو هل تضرى أو الواو نحو هل تضرى أو الياء نحو هل تضرى بين لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحدوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضرى وتضرى لتعشون وتخشين فالسند إلى أحد الحرف الثلاث معرب مقدور الأعراب لا اشتغال بحاله بحركة الفرق فان قيل فإذا كانت معربة فلم

تقول استقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثناة الهماء أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلت ألقا وعلى التقديرين التقي ساكنان الواو على التقدير الأول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف أول الساكنين فصارت ليلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقلية فصارت ليلون بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمه ونعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألقا لتحركها وانفتح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة أثبتت لانه علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاماترين) أصله قبل التوكيد التوكيد ترأين كتمنعين فقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصارت ترين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثناة الهماء أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألقا وعلى التقديرين التقي ساكنان حذف أولهما كما مر فصارت ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو أن الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصارت ترين بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان باء المخاطبة ونون التوكيد ونعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة إلى آخر ما مر في ليلون (و) نحو (لا يتبعان) أصله قبل التوكيد والنهي يتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصارت لا يتبعان ثم أكد بالثقلية والتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمه ولم يحذف الالف لثلاثا يتبس بأو واحد ولا تحرك يكها لأنها لا تقبل الحركة ولم يحذف النون لغوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقدير افنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك فحذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصارت يصدونك ثم أكد بالثقلية فالتقى ساكنان حذف الواو لدلالة الضمة عليه فصارت لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا لأنها لم تباشره في الأصل لأن الواو والمحدوفة فاصلة بينهما تقدير أو الضابط أن الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه إذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه إذا أكد بالنون يبنى على أعرابه لفظا أو تقدير الوجود الفاضل لفظا أو تقدير أو قد تبين بما قررنا أن الأعراب التقديرى في ليلون خاصة بخلاف فاماترين ولا

(٨ تصریح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضرى وتضرى وتضرى لتعشون وتخشين فالسند إلى أحد الحرف الثلاث معرب مقدور الأعراب لا اشتغال بحاله بحركة الفرق فان قيل فإذا كانت معربة فلم (٨ تصریح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضرى وتضرى وتضرى لتعشون وتخشين فالسند إلى أحد الحرف الثلاث معرب مقدور الأعراب لا اشتغال بحاله بحركة الفرق فان قيل فإذا كانت معربة فلم أي لام الكلمة بالحركة المناسبة للحروف التي هي ضمائر فقلت كراهة اجتماع النونات وانما لم يذكر الأعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على باء النسب وتاء التانيث لمشابهة التثنية والأعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها تنقلب ألقا نحو لنسفن انتهى وبه يظهر أن الموضع ما شبع بالنظم على القول الثالث وأن قوله معرب معها تقدير صحيح على عمومها وان أعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان مخصه في ذلك محطى نعم يتجه أن يقال لما منع من أن النون في أمثالين الأخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصريف العزى فالأعراب فيهما لفظي لا تقديرى فليتامل والحاصل أن كونها معربين تقديرى مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه ولكنه غير متعين لا مكان فحوله تقدير قبل التوكيد كما قيل به بل بانه الحق لأن النون إنما يؤكدها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكىناه الجر كة الفارقة بين المفرد المذكور و جمع المذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جهوزهم مبنى على الضم قال الارشاد
 الفعل المضارع اذا الحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بنى على الفتح اذا كان مفردا أو مشن وأما اذا كان جمعا فبنى على الضمة ثم قال
 وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تشنية الفاعل وجمعه فلا شغل آخره بالجر كة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
 التوكيد * فان قيل اذا عرب الفعل مع اتصاله بالاناء الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم يعرب مع النون
 التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف يمدت نون التوكيد لزمت زيادة الثقل في النون
 الثقيلة وجل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لقر كيه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
 وأما الياء فخرف ولا حظ له في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكدها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر
 الامور التي يؤكدها المضارع ما تصه وربما كذا المضارع خاليا ما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرى عن سائر الامور
 على قلة نظما ونشرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فيث
 استحق الحروف البناء لم اتصافها به وهذا انما يقتضى تصحيح قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والظاهر في الجواب ان في
 كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) * (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشري لم يفرق
 رحمه الله في التعبير في جاني ٥٨ الاعراب والبناء فعبر في الموضوعين بأنواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب

تبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لا تها لا تتصرف ولا يعتقب
 عايتها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
 اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي
 الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
 ما جى به الالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو تارة أو تخلصا من سكونين
 * (فصل) * (وأنواع البناء أربعة) لازاء عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
 * والاصل في المبنى أن يسكن * وانما كان الاصل في البناء السكون لحقيقته واستحقاقه بالاصل وهو عدم
 الحركة فلا ينبغي عليها الا السبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاءقت
 وكونها عرضة لا ابتداء لها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كقول وكتبها بالمعرب كضرب
 (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولحقته دخل في الكلم الثلاث)
 الحرف والفعل والاسم في الحرف (نحو هل و) في الفعل (نحو قم و) في الاسم (نحو كم) بدأ بالحرف
 لتوغل في البناء وتنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
 لحصوله بادنى فتح القم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى

اعراب الاسم بالانواع وفي
 جانب بنائه باللقاب
 ووجهه العجود وان بانه
 انما لم يقل الحركات الوقف
 والبناء أنواع لفقـد
 ما يكون لها جنسا شاملا
 نظر الى الاصل اذا الاصل
 ان يكون البناء منحصر
 في واحد وهو السكون
 فلما كان من حق البناء
 أن لا يشمل هذه الاشياء
 نظر الى الاصل لم يطلق
 عليها اسم الانواع رعاية
 لجانب الاصل وكون

ما ذكر أنواع البناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته
 وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قواه أربعة ما بنى على حرف
 كالمنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغز وادم قال اللقاني وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
 الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قديدي الحصر أخذ من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
 وما أورد فرغ عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة
 على ما سيذكر في أبوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية فقلت الاصل والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
 ينبغي فلي تأمل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو
 فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فانه أن
 يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
 أن يسكن التسكين فيشعر بازاء الحركات كانت موجودة (قوله لحقيقته) أي السكون يعنى وثقل البناء لزومه (قوله وكونها عرضة
 للابتداء بها كلام الابتداء) يعني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن
 والظاهر أن يقال وكونها لها أصل في الاعراب لانهم لم يفتوا بهذا السبب الا بما له حال اعراب وبنائه كان عليه أن يذكر أسباب خصوص

كل حركة من فتح وكسر وضم ووق. أو ضجنا ذلك في حواشي الفاكهى والالفية (قوله ولتقلها ما وثقل الفعل لم يبد خلاقه) قال اللقاني
هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربوا عارضة للنسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا
في الماضي مبنى على الفتح لم يتصل به وأوال الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرل فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره
انه مبنى على الفتح لفظا لا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقدير او هو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال
ولا يكونان يعني الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح المسامى بوجودهما فيه نحو ع و س
ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على الحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباعا لانه انتهى بحروفه (قواه والقاعل
الترام) قال الدنوشري أى المعين اما دلالة على فاعل منافيا لمطابقة انتهى واقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما
قال السيد الصغوى ان الحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل
للفاعل لا لاحتياجه اليه فلذا اذا بنى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما قائما ثم اذا سلم دلالة على فاعل معين كيف يصح انه يدل على
فاعل مامطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهو دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما (فصل) (قوله)
الاعراب لغة البيان قال الزوقاني في المحصر نظر فليتمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخرى
اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد المعنى المناسب للبنى الاصطلاحي

٥٩

فقد ادعى بعضهم انه
لا يناسبه من المعاني
اللغوية الا البيان وان
كانت تلك الدعوى
ممنوعة كما بينا في حاشية
الماكهى وذكر الدنوشري
انه يطلق في اللغة على
سبعة معان الاول اعراب
أى ابان الثانى يقال
اعراب أى احاد الثالث
يقال اعراب أى أحسن
الرابع التغيير يقال
اعرب أى غير الخامس
يقال اعراب أى ازال عرب
الشئ وهو فساد السادس

طرفي الشقة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة المجاذبة الى أسفل (فهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا
في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل (نحو قام و) في الاسم (نحو ابن والنوعان الآخران
وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولتقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أو كليتهما
(وثقل الفعل) لدلالتيه على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التراما (لم يبد خلاقه) لئلا يجمع بين
ثقلين (ودخلا في الحرف والاسم) لحقتهما ايدلالتيهما على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر)
الداخله على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم (نحو أمس) عند الحجازيين بشرطه الا فى (و)
الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جربها أو رفع فان المجازة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم)
وسياقى ايضا ذلك في باب حروف الجر وإلى انواع البناء الاربعه الاشارة بقوله في النظم
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كائن آمن حيث والساكن كم
وأقوى الحركات الضم و يليه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضمما لانه ينشأ من ضم الشفتين أو لانه
رفعهما ثانيا وسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل الى أسفل انجرار اقويا وسمى
الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما ومقدرة كتقدير الضم في
ياسيو به والفتح في نحو لافى الاعلى والكسر في نحو هو لا محال الوقف
* (فصل الاعراب) لغة البيان واصطلاحات تغير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

يقال اعراب أى تكلم بالاعربية انتهى وقد انتهى الاسمونى المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أو آخر الكلم الخ) قال الدنوشري
اعترض عليه بوجوه منها أى التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغيير الذى هو وصف الكلمة
والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبنى للفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذى هو أو آخر كذلك
اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا لا لزوم على اللازم فالمدار على وجود
العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوى
كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالبا ومنها ان قوله لفظا أو تقدير لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير
لا يلفظه ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوى كالا بداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه
ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسيأتى انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن
هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم
والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل العامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبنى للجهول لا يقول به
البصريون وقد صرح غير واحد من المهتمين بان الاضافة تاتى بلساننا الى اللام فلا حاجة في جعل أو آخر للجنس للاكتساب من المضاف
اليه المعروف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا بالاسناد بالترتيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الخواشي الشقوانية وحاصل ذلك ان الباء لا سببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكرنا وانما هي شروط والعامل الزائد يتناول التعريف لان الباء مثلاً في محسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصابة وان المعاني المتقرة للاعراب تعتبر وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المتوفرة في لانا كل السمك تشرب اللبن فلي تأمل اقواه يحلبه لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يحلبه ان يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أولئك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويتقضى والظرفية في قوله في آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الالف المثنى والمراد بكونه فيه ان تكون معه فيصالح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه يختلف هل الاعراب مع الالف أم بعده وهو الذي اختاره الرضى (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكما هم ارادوا باللفظي ما يتعلق بالانظ والسكون عدم الحركة المقووضة أو ما يلفظه وقال أيضاً جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظياً تسمع واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحرف كقوله الحرف ٦ وقال أيضاً قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون

تقدرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (محلبه العامل) المقضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تبشره نون التوكيد والمراد بالاثار الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تنطق به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف المراد بان مقدر ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتي وكما تنوي الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوي النون في نحو لبتون وكما ينوي حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المخوج للاعراب والمراد بالآخر الكلمة ما كان آخر حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأناؤه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجريد (و) النصب نحو (ان زيدا لن يقوم) فزيد منصوب بان ويقوم منصوب بان (وجز) مختص بمعنى (في اسم نحو) فررت (يزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو) لم يقوم (فعل مجزوم ولم والى هذه العلامات الأربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل تحولن أهابا

والاسم قد خصص بالحركة * قد خصص الفعل بان ينجز ما

(ولهذه الأنواع الأربعة التي هي الرفع والنصب والجزم) (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وعسماء الرفع وكذا الباقي وبهذا ينشأ دفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولاً بنفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها تانياً لعلامات الاعراب بقوله (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (أصول

والحذف ليس لفظاً بل الحركة وما بعده صفة للحرف فلا يكون لفظاً ويصح أن يقال فيها هي أثر لفظي أي منسوب إلى الانظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما إذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرين وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم ينسب العمل لجاء مثلاً ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلاً أمر ظاهر

بختلاف الفاعلية فانها أمر خفي اه وفي الارشاد واصله يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرار (قوله وجز في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولاً ان الاسم يعرف بالحرف فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعاً من الاعراب ومختصاً بالاسم وان لزم ما سبق وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة فاطية الجرم مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهر او يمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم ل قيل علامات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والافرض ان مفرد علم تأمل وقال الله في ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان انضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا يعينه عليها (قوله تناقضاً) قال الاشعري ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها آثاراً لجلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر وانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويحجب بان هذا من الأنواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية

(قوله وهي الضمة الخ) قال اللغوي قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم أنها أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما ما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء في الكامة ولا خفاء في استحالة وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فلامتاعراب والافان كان لازما في بناء والافغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخاص من السكونين فليتامل اه وفي قواه فانه ان كان لعامل فعلامتاعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الناعلية والمفعولية والاضافة فتعولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والافان كان لازما في بناء ان حركات ما عدا الاخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا يد من التقييد بالاخر أو ما هو بمنزلة واعلم انهم اختلفوا في ان حركات الاعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجوهري وغيره وقال قطرب هي هي قال في الجمع والخلاف لفظي لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا نظري يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبارا فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ما ذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدوشري علة لمجل باب الاسماء الستة وكان

وهي الضمة للرفع) نحو جاز يد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مرت بريد) وحذف الحركة للجرم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوا في النظم)

فأرفع بضم وانصب بفتح وجر * كسرا كذا ذكر الله سبحانه يسر واجزم بتسكين (وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلة أو حذف النون والياء أشار بقوله وغير ما ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة ابواب) متفرقة * (الباب الاول) *

المشار إليه بقول النظم

وارفع يواو وانصب بالالف * واجز بياء ما من الاسماء اصف من ذاك ذوان صلبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذا وهن وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهي ذو معنى صاحب) لا بمعنى الذي (الفم اذا فارقت الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتحفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أولها ذولا لانه مختص بلازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقين ذوقا لانه كالتساويهما في لزوم

الاسماء الستة وكان
الاولى ان يقول فان
رفعها الواو ونصبها الالف
وجرها الياء وانما أعربت
هذه الاسماء الستة
بالحروف لانهم لما رأوا
المثنى والجمع أعربا
بالحروف والاعراب
بالحروف أقوى ليكون
الحرف بمنزلة حركتين
والمثنى والجمع فرعا
المفرد كرهوا استبدال
الفرع بذلك ففعلوا
الاعراب بالحروف في هذه
المفردات وانما اختاروا
ان تكون ستة لان

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلامها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكره غيره فلا ينبغي ايراد في حواشي هذا الشرخ ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولد او والد كذا فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبقي من الاسئلة المشهورة في المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي الفاكهي (قوله والفم) قال الدوشري أصل فم فهو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقت الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مقارفة الميم لان الوجود مع مقارفة الميم لفظ آخر ليست هذه فهو فرض محال والاخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المند كورة لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني فولك وفالك وفيك فالحكموم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها عينها قد اتفق مثل هذا الاستعمال أو (٢) قواه في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله في الهامش وبقي الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وليحذر

قريب منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدي الى ثلاثة رأى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ بِنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع رأى وأعلم كما لا وجود للفهم مع مفارقة الميم اهـ وأجيب بان المراد بالفهم ما يدل على مشناه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعاني لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والآخر والحكم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي طاهرة لشرف الاب وبليته الآخر ولزم تاخير الحكم (قوله يشترط في غير ذوان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني * فان قلت هلا قال وفي غير الفهم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت لكنه لا يلزم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة ولو لم يكن الياء الا لا في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذوان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفهم بلا ميم دون ذو وأيضاً فلما عبر بالفهم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن إطلاق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذا قال الدوشري قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٢٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

وقوله وخرجه الخ يقتضي انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من انه يسان لتسهيل الشذوذ المقتضى له كونه جوابا واحدا وهذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أي الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ عليه اشرح أبو النجاء اللغوي كان حسنا فكان يقول بعد شوق كلام أي الحسن

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذولا بضاف لياء المتكلم وفوتضاف اليها فلهذا الخط عن درجة ذو وأخر عنه والاب والآخر والحكم مستوية في الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما في الذ كر قبل المن وأخر المن لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعر بت بالحركات) الثلاث طاهرة قال رفع (نحو واه أخ) فاح مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبل (و) النصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجرح نحو (و بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاه معربا بالحروف مع انه مرفوع فاجاب بقوله (فاما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا شاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المعنوية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة عريضة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضوع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مرفوعا على حرفين اذا الالف هي المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعا (فان كانت) الاضافة (الياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح قال رفع (نحو وأخي هرون) فاتى مرفوع على الابتداء

والى هذا أشار الموضع بقوله والاضافة الخ ثم يقول قالوا بمعنى أو وعبارة أي النجاء فشاذا ليقاس عليه أو والاضافة وعلامة منوية أي خالط من سلمى خياشيمها وفاها قصار يقيها كانه الخرف لاذ اعراب بالالف نصبا انتهت وأورد الخضر في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكأنه أراد وما الخ بقى بها وكون ذلك بلا شرط والافسيات في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام فالثالث انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وان من غير الغالب قرأه بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غير عقل عنه الناظرون في المقام وهو ان قوا والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاوة المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فقدر بالتصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فان فيه خفاء والذي يظهر لي ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرره الشارح كلام المصنف أشار اليه الخضر في حاشيته وخاطبه وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فواذا لم يصف وجب ان يتصل به الميم لتلايق على حرف واحد وما في البيت لم يتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه قائل

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة ثمير ونقل عن شيخنا الشنوائى ان العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحر وفه وهو عجيب فان من المشهور ان التميز الرفع لا بهام اسم الناصب لذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرفع لا بهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التميز جملة قط (قوله وما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال البحر اشارة الى أن الآية صالحة كما قال اللقاني (قوله وجوابه أنه يعتقر الخ) هذا اعتقار انما صار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ ذهباً في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف ان الواو انقردت بعطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حنيفة في البحر على هذا الوجه ما يترضى آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الانفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وايضا فان اللبس ما مون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلها الرفع وهو ليس

معطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرقة والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدوشري وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولا مهايأ وبالسكون عند الخليل ولا مهايأ (قوله حالة افسرادها) قال الدوشري يختزبه عن حالة تشيته أو جعلها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يربطها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقاً ولا تضاف الى الاعلام غالباً ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا

وعامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أقصر مني لساناً خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فأنى يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعاً على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لأملك الانفس وأخى) فأنى يحتمل ان يكون مرفوعاً وأن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً برفع من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفاً على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا ينطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يعتقر في التابع ما لا يعتقر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى لوجه الثاني أن يكون معطوفاً على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفس فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً على نفس وجوه من وجه واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المحرقة باضافة نفس الياء وهذا الوجه لا يجيزه جهور البصريين لعدم اعادته الجار واستغنى عن اشتراط التكرير المقابل للتثنية والجمع تبعاً لاصلة حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضمن لا * للياء لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افسرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها خاصة والاشترط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذي وأخواته (لزمها الواو) في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعاً ونصباً وجرّاً (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسي من ذى عندهم ما كفايتا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معرباً ورواه غيره بالواو وعلى البناء واذا ثبت اعرابها في البحر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يحجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمرة شذوذاً الى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم ما يكسر الهمة كذا ثبت في نسخ الحجاسة وعليه شرح التبريزي الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقد راسم معمولاً لفعل محذوف مبنى للفعول أى فاما تقصد كرام كما قدر وا في قوله * لا تجزعي ان منفس أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها ما التي في قولك جاء ما زيدوا ما عمرو وان الاسم خبر مبتدأ محذوف أى فالناس اما كرام بدليل قوله واما التام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعمه والجلتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسي البيت أى فكافى من عطائهم ما يكفينى حاجتى أى لا أتبعى منهم زيادة على الحاجة ولو لا هذا التاويل لفسد الاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تاويل البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالطرف كما يوصل به الذي في جا الذي عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذا قائل بالفرق

(قوله الخوف فم الصائم) الخوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام راحة المسك الخوف في الأخرى قطار رواية مسلم الخوف
فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعي عن من حديث جابر أعطيت أمي خمس خصال
ثم قال وثانيها أنهم يمسون وخوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم حين يخلف
روى هذه الزيادة ابن جبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل من مات صنيفا شنع به على صاحبه * (فصل)
قوله والافصح في الهن القص) لم يذكر فيه القص وقال المصنف في شرح الشواهد مستله في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها
القص ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في الباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكره شاهد ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون على
لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهنوان
فيجرب به مجرى الأب اه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي

اذا رأيت الرجل يتعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن أبيه ولا تكنواحم
ن عن أبي فان صح اللفظ
الذي ذكره المصنف فسلم
والافلا اه ولا يخفى ان
السيوطي لم يذكر انه لم
يرد الا باللفظ الذي أورده
وقد اقتصر ابن الاثير في
النهاية على اللفظ الذي
أورده المصنف ثم ان
الشاهد حاصل على
الروايتين فلا اشكال
يكل حال (قوله أي
قولوا له اعضض) بكسر
الهمزة لان مضارعه
مفتوح العين أو مكسورها
قال في المصباح عضضت
اللقمة وبها وعليها عضا
أمسكتها بالاسنان وهو
من باب تغيب في الأكثر
ليكن المصدر سا كن

بحالة الجرح لانه محل السماع (واذا لم تغارق الميم القم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا
تختص بثبوت الميم في القم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فقه * خلافا للغارسي
وبرد قوله صلى الله عليه وسلم الخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
* (فصل والافصح في الهن) : اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك
الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (في عرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول
هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله صلى
الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضع في شرح شواهد ابن
الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتسب وانتهى وهو الذي
يقول بالفلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة
وفاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزأ به ولا
تجسوه الى القتال الذي أراد أي تمسك بك كرأيتك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا
نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكر واكنية الذكر وهو الهن بل اذكر واه صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا
بفتح التاء وسكون الكاف بعد هان ون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل
الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا بقوا هذا هن ورأيت هان ورث بهن وهو اسم يكتن به عن أسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل * لا يستقيم التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله
الموضع في شرح القطر (وبجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ
والحم) وهو المراد بقول النظم * وفي أب وتاليه ينذر * فتقول هذا أبك وأخك ورجك ورأيت أبك
وأخك ورجك ومررت بابك وأخك ورجك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤية عمدا عدى بن حاتم
الطائي (بأه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أه فاضلم)

فأه الاول مجرور بالكسرة وأه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقبوس من المثل السائر من أشبه
أباه فاضلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فاضلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فاضلم أبوه

ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في
أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزة همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثي المزيد وهمزة
همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعضض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعنتم لو غيرك قالها
لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذا الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتامل
اه ولا وجه للإعراب بالتمل مع اشتها ما ذكر من التاويل انه (قوله بأه اقتدى عدى) قيل ان كان هاء تمثيلا فسلم أو استشهدا
فقيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الا - مال لا يبدو له لا ينافي الاستشهاد (قوله
وقيل فاضلم أبوه) فأنه المبدأ في قال المصنف برده وقول الحياني ان اسم الشرط على تاويلهما لم يعد اليه ضمير من خبره اه والحياني
بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى الحياني أبو قبيلة ٣ قوله انه أعض الخ هكنا في النسخ وليحذر

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النياحة) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب عن هذا ثوبا ولا يجوز ناب عنه نياحة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنتين الخ) قال اللقاني هذا المحدثا بالضمير في أنتم أقامان وبائنتين واثنتين اذهى معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وأمرأة هو يمكن أن يحجب بان المراد بقريظة ما شتهر من شروط المثني عن اثنتين معربين فلا يراد الضمير وظاهران المراد اثنتين من لفظه فلا يراد اثنا واثنتان آخر رجل ورجل ليسا من لفظ اثنتين وأمرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشري معنى لاثنتين لشخصين إماما ذكرين أو مؤنثين أو مذكرو ومؤنث أو قال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتكثير اثنتين هل هو لتسكينة أقول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال لزرقاني جمع تكسير وإذا نثي صنوا التيس بالجمع المذكر والقرائن تميز بين ذلكاه وفي كون ذلك من الالباس نظروا نساءه من الاجال والفرق بينهما ان في الاول يشادرا القهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يشادرا الى شيء بل يقف لاستواء الامر من عند (قوله وشفع وزكا) هذا ابتداء على ما ذكره ابن الناطم مما يدل على اثنتين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنتين لانهما يدلان عليهما لان شفعهما مقابل الفرد وهذا أعم من اثنتين والا هم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايتها ان هذا مثني في أصله تجوزاه قال الدنوشري وجه التجوز أنه أطلق الأب مثلا على الام ٦٦ ثم نثي ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويأتي انه لا يشي الحقيقة والمجاز والتغليب

اطلاق اسم أحمد
للمتصاحبين أو المتشابهين
على الآخر (قوله وتثنية
الجمع) قال الزرقاني هذا
ما لم يكن على صيغة
منتهى الجموع كما سياتي في
أول الشروط (قوله وتثنية
اسم الجمع الخ) هذا
يقضي جواز تثنية هذه
الأمور المذكورة واشتراط
الافراد إلا في يخالف
ذلك اللهم الآن يراد ما نقل
عن ابن مالك وهو قوله لما
كان شبه الواحد شرط في
 صحة التثنية كان ما هو
أشبه بالواحد أولى به فلذلك
كان تثنية اسم الجمع أكثر

الاب والايخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

*** (الباب الثاني) ***

من أبواب النيباة (المتنى) وهو في الأصل المعطوف من ثبوت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع
لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقول كرجلان للماشي
أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنان وشفع وزوج
وزكبا للتسوين اسم للشيثين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضع في شرح اللامعة والذي
أراد أن النحو بين يسمون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم له فيما جل على المثني وغايته أن هذا مثني في
أصله تجوزا وهو مخرج المرادى بأنه ملحق بالمثني ودخل فيه أيضا تشنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة
(كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الغلمان) المسلمتان وتشنية الجمع المكسر كالجمالان
وتشنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغلمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الأمثلة من
استعمال الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقتراحها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند
إرادة التشنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الأصح (فإنه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وإلى ذلك الإشارة بقوله بالالف ارفع المثني مع قوله
وتخلف الياء في جميعها الالف * جروا ونصب ما بعد فتح قد ألف
وقدم الجور على النصب لأن الجور أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج إلى أن المثني مبني

من تشنية الجمع قال ومن تشنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين يوم التقي الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط
ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخرجتم في الاسماء الستة والتمتني والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها
فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها بكل حال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحرركات فلا بد ان يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع
الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسيج الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت
جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل
وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق انه مقارن له كما قال السخاوي في نوته والشكل سابق حرفه أو بعده *
قولان والتحقيق معتزان فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل
في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل * أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لا كثر
من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثنى ولم يحتاج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر
السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا افرقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشري وجه ذلك عندنا انه

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثني مذهبه في الجمع على حده ويطلب مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في فخورايت الزيدان ومررت بالزيدن قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يشي الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يشي أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن تشنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغني عن تشنيتهما بـ استة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تشي الكتابات عن الاعلام نحو فلان وفلان لا تقبل التذكير لانهما وضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التكسير كذلك ما شبهها (قوله فلا يشي المثني الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تشنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثني والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتراط الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تشنية المثني والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به اذا اعراب اعرابهما اللزوم المحذور فيه فان اعراب بالحركات جاز تشنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يشي المبني) قال الدنوشري ليس من تشنيته يازيدان ويازيدون بل هو من بناء المثني والجمع لامن تشنية المبني وجمعه وامانان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما يعارض ٦٧ التشنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كورد سبب الاعراب وهو التشنية على المبني في اللذان واللتان وذان وتان فاعرب بت وانما يعرب اللذين لانه لم يأت على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يازيدان ويازيدون فهو تشنية معرب وجمعه لان ياء انما دخلت على مثني ومجموع فان قيل كل من المثني والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما يشي عند الاكثر من اربعة شروط أحدها الافراد فلا يشي المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا تليها في الأحاد الا في الاعراب فلا يشي المبني وأما نحو ذان وتان واللتان فصيغ موضوعة للمثني وليست مشناه حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يشي المركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغني بـ تشنية المضاف عن تشنية المضاف اليه الرابع التكسير فلا يشي العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يشي الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام من باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يشي المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فسادا السابع أن لا يستغني بـ تشنية فقير عن تشنيته فلا يشي سواء لانهم استغنوا بـ تشنيته عن تشنيته فقالوا ان ولم يقولوا سواء أن وأن لا يستغني عما لحق بالمثني من تشنيته فلا يشي اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يشي الشمس ولا القمر وأما قولهم انهم ان الشمس والقمر فن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط فهو مثني حقيقة يعرب بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائماً ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثني مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (و) المثني الحقيقي (جاءوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثني واثنيتن) في لغة الحجازيين وثنيتن في لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذاته مبنية لا خصاصها بالاسماء العربية في باب التبع هو مبني بطريق العروض فاجواب لا نسلم ان التشنية من خصائص الاسماء لو جودها في الافعال وحينئذ في قول الموضع فيما تقدم والتشنية من خصائص الاسماء فنظر (قوله موضوعة للمثني) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يشي المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقيدي كالحیوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يشي كل من الجزأين ويتوصل الى تشنية المركب بـ تشنية فهو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المرادوقياسيته (قوله ولم يقولوا سواء أن) أي في الكثير فلا ينافي انه سمع سواء أن (قوله فن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتام (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن جويه في ملحق رأيه موضع يعرف به

أفد حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغناني في حده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعين والجواب ان بعضهم يجعل المثني بالالف مطلقا انتهى (قوله وجاءوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قديقال ما وجه جعل ما ذكر على المثني الحقيقي مع ان العزب نطقوا بهما معاصحين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرايط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يثنى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سياتي في كلامه (قوله الى ضمير تشية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظرا لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى ونحو الضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل محاقبه منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد اشار السارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنتين شئ غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثالا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح الملح من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باتحاد معناه كما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بذلك أو غيره كعبدى المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما الان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى السكينة بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين

سواء أفر دا أو ر كما مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر أو مضمرا ويمتنع اضافتهما الى ضمير تشية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه قاله الموضع في شرح الملح (وكلا وكلتا) شرطان يكونان (مضامين لمضمرا) نقول جاء في الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليتهما ومرت بالرجلين كليهما والمرأتين كليتهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصورة تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومرت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كاف عصا وألف كلتا كالف جبلى ووزن كلا فعلى كفى وألفها قيل عن واو لقلبها ثاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمى بها ووزن كذا فعلى كذرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي على والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمرا هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع الفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقا ان أحدهما الأعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلخارث حكاهما الفراء ويلتحق ايضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويحذف وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

فتعابروا ثلثهما انه يشكل بما أجازته اشارة وغيره من جاء لزيدان نفسا هما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هاهنا معنى الذات وبان من أجازتم أجازوها ومن منع هنا منع هنالك الا انه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز ذلك كما أفاده كلامه في الاوضع ورابعها ورابعها انه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن اثنين اثنين فلو كان لفظ

اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس فاكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخامسها ان الانسجام اتحاد معنى المتضايقين ههنا فان مفهوم الاثنين اعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاصل الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتانيث وتأوؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ومجيبا بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو لقلبها ثاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو كما ذكره أبو على في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولاها أميلت وقيل عن واو لثلاث يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنيت وأخت لا عن ياء ككنتان اذ لا تثنى له وأما الامالة فالكسرة أو الرجوع للياء أو نصب أو ألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لانه والتاء للتانيث فلو سمي به ثم تكررت ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعقل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ الذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا لا ترى انهم قالوا أحدا واحدا وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكور والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة

قال الدونشري قد يقال كيف ندخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة * (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذي على هجاءين) قال الدونشري أي على حرفين وهما الواو ورفعا والياء في غيره وقد يقال الهجا أن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجر (قوله كالزيدون) قال الدونشري مثل هذا الجمع ولم يحده كالمتي وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا كما قد قولنا من غير عطف أخرج زيدوز يدوز يدوقولنا ولا كما أخرج زيدوز يدوز يشترط في هذا الجمع ما اشترط في المتي من الاعراب والافراد والتكثير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحدها كتقاء بحيد المتي لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفردة ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص في جمع التكسير وهل يشترط تكثير مفردة أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تكثيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني أي فانه عنده مبني وبناءؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدون ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين) أحدهما ان المتي الخ هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل تاء المتي اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح نون المتي ومن ضمها

* ألا ياديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع يقل من تشية سبع
* (الباب الثالث) *

من أبواب النيباية (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثل مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقدر انحوو أنتم الاعلون (ويجوز ينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدون ومررت بالزيدين أو تقدر انحوو رأيت المصطفين وانهم عندنا من المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبياجر وانصب * سالم جمع عام ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المتي وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المتي أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانه أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المتي كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرار من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المتي والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح جامع ابن جنى (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

تحذف في الجمع وتقلب التشية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجرو والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المتي المصطفين بياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الإشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فاتها ترفع الخ أي كان فهو منقوض أما الاول فان أهلا ووايلا ونحوهما بهما تتناول الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان قيل فاختار الثاني ولا ينقص بالانواع المذكورة لانهما محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحمل على المسكوك في وجوب الزكاة لساواته له في بلوغ النصاب وثبوت المحول وانتفاء الدين على القول بمانعته واعراب الجمع بالواو وشروط بالشروط الخمسة فالحق الانواع الثلاثة في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذلا وجود فلا لحاق فليتامل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم أصالة أو الذي يرفع بالواو ويجوز ينصب أصالة والقرينة على ذلك قوله وجملا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقولون باب جمع المذكر السالم وما الخ في به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشرط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيه انما هو التساوي في علة الحكم فقط كما في الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدير (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

نون المتي ومن ضمها
(قوله ليحصل الفرق
الخ) فيه إشارة الى ان
الفرق انما يحصل بمجموع
الامر ين وهو كذلك وانه لا
يكفي في الفرق اختلاف
حركة ما قبل الياء لانه قد
يفتح في الجمع اذا دخله
اعلال نحو المصطفين
والنون قد تحذف
للإضافة وقد يقال
الفرق في نحو المصطفين
بين المتي والجمع يحصل
بغير حركة ما قبل الآخر
لان الالف في نحو مصطفين

المؤنت انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لشرائط العقل (قوله ولا مرجيا) قال اللقاني يحمل على ما يشاؤك العذني
 كخمسة عشر والانتقاص به كلامه وقال لو قال جزؤه الثاني مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضي (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى
 و برق البصر شق (قواه فانه يجمع أول المتضايقين) قال الزرقاني دون الثاني وانما يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلك اذا تعدد هو
 الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع يجمع المضاف (قواه ما كان علما على التوكيد)
 قال الدنوشي أي على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعامل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر
 العاقل انتهى فتأمل ولا يخفى عن اشكال هذا وقال الحفيدة فان قلت أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والتون من أي القبيلين
 أهو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا الى أصله لانه في الأصل أقفل تفضيل
 وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قرأت كل شيء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قواه وأما صفة تقبل التاء)
 قال الدنوشي يشكل بذهوب معنى صاحب فاتها يجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الآن يقال انما تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في
 التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذوليت صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذومال فهو ملحق
 بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا يعني قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعل اذا لم يجز على موصوفه فانه يقبل التاء مع
 أنه لا يجمع فلوز اذ باطراد كما زاده ابن المصنف لاسم من هذا ولكن هو مراده بقريته قواه فلا يجمع هذا الجمع جري مجر وصبورا انتهى وفي
 قواه ولكن هو مراده بقريته الخ نظر اذ لا قريته في ما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ في الحواشي أن ابن المصنف احترز

بقوله باطراد من نحو
 مسكين وميقان ورجل
 جيد وذمير فاتهم قالوا
 مسكين وميقان وجيدة
 وذمير مة ولكن لا يطرده
 ذلك في نظائرهن (قوله
 المقصود بهما معنى التانيث)
 قال الزرقاني مقتضى هذا
 التقييد خروج نحو علام
 ونساب فانهما وان قبل التاء
 لكن ليست التاء التي يقصد

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يحجر العلمية الزائدة لاجله وأن يكون العلم (غير
 مركب تر كيا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادي (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكي
 لا يغير (و) لا المزجي نحو (معديكرب) ونحو سيمويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل
 يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جازوا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فتم من يالحق العلامة بآخره
 فيقول سيمويهون ومنهم من يحذف ويهوي يقول سيميون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع أول
 المتضايقين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلاموز يدو غلامي زيد وعن الكوفيين اجازة
 جمعها معا فيقال غلاموا الزيدون وغلامي الزيدون بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على
 التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهي التي (تقبل
 التاء) المقصود بهما معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما تانيثا كيد المبالغة
 لا قصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء لکنها (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء

بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قواه فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام
 ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بهما معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء
 التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع
 نحو علامة ونسابة) قال الدنوشي هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن
 أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخرجهما به أنه يصدق
 عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بهما التانيث بل يقصد بهما تانيث المبالغة ونقل الدماميني
 عن شرح التسهيل عن الموضع في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطاً وانما هو بيان محل ما يجمع
 هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادي الرأي فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث مع
 انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب التسابون وسيأتي في صيغ المبالغة أنه يجوز
 أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أنا في أتهم مرتون عرضي * وقد يقال ضرابون ومضربون الخ فليست هذه المقام على أن
 ينجلي عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض في الاستعمال
 ومدار هذا الجمع على قبول مفردة اذا كان وضعاً قديراً (قوله لا قصد معنى التانيث) قال الزرقاني بل لتانيث اللفظ لان وضعها
 للتانيث (قواه أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشي قال الدماميني في شرح التسهيل * قلت يعني ان انتفاء القبول المذكور يصدق
 بصورتين كونه ذا مؤنت ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنت له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

وأن لم تقبل الصفة الثانية فيشترط أن تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي مما هو صفة خاصة بالمد كرفانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس بقابل للتأويل دال على المقاضاة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون افضل لان افضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبسع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريح وصبور اكان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقبل جريحون في المذكور وجرى محات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكور والمؤنث فيلزم فريضة الفرع على

الاصول (قوله اسم جمع فو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحب صفة وأولوليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أريد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البديل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البديل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع

المذكورة (نحو قائم) من المجرى (ومذهب) من المزيد تقول قائم ومذنب (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (افضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأجر) لانها لا تقبل التأويل تدل على تفضيل لان جريحاً وصبوراً مما يستوي فيه المذكور والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأجر مؤنثه جراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأجرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وجراوات فلو جعلت اعلالاً ما حاز الجمعان

(فصل وجملا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تخمينية عليها في النظم بقوله وبه عشرون وبابه الحق والاهلوانه أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جوع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم يفتح اللام وليس جعله لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جعلها هو أعلم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضع هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التثنية قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا الخ لانه تسع وتسعون نعمة (و) النوع (الثاني جوع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقيل اس جمعة جمع السلامة بنون كما يقال في تثنيته ايتان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله تضر بنية أدت الى حذف

لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جوع تكسير) قال الزرقاني من جوع التكسير ذو ولا له جمع ذو فهو من الهمزة جملة المملخقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم بخلاف العبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله وان كان خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذف لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والحذف لعله كالتأنيث فلم تات الهمزة وأما التثنية فلور رجعت الواو لم يكن هنالك ما يقتضي حذفها لانه متعركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمبايع من حذفها لور رجعت ومن قلبها ألفا يسكون ما بعدها كافي بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان النكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع إما كان بغير لا خفيف يحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فاقبعت فيها الهمزة وليس من نوع جوع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذف ياءه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولور لسانه

على بعض الأختين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر
فانه جمع منسوب وأصله أجمي والياسى ومقتوى حذف ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند
البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوى جمع مقتووه والحادم منسوب الى مقتى كقري فحذف ياء
النسب انتهى بتصرف في آخره هذا كلام الدوشري وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصريفية لعلها والله تعالى أعلم
الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجر غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو
له أو أنا قول يمكن أن يقال لو حذف الالف من اثنان وقيل ثمان التلبس بينان الاصاب فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا
القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذا الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) أى
وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس
ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبينين لخروجهما على الضابط
وكان الاجتنان التصريح باخراجهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو ثمة لعدم الحذف وشذأرضون وأحرون انتهى
وهو حسن والتصریح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكره قاله المكودي وكثير من شراح
الافية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني في نظره فانه شائع لا مطرد مع انه ينافي قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع
الاطراد فيما انتفت فيه

الاطراد فيما انتفت فيه
الشروط مناف له قال في
التسهيل وشرحه قوله أعرب
من هذا الجمع غير مستوفى
الشروط فسموع أى
يقتصر فيه على مورد
السماع ثم قال وشاع هذا
الاستعمال أى الجمع بالواو
والنون أو الياء والنون
فيما لم يكسر مما حذف
لامه وعوض الخ انتهى
ويمكن أن يحجب المراد
بالاطراد الاطراد اللغوي

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحيكى يونس فتحها أيضا وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود مخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أجرة كما يفهم من قول الجوهري
كأنه جمع أجرة وعلى هذا يشكك المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
أصله وهو أجرة فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويحجب بان ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا
(وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكوته وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لقد ضجت الأرضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق اعواد منبر
الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولا مهاو أو وهاء لقولهم
سنوات وسنات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم
(ثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسير اعراب الحركات (نحو عضة وعضين)
وأصل عضة عضة بالهاء من العضة وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعصه بعضكم بعضا وقيل أصله
عضون من قولهم عصيته تعضية اذا فرقه ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالعضى * أى المفرق فعلى
الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيه وعلى الثاني واو ويدل به جمعها على عضوات فكل من

(١٠ تصریح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والافسكان
يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم ان جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه
من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعجالة التسهيل بتعامها وما أعرب مثل هذا الجمع
غير مستوفى الشروط فسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشائع هذا الاستعمال
فيما لم يكسر من المعوض لانه هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التنافي بين الاطراد وانتقاء الشروط أخذه من شيخه اللقاني فانه قال
عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط
مناف له وفي قوله ومن كلامه علم الخ نظر لان ما خرج عن الضابط مما لم يكسر مما حذف لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما
صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل اما يقتضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لماعرف ان من المسموع ما هو
شائع فلا يلزم ان يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذوذ أرضين وبنين ونحوهما ما خرج عن باب سنين والحاء على ان ما خرج
عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين
الذى صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون
أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين بقوله ولم يكسر تكسير اعراب
الحركات) قال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي حذبه باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثي حذف لامه وعوض

عنها هاء التانيث أسكنه مكسر فأجاب بماء كز (قوله كم لبستم الخ) كم معمول للبستم وعدد ضمير لكم (قوله فإل الذين الخ) اسم استفهام مبتدأ والذين الخبر وقبل ذلك ظرف مكان معمول لمطعين أي مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمطعين (قوله فعزبن صفة الخ) مبنى على أن الوصف بوصف واعرابه مكي حال من الذين أيضا (قوله وشذلدون) قال الدنوشري مثارة ورقة ورقة وهي الدراهم المضروبة فهي محذوفة الفاء كدته فجمعها ٧٤ بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثله وككتف وجبل الدراهم المغمورة والجمع

التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله (وعز وعزبن) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزى فلامها ياء وهي القرقة من الناس والعزبن الفرق المختلفة لأن كل فرقة تسمى إلى غير من تعزى إليه الأخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم التاء المثناة وفتح الواو وحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبي من ثبتت أي جمعت فلامها على الأول واو وعلى الثاني ياء وأما الثبة التي هي وسط الحوض فلم تستمخض فيها على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يشوب إذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام أيضا من ثبتت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وأصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسور هاء نحو وعزة ومضموم هاء نحو وثبة فإكان مفتوح الفاء كسرت فاءه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عشرين وعزبن وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم التاء وكسرها وهو ألا كثر ووقع جمع سنة وعزة وعزة في التثنية (قال الله تعالى كم لبستم في الأرض عدد سنين) فسنين مجرور بإضافة عدد الياء علامة جر الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا علامة نصبه الياء فالذين كفروا قبلك مطعين (عن اليمين وعن الشمال عزبن) فعزبن صفة المطعين ومطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التثنية إلا بالالف والتاء نحو وانقر واثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو مرة لعدم الحذف ولا في نحو قاعدة وزنة) غير علمين (لأن المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلها ما وعدوزن بكسر أو لمها وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فقلت إلى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذلدون جمع لدة وأصلها ولد وهي المساوي في السن فان كانا علمين لذكر جماع هذا الجمع فيقال عيدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (في نحو يد ودم) لعدم التعويض من لاهما المحذوفة وأصلها ما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون إلى فتح الدال واختار ابن طاهر وذهب المبرد إلى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لاهما على غير قياس وجعل الأعراب على عينيها (وشذأوز وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لامتها كما لم يعوض منها شيء (ولا) يجوز ذلك (في اسم وأخت وبنيت لأن العوض) فيهن عن لاهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو وعند البصريين حذفت لاهمه وعوض منها همزة في أوله وأما أخت وبنيت فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو حذفت لاهما وعوض منها تاء التانيث لاهاء التانيث والفرق أن تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب بحرورة وهاء التانيث بوقف عليها بالهاء وتكتب بربوطة وذهب يونس إلى أن تاء أخت وبنيت ليست للتانيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولا تها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضع عنه في باب النسب وسلمه وادعى أن الصيغة كلها للتانيث وسيأتي قول أن التاء فيهما لا لحاق بجذع وقيل الجافا لثنتي بالثلاثي (وشذبنون) جمع ابن لأن المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنون لأن مؤنثه بنت ولم تر هذه

أوراق وورق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزبن (قوله وهي المساوي في السن) قال الدنوشري في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات ووليدون لالديات وليدون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر إذ كيف يتأتى تغليب العرب وهم أهل اللسان غاية الأمر أنه قد يقال النصب غير يرد الأشياء إلى أصولها وهذا لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجهها للغلط وقد يقال الواو التي هي الفاء ودت في التصغير ولكن هي في غير محلها بعدداه التصغير وقلبتياء وأدغمت في ياء التصغير ونسب قلب ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فلا

وجه للحكم بالغلط والقلب المذكافي معهود في كلامهم وقد يقال إن صاحب القاموس لعلمه اعتد في الغلط على إقرار التاء اللافتين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحذر ذلك (قوله وضعفه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه إلى فعال هو دليل المبرد كجمل واجمال أولا (قوله فاصله سمو) قال الزرقاني وأما إن قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لاهمه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الياء وسكون النون أو لا انتهى وأقول بهنطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر ياء بنو (قوله ولا تها لا تبدل في الوقف هاء) قال الدنوشري أقول أصله عدم أبدالها

المذكور لا يقتضي انها ليست للتأنيث كما في مناسبات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد
الهاء بعدها نقص بقولهم شوها بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك ان حرف الحاق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم
قالوا في يدع انه فتح لحرف الحلق وحل عليه يذر لشار كته في معنا، ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصدهم التأنيث أي
يكون عوضا لهما وجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جوع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه
مساحة اذا غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه يرد
بمعنى الوصف كقولهم

الحمد لله أهل الحمد وكونه
في الواقع للعقلاء وقيه
أن أهل الوصف لم يستوف
أيضا الشروط لانه لا يقبل
الفاء ولا يدل على التفضيل
(قوله قال الله تعالى ان
كتاب الابرار الخ) في
الاستدلال بالآية على كون
عليين اسما لا على الجنة نظر
اذا الظاهر منها أن عليين
اسم للكتاب المرقوم الآن
يقال ان في الآية حذف
مضاف أي محصل كتاب
بدليل ان كتاب الابرار لقي
عليين وقال الراغب قيل
هو اسم أشرف الجنان كما أن
سجين هو أشرف النيران
وقيل بل ذلك في الحقيقة
اسم سكانها وهذا أقرب
الى العربية اذا كان هذا
الجمع يخص الناطقين
والواحد على ومعناه أن
الابرار في جملة هؤلاء
فيكون كقوله أولئك الذين
أنعم الله عليهم الآية (قوله
ويجوز في هذا النوع)
قال الدنوشري ظاهره ان

التاء تلحق مؤنثا ولا مذكره محذوف الواو الجوهرى (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشقة) وان كانا
محذوفين للام معرضا عن هاء التأنيث (لاهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت
(على شياهو) شقة كسرت (على شقاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصفة فلما القيت
الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث
وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شقة شقهة فحذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض
منها هاء التأنيث والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شوية وشقية وتكبيرهما على شياه وشقاه
والتصغير والتكبير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شقة واو لقولهم في الجمع شقوات قال
الجوهرى ولا دليل على صحته وانما لم يجمع بالحرروف لان العرب استغنت بتكبيرهما عن تصغيرهما
وشذّبون جمع طيبة فانهم كسروها على طبا ولا مها واو محذوفة والهاء عوض منها والظية بكسر الظاء
المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبطوا لقولهم طبطوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع
(الثالث) ما حمل على هذا الجمع (جوع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كاهلون)
جمع أهل وهم العشيرة (ووايلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلاوا ابلا ليسا علمين ولا صفتين
ولان وابل لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في
التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا
(و) النوع (الرابع) ما سمى به من هذا الجمع (المستوفى للشروط) (و) من (ما الحق به) (فالثاني) (كعليون)
فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أهل الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لقي عليين وما أدرى ما عليون
وهو في الأصل جمع على بكسر العين واللام مع ثبوت اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزوى عن
يونس أن واحدا عليين على وعليه وهى الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعربان
بالحرروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية فيهما وان كانا مفردين حيثئذ (ويجوز في هذا النوع)
المسمى به (أن يجرى) في الاعراب (يجرى غسليين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء)
في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول
هذا زيد بن وعليين ورأيت زيدا وعليينا ومررت بزيد بن وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعراب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين وإطلاقه تبع للنظم في قوله
ومثل حين قد برد ذا الباب محمول على المنصرف بقريضة لتشبيهه وعدل عن التشبيه بحسين الى التشبيه
بغسليين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب
بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز ساو كمو يجوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحصل ما ذكره المصنف
ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والافلا يعرب بالحركات (قوله تبع للنظم في قوله ومثل حين قد برد) قال الدنوشري فيه نظر
لان كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمي به أو في جميع الملاحقات لاني ما سمي به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم في غير
حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيرها الى قول المصنف وبعضهم يجرى بينين وباب سنين الخ
لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والافالياء والنون في غسليين ليسا زائدتين بل هما
من الكلمة كذا يخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسليين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

تخرج منه شيء فهو غسيل أي فعلى من غسل الجراح والدير اهـ ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل
يعربون لكان أولى لأن نونه زائدة وقد عاب هو على السير في تمثيله بزيوتون لاصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود
ليقيد المثلية لزوم الياقوت قد جمع هنا بينهما (قوله هذا باسمون) قال الدنوشري قال في القاموس باسمون معروف الواحد باسم
كصاحب أو عالم ولا نظيره سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للشايخ والصداع البلغمي
والزكام وذرس حقيق يابس على الشعر الأسود يبيضه وشرب أقيمة من ماء حقيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الأرحام انتهى قال بعضهم
وما قاله الشارح في باسمين مشكل لأنه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال أنه علم جنس و برده دخول الالف واللام عليه فهو اسم
جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا باسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول الالف واللام
على ما هو اسم جنس للثبت المخصوص على أنه يجوز التسمية بما فيه ال والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالمطرورون (قوله عربون) قال
الدنوشري قال الدنوشري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان

الراء وضم العين واسكان بالضم
والاسكان أيضا وابدال
العين همزة مع الثلاثة
ومن تحن العوام عربون
بفتح العين واسكان
الراء و مراد الموضع اللغة
الاولى وظاهر كلام
الموضع انه لا يمنع الهرف
مطلقا بل ينون وينبغي
تقييده بغير نحو العجمي
كما في الوجه الذي قبله
وكان ينبغي للشارح ذكر
وقد يقال الشارح أشار
الى ذلك بقوله ويحتمل
أن يكون من باب هرون
(قوله منونة) أي ان
خلت من مانع للتسوين
كما في المثال (قوله ويقدر
الأعراب) قال الدنوشري

للعلمية وشبه العجسة كحمدون قالوا هذا باسمعون بضم النون من غير تنوين أو يجري مجرى
(عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والأعراب بالحركات) الثلاث (على
النون) حال كونها (منونة) فنقول هذا زيدونا ومرت بزيوتون (كقوله)
طال لي ريت كالمجنون * (واعترفتي الموم بالمطرورون)
بكسر النون وعدم التنوين لوجود الالف ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في
حواشي الصحاح انه لا في ذهل الخراعي رداعلي الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت
الانصاري والمطرورون بالميم والطاء المهملة وموضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ما طر
مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلمزه واو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح
من كلام العرب ونظير هذه من يلزم الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الأعراب كقوله وهو يزيد
ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند المطرورون
(ولها بالمطرورون اذا * أكل النمل الذي جمعا)
الرواية بفتح النون في المطرورون وتقدم انه اسم موضع وأوردته في الصحاح في فصل النون من باب الراء
بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضع في
الحواشي والماء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرقه في البيت بعده
والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرقه وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل
يخزن ما يجمع تحت الأرض ليا كله أيام الشتاء والخرقه بكسر الخاء المعجمة ما يخترق من التمر أي
يجتني (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (يجري غسيلين) في لزوم الباء
والحركات على النون منونة غالب على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم القراء ولا تسقط

الظاهر في المتن حينئذ أن يقدر الأعراب جميعه على الالف ويقدر الأعراب جميعه في الجمع على الواو
ولا يمكن تقدير أعرابه على النون ولم نطالع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الأعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه
الأعراب على الواو (قوله وأوردته في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه غير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبتته المصنف من أن
أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحذر ذلك ونظيره هل يجوز كون بالمطرورون خبرا عن خرقه
ثانياً أولاً وهل أعراب الشارح متعين أولاً انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام
من الموضع في الحواشي لأنه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين أعراب الشارح وان قوله بالمطرورون متعلق
بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو ما كما تقول لي في مصر خرقه فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المحرور عائد على وقت في قواه وقت أكل
النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور والظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الايتان بالواو دفع توهم
اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو قبلها اليه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق
فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حاء العلمية
(قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري يتظره في ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولاً واذا لم تنون النون على لغة

بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أو لا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يحركه بالكسرة وظاهر كلام القراء أنه ينعجه الصرف فيجرب بالفتحة انتهى ويكون المانع من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدوشري فيه نظر اما اول قلانه مكرر مع ما تقدم وأما انيا فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر تجعل لامها واوا دائما

ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان) (الذهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدوشري في فهمه فليتامل (قوله وهذا) أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد ما قاله شرح النظم (قوله ضار بين القباب) قال الدوشري نقل الامامي عن ابن ابي ازانة يحتمل ان الاصل ضار بين القباب فحذف اللام وبقي القباب مجرورا بهامع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهره هذا ان ابن اياز قواه وارضاءه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر

النون للاضافة (قال) أحد اولا دعلي بن أبي طالب رضي الله عنه (وكان لنا أبو حسن علي * أبا براون نحن له بنين الرواية بنين بالباء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطويل (دعاني من نجد فان سنينه) * لعين بن شيبان وشيخنا مراد الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والافتحان فان سنينه محذوف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم لان النون قامت مقام الذهب من الكلمة ولو كان الذهب موجودا كان الاعراب فيه كسائر المقدرات فكذلك يكون ما قام مقامه وقواه دعاني أمر ومعناه أتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيئا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الجروء بالباء ومردا حال من مفعول شيئا (وبعضهم) أي النجاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الباء والاعراب على النون مفعولة (في جمع المذكر السالم و) في (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حي عرندس ذي طلال * (لايزالون ضار بين القباب) الرواية ضار بين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضار بين معرب بالفتحة على النون كسائر كين لا بالياء والاحذف النون للاضافة وقيل ضار بي ورد بانه يحتمل أن يكون الاصل ضار بين ضار بي القباب فحذف الباء الذي هو ضار بي لدلالة المبدل منه وهو ضار بين عليه قاله في المعنى ويحتمل أن يكون الاصل ضار بين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضار بين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدي اليامين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديدة القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحاله الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب والبدون نحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم وماذا تبغى الشعراء مني * (وقد جاوزت حدا الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعرابويه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت بخوازان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) * في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها في النظم بقوله ونوع مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسرة نطق ونون ماثلي والملاحق به * بعكس ذلك استعماله فاتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضع عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجودنا في الثاني من المحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمر ويل ضارب عمر فان قدمت فقلت زيدا لعمر وضاير جازا انتهى المقصود منه (قوله) كسرة بناء ضرورة) قال الدوشري فيه نظر وظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة ونفسب * (فصل) * (قوله سابقا على الجمع) قال الدوشري توجيه حسن وأما توجيه تقدم الجمع فليس فيه لا اختصاصه من يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدوشري قال الرضي اما نون

المتنى والجمهور فالذى يقوى هذى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذى المعنى يكون على خمسة اقسام بخلاف التنون فانها لا يشوبها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتكثير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتكثير قد أسقط التنوين للتنافى نحو ياريد لا رجل بخلاف النون فى نحو يازيد ان يازيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكال المتحرك يكتفى فى الوقف وان كان الحرف الاخر ساكنا فالكان ذلك بعد حركات الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الفهم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة اقسام ان أراد التنوين المشهور والمخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة قسام كما ر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التى هى مقابلة للالف فى الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع قد) قال الدماميني واحدة قد يضم القاف وتقاله عن الصحاح ونقل عن شيخنا الكمال الدميرى انه بالادال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشرى فيه نظرافه يخالف لقول السيوطى فى كتابه المسمى بالطرثوث فى فوائد البرغوث باؤه مثله والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثه والجمع براغيث ومن أسمائه القدة والقدة والجمع قدان بالكسر والاهمال يوزن كتان والقدان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز بأبى أرقى القدان فالنوم لا تالفه العينان

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبى أرقى القدان * فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقدان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قد وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة)

لبنى أسد جكاها الفراء (كقوله) وهو جيد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوزين استقلت عشية) * فاعى الالهة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوزين تشبيهة أحوزى بفتح الميمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر

الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى تحذفه فى ديوان الادب الاحوزى

الراعى المتشمر للرعاية الضابط لماولى وأراد بالاحوزيين هنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة وفاعل

استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت فى الجوع عنه على

جناحين فإشاهدها الراى الالهة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها

وبعد الالف فى لغة من يلزم المتنى الالف فى كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينا) * ومنخيرين أشبهنا طيبانا

أنشده ابن عصفور والسيراق وغيرهما بفتح الذون فى العينا تشبيهة عين وأما طيبانا بفتح الظاء

المعجمة وسكون الواو وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبيهة ظي خلافا للهروى (وقيل)

هذا البيت مصنوع) لادليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة

وظاهر كلام الموضع ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفى نون اثنين واثنين فانها

محجولان على المتنى ولم أقف على نص صريح فى ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه (ونون الجمع)

السالم للذكر وما جل عليه مفتوحة بعد الواو والياء لاخفة لان الجمع أثقل من المتنى (وكسرهما جازى فى

الشعر بعد الياء كقوله وهو جريلا سحج خلافا للجوهري

انتهى بحروفه لكن ليس فى الباموس الا القدان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح قليتا مل كلام عرفنا

السيوطى انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميرى وانه عزاه لابن سيده فى قدوة يلزم من ذلك الاهمال فى قدان وانظر

قول السيوطى يقال للمؤنث برغوثه مع قول أبى حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم يميز بين مذكره ومؤنثه (قوله فى لغة

من يلزم الخ) أى لاقى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الاتى على الاثر انه يطابق (قوله

أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان فى البيت شاهد على رده هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخيرين

بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المتنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة

(قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشرى فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضع الخ) قال الدنوشرى أما ظهوره فى

اثنين واثنين فلا ترد ولا شك يعتربه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو فى صيغة يفعلان وتفعلان فهو

أبعد بعدد توهم ساقط لان الكلام فى التثنية التى هى من اقسام الاسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مقرر ولا يحتج

أرادته هناك لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وإنما أراد الشارح أن ظاهر كلام الموضع أن القتح يجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب المثني بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثني الألف كما حل الشارح الكلام عليه في ما مر وهو معلوم أن الأعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الألف كالمقصور فتأمل (قوله وتابعه الموضع هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضع وقديقال لا تناقض لأنه هناك عن غيره وهذا اختار أنه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جائز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهد (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدماميني أي لا أوليتهما به من حيث أن كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجيء الألف للتانيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيء التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كذا فإنه أجمع كم وكذا وكعكس تخمة وتخم أهو في شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتانيث المجازي فيه ولأن كلام من الحرفين قديلا ٧٩ على كل من المعنيين كما في رجال

وسلمى وضاربة
والجمالة * قلت أما
في التانيث فنسلم وأما
في الجمع فغير مسلم لأن
التانيث يكون بالتاء
والألف بخلاف الجمع
فلا يفهم من التاء
ولا الألف وإنما يفهم
من أبنية الجموع
انتهى وذكر المصنف
في الحواشي للتاء اثني
عشر معنى ولم يذكر منها
الدلالة على الجمعية
لكن في المصباح في مادة
جل وجمعه جال واجمال
وجاله بالهاء ويأتي قريبا
ما يؤيده هذا وقد قدم
المصنف الألف لتقدمها

عرفنا جعفر أبنى أبيه * (وأكررنا زعانف آخرين)
الرواية بكسر النون من آخرين وهو جميع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن
ربيع وزعانف بفتح الزاي بالعين المهملة والنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو
الفصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سجين
وماذا أتيتني الشعر أم نبي * (وقد جاوزت حد الأربعين)
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور وبالكسرة وتارة بأنه مجرور
بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضع هنا فاستشهد به أولا على الأعراب بالكسرة وثانيا على كسر
النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نشر ولا شعر لعدم التجانس
* (الباب الرابع)
من أبواب النيبات (الجمع بالف وتاء يزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط
(كهنات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كقاطعات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وجزات
أو بالألف المقصورة كجلبات أو الممدودة كصراوات أو يكون مسماه مذكر كاصطبلات ولا فرق بين
أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت أو تغيرت كسجدة وسجدات وحسبى وحسبى
وصحراء وصحراوات فالأول حركة وسطه والثاني ثابت ألفه ياء والثالث قلبت همزة واو وهذا عدل
الموضع عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بالف وتاء يزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع
المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيبات عن الفتحة جلال للنصب على
الحرف كما في جمع المذكر السالم أجزاء للفرع على وتيرة الأصل وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الأعراب
بالحروف لعلها مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخر حروف تصلح للأعراب (نحو خلق الله السموات)

في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله يزيدتين) قال اللقاني إن كانت الباء للابسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد
مزيدتين لا بد منه احتراز عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من
قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب نظام في لغة من بناء (قوله أو بالألف المقصورة كجلبات أو الممدودة كصراوات) قال الدنوشري يستثنى
فعلان كسكري فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمرات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو
قياس قول الكوفيين في المذكر وحل الخلاف ما دام باقيين على الوصفية فإن سمي بهما جمعاً بالألف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت
الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مفرد وهي ممنوعة وقوله
قبله أو يكون مسماه لو عبر ببدله بقوله وإن يكون لكان أحسن لأن بين لا تضاف إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ يحذف
في أو يكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع يعني المجموع في قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله) نصبه
بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء (قوله جلال للنصب على الحرف) قال الدنوشري علل أيضا جل النصب
على الحرف بأن الحرف وز والمنصوب فضلتان فليالم يكن لا حدهما أصلا مة تخصه جل على صاحبه في العبارة وقد منع ما لا ينصرف

من الجرح فحمل على النصب (قوله ومحمود الزنخري وأبي عمرو بن النحاجب) قضية كلام الرضي أن الزنخري وأبي النحاجب يقولان أنه مفعول به لأنه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا أو وجدت ضربا فكذا نكأ أو وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا وقعت عليه الإيجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصورة الموضوع في المعنى) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بأننا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل الإيجاد بالفعل وإنما لشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فان الأشياء متعلق ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقلية ثم قد وجد في الخارج وقد لا يوجد ذلك لا يخرج عن كونه

فالسماوات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزنخري وأبي عمرو بن النحاجب وصوبه الموضوع في المعنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجود للأفعال وللذوات جميعا هو سبقة إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بلك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدمه محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور بالذهابون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وإن كنا لا تعلم أنه مخلوق لله تعالى لا بدليل من فصل والمعالم مغاير للجهول فاذن كون الله خالق العالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالق فلو كان خلق العالم بنفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف بالخالية العالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداً بنفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ويرجع حاصلاً إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك تنقي نصيب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلة أهو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحد بن يحيى (أن كان محذوف اللام) ولم ترد إليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاية الكسائي ورأيت بناتك يفتح التاء كما حكاها ابن سيده وقوله

فلما جلا ما بالأيام تحيرت ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والأيام الدخان وثباتها بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانقروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيهاً لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبراً لما

مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تنك شيئا وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية أيضاً بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان أثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً والالكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الأمور

التي احتج بها الجمهور إنما تأتي بناء على أن المفعول المطلق بنفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضرباً وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده سواء كان عينه كما في ضربت ضرباً أو غيره كما في أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لأنه من البين أن العالم ليس مصدر (قوله وثالثها) قال الدنوشري إذا تأملنا متحقق التأمل رأيت غير واضح (قوله كما قال أحد بن يحيى) قال الدنوشري إن قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سيأتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفراداً مخصوصة (قوله لم ترد إليه في الجمع) لا يحتاج إلى هذا التقييد لأن الضمير في كان راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال تطف بنفسه على قوله ذلها (قوله والأيام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الأيام وينظر أيضاً هل أهل هذه اللغة يجوز أو أيضاً النصب بالكسرة أولاً أهو أقول البيت في الصحاح ونسب لابي دؤيب والأيام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وتحويله القاموس والأيام كغراب وكتاب داء في الأبن ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو ماء

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل ياتي على كلامه في نبات ونبات فيكون مفردا على قوله (قوله وردبانه يلزم الجمع الخ) رده الله تعالى بان التاء فيه محض التانيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو اسقط قوله وردوا في بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتأمل (قوله والمطر في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقواه مقرونة بالتاء نحو سكري وجرا ونحو صبور وصف الموث وحادث من أوصاف الموث الخالية من التاء واذا سمي بذلك الموث جمع بالالف والتاء نحو وجهه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضر اوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحوثة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شقة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير ونادر خود وخودات وسما وسوات لا يقال دارودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطر فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال وكل ما أنت بالتاء يجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظها ان تنكرا شاة ولفظ أمة ثم الشقة * فجمعها بما مضى لن تعرفه وذكر في الجمع ان الذي يجمع بالف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهسي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا تطيل بذلك لكن دل ذلك على ان في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس الموث بالتاء كتمرة وبالف المقصورة والمدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لموث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدهما ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة الذين عد منهم (٢) الاول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم

جنس مؤنثا بالف كجبلي أو صجرا أو بعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أيام معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر المسافات من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لاني على في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا قصار لغات وردبانه يلزم الجمع بين العوض والمعووض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتسفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموال) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو ولت قضاة وجهزت غزاة والمطر من الجمع بالالف والتاء المزبدتين ما كان علما لموث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علم المذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ تصرح ل) تعالى في الآية الأخرى أياما معدودات معدودة على أن واحدا معدودات معدودة لان معدودة جاءت هناك معاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الأحاد على الأحاد نعم يشكل عاها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحدا آخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قول بل الجمع بالجمع من غير نظر للأحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يراعى هذه الحال وقد أشرت إلى ذلك في رخر فقلت ان قول بل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بأنه ياتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالأمثال ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذلك في كلام العلماء وتارة تحتل الأمرين * ولم تكن نصا غير مبين كلام رب العزة البديع * حاوي جميع الحسن والبديع دل عليها صفة الايام * باخر في أشرف الكلام وليس من ذاصفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام فوصف ما لا يعقل المذكر * بجمع بالتاء بغير منكر واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر ما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع الموث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للأحاد (٢) قوله الذين عد منهم الخ هكذا في النسخ وله جرر

(قوله وجعل على هذا الجمع شيئا) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالفاء وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسور او معربا عراب اولات اه فقواه مكسور اى مبنيا على الكسر في الاء وال ثلاثة نحو جاء اللات فعان ورأيت اللات فعان وحررت باللات فعان وقوله او معربا عراب اولات اى فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قواه وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا لما لم يحتج أن يرفع فيلزم حذف أحدهما وحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتامل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمعا وأجاب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كقيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفردا لجمع

فليتامل اه (قوله وبانه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانا لا نسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التثنية سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها للحال من النكرة في القصيص كما في الاثر صلى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراعى حال قياما

كدرهمات (وجعل على هذا الجمع شيئا) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحدة في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات جل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمى به من ذلك) الجمع ومما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقوله هذه عرفات مبارك كافيها بنصب مبارك كافي الحال ولو كان نكرة تجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت أذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذ عى بالفتح وهي جمع أذرة وأذرة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) أذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الأصل للقبيلة فاستحب بعد التسمية (وبعضهم)

ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول

البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما نون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للقبيلة قال الشهاب القاسمي وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقواه مع ان حقه يشعر بانه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستحباب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنويرتها من أذرعات روى بأوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينهما وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجبر بالكسرة نيا بقص الفتح وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتح والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتح في الاول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعات أحدهما محذوف مراعات الآخر لان جرمه لا ينصرف

محول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جوه فان راعينا الجمع اتبعنا نصبه جوه وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جوه محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين فرف الا انه مشبهه في الصورة فراعاه ما لا ينصرف واعرب به في حالة النصب بالكسرة مراعاة الجمع المؤنث السالم اه فعلم انه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينة في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه انما فهم ان البعض الاول لا يعرب اعراب ما لا ينصرف بل يعرب اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنع الصرف أى لا يبعد من المنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرب اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرب اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرب اعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن خطه نقلت (قوله يعرب على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعرب معنى يبقية فعداه على (قوله وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف) أى للعلمية والتأنيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بان التاء للجمع فهي كالواو وكالا فلابد من أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان وزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز اذ لا وجه له حيث قد لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتأنيث قطعاً وكونها

تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنويرها من أذرعاً فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك في تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحاً وبالعكس وقال الزنجشري في فاذا أفضم من عرفات ان قيل لم لا يمنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب أنه لا يكون تأنيثها بالتاء التي في لفظها لأنها

يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعرب اعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجزى بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسالك يشبه بداخل الاغنيين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (ورواها بالوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبة (تنويرها من أذرعاً وأهلها * يشرب أدنى دارها نظر عالي) الرواية بجرح أذرعاً بالكسرة مع التنوين وتركهوا بالفتحة بلا تنوين ومعنى تنويرها نظرت الى نارها بقلي من أذرعاً وأباً بالشام وأهلها يشرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يشرب بن عبيد في السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التشريب وأما قوله تعالى يا أهل يشرب فكناية عن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتسا وألف قد جمعاً * يكسر في الجرح وفي النصب معا كذا أولات والذي اسما قد جعل * كاذرات فيه ذا أيضاً قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف) أى ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه عالمان) فرعيتان (من)

ليست للتأنيث وانما هي والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء اختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لان التاء التي هي بدل من واو اختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأت تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التثنية مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مبارك فيها فاشير اليها اشارة للمؤنث وحات الحال من واستصعب الزنجشري تأنيثها وليس بشئ لانه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالي) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالي وينظر معنى البيت من شواهد المعنى وقوله وأهلها يشرب كناية عنها أى هي يشرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أى المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أى الراى منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعاً فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي مبتدأ وقوله نظر عالي خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أى مرتفع انتهى وهذا ما خوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أى ذو نظر ليصح الجمل (قوله وأباً بالشام) أى لكوني باذرعاً وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعاً *(الباب الخامس)* (قوله وهو ما فيه عالمان) قال الدنوشري انما اكتفوا بعبارة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانه ظاهرة

قوية انتهى وبها من نسخة بخط كاتب الأصل اعلم أولاً أن قول النحاة أن الشيء القلبي علة الكذا لا يرتدون به أنه موجب له بل
 المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح
 الأصوليين موجب العلة وأما عني المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى
 العلتين وتسميتهن أيضاً الكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلّة مجاز لأن كل واحد منهما جزء علة لعلّة قامة أذا اجتماع الاثنين
 يحصل الحكم فالعلّة التامة إذا جموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضى مع اصلاح خلل فيه
 ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لعلّة مستقلة الجواب عما يقال أن جعل معلول العلتين الفرعية علة أشكل أن الشكل ان الفرعية
 تحصل بعلّة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكل أنه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل
 وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بأن احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة
 والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل، الفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احدهما الفرعية بجهة
 والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان
 المعترتان فلا يرد على الخدموهذه سلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر
 احدهما في هذا معارضة حقيقة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التانيث في مسلمات لما نرى عن الزحشرى والمبرد أو رعاية
 محالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان
 غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهذات غير منصرف على اختيار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

علل (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا آت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كلاً

وسياق شرح ذلك في باب معقوداته والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم عاتان منها (كاحسن) فإن فيه
 الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى
 الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة التانيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التانيث
 قائم مقام علتين (فإن جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحوايا حسن منها) ونحو هذه كفت في مساجد
 (الان أضيف) لفظاً (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقدير نحو أبا ذر من أول في رواية
 من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته ال معرفة كانت نحو وأتم عاكفون
 في المساجد (أو موضوعة) نحو قوله وهن الشاقيات الحوائث بخفض الحوائث بالكسرة لدخول
 ال الموضوعة عليه وهي جمع حائثة وأما الداخلة على الضمة المشبهة (كلاعى والاصم) واليقظان

للضرورة أو التناسب
 بالمعنى اللغوى أى يجوز
 العدول به عن ذلك الحكم
 أو على حذف مضاف أى
 ويجوز جريان حكم صرفه
 وإنما يقال يجوز صرف
 ما لا ينصرف للضرورة
 مثلاً إذا فسر ما لا ينصرف
 بما لا يدخله الكسر
 والتنوين للسببين كما قاله
 النحاة فاندفع تنظير

الرضى فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال

الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويرى أن حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعنى أن اللغائي قال حد
 غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه القائل للعتين والواحدة المذكورة وحدها عدم الانصراف باشية، أن الاسم على ذلك
 وحده لا ينصرف بعدم اشتماله عليه وفي الأخير من تعريف الغم بالوجود وعكسه ويرد النقص بنحو نوح ولو طرد أو لم يبق
 وعكس تانيهما ما فيه مخالفة ما سياتى من أن الصرف تنوين الامكنية قد بزمته انتهى ويمكن أن يجاب بأنه لا صرف في تعريف الغم الخ
 في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدم تقرر من أن المراد علتان معتبرتتان ولا مخالفة بين ما هنا
 وبين ما سياتى لأن تنوين الامكنية انما وجد عند الخلوص من العلتين المعبرتين أو ما يقوم مقامهما فليست بامل (قوله فان جره بالفتحة)
 قال اللغائي منقوض بما سعى به مؤنث من الجمع بالفتحة وتافوا الملحق به على أنه معرب بأعراب أصله انتهى وقد يجاب بأن هذا ونحوه
 من الأعلام المخكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسبويه كما بيناه في حواشى الالفية وقال الدنوشري فان قيل لم جل الجرح
 على النصبت هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن الجرح والمنتصوب فصلتان في الكلام فلما لم يكن بينهما من الفصل أحدهما على
 الآخر كما في المثنى والجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الأقرب منه (قوله الان أضيف) قال الدنوشري
 قال بعضهم ان فيه مقتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جرحاً ويردانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال
 اللغائي هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من منوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك
 (قوله وهن الشاقيات الحوائث) بعض بيت للقرزدي وأوله أنا نأبها تنلى وما في دماها يشفاء يقول ليس الشفاء في الدعاء أى شربها

بالسبوق وانما هن الشافيات لانه لولاها لما سقطت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثله بالوصوة بالداخل على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بانه يكنى احنة التمثيل كونه صحيحا على قول (قواه مبارك شديدا) قال الزرقاني أي في حال كونه مبارك شديدا فاعل شديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارث وشدة بحيث يقوى تحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية المدح والامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللغاني اهـ (الباب السادس) * (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالحا للمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل جملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظر اللفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرح حوايه في باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب ثانيه * (فائدة) * عدد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين في المخاطبتين والافهي سبعة كما عرفت وبصح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففي تفعلان بالتحية اثنان وفي يفعلون بالتحية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان بازديان أو ياهندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودي انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين

ضميرين ففي تفعلان بالتحية اثنان وفي يفعلون بالتحية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان بازديان أو ياهندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودي انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين

فانها حرف تعريف على الاصح كفي المعنى وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا بعباء الخلافة كاهله يخفض اليزيد لدخول آل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشبيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه آل التعريف كما قال الموضع في شرح القطر وعلى هذا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن زروان من بني أمية والاعباء جمع عباء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله محمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله وجربا للفتحة ما لا ينصرف * ما لم يضاف أو يترك بعد ال ردف واذا دخله ال أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف والمختار

(الباب السادس) *

من أبواب النيباء (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لانه ليست أفعالا باعياتها كما ان الاسماء الستة أسماء باعياتها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلة ما وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضع في شرح الاحمة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبتين (نحو تفعلان) بازديان أو للمخاطبتين نحو تفعلان ياهندان أو للغائبتين نحو ياهندان تفعلان (و) بالياء للغائبتين نحو الزيدان (تفعلان أو وواو جمع) بالتاء للمخاطبتين (نحو) أنتم

بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدتها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الجزالة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيان انه ضم الى الخمسة الاصلية التي الالف والواو فيها ضمائر يقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللغاني التعريف للمساهية وكل للافراد وأيضا كل تنهيم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله في عبارة أخرى فيه تصدير الخخذ بكل وهو محل بصدق المحذ على الحدود الذي هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الاثبات بها التصريح ان المحذ طرأ فعكس من أول الامر وفي شرح الجاني في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعتها انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وبعبارة الجاني التي أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان نقطة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالفرد لا بالحقبة (٢) قول المحشي وأيضا قد عدتها الخ خرج هذه العبارة فاعلمها غير ظاهرة اهـ

الآب مع والحمد مدخول كل وهو ثان أعرب بأعراب سابقهم من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدث ودعى كل أفراد الحمد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدث فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللغوي منقوض بالامثلة المقرونة بتون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار إليه الموضح في هامر بقوله فانه معرب معها تقدير اوضح به الرضى على ما سبق انتهى وتقل بعض الافاضل ان النحر اوى احاب بان ما ذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون انقذرة اذا الحروف تقدر كالحركات وسياتي تصريح الشارح بذلك اول الفصل الا في قوله بثبوت النون قال الدوشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذا العبارة لاجل المقابلة في النصب والحزم بالحذف وجملة قولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالباً لان الساكن اذا حرك قال كسر أهلي وقرئ في الشواذ أن تعداتي بفتحها وتفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت للتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبهاً بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبهاً بتون التثنية (قوله وحزمها ونصبها بحذفها) قال الدوشري وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله ٨٦ أيديت أسرى وتبني تدلكي * شغرك بالعنبر والمسك الذي

وانما حذف في لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفاً في بارئك وينصر كم وما يشغركم فلم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واماتين واما تلغز واما يسلغن عندك وجائر وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو وأغصير الله قار وفي فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو في ما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لاتون الوقاية وهو الاصح كما ياتي (قوله لا تشبهية بالواو) عبارة المصنف في الحواشي لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا اندغم في الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة في نحو وجنقل كما زيدت واو فدو كس ويا سميدع وألف عدا فرو وأبدلت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وجملوا تفعلاً الخ) الحامل له على الجمل في تفعلاً تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسبات لما قاله أولاً ان يزيد وعلامة الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في تفعلاً لانه يؤدي الى اجتماع الفين وعبارة الرضى لما اشتغل بحل الاعراب وهو اللام بالحر كة المناسبة لحرف العلق لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لتشابهه في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرى ويخشى والقاضي وغلامى ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وجل الياء في تفعلاً على أخوه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدوشري يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للقام لان القصد الاجابة عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحوهم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيبي (فان رفعها بثبوت النون وحزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الحزم على النصب لان النصب محمول على الحزم كما جعل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الحزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقبجعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانه يشبه بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم جعلوا النصب عايه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وجملوا تفعلاً وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشارة الى جوابه بقوله (وأما الا ان يعفون قالوا ولا م الكلمة) لاضمير الجماعة وهي واو عفا يعفون (والنون ضمير النسوة) عايد على المطلقات لانون الرفع (والفعل) معها (مبني) على السكون لا اتصاله بنون النسوة (مثل يترصن) لا معرب (ووزنه يفعلاً) فالعين فائوه والفاء عينه والواو لانه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون قالوا) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يعفون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا في التزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تعفوا وأصله تعفوا) يواو من الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استغلت الضمة على الواو وحذفت فالتني ساكنان فحذفت الواو الاولى للتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي ابواب النيبات (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعتل لان المداركون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعمل كيذغوه يرمى وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمه من محذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء لا تصوير أي فان جزمه من يصور محذف الآخر (قواد ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو معنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبنى وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا أو الاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق محذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على

هذا المحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوار وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة في حذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج يجوز أن توجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده

الناظم بقوله واجعل لنحوي فعلان النونا * رفعا وتدعين وتسالونا * وحذفها للجزم والتصب اسمه * (الباب السابع) *

من ابواب النيبات وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو باء كيرمى أو واو كيدعوفان جزمه من محذف الآخر) نيبات عن السكون فحولم يخش ولم يرم ولم يدع فالحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الباء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة التصب وعلى ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها أو أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة الجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بمحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثين يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تلق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجوزبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم ياتيك والاتباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الأحرف أشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل محذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على جاله والاتباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى يفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح والتشديد اذا كان على وجه الإفساد واللبون الناقصة ذات اللين

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق لينة اللين كلمس الخرق الخرق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولدا لارنب والدل

يفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدال والمؤنق بكسر النون من أتق يؤنق من الانق يفتحين وهو الاعجاب وقيل ان لانافية وليست بجازمة والاول والاحاب والتقدير فطلقة غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضاها وحذف إحدى التاءين من ترضى ومن تعلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدرة وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث واخذوقة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانه يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدم مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لو جود الحروف والظاهر اهمال الجازم ولشيعر مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبها مش الاسموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الأحرف) أشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الأحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة واختلاف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه أشباع للضرورة (قوله وتنمى يفتح التاء) قال اللقاني

وتمنى بمعنى تريد يقال نعى الشيء بمعنى اذا زاد (قوله كما في يامر كم) قال الدنوشري هو مثله في مطلق التمكن لانه ليس في يامر كم توالي أربع متحرركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عدا بن جنى في الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر فن الاول نحو اقبل القوم واشتموا فهدا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلى الاجال وبانه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقبل واشتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشابه وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا دار كوا فيها قال ابن جنى ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المرأة ٨٨ والكلمة اذا خفت الهمزة المرأة والكلمة وكنت ذاكرت الشيخ أباعلى بهذا بضع عشرة سنة

فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت أبدأ تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا قال وهـ ذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملا من بنى اسرائيل يسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شربهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسعى ما يشربه وغلا بالسكون وأضل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتواري فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلائهم من الله والوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط

وروى قلاص بفتح القاف وضم اللام الناقصة الشابة بدل لبون وبتوزياد الر يبيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضموم وبما لاقت متعلق بتمنى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) بآيات الباء من يتقى وتسكين يصبر (في قراءة قبيل) عن ابن كثير فاختلف في تحريكه (ف قيل من موصولة) لشرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (أما التوالي حرركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما يامر كم يأسكان الراء تنزيلا للكاملتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحرركات فيما هو كال كلمة الواحدة وأما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخفون مضموم العين اذا كان مستعملا فبالبك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحق * انما من الله ولا واغل

فتزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمن تستكثر يتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجتماع السبعة وكقراءة نافع محياى وعماتى يسكون باء محياى وصلا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده وهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقى اما اشباع فلام الفعل حذف للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركات المقدرة ولم يستتب حذفها حذف حرف العلة (نتيجه) ما من حذف حرف العلة للجزم فهو ما اذا كان أصليا فام (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرا) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرا) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضوه) مضارع وضوه بضم الصاد بمعنى حسن وجل (فان كان الابدال) الهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة تحذف حركاتها بالجزم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أى حين اذا بدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركات التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فحذف متعاضية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركات ما قبله شاذ (ومحوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الايات) للحرف المبدل (والحذف) اء (بناء على) قول (الاعتمادى العارض) وله الابدال

هنا

دون الجزاء اختيار وقد يجب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس

شرط بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالاصلي ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من باء كخشى اذا لاف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والا اول أولى لان ذلك لا يتعبد بالجزم كراس مشروسو والى غير ذلك (قوله وابدال الهمزة الخ) ايضاح لكلام الموضع غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كالاختفى أن الاعراب حينئذ مقدرة والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما ياتي وام يتعرض لذلك الدنوشري هنا

(قوله وهى القول بعدم الاعتداد بالفتح) قال الدنوشى الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهززة المقلوقة بالفتحة أم لا انتهى والظاهر الاول بل لا وجه للثانى * (فصل) * (قوله تقدر الواو والفتح) قال الدنوشى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتمم ما أحل بذكره المصنف والتمه تكون بعد التمام وقد يجب إنبائه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وأن كانت الحركات هى الأصل فى الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشى قال النجم سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق انتهى من النكت ومن هامش نسخة بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أو ما ساكن كان اعرابه تقديره بالي الأحوال الثلاثة نحو جاءنى صاحب القوم ومررت بصاحب القوم وكذا انتهى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم ينتفت الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمرة اللازمة (قوله المعتل) قال الدنوشى لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والافتحة فقه مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشى هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كوسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة أصالة أو نائبة عن الكسرة

الان أضيف كوسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فيقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الان أضيف كجوارى الأمير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حيثئذانه يقدريه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقائى وما ذكره

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومتزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثر ونفى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للابتناء وما ذكره من جوارى الابتناء والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل تمتنع لان تسهيل الهززة كتحقيقها

٥ (فصل) * تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو كد بالنون الثقيلة نحو تلبون تلبون لتبليان (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (فى الاسم العربى الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما الفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول ومجاورتها لثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم العربى لذى آخره ألف لازمة (معتلا)

(١٢ تخرج ل)

فى الاول مذهب الجمهور وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت أل فى الاسم العربى للابدال يتغراق فان أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الاصلى منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ما ذكره وان أريد بالاعم من الاصل والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقائى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قد راجع الى علم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجزم وذلك حاصل فى كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجوفيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجزم تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشى المراد بالزوم فى الالف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الاعراب كلها القضا كالتقى أو تقديره كفى لكنه يخرج بخروجه ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انهما لا يمانعان همزة كالمقراو كالمقري اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فىهما مع عدم اللزوم لجوارى النطق بالهمزة اى هى الأصل لقائى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بان لزوم وجودهما القضا وتقدير اولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتبارهم وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الأصل أو فى الجملة وايضا ذلك ان لا يقرأ اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثانى ابدالها ألفا باعتبار استعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والانتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجوارى العبدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف فى رأيت أجال فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى

وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انهاء في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة
الرضي وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود وكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولي لانه لا يسمى
نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطرادوا أيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامي
مبنى والمقصور من التاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه وان قصر المنع أول لكونه منع المد
والمقصور بقباله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعي مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه
لانه ليس في الافعال ممدود تقبل جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى
بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر
الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لا آخر المعرب وهو الاصح والافبعدها وموجب هذا التقدير ان
ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في
الاحوال الثلاثة (مكسو رما قبلها نحو المرقى) من فريد الثلاثي (والقاضي) من الثلاثي (ويسمى)
الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة (ومنقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه
بعضها أول لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرت وقاض والحذف نقص كلا التعليين لا يخلو عن نظر
أما الاول فلان نحو يدعو ويرى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو
الفتى تحذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور العمل (نحو
يخشى) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرى) والحرف نحو في
مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب في حديهما المبني نحو ذاقا والذي والى (و) خرج (بذكر اللزوم) في الالف
(نحو رأيت أجالا) في الياء نحو (مررت يا خيلك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشترائط
الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو ظي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها
ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهم معتل من الاسماء كالمصطفى والمرتى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا ٥ جميعه وهو الذي قد قصرا ٥ والثاني منقوص
ثم قال ٥ ورفعه نوى كذا أيضا يجز ٥ (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف
نحو هو يخشاها وان يخشاها) فيخشي في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقدير افهما ومثلهما امتصلين
بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء
نحو هو يدعو وهو يرى) فيدعو ويرى مرفوعان بضمه مقدره على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في
المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا لا نقدرنا في الاسم لان الاعراب
فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتل الاول وعليه جرى في النظم
فقال
وأى فعل آخر منه ألف ٥ أو واو أو ياء معتلا عرف

فالالف أنوفيه غير الجزم

ثم قال ٥ والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) لحقتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنتبه عليه في النظم
بقوله ٥ وأبد نصب ما كيدع ويرى ٥ وفي الياء في الاسم وهو المنتبه عليه في النظم بقوله وتعبه ظهر
نحو ان القاضي ان يرى وان يغزو) وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره اول لازمة وقبلها ضمة

على اخراج نحو يخشى
ويرى لانه محل التوهم
لو جسد التقدير فيه
بالفعل وتم الشارح لانه
وظيفته انتهى وقوله
ونعم الشارح أي بذكر
الحرف ولا اعراب له
لا لفظا ولا تقديرا (قوله
مما في آخره الخ) لو حذف
في لكان أحسن كما فعله
مرارا (قوله وتظهر الفتحة
الخ) قال الدنوشرى ومن
المعرب من يسكن
الياء في النصب قال الشاعر
ولو أن واش باليهامة داره
ودارى بأعلى جضم موت
اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو
من أحسن ضرورات
التعزلاته محل حالة
النصب على حالة الرفع
والجر اسموني اه وعلى
هذا فتقدر الفتحة على
الياء وتقدر أيضا عليها
في المركب المزجي اذا
كان آخر الجزم
الاول ياء واعراب
اعراب المتضايقين
نحو قال قلا ومعديكرب

هذا

قال في الجمع بلا خلاف وهل لو قدر ان آخر الجزء الاول منه واو

يكون كالياء الظاهر نعم بقي ان ألف لذي قلب ياء نحو لدهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء
الظاهر الثاني هربا من تخالف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله في الواو والياء) قال الاقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله
ولا فيه بالضيم العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الساغى ومن الفعل نحو ان يرى وقد نبه على ذلك
بالتيميل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أول في الفعل وثاني في الاسم والله أعلم

(هذا باب النكرة والمعرفة) قال العصام في خواشي الجاهي أثنى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما في ما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقديمهما (قوله اسما مصدرين) قال الدنوشري قال المحفد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلوا وسمى بهما نوعان من الاسماء ويتامل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام المحفد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخنفا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدره نكر كتب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم ان أو مانعة خلولا حقيقة لاجتماع التعريف والتذكير في الاسم الواحد كالعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتذكير اجتماعهما وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) بمقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام فهو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو فهو وصيه ممنونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظرو قوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها لقاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغيا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أول أو قد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكرا قل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مرعاة لاعتقادي الشمس (قوله وبالنسبة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كإصله من الاسماء المتوعدة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فانه لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ٩١ ما يقبلها فيشير الشارح الى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلوا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم المعروف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدرا لاول كرجل فانه موضوع لما كان خيرا وانما طقاز كرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما خلف ذلك من جهة عدم وجوده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فان لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمر وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك في ما قواه فكأنه لمعان برق أو شعاع شمس وقواه وجوههم كأنها قار فان العرب تنسب اليهما التمدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهم واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحمر من شمس أمس وقر هذه الليلة أكثر نورا من قر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل ال المؤثرة للتعريف

تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن اسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوعدة في الابهام قدياتها تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل ال أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان

معناها في نفسها قابل الا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان خدأ أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم يجوز التعريف بالاخض وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناطم وغيره معرفة لانه يدخل حيث شئت في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا القابل الخ لكن يرد أنه يصير الغير بهما لانه عالم يعرف النكرة بتحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما ذكر ضمير الغير مع عوده حيث شئت للنكرة باعتبار انها عطفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما مفردة والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عماد على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل ال) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا يدخل عليه ال لتوعدة في الابهام نحو غير فاتهم صرحوا بان ال لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقبل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فآلة التعريف عنها حادثة وكذا لا يشمل نحو بعض وجز فان ال لا تدخل عليه وأما الحمل والافعال فليست نكرات وان حكمها بحكم النكرات وما يوجب في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانه لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بانها تقبل ال المؤثرة للتعريف فان ال الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة للمؤثرة للتعريف أهم من أن تؤثر في غيرها ولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الاول انها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل ال المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني انه في بعض الاحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا اريد بها المسمى فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة تامة
وانه نصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا واكرمته فاه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضي انه نكرة والصحيح انه
معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل ال هو بعينه قاله اللغوي في حاشيته اه وياتي عن الشهاب ما في كون اسمى الفاعل والمفعول
يعني ما يقبل ال وقد علل اللغوي كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل ومن غيره من الرجال واجاب الشهاب عن ابراهه بان الضمير
ليس واقعا موقع رجل المتقدم مجرد بل باعتبار كونه صار معه ودافعه ان الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال واورد اللغوي ايضا ان
قوا والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه ففرد منه قال الشهاب لك ان تقول اسامة
لا يطاق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت اسامة
واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال (قوله الحيوان مذكر غير عاقل) قال الذنوشي صريحه ان
الفرس لا يطلق على الاثنى وان سماء لغة الذا كرا لا الاثنى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع
على الذكروالاثنى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكروالفرس والافرنس فريسة على القياس ثم قال ابن التباري وربما
بنوا الاثنى على الذكروالافرنس فريسة وحكا ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الاثنى والذا كرا من غير

كرجل) حيوان مذكر عاقل (وفرس) حيوان مذكر غير عاقل (وذا كرا) مؤنث غير حيوان (وكتاب)
لذا كرا غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار
والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة
للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب (ومن) يقع الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (في قولك حررت برجل
ذى مال و) حررت (بمن معجب لك و) حررت (بما معجبالك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة
ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبلها
أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول صاحب وليست ال
فيه موصولة لانه قد تنوع في معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك
لا يعمل لا تقول حررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة
موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل ال فتقول الانسان (و) أما ما فانها نكرة موصوفة
أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل ال فتقول الشئ فمل للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعمل في
الشرط والاستفهام فمعناها في الشرط كل انسان وكل شئ وفي الاستفهام أي انسان وأي شئ
فانسان وشئ يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فانها واقعة موقع قولك في
أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان ال اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما
الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل ال ولكنه

لحق الله المؤنث تذكيرا
ولو اريد المؤنث وياتي في
التصغير عد فرس من
الثلاثي المؤنث العاري
من التاء الذي لا يرد بالتاء
في التصغير مع عدم اللبس
شذوذا وقال حفيد
السعدان فرسا مؤنث
سماعا (قوله لا تقدر
تنوسي الخ) قال الذنوشي
فيه نظر لان الرضي
صرح بان ذواته حمل
الضمير لكونها بمعنى
صاحب فما بالك بصاحب
نفسه وغايه امره انه صار

من الصفة المشبهة لعدم دلالة على الحدوث والتحقيق أن يقال أن صاحب

(واقع)

ان كان بمعنى مصاحب فالداخله عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والافه موصوفة مشبهة وقول ال داخله عليه معرفة له ويتحمل
الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله قال موصولة غير
مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناطم
عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التي غابت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى ان ذو موصولة لا وصف
بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفى لا الاسمي قال الداخله عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان
المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى
المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك
حررت الخ مع ان أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس هما الاسماء بعينها ما يقبل ال وماذا كره الشاطبي
لا يكتفى في دفعة كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأي شئ والظاهر في الجواب انه ما في الاستفهام والشرطية
انسان وشئ ولا يشترط التساوي في معنى الحرف لانهما لم يترستا لذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الذنوشي يفهم
فيه أنه لا يضر في قولهم أو يقع موقع ما يقبل ال الخ مخالفة فان التعليق ثابت في ما نحن فيه (قوله ومكان وعين) قال الرزقاني أي

الذات هما من جهة الواقع موقع أن وكيف وكيف ذلك (قواه واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فإن صهمنونا وقع في مكان طلب سكوت مالا في مكان سكوت كما قال لقوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقدير دان القسم الثاني من النكرة وهو مالا يقبل ال المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لواقع وقعه كما في من وما الشرطيتين فإن الشارح نص على أنهما واقعان موقع كل انسان وكل شيء ولا شك أن التعليق المقصود فأت منهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتكثير كاحد وعرب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثل لرجل أوحى أو ساكن (قواه ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والافمذهب الجمهور وهو أحسن (قواه وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي معنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الإيجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزريعة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الأحكام خصوصية ليست في الواحد تقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطيور والوحش والانس فيعلم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالانسان دون غيرهم قال ويأتي الأحدي في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحداكم بكم وكما بخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه يحسب أن لن يقدر عليه أحد أن لن يرأه أحد فمما منكم من أحد ولا فضل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للأفراد والجمع فقلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه خاخرين بخلاف الواحد والاحد لجمع من لفظه وهو الاحدون والاحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد يمنع الدخول في الضرب ٩٣ والعدد والقسمه وفي شيء من الحساب

بخلاف الواحد اه
ملخصا وقد تلخص من
كلامه سبعة فروق اه
وسكت عن بيان ما يعرف
به كون أحد بمعنى واحد
وفي المطول في بحث
تقديم المسند اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التكثير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والافمذهب الجمهور ان أسماء الأفعال واقع موقع الأفعال وكذلك نحو أحد وديار وعرب وكثير من الأسماء الملازمة للنفي فأتها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقع موقع ما يقبل ال وهو مثل لرجل أوحى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلامها ما هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقواه

أئمة اللغة ذكروا أن أحد إذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الإيجاب الامع كل قال الفهرى ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز الفاء ثم قال وقديما ما همزته أصلية لا تستعمل في الإيجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الإيجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا أن ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد في قل هو الله أحد فان أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب والنفي باتفاق ومالم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الإيجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار إليه الفهرى بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيهم مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الأشموني في باب الأعلام وأما الواو المفتوحة فلا تقبل الحقة الفتحة إلا ما شئت من قولهم امرأة ناء والأصل وناء لانه من النوى وهو البظ قال ابن السراج وأسماء أهم امرأة لانه في الأصل وسما من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه أن أحد ان كان ما خوذ من الوحدة كاستعمل في العدد فنحو قل هو الله أحد فهمزته بدلا من الواو ومالا فلا واقتضاه على المستعمل في العدد ليس للعصر بدليل ما بعده ولا صنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الأفعال فراجعته وتجنأ أورنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا ويحاذ كره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على المحمد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتكثير قلت فسلم ولكنه يقبل ال في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعرب وقد يقال التكثير إنما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري يخالف لكلام الأشموني وغيره فليراجع ذلك (قواه يقابل كلاً الخ) قال الدنوشري يظهر هل المراد أن كلاماً من ذلك يقابل نظيره في المعارف شيء يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا الكن يشكك على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيئا يقابل لأشياء وهكذا الى آخرها فليتم امل اه وعلى الأخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شيء لاشي وكذا الباقي

(قوله لا يحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يعين مسما بلا قرينة كما صرحوا به في باب (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري
يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان ال ادخاله عليهما معرفة لا معرفة قيد خلان في حد المعرفة
كصدقه عليهما لانهم لا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتأمل اه و قد رجم الجواب وقد اورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير
الماضيين بل بقوله المجرد من ال وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا
أو واقع عليه ولا يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يراد النقص بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بال
فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل
لنصهم على انها مع ال في صورة الاسم الا أن يجب ان الوصل هما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ مجازا لانهما عن
موضعهما وقواه كالضارب رأس الجاني قال - الشهاب أنظر فان هذه اضافة الى المفعول ومثلها الفظية وكتب على قوله فان كلا منهما
واقع الخ) أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل ال المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل ال
فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ
بشرط ايهامه وحدث ولا يقبل ال ٩٤ والحاصل أن معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

للتعريف بخلاف
واحد ونحوهما لم يعتبر
في معناها ما ينافي وانما
المنافاة في لفظها فاعل
الاحسن في الجواب ان
المراد بال المؤثرة للتعريف
الدالة عليه أهم من أن
يذل عليه مجردة كما في ال
الحرفية أو عليه مع
موصوف وهو الاسمية
لان مدلولها الذات وتعيينها
(قوله وهذا معنى ما ذكره
سبويه) قال الشاطبي
وزعم الخليل ان الذين
قالوا الحارث والعباس

نسكرة قابل ال مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرنا
دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل ال)
المؤثرة (البته) بقطع الهمزة سما عا قاله شارح الباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها فحوز يد
وعمره) فاما قوله * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل ال ولكنها غير
مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاها فان ال ادخاله عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف
بالعلمية وانما دخلت عليها ال (للمنع الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمع الوصف والاول
أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين لادم بال دال المهمة وتخفيف
الميم وناهر كلامه ان في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي
اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة قد دخلت عليها كدخولها على القائم
والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سبويه ثم قال فاذا ثبت انها قد أثرت معنى التعريف تقدير أول مع الصفة
صار تعريف مشكلا - أجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفها فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر
بالتأمل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفيه الثانية لحاضر أو غائب (كأننا
وهم) الثاني (اللم) المذكور مؤنث (كريد وهندو) الثالث (الاشارة كذا) المذكور (وذى) للمؤنث
(و) الرابع (الموصول) بنا على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بالملفوظه كالذي أو مقدره كن

والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه
ولم يجعلوه سمى به لولكنهم جعلوه كاء وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجزئ به مجزئ زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر
بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قواه انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفها فيما ليس فيه تعريف اذ التعريف زال بقصد
التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما
الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد مادعا الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور
على انها نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولا هما قائمتان مقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب
تنكير ما قام مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل من نى فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كأننا
وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كريد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بريد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس
لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رد بان الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه فان قيل مشترك
الالزام في الغلام قلنا لا لانها تقاربه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانها لا تقارق بحال (قوله أو مقدره الخ) فيه نظر قال المصنف في
الحواشي ذهب أبو علي الى أن تعريف الموصول بال وريد عن وما ونحوهما واجب بانهما في معنى ما فيه ال وأورد أى فانه لا يمكن فيها
تقدير ال وأجب بان تعريفها بال إضافة قاله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم يكون من وما على معنى ال أنهم في معنى

الذي والى لان ال فيهما مقدرة فاعترض به في أي فاسلأنها على معنى الذي ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أي لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذي يراه هو في أي انها تضاف لذكره فهو حينئذ ذكره ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى ال لان ال والاضافة لا يجتمعان والثاني انه قرر أولا عن أي على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بال فكيف يجب من أي بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما في قول الشارح ان ال في ما ومن مقدرة وقوله ان تعرف أي بالاضافة الا أن يكون كلامه في أي على غير قول أي على فليحذر وقائه والشهور في تعريف الموصول قولاً بآمال أو بالعهد الذي في الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشري فيه اشارة الى ان الاظم رحمة الله عليه انما تركه في المثال والافهود داخل في عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل يازيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعى يارب جلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمجاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ووليته ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضر أو غائب على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطي لان أفعول التفضيل لا يبنى من التعريف بل يابته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره سواء كان خاصاً أو عرضاً له اشترط في كلام الرضى نقلاً عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أي الذي لم يتفق له مشاركون ولم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيت

ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما عمله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقاني أي فلا يشبهه مقسره وقال الدنوشري وذلك نحو زيد رأيت فلو تقدم اسمان أو أكثر فحوقام زيد وعبر وكلمته تطرق اليه الابهام ونقض تمكنه في التعريف (قوله ثم اشارة) قال الدنوشري هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب

أو بالاضافة كأي (كالذي) لئلا (والتي) للثبوت (و) الخامس (ذوالاداة) لئلا (والثبوت) كالغلام والمرأة (السادس) المضاف (اضافة محضة) (الواحدة منها) أي من هذه الخمسة معتمداً كان أو صحيحاً (كأنى) غلامى (و) السابع المزيد على قول النظم كم وذى وهندوا بنى والغلام والذي (المنادى) المنكر المقصود (نحو يارب جلا) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريفه بنوى قال في التسهيل أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذوالاداة يعنى انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذوالاداة فعلة بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فعمل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والجميع مانسب الى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقوال

١ (فصل في المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخففته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير في اللغات من دونها ستر فالضمير والكتابة بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو اما (للتكلم كائنا) بزيادة

لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرفها حسى وعقل وتعرفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حاجة في ذلك لان المعبر انما هو زيادة في الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شر كتركيب اسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه الحضور ثم العهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بال وقيل ذوالاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لو قوعه صفقه في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه يدل أو مقطوع أو الكتاب علم الغلبة للتوراة (قوله فانه في مرتبة العلم) قال الدنوشري أي لئلا ينتقض القول بان المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى في الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى ال (فصل) * (قوله توسع) قال الدنوشري توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضموم كما قاله أى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجى عنه اسم مفعول بزيادة مضموم (قوله لانه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصـ يدري وقد جعلوا الضمير في باب المبتـ أو الفاعل صريح بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع المتكلم الخ) قال اللقاني ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان المحذوف جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاث فهو وايا فان الحروف اللاحقة خارجة عن

حقه يفتنه كما سيأتي وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو الخطاب تارة الخ مستدر كما أي مستغنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله وإن أراد أعم قلت فختار هذا ونعنع الاستدراك المذكور لأن قوله أو الخطاب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم إرادة معنى فقط كما سبق والثاني تعيين ما وضع للخطاب تارة ولغائب أخرى فإن ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدر كما * فإن قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو الخطاب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن يجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فإن قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للعاني الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه مما سيذكره * (تنبية) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فإن هي ليس غير مضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يثبت استجاره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخص في شأن آخر حاضر معد قلت له أتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فإن قيل فكأن حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما * قلت إنما يجد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها الغيبة حضور باعتبار أصلها وإن استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطي الضمير افسر لضمير الغائب أمام مخرج به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علمه أفا لحس نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي وبأيت استجاره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائدا على يوسف والضمير في هي عائدا على قوله يا هالك سوأولما كنت عن نفسك يقولها يا هالك ولم تقل لي كني هو عن يا ضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتني ولا أشار إليها بقوله هذه راودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الأدب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء فأبرز

الاسم في صورة ضمير الغائب تاديبا مع الملك وحياه منه وعندني ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح عما قاله شيخنا رحمه الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصية عند	الالف عند البصريين وبإصالتها عند الكوفيين (أو الخطاب كائنت) بزيادة التاء عند البصريين وبإصالتها عند الكوفيين (أو الغائب هو) بتمامها عند البصريين والماء وحدها عند الكوفيين وإليه أشار في النظم بقوله فالذي غيبة أو حضور * كائنت وهو ضمير بالضمير (أو الخطاب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف والواو والنون لا * غاب وغيره وأراد بغيره الخطاب (كقوما) للخطابين (وقاما) للغائبين (وقوموا قوما ووقن) ياهندات والمندات قن (وينقسم) الضمير (إلى بارز وهو ما له صورة في اللفظ) به (كتأقت) وكاف أ كرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والماء يلفظ بصورته (والى مستتر
---	---

كما كفي قول المدعي للحاكم على هذا كذا في قول المدعي عليه هو يعلم انه لاحق له على وهو فالضمير في هو إنما هو بحضور مدلوله حسا لا لقوله لي هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يابيت استجاره عائدا على موسى فيفسره مصرح باقظه وهذا الذي قاله شيخنا تعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يابيت استجاره وقصدها يا الضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته لا من العظم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع إشارة ليكون صاحب الضمير حاضر اعتد الخطاب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فحذف الضمير بحرفي اسم الإشارة والتعقيق ماذ كراه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فأنها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يشترط ذلك على ما قرره شيخنا لانه وإن أمكنه التناول في الآيتين المذكورتين فلا يتجس في غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي أن يراد باللفظ ما يعبر عنه كوروا المقدر لتناول الحد البارز لحذف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالحذف أحسن حالا من المستر والامر بخلافه ولهذا احتسب المستتر بالعمدة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التعمه بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالته أضعف من دلالتهما (قوله والى مستتر) سمي بذلك لانه استغنى عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجبت عن الإدراك اللفظي كما أشار إليه ابن الناظم * فإن قيل الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكشفًا محتقيا والضمير المستتر لم يكن ظاهرًا إلا حقيقة لا يظهر أبدًا وانما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدًا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وإنما كان الأولى البيان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فتنبه واجب الحقا ومنه جائز الحقا اذ لفظ الحقا لا يفهم منها أنه كان ظاهرًا ثم خفي

بمخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته وأخفيته أي فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم
 أن كلا على فهم المراد ثم ان سادما قصد هما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر في النطق لما تقر
 في الغالب من حالها اذ هي من قبيل الالفاظ الشاعرية اللغزمية الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدوشري أي
 بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليس اياهما لكان حسنا اه وتقل عنه كلا ما طويلا لم أره بخطه وحاصله ان
 عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد نرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على
 حد ليس الطيب الا المسك وتلك بفضل معها الضمير نحو وليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الهمال فيه لغة
 تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفي قال وأما اذا لم ينتقض فلا ظن أحد من العرب (٢) على انه اضمير في ليس ضمير شان
 والجمل من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله
 وليس منها شفاء النفس مبذول وذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث
 لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا لاعتناء المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفي اذا لم ينتقض
 لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله ان الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي
 فيه ولم يذكر في المغني القول بان ليس في البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان فائده قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال
 ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شائبة (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللغاني قد يفهم منه ان المستتر ليس بم متصل اذا
 المتصل قسم من البارز الواقع قسمين المستتر وقسم قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما ٩٧ والجواب ان المتصل الذي

هو قسم من البارز وقسم
 المستتر نوع خاص من
 المتصل لا مفهوم المتصل
 فجاز أن يكون المفهوم
 الواقع على ذلك التسوع
 أعم منه صادقا به وبالمستتر
 فلم يلزم من كون المستتر
 متصلا كون القسم قسما
 وقد صرح الرضي وغيره

وهو بخلافه) أي بخلاف البارز وهو ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كا) لضمير (المقدر في) أقوم
 و(قم) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما اللفظا يعبر به عنهما ولكن لصيق العبارة عبر عنهما
 بلفظ الضمير المنفصل تعليما للبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل)
 بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعده الا كياء ابني وكاف أكرمك وهما سلبه وياؤه) وهذا معنى
 قول النظم
 وذو اتصال منه ما لا يتبدا * ولا يلى الا اختيارا أبدا
 كاليا والكاف من ابني أكرمك * والياء والهامن سلبه ما ملك
 وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من التكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع
 والنصب والجر فاليا من ابني للتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

(١٣ تصريح ل) بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية
 تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فدر عليه بان قسم
 الشيء يجوز أن يكون اعم منه كما في قولك الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان اعم من الابيض اه ويبقى في كلام الشارح اشارة لكون
 ما هنا يدل على أن المستتر ليس بم متصل وان ما في باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويبقى ما فيه وبعض المحققين الذي أشار
 اليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلافا لاصل فانظر كلامه
 آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللغاني
 هذا الحديث يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قد روي في استقامت وحيات وكرما وياؤه يبرز في يدها ضاربها هو حتى صرح
 ابن الناطم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المشي والهموع كضربتهم وضربتهم وضربتهم فان ذلك يمكن افتتاح
 النطق به ووقعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجب ان التقدير بان لصيق العبارة وبان البارز ليس بم فاعل كما قال ابن الناطم بل ما كيد للفاعل
 المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتزل
 لكونه حرفا واحدا متزا الجزم منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء
 فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسير دعائيل في كلام المصنف قريبا اشارة اجالية الى
 ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتتح وانه على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل
 التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما البارز (قوله كاليا والكاف) قول الناطم كاليا والكاف فيه نكتة وهي اشارة
 (٢) قوله فلا ظن أحد من العرب على انه الخ هكذا في النسخ ولعله فلا ظن أحد من العرب بتمينه أو نحو ذلك فليحذر

الى ترتيب الضمائر في الاعرفية لانه مثل باني اولاً وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثني بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في
الرتبة ثم عقبها بقوله عليه وهو مشتمل على الهاء التي هي ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشي بخط كاتب الاصل (قوله وأما
قوله وما نبالي الخ) قال الدنوشي قال الموضع في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المحوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الالهنا
محمولة على غير فاقصل الضمير معها كما يتصل في نحو ما لكم من اله غيره كما جاورها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد
في المقتضب والجرجاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله
الا ترى ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ودعليه بانفصاله منها اذا كان ضمير نحو سرت واياك ولا تقول سرت ولو كان قلت
هذا مقتضى لان يتصل الضمير بالاداء في القصيص قلت هو لازم ان قيل الاله العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى
في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظراً لان الاستثناء المفرغ لا عمل لافيهما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضع على وجهين
وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال وان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك

سليه للخطابة ومحلها رفع على القاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل
ان الياء والكاف والهاء لا يبدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ذيار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل وما
الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجهل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى
الاكثرات وجار تناخير كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول
نبالي وهي مفرد لا جملة والاحرف ايجابي والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى
منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلان كثرت بعدم مجاورته أحد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع
المتصل بعد الا مطلقاً ومنعه المبرد مطلقاً وان شدم كان الاك سؤالا ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر
أعوذ برب العرش من فئة بعت * على قالى عوض الا ناصر

فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبدأ به) في النطق (ويقع
بعداً) وذلك (نحو أنا تقول) في ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الا أنا) وتقسيمه
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين
فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صناعته ان
كلام من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجبان مبنى
الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل) بحسب مواقع
الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة)
أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

ولعلك فقد قال في شرح
الشواهد وانما سهلت
وصلة في الضرورة ثلاثة
أمور وذ كر هذين
والثالث الوجه الثاني
عما نقله الدنوشي وقد
يجاب عما ذكره من النظر
بان الموضع لم يدع ان
الاعمال في كل استثناء
يل مراده في غير المفرغ
ويكون المفرغ محل على
غيره (قوله فحذف ايا) قال
الدنوشي مجوزة هذا
الوجه من كلام الموضع
غير ظاهر لانه ساق هذا
البيت شاهد على وقوع
الضمير المتصل بعد
الافكان ينبغي الاختصار
على الوجه الثاني ولكنه

الدالة

ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال

الدنوشي بوجه انه اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجو باختلاف ما لو اختلف فيه نظراً (قوله ويحتاج
الى الجواب) قال الدنوشي قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميراً متصلاً وانما هي حرف لاحق لا ياء المحذوفة (قوله ويقع
بعداً) قال الدنوشي يرد على هذا الضمير في قولنا ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير
فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المتأخرة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا يقتضي
ان المستتر ليس بم متصل لما عرفت قياساً عن اللقائي وما في العطف انه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك
فتمام والظاهر ان محاب بان ما هنا مشى على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال
بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الياء في كلام المتن داخل على المقصور عليه على
الاستعمال الاصل (قوله وهو خمسة) قال اللقائي ان قلت المستتر على ما تقر متصلاً وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على
بخصر المختص بالرفع فيها قلت المتعصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقاً وسببه
المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قرر بنا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللغاني وتبنيها على أن الضمير في المثني والمجموع مطلقا والتاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احتريزه عن الالف في نحو يا حسيافاها في محل جرائتهى واحترز أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتافاها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حضر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع قيل الاربعة النون والالف والواو والياء مع حروف علامات كتاء التانيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقته الاخفش في الياء وشبهه المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وحيى بعلامات للفرق كما حيى بالتاء وشبهه الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق ففعلت الياء علامة للمؤنث ووردت بها لو كانت حروف الساكنة النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ واثبتت الياء في التثنية كتاء

التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق في آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غير هالقوة فيها باتفاق المازني والافخش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربني حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللغاني قياسه مشترك فيه لان فعلاهما يتعدى الى المفعول به بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتر كنا في كذا فهو مشترك فيه

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) نالها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) وابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعم انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كقومن وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر بإضافة رب الياء وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بما كرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودع ربك) فالكاف من ودع في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة رب الياء (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بإضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية فيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) الحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو ناخصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنافي ربنا في محل جر بإضافة رب الياء وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كما عرف بنا فانا نلنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترض على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجهان يصلح * (لا يختص ذلك بكلمة نابل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقيمان في الحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (أكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلاوا و) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير سديد) بالسبب المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة تختلف في اسميتها وياء المتكلم لا يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان الضمير (المتصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (والفاظ الضمائر كلها مبنية)

لكن حذف الجواز للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاى ولولاك ولولا فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللغاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم ونفسها تصلح للحال الثلاثة فنحضر في حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللغاني حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحد المعنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما روياما بتغاير المعنيين ولو اتحد اللفظ كياءى المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلزم آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معرفة كما

مر لقائي قال الدوشري وفيه نظر وقال اللغاني كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء المصريح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما في الزمان
المحمول على اذ مضى الى الجهة كما سيأتي في قول النظم واخترت ما تلو فعل بنيا انتهى قال الدوشري قال بعض الافاضل وقد يقال
ان في عبارة الموضع حسنا من جهة انها تقيد الا تصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يقيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به
فاذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الا تصاف الذي ذكره الموضع انتهى * وأقول قد
يقال ان الحكم على كل مضمير بوجوب البناء له يقيد البناء بالفعل له لان الواضح حكم يضع الشيء في محله فاذا وجب شيء لشيء أعطاه
ايما انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات واسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة
شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم وبجواب الحكم فيها انها هوى على طريق الاجال ولا يصح ان يقال كل موصول مبني وهكذا
والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من اول بحث المبني وتوسطها في بحث الضمير دون تقدمها عليه او
تاخرها عنه بينا في حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدوشري أي ولا يضر اشتباه صيغ الجورور بصيغ المنصوب كما
لا يضر اشتباه النصب بالحرف في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة
لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبتني الذي أكرمت تريد أكرمته واقض
ما أنت قاض أي قاضيه وفي ذلك استتار ضمير النصب والجور وأجيب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما
والحاصل ان المستتر في حكم المحاضر الملقوظ به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملقوظا به ثم ترك وأهمل فليس في حكم المحاضر

والدليل عليه انك اذا
سميت بضرب ذي الضمير
المستتر حكى كما تحكى
الجل ومنها ضربته واذا
سميت بالمحذوف منه
الضمير اختصارا والاصل
ضربته أعرب (قوله
المرفوع بام الواحد الخ)
قال اللغاني اعلم ان لم
عبارات منها قول المصنف
فيما مر مواقع الاعراب
ومحل الرفع بالاضافة

وجواب ذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمير البناء يجب * واختلاف في سبب بنائها فاقيل
شبه الحرف في المعنى لان كل مضمير مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف
وقيل شبه الحرف في الوضع لان أكثر المضميرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل
شبه الحرف في الافتقار لان المضمير لا يتم دلالة على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرهما وقيل شبه
الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغه لا اختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابرار بضمير بعينه
بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجور (ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) (وينقسم المستتر الى)
قسمين (مستتر وجواب وهو) المختص عليه في النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة مثله بقوله
* كافعل أو افاق تعبط اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير
منفصل وهو المرفوع بام الواحد) المذكور (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحدة والمثنى والجمع
فانه يبرز في الجميع فهو قومي وقوما وقوموا وحقن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بباء خطاب الواحد
كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بباء الغائية نحو هنت تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على

بناء
الحمل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وأنواعه حقيقة في الاثر
المتقدم فان قبل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقدير اوسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل
والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والحمل حيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت
الاضافة بيانية أي مواقع هي الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاستناد فيه حقيق اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ
الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيق الاستناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا فقيه تسامح
أي عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مفيد لامر من الافراد والتدكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكور
مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الخواشي * فان قيل هلازعم في اسكن أنت وزوجك أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع
لا يقع الا جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغیر سبب ولانك تقول في التثنية والجمع اضربا انتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا
أضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك في اضرب أنت ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عسدي بن زيد وتذ كروب الخورنق اذ
فكر يوم ما وفي الهدى تفكير * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير ياك ان العامل لما حذف انتقل
ضميره الذي كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير في الضمير وشهاده انه
بطريق العروض ولعلمهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عذو المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر التارك المصنف عدهما انتهى
وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغیر سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيوييه في هو من ان يـل هو

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم وبالنون كنقوم) قال الدونشري ينبغي أن يفيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * ومن لا نجمة عيس متاعروعا وكما في قول الآخر * إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد ان فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل انفصل ويرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصح الابتاء بل أحسن العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أول في قواه كخلا الخ بالواو وثاني في قواه نحو قولك قاموا ما خلا الخ بالواو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدونشري يراد عليه قول آخر وهو أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو اقوم اخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفا كني في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدونشري ان قلت انما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بما ر الواحد قلنا لا يحتج بذلك كما في الآية فان المستتر في المصدر المذكورين المخاطبتين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو ف ضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده قال شيخنا ١٠١ الغنيمي رحمه الله ونظر اذا جعلنا

سبحان نائبا عن اللفظ
بالفعل هل فيه ضمير
مستتر تقديره أنا أو المصدر
لا يستتر فيه الا ضمير
المخاطب * (تنبيهه) *
قال الدونشري ما يستتر
فيه الفاعل وجوباً بتم
وبش وما جرى مجراهما
في بعض المواضع انتهى
وسياق تصريح الشارح
بذلك في باب نعم وبش
وبقي انهم ذكروا في فندلا
زريق المال ان زريق
فاعل باندل (قوله وباسم
الفعل الخ) فيه اشارة الى
ان هيئات معطوف على قائم

بتاء خطاب الواحد والثنتية والجمع فانه يرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمين (أو)
المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم)
ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا)
ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرة (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا
مرفوع عائد على البعض المفهوم من كلام السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو)
المرفوع (بافعل في التعجب أو بافعل في التفضيل) فالأول (كما أحسن الزيد بن) بفتح الدال وكسر ها
(و) الثاني نحو (هم أحسن أنا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا أو أنا تمييز
(أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كآؤه) بمعنى أتوجع (وتزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب
عن فعله نحو ضرب الرقاب فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا فاعل التفضيل
فانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مرت برجل
أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فاعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير
وجوبا بشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جواز وهو ما يتخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير
المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة
من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو ز يد قامو) بفعل الغائبة نحو
(هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو (زيد
(مضروب أو) صفة مشبهة نحو (زيد حسن) أو أمثلة المبالغة نحو (زيد ضراب أو مضرب أو مضروب أو
ضرب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو (زيد هيات) أي بعد الضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال فهيئات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه بخلافه في مخرجه لاسلف والاولى التمثيل
بهيئات العقيق وهو حينئذ بمن تأكيده الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الأفعال يشعر بانها
تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أو لا هذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام
على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ماسلف انما يقتضي منع ان يدخل
عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهذا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيهه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير
متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيئت لك اسم فعل ماض بمعنى هيات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدونشري في باب أسماء الأفعال وقال
شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في هيئات تقديره هي وتقرأ هيئات بكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول
قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله لا فعلن ويحتمل ان فيه ضمير مستتر تقديره أنا جوازاً فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون
وجوباً لا جوازاً قلت ذلك ممنوع ألا ترى الى قولك أنا قائم وأنتما قائمان في كل ضمير مستتر جوازاً تقديره أنا في الأول وأنتما في الثاني
فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل
قائم هو وأنتما رجلان قائمان هو اقلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدأ لا بد أن تكون على وفق من يعود اليه غائب

لغائب ومخاطب لمخاطب ومثلكم لمثلكم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي أعراب كان انتهى وهو بمعرفة
شامل لنحو أنا فأنتم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص به عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت
لأن أولها انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر
والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الإمام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في إثباته مجرد المسند
والمسند إليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن
قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه في قادية معناه بل في رفع عامله أياء فمعنى وجوب الاستتار

وجوازه عندهم وجوب
كون المرفوع بالعام
ضمير المستتر وجوازه
لا وجوب كون الاستتار
في الضمير المستتر واجبا
وجائزا أذ ليس لنا ضمير
متصرف بالاستتار يجوز
ظهوره فقول المصنف أذ
الاستتار الخ أن أراد وجوب
الاستتار عنه عندهم
منع وإن أراد بعينه عنده
كان مشاحفة في الاصطلاح
على أن التقسيم بالمعنى
الذي ينسب هو عين
التقسيم الذي جعله
التحقيق لافرق بينهما
الاعتبار أن القسم في
تقسيمهم هو الضمير
المستتر باعتبار العامل
وفي تقسيمه عكسه
فليتأمل (قوله يكون
فاعلا باتفاق الخ) قال
الزرقاني الذي عند الرضى
أنه تأكيد إذا قال مانعه
وأما في نحو زيد عمرو
ضاربه هو والمنفصل ليس

مستتر جواز أو إذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو
الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) في القصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الأهو)
فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الأ (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلفرق وهذا الحكم جار في
الضمير المنفصل إلى الطرف وسد يله إذا وقع عاصفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مرت برجل أمامك أو في
مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار أو زيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على جدار وقد يجب
إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم)
للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل
(وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهما هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر
الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز إبرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر أو
الضمير المنفصل في غير تركيبة فزيد قام تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد
قام أبوه أو ما قام الأهو فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو إلى ضميره المحصور بالأهذا تقرير
كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر هوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن
نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الآن يقع النظر
عن خصوصية المسند اليه والثاني أنه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في
هو من نحو قوله تعالى أن يعمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أيضا في شرح
التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك إذا
جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر
الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو ما أن يريدوا بجواز
الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذرو الثاني مخالف لما أصاوه من القواعد وهو
أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم
(أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كاقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر
(كقام) وهيئات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الأعراب) الثلاثة (إلى قسمين) أحدهما

بفاعل بل تأكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن
الاتصال متعذر فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قاصح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو أنه إذا أمكن
الاتصال الخ) أي وهو هنا يمكن بالبيان بالضمير مستترا والمتعذر أنما هو الأبراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري
منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قال العلامة اللقاني واعلم أنهم وضعوا الجمع المذكور صيغة تخصه
وتجوز المؤنث صيغة تخصه وأما المثني فصيغة واحدة فيسئل عن مر ذلك انتهى وقال الزرقاني إن لم يكن المجرور والامتنع لان
المتصل هو الذي كالجزء الأخير لعمامة بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف إليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الأصل والافتد يفتح ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤكدا المنصوب كما سيأتي في باب التوكيد أن شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادي نحو يا أنت فانه في محل نصب إلا أن يقال أن ذلك شاذ فلا بد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا سمينا به فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن ينبي وعبارة الاستوى في الكوكب فائدة الخلاف في ما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال إذا قلنا بالاعراب فيعرب أعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبهه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التاء جعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزها إلى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر أن مغايرة الأسلوب للتفنن وفائدة ذلك ١٠٣ ما قدمنا من أنه إشارة إلى أن الباء في كلام

المصنف داخل على المقصود عليه (قوله مردقا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعه أن كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها إن مردقة بما يدل على أحوال المخاطب لقاني فهي كايا (قوله المذكور) التقييده هنا وفيما بعد لا حاجة إليه كما رقتبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضى وقال الخليل والأخفش ما يتصل به أسماء أضيفت إياها كقولهم قايما وإيا الشواب وهو ضعيف لأن الضمائر لا تصاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكره إضافة إيا إلى الاسم الظاهر وقال

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزها إلى غيره (وهو أنا) للتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعه) فقرع أنا) واحد فقط وهو (نحن) لأن المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتن وأنتن) لأن المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليقه ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا أن الضمير هو المسمى من التاء والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه أن الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لم يحرف خطاب ومذهب الفراء إلى أن أنت بكامله هو الضمير ومذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين إلى أن الضمير هو المسمى فقط والواو والياء أشباع وفي هما وهم الضمير المسمى وحدها وحكى عن القارسي أنه المجموع وفي هن المسمى وحدها والنون الأولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزها إلى غيره (وهو إيا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردقا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغنية وتذكير وقائيد وإفراد وتثنية وجمع (نحو إياي للتكلم) وحده (وإياك للمخاطب) المذكور (وإياه للغائب) المذكور هذه الثلاثة هي الأصول (وفروعه) تسعة فقرع إياه (إيانا) لا غير (و) فرع إياك بفتح الكاف أربعة (إياك) بكسر الكاف (وإياكم وإياكن وإياهم وإياهن) أربعة أيضا (إياها وإياهما وإياهم وإياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ بأسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (أن الضمير نفس إيا) فقط (وأن الواحق لم يحرف خطاب وخطاب وغنية) وهو مذهب سيديويه واستشكل بأن الضمير ما يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب وإيا على حدثها لا يدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بباء التانيث ومقابل المختار مذاهب أحدها مذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن الواحق لم يحرف خطاب والضمائر وكلمة إيا عماد أي زيادة يعتمد عليها الواحقها للتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني مذهب إليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وإن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب معتض لا ضافة الضمير وهي ممنوعة لأن الإضافة إما للتخفيف وإما لتأكيد كون في اسم عامل عمل الفعل وإيا ليس كذلك وإما للتخصيص وإيا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن إيا لو كان مضافا لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي باطله وأجاب باختباره أن تكون الإضافة للتخصيص وليست منافية إلا لكون إيا ضمير لأن التخصيص يصير المضاف معرفة أن كان قبلها نكرة والأزاد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله * علازينا يوم النقرار أس زيدا * ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك الخروج إلى زيادة الوضوح وأما التزام إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد بنفسه كذا قال * قلت الذي اعتذر به من وقوع الإضافة في قولهم نفس الشيء وعينه أن المضاف في مثلها أهم مما يدل عليه المضاف إليه وغيره فإن المراد بعينه ونفس حقيقة الذات فهو صريح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لأن تكون الإضافة في ذلك هي إضافة

الشيء إلى نفسه حيث يلتزم المصنف في إياك مثلاً أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ويقتضيه هذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقاني البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر في ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب إسقاط قوله البارزة انتهى وأقول إذا أسقط البارزة يلزم إسقاط قوله من التعليل في قوله لأن البارزاً ما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقاً فيقول لأن الضمير ما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوباً فإنه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى وأعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فإن المعاني في كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة أذ كل منها ما مفرد مذ كراوموثث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة ستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وإن كانت اثني عشر لكن معانيها ثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرقوع ومنضروب وعجز وور في المتصل ومرفوع ١٠٤ ومنضروب في المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة

وقال الدنوشري هو باعتبار
المجموع فلا يناقيه
تمثيله فيما يأتي بquam وقامت
ثم رأيت بعضهم قال
والتمثيل بquam وقامت
للمرفع البارز فيه نظر
اذا الضمير في قام وقامت
مستتر ليس ببارز وظاهر
صنيعه هنا أن كلا ضمير
برأسه وهو خلاف ما تقدم
في ايا أنها هي الضمير
وان اللواحق لها حرف
تدل الخ وكذا في أنت
وأنا ونحوهما الضميران
واللواحق لها الخ اللهم
الا أن يقال التعدد باعتبار
اللواحق وهو بعيد
(قوله قتما وقتما الخ)
قال الدنوشري التاء في
قتما وقتما وقتما مضمومة
كان القياس فتح التاء في
الجميع ولكن ضمت
تبعاً للميم لان الميم شقوية

بإضافة أيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج أن أيا اسم ظاهر لا ضمير والواحد ضمير أضعف أيا
اليها فهي في محل خفض بإضافة وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضمير أمن المرفوعة والمنصوبة
المنفصلة مستفادة من قول النظم

وذا ارتفع وانفصال آناهو * وأنت والفروع لا تشبهه
وذا انتصا ب في انفصال جعله * إياي والتفريع ليس مشكلا

[illegible]

(فاما قوله) وهو زياد بن حمل التميمي * وما اصاب من قوم فاذا كرم * أي قومي

فجعلوا حكمة التام من جنسها وهو الضم الشفوي كما في المراح (قوله قاما) قال السيباطي قضية كلامه أن ذلك لثني الغائب (الا
مذكرا كان أو مؤنثا) به صرح في شرح الازهرية وهو سب هو إذا لم يصرح به في كتب القوم ان قاما للذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه
لذلك (قوله حكم كلي) قال الدنوشري مراده به قضية كلية انتهى يعني ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية
التي هي اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هي الحكم فقط
وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشي المطول والمختصر عند قول التلخيص في الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد
(قوله انه متى تاتي الخ) قال الشهاب القاسمي القاعدة في الحقيقة هي قوله متى تاتي الخ لانه متى تاتي لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية
اه وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشري هو عطف تفسير لقوله تاتي (قوله فتح وقت الخ) أتى بالقاء لان معرفة هذا
باشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله جل) قال الدنوشري هو بفتح الحاء والميم اه وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

فاعل يزيد ضمير الذ كر
ويكون هم المتفصل
تأكيدهم المتصل فلا
يكون في البيت شاهد
(قوله ويجوز في فاذ كرهم)
عبارة المصنف في شرح
الشواهد ويجوز في
فاذ كرهم الرفع عطفًا
على أصحاب النص في
جواب النفي لأن اتقاض
النفي انما هو بالنسبة
الى المعمول ونظيره
ما تاتينا فتحدثنا الى الدار
(قوله في بيت قبله) وهو
اني حلقت ولم أحلف على
فند
فناء بيت من الساعين
معمور
الفند يفتح تحتين المكذب
وقناء ظرق تحلقت
وما بينهما اعتراض
ومعمور صفة لبيت
تقدم عليه الظرف المتعلق
والبيت الكعبة المشرفة
(قوله والدهار ير بمعنى
الشدائد) قال الدنوشري
قال الفراء أصله ادهير
جمع ادهر جمع دهر اهـ

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلمك تهديك القرون الاوائل
 أى فان ضاللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو
 المصاحبة كقوله فإليت لا انفك أحد وقصيدة * تكون واياها بما مثلاً بعدى
 أو أن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلي اما المكسورة المهمزة المشددة الميم نحو اما أنا
 وأما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله أن وجدت الصديق حقاً لا يا * لفرق في فلن أزال مطيعاً

(١٤ تصريح ل)
وينظر تكرير الراعي والشارح كلامه يقتضي أن الدهار ير هي الشدائد (قوله أن يرفع
بصدر مضاف للنصوب) أي سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجيبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف إلى المرفوع)
محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما إذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله لقد كان حبيبت
حقيقيما (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك
لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين أن الخففة من الثقل والنافية اه
ويجى هنا على أن اللام فارقة وفيما سياتي في بابان تبعا للضمتين على أن اللام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مقعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمر في جواب شرط مقدور (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الدنوشي حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذ كر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعاً حادي عشر وهو أن يكون عامله معنواً وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لأن كون عامله معنواً باليسر متفقاً عليه وأيضاً قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فإن قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم * قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار اسناد الفعل إليه فالقوله لا نسلم فإسناد الفعل إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا ولي الأفي المعنى) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه انفصال الضمير من غيبة هنا ولا يقدر هنا إلا بان يكون المعنى ما يقوم إلا أن يقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التتقازاني وإقائل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فلي تأمل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن

يقال ذلك ضرورة لأنه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يثبت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشغرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدافع أو مثلي عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الخ إلى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله إذا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزالي قد يوجب ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك وبأنت أو أن ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع أن اتحدت رتبته نحو ظننتي اياي وسياي أو أن يتقدم الضمير على عامله نحو اياك تعبد أو يتأخر عن عامله و (يلي الألفاظ) (نحو أمر أن لا تعبدوا إلاياه) أو معنى نحو أنما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * أنا الذائد الحامي الذمار (وأنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لأن) أنا ولي الأفي المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) أو عما نل في أحوال الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم أصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح جملة على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تو كيدا وليست باموصولة وأنا خبر إن إذا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما ونقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد أنما محمول على أنه لا يرى الحصر بأنما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الهمزة والميم وهو الميم وهو المزم الشخص حفظه عما وراءه ويتعلق به والإحساب جمع حسب يقتض السنين قال شمر الحبيب الفعل الحسن للرجل ولا يأتى ما خوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدون بها عند المفاخرة فالجيب بالسكون العدد وبالفتح يركب الشئ المعبر ود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه إذا تاق اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (ممثلان) يجوز فيهما الانفصال مع تاق الاتصال وهما المثار إليهما في النظم بقوله وصل أو فصل هاملنيه وما * أشبه في كتبه الخلف انتهى كذا الخلفيه (أحدهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الأخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بان المراد الوصف أي قوم ما يدافع كما أشار إليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد (مرفوعا) في المطول تعليلاً آخر وصدر به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الأخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا قال الغزالي قوله لأن قوله أنا الذائد دليل الخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبراً عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخيراً فلا يتحسن أي كان المدافع حينئذ مبتدأ أو ناخراً أو قد جعل أنا أولاً مبتدأ (قوله إلى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأنه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فضلاً مساوياً لذلك ففيه تعريف الشئ بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أن في المضمرة للجنس لا للعهد الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستثنى عنه لأن المراد بالضمير إلا آخر ما قبل إلا وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الأخص الخ) قال السنباطي قول الناظم * وقدم الأخص في اتصال * وقدم ما شئت في انفصال معناه أن

الضميرين في الابواب الثلاثة أعني باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سلتيه وكتته وخلصني وعلى الحال الثاني سلتني اياه وكتنت اياه وخلصني اياه وسلتنيه اياه وكتنت اياه وخلصته اياه ويلزم من ذلك ما قاله الموضع وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضع ذلك فاكثري كل منهما بما ذكره عماد كره الا آخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشارح فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمت فلا يردان اجتماع ما ذكره وجود في أنارمكموها ولم يفروا منه لان ضمة الميم اعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السباطي أما فاعل كما مثله الموضع أو مفعوله نحو الدرههم اعطاهم أو اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك ويحجب أيضا ما خوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمرا هو قال السباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للنصوب وليس بمرفوعا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج المضمون كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثاني

كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون المستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال قال الرضى وأما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما م نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفضاله أيضا نحو ضاربك اياه وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشري فيه رد على العيني فان في كلامه خلافا من

(مرفوعا) بان كان منصوبا ومجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من تولى اتصالين في فضلتين (ثم ان كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجع لغيره ولذلك اقتصر عليه سيمويه (كالمعجمين) قولك لشخص في عبد (سنتيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سالتني ويجوز على مرجوح سلتني اياه وملكني اياه وسالتني اياك وليكون الوصل أرجح لم يأت التثنية الا به (قال الله تعالى فسيكفيكمهم الله أنارمكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككم وهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاخر العامل مصدرا (نحو عجبت من حي اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو باء المتكلم وياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) في النجاسة لئن كان حبك لي كاذبا * (لقد كان حبك حقا يقينا) اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعاً عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حي اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترج أو تخش غير الله ان أذى * وأقبحه الله لا ينفلك مامونا فاق بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال وأقبحك الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتني فارجع عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجى بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصال (كقوله أنحي حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

جهة انه أشد خبيث بياضه شاة تحية بعد الباعوانه قال ان حب مصدرا ضيف الى مفعوله وهو باء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث اتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت لافي هذا وانه نسب خبيث الى أي حيان وهو بزي عنه وانه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لي حشا وقد أعرب أيضا لقد كان بجواب الشرط وانما هو بجواب القسم الذي أذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانه اوطأت الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر في الاصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب بخائر التعلق والاعاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفضاءه مع الاعمال أولى ووردهما الناطق في شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك عمتع باجاء وما أفضى الى عمتع عمتع (قوله أنحي حسبتك اياه) قال الدنوشري أعرب العيني أنحي مناذي حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ أو ما بعده خبره واما مفعول الفعل محذوف في قسمه الفصل الذي بعده

هكذا قال بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالآية نظرا لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سانيه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي * فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مقول للفصل كالحبر * قلنا لا نسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقاني يقال رجل برأي صادق واخل بكسر الهمزة والقياس فتجهلا لانه من خال يخال (قوله أو احدي اخواتها) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في همع الهوامع أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اباي وابا * لا ولا تحشي رقيما انتهى وقال الزرقاني قال المصنف يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكونا الاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الاوقد نص على هذا التقييد في الجامع اه من النكت أقول في مفهوم قوله أو احدي ١٠٨ اخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلامهم مع الذي نقله الدنوشري من

أخى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف الذراء لفساد المعنى والارجاء التواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو المحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو المحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الارجع (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك الناظم فقال واتصالا اختار وجهته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاءه التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ برأخا كنه) * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا) باي كان أو احدي اخواتها) سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارتقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنه أو كانه زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الارجع من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو خلتني فالارجع عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيهها ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبره بأنه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير أعرف) أي غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فع تقديم غير الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدم من ما شئت في انفصال * (نحو أعطاه اياه أو) أعطاه (اي) فان كلاما من ضميري مخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياه) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضي الله عنه * اراهمني الباطل شيطانا * فنادر والاصل اراهم الباطل اياه شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

تعين الفصل في جميع اخوات كان ومن اطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحذر (قوله سواء) كان قبله ضمير قال السيباطي فيشترط بجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الأخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم ما رجحه في اللفية ورجح في التسهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان وفرق بان الضمير في خلتني قد حيز عن الفعل منصوبا آخر بخلافه في كنه فانه لم يحجزه الا

مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشرة فهو شبه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب القدماء من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مقاعيل اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت ان كان به ضحاظا هو او كان المضمرة واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكذا أعطيت أو ثان وثالث فكظنت فليتامل (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أي من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقاني ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترزا الا عرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصل بالثاني شاذ اذا كان أز يد أو مساويا نحو ضرب بهوك وضرب بهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشري

يزاد عليه ما قال القراء وهو تعين الانفصال الآن يكون الاول مثني أو ضمير جماعة ذكر فيجوز اذالك الاتصال أحسن نحو ادرهمان أعطيتهم مال والغلمان أعطيتهم مولا ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو ادرهم أعطيتهم كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة في الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعا للاشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها التعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبني على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رساله أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفراد الخ) قال الزرقاني أي أو أفراد أو ثنية أو أفراد أو جمعاً أو ثنية وجمعاً (قوله أو لهما ضمير الثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلام من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثني المفعول الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضميري الخطاب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظاً فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكما كه فلتحضرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لحيمة تعدد الخ) قال السباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميري الخطاب فلا يصح فيه

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهم مولا ولكن الانفصال عند راجع (ومن ثم) بفتح التاء المثناة أي من هنا أي من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا تحدث الرتبة) بان يكون المتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً * وذلك (نحو) قول العبد لسيدته (ملكنتي يا أي و) قول السيد لعبده (ملكنتك يا أبا و) قول السيد اذا أخبر شخصاً انه ملك عبده نفسه (ملكته يا أبا) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصول ان كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة واختلاف لفظ الضميرين) تذكيراً وتانياً وأفراداً أو ثنية وجمعاً وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الاحسان بسط و بهجة * (أنالهما فقوأكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة ومطابقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المحرور باللام قبله و بهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعدي لاثنين أولهما ضمير الثنية اراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد اراجع الى الوجه وأتى به متصلاً ولاكثر أنالهما اياه بالاتصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري الخطاب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتاني ولا علمتني ولا ظننتكما ولا وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لحيمة تعدد مدلوليهما نحو جارية يدا عطيتها أو أعطيتها وهاو احترام باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيتها اياه

(فصل) قدمضي في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفص بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معهن نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز يشا وورجحان الثبوت وورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل

ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغير المدلولان بيان ذلك ان نافي علمتتان للتكلم ومعه غيره والياء فيها للتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبني فان زعم زاعم أنها حرف معني فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضاً وذكرها المرادي في الجني الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما ذكر هنا أقسام الذي يغد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكب الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضرين ونحو قل أدعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة الساكنين اذ الياء يكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا ومبتدأ اه وقوله نحو تضرين

أى وقوتى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضع منه قول ابن المصنف فاذا نصب الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة
 الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلحق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تعلقين فانها لا تشبه بالجر لان
 ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال الهنشى شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل
 أما فيه نحو دعاورمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طرد الباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان
 الاضراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدرا أخرى اه وقوله والمقدرة أى ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم
 رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقها وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير
 الانقصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم توقف على المكسور بالسكون نحو رنى أكرمى
 وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما ١١٠ سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنجد عانى) في الماضي (ويكرمنى) في المضارع
 (واعطى) في الامر وهذه الثلاثة لازمة للفعلية (وتقول) فيما ترد بين الفعلية والحرفية (قام القوم
 ما خلا في وما عدا في وحاشاني) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة
 أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجع فثبت النون قال

(تم الندامى ما عدا في فاتي) * بكل الذي يهوى نديمى فواع

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب رفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام
 بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تم الندامى مللا مجاوزا الى غيرى وأما أنا فلا أمل فاتي مغرى بكل ما يهواه
 نديمى (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرني الى عقواله وما
 أحسنى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس
 (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه
 ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسنى) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا
 مفعول به وايسن فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أى يلزم رجلا غيرى)
 وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع الامر بل بفعل مقرون بلام الامر
 كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكما ان أسماء الافعال لا تكون نائية عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون
 نائية عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم
 وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنى هو قول البصري وهو مبني على ان أفعل في التعجب فعل
 ماض (وأما تجوز الكوفي ما أحسنى) محذوف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فبنى على قوله ان
 أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسنه ورد بان التصغير فيه
 شاذ وأما تجوز بعضهم ليسنى محذوف نون الوقاية من ليس بجوده فلا يقول عليه (وأما قوله) وهو روية
 عذبت قومي كعبد الطيس * (أذهب القوم الكرام ليسنى)

التباس ياء المتكلم
 والثاني التباس أمر المذكر
 بأمر المؤنثة فلما صحبت
 النون الياء مع فعل الامر
 صحبتا مع أخويه ومع
 اسم الفعل وجوب بالبدل
 لحاقها على نصب الياء
 وتحقت ان وأخواتها
 جواز الشبهها بالافعال
 ونقل السيوطى عن
 الناظم انها سميت نون
 الوقاية لانها تقي الفعل
 من التباسه بالاسم
 المضاف الى ياء المتكلم
 أدلوقيل في ضربى ضربى
 لا تلبس بالضرب وهو
 العسل الأبيض الغليظ
 اه وما ذكره شيخ الاسلام
 في تقدير الكسرة في نحو
 دعاد كره الرضى فانه
 قال ودخلها في نحو
 أعطاني ويعطينى أما

طرد الباب واما السكون الكسر مقدرا على

الالف والياء لولا النون كما في عطاى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك
 وترال فاجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه في كونه يوجد عن ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند
 ضامه ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان خركة البناء الت وبهذه الموجه لاجل الياء (قوله ان قدرتهن
 أفعالا) قال اللغاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلا في وما عدا في اذا اظهر في ذلك ان ما مصدرية لازائدة وما المصدرية لا يليها الا
 الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوذ انه ماخوذ من غير ثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لا تلم يوضع من الثلاثى
 وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى أفقر ولا حاجة في قول من خفي
 عليه ما ظهر لغيره (قوله أذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذهنا للفاجاة وغرض السارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل
 أذهب القوم ليسنى بل وصغهم بانهم كرام

(قوله وأما نكحوتامروني ونجاحوني الخ) قال الزرقاني فيه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونون التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربون التوكيد نحو اضرب بنتي ومع الضمير المرفوع المتصل بنحو ضرب بنتي وتضرب بنتي ليكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يوههم كقوله الشهاب القاسمي أن

الجواب إنما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لأنه إذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثنيين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بأنه لا حاجة في مثل هذا الفعل إلى نون الوقاية فحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لأن نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليست أملاً (قوله تدل على) قال الزرقاني من ذلك (قوله وقيل الخ) قال الدوشري هذا الخلاف لا أثر له (قوله بلا أثر) إن أراد لفظاً وتقديراً فممنوع أولفظاً فقط فمسلماً لكنه لا يضر إذا كثيراً ما يكون الأثر مقدراً نحو تلبسون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من درأني وما بعده والياء اللابسة (قوله الحيائي) اللام بمعنى عند أو التعليل والمفعول محذوف أي صالحاً (قوله فياليتي إذا الخ) إذا ظرف

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليس قد نظم) والعديد كالعديد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماضٍ واسمه مستتر فيه وجواباً على البعض المفهوم من القوم ويا أمة كالممتص له به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقاً هو ما أشار إليه الناظم بقوله * وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نكحوتامروني) ونجاحوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لأن نون الرفع عهد حذفها الجازم والنائب وتوالي الأمثال في نحو تلبسون وغير ذلك نحو قوله * أبيت أسرى وتبتي تدل على * ولأن نون الرفع ثابتة عن الضمة والضممة تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو ونحو يامر كم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجرم به الموضع في شذوذه وأسقطه من شرحه وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا به بأوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها أن نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها أن نون الرفع لعامل فلو حذف لزم وجود مؤثر بلا أثر مع مكانه (وأما اسم الفعل) المزبد على النظم (فنحودرا كني وترا كني) بكسر الكاف فيهما (وعلي كني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتر كني) الثالث (بمعنى ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليت) المشار إليها بقول النظم * وليتي فتسا (فنحودرا باليتي قدمت بحياتي) وإنما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة من علامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحير الراهب في شأنه (فياليتي إذا ما كان ذا كم) * ولجت وكنت أو لهم ولو جا باسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لأنه يوجب ليتي بآتيات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختياراً (ليتني) بآتيات النون (وليتي) بحذفها (وإن نصبها على) المشار إليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعل أبلغ الأسباب أكثر من الآتيات) لها (يقوله) وهو جاتم ابن عدي الطائي وقيل حطاط بن يعفر أخو الأسود النخيلي مخاطباً برأعه لته على انقائه ماله (أرني جواداً مات هزل العلي) * أرني ماترين أو بخيلاً مخلدا والمعنى أرني جواداً مات لاجل الهزال أو بخيلاً مخلداً لميت لعلني أرني ماترين وحاصله أن اتفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا إمساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) آتيات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتني وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (بفعل ليتي نادراً) مع أنه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلني ضرورة) مع أنه نادراً بل كثير كما تقدم وهو في الأولى تابع لا يسه في قوله وليتي نادراً ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل أعكس وإنما كان الأكثر وفي لعل التجرد لاهاشبية بحروف

مضمن معنى الشرط وما زاد وكان تاماً وو لجت خبر ليت أو و لجت جواب وجه إذا و شرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الأكل لذهاب ما يبيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل أعكس) قال السنياطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادراً مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تعليله يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لأن مجرد مخالفة هذا الإمام لسيبويه والفراء لا يقتضي القيل لأنه كثير أمثالهما وهو أهل لهما القرب إلا أنه امام مجتهد في العربية وكذا في تعليله في لعل

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصها العمل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليثامل (قوله بقية اخوات) قال الدوشري لو حذف

بقيّة كان أحسن وقد يقال
الإضافة بيانية وهو
ما خوذ من اللغاني (قوله
وهي ان الخ) قال
الدوشري اذا اتصلت
نون الوقاية بان وأن ولكن
وكان فالأمر ظاهر وإذا
قبل اني قائم مثلاً بنونين
فقط فاختلف في المحذوفة
فقبل هي الاولى لانها
لما اعتلت بالسكون
اعتلت بالحذف وقبل
انها الوسطى لانها في محل
اللامات التي يلحقها
التغير غالباً وقيل هي
الاجيرة لانها التي بها
تناهى الثقل أفاده ابن
الصائغ (قوله محافظة
على بقاء السكون) هذا
التعليل ربما يشكك على
حاصل كلام المصنف
من أن الحذف في من
وعن ضرورة وفي قد وقط
قليل لا ضرورة اذ مقتضى
التعليل كونه ضرورة في
الجميع الا أن يفرق بان
من وعن حرفان والحروف
لا يليق بها التصرف بتغير
أواخرها بخلاف الاسماء
(قوله لانها مبنيان على
الكسر) قال الزرقاني
أي وحيث كانا مبنيين
عليه فلا حصل للنون
* فان قيل اسم الفعل نحو
درال ونزال مبني على

الحرف في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعك تغلج بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى
الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وان نصها بقية اخوات ليت ولعل) واليهما أشار الناظم بقوله
وكن خيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء
فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامر ان (كقوله) وهو قيس بن الملقج
(وانى على ليلي لارواتي) * على ذلك فيما بيننا مستديهما

فاتي مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبران وهو بزي ثم راعى منقوص من ز ر يت عليه
ز راية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلي وانى مستديهما على ذلك العتب وكقول امرئ القيس
* كائني لم أركب جوادا للذة * ويجوز كائني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر
* ولكنني عن حب العبيد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل
باء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الافى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك
أشار بقوله في النظم - واضطرار اخفقا * منى وعنى بعض من قد سلفا
(كقوله) أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى
بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة
وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم
(غيرهما) أي غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (تحولي وبى) مما هو على حرف واحد (وفي) بتشديد
الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فيهن وانما
امتنعت النون في لى وبى لانهما مبنيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبنيما على السكون فان سكونه
الاصل لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف
لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولسكنهم أحر وباب
الفعل مجرى واحد وجملا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها فى ذلك بل تفتح ياء
المتكلم بعد الالف (قال) الاقشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيش لانه كان أجر الوجه أقشر
(فى فتيّة جعلوا الصليب لهم * حاشاى انى مسلم معذور)

يعين مهملة وذال معجمة أى مقطوع العذرة وهى قلقة الذكر ويقال فيه محتون من الحتان وهو قطع
قلقة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لدى أو قط أو قد) مما آخرها ساكن (فالغالب الاثبات)
لبنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدى بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب
وعند وحسب لا يلحقهم النون فكذلك ما كان بمعناه ما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف
(بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) ما ساقى (وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم (فجعل الحذف
فى قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثلهما) أى الحذف والاثبات فى لدى وقط وقد
(قد بلغت من لدى هذا قرئ مشددا) على الاثبات (ومحققا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأه
من السبعة من عدائنا فعوا عاصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأه نافع وأبو بكر
(و) (روى) (فى حديث النار) (بالإضافة) (قطى قطى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر
حفظا للبناء على السكون (وقال) جيد بن مالك الارقط (قدنى من نصر الحبشيين قدى) باثبات نون
الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولأن تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لمسا كان بمعنى الفعل عومل معاملة فوجب
فيه النون (قوله ولأن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تأكيد القيد والياء فيه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد اخرج) قال الزرقاني أي من كلام الموضع حيث قال وان خفصها
 * (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني ضايق بعلم الجنس اذ تعيينه لسماء بغير قيد كما سيصرح به اه
 قال الشهاب القاسمي فان اراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى اخرج تعريف علم الشخص فقط فهو غيره مانع لدخول علم الجنس وان
 اراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر
 الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو علم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم
 الاشخاص لفظا وهو علم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس
 لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك
 كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض افراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فاجواب أن المراد بالتعيين
 بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود
 ذلك اه وقال السباطي

الدال ثم الحق يا العافية لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا المناسبة الياء قاله الموضع في شرح
 الشواهد والخبين تشبها خبيث بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الواحدة وسكون الياء آخر الحروف
 وهو من باب التغليب كالقمر بن وأراد به ما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي
 خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروي الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع
 وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم
 وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قدني
 وعلم منه ان قد ووط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم منهما منصوبة
 لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا ووط طرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا
 (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدني ووط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أي وأخي) لعدم
 السكون * (هذا باب العلم) *

قوله يعين مسماه يعني
 يدل على أن مسماه متعين
 والافقدي يعترض بأن
 مسماه معين فيلزم على
 هذه العبارة تحصيل
 الحاصل أو ان مسماه عين
 بعد اتمام وهو باطل وقال
 أيضا يخرج منه العلم
 العارض الاشتراك كزيد
 مسمى به كل من جماعة
 فانه لا يدل على مستمائه
 حينئذ لا أن يقال هو
 دال على ذلك في الاصل
 وعروض ذلك لا عبرة
 به (قوله تعيينا مطلقا) قال
 السباطي لم يقل الشارح
 احترازا عن التعيين في
 الذهن لان المصنف يرى
 أن لا تعيين الا في الخارج

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
 مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا
 (فخرج بذلك التعيين النكرات) كرجل فانه لا يعين مسمياتها وشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
 مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود
 الخارجي (وخرج) بذلك اطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا
 بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (الآتري ان ذا الالف واللام مثلا) لانما يعين مسماه
 مادامت فيه أل فاذا فارقته فارقته (التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما
 يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للخطاب المعين من حيث هو مخاطب

(١٥ تصرح ل) كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل
 بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ لعدم
 احتياجه في دلالة على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود
 والمخرج المذكور لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماه بالوضع وان كان غير
 الوضع الاول فليست امل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل
 على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من انه خارج بذلك عن التعيين كما لا يخفى مردودا لدلالة
 له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي الخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السباطي أيضا هذا المحل يحتاج
 الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعيا استعمالا وقد يكون كلياً وضعياً استعمالا وقد يكون كلياً وضعياً استعمالا
 استعمالاً القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعياً استعمالا لافعال لا مستحالة كون جزئي آلة للاحطة كليه والقسم الثالث هو اللفاظ
 الكلية الموضوعات لفظاً هي الكلية كالانسان وضعياً مفهوم كلي واستعماله كذلك فان وضعياً بالاحاطة وضعياً القدر المشترك بين الافراد

واستعماله باطلاً على كل حصة حصية من ماصدقته قلت أو كثرت باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملة كذا والاول هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكره الثاني المضمومات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانما مثلا موضوع لطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم أنت موضوع لفرد مذ كر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لفرد مذ كر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به

العموم البديلي لا الشمولي
(قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معني وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة (فصل) * (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللغاني هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السباطي في هذه العبارة شيئا أه أي لان قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أباء القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير جماعة من الناس سموه منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللغاني

فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي (ونحو هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا) فاذا فارقه المحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان دامت الاوضاع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يارب رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي و غلام زيد و غلام هذا و غلام الذي قام أبوه و غلام الرجل انما يعين مسماه بالماضى اليه فاذا فارق فارق التعيين * (فصل * و) العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أول العلم من المذكورين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والثوئلت كخرنق) بكسر الحاء المعجمة والثون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لامة قال أبو عبيدة وهي خرني بنت عفان من بني سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حي (كقرون) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ريدمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقدسها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملة علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحده من لفظه وانما واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبالغ كدليل والحجر كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشدقم) علم فحل من فحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقية (والبقرة) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملة وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باع عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا أصل هذا المثل ان عرارو كحل اصطدمت فاستاجيعا فبات كل منهما بالآخرى فصار مثالا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنزل بعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكاب وذكروا في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق * وشدقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازنة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتيال بمعنى الابتكار قيل كانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله فائما على رجليه من غير أن يعدهو يتروى (وهو) في كلام

لا يخفى انها من أولى العلم اذا القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشدقم) قال الزرقاني سيويه

هو بالذال المعجمة قاله مكى في حاشيته اه وقال المصنف الحواشي بالشين المعجمة والذال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي أهمل سيويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجعم وهو البليغ الشجاعة ولهذا أكتبه الشجاع في قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضي انه بالذال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باع عرار) في الصحاح أبو زيد بدأ الرجل بصاحبه اذا قتن به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهندي * (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

(قوله وقعس) كذا مثل الزنجشري قال المصنف وقال الخوارزمي الوقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول وتجب قال الدنوشري
قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعول من الحب كقرومقر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لقدر كيبم حب
وجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عيته لقدم مفعول مما فؤوه واو وفي التبريل موعده كم يوم
الزينة وكذا الكلام على موطب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كفازه وقد نقل أنه اسم رجل غير
منصرف للعلمية والتانيث وحيوة أبو رجاء وشذوذ من جهة قلب لامه التي هي باء إلى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه
حييت ثم أنهم عدلوا به إلى أصل مرفوض وهو ترك الانعام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيدوميت ولونيت فعلة من
حي لقلت حية وعن أبي العباس أنه انما صح مكوزة لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعمل لأعمال
الفعل اه وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذيفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يفتح أو يفتح ما يعمل أو أعالل

ما يفتح اه فانظر حاشيتنا
على الفا هي (قوله)
استعمل قبل العلمية
الح) بانه لا بد في العلم من أن
يستعمل وعبرة السعد
العلم ما وضع لمسمى فيه
اشعار بخصاته وظاهرها
عدم اشتراط استعماله
وقال الشهاب القاسمي
في شرح المطالع ان المرتجل
ما قبل للمناسبة بين
المنقول اليه والمنقول عنه
وعليه يظهر القول بان
الاعلام كلها مرتجلة وأما
على ما فسر به المصنف
المرتجل فهو مشكل جدا
للقطع بان من الاعلام
ما استعمل قبل العلمية
لغيرها وقال الدنوشري
هو تعريف غير مانع
لانه يدخل فيه ما استعمل

سبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا وقعس
وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو وقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم
يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك
الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك
اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جابر
وذكر سبويه أنه من الود من مادة ودد فاصل همزة الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما
(وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في التكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والسعد
والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسما نقياسي وشاذف القياس ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذف لا
نظيره فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان ووقعس وحننف فان نظيرها نروان وسرحان وندمان
وجعفر وعندس والثاني نحو محبب وموهب وموطب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب)
في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامدا والاسم الجامد
(اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زاد يزيدا وزيادة (وفضل) وهو في
الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس
للحيوان المقترس (وثور) بالمثلثة فانه في الاصل الفحل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك
الوصف (اما الفاعل كحرت) فانه في الاصل اسم فاعل من حرت يحرت (وحسن) بفتح المهملة فانه في
الاصل صفة مشبهة من حسن (أو ما قول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد
(ومحمد) فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد
عن الفاعل وذلك الفعل (اما ما ض كشم) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح
عليه الصلاة والسلام أو امر كاصمت لبريق قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ

من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية
لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسم الحمدان كما قال ابن مالك في الكافية
وان خلا من سابق استعمال * كدحج فانسبه لا رتجال وقال اللغوي قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف
المحضور فالخدم تناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كاسامة علما لشخص (قوله لفرس) قال الدنوشري هو
غير مقصور عليه فقد ذكر الموضع في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسبويه جعل أباجادوه وازا وحطيا
بباء مشددة عربيات فهي ادن منصرفه وجعل سعض وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل
الاول عربية لان أباجاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو از الرجل أي مات وحطى من حط يحط قال المبرد يجوز أن
تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السيرافي وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات
وتعريفها من حيث كونها اعلاما لفظا اذ ايركتها مع العامل نحو كتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

أصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضم إما لأن مضارع فعل يجني عند بعضهم مكسور العين ومضموها قال ابن
الحاجب وإما لأن الأعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهى (قواه كاطرقا) قال الدنوشرى
هو من جملة بيت هو على أطر قابليات الخيا م الا الثمام والا العصى وعلى أطر قابليات بعرفت في البيت قبله وبالليات الخيام
منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطر قابليات الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام
نبت يسديه جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجد وهى أعواد تنصب فتظل (قواه وعن سيبويه
الخ) قال الدنوشرى ينافى ذلك ظاهر أقول الموضح في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى لا يضر على هذا
الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافى ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ * (فصل) * (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ)
لا يخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام إذا النظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله
ولعل وجه صنيع الموضح أن من تنمة التقسيم الى الاسم الخ انهما إذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثانى وهذا فرع عن معرفة أن
العلم يكون مفردا وغيره فتناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطى كما
يتناه في حواشى الالفية تناسب تقديم التقسيم الى منقول ومفرد على هذا التقسيم أيضا قد يبره لا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته
لنظم في الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة إذ
المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الأعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجاز اه
وفيه أن ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهى في بحث الكامة (قواه وهو ثلاثة

أنواع الخ) قال السنباطى
اعترضه أبو حيان بأن ثم
أشياء كثيرة تسمى بها
فصارت أعلاما وهى
مركبة وقد عسر بت من
اسناد وإضافة وخرج كما
إذا سميت بما تركب
من حرفين نحو انما أو حرف
واسم وأجاب ناظر الجيش
بأن المراد ذكر العلم الذى
استعملته العرب ووقع في
الحروف قاله الفخر الرازى في شرح المفصل (واما) أن يكون (من جملة) وتلك الجملة (امافعلية) فاعلمها
ظاهر (كتاب قرناها) أى ذواتها شعرها وأفعالها مضمرة بارز كاطرقا أو مستتر كزيد من قوله بنى يزيد
بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في
شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (فاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له
على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مركب ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للنظم في
قوله ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسعاد وأد
(وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة) لأن الأصل في الأسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مركبة) لأن
الأصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقى لا مقصود
(فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأد (وهند) وسعاد (والى
مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادى) وهو كل كلمتين استندت احدهما الى الأخرى

كلامها ولا شئ أن الواقع في كلامهم انما انقسم الى الأقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم (كبرق
ذكره وإهمال حكمه وقد ذكر النظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما باتى وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من
التسهيل لذلك فقال في باب التسمية بأنظ كائن ما كان لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف
واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجمل ويعرب ما سوى ذلك ثم قبل
أعرا به فراجع وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب به جوازا المرادى في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو أن ما ذكره أبو حيان
مشبه بتركيب الاسناد فاكفى بذلك تركيب الاسناد لأن هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق إذا القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد
ومركب حصروا المركب في الأقسام الثلاثة فعلم أن المركب سواء كان علما أو لا محصورا فيها ويبقى الكلام في المركب العددي والظاهر
أنه من المزعج وإن كان تعريف المزعج لا يتناول بحسب الظاهر وسيأتى أنه إذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزعج الذى ذكره
المصنف والنظم وقال اللقاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز أن يريد شيئا فسمع الله تعالى في مدته
بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع معموله فهو ضرب زيد أو حسن وجهه خارج عن الثلاثة يتناه
على أن المراد الاسنادى الأصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية والافلا حكاية هنا ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب
وهو خارج عن الأقسام الثلاثة بل أنزع اه وقوله والافلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل
والمرادى وكذا قوله ولأن التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادى) قال اللقاني ومثله المركب العددي فجوة عشرة قال
الشهاب القاسمى قضيه انه يحكى بعد العلمية وفي الرضى في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحذر اه وباقى كلام الرضى قريبا

(قوله وهذا النوع مبنى) لا يخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقبول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أى على الاصح فهو معرب تقدير الكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شراعلما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كعليك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرامشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا قصارا عرابه تقديره فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اه فكان الشارح تتبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا وتقديره أو يجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيدا اذا لاسماء بعده هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد أو ما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكما واذا ما كان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولامن الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله آخر وان لم يكن للجزء

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى و (حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بنى شاب قرناها تصر وتحاب (وقال) روضة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخو الى بنى يزيد) * ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضمير امر فوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وبجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف وما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد ثلاثا أو لها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخو الى مفعوله الثاني وبنى يزيد عطف بيان عليه ووجه لهم فديدا لفاء بمعنى صباح في موضع المفعول الثالث أى فادين وظلما لهم مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا يفيد لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

قتا ومرت بقميت بالنو بن والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنى وهل يدخل في نحو قمت قناقيه نظرا ولا يبعد الدخول أخذ من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه وعرابه كالكلمة صورية قال جاقنا ورأيت قنا ومرت بقمنا وظاهر التعليل خروج نحو قما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أى لانه قدره منقولاً من قولك المال يزيد ولو قدره منقولاً من قولك يزيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد ونى يدل أو صفة وير جرح الثاني ان البديل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعات باعتبار أنفسها كزيد وعمر وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعات باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه ونى كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نى بان أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقولهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضميرهم فيؤدى الى تقديم الحال على عاملها المعنوى والاكثر ان يعنونه مطلقا وأما الخو الى فيؤدى الى تقديم المتبدا من حيث هو مبتدأ وذلك امتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد يدل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم يبن بذا لاجل ظلماهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالطرف فالظن بالمفعول أو اللقد يد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثر ان يعنونه في الطرف فالظن بغيره اه ومن خطه رجه الله تعالى وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر)

الحق كما قال السعد جواز ذلك في الطرف وشبهه وتفصيل المقام في رناه في حاشية المحتصر في الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورد ابن الحاجب بان الرواية انما صححت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الطبات كالتما كسيت بروديني تزيد الادرع قوله في حد النطاة حال لا متعلق يعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللقاني أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطي قدره قبل قول المتن فكم الخ إشارة الى ان الفاء لتفصيل شيء مقدور وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله فكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء أي مما تر كيه للعلمية كعدي كرب وبعليك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بيني الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه ونعوضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منتصفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبني على وجهه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما

ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب لاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا تنصب معدى كرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت

والجاري على الالسنه يني يزيد بالياء آخر الحروف وأوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يزيد يزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاة فان كلام من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء القوقانية (و) اما (مركب خرجي وهو كل كلمتين نزلت نائيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما تنقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها ما صارت كالجزء مما قبلها (كبعليك وحضر موت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعلى و بك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كعدي كرب) لرجل (وقال فلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذو القياس فتحها كرمي ومشعي (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يغرب بالضمه) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب ما لا ينصرف للتركيب والغلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبني على الكسر) في الاشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسبويه وعمرويه) واختار الجرجي أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والالم يقبل لان القياس البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اضافته تقتضي صرفا تاملا ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء

اسما

الثاني في المركب المزجي واصله تعريف المزجي الآن يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب ما لا ينصرف تجوز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللقاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المحكوم بغيرويه معرب بجملة والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمع في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم هذا ان بغيرويه تم أعربا أحسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى جملة (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاول والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز أعربا به اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبها لفظيا كما جاءت في معدى كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانها خارجا بالتسمية عن معناه المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تر كيه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيت ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذان بغيرويه تم اعربا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب ما لا ينصرف من بيان كونه عالما ركبيا اما الظهور ذلك أو احواله على ما ياتي في باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذاتي قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما في دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضع لكن كلامه مبني على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قواه واما اضافي) عطف على توهم اما في المعطوف عليه والاضافي عما تركيبه قبل العلمية قال الرضي وان كان الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرًا واجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترامًا لخصوص الاعراب أو عمومها وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الاصل في الصرف وتر كذا هذا احكاما منها ما نصه ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجزاؤها مجرى معد يتركب في وجهي التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمي أى في الجزء الثاني وقوله أو عمومها أى في الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتناول لساكنات أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول في ضرب زيد اسمي

به جاعني ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثاني على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجزم مع عامل الجر كما لا يخفى اذا المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيم

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذان بغيرويه تم اعربا * (و اما) مركب (اضافي وهو الغالب) في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكتي وهي مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) في ان الجزء الاول جار مجزوء الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبي قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجري) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعًا ونصبًا وجرًا (ويجزم) بالبناء للفعول بمعنى يخفّض الجزء (الثاني) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجهه وما يمزج ركبيا * ذان بغيرويه تم اعربا * وشاع في الاعلام ذو الاضافة

* (فصل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه في النظم بقوله

* واسماء كني وكنية ولقب * (فالكنية كل مركب اضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر) بن أبي قحافة

تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأي العامل عمل الفعل ومعموله فتقول في زيد قائم علما جا زيدا قائم ورأيت زيدا قائم ومررت بزيدا قائم برفع الجزأين في سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقاء على ما كان قبل التسمية عاينه فتأمل وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارده أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضي مخالف لكلام التسهيل وقول الرضي من تعاقب الاعراب يقتضي انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضي الجواز فتدبر (قوله في الاعلام المركبة) قال السنباطي قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافي بالغلبة يخالف قوله الا في الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة قياسا في الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المفيدة وهي النسبة أي ان المركب الاضافي انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أي الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكتي أي في الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفّض) قال السنباطي أي لا يعني الجزأين كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا في اللفظ ولا في الخط الا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التماس سقطت من الكاتب * (فصل) * (قوله وكنية) قال الدنوشري والكنية بضم أوله وكسره وجع الاولى كني بالضم والثانية كني بالكسر انتهى وقال الرضي والكنية من كني أي سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باباها ما ثاها وقد يكتفى الشخص بالاولاد الذين له كافي الحسن لامير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى في الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قواء وأم كلثوم) قال اللغاني وصف المذكر من الكاتبة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التاب في المركب لافيه كأم هانئ وأم خدام (قواء ما أشعر) قال اللغاني عبر باليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فينبه بين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخيزر واللقب في نحو كزوا الكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فينبه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصل له كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحدا ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدر باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يوضح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أميرافريقية في تلقيبه بأبي القاسم مع النهي فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقواء فينبه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنع فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر جدا الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابن دية للغراب وبنت الارض للخصاء انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) بفتح الصاد المعجمة والقياس كمرها وانما فتحت تبعا للضارع والماء عوض من الواو والوضع الذي من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء والعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الرأس الناقة فقال له أبوها شئت به فادخل يده في أنف الناقة وجعل يحرقه فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الخطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن سوى بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفي فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ورجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمر) وفرق الابهرى في حواشي العضدين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الالهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد به مدح ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون

نحو محمد لقباً وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وان اعتبار

الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضي يخرج ذلك عن حد اللقب مانعه قلت اخرجه مطلقا عن اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لا يخرج على انه يجوز ان لا يريد الرضي القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفي حواشي المطول للفهرى في الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشع بمدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأي الفضل وأي جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضد قوله يشع بمدح أي باعتبار مفهومه الاصل لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنياطي يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثاني لامن الاول (قوله وفرق الابهرى) يسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال في المشترك هو بفتح المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراه مهملة بليدة قريب زنجان وقرية باصير ان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن الانباري على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كافي قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسماءهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكتته قال عقبه في هذا تخصيص لاطلاق

لان

وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضى به انتهى والذي علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلا
أتى به أولا لا غنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة مائه
ولك أن تجيب باننا لا نسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل
قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم في كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا
أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شئ ويمكن إجراء ذلك

في مثل قوله تعالى اسمه

المسيح عيسى بن مريم

ليس بدلا ولا عطف

بيان بل خبر ثان انتهى

وأقول لا يخفى أن المقصود

في قوله تعالى انما المسيح

عيسى ابن مريم الاخبار

عن المسيح بأنه ابن مريم

لابانه عيسى فالظاهر الذي

لا ينبغي غيره أن عيسى

بدل منه أو عطف بيان

عليه لا خبر والظاهر في

اسمه المسيح انما هو

الاخبار عن اسمه بأنه

عيسى وكان الاصل تأخير

المسيح ويكون نعتا

ونعت المعرفة اذا قدم

أعرب على حسب العوامل

وأعربت المعرفة بدلا منه

أو عطف بيان عليه كما

قرر في محله (قوله لان

الغالب الخ) قال الزرقاني

هذا التعليل يقتضي

وجوب تأخير اللقب

عن الكنية وكذا تعليل

الرضي صرح بالاول في

النكت انتهى ومقتضى

التعليل الاول ان الكنية

التي من افراد اللقب

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه
الاصلي وذلك ما دون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمذم أو الذم والنعت لا يقدم على
المنعوت فكذلك ما أشبهه (كز يدزين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناطم بقوله

* وأخرن ذا ان سواء صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أو وس بن الصامت أخو
عبادة بن الصامت رضي الله عنهما

(أنا ابن نزيقيا ورو جدي) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو نزيقيا على الاسم وهو عمرو ونزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على نزيقيا
أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين
فاذا أمسى مرقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لاه وهو منذر بن
امري القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلاف في سبب جريانه عليه
ف قيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت
عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية
وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابي اخبارا
عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر)

مامسها من نقب ولادبر * فاعفوا اللهم ان كان فخر

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمرو وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه أن
ناقى قد نقت فاجاني فقال له عمر كذبت وأنى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير
ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رقى خفه ودبر البعير اذا خفي فكأنه تفسيره
ويقال فجر اذا خنت في يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرضى سعد بن معاذ رضي الله عنه
(وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أي عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم
الحنديق بسهم في أكله فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن
معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاعلي أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفي نسخة من
الخلاصة ما) أي شئ وهو قوله * وأخرن ذا ان سواء صحبا * وذلك يقتضي أن اللقب يجب تأخيرها عن
الكنية كأي عبد الله أنف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال وأخر اللقب ان صحب
الاسم أو الكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

(١٦ - تشرح ل) كأي الخبير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك (قوله

نزيقيا) قال اللقاني بالف الثاني الممدودة وحذفت الممدودة للوزن أنظر ابن الناطم في باب التانيث انتهى أي لانه قال في أوزان الالف
الممدودة وفعلها كز يقيما ميم باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنياطي ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة
وتقدمت الكنية عليها فانه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمها عليها بخصوصه لانه يارم تقديم اللقب على الاسم
وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله في شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنياطي يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه ان يكون تا كيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله او قطعت) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعها غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو اظهر مجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المبتداهنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضع أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالإضافة متمنعة في الأقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كزيد بن العابد بن وقال اللغاني موجه المنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين م كين اضافيين ولا بين م كين ومفرد ولو قيل يجوزها في ذلك نظر الاقرار بالمعنى كافي هذا حب ومالك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السيباطي الإبهام في هذا المعنى له لان المراد به معنى فلو قال أو الاول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير

في قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكره وبقي عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شاملا للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره قلت لان الاحوال الأربعة لا يتصور جميعها الالفية بخلاف القسم

تقديم اللقب على الكنية وتأخير معنا كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة * وذا جعل آخر اذا سما صاحبها * فالإشارة بهذا الى اللقب وهي أصرح في المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله بن العابد بن) أو أنف الناقه (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كزيد بن العابد بن) أو أنف الناقه (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مفردا (كعبد الله كرز) يضم السكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (أتبعث الثاني للاول) في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعت من التبعية اما رفعه خبر المبتداه محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاء في عبد الله بن العابد بن برفعهما ورأيت عبد الله بن العابد بن بنصبهما ومرت بعبد الله بن العابد بن بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجرح الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو اظهر مجازا وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مفردا بأ كالحرف قبة أو كان اللقب وصفا في الاصل مفردا وبال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

الاخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويبين في التقرير ان الصحيح هذه الحالة لا يتصور الا في كذا وكذا قلت لما يلزم عليه من تشبث الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما يقدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحتها * قلت لان الكلام على حكم هذا الاجر يجر الى طويل فر بما يحتاج الى إعادة التقرير بحاله فراجع الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدنوشري على بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لتلايتوهم ارادة تلح الاصل فليتامل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفة * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبرة باصلا فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام في نحو الزرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معني بالصفة فيه انتهى رأيت بخط الموضح في التيسير ما نصه قوله فاضيف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

لا يضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجود فتجاوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى
 كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان قلنا هذا الذي هو قوله الشارح نص على ذلك ان خروف أى على منع الاضافة في المسئلة الثانية
 أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لتفصيلها (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشي غايته ان التاويل
 المذكور يجوز الاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما ياتي
 في باب الاضافة انه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موها اذا ورد
 وقوله انما أول الخ غير واضح في نحو كتب لي سعيد كزفان المسمى لا يكتب قليتا مل انتهى ويحجب بان قوله وانما أول الخ بالنظر
 للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح لنسبته للاسم كالمثال المذكور
 أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما ثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى
 الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثني الالف) قال الدنوشي رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان
 كما قال كانت مكسورة قليتا مل انتهى قال اللقاني الشاهد فيه حيث رفعه اذا المثني المسمى به يعرف بأعراب أصله وقال الشهاب ان لم
 يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لاشاهد فيه لان المثني المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذي الاداة)
 قال اللقاني بين فيما مر ان
 تعيين ماعدا العلم من ذي
 الاداة وغيره مقيد بالجمع
 في تعريف علم الجنس بين
 عدم القيد وتعيين ذي
 الاداة جمع بين متناهيين
 وقد يحجب بان قوله تعيين
 ذي الاداة أصله تعيينا مثل
 تعيين ذي الاداة والمماثلة
 بينهما في الوقوع على معنى
 واحد وهو الحقيقة أو الفرد
 الحاضر انتهى أى وان
 افترا بان التعيين في العلم
 الجنسي مستفاد من
 جوهره وفي محسوب

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجهور البصريين بوجوب هذا الوجه) وهو الاضافة (و)
 وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلاننا أضعنا الاول الى الثاني لزم
 اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مما هما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فاللزم مثله لوجوب مغايرة المتضايقين (و) أما السماع من العرب
 فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى واقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والاتقوا
 عينين بالياء وأجيب عن الاول بأنه من اضافة المسمى الى الاسم فمضى جازي سعيد كزب الاضافة جاء في
 مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمستند اليه
 انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أن يكون جاء على لغة من
 يلزم المثني الالف مطلقا الى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله
 وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذي رد

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك
 الالتزام فا كان جواز الجيز فهو جواب الموجب
 (فصل في العلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية
 أو ذي الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية

أل منها وقال أيضا علم ان أل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقديا في المعارف بها الواحد منهم من الحقيقة
 كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أى ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ
 كالمعارف وقديا في المعارف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصناعة وهذا كله في التلخيص
 وشروحه وقديا في المعارف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما في الكتاب وتبعه الشيخ المحلى في شرح جمع الجوامع واعلم ان
 علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة في الذهن أى باعتبار تعيينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية
 كقولك ان لغيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليها المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية
 المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشاربها اليها باعتبار حضورها اذا تقررت هذا القول
 المصنف تعيين ذي الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكره
 وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معين
 أو مسمى كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد منهم فقط دون غيره
 وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق قليتا مل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان
 تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الإشارة الى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد

لثمة في أومهم وكان الإشارة إلى الفرد الحاضر زائد على ما ذكر فليتامل مع أنه يقال حيث شذ أيضاً كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعيينه الخارجي فهو مشكل جداً إذ علم الجنس ليس موضوعاً لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضاً لا مكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في آل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللغوي في بحثه لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شيء إنما يحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول وبمسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والبدن شري أخذه فقال قديقال التأويل الذي ذكره منات هنا (قوله في جارقان) قال الزرقاني قال في الصحاح جارقان دويبة وهو فعلا ن من قب لان العرب ١٢٤ لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعلاً لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب

بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللغوي هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح إلى المناقاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلى لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازاً وإنما حقيقة إطلاقه عليه من

(اسامة أجزا) من الجرأة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بغزاة قولك الاسد أجزا من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا العهد إذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الاداة الحضورية (هنا اسامة مقبلاً فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بغزاة قولك هذا الاسد مقبلاً وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس * فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيراً إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فأنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسداً بعينه قال سيبويه إذا قلت هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد ان تشير إلى شيء قد عرفت بعينه كزبدول كمثل أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يتمتع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزبد (و) يتمتع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيد كم الآن قصد فيهما الشياخ في المسئلة لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياخ (و) يتمتع (من الصرف) وهو التثنية فلا يجرب بالكسرة ولا ينون (ان كان ذاسبب آخر) مع العلمية (كالتانيث) اللفظي (في اامة و ثعالة) و كزيادة الالف والنون في جارقان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علماً على ضرب من السكابة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كرهه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل الخالب والاطفار ضياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنهما بان الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزئها الثاني حكمه ما لو كان علماً واحداً قاله الدماميني ويتمتع وصفها بالنكرة فلا يقال أسامة مقترس بل المقترس (و) يبدأ به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجزا من ثعالة وهذا أسامة مقبلاً (و) يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة تخور جمل كذلك فظهر من كلامه أولاً ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعروف بالالجنسية و آخر انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

حيث اشتبه الاله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذ لم يطلق الاله على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازاً على رسوله و كتابه وأقرب ما يصحح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد إطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضع اولاً يوافق القول الاول وكلامه آخر الاوافق واحد منهما فان يفيد ان كلام علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظاً وهو علم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو علم أي أعم استعمالاً أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية في قول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة فقير منه أو اسامة أجزا من ثعالة

(قوله وينقسم علم الجنس
الخ) ذكر المصنف في
الحواشي انه لم يقع التغليب
في العلم الجنسي (قوله
قال الموضع الخ) فيه
إشارة الى انه مخالف لقوله
هنا الثاني أعيان تؤلف
(قوله ورد جملة علماء)
قال الرضى ولا دليل على
علميته لانه أكثر ما يستعمل
مضافا فلا يكون علما
واذا قطع فقد جاء منونا
في الشعر كقوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا بجمع الجودى والجد
وقد جاء باللام كقوله
سبحانك اللهم ذوالسبحان
قالوا دليل علميته قوله
سبحان من عظمة الفأخر
ولا منع من ان يقال حذف
المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وأبقى المضاف على
حاله مراعاة لأغلب أحواله
أعني التجرد عن التنوين
كقوله
خاطمن سلمى خياشم وفا
اتهى وقسواه لانه أكثر
ما يستعمل مضافا قال
الشهاب قديقال لا يمنع من
علميته لانه انما يضاف
بعده قصد تنكيره كعلم
الشخص الا ان يقال
إضافة الاعلام قليلة فيبعد
كونه علما مع ان أكثر
أحواله الإضافة
باب أسماء الإشارة) *

عاملوا أسدا معاملة الذكر وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على اقتراق مدلوليهما والالزم التحكم في الآثار
يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطلق بها
شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن الواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصيتها علم
الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسدوهي من حيث خصوصيتها وعمومها
تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من
غير اعتبار قديمها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم
ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو علم

(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع
سبع وهو ماله ناب (والخشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته
أبو الحارث (وثعالة) للتعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و)
الخشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شيرة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله
من ذلك أم هريرة للعقرب * وهكذا ثعالة للتعلب

(و) النوع الثاني أعيان تؤلف كيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديدا لبيان المثناة تحت (للجهول العين)
وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده
ما أدري أي هي بنى هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان الجهولات مستصعبة خفية
لا هيئة بيته وقيل هيان بن بيان اسمان لولد بن لادم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف
صلمة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للقرب) وأبي الدغفاء
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحق) لان العرب اذا جمعوا انسانا قالوا له
يا أبا الدغفاء ولدها فقار أي شيئا لأرأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضع في
حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه
بحقه بقرلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب
كما ينصب مسجدا ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله
ابن ايازورد جعله علما الملازمة للإضافة قاله الموضع في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الباء
وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة علما (للعذر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله
اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم * الى العذر أسعى من شبابهم المراد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والعذر بكيسان انهما غير منصرفين
والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت
والسين المهملة وكسر الراء علما (للبيرة) بمعنى البيرة كقوله

فقلت امكش حتى يسار لعينا * نخرج معا قالت وعاما وقادها

(وبخار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الواو
وتشديد الراء علما (للبيرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابغة

انا فئتس من اخطيتنا بيتنا * فحملت برة واحتملت بخار

والى هذا النوع الإشارة يقول الناظم ومثله برة للبيرة * كذا بخار علما للفجرة

(هذا باب أسماء الاشارات) *

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخر ج ما عند اسم الإشارة والاعتراض بأن المضمرة والمظهرات داخله في هذا الحد فلا يكون مطردا لأن المضمرة يشار به إلى ما عاده عليه والمظهر أن كان نكرة كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين وإن كان معرفة قال واحد معين يدفع بان المراد بالإشارة المحسية وما ذكر من الأسماء المنقوض بها ليس كذلك وإنما يقل في الحد وإشارة إليه محسية لأن مطلق الإشارة حقيقة في المحسية دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء الحدود ولا يلزم من توقف الحدود على الحد توقف جزء الحدود أيضا عليه اذ بما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورة أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أي أحاد مجتمعة قوله أما مذكر أو مؤنث قال اللقائي الواحد والاثنان صيغتان تذكير فتقسمها إلى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره إلا أن يجعلوا واقعين على شيء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فلامفرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقائي قوله فلامفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما في اللفظ كزيد والزيدان لافي المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذي يأتي ثبتت نعمي على المهجران عاتبة * سقيا ورعا لذك العاتب الزاري فقال الزمخشري الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فبال الصفة ذكرت والقرب ان المعنى لذك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها إلى الاثنين وإلى الجمع كما يأتي في كلام الشارح وإلى كل شيء وذلك في جذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السيباطي ١٢٦ يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمخوف ياء فهو من باب جي وقيل هو الواو والمخوف ياء فهو من

والمخوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد أنها ليست منقلبة عن شيء فان البصريين لا يقولون بذلك وإنما يقول بذلك السيرافي ومن وافقه على أن ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح أن أصله ذي

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه (والمشار إليه أما واحد أو اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدا فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرا أو مؤنثين أو جماعة مذكرا أو أنثى فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالجمع مائة وثمانية (فلامفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بالفتح ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بهمزة مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر * في كف قرم ما جدمصور

يروي بكسر الهمزة وضمها وفي كتاب أبو الحسن الهيثم أنما حركت الهمزة فيهما للضرورة والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لازائدة خلافا للكوقيين وهو ثلاثي الأصل حذف لامه على الأصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح (وللمفرد المؤنث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

حذفت الياء الأخيرة فصار ذي فقلبت ألفا فصار

مبدوءة

ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيديويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذي ثلاثون بن لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتبارا كالدم وقيل هو ساكن العين وهي المحذوفة تسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الأولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه وأما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى إلى آخر ما ذكره وقوله لان سيديويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يمال الالف إلا ان كان مقلوبا عن ياء والمخوف اللام كما سيأتي فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حيثان يكون واو والثلا يلزم كون العين ياء واللام واو وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يجمع التنوين كما في أسماء الأفعال إلا ان يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتنوينه للتذكير وأسماء الإشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس فحو حيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشري أنما كان للذكر واحد وللثلاث عشرة على ما في المتن أو أربعة للذكر على ما في الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فتاسب أن يدل على الأكثر باللفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويحجب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم أن أفراد المؤنث أكثر منه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار نساء

(قوله وثى) ذكر الدوشري هنا فائدة ثلث الأولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح أن يكون اسم الإشارة التاء لأن التاء وحدها لا تكون اسم إشارة أصلا فاسم الإشارة في التاء والتاء اليا محذوف التاء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون أن في لا تستعمل الامع ها التنبيه والكاف فتقول ها تيك ولا يجوز عنده في ولا ها في ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لأن النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الأفل كيف تيكم فجا بغير ها التنبيه قال بعض شراح الألفية لابن معطى (قوله وذه) فإن قلت فاتصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه في باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه أن الأصل صلاة الظهر وإنما لم يشعروا بهذا التلاية توهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصغار (قوله وتا) قال الدوشري قد يقال ينبغى أن يأتي فيها ما قيل في ذا فليحذر (قوله واللام داخل على مبتدأ محذوف) قال الزرقاني أى ولا يكون ساحر أن خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثاني اللام داخل على مبتدأ محذوف أيضا انتهى ويقول على الوجه الثاني يتدفع قول بعض الفضلاء يشكك على كونها بمعنى نعم دخول اللام في الخبر لأن يقال تشبيه ابان العامة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بألف المفرد هذه الألف الموجودة والألفان ألف المفردان تقلب ألفا في التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يتهم أن القائل ببناء المثني من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة وهى الألف وذلك لأن البناء ١٢٧ لزوم الكلمة حالة واحدة وأما

القائل بالاعراب فيرى انقلاب الألف بلاء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويرى أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد واله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقاني أى الجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا الجمع ذين وتين لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وثى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذهونه) بأشباع الكسرة (وذهونه باختلاس) وهو اختطاف الحركات من الهاء والأسراع بها لترك الأشباع (وذهونه) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضع في الحواشى التسهيلية الإشارة ذوات التاء للتأنيث وهى التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة انتهى وبالف (وللثني) القرينة (ذان) في التذكير (وتان) في التأنيث بالألف فيهما (رفعوا ذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحوان هذان) بالألف وتشديد نون ان (لساخران مؤول) وقاويله ما على حذف اسم ان ضمير شان على حدان يكثر ما حذو واللام داخل على مبتدأ محذوف والأصل أنه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيئا لهما خرق تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على أنه جاء على لغة ختم فاتهم لا يقبلون ألف المثني باء في حالتى النصب والجرا أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية محذوف لاجتماع الألفين وألف المفرد لا تقلب باء أو على أنه مبنى أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما أو اللام بمعنى الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على أنه مبنى لدلالته على معنى الإشارة واختاره ابن الحاجب (وجمعهما) في التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (مدودا عند الحجازيين) فهو هؤلاء القوم وهو هؤلاء بناتى (مقصودا عند) أهل نجد من بنى (تيم) وقيس وربيعه وأسدد كذا في الفراء في

من قول المصنف وجمعهما وقوله بعدو يقل بحسبه لغير العقل أنه جل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به إلى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه أنه يشار به إلى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لأن قوله بذات المفرد الخ مطلق في العاقل وغيره فإذا تضمن ذلك إطلاقا في المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا إلا أن قصده لهذا الإطلاق توهم التساوى وزعم الجوهري وتبعه المصنف أن الإشارة إلى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده في القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الأول أولى لوجهين أحدهما أن الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل أولا لا يعقل كلام في وضع لغوى لا يتعلق له بالنحو فالظاهر أن الناظم لم يقصده أن الكلام النحوى في اللغة خروج عن صناعتها إلى ما ليس منها وكلامهم في معانى الألفاظ في الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى فنحو قول الناظم أن لحاق اللام في ذلك يدل على البعد وتركا على القرب فمثل هذا ينبغي عليه من القياس أن الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياسا إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد أولا لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم في جروف البحر ولما يتكلم النحوى في معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثاني أن عادة الناظم إذا نص على الإطلاق أن يذكره في مقابلة تقييده والذي تقدم له هنا إنما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث وإلى ذلك يصرف الإطلاق وما سواه تعسف (قوله مدودا مقصورا) قال اللقاني حالان من أولاء ومجى محالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقاني قال النيلي وإنما قالوا أولاء بمدودا وأولى مقصورا وإن كانا تبيينا لا توصف بمدولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء المدودة

انتهى قال الزنبي وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لانه يقال كتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر وهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحي بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واء أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلا عودت تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء عودت بما تشيع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلاء على وزن توداب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف هاء وقلب همزة أولاء وواو (قوله ويجوز في ميمه الكسراخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والارجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب اذا فلت الانعام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه ازادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني ان قلت الضم يوهم انه أمر ١٢٨ الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد في

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبني على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه (فصل) *

(قوله محققة) قال اللقاني الهاء غائبة على المشابهة لا الياء وان كان هو المذكور وقال قوله محققة كاف أطلق فيتناول ذي فنقول ذيك وفي الرضى وأما ذيك فقد أوردتها الزخشي وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله لان أسماء الأثارة لاتضاف) يعني ان الكاف لو كانت اسما كان لما عمل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا بإضافة اسم الإشارة اليها

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضع في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والا كثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جري بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام) فاشار بأولئك الايام وهي الايعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بحذف جال من المنازل على تقدير مضاف بين الطرفين ويجوز وجهه والتقدير كائنة بعد مقارفة منزلة اللوا والواو معدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

بذ المفسر مذكر أشرف * بنى ونهني فاعلى الاثنى اقتصر

وذا ن تان للثنى المرتفع * وفي سواء ذين تين اذكر قطع

وبأولى أشرف مجع مطلقا * والمدأولى

(فصل) * ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا محققة كاف حرفية) لان أسماء الإشارة لاتضاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية تعالى) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك وذاك وذا كما وذا كم وذا كن (ومن غير الغالب) ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوم عظيمه في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها لا ما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في ثلاث وكسرت في ذلك لاتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الاف التثنية مطلقا) من غير تعيين بلغة دون أخرى ومنه في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) (الا في الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الا فيما سبقته ها) التثنية بالفاء غير موزونة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت هاء متعنة *

وهو لا يقبل الاضافة لازمة التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الالفية وقال الرضى يؤيدكون (وبنو) الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الاربع المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما * (تنبيه) قال المصنف وقد جاء هذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنه أذود واست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالك يقرول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالك وهذا جائز في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقته ها التنبيه) قال اللقاني يقتضى قوله ويشار الى المكان الحجازي ودخولها في اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى فيها

تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك ثلاثا قليلة (قوله وبنوهم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغتهم يقصره غير التميميين
إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرهم من قول اللقاني اعترضه بعضهم بأنه لا يلتزم مع مفهوم قوله وفي الجمع في لغة من مدوه وأجيب
بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم من يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز في اسم الإشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضي وكذلك
يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار إليه شخص قريب نظر إلى عظم المشير أو المشار إليه وذلك لأنه يجعل بعد المترلة بمنزلة بعد المسافة
كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال وكذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلك الذي لم يمتني

فيه ويجوز ان يكون قوله
تعالى ذلك الكتاب من
باب عظمة المشار إليه أو
المشير انتهى وقوله من
باب عظمة المشار إليه أو
المشير أي هماما كما هو
الظاهر (قوله كقول ليبد
وسؤال الخ) قال المصنف
قبل وكقوله
وبينا القتيير جوأمورا
كثيرة

أني قدر من دون ذلك متاح
قلنا قد يكون التقدير من
دون ذلك الرجاء فلا يسلم
ان التقدير دون أولئك
الامور (قوله كيف ليبد)
قال الزرقاني جملة مفسرة
أو مستابقة استئنافا بيانيا
* (فصل) *

(قوله ويشار إلى المكان
الخ) قال اللقاني معناه ان
الامكنة يشار إليها بهذه
الاسماء زيادة على ما تقدم
نص عليه الرضي انتهى
وعبارة الرضي يعني ان
ههنا ألفاظا مختصة
بالإشارة إلى المكان فقط

وبنوهم لا يأتون باللام مطلقا) لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع حكاه الفرع عنهم وتقييد الجمع بلغة من
مدوه احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسديفانهم يأتون باللام قال شاعرهم
أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يعظ الضليل الأول الكا

والأشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الأشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل
بكسر الصاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قرى
وبعدى لا غير تبع فيه الناطم وخالفه في شرح الملحفة قال والمشار إليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو
بعيدها فلمفرد المبد كذا القريب وذلك للتوسط وذلك للبعيد ولشأنه ان للقريب وذاتك بتخفيف
النون للتوسط وذاتك بتشديد البعيد وجمعه أول القريب يمد ويقصر وأولئك بالقصر للتوسط وأولئك
بالممد للبعيد وللقرى المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للتوسط وتلك للبعيد ولشأنه ان للقريب وتانك
بالتخفيف للتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه أول القريب وأولئك للتوسط وأولئك للبعيد انتهى
وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة والنسبة إلى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب
فجوز ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للآخرين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أي بين الغرض
والبكر والثاني كقول ليبد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف ليبد

ولا ينوب ما للآخرين أو للجماعة عما للواحد

* (فصل ويشار إلى المكان القريب) * بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أوهنا) مقرونة بها
التنبيه (فخواتمها قاعدون) يشار (البعيد) بالفاظ (بهناك) مجردة عن ها التنبيه (أوهناك)
مقرونة بها التنبيه من غير لام (أوهناك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح
الهاء وتشديد النون وأصلها همن بثلاث نونات أبدلت الثلاثة ألفا لكسرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء
وتشديد النون واللام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافي وأشد لذى الرمة
هنا وهنا ومن هنا من بها * ذات السمائل والايام هي نوم

(أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة
فالتى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكررها (أوهم) بفتح المثناة وتشديد الميم وبنيت
على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستئصال الكسرة مع التضعيف (نحو أو أزلنا
ثم الآخر) وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف
والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فتم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

(١٧ تصرح ل)

والمد كورة قيل صاحبة لكل مشار إليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف

المكان القريب إشارة إلى أن قول الناطم ذاتي المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه في تقديم المجرور المقتضى لاختصاص
هنا وبما بعدها بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار إليها إلى غيره لانه لا يشار إليه بغيرها لما عن الرضي لكن لا بد من تقييد المكان
بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأشخاص فلا يشار إليه بها واخواته كما حررنا في حاشية الألفية (قوله
أوهناك) قال الزرقاني أي ولا يجوز هنا إلحاقها بالتنبيه لما تقدم من أن اللام توثق بها ما لم يتقدمها التنبيه (قوله أوهنا) قال الزرقاني
قال الرضي وقد يصح هنا المشددة الكاف ولا تصح ثم وقوله أي القائل تلك خطأ (قوله أوهم) مبينة على الفتح في محل نصب

(هذاباب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللغاني ترد على هذا الهمزة التسوية فتعوضوا عنهم انذارهم قال الشهاب القاسمي اجاب اطل الله بقاءه في الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استغناء فيه وفيها استغناء (قوله اول) أي رجع وضمن معنى فسر قال اللغاني أي صرح أن يقول ان لم يقول (قوله مع صلته) قال اللغاني فيه دوراذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ويحاج بان المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضي ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جلة خبرية على قول الاكثر نحو أمرت ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرت ان قم قلت لك قم انتهى قال الرزقاني ظاهر قواه ولم يحتج الى عائدانه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تأمل اهـ ١٣٠ ولا يخفى وجه التأمل فكثيرا ما يأتي في الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال

الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضع في المعنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين ورددهما فراجعه فالخلاف كما هو جار في الامر جار في الماضي (قوله وما المصدرية) قال الرزقاني أي سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو ما فعلت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق انها لا تبدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اهـ ولما عبر في المعنى بالزمانية قال وعدلت عن قولي

لامفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالک وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

وبهنا أو ههنا أشر الى * داني المكان وبه الكاف صلا في البعد أو بشمفه أو هنا * أو بهنا لك انطقن أو هنا

(هذاباب الموصول)

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرق و) موصول (اسمى ف) الموصول (الحرف في كل حرف اول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بحملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أو بالسكون وان كان ظرفا أو مجرورا أو بالاسم استقرار وحكم الفعل في التصرف والوجود حكم الاسم فيها فانه في المعنى وحكم الحقيقة من الثقلية حكم المشددة في ذلك (وأن) يفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (ونا) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبحملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضع في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرًا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه القارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يشير الله عباده قاله الموضع في الحواشي ومن أوضع الدلالة على ذلك قول أبي دهبيل الجمحي

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مرما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت تقوت ووسع كالذي وسعوا

وعلى القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وضميمة الموضع باباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أي انزلنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثال ما (بما سوا يوم الحساب) أي بنسبائهم اياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (لو أجدهم لو يعمر) أي التعخير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) أي كنحوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذف النون على لغة أو ان الاصل

ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة والمخفوض كالمخوض لا يسمى ظرفا (قوله بق. ل متصرف) قال الدنوشري الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح عنك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع وتقل الشارح في بحث دام ان كل فعل وقع صلا لما التزم مضيه (قوله والذي) أي حين الاستغناء بالمصدر والافهوه اسمي قال اللغاني ويشكل على كون الذي حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قواه فقال الرضي الخ) قال الدنوشري قال بعضهم مراد الفاضل الرضي بكونها اسمان ان المحل لما ورا دالموضع بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايقين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهي هنا حكمية تمنهم

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أعربه في شرح الشواهد تاكيداً وهذا رأي ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلاً لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر قيل ولا جهة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتاً بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أي في هذا الكتاب والافهى أكثر من ثمانية فأنظر التسهيل (قوله للعالم) عدل إليه عن العاقل لا إطلاقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثل والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكور أيضاً مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بثبوت هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنف أن الذي يطلق على الباري جل وعلا يل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذي لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذي وغيره من الموصولات المهمات

كأن بل ورد إطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الأسماء المهمة عليه تعالى والتجافي في صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووي قدس سره في الأذكار في باب الدعاء عند القتال من قوله في أدعية مأثورة يا من أحسنه فوق كل إحسان لا يعجزه شيء نعم إن جعل على ندائه بالمهمات اتجه هذا الجواب لكن في إطلاقه ما يغني عنه وقد تبع حفيد السعد في حواشي المختصر صاحب المتوسط (قوله أوجار به بوجه الأعراب) قال الزرقاني هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع أن مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكك قال

كالخوض الذي خاضوا، وحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجح الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو أنه وقع الذي على الجمع كقوله

وان الذي خانت بقلج دماؤهم * هم القوم كل القوم بأم خالد

أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضع في شرح المحسة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر إلى الوصل بحمله خبرية أو ظرف أوجار مجرور بأمين أو ووصف صريح وإلى عائد أو خالفه قال الموضع في شذوذه وهو (ضر بان نص) في معناه لا يتجاوزها إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها المفرد المذكور الذي للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والعالم المذكور نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها) فالأول (نحو قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها) والثاني (نحو ما ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها) فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولأن في بآي الذي التي وجهان الإثبات والحذف فعلى الإثبات تكون أما حقيقة فتكون ساكنة وأما شديدة فتكون أما مكسورة أوجارية بوجه الأعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها أما مكسوراً كما كان قبل الحذف وأما ساكناً فهذه الخمس لغات في الذي والتي (ولتشتيهما اللذان واللذان) بالالف (رفعوا اللذين واللذين) بالياء المفتوح ما قبلها (جاء ونصباً) تقول جاءني اللذان قاما واللذان قامتا ورأت اللذين قاما واللذين قامتا وتشتيهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تشتيهما) في (تشتيهما) السابقين في بحث الإشارة (أن يقال) في تشتية الذي (اللذان) بإثبات الياء مخففة (و) في تشتية التي (اللذان) بإثبات الياء مخففة (و) في تشتية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) في تشتية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) في تشتية القاضي من المعرب المنقوص (القاضيان بإثبات الياء) كما يقال في تشتية قتي من المعرب المنقوص (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تشتية المبني) كالذي وذا (و) تشتية (المعرب) كالقاضي وقى (حذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا ونا وأثبتوه في القاضي وقى ففرقوا بين المعرب والمبني في التشية (كما فرقوا) بينهما (في التصغير إذا قالوا) في تصغير الذي والتي وذا ونا (اللذان واللتيان وذا ونا فابقوا) الحرف (الأول) وهو اللام الأولى من اللذان واللتيان والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذي كان قبل التصغير (وزادوا ألفاً في الآخر) في الألفاظ الأربعة (عوضاً عن حمة التصغير) التي تكون في أول المضغرو من العرب من يقول اللذان واللتيان بضم اللام فيجمع في التصغير

الرضى وقد تشدداً وهما نحو الذي والتي فإذا تشدداً أهربت السكمتان عند الجزولي بأنواع الأعراب كما في أي ولا وجهه لأعراب

المشدد إذ ليس التشديد موجباً لأعراب وعند بعضهم يبنى التشديد على الكسر أذهوا الأصل في التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أعنالك الألفي تنال به العلا وتصفيه * لا قرب أقربيه وللصق وحكي الزخشي أنه

أي المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الأندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزخشي أنه يبنى على الضم كقبل

ثم رآه في الشعر المذكور مكسوراً فحكم بأعرابه (قوله اللذان) قال الدوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذي

وإتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازي أو حال أي رفوعين أو نوي رفع عند البصريين (قوله وهي اللام الأولى)

نصوابه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لغة الازبلايا مخففة من الذي
فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا لتعويض من المحذوف صحيح ردبانه لا معنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى

ان اللذان تثنية الذي وحذفت الياء في التثنية مع ان دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة بل هي لغات مختلفة وقد يجب منع انه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه للتثنية على ان الحذف من المفرد واما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيويه ان له مخففة من لدن (قوله تعويضاً من المحذوف) قال اللقاني قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل في التصغير دون في التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس في أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف في المصغر حرف وحر كة وفي المبكر حرف فقط (قوله ويلحرت) قال اللقاني أصله بنوا الحرت فرخم في غير النداء بحذف النون والواو (قوله في حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقاني قوله يحذفون النون يعني رفعاً وغيره بدليل قوله وتلخص ان في نون

بين الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تبعاً للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذون الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لم تشمها انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوراء وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاية القراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واهم الاشارة فجمعهم ورالعرب يخفف النون فيهما (وتيمم وقيس تشدد النون فيهما تعويضاً من المحذوف) منهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذاوتا (أو تا كيدا للفرق) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شديدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا (ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالي البحر والنصب (خلافاً للبصريين) في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين احدي ابنتي هاتين بالتشديد) فيهما في حالي النصب في اللذين والبحر في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان باتيانها منكم فذانك برهاتان) بالتشديد فيهما فتجوز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرت بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد (قال) الفرزدق

(أبني كليب ان عمي اللذان) قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هيرة العجلي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخا لأمه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل (هما اللتان ولدت تميم) * لقيلا فخر لهم ضمير

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للبدا وهو هاهنا وضمير بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيلا فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أخته واسمه غياث ابن عوث العجلي وكان نصرانياً وجاهز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد لعدم الطول (وتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفي نون الاشارة لعتان) الاثبات والتشديد (وتلخص المذكر العاقل كثيرا وغيره) أي لغير العاقل (قليل الاثبات) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح الملح (مقصودا) على الأشهر كقوله رأيت بني عمي الاثبات يخذلونني * على حدثان الدهر اذ يتقلب (وقديم) كقوله أي الله للشم الا لا كاهنهم * سيوف أجاد القين يوما صعدا لها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجني للوصل أيا مني الاثباتي * حزن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص بأولى العلم والذي عام فلم يجز على سنن المجموع المتمكنة بخلاف المثني فانه جار على سنن المثناة

الموصول (قول وتلخص ان في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجز على سنن المتمكنة المجموع) أي لان مفرد ليس يعلم ولا حقيقة ولا يكفي في كونه على منها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليب على غيره ولا حاجة في اثبات الخلق الا ان شأن الجمع ان يكون واحده أعظم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

الذان والثان تشية الذوات لاهلي ما قاله المصنف من انه ما تشية الذي والتي وان الياء حذفتم لانهما حينئذ لم يحجرا على سبيل
المثناة لفظا قال بعض الفضلاء هو ايضا الذي عام والذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثني بمن يعقل وأيضا
من شرط التشية الاعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لا معنى اعتبروا

الجمع هنا في الذي مر
وهو موجود في الجميع
بل وفي التشية أيضا
والعجب من الشارح
حيث قال وهي مبنية وان
كان الجمع من خصائص
الاسماء لان الذين
مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يحجر على سبيل
الجموع وسكت عن هذا
المعنى هنا مع قرب ما بينهما
(قوله وقد يتعارض الالائي
واللائي) قال اللقاني
ويعين المراد منها هود
الضمير اليها من الصلة (قوله
من عنده علم الكتاب) هم
مؤمنوا اليهود والنصارى
(قوله أن يستزل الخ) قال
الداميني وهذا التبريل
أعم من أن يكون من
المتكلم أو من غيره كما في
قوله ومن أصل الآية
وحقيقة المسئلة أنه متى
نسب الى المسمى شيء من
ذلك الكلام شأنه ان
لا ينسب نفيًا ولا إثباتًا الا
الى العقلاء أجزى عليه حكم
العاقل وأما كون المعتقد
لذلك المتكلم أو المخاطب
أو غيرهما فلا مدخل له
فيما نحن فيه البتة (قوله
فاوقع من على سرب القطا)

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء الذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين وردت الذين بالياء جرا ونصبا
وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل)
بالتصغير فيهما وأول الشك (قال) شاعرهم

(نحن الذون صبحوا الصبا) * يوم النخيل غارة ملحا

فنحن مبتدأ والذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والحاء المعجمة موضع بالشام وغارة مقعول
لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث
الائي واللائي) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف يا وهما) اجترأ بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه
الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذي الاثني الى * والياء اذا ما تثبت الا تثبت * بل ما تليه أو اء العلامة

جمع الذي الائي الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التي قد جمعا

(وقد يتعارض الائي واللائي) فيقع كل منهما مكان الأخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوچ

(محا حبها حب الائي كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الائي مكان اللائي (أي حب اللائي) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم

(فما أبأونا بآمن منه * علينا اللاء قدمه دوا الحججورا)

فاوقع اللاء مكان الائي بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والائي بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك

عدل الموضع فقال (أي الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس أبأونا الذين أصلحو أشرنا وجمعوا

حجورهم لنا كالمهديا كثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضا هما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزلوا وقعا * (والموصول المشترك ستة من) يفتح الميم (وما وأي) يفتح الهمزة

وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما إذا أي كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من فاتها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (تجوو من عنده علم

الكتاب) تكون (لغيره) أي غير العالم على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت

عليه من غير العالم (منزلة) أي منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أصل ممن يدعو من دون الله (من

لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعبر جناحه * لعل الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر البكدي

(ألا عم صياحا ثيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذف منه الالف والنون تخفيفا

وصياحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صياحا وفي المساء عم مساء فكأنهم

قالوا أنعم الله في صياحتك ومسائك ويعمن أصله ينعم من حذف منه النون الاولى والنون الساكنة في

آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمين بمعنى العصر يفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

قال الدنوشري هو على تقدير مضاف أي على واحد سرب القطا لان من انما هي وأربعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على

القطاة لكان أصوب ولم يقل في الآية فاوقع من على الأصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشري لو قال

ومن عادة العرب في تحياتهم الخ كان أولى قليلا من (قوله في صياحتك) في بعض النسخ اسقاط لفظ في

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوه ما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشككة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالحجر من وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدان في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام ذكره يافى فتح ١٣٤ الرجن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والحالي نعته (قضاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطاهل من يعير جناحه * (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا متناديين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (فحو كمن لا يخلق) فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الا دميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيئا (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الارض) فانه يشمل الا دميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكري الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين) فانه يشمل الا دمي والطائر ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقتن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل عن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقتراهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الا دمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل عن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الادابة الارض تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضع في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس من يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده) نحو ما عندكم ينقد (أي الذي عندكم ينقد) (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل) نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لأنواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثاله ما عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانك حوا مطاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين مشكك فيه أما الاول فرد ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكعوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للسدوات لا للصفات نقله الموضع في الحواشي وتكون ما

العبادة والخالق فرعا
بغاء الانكار على وفق
ذلك ليفهموا المراد على
معتقدهم انتهى فتأمل
(قوله كالمثال الاول) قد
يقال فيه نظر لان من
لا يخلق شامل لاشياء
كثيرة مما لا يعقل
كالاصنام والاوثان الا
أن يقال ان أفراد العقلاء
أكثر وقال الزرقاني
الكثرة والقلة ليسا باعتبار
الأفراد بل باعتبار الأنواع
كما لا يخفى (قوله ويحتمل
عندي) هذا يجري في
المسئلتين الاوليين أيضا
ويمكن أن يعم كلام
الشارح (قوله ما عندكم
ينقد) قال الزرقاني أي
ما عندكم من متاع الدنيا
ينقد أي يفنى ولقائل ان
يقول متاع الدنيا يشمل
الراقي وهو ما يعقل
(قوله ولأنواع من يعقل)
راد بعضهم كونها لا أحد
من يعقل نحو ولا أنت
عابدون ما أعبد وأجيب
بانها مصدرية فانظر

حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثاله الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعده نظره (قوله وكلا التعبيرين) (للبهم الخ) قال الدنوشري فيه نظرا أما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلان تسليم أنه لا يصح أن يقال أنكعوا الطيب أو الطيبة وقال السنياطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة فلا ينعكح الكلي وإنما ينعكح الأفراد وكأنه قال فانكعوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلا به لا يصح هذا مردودا الى وصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله ولا يصح فيه مجال) قال السباطي لعل وجهه ان المعنى استزله منزلة ما لا يعقل الا بهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقة وان كانت صفة مهمة للعلم بانه من يعقل ولكن نقل المرادى عن أبي البقاء ان ما يعنى الذى لانه لم يصر من يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء ان المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من باخ أو ان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يتخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشف وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعدى يعنى استعمات كلمة ما فى التسامع اختصاصها أو غلبتها فى غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول فى ما زيد أى أفاضل أم كريم وفى الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو الناعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الرغشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيرب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو ففعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفه فإذا علم ذلك فانه يأتى بما فحولنا خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحوه فإني نذرت لك ما فى بطنى محررا المراد انها جعلت ما فى بطنها وثمره فوادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكرته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

ما ظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الرزقانى أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا تسمى الآن تكون استفهامية وهما مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يتعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية

(لهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالهاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (أنظر الى ما ظهر) وكذا لو علمت انسانيته لم تدرا ذكر هو أم أنشى قال ابن مالك فى شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى والبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف فى موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتججا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان اذا ما لقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل) وجه الرد منه ان أيهم مبنية على الضم ونسب الموصولة لا بنى ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالاضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعلنا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا والمنقلب الذى يتقلبونه ومذهب الجمهور أن اياها استفهامية منصوبة ينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابيه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام بأى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو) لنترعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين (فى الاستقبال والتقديم) قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا بتدبره خلافا للكوفيين وقال أبو حيان فى شرح التسهيل (وسال الكسائى) فى حلقة يونس

لكن له أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للجور ريعلى محذوف أى سلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك فى بنعم الولد ومالىلى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقانى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى سلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويل الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لنترعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليها ما قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضر قول مينها وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمل فان خالفة أشكل عليه تقديرهم فى ما هو بنعم الولد ونحوه فليحذر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدوشرى قضيته أن تعرفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتها وكل منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدمامينى وقال اللقانى الرضى وأياما مضافا لمعرفة تكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعرفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان فى أى ابهام من جهة نوعها ومن جهة نفسها فى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسها انتهى وفي حاشيتها على القاكهي ما لا يستغنى عن مراجعته (قوله ان ايا وضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضي فقال وليس هذا أي التعليل بشئ لا خلاف الا بهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى وقال الدنوشري قال الرضي وقد علل له ابن الباذش بان قال أي موضوعه على الا بهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الا بهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعمات معه أي الموصولة على الا بهام وليس بشئ لا خلاف الا بهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السباطي فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعجني الشخص الذي وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذي قبله الخصوص على معنى يعجني الشخص الخصوص الذي سيقوم انتهى ويجب ان الذي وقع منه القيام مخصص لتعيينه في الخارج لان الماضي يدل على الوقوع في نفس الامر فاي تامل (قوله وقد توث) اذا أعربت في هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابي عمر ومختلجان فيها التانيث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبهه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع في التوكيد للعدل والتعريف

(لا يجوز أعجني أيهم قام) فمنع من ذلك فقل له لم يلح له وجه المنع (فقال أي كذا خلقت) اه أي كذا وضعت قال ابن المراج موجه قول الكسائي بالمنع ما معناه أن ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجني أيهم يقوم فكانت قلت يعجني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجني أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاجر جهادك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الامتناع والمشهور عند الجمهور ان اذها وتذكرها (وقد توث وتثني وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وآيات وآيات وآيات (و) على الحالين (هي معربة فقل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضاف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل و يونس والاقفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله وأعربت مالم تضاف * وصدر وصلها ضميرا محذوفا (نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالنسبة على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخلاف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ينائها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن ايا في الآية استفهامية وانما مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول تنزع فقال الخليل محذوف والتقدير تنزع عن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت تنزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاقفش المفعول كل شيعة ومن زائدة وزد الموضع ذلك في المعنى بما يطول ذكره وباليست السابق (وقد تعرب حينئذ) أي حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كأرويت الآية) وهي أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هر و ن ومعانوي يعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهي لغة جيدة

بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد تشبيها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أي كيعجني أيهم قامت (قوله ما تبين لي أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمي لا وجه للتعليل مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين فان ما أضيف به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليست (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمي قد يفرق بأنه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج

لدلالة الاضافة عليه لا فتقار المضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تأثير من الخفى أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الاول لانا نقول لا نعلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية القاكهي ما هو أظهر من هذا في الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أي وجه الاستفهام مستأنفة قال في المعنى وذلك على قولهما يجوز زيادة من في الايجاب (قوله ورد ذلك في المعنى) قال الزرقاني أي رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق يختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لاضرر من القاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو القاسق وأنه لم يشب زيادة من في الايجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل يروي بضم أي و حرف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صلتها ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بأفعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص وأعرض السباطي على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

يكون المجرور محذوفاً والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللغاني قال الرضي كان حق الاعراب أن يندرج على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الاكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكك على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مختص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه قال أن أصل الضارب والمضروب والضرب فذكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل

في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب بوزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد والا فهي حرف تعريف اتفاقاً نحو جاء محسن فأكرمته المحسن قاله الرضي ومراده حيث لا عهد خارجي والا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكت عن الصيغة الخ) الاظهر انه سكت عنها هنا حالة على ما يأتي قريباً في بحث صلة آل من ذكرها وللإشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقاً (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلتها اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلتها اسم مفعول وسكت عن الصيغة المشبهة فنحو الحسن لان آل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المعنى (وليست) آل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولة) لا حراً فيا خلافاً لما زنى في أحد قوليه (ومن وافقه) ويردها التثنية بالصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان محذوف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف) خلافاً لابي الحسن (الاخفش) وهو ثانی في قول المازني وحجتهم ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجماد نحو جاء الرجل وهي مع الجماد معرفة اتفاقاً فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقدير الان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وآل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسماً ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكاتب مبعده من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع آل (وأما ذون فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناطم * وهكذا ذون عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة البحر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

فاما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا فيمن رواء بالباء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المختص وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثني أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان المسماء أي وجدى * (وبشرى ذو حفرت وذوطوت) فأتى بذو مفردة مذكورة مع انها واقعة على البشرو هي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى الغليب وهو مذكر والحرف معروف والطي من طويت البشر اذا بنيتها بالحجارة (وقد توث وتثني وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذوقام وفي المؤنث ذات قامت وفي المثني المذكر ذواقام وفي المثني المؤنث ذواقامتا وفي جمع المذكر ذووقاموا وفي جمع المؤنث ذواتقن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيئ على

(١٨ - تصريح ل) الدوشري عبارة السيوطي في همع الحوامع وذو في لغة طيئ الى ان قال وهي مبنية على الواو وهذا قد يتناقض في عبارة الشارح الآن يقال معنى كلام السيوطي انها لازمة سكون بدليل مقابلة بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد توث وتثني وتجمع) قال اللغاني مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكى اعرابها أي ذات وذوات فخصها بذلك ولم يحزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذوات حرره (قوله وفي مثني المذكر ذواقام الخ) قال اللغاني فيقال ذوان وذواقان وتجمع ذو ووذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله في المثني فان كلاماً منهما يختص بالنون * (تنبيه) ظاهر كلام الرضي ان تصرفها مخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضي أنه يكون حال البناء أيضاً فليشتمل وليعز (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السيوطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن حيث

قال أولاً عند بعض طيبي وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيبي يكون قوله حكاه جلة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بثنيتهما راجعاً) وتأنيتها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطي فيه تسميع كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنو شري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفاً وتنكيراً فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لا ينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمر بن الأبيحوزان ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربة خبراً ١٣٨ لم يتداحذف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

صاحبات ويكون ما أضيف إليه الفعل يتأويل المصدر كقولهم اذهب بندي سلم أي بندي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف إليه قال تقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لأن ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الحمل وقولهم في العدد الكثيرون ولو كانت باء لكسروا الأول لتسلم الياء كما في قولهم عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل جذفوا العين وهوضوا الياء فوزنه أيقل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوا مبالغة في التخفيف فوزنه أعقل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلح ثم أعقل اه و اقتصر على القول الوسط لأن خير الأمور أوسطها (قوله ان

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب) ونازع في ثبوت ذلك (الحكي على الاطلاق) (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بثنيتهما وجمعها قال الشاطبي والمردود دعاية انما هو الاطلاق في جميع لغة طيبي وأما كون ذوات ثني وتجمع وتؤنث عند بعض طيبي فهو ثابت اه قال القراء في لغات القرآن ووربما قالوا هذان ذوات تعرف وهؤلاء ذوات تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي ثنيتهما مان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيبي (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومة ومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقاً وقال في النظم وكالتى أيضاً لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات (كقوله) وهو رجل من بني طيبي كما قال القراء في لغات القرآن سمعنا أعرابياً من طيبي يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها وحذف الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعاقب بحذف أي أسألكم بالفضل أو لنحوه والكرامة بالتحقير معطوفة على الفضل وكأنه يشير إلى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضع في الحواشي (وقوله) وهو روية

جمعها من أينق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق) فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعها للنون المذكورة في بيت قبله والأي نق بتقديم الياء المشناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ونجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أنوق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيناق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الأول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعرابنا نونا لعدم الإضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتاً قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قن ومررت بذوات قن بالكسرة مع التنوين جرأونصباً قاله الموضع في الحواشي (وأما إذا شرط موصوليتها بثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة) لأنها إذا كانت للإشارة تنحل على المفرد (نحو من ذا الذهاب وماذا التواني) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لتعير آل (و) الأمر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤه على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصير ان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

لا تكون للإشارة) قال اللقاني لا يخفى أن دأماً مشترك بين الإشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الأصوليون على المقدمة صحة إطلاق المشترك على معنييه معاً حقيقة على الجميع وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون للإشارة انما ينبنى على المرجوح إذا استحال في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويحجب بان اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار إليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لتعير آل (قوله فيصير ان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بخوار عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيح الموضوع

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الأول أقول ماذا أفعل ماذا أقول بعض
الصحابة فكان ماذا فراجع من هناك انتهى وعلى هذا يخرج ما وقع في الكشف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

في شعر ابن المرحل وكان
ماذا فانكره ابن أبي الربيع
فصنف في الرد عليه
مصنفاً وأنشد لنفسه
غاب قوم كان ماذا
ليت شعري لم هذا
واذا عابوه جهلاً

دون علم كان ماذا
(قوله عند الكوفيين وابن
مالك) قال الدنوشري
ينظر على مذهب
الكوفيين وابن مالك هل
لذا عراب أولاهل تفيد
شياً أولاً (قوله إلا ان
يقال الخ) قال السنباطي
فعلى هذا فالمقصود
اثباته وتقيده زيادة
الابهام لأصل الابهام
وحاصله ان ما أكثر ابهاماً
من من فاشبهت ذا في
زيادة الابهام وقسوة
والمرجع في ذلك الخ
كأنه كالاستدراك على
قوله إلا ان يقال الخ أي وان
أمكن ان يصح الفرق
بما ذكر فالمرجع في ذلك
الى السماع وكلاهما
مسموع (قوله ابن
مفرغ قال المصنف في
شرح الشواهد بالغاء
والغين المعجمة كان
راهن على شرب سقاء
كبير ففرغه) (قوله لان

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت) كما قدرها كذلك أي مركبة من ما لا انهما في محل جر (من
قال) لسائل عن شيء (عماذا نسأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فأثبت الالف) من ما (لتوسطها) في
اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت
الفها لتطرفها نحو عمن يسألون فراقين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما
يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف
لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين
وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكانت ما صنعت والبصريون
لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ما من لزم أي البقاء وتعلب وغيرهما أن تكون
من وذا مركبتين وخصوصاً جواز ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كونها زائدة ومن معمولة في نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المعنى وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذا لم يتأخر في الكلام

(و) الامر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو من على الاصح) عندهم لان
كلامهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذالمساقيها من الابهام بخلاف من فانها الابهام
فيها الاختصاص بها عن يعقل فلا تجانسه بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات
الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لا لحاق من دونها وأما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من
مختصة بمن يعقل الآن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(ألسألان المرء ماذا يحاول) * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فامبتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب
والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان فحبه اذا مات والمراد به
هنا النذر والمعنى ألسألان المرء الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجهه على نفسه فهو
يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أومية بن أبي عائذ الذي كما قال ابن مالك
أوأومية بن أبي الصلت كما قال العيني ألسألان قلبي لدى الطاعنين * حزين (فن ذاعزى الحزينا)

أنشده ابن مالك فن مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجهه يعزى الحزينا صلته والطاعنين جمع طاعن من
ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولية ذات تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو
يزيد بن مفرغ الجبيري عدى ما العباد عليك اماره * (أمنت وهذا تحمليين طليق)
وتقرر الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ لم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف
وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي والذي تحمليينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم
إشارة) على أصله لا موصول لانها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهي
(جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمول لك)
وعدى بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لجر البعل وعباده هو ابن زياد بن أبي سفيان

ما التنبيه الخ) قال الدنوشري فيه نظراً لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن
المواضع التي استدلل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل (قوله وتحملين
حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحمليين خبر وزبانه ليس المراد الاخبار بانه محمول

(فصل) (قوله فقيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتتمير الموصولات الخ) على هذا التقيد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومها وقال السنباطي ذكر هذا توطئة للإشارة الى ما سيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعم في الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجمع الامر ان قال في الكشف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالد بن جلاء على لفظ من

ومعناه يعني انه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار واقتضاه انما باعتبار اللفظ في صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتانس زيادة في النعم وما في الاقراء من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه بلمنحه المقرئ وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار فاجاب بانه تعالى لما ذكر في الاول جنات متعددة لاجتة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وان كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ

وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتب على الحيطان فلما ظفربه ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم اطل سجنه فكلموا فيه معاوية فامراخا راجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس مال العباد عليك اماره البيت وامارة بكسر الهزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة بجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك يمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول ويمينك صلة أي وما التي يمينك وعندنا ان يمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمر لك انت الليث اكرم اهلك * وأقعد من افنائهم بالاصائل كانه قال لا أنت الذي اكرم اهلك فاكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يادارمية بالعيداء فالسند * فبالعلاء صلة لدارمية ومنها التكرار الواقعة بعدها جهة نحو هذارجل ضربته فضرته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيامن ذلك قاله أبو حيان في التلخيص الحسان على غاية الاحسان

(فصل) وتقتصر كل الموصولات الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها الاسم انما لا يتم معناها الا بصلة (متاخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئها لا تخرى ولا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولة لها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فقيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فقيه عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشملة على ضمير مطابق لها) في الاقراء والتذكير وفروعها بخلاف الحرفية فان صلتها الا ضمير فيم اسقط ما قيل ان قول النظم وكما يلازم بعده صله * على ضمير لا تقي مشتملة

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان مطابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكر أو أريد به غير ذلك نحو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سالتك ولا تغفل من سالتك أو قبيح نحو من هي جراء أمك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمة * وسعاد التي أضناك حب سعاد * أي حبها (والضلة اما جملة) تامه اسمية أو فعلية (وشرطها ان تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

مفردة والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معا

خبرية
فما خالد بن رقع هذا الايهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا ما لا ية الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الاقراء في خالدا (قوله أو قبيح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لوروي اللفظ لزم الاخبار مؤنث عن مذكر فروي المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو لم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقاني أي لانه يعضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

(قوله معهود) أي معلومة للمخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهود بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصاً كونها معهود شرط قال الزرقاني وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا يناق كونه عاماً أي شاملاً كل ما اتصف بالصلة فليتأمل ذلك فانه دقيق (قوله الا في مقام التهويل الخ) قال اللقاني اعلم ان المهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهود كالمعلومة فاستثناء المهمة من المعهود ليس كما ينبغي اذ المهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام أي الاجال ولولم من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه ان يقال معهود مفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي مقارن الخ) قال الزرقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على ثبوت القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة في ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينته الشارح اعتبرت بشانها وقد ذكر ١٤١ اللقاني ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام

ولم يبين نكتته هذوفي تعريف الشارح للطلبية نظراً لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متأخر فان معنى اضرب مثلاً طلب الضرب لا يجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب في الانشاء وان القسمة ثنائية وتشليها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقاني أي بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أي استعمالهم لها فهي انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان في اتيان الشارح بافظ قيل الظاهر في التضعيف نظراً (قوله وان منكم من ليطئن الخ)

خبرية (معهود) للمخاطب لانك انما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بضمون الصلة (الا في مقام التهويل والتعظيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهود كجاء الذي قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والمهمة نحو فغشيه من اليم) أي البحر (ما غشيه) أي الذي غشيه أمر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودته نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينطق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته فخوفاً وحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) في الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهي مقارن لفظها معناها (كبعثته) فلا تقل جاء العبد الذي بعثته فاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تاتى وجود معناها عن وجود لفظها أمراً كانت أو نهياً (كأضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذي أضربه ولا تضربه لان كلام من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام المتأني للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم من ليطئن وقل لا استثناء فيهما أما التعجيبة فلاها انشائية تنظر الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما هي بها مجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أوحى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمآزني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصح بنعم وشس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الظرف المكاني والجوار والمجرور التامان) والمراد بالتامان فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذي عندك) جاء (الذي في الدار) وتعلقهما باستقرار محذوفاً وجوباً وبذلك أشبهها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكاناً والذي بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذا كر نحو جاء الذي سكن مكاناً والذي مريبك والى ذلك أشار الناظم بقوله

قال الزرقاني أي ان الله ليطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفي ليطئن لام القسم (قوله نظر الى حالة الاستعمال) قال الزرقاني الاستعمال مقابل الوضع يعني انها وضعت لان تكون خبرية فلا تكن مستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد عالج الرضي منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكاني) قال الزرقاني قصد بذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوباً وذلك المكاني دون الزماني وأما اذا كان الكون خاصاً فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريباً نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفاً فان كان الظرف بعيداً من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقرار الخ) قال في المغني قال ابن عيسى وانما لم يحذف في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قرأه بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين ابدأ عام ومتعلق الناقصين ابدأ خاص وقال الشهاب القاسمي فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظة متعلقة بوضع الوصل به تم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقض ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صرح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتأمل (قوله والدقة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الأعراب خلافا للدمامي لا تها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرهما عند صاحب

المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدمامي فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الأعراب مظهر في ما عدا نحو قوله اني لك الينذر من نيرانها فاصطل

وقوله

من القوم الرسول الله منهم لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السبكي في نظره وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن

* وجملة أو شبهها الذي وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لاقية بمعنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد جبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم * وصفة صريحة صلة آل * (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيبت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضع في المعنى ان آل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكرا بطعافاته في الاصل وصف لكل مكانه نبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (وأجرع) مذكرا جرعا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصارت مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضمير انتهى فلا توصل بها آل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) آل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو القرزدي خطابا بالرجل من بني عذرة هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم لترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل

فادخل آل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم * وكونها بعرب الأفعال قل * وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يميزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة قال قول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لم يمكنه من أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يتوارد على محل واحد والخم يفتحون الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل يفتحون شدة الخصومة

* (فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة آل فالاول كقوله

نحن الآلى فاجع جو * عكثم وجههم الينا

أي نحن الآلى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد التيا والى أي بعد الخطة التي من فطاعة شائها كيت وكيت وانما حذفوا اليوهـ وانها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كثرة

الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان

هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه وهو نفس ما ذهب اليه فليتأمل

* (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المعنى ان الكوفيين والاختفش أحازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معظوما على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم وأما المحرف في سياقي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الإبهام) ظاهرة أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الآلى الخ) أي بدليل فاجع جو عكث قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جو قاله الدمامي

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعاً للنظم الذي ذكر فيه بظرفي التبعية للكلام على أي والمناسبت تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازاً) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن بقي المصنف لم يذكر في المحترقات عدم حذف الضمير الواقع خبراً ولا تمهيد الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً أو ما خبراً أن حكمه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلاً لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدوشري فيه نظروا لا تسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأمل انتهى وقال السباطي أي لانه مقدم من تأخير وتقديم ماحقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت في الظرف ضمير يرجع على الذي وأبدلت المباءة منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض السكلي اثبات الالهية لا كونه في السماء

والارض وكان أيضاً فاسداً من وجه آخر وهو قوله وفي الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعاً عنه وكان المعنى ان في الارض اله انتهى وقد ذكر المصنف في المعنى في بحث اذ في الباب الثاني انه لا يعرف أن البديل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التبريل عليه و مراده انه لا يتكرر والمبديل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر في نحو لا تمر بهم الا القتي الا العلوان المختار في

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبراً عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدأ) فانه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازاً والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الأول جهة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذا الباقى بعد الحذف) للضمير جهة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبو أن يختزل ه ان صلح الباقي لو صلح مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيره فاقى (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و غير أي نحو وهو الذي في السماء اله) فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أي هو اله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك لانه ضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المعنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما معمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر وهو الذي في السماء اله أو تأخر نحو قولهم ما أناب الذي قاتل لك سوءاً حكاها الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسمياً زيد فانهم يجوزوا في زيد اذ رفع أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لاهي الذي هو زيد فحذف العائد

الأول الرفع على البديل والثاني بدل لان المبدل منه في عدة القتي بدل من الضمير والعلا بدل من القتي واذا لم يتكرر والبديل الابدال الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيد الاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح في منع تعدد البديل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يجتمع المطلق ولا يمنع المفيد وهو مستلزم له وفي مسألة تعدد البديل كلام للدعائمي في شرح الختاز جية لخصنا الغرض منه في جاشية الآية في الاربعة (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدوشري الفرق بين أي وغيره أن ملازمها الاضافة لفظاً ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فإز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلته لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لم حصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الخليل وانما اشترط في صلة غير أي الطول بخلافها لان الطول ملازم لما فاشترطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثره محذوف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائذ أي زيادة على العلم الذي أحسن به وهو موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائذ أي تمام على أحسنه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لابتداء وهي علامة الجرح وهذا الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدوشري مجزوم عن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سر كم وعلائيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلائيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدوشري أقول هذا الدليل فيه بل قديدي أنه دليل كونها موصولا اسميا لأن المراد بالسرو والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائذ الخ) قال المصنف في التذكرة أنك إذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت لسوء أدبه لأن المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيد السوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمع عاقب الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره فلا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال

وجوبه ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذو ذلك لأنهم نزلوا الاسميا منزلة الاستثنائية فتناسب أن لا يصرح بعدها بحملة ثان قلت لاسميا يزيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله * ولا سيما يوم بدارة جاجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائذ طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المعنى والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله وفي * ذا الحذف أبغبر أي يقتضي أن يستعمل وصل (وشذ قراء بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عملة والضحاك ورؤبه بن العجاج مثالا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله من يعن بالجدل ينطق بما سقه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم أي بما هو سقه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها ضم أولهما ويجد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الجحد ويرغب في جحد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاسح الذي هو سقه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائذ المرفوع استطالة الصلة (ويقسمون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم لأنه جعله قليلا فقال وإن لم يستعمل فالحذف نذر (ويجوز حذف) العائذ (المنصوب) إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة (اللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سر كم وعلائيتكم بدليل أنه قد جاءه صرحا به في مكان آخر وهو يعلم سر كم وجهر كم قيل وشرط جواز حذف العائذ المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجوز حذفه نحو

الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائذان أنه إن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائذا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم إن دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أريد حذفه نسيبا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا امرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لأن هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يوثق ابتداء الأبعائد واحدا ويفرض في اختصار كلام فيه العائذان وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحذر انتهى

والظاهر أن هذا إنما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل * (تنبيه) جاء بقي شروط حذف العائذ المنصوب ذكرها شرح الألفية والتكت وفيها تراخأشرناله في حاشية الألفية فمنها أن لا يثوكدولهذا رد الفارسي على الزجاج في أن هذا لساحر وأن المجلس لعجوز قال في الاغفال لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيت زيدا رأيت بالحذف وإن الحذف لا يجوز في الذي رأيت نفسه زيد لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذف أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبقى النظر في هذا فإن خبر أن يحذف نحو أن مالا وان ولدا وان ابلا وان شيئا وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء مخالفون لتسبيويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لأن مقتضى الحذف هو الطول والافلم لا حذف في خبر المبتدأ والاول الطول والافقيه ما في الخبر من التهيئة فإذا كنت قد قررت من الطول فكيف تتركه ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وثنا كيد لأن ما حذف لا يلي بمنزلة التثنية فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك أن تقول طرد الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتأمل اهـ

(قوله قال الموضع في الحواشي وفيه نظرا) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعيناً في
 فالاعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت
 في داره زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو مع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا قلت الذي
 ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيداً مضروب في داره ولا يعلم أنه في داره ومع ذلك لم يعلم أنه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما)
 قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معاً ظاهر وذلك لأن الموصول ما اقتقر
 إلى صلة وعائده وانما يقتضيان أحدهما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله مولى) قدر الضمير متصلاً وان كان لا رجح تقديره منفصلاً
 لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيكون فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره مولى كـ أو مولى كـ (قوله لانه منفصل)
 نقل اللقاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلاً بعد الانحواء الذي ما ضربت الأيا، قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم ما أي أعطيتهم ما ياء وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب ياء ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل
 نصب أي الذي أنا ضارب به انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء
 الذي ياء أكرمت لانه منفصل تقدم لفائدة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لفائدة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي ياء
 أعطيتهم فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لفائدة الحصر لا كونه بعداً لا
 وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهى وفي شرح بابت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي
 وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) ١٤٥ قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وارد

على قوله يوقع في الباسه
 بالمتصل وذلك لانه
 حذف ههنا مع انه يوقع
 في الباسه بالمتصل وما
 جوزه الرضى من نحو ضيع
 الزيدان الذي أعطيتهم
 أي أعطيتهم ما ياء مثل
 الآية الشريفة أه وفي
 جواب الشارح بحث

جاء الذي أكرمت في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضع في الحواشي
 وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً انتهى وشرط الفعل أن
 يكون تاماً فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله
 ما الله مولى فضل فاحمدنه) * فالذي غيره نفع ولا ضرر
 فاموصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله مولى صلة ما والعائد محذوف منصوب
 بالوصف والتقدير الذي الله مولى كـ فضل (بخلاف جاء الذي ياء أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع في
 الباسه بالمتصل ومفوت لما قصده من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند النحويين وانما حذف
 منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى وعمارزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم ياء لان تقديره متصلاً يلزم منه

(١٩ تصرح ل) لانه لا يصلح جواباً عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلاً إلا أن يكون مراده أن هذا
 المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هذا وانما يراد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقاً على
 ما ذهب إليه الرضى من انه يمتنع إذا كان منفصلاً بعد الأيا كما أشار إليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بابت سعاد من انه
 انما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بابت سعاد لكون الانفصال لغرض
 وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولاً اسمياً أو حرفياً ومنته متعدياً لاثنين محذوفين والتقدير ما منته كـ أو
 منته ياء على كونها موصولاً اسمياً أو منته ياء بالوصل على كونها موصولاً حرفياً وأوردانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا
 على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي ياء أكرمت أو ما أكرمت الأيا ما نصه انما امتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال
 الثاني مستلزم لحذف الأفيوهم في الفعل عن المذكور وانما المراد تنقيسه عما عداه وأما المثال الاول فان فصيل الضمير فيه يعيد
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فانما يشاء الذهن إلى تقديره مؤخر على الأصل فيفوت الغرض الذي
 فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوي متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره غرض ويبذل الجواب عن سؤال يورد في نحو وعمارزقناهم
 رزقناهم ينفقون وتقديره انه اذا قد رزقناهم رزقناهم ولم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضمير الغيبة يمتنع في
 غيرهما ولا يحسن جل التزيل على القليل وان قدر رزقناهم ياء لم يحذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد
 المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله
 * وقد يبيح الغيب فيه وصلاً * بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبن في هذه المسئلة
 اتصالاً وهي اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذفونه مع الاتصال فيتحذف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما نقله المصنف انه رأى بخط

العز النسائي من السؤال المذکور لکن فی قوله تعالى فاکهین بما آتاهم زبہم اذا کانت ما موصولة والجواب ان الاتصال ممسح فی اللفظ للقبیح وقبحه لا یمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقانی اى فیعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هی المشار الیهافی النظم بقوله وقد یبیح الغیب فیہ وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قریب الموضع) فیہ انه لم یقله فی المثال وانما قاله فی اشتراط کون الوصف غیر صلة الالف واللام نعم لم یناقش فی المثال لان المناقشة فیہ لیست من دأب المحصلین والمکی اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللغائی کلام المکی قال وفیہ بحث اذا التمثیل به للعائد المنصوب بوصف صله لال صحیح اذ لم یشرط المصنف ان یکون المنصوب عائد لکن فی الحکم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ لیس عائد لال ولا عمدة کاسم ان وخبر کان فانظره فان الرضی نص علی عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما فی غیره اى غیر العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع اى

من حذفه ولعل هذا مراد المکی وقال الشهاب القاسمی أقول یکن ان یجاب بان قوله أو أنا الضاربه لیس عطفا علی اياه أکرمت حتی یکن التقدير أو جاء الذى أنا الضاربه بل علی جاء الذى اياه أکرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل المفاعلة لال والفاعل المستتر عائد لغیر ال عائد لت علیہ القرینة ویفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زید کانه قیل من الضاربه زید فقال للتکلم أنا الضاربه اى هو اى زید غاية الامران الصلة جاریة علی غیر من هی له ومذهب البصریین وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الکوفیین الوجوب عند خوف

اتصال الضمیرین المتحدین الرتبة فی ضمیری الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل أو کانه أسد) لان اسم ان وکان لا شدتین لا یحذف الا شد وذا و اى مثالین أحدهما لا ینعیر معنی الجملة وهو ان والثانی ما ینعیرها وهو کان (أو) الذى (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية ال خفية والضمیر اذا کان مذکور ایدل علی اسمیتها ناصفا اذا حذف فات هذا المعنی وهم یصددون التنصيص علی اسمیتها قاله قریب الموضع فی حاشیه هذا الکتاب وهو سهولان العائد المنصوب لیس عائد علی ال فی هذا المثال حتی یدل علی اسمیتها ناصفا وانما هو عائد علی الذى کما یفیده العطف باو والعائد الی ال انما هو الضمیر المرفوع المستتر فی الوصف والتحریر ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بالان کان عائد علی غیر ال کالمثال المذکور جاز حذفه وان کان عائد علی ال فنحو جاء فی الضاربه زید امتنع حذفه لما تقدم من التعلیل (وشد قوله ما المستغفر الهوى محمود عاقبة) * ولو أتبع له صفویلا کدر حذف العائد الی ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستغفر بالسين المهملة والقاء والزای بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان کانت حجازیة وأتیح بالبناء للمفعول بناء مشناة فوق فیهام مشناة تحت فیهام مهجلة بمعنى قدر والمعنی لیس المستغفر الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفوی خالص من السکدر (وحذف منصوب الفعل کثیر) لان الاصل فی العمل للفعل فیکثر تصرفهم فی معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسی لا یکاد یسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه علی قبیح وقال المبرد ردی جدا وعلی هذا فیشکل قول النظم * وحذف عندهم کثیر من جلی * فی عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوی بین منصوب الفعل والوصف فی کثرة الحذف (ویجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان کان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقریر بان کان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غیر ماض) خلافا للکسائی (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضیه حذف العائد علی ما هو موصول اسمی قال الموضع فی الحواشی وما هذه تحتل ان تكون مصدریة اى اقض قضاء أو هذه قضائک بدلیل انما تقتضی هذه الحیاة الدنیاء انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم کذا الحذف ما یوصف خفضا * کانت قاض بعد أمر من قضی (بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد لیس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا یعمل علی الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا بقول القائل من الضاربه زید وانما کافر ضناه کذا لث وهذا وان کان فیہ تکلیف فی الجملة لکنه صحیح وهو أولى من حکم الشيخ خالد کغیره علی المصنف بالسهو فلیتأمل انتهى والشارح لم ینض علی سهو المصنف لکنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقدیرا) قال الزرقانی فیہ نظر لان النصب التقديری للعربات دون المبیات فلو قال ناصبا للعائد محلا کان مناسبا وأجیب بان النصب لما کان عارضا علی الاصلی وهو الجر سماه تقدير بالذات (قوله قال الموضع فی الحواشی وما هذه الخ) قال فی حواش آخر قال بعضهم ولکن الصلة جملة اسمیة یمتنع کون ما مصدریة اى فاقض قضاء قال أبو حیان لیس جمعا علیہ بل ذهب ذاهبون من المنحاة الی ان ما المصدریة توصل بالجملة الاسمية أقول انظر واما أن رد هذا الکلام وکیف یرد علی الناس بالاقوال الواهیة وصاحب هذا المذهب لعله لا یجوز مثله فی القرآن انتهى

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقاني قال الرضى وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما امرنا أى نامرنا به أى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى بما يظهره قال فقلت لها والذى حج حاتم * أخونك عهدا التى غير خوان ثم قال وروى ما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذى مررت زيدا أى مررت به وان احتمل مررت معه أولا أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضى ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيديويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف ١٤٧ حرف الجر قياسا يافى كل موضع والمجوز له هنا استطالة

الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع الجر وروى بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أى على طريق التوسع وقوله يحذفها أى الكلمة التى هى حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتى قرىبا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذى تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا الان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يضح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وعن منشى على عدم الجواز

وانما لم يجوز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقدير (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفاقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحادا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليه ما وذلك معنى قول النظم * كذا الذى جر بما الموصول جر (نحو وشرب مما تشربون) فالوصول وهو ما مجرور بمن التبعية ضمنية وهى متعلقة يشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعية ضمنية وهى متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير (لا تركن الى الامر الذى ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير لا تركن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبوقبيصة من باهلة وحكم المضاف للوصول كذلك نحو مررت بعلام الذى مررت أى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حالت في الذى حالت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أى به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه التى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح الا ن منها بالذى أنت باحج أى به اشداه أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائي

ومن حسد يحو رعى قومي * (وأى الدهر دولم يحسدوني)

فأى استفهامية مبتدأ ونو خبره وهى موصولة عند الطائين واقعة على الدهر وجلة لم يحسدوني صلها والعائد محذوف (أى فيه) والذى سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاين عليه الضمير المجرور بقى كما تقول أعجبنى اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم متقاسبا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التسدير كما يقول به الامام سيديويه أما اذا قلنا انه على التدرج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أول اصدار الضمير منصوبا على المفعول به

الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المعنى ولم يلتفت الى اعتراض أبى حيان على الزخشرى في تجويزه انه مبنى على مذهب من يحيز أن يكون المصدر يراد به ان والفعل المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذى يراد به ان والفعل المبني للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستغارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا يؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى في يونس فاكانوا يؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا يؤمنوا به كذبوا به فاتفق المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعبدى قوله تعالى ليؤمنوا بالياء يؤمن تقيض يكذب فاجراه مجراهم لا هم قد يحملون الشيء على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصوراً) هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصوراً كما قال في النظم وحذف فضلة أجزان لم يضر * كحذف ما سبق جواباً أو حصر وذكر المرادى امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره أن حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضى في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبساً نحو غبت الخ) هذا أجمال لا الباس وباقى الفرق بينهما في باب الفاعل * (هذا باب المعرفة بالأداة) * ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين أن المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله أنه اتفق الشيخان على استحقاق الأداة للتخفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للأحالة الأصلية وأنه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع أن وضعت الأداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزادنا على الأصل وقال الخليل فعل بأن حذف من الأداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على الأصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أي في شرح التسهيل وقال فيه أن الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لأصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أنسمع ونحوه بحيث

توسعاً كما أنه قال وأى الدهر ذل لم يحسدونيهم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به حذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية اثر بقية موصول حرفي ولا حذف (و) شذاً أيضاً (قوله) وهو رجل من بني همدان وان لسانى شهدة يشتق بها * (وهو على من صبه الله علقم) أى عليه أنشده القارمي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بضمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لأنه بمعنى مرو العلقم الخنظل وجهة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بضمب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل والشهد يشتق به الناس وأنه مثل الخنظل في الممرارة على من سلطه الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بقى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذوو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة إلى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صبت وعلقم) ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصوراً نحو مرت بالذي ما مرت إلا به إذا ما مرت به أو كان نائباً عن الفاعل نحو مرت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مرت بالذي مرت به في داره أو كان حذفه ملبساً نحو غبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

وان لسانى شهدة يشتق بها * (وهو على من صبه الله علقم) أى عليه أنشده القارمي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بضمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لأنه بمعنى مرو العلقم الخنظل وجهة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بضمب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لسانى مثل العسل والشهد يشتق به الناس وأنه مثل الخنظل في الممرارة على من سلطه الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بقى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذوو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة إلى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صبت وعلقم) ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصوراً نحو مرت بالذي ما مرت إلا به إذا ما مرت به أو كان نائباً عن الفاعل نحو مرت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مرت بالذي مرت به في داره أو كان حذفه ملبساً نحو غبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

قال في التسهيل (هذا باب المعرفة بالأداة) * (وهى أل لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه) اه وقال الموضع في شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرفة أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرفة أل قال وإنما الخلاف بينهما في الهمزة زائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بما وضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل والالف أصل والثاني أن المعرفة أل والالف زائدة والثالث أن المعرفة أل اللام وحدها انتهى وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرفة الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المنبرد ولكل منها حجة تعرضه فحق الاول فتح الهمزة وانهم يقولون لا جرم ينقل حركة همزة

لا يغدر رياء يعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يدفع قول اللغاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظراً لأمعنى لان أل يحتملها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة منافية لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضاً بان الزيادة التي تنافي الاصلالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك

(قوله فيثبتونها مع حركة) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها وقال ابن الناطم المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو الأخرى والأولى ومثله في المرادى وحاصله أن ورش لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الأشد وذو في النشر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جواز بدليل ما قالوه في باقي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها فيسألزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترخيص فرغ على أصله وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لأن دعوى أن الألف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل وتبعه وادع أن فيما ذهب إليه الخليل سلامة من التعرض للتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ورادهما أن الهمزة إذا فتحت تلتبس بهمزة ١٤٩ الاستفهام فتحتاج إلى الابدال أو

التسهيل وذلك مؤد
لوقوع الفسح حيث
لا يقع الأصل (قوله وإنما
كانت الخ) قال الدوشري
بيانه ان اللام لما كان
يكثرا دغما خففت
فكانت أولى لكثرة دورانها
وأشبهت التنوين من
حيث الادغام في حرف
والاظهار في آخر (قوله
فهى ابيان الحقيقة)
قال اللقاني ينقض بنحو
قولك ادخل السوق
حيث لا عهد في سوق
خاص أى ادخل سوقا
فان كلا لا يختلف أل فيه
واللام فيه ليست للحقيقة
بل المراد دخولها فرد
مبهم فليتامل انتهى
ويمكن أن يجاب بأن أل
فيما تنقض به الحقيقة في
الحقيقة لكن جلت على

أجر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون إلى كما
يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الأخرى والذكرين وحجة الثانية سقوطها في الدرج وأما فتحها فلمخالفتها
القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحرف كفاخر كة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم
والنداء نحوها الله لا فعلن وبالله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في التذكر إلى فلما كثرت
مصاحبة الهمزة لللام نزلت منزلة قد وأما الذكرين فلا تلباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها ضد
التنوين الدال على التذكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثاله ولا تقوم بنفسها وإنما
خالف التنوين ودخلت أولا لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا فصنعت من الحذف بذلك وإنما كانت لا ما
لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وإذا أظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت لغنى وأولى الحروف بذلك
حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن
صورتها في لغة حمير قال الزحاج في حواشيه على ديوان الأدب حمير يقلبون اللام ميما إذا كانت مظهرة
كالحدث المروى الآن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وأما الابدال في البر فقط وربما وقع في أشعارهم
قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروى قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال: أل حرف تعريف أو اللام فقط (وهى) على
كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجه المحصر فيها أن يقال لا يتخلوا ما أن يتخلفها كل حقيقة أو
مجاز أو لا يتخلفها أصلا (فان لم يتخلفها كل) لاحقيقة ولا مجازا (فهى ابيان الحقيقة) والماهية من حيث
هى (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شئ حى) والفرق بين المعروف
بال هذه واسم الجنس النكرة هو والفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الألف واللام يدل على الحقيقة
بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في
المعنى (وان خلقتها) كل (حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل
ونخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلقتها) كل (مجازا فهى لشمول
خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لضمح على جهة المجاز

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فشمول خصائص الجنس)
قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع
لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافى ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ لا يميز طبق المميز
افراد وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحو الجنس أى
الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المستند باللام وقد قيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة كما فيه
فجوعه والشجاع اهو الخصة الدوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وإنما يصدق بخصوصية
واحدة وهى العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه
انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد
منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيد قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علما أى الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) معقول له

(قوله الفراء) قال في القاموس كجبل يسحاب جوار الوحش وقال الهروي القرامقصور جوار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الذاقة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت والافهسي حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لا يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلمي هو العهدي اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا إشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمى وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمى لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بدعوى فليحذر (فصل) (قوله أي غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط اذ لا يلزم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى في علم) قال اللقاني ١٥٠ فيه إشارة إلى أن جزء العلم والافتقار كالدخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ)

قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكتى بما ذكر (قوله واليسع) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوى من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع لسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيغمر وين يدوي شكر الأفيض وروة الشغز انتهى وقد يجب بان الشاذ قد يلحق بالهجوز

على معنى أنك اجتمع فيك ما افرق في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف القرا وقال ابن هانئ وليس على الله يستنكر * أن يجمع العالم في واحد

فان قيل هذا الصابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فان كلاً يخلف الاداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام في آل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الاصح (وأما عهديه) وهي ثلاثة أنواع أيضاً (ووجه الحصر أن يقال) (العهد اذ كرى) بكسر الهمزة والفتح المعجمة وهي التي يتقدم بصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (فقصي فرعون الرسول) وفائدتها التنبه على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكر التوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما الغتان بمعنى حكايا الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذ هما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مضحوبها حاضرا (نحو اليوم) كملت لكم دينكم أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضورى وإثبات علمى مكانه ومثاله باليوم كملت

(فصل وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة) * وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (أما) زائدة (لازمة كالتى في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهززة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طير يكتى أبا براء (واليسع) يفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت لتقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلبس السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

للضرورة كما ذكره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو أعجمى الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنته الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت اذا قأملت ذلك وجدته مشكلاً لانه على القول الاول عربى وهو علم ليوشع قتي موسى عليهما السلام على ما ذكر واقبح خالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحة وشعييا وهو داود ومحمد عليهما الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمى أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجب بان قولهم المذكور بالنظر للتعق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على أن أل ليست في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الاعلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلة لهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نعم السعدى التلويح على أن الاعلام لا ينسب اللغة دون

أخرى وقول النحاة أن بعض الأعلام أعجمي معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على وزانه فلا شك أن كل حال (قوله شجرة) يفتح
السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عزر) قال الدنوشري بضم العين منادى مرخم حذف ألفه (قوله اسم إشارة) قال
الدنوشري فيه نظرو عبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ وراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى
وكونه علما خلافاً مقتضى كلام المصنف لأنه جعل آل في الآن قسم التي في العلم وقال بعده هذه ١٥١ عارف بالعلمية والإشارة

والصلة فكان ينبغي
للشارح أن يجعل كونه
علما قولاً مقابلاً لكلام
المصنف (قوله تعريفان)
قال اللغاني أي معرفان
وتجاوز المصدرية (قوله)
واعترض الدماميني
الخ قال السنباطي وأجاب
عنه الشصيني بأن المراد
بال الزائدة هي التي
لا تدل على تعريف سواء
جعلت جزءاً من اللفظ
أو دللت على معنى غير
التعريف أم لا لم تدل على
شيء أم لا انتهى أقول واليه
الإشارة بقول المصنف
فيما سبق أي غير معرفة
فليتأمل انتهى وفيه أن
ما أشار إليه المصنف إنما
هو عدم منافاة الزيادة
للزوم كما هو حاصل اعتراض
الدماميني أن الزيادة تنافي
مقارنة الوضع لما جعلت
الكلمة التي فيها آل بآرائه
وجواب الشصيني لا يلاقيه
والأقرب الجواب بيان
المتنافي لتلك الزيادة على
الكلمة الموضوع على
لا فيها على ما مر صدر

في علمه وثنا وكانت قاروه مشددة فحقت والعزى كانت لغطقان وهي شجرة أصلها قانيث الأعز وبعث
إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية
ويأها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

يا عزر كفرانك لا سبحانك * أني رأيت الله قد أهانك

ورجع فأنخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العز ولن تعبد
أبداً (أو) كالتى (فى) اسم (إشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف
الإشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال القارسي لتضمنه حرف التعريف وآل فيه زائدة
(وفاق الزجاج والناظم) فى قوله

وقد تراد لازماً كالكالات * والآن والذين ثم اللاتى

(أو) كالتى (فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما) من التشنية والتجمع فال فى جميع هذه الأمثلة زائدة
لامعرفة (لأنه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف آل وغيرهما من العلمية والإشارة والصلة على معرف
واحد (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلمية) كما فى الأربعة الأول واعترض الدماميني القول بزيادة آل فيها
فقال العلم هو مجموع لفظ آل وما بعده فاهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد
انتهى (والإشارة) كما فى الآن خاصة (والصلة) كما فى الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهى نوعان وذلك
لأنها (أما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكما وعسا قلا * (ولقد جنيتك عن نبات الأوبر)

أشده ابن جنى وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعاً وأكما يفتح
الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كم كغلس وهو أيضاً واحد كمة كجبهة وعسا قلا
جمع عسقول بضم العين وسكون المهملة وهو الكمة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض
وأصله عسا قلا فحذفت المدة ضرورة ونبات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس نبات عرس
ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل ونبات أوبر كمة تصغار من غيرة ذبقة الطعم وهى أول الكمة
وقيل مثل الكمة وليست كمة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن
خالد الشكري رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صدرت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)
وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صدرت عنا وطابت نفسك عن قتالنا
صدرت عن عمرو والشاهد فى زيادة آل الداخلة على نبات أوبر فى البيت الأول وعلى النفس فى البيت
الثانى وهى لا تدخل عليهما (لأن نبات أوبر علم) لضرب من الكمة (والنفس تميز) واجب التذكير
عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله
ولا اضطرار كنبات الأوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى

الباب (قوله والإشارة كما فى الآن) وليست زائدة آل فى الآن مبينة على أنه متضمن حرف العريف فقط ليراد أن هذا القول ضعفه
الناظم فى شرح التسهيل فستقط ما ذكره الجلال فى النكت (قوله لأن نبات أوبر علم) أى كما أن ابن أوبر ونبات أوبر علمان فاندفع
ما رد أن نبات أوبر علم وهو إذا جمع بنوي تنكيره فإذا كان مضافاً تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللغاني (قوله فلا يقبلان
التعريف) قال اللغاني قد يرد بوزوم أن لا يكون التمييز تنكير أى يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة أذ يصدق عليه قول الناظم فى
التنكير والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا اليراد أن المراد بقبول آل فى تعريف التنكير قبولها فى نفسه مع

قطع النظر عن كونه ثميرا لا يقبلها واذا ما منع من القبول وقوعه تميز العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللغاني اعلم ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لازائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير اولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهي مترتبين (قوله فالسابق من محال) شياني في باب الحال ان الحان المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدب وانه لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق بالسبق مطلقا أول في حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعنى فنقول الاول والاولان والاولون والاولا والاوليات

والاول ويستعمل مع من يجوز أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فلا احكام التي تجري في أسبق كلها تجري فيه وان كان أول ما يحق باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في احكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الرازي وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لاجل الاصل نحو الاسدي المسمى باسمه والكتاب في المسمى بكتاب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الالغلبة كما يأتي انتهى وقوله معنى

(ويلاحظ بذلك ما زيد) في النثر (شذوذ نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق من محال واللاحق مغطوف وأل فيه ما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالقاء الدلالة على الترتيب التعقي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالسابق وأصل أول على الاصح أو أل على و. ن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لا اجتماع المثليين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فينشد يكون منصرفا منقولا ومنه قولهم أولا وآخر أو الثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة الملح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل أل قد يلحق أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء القاعاين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بكبرة أو صغرة (وهي اس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في جرده بالدم فان قلت في كلام الموضع مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبع للنظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سحيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جيلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيجها

ومقر ونابها فلا مخالفة (والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيهما الحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع والغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (في نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

المدح قال الشهاب القاسمي يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد (رأيت

المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفضيل كبير أثر فليست امل (قوله كقوله أيا جيلي نعمان) فيه ان نعمان في البيت بفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) فذلك الآن أن تسمى ولدت بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللغاني لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع وفي نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادي نامل قال الشهاب القاسمي وجهه كما أفاده في تقرير الدرر أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل الالموصولة وان كان قليلا كما قال الناطم * وكونها بمعرب الأفعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ الالمعرفة وقبول الاصل المألوف لها غير شرط في هذا النوع أي الالمزيدة للصل الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل والداخله عليه موصولة أشار ذلك اللقاني * (فصل) * (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقواه أو الاداة يعني العهدية كما في المعنى الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم المحرر لا المعرف بال العهدية اذا المستحق لها هو الفرد المعهودين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده في ضمن جميع أفراد أفراده أو في فرد منهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد لا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذا ما من فردا لا يصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله ١٥٣ في بعض المعهودات صار علما له

بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا تتقاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا في فرد مخصوص (قوله حتى التحقق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علما لانه التحقق بها في رتبة التعريف اذا المضاف الى العلم في رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان الحقوق في العلمية لا في التعريف لثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

(وأيت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا بآباءه الخ لاقه كاهله (فضرورة) دخول ال على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وال في الوليد للصل الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله عز اليزيدنا يوم النقي رأس زيدكم * بايتض ماضى الشفرتين يمان حكاه في المعنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظرا لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر (فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن اليزيد مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامل (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (لثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصرحت فصارت ثروى فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فانه في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجرة فيقال جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة يالة (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيفة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناطم بقوله وقد يصر علما بالغلبة * مضافا او محسوب ال كالعقبة (والهذه لازمة) دائما (الافى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال

(٢٠ تصريح ل) المضاف وان الذي صار علما المركب (قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه في هذا الاسم عن هو موسى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وايضا لان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ في ترميز الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا في نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يخفى ان ال هذه من ال الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في ال الزائدة في علم قارنت اسم الازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق في الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مراد ابل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق في موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين في اعرابه في سورة الانعام عند الكلام على الإشع نقل عن ابن مالك ان الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الا بيات وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبية ومن حيث انه يشمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضع فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منه ما اذا سم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحيث قد فاطا لقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر * (هذا باب المبتدأ والخبر) قال الدنوشي قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرحاني لان اصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصاً انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا أثر له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهني (قوله أو بمنزلة مجرد داخ) قال الدنوشي بمنزلة صفة موصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والبايع معني في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد تنفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد تنفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الاقراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول عدم يكون بالافتراق أيضاً وأجيب بان هذا انما يرد

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سائب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لآخي واثبت التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لانفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسام ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول عدم

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله وحذف أل ذي ان تنادوا وتصف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهجلة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معني قول الناظم وفي غيرهما قد تحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عتيق طالعنا) حكاه ابن الاعرابي وعتيق فيعول بمعنى فاعل كقيام بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب انثريا والعروق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله القنبر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجى الحال منه في القصص بوضع فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحاح عند الجمهور ان أسماء الايام الاعلام توهبت فيها الصفة قد خلت عليها أل كالحزب ثم غلبت فصارت كالدبران * (هذا باب المبتدأ والخبر) * ولم يجد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثل فقال * مبتدأ زيد وعاد خبر * ونحذف الموضع بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة) أي بمنزلة المجرّد (مخبر عنه أو وصف رافع

والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور لمكتفي ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معني الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرّد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصله وقال الدنوشي يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقدير يخرج نحو زيد بنحو ما لم قال من قام أو التقدير قام زيد فزيد وان كان مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً تقديره واشترط التجرد عن العوامل اللفظية معني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رافع الآخر وعلى مذهبه يرد أيضاً غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشي قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد الحمد ودان نحو أو قل رجل يقول كذا أو قل فيه مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصف رافعاً لمكتفي به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبر عنه ولا وصف الخ وقوله أو وصف ليس معطوفاً على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التنبيه على اعتبار التجرد بشرط انه أيضاً فليتنظر على ما اذا عطف فامل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفي به ويستغنى عنه أو وصف وان كان ذلك انما ينظر في الوصف فقد يأتي في غير نحو لا نولك ان تفعل فقد أعربوا نولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أو قل رجل يقول ذلك فإزاء ذلك لا معنى معني قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فليتنظر رافعاً له دخول هذه الاشياء قلت اذا أراد الوصف ولو بالتوكيد يشمل نولك وغير قائم وأما أو قل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة التكرير بعينه معني في خبره وأشار لقول

آخرها فجعل خبر انتهى هذا وقال اللقاني قوله أو وصف رافع مكتفي به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كافي الاسم وقد يحجب بيان التجرد عنه مرادوان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فنامل وقد يحجب بيان رفوع لاهية غير مكتفي به كما تأتي الإشارة اليه انتهى ويندفع ما أو ودمن أصالة يجعله معطوفا على خبر عنه أي محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف بجره عليه دلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلة كما أشار اليه الشارح وكان ينبغي له أن يشير الى حذف مجرد وكأنه لو ضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على خبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع مكتفي به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذهو وصف رافع لوجه وهو مكتفي به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما في أقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله مكتفي به) قال بعضهم من مظهر كاقائم الزيدان أو مضمير بارز كاقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمي أنظر ما يأتي من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذي أضيفت اليه لم يرفع ظاهره ولا ضمير بارز ابل ضمير مستتر مع معيت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضمير مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترضاً قول المصنف ١٥٥ الآتي والخبر الجزاء الخ مانصه ينتقض

بعلی زمن فی غیر ماسوف
علی زمن فانه خبر لانه نائب
الفاعل تمت به الفائدة
مع مبتدأ أو هو غیر الوصف
المذكور مع انه ليس
خبراً ويحجب بان غير مبتدأ
فی اللفظ والمبتدأ فی الحقيقة
هو ماسوف اذ هو فی معنى
ما ماسوف فلا يصدق مع
مبتدأ غیر الوصف بل مع
مبتدأ هو الوصف انتهى
حاصل ما غلقناه من
تقديره فی الدرس أظال
الله بقاءه (قوله من

لمكتفي به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد العظيم والاقراء لا الاخبار وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذي بمنزلة) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو) وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبر الان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالبعدي خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقبله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه قاله الموضع في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبب في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبب بدون وجود حرف مصدر في باب التسوية شاذ في غيرها (والجحد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح المؤول به (والذي بمنزلة الجحد) عن العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم إيمانه) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشي فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الضوان أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا في قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشي هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الاخير مبني على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الرنخشي بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبر مقدم ما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصيغة في أصل الوضع فاجزأوه على باب الاسمية أولى من اجزائهم على الوصفية ولو كان صيغة في الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مرتب برجل قائم أبوه أحسن من قولك مرتب برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء وأبوه أحسن من قولك برجل سواء وأبوه فذلك كان جعله ما خبر مقدم أولى من جعله خبر لان لثلاث يكون عاملا (قوله ومنع الفارسي الخ) لم يبين اعزاب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا عاقب في علامت أيهم في الدار قلت ذاك استفهام اذا المعنى علامت جواب أيهم في الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشي قال الدماميني في شرح التبيين في باب القسم لا تسلم أن السبب بدون حرف مصدر في غير ما على الاطلاق وإنما يكون شاذ اذا لم ينظر في

باب أما إذا أطر في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذاً كالحجاء التي يضاف اليها اسم الزمان نحو جئت حين ركب الأمير أي حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم تنفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة يصير في الظاهر اسم ماعطوف فاعلى فعل وهو ممتنع في تصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهو مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله أن السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب النسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم أن السبك بدون ساكن لان همزة النسوية تحذف مصدرى فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعداها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلاً لا تشارك هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سياقي في نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن ان مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ في قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتداً وغير فاعلاً أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلة ما انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشف وتبع المصنف أبو حيان ١٥٦ في الرد عليه بذلك ولتزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا يشئ ولا يجمع وسياتي في باب حروف الجر أن خبر المبتدا محذوف أي لكم لأجله ترزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الاشذوذ وانما جملة ترزقكم صفة واعتبار التوصيف مجرد تصوير النسبة لا لإثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضاع وجهه * (تنبيه) * قال الدنوشري من المبتدا المقررون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبر مقدم بمعنى ان زيدا

مادخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لافرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أي من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (يا أيكم المفتون) فايكم مبتدا والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الانقش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر ويا أيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أي الجنون وعلى الثاني الفتنة بيا أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وخجة الاول ان أغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائباً عن ليس لم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل وريان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما يحى بالضمير غائباً على انظم من والافهول للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أي المعوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقبيته فجزر لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبه الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقام هذان) ومما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرئ في أبوابه والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائماً مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسياتي في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو تزال) من أسماء الأفعال (فانه لا مخبر عنه ولا

ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك

المبتدا المضمرة في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا أكرام * في قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن الزيدى وان كانت لكبيرة قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباح الظاهر لوبي (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من القرية لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقبيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولاً على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشري فيه نظر أما أولاً فهو مخالف لقوله في باب لانه نائب عن الفاعل وأما ثانياً فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم نولك أن تفعل كذا أي خفك أن تفعل وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما ما خولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله وتأخذه أي ان خبر لا رفوع أعني عن الخبر وان صح أيضاً وكان أبو حيان لم يخط ذلك فقال ما قال هو محكي عنه في

وصف

باب لا يحد ذكره الشارح (قوله غير مكتفي به) أي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقل أقام أبو فانه يكتفي به ويحسن السكون عليه - لانه بمنزلة أقام أبو زيد وصرح الرضي في نحو أقام هما بعد ذكر الزيد بن بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشي ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد فقام أبواه (قوله وفي الا كتماعا للفاعل) قال الدنوشي كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر أي فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما ذلك شرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغني في باب أعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للمالحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد

الاستنار) قال الدنوشي يفهم من هذا الجواب أن الزمخشري وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضمير أمقصر لا والمنقول عنهما خلاف ذلك وإذا رفع الوصف ضمير أمستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم الا في مستثنين الاولى نحو أقام وضارب زيد إذا عملنا الثاني فقام مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقام الزيدان أم ذاهبان إذا لم يحذف ذاهبان خبرا لمبتدأ محذوف أي هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتامل انتهى وكلام المغني في باب المبتدأ من الباب الخامس صريح في رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا في نحو أقام أنت ابتداءية الضمير ثم

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفي به (نحو أقام أبواه زيدان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفي به) في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولابد للوصف المذكور) وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم نفي أو استفهام) عليهم ما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف (نحو قوله) خيلي ما واف بعهدى أنتما * إذا لم تكونا لي على من أقطع فما نافية وواف مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطوا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذو وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستنار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مضاف اليه والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قام قاله ابن عقيل أيضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو أنما قام الزيدان لانه في قوة قولك ما قام الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقامن قوم سلما) أم نواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا

فقامن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العيران وإنما يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام النفي * وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للاخفش والكوفيين) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولاحجة لهم في نحو) قول بعض الطائيين (خبير بنو لب) فلا تملغليا * مقالة لبي إذا الطيرت

(خلافا للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبر أمقصر) وبنو لب مبتدأ مؤخر (وأنما صرح الاخبار به) أي بخير مع كونه مقردا (عن الجمع) وهو بنو لب (لانه) أي خبير (على) وزن (فعل) وفعل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

قال ووافقهم ابن الحاجب ووجه انقل في أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن أدغيب أنت عن آلهي يا ابراهيم ان أنت مبتدأ فاعل أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مساححة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية وإنما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال في ما الحجازية ثم انه برادتهم قالوا في باب التواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مساححة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفا لا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع نحو يزعمهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده أفراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال القاني قد يناقش بأن الملائكة جمع فكيف

قيوول بالجماعة وهي مقر مؤنث وهو قد يخبر عنه بقيل كما في ان رجلة الله قريب من الحسينين ويوجب اجري مجرى جمع المذكر
 السالم وهو لا يراعى ثانيته المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكر وافي بلباسهم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله
 النصب لا الرفع وايضا فقد أسلف عن المعنى أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة
 به ونقله عن السبكي لايهامه أن الجهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمر فوع
 (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشي فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والقرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا
 طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه
 الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقامان زيد فلا يجوز اذا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم
 المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ ما بعده تعينت ابتدائية) قال الدنوشي هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان

حي من الازدقان قلت اذا جوز لا اخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فيما
 سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات * فان
 قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت لا اخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء
 كما حكاه المسيبي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقده يجوز نحو فائز أو أولو الرشد
 (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية وجوب الخبرية وجواز الأمرين
 وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو أقام أخواك) فقام مبتدأ وأخواك فاعله
 سدمسدا مؤخر ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخر أو قائم خبرا مقدماتا لا لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان
 طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبرية نحو أقامان
 أخواك وأقامون أخوتك) بالتاء الفوقانية وإقامة الزيدون فالوصف في خبر مقدم والمرفوع بعده
 مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف في خبر مقدم فاعلا سدمسدا مؤخر لان الوصف اذا رفع
 ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرهما ومثله جح
 التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذ كبر أو تانيها (احتملها)
 أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقام أخواك) وأقامة أخوتك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما
 بعده فاعلا سدمسدا مؤخر أو المرفوع مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدماتا فان رجح الاول بان
 الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى
 هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وهذا الوصف خبر * ان في سوي الافراد طبع الاستقر
 (وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسماء وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند
 سبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعو ما مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالمبتدأ
 فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل
 العمل للطلب والمبتدأ طالب بالخبر من حيث كونه محكوم عليه طلبا لازما كما ان فعل الشرط طلبا كان طالبا

يكون مفردا وما بعده مثنى
 الثانية أن يكون مفردا
 وما بعده مجموعا الثالثة
 والرابعة أن يكون مجموعا
 أو مثنى وما بعده مفرد
 الخامسة والسادسة أن
 يكون مثنى وما بعده مجموعا
 أو بالعكس ففي الاربعة
 الأخيرة الكلام غير صحيح
 من أصله وفي الاولين
 الكلام صحيح وهو محل
 كلامه ولم يبال بشمول
 كلامه للاربع للعلم
 بطلانها فقامل انتهى
 (قوله تعينت ابتدائية)
 قال الدنوشي أخذ من
 اللقاني محل ذلك في غير
 نحو ما أفضل منك
 الزيدان فأفضل خبر مقدم
 وان كان ما بعده مثنى
 (قوله تعينت خبرية)

قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تشنية الفعل ووجهه وان كان قليلا على ما يصرح به في الفاعل
 (قوله وان طابقه في الافراد احتملها) قال الدنوشي محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما في نحو أطلع الشمس تعين
 ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب ثانيته حينئذ لا سنادا الى ضمير المؤنث وتعين ابتدائية الوصف أيضا في
 نحو أرعب أنت عن آلهي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدّر الجار متعلقا وينتقص أيضا بنحو أقام
 عندك هند فان الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملها (قوله أقام أخواك) قال الدنوشي
 زعم عبد الغفور محشي شرح ملاجى انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقام رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن
 يكون رجلا مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقام أخواك) قال الدنوشي توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيدا في نحو أقام
 زيد يلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلان لا يجوز ابتدائية زيدا في الاول محتمل
 الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر المأمني والحبيب الشامي
 وتحريرا الفرق بين الاجمال واللبس طلب من جواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشي هذا أصناف على

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلاً في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداءً له شجر دلالة سناد (قوله واعترض بأن المبتدأ الخ) قال
الدنو شري فيه نظر لأن الرفع لا يوه ليس المبتدأ وانما هو صلة لأن المبتدأ هو الالموصولة ولكن ظهر اعراضها فيما بعدها لكونها على
صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنو شري فيه نظر لأن قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذا
هما متغايران مفهومهما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعاً وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضاً لأن مدار العمل
على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكر ومعاملاتهما باعتبار الاعتبار وقوله فلان اجتماع عاملين الخ
مردود أيضاً بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهم ما ترفعوا)
قال الدنو شري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم أنهم ما ترفعوا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن
يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً ١٥٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ اذا

دخلت عليه ان وأيضا
فانا نقول زيد قائم فقائم
قد رفع ضمير استترافيه
فان كان قائم هو الذي
رفع زيدا أيضا فقد رفع
العامل الواحد شيئين
على غير وجه الاشتراك
ويلزمهم ان يخلوا قائم من
الضمير لانه قد رفع اسما
ظاهر أو من قال انهما أي
المبتدأ والابتداء رفع الخبر
بالنار ومثل هذا القدر والماء
وذلك ان النار تعمل في
القدر فتحمى ثم انهما
يتناصران على العمل في
الماء واجباته (قوله قد
يكون نفس المبتدأ في المعنى
نحو زيد أخوك الخ)
والظاهر انه أراد بكونه
نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه
ليس خلافاً كما في نحو زيد
عندك مما أخبر به بظرف

للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بأن المبتدأ قد رفع القاعل نحو
القائم أخوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان
الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون القاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر
محكوماً به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وجته من قال به ان الابتداء
رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لمما هو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا)
ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء أو المبتدأ وجته من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالابتداء كما قوى
بصرف الشرط بفعله حين عمل جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة تعن البصر بين (وعن
الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وجته ان كل واحد منهما يقتضي
الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان أبا الشربة عاملا في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو
يا مائدة هو وهذه الاقوال كلها ضيقة أما الأول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد
أخوك فلورفع الآخر زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين
وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يبعد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من
المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك
الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للساند عن الاعداد المسردة نحو اثنان ثلاثة قائما وان شجرت فلا
اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله

(فصل والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف
المذكور) في قوله أو ووصف رافع المكتفي به (مخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام
زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو
هيأت العقيق (و) يخرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك
أقام الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

على ما سياتي في مسألة الاختيار بالظرف والافكون الخبر نفس المبتدأ مع ما لا يصح وما صدق بالابتداء على ما سياتي في الكلام على كون
الجملة الواقعة خبرا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنو شري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع
أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزاء الخ) قال الآتي ان قلت يلزم من هذا
التعريف الدور اذا الخبر يتوقف على المبتدأ او المبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه خبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم
اذا المراد من الخبر الاخبار اللغوي فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة عما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري عما كان
الخبر فيه عن المبتدأ قلت يصدق اذا الفائدة في الأول حاصلة باطل الوضع وفي الثاني يتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم
اعلم ان التعريف المذكور مشتق من نحو ذاهبة من قولك زيد جاريتة ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة مع مبتدأه لاشتماله على ضمير
الغائب المتعدي ويمكن أن يقال عن الدور ما ذكره على ما قررته الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمعلقه)
أي كافي في معرفة الاختيار بالظرف والخبر والجزء الذي ان يزداد أو يثبت له بدل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم يجهلون فان الذي

ثم القائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد متعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسم فيه الحد الخبر وقد أجبت عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتم القائدة أي مع الابتداء بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قدر عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنو شري ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال نارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا ونارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الأول لا يمنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسأل * صاليا نار لوعة وغرام ولا قسمية خلافا لثعلب فحو والذين هاجر وفي سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقهم الله رزقا حسنا ولا مضدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فعناه ينوي القيام غدا والبتة لأن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وقاويله

فاسد لانه لا يتأتى في نحو وما تدري نفس الاية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غدا ودعواه عدم السماع باطلة هذا التمرين تولى يقول فلما رآته أمنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل وفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سدمسدا الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم القائدة * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نوعين وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكمه ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا ياتي ويأتي جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجاع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صاحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصل وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ او الى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسدا اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وأما المشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقام فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والقصة وخبر كان والتخصيص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لا خص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للأمن فانه يلزم الابتداءية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد انكسارهما في الغار وخبر المبتدأ الواقع بعد دلو الشرطة نحو ولوا أنهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى انه ليس جامدا وخلاف الآتي بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لازائده والمناسبات اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضمار الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثلث الأشعار والمنقبي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس بمعناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد به شجاع) قال اللقاني يعني اما اذا أريد به حقيقة وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلا منافيه وان تحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور وجهه تردده بين المفردان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلا ينظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رفع في جملة ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقن بنحو زيد عمرو وطاره

فهو فان الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيد اعلى ان مثالي الموضع في الوصف الجارني على غير من هوله الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضمير عائد على المبتدأ أعني من مبتدئه فلولم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشري فاذا قلت زيد قائم وهو كان تأكيد الفاعل لكن أجاز سيمويه في مثله ان يكون تأكيد وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقة قوله في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقي كقوله والعين بالانكسار الجادى مكحول أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل ام أه أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدأ اذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الاعلى نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجل رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد مشتق فالمطابقة نحو الرجل قيام ولا يكون مفردا لا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جازا فراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمع كالفعل التفضيل فان كان بمن فهو في معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجوز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجزى بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

المبتدأ مفردا اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا ان

وان * يشق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات والخبر في ذلك كله متحمل لضميره مستتر عائد على المبتدأ والالف قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدأ (غير من هوله) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الماء) المفعولة (لغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلولم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

(٢١ تصریح ل) رفع الظاهر قال اللغاني ينتقض بنحو زيد قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا تأكيد الفاعل المستتر ونقل الحقيدي عن الرضي انه تا كيد ووجه حصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا ان يقال يحصل اللبس نظر الجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبس المخالفة للقضود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور مؤ كدله لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معنيين فليس في قوله كون الاصل في الضمير ذ كر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه (تنبيه) قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه في حواشي الالفية ورايت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسئلة ان تعلم ان ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعة هؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هوله وذلك كقولك في المضارع زيداً كرمه أو تكرمه أو نكرمه وفي الماضي زيداً كرمته أو أهنته أو أهانته وأما الوصف فانه فاسد للآخرين جميعا فاحتسب فيه الى البراز تقول زيد مكرم أنا أو أنت أو نحن ولولا البراز لم يعلم من المكرم وذ كر الخفاف في شرح الانضاج ثلاثة أقوال في تعليل وجوب البراز أحدها الابتاس ورد به وجوب البراز عند البصريين في نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الابتاس فله أوجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة في هذا النوع الطرد كالعلة في مكرم ونعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجري على غير من هوله فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

فهو له وجب الابرار لثلاثه مخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولنا يزيد هذ
ضاربها هو ان تقول زيد هذ هو ضاربها تجري الصفة على من هي له وليكنهم آخر والضمير وجعله فاعلا وقدموا الوصف وجعله
خبر الشئ بعد ان كان خبر الغير والتزموا هنا ابرار الضمير تنبيهها على ذلك الاصل اه سقناه برمتة لنفاسته وسياتي في كلام الشارح في
باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابرار الضمير (قوله واستغنى عن ابرار الضمير) قال الدنوشري
يقضى بظاهرة جواز ابراره حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشمو في من امتناع الابرار للالباس والوصف حينئذ جار على
من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال
اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يحى المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يقل بظاهر
كلام الرضى من ان البارز تأكيد ١٦٢ مستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تحريكه على ان ذرا منصوب

ببانون محذوف فامسرا
ببانوها وان كان مضافا
قلت يمنع منه ان بانوها
ماض مجرد من آل فلا
يعمل فلا يفسر عاملا لكن
التحقيق ان بانوها يحتمل
فيه الضمير ان يكون
منضوبا على المفعولية
ومجرد راعى الاضافة لان
مذهب سيبويه ان الصفة
المقرونة بال أو التجرده منها
اذا وقعت مشناه أو مجموعة
واتصل بها ضمير وجب
تجريد هاء من النون وحاز
في الضمير بعدها الجر
والنصب نقله عنه الرضى
وأشار اليه الموضع في باب
الاضافة اذا تقرر هذا فلا
مانع من ان الوصف في
البيت يراد به الدوام
والاستمرار فيكون بمنزلة

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابرار ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء
لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابرار الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو
غلام هذ ضاربه هي) فتاء التانيث في ضاربه تدل على أن الوصف في المعنى لهندو كان ينبغي ان لا يبرز
ضميرها الا أن البصري التزم الابرار مطلقا طرد الباب وجرى على ذلك الناطم فقال
وأبرزه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه محصلا

(والكوفي انما يلتزم الابرار عند الالباس) خاصة (تمسكنا بحقوقه

قومي ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عندنا وقحطان

وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وخبره خبر قومي
والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا
المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية
لابانية ولوبرز لقييل على اللغة الفصحى بانها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل حكم جمعه الظاهر فيكون
الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا جهة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المدكور والتقدير بانوها ذرا المجد بانوها والذرا جمع
ذروة وذروة الشئ أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانئون أعل اهل
فاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يمونه
ويدينه قاله الجوهري اه فان أراد انه جملة فعالية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره
حتى يبرز وان أراد الوصف من بان ييئون أو يبين فقياسه بآئن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع
بائئون لا بانون (والجملة اما بنفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج لربط) يربطها بالمبتدأ والى ذلك أشار الناطم
بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله
أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا

الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببيانون مفسرا بالمدكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجب ان يمنع انه يكون
ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند
البصريين لان اللفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشوا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ في المعنى)
المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني
وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في قولنا يزيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تول
بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه
الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا يحتاج لربط) قال الدنوشري يفهم ان الربط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لما رابط كان
صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى ربط على ما يحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم
الاحتياج الى الربط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معني الجملة

المبين في باب القضية ففقيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وانما الشأن مضمون الجملة الذي هو مقر ذو الظاهر في المثال انه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدة انية وان جعل مضمون الجملة الذي هو مقر ذو كل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده بالمتد بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مقر ذو كيف تتجه هذه الفرقه ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا باس بآراءه وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الاخلاص لا نهاهي هو يعني به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره * أقول يمكن أن يقال على وجه تشديد الاذهان أن أريد انهما عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والايجاد بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذا ماصدق ضمير الشأن أعين من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبو عنها تصریحهم بان ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي ان ماصدق ضمير الشأن مفرد وما ماصدق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المفرد مركب فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المتد اصلا واللازم باطل فكذا الملزوم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد ماصدق على المتد ليضح وقوعها خبرا فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للافضل الكرام هذا وما عندكم في المامش على هذا المحل من الاشكال فقد تأملت مع غنيته عن بعض التأمل فوجدته كلاما مفرقا لا طائل تحته يحسبه الظمان ما عتق اذا جاءه لم يجد شيئا مأثورا فلما افتدوه في مجلس المفاوضة من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشأن فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولا ان يقال في ذاته

١٦٣

الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم ان ضمير الشأن راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد

يكون ضمير الشأن لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مقسم بالجملة بعده خبرية مصرية مجزأ بها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وان كان بلفظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخير مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصص أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الابصار كما قال القراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المتد والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه اصلا وبيان ان دعوى القاضي رحمه الله ان شاء الله العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفة تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى ان كلاما من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بحجة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المتد والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بحجة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجلية ويقول المعتزلة بالعينية على وجه يبينه المحققون لا محذور فيه عند غريبت التأمل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير اليه والتعويل عليه وهذا التحري يظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجماع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجماع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبنا له ولأنا موسى افندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المتد في المعنى ما جاء في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجحذ منك الجحذ فاحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبت معترض بين المتد وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو عائد على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فقلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري ان يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبره (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين انه من حاشية المكي وقال اللقاني لم يقل اذا

قد رهي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه
 يا جنبي من التابع اه مراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبره هي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدأ فلا
 يكون اجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال
 الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذ اقدره هي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم
 عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكره كون هي ضمير الابصار
 خلاف الظاهر وعليه فحاشعة خبره هي وأبصار الذين كفروا مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير
 قوله هنده هي فاشعة تأمل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المعنى في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى
 نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أو همه ذلك في الظاهر والا لكان مضارعا
 للمضاق فيجب تنوينه فحولا لحافظ القرآن عند كل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل الجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منقيا
 (قوله وهو اما ضميره) قال اللمدى انما كتفي في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حال لان الحال تجيء
 بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو
 أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذيب ثم ان ما ذكره انما يقيد عدم اشتراط الربط بالواو لعدم الربط بها
 فتدبر وقال المحققان لائل أن يقول ١٦٤ ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه أعم

حسي) فنطقي مبتدأ والله حسي مبتدأ وخبره والجملة خبره نطقي وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق
 المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار
 بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قاله الدماميني
 والمرادى (وأما غيره) أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)
 والى ذلك الاشارة بقول الناظم: ويأتي جملة حاوية معنى الذي سبقت له * (وذلك بان تشمل على اسم
 بعناه) أي بمعنى المبتدأ (وهو) أي الاسم المستملة عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون
 الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) بجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء
 (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان
 مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر
 المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

من رابط جملة الصلة
 بالموصول وكذا من
 الجملة الواقعة حالا أو صفة
 وأجيب بأنه لما كان
 الاخبار بالجملة أكثر
 من الوصف والموصول
 والحال ناسب أن يكون
 رابطها أعم من رابط
 كل لان الشيء اذا كثر
 في الكلام ناسب أن
 يأتي على أنحاء مختلفة

اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في
 الخبر دونها لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها مختلف في الربط ولعل المرجح السماع وقد
 بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك
 قال الموضح في المعنى الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوف مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران اه ولعله
 انما خص المجرور والمنصوب تبعاً للموضح في المتن والاف كما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح
 لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكريستين أي الكر منه والفرق بينهما ان منه حال
 من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان قلت عملا بالقاعدة
 من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة
 بخلاف صفة فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظر الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فها لا قدر المستقر ليكون معرفة قيل
 المستقر معناه الذي استقر فيقضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين
 الجوزين لذلك فلا يمنع فاعرفه ويحوزان يكون منعه متعلقا بستين تعلق المفعول به هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا
 العلامة الغنيمي تغمده الله بغيره انه ودعوى ان ال في المستقر موصولة مخالف لما مر من المسعد من ان ال الداخلة على الوصف المراد به
 الثبوت للتعريف ولا شبه ان الوصف هنا الثبوت كما في خواشي المطول عند قول التلخيص فالقصة في المفرد

الحسي

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالحجاء لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المحاهدين فساوي بين الجملة في الفعلية بل بين الجملة لان بعده وفضل الله المحاهدين وهذا مما أعفوا أعني الترخيع باعتبار ما يغطف على الجملة قاله في المعنى (قوله فكل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا لشمول البدل وعطف البيان والنعت على ما سياتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكك عليه واباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المعنى قال الدماميني فيه نظر لان الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال اننا لنضيق أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله

أو تشتمل الجملة على اسم بلغظه) قال الدنوشري قال في المعنى والثالث اعادة المبتدا بلغظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم نحو الحاقه ما الحاقه وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يشبه الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمرة في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بالفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في غيب الباب والتعريض التذكير

الحسن) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله المحسن من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابطين هما الضمير المقدر المصبوب بوعد على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو إشارة اليه) أي الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخبر خبره وهو وخبر خبر الاول والرابطين هما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآتية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للقرار هي ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يسكنون بالكتاب الآتية) وقامها وأقاموا الصلاة انما لنضيق أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يسكنون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انما لنضيق أجر المصلحين خبر المبتدا والرابطين بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى ورد يمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابطين العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما جوردون قاله في المعنى (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلغظه) أي بلغظه المبتدا (ومعناه نحو الحاقه ما الحاقه) فالحاقه الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقه الآخرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقه الاولى والرابطين بينهما اعادة المبتدا بلغظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابطين بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة أليت شعري هل الى أم معمر * سبيل (فاما الضمير عن أفاضل الصبر) فالصبر مبتدا وعندها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابطين بينهما العموم الذي في اسم لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلغظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

يقال نغص الله عليه العيش تنغيضا أي كدره ويروي يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره ان العموم جامع قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان التكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ففعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتاج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فخرى استتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني (قوله) فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سياتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الرابطين بعد الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الرابطين بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا لورد على الرابطين الاشارة كذا وهكذا نعم الرابطين اعادة المبتدا بلغظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرره (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ردمع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكونه اعادة المبتدا بمعناه وانما هو

وذلكون الذين مبتدأوهذا الرد أخذ من المعنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأه حسن
هناك الرد لأنه جعل الآية دليلا وقد احتملت في بطلان الدلالة وأما هنا فساق الشاهد فلا يثبت بالاحتمال وإن أراد الشارح
ردا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره * (فصل) * (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم
ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المعنى ما قررر شيخنا ص غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليهما بأنه خبر إلا إذا كان

المتعلق عاما فإن كان
خاصا فهو الخبر حذف
أو ذكر وعلى هذا
فيخص قوله هنا فصل
ويقع الخبر الخ والصادق
في خطه إشارة إلى الشيخ
ناصر الدين والصقوي
رحمهم الله (قوله والركب
أسفل منكم) قال اللقاني
أي في مكان أسفل من
مكانكم فهو أفعل تفضيل
بدليل من وصف المكان
ثم أقيم مقامه انتهى (قوله
ومجرورا) قال الدنوشري
ظاهر كلامه أن الخبر هو
المجرور وحده وليس
كذلك وقد صرح السيد
في حاشية الكشف عند
قوله تعالى أنعمت
عليهم بأن الظرف
المستقر محكوم بمجموعه
بأنه في محل رفع بخلاف
العرفان إنما يحكم
بالنصب في نحو أنعمت
عليهم وبالرفع في نحو
مررت بالمجرور فقط (قوله
وشرطهما أن يكونا
تامين) قديقال ترك
المصنف كالناظم هذا

بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التحويل والتعظيم نحو الحاقه ما الحاقه قاله
الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء وأما فالأصبر
عنها فلا صبرا فن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مراد
إذا المراد أنه لا صبراه عنها لأنه لا صبراه عن كل شيء قاله في المعنى
* (فصل) * ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله (وشرطهما أن يكونا تامين كما
مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف
والمجرور وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما متعلقهما والمتعلق جزء
من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضع تبعا لطائفة (أن الخبر في الحقيقة
متعلقهما المحذوف) لهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والقارسي والزمخشري
تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في
العامل أن يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر)
وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسما مقرا في كل من القرينتين
استند إلى أصل صحيح يرجع الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار
فزيدا اللهم مكر في آياتنا لا أن أمالا تفصل من القاء الاسم مفردا أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا
الفتوائية لا تليها الأفعال على الأصح وقال الموضع في المعنى والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسم
ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وأبنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال أبنا طاهر وخروف الناصب لهما
المبتدأ وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال
الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المعنى ولا معمول على هذين القولين
(و) على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف
والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادي عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا للفؤادي ولا للدهر لهما منصوبان ولا للضمير
المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم أن على محله من الرفع على الابتداء لأن
الطالب للمحل قد زال بدخول الناصخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيد الضمير المنتقل إلى
الظرف وهو المطلوب ولا يشك بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في
الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا
أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء إلا إذا فخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم القائده * وفيما استبان من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن
العين والتأمان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذ من كلام الشارح
المفيد لجواز الاختيار بالناقص مع القرينة ولو جود الفائدة (قوله لأن التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفت مع ما في باب
الموصول (قوله لأن الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول يجوز أن يكون توكيد الفؤادي على محله من الرفع بالابتداء وقد
يحصل الشرط وهو المحي بعد الخبر إذا عطف وغيره سواء كافي الرضي

(قوله ويحجب بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان طرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لافان كان غير متصرف نحو ز يد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت منى مكان قريب ودارك منى يمنين وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف امامن المبتدا أي مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلقت انتهى من الرضى (قوله ولا يحجب بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضى ويكون طرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بنى نحو الصوم في يوم أو يوم ما خلا فاللحوق فيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لافى أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة أو منكر افا لا غلب نصبه أو جره بنى اتفاقا من القرنيين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز لنا كيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضى وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائده فعليك بمطالعة (تنبيه) * قال المصنف في حواشي ابن الناطم كالتجرب الحمال والصفة قال أبو البقاء والبذل ورد

١٦٧

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكّد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولأن تقول انما امتنع جواز الاباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقریب (ويحجب) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلقت والخبر أمامك ولا يحجب (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر عدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يحجب بالزمان (عن أسماء الذوات) نحو زيد اليوم والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحية في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم نجر واليلة الهلال) بنصب اليوم واليلة (و) التاويل فيها

اذا ثبتت بدلا من حريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية يقول سرق زيد ثوبه فيصع ولا يجوز زيد ثوبه انتهى وفراة بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لا تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا

على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن مجهول وأن يسأل عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الأديمين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يستل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد بخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضى جعل العين الخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدد وقتادون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد الثاني كقولهم اليوم حرو وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لازمان مخصوص فالخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا ابدون في هل يجوز أو لافيه ترددا انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر خاشيتنا على الالقية وفي الارشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجنة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بنى ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جرته بنى جاز وقوعه خبر الجنة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والمجرى لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الشارح يوهم خلافا وجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بنى (قوله لصلاحية في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدأ عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستنبط في كلام الأئمة والمجول عليه ما في الرضى انتهى وسبقه

لذلك الدماميني فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى أن مثل نحن أنا لصاحبه لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع الافي نحو الرطب في ثمر وزنحن في شهر كذا وأنا في يوم طيب انتهى فإشارة إلى مسألة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافاً لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن * (فصل) * (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ أن يكون معلوماً لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولاً لأن الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرقتان إذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثلها هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذوم منذ أوقعا مبتدأين كما سيأتي في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشي متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عند رجل درهم كما هو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الدار رجل إذا لم يرد ليس

مختصاً بما يصلح للأخبار كما هو واضح ويمكن أن يحاب بانه إذا اكتفى بالمتخصص بما ذكر فلا أن يكتفى بالذي يصلح الأخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبني على صحة وصف الوصف فإن لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد رديان عطف البيان لا يكون في المشتقات ولا شك أن لفظ مجرور مشتق انتهى وما ينبغي التنبه له أن الشارح أشار بما صنفه إلى إصلاح عبارة المصنف لأنها تقتضي إجازة عند

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي و (الأصل خروج الورد) في أيار (و) اليوم (شرب خمر) الليلة (روية الملال) فلاخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبراً * عن جثة وإن يغلفا خبراً والصحيح المنع مطلقاً وما ورد من ذلك فيؤول * (فصل ولا يبتدأ بنكرة) * لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالباً (الآن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها مختص) بما يصلح للأخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق أن المسوغ لا يبتدأ بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع الباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المعنى فالظرف (نحو ولدنا فريد) والمجرور (نحو) وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الأخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للأخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة * ما لم تغد كعند زيد ثمرة وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للأخبار عنه (أو) كانت (تتوفاً نحو ما رجل قائم) ومثله في النظم بقوله فاخل لنا ف رجل واخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لأن النكرة في سياق النفي تغم وأذا غمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعروف بال الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاماً نحو أله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل فتي فيكم فاه وفتي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

رجل درهم إذا ظرف مختص لقوله أن الإضافة إلى النكرة تفيد تخصيص حتى قيل الصواب معين قول المعنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للأخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشي قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له في التسويغ فليتامل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لأن يراد بالتسكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضي لو لم يعلم كون رجل ما فإشافي الدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أطل الله بقاءه في الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لأن الأخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما لا أن يقال الأخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وإن تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدنوشي هذا لا ينطبق على قوله أله مع الله أذهول لأنكاراً للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه التشبه أن المستفهم عنها في العموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتامل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة فيه يعني الاستفهام وفي النفي يتعين المبتدأ إذا انتهى والاستفهام يتعلق بكل فرد لأن الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهاب

القاسمى الآن الاستفهام هذا لا ينحصر في الانكارى كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الالتصاف هو التحقيق لانه لا فرق بين
العموم الشمولى والبدلى كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لانه
أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكرناه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكارى فشمولى لانه نفى في المعنى (قوله وفيه
رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد وأجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف محذوف أى هل شئ مزيد أى زاد سامنا
انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ)
قال لا نأفطعون بان المراد المقابلة بين الجنس لا افرادهما الخصوصية قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون
معتبرة في الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة
بلا صفة أخص مما لاصفة والذى ضعفه انه اذا صح جسم حتى في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه
أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت واجد ١٦٩ خير باسقاط الصفة لم يجز قلت

هو مستقيم في الاعراب
وهو الذى نريد ألا ترى
انك اذا قلت العالم قديم
لكان كلاما مع انه كذلك
فان قلت نعم هذا امر ادنا
والخبر هنا لا يصح فان
مضمونه عيب خسر
من عيب قلت نعم الآن
كلاما في شرط المفردات
لان المبتدأ مفرد
وليس شرطية في
هذا المحل صفة وانما جاء
القسم من جهة الاخبار
بما لا يجوز الاخبار به كما
في الكذب والكلام في
شرط المفردات غير في
شرط المركبات انتهى قال
الدوشري وذكر بعضهم
ان المسوغ للابتداء بعيد

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح
منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الممثلة المعادلة بام نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون
(موصوفة سواء ذكر) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبده مؤمن خير) من مشرك فعبده مبتدأ وهو نكرة
وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ
للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام
عندنا (أو حذف الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهتمهم أنفسهم)
فنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أى منوان منه
وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسوية بواو
الحال كما قاله في المعنى (أو) حذف (الموصوف) وذكر الصفة (كالحديث سواء أولود خير من حسناء
عقيم) فسواء المبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أى امرأة سواء) حذف
الموصوف وأقيمت صفة مقامه وولود صفة ثانية لآراءه وخير خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عاملة عمل
الفعل كالحديث أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما
كونهما عاملين في محل المهور وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله
رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الجرح
(كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم واليلة فمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه
عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل برين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود
والاورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النقي ما حار فاطق وعلى الاستفهام
هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر ووضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان

(٢٢ تصريح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدوشري قد يقال لان سلم انه
قصد الر دوا نما قضدان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدوشري ذكره في الاحياء بلفظ سودا أولود خير من
حسناء لا تلد قال العراقي في تحريجه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح ذكره في النهاية كالذى
ذكره الموضع وقال السواء القبيحة يقال رجل أسوأ أو امرأة أسوأ وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الأزهرى حديثا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدوشري هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو
ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة
المضافة) اشارة الى ان مثالي النظم من نوع واحد والتعرض بمن جعل المضافة نونا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم
ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجز بسبب وصف المضافة (قوله كتبهن) قال الدوشري تبعه اللقاني من غير عزوله
أى أوجب من يحتمل انه خبر واة نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم واليلة وهذه أولى من الأول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتبة
والكتبة وهو الغرض سابق على اليوم واليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمى أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

على هذا التقدير خبراً ثانياً (قوله ويقاس) قال اللقاني فيه إشارة إلى أن الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولاً بان خبرها مختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم المحصر (قوله كم رجلا في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ للعمل في التمييز لأن التسوية حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقاني (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي اعتذر عن وقوعه نكرة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فالمناسبة تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والأولى أن يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قول ولشبهه قالي لولا الخ) قال اللقاني لأن لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف تنفي في الجملة لكن قد يقال إن حرف النفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفيت مضمون الجملة التالية لها بعدها وأخذ الدنو شري ومسح لفظه * (فصل) * (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقاني أعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقديم والتأخر والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً أو باعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر وجوب التقديم وجوازهما والأصل منهما الجواز إذاً أصل عدم الوجوب والمانع فالمنع أن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذهى حالتان لا غير وأن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول أحداها وجوب التأخر وذلك في

موجوده - أنه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضع (ما أشبهها) في المعنى فيقاس على ما زيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أله مع الله نحو (كم رجلا في الدار و) على ما رجل في الدار نحو (قوله لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة) * لما استقلت مطاياهن للظعن (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو البحر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما قيست عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أله (و) لشبه (قالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل فيمار رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجل (ب) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذ كر مسوغ الأخبار بالنكرة غير المقيسة تبعا للنظم ومن ذلك التسوية بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تقتنون ذكره الموضع في شرح بآنت شعاد * (فصل وللخبر ثلاث حالات أحداها التأخر وهو الأصل) * وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والأصل في الأخبار أن تؤخر * لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به (كزيد قائم ويجب) فأخير الخبر (في أربع مسائل أحداها

أربع مسائل لأن قوله أحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم إن قوله أحداها التأخر أن أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الأمرين تكراراً وإن أراد الواجب كان تكراراً مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذاً الأصل هو التأخر من حيث هو لا يعيد كونه واجباً وكذا قوله

كزيد قائم لا يصح التمثيل به إذاً التأخير فيه جائز وإن أراد التأخير أعم من كل منهما أدرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل أن الحالة الثالثة أعني جواز التقديم والتأخر مقابلاً أما أولاً فلأن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقديم والتأخر بل يجامعه وأما ثانياً فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعي أن المتأخر الجائز قسم لطلق المتأخر وقسم الشيء لا يكون قسماً له ونفاية ما يتمحل أن يقال قوله أحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير أحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان مواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنو شري قال بعضهم إذا كان مذوم منذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيتهم يذومان ومنذ شهر إن خلافاً للزجاج فإنه جعل مذوم منذ خبراً مقدماً ويومان مبتدأ مؤخر أو هو ضعيف من جهة اللفظ لأن يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسوغ وذلك لأنه ليس يظرف وأما من حيث المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر نحو يذو هير شعير أو أبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبر عنه بالذي وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عدا الضمير مطابقة في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيد أو أنت رجل تضرب زيداً أنت الذي تضرب زيداً أنت الذي أضرب زيداً فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي انتهى ملخصاً وذكره

بمسئلة المبتدأ المشبهة بالخبر عجيب مخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشي ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيدا هلا
تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقر قال السيوطي في شرح ألفيته وهو
مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخير خبره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر
ضمير شان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلوحامض لانه سياتي انه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا
كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخير خبره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدأ) قال اللقاني أي اكثاؤه
بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا معنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ ويشك انه يعتقد انه إذا خوف
يستعمل معنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدأ بل
يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقص بنحو
أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدأ أو ما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقص به ان التجويز الثاني
يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فاللتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم
الخبر معه في الآية ووجه دفع النقص أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ أو ما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده
مبتدأ فليتأمل هذا وانما يظهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فبرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير
اليه شيخنا ببقاء الله تعالى انه لا ليس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيئا من المراد وغيره
والتجوز انما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية
ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتها الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل
أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر اذ ليتأمل (قوله أو متساو بين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين
وأراد به التساوي في جواز الابتداء كان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد تجاوز
عند سيبويه أن يكون

ان يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك اذا كانا معرفتين أو (نكرتين) (متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة)
تميز أحدهما عن الآخر فالعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلاما من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه
بالآخر يختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيد ابغينه واسمه ولا يعرف الخاطب

خبر او مبتدأ لكن جوازهما
يدل على أن التقديم عند
سيبويه لا يمنع لان الظاهر

كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لثلاثتهم
التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في رتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التأخر كونها معرفتين
من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شرح الكافية من صرح
بان المراد بالتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا في رتبة التعريف وبان المراد بالتساويين
المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتتا في معنى يمنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أز يد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فكثر
والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان
قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للحق المتأمل
لما في نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وانما آخر لا شتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا
على ارادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره
يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك اننا لم نقدر محذوفنا ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكاة للام
والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الاجاز او الاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن
الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود

منه وقال الراعي في الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله
فالزمه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا
عنه وبالعكس يجب عما أورده ابن هشام بان ما تجر زمنه لا صورته في الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن
لا بعد خروجه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن يكون ذكاة لأمه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا
ان النصب من تغيير الروايات وانهم اختلفوا في توجيهه فقبل على ترع الخافض أما البناء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بالخبر
وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالخبر انما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

زُهيرا بنصيب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار ويعرب المنصوب خبر المبتدأ ويمكن أن توجه النصيب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح ججمع الجوامع الأصولي لأزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهم رواة النصيب وانهم ان صحت جملت على أن التقدير وقت ذكائه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانصيب على الظرف وهو يدل للشافعي لأن الثاني إنما يكون وقتا للاول إذا أغنى الفعل الثاني عن الاول والآخر المحال وقوع الذكاة الاولى في وقت الثانية وان ابن عمرو رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكائه أمه وان ساعدتهم ابن جني على عاده بان الجار على هذا يكون واقعا في الخير وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم ناكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكائه وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكامل عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللغاني يرد عليه فإزالته تلك دعواهم حيث جو زوافيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجوز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا عترض ابن الطراوة قول المتنبي

ثياب كريم ما يصون حسنها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال قدمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم مقام الهبات أن تصان انتهى وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا * (تنبيه) قال في المغني أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فإن كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو وإن علم زيدا

وجعل أخوته عمرو وكان أخوه عمرو زيدا من يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فإن كان أحدهما أعرف بالمختار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب

اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المذهب هو زوقيل يجوز تميز كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو والقائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو وهذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو والله ربنا قاله في المغني (و) الذكران المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائية فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنع حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية

احدى المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعيينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك وهي حيث قال وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له بأحدى طرق التعريف بأخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف يعرف السامع اتصافه بأحداهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين اشبهين في الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيها كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو الطالب ان تحكم بشيئ من الذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط

* نخوض بحر انفعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال هرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر عما هو المراد صريحا ولم اقرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقعة على ما قاله في المغني في تغزيرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم بما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بأنها ذكاة أمه لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان مع الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين أن الموصوفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احتر زمن غير المتساويتين لا عيب في قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لغير عدم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا تكون الامعنوية

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللغوي يزدعيه ان نحو أقام زيد يجوز في زيدته ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم مجوز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدوشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد للفاعل نحو أنا قت وقواه وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك كل على هذا قولهم في نحو نعم رجلا زيدا ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مأمون لكونه فاعلا نعم لا يكون المعرف بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمي فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلفتين بإفادة الاولى الثبوت والدوام

والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبني على ان الاسمية والتي خبرها فعل قيد الثبوت والتحقيق خلافا كافي خواشي التخصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير في الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الالقية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جوابا براد اللغائي ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو أقام زيد وما قام زيد ابتداءية زيد وفاعلية فهم غير مباينين بالتياس أحد هما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتداءية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله

بنونا بنوا بنائنا) وبنائنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعد

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الأبناء مشبهون بالأبناء فبنوا بنائنا مبتدأ مؤخر وبنوا خبر مقدم والمعنى بنوا بنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه وضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم الا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ بنائنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والأبعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مستندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا تلبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قام أو) كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبوه) الثاني نحو (أخوال قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قام زيد وقام أبوه زيد وقام أخوال وهذا التنبيد لا بد منه في قول النظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * المسئلة (الثالثة أن يقتصر) الخبر (بالا معني نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معني اذا التقدير ما أنت الانذير (أو) يقتصر بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما روي ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منه حصرا * (فاما قوله) وهو الكمييت بن زيد

فيأرب هل الأبتك النصر يرتجى * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالالفاظ والاصل وهل المعول الاعليك وهل النصر الأبتك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك فكما لا يقال هل الاقام زيد لا يقال هل الاقي الدار زيد من باب اولي المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فاما مبتدأ وسوغ الابتداء بهما فمما من معني التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن في الدار) فن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقيم أقم معه) فن اسم شرط وهو مبتدأ وقيم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكلم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه وزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أولا زم الصدر (أو مشبهاته) أي

ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقي ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيا نخوف التباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ويحجب بان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبهاته) قال اللغائي الضمير في به عائد على مستحق التصدير وقوله به ذلك أو غيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو غيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجتناب وهو قوله أو مشبهاته صنيعة حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

(قوله متقدما) قال اللقاني مقتضاه ١٧٤ امتناع توسط الخبرين اللام والمبتدا وفي المعنى مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن

الحاجب لام الابتداء
يجب معها المبتدا انتهى
وفيه أيضا اللام الابتداء
الصدرية ولهذا امتنع من
أن يتقدم عليها المبتدا نحو
لقائم زيد (قوله أم
الحليس الخ) تصغير
حلس وهو كساء رقيق
يكون تحت البرقة وأم
الحليس كنية الاقان ولعل
هذه المرأة كنيته بذلك
ومن في قوله من اللحم للبدل
(قوله غلام من يقيم أقم
معه) قال اللقاني غلام في
هذا التركيب مبتدا
مستحق للتصدر لا كتسابه
الشرطية لاضافته لاسم
الشرط وضعيا وهو من
وقوله يقيم هذه الجملة شرط
لغلام لامن وكذا قوله أقم
معه جواب لغلام لامن
والحاصل ان اسم الشرط
صار في هذا التركيب هو
المضاف والجملة ان له لا
للمضاف اليه فاعلم ذلك
والمعنى ان يقيم غلام شخص
قت معه أي مع ذلك
الغلام انتهى قال الشهاب
ومقتضاه ان الجازم هو
المضاف في ذلك فليحذر
انتهى ولا يخفى بعده
ومخالفته للقواعد
والشواهد (قوله في أربع
مسائل) بقي خامسة وهي
اذا وقع مذوميندا اسمين

بما يستحق التصدير (نحو الذي ياتيني فله درهم) فالذي مبتدا وهو اسم موصول ياتيني صلته وجهه فله
درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدا هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) واهامه
(واستقبال الفعل الذي بعده) وهو ياتيني (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر
كما ان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتقييد التنصيص
على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الايمان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمال الاقرار (أو) يكون
مستحق التصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (اما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدا (نحو
لزيد قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من
تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار
الناظم بقوله * أو كان مسندا الذي لام ابتداء (فاما قوله) وهو رتبة

(أم الحليس لعجز شهره) * ترضى من اللحن بعظم الرقبه

(ف) اللام داخله على مبتدا محذوف (والتقدير لمي عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام
في الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف (اللام زائدة) للام الابتداء كقوله
خالي لانت ومن جر بر خاله * ينل العلا ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المعنى واذا أراد الام بين التقديرين
فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لتلايحه التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون
ذلك الغير الذي في الصدر (متأخر عنه) أي عن المبتدا بان يكون ما في الصدر مضافا اليه المبتدا (نحو
غلام من في الدار) فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا (وغلام من يقيم أقم
معه) فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل
عندك) قال مبتدا وكم خبر يمة مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم
وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية
وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاعل لام الابتداء والمضاف الى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن
نحو قل هو الله أحد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجل واذا أخبر عنه بحملة لا يجوز ان يتقدم عليه
(الحالة الثانية التقدم) ويجب في أربع مسائل (أيضا وفي غالب النسخ استقطا الحالة الثانية) التقدم
وابتات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (احداها ان يقع تأخير في لبس ظاهر نحو في الدار رجل)
في الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا
(وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن
مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي انك فاضل) فعندي خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا
يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فان تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندك انك فاضل (بوقع في
الباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) في التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي
بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدا وأخرا الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي
وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق
بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي
وهذا الباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول
خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدا (بعدا ما) الشرطية المفتوحة المهمة المشددة الميم

(كقوله)

وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يقع تأخير في لبس) أي فقول الناظم ونحو عندي درهم

كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسألة الاخبار عن النكرة بظرف محقق (قوله لفظا) قال الدوشري فيه نظر اذا لفظ بالمكسورة غيره

الحواشي أن الناطم احترز بقوله عليه ما إذا عاد على بعضه فقيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الألفية وبه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر
 ينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآتية على ما بيناه في تلك الحاشية ألا يجب التقديم في عندهندبغها الغرض (قوله أهابل
 اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبغي على قاعدة صديق زيد وصيد صديق لان الخبر
 يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدأ فتجعله كذلك ولذلك
 قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديق زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فابقي
 الآن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة قصد أن كل من هو صديق زيد
 وكذلك لا ينحصر ملء العين في الجيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر
 والملء المائي مثل لك الحمد ١٧٦ السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد

خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لثلاث عود الماء المتصلة باقفا لها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض
 متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر رتبة التأخير
 فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو
 نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الا صغر مولى المهدي يخاطب امرأة
 أهابل اجلالا وما بك قدرة * على (ولكن ملء عين جيبها)
 فل خبر مقدم وحبيب مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لثلاث عود الضمير على عين وقد أضيف اليها
 الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي
 ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيدا الى ذلك أشار الناطم بقوله
 كذا اذا عاد عليه مضمرا * مما به عنه مبينا خبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك في ما تقدم فيه موجهما كقولك زيد
 قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناطم بقوله
 * وجوزوا التقديم اذا ضرا *

* (فصل) * وما علم من مبتدأ أو خبر جار حذفه * والى ذلك أشار الناطم بقوله * وحذف ما يعلم جائز *
 (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدأ جواز فنحو من عمل صالحا فان نفسه ومن أساء فعليها
 ويقال كيف زيد فتقول في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبارا لمبتدآت محذوفة
 جواز العلم بها (والتقدير فعله لنفسه واسأته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها
 أن عمله وأسأته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ
 قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناطم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف
 (وأما حذفه) أي المبتدأ (وجوابا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله

يمتنع حذفهما وحذف
 أحدهما وذلك فيما اذا
 رفعت الجملة خبرا عن
 ضمير الشأن فانه يجب
 ذكر الجزأين كما أسلفه
 الشارح عند قول المصنف
 والجملة اما تنفس المبتدأ
 ش المعنى (قوله فنحو من
 عمل الخ) قال الدوشري
 يكثر حذف المبتدأ في
 في جواب الاستفهام فنحو وما
 أدراك ماهيه نار أي هي
 نار قل أن تشكك بشر من
 ذلك النار أي هي النار
 وبعد فاء الجواب وبعد
 القول نحو قالوا أساطير
 الاولين أي هو ويقل
 بعد اذا الفجائية نحو
 خرجت فاذا السبع ولم يقع
 في القرآن الا تابنا (قوله
 دنف) قال الدوشري

الدنف المشرف على الهلاك ويجوز

فتح نونه فيكون مصدرا لا شئ ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل شئ ويجمع
 ويؤنث تقول رجلان دنقان وقوم دنقون وامرأة دنقة ونساء دنقات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا
 أشرقت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشئ لاعن ذاته كما أن ما للسؤال
 عن حقيقة الشئ ومن عن مشخصاته مطلقا وينبت لضمها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لا يلتقي ساكنان وكانت فتحة الحقة
 والاطهر انما اسم مجرد عن الظرفية مطلقا يدل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف
 زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف طال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالس حال من ضمير
 كيف لاها معنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطى وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة
 بالجار والمجرور والتقدير على أي حال وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجواب الخ)

الحمد

قال الدوشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لا سيما نحو أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله
حي به بدلا من اللفظ الخ) قال اللغاني إذا كان المقام للفعل لان المبتدأ في هذا ونحوه هو أمرى أو شافى والشان هو الحكم الثابت في الواقع
ولا يفيد إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه إلا الجملة (قوله
فيقتلونه) قال الدوشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها يحذف النون وهو منضوب بان مضمرة وان وصلتها في محل جر
بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللغاني هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذا الكلام

فيها وقع فيه المخصوص من
خبر مبتدأ ولا يكون كذلك
متقدما فليتامل (قوله
أو محذوف على رأى ابن
عصفور) أى زيد الممدوح
والحذف حينئذ واجب
كما في الباب الخامس من
المغنى وفيه أن قول ابن
عصفور مردود بأنه لم يسد
شيئ مسده (قوله ومن
ذلك) قال اللغاني إنما غير
الاسلوب لان ما تقدم
ضوابط كلية وهذا إنما هو
في ألفاظ مخصوصة
مسموعة عن العرب
وجب اتباعهم على
حذفها لأنها كالأمثال
التي لا تغير عما وردت عليه
انتهى وقال الدوشري
فائدة يجب حذف المبتدأ
أيضا بعد المصدر المبين
فاعله أو مفعوله بحرف
نحو شكرالك وجرعالك
أى دعائى للشغال الرضى في
شرح الكافية والجار
والجور بعد هذه المصادر
في محل الرفع على انه خبر
المبتدأ الواجب حذفه ليلي

الحجيد أو ذم نحو أو ذب الله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مرت بعبدك المسكين) برفع الحجيد وعدو
والمسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحجيد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما
وجب حذفه لانهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو أظهر والمناصب لا وهم
الاخبار وأجروا الرفع في وجوب المحذف بحرى النصب واحتراز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون
النتج للإيضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار الناصب واضماره
(أو) أخبر عنه (بمصدر حي به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر
والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله

فقلت حنان ما أتى بك ههنا) * أذن نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه
المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي حي بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم
قصدا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا جلالا للرفع على النصب
وفاعل قالت مستتر عائدة على المرأة المعهودة والمعنى انى أحن عليك أى شئ جاء بك ههنا ألك قرابة أم
معرفة بالحى وإنما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى
نعم) في إفادة المدح (أو بشئ) في إفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وبشئ (نحو نعم
الرجل زيد وبشئ الرجل عمرو إذا قدرا) أى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا
سمع نعم الرجل أو بشئ الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقبل له هو زيد أو هو عمرو أما
إذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليس مما نحن فيه (فان كان)
المخصوص (مقدما) على نعم أو بشئ (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو وبشئ الرجل (فبتدأ) أى فهو مبتدأ
(لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدأ
وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أى مذكور لك زيد وهذا) التقدير
(أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعاني لا يخبر عنها بالنوات ولان زيد ليس بكلام لعدم
تركيبه وأجيب بأنه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على
الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيد أو هو ليس أهلا لذكره فقبل له من أنت زيد يروى برفع
زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيد او من ثم قال ابن
ظاهر في الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتمزم حذف الرفع
كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من
حذف المبتدأ وجوبا (قولهم في ذمتى لا فعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا بالسجواب القسم مسده

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو
لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المينة للعارف كقوله تعالى وما يكرم من نعمة فن الله ان جعلنا هاهنا معنى الذى وأما المينة للنكرة
فهى صفة لها كالو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقاني أى عن الثانى ويمكن أن يجاب
عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يؤمن ان حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شئ مسده
كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المتقدمة أن شيئا يسد مسد المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر ان الخبر يحذف الفاعلة

فأعني بشانه فاشترط في وجوب ذلك سدشي مسده فتأمل (قوله أي في ذمتي ميثاق أو عهد) قال الدنوشري إن قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لا فعلان ونحوه أجيب بأن المعنى في ذمتي متعلق بالميثاق مثلاً والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالاتزام كالدين والتدور للذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي رجوعية كما يدل على ذلك كل من التعليين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لا حاجة إليه على ما حققه الشارح فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسوية (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجزآن لو جود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم إلا أني لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى أقول جقق المصنف أنه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففي أربع مسائل) يراود عليها خبر ما التعجبية عند الانقش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغني (قوله حديثه عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته انتهى فقوله في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهد أي لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه

(أي في ذمتي ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جواراً فنحو خرجت فاذا الأسد) فالأسد مبتدأ وخبر محذوف جواراً (أي حاضر) لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائماً وظلها) فظلمها مبتدأ وخبر محذوف جواراً الدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائماً (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبر محذوف جواراً الدلالة خبر من عليه (أي عندي) وإليه أشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندك * ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم الأعلى ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فتترك في مثل عندي درهم لأن التأخير يوجب الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب انتهى * فان قلت إذا قدر الخبر متأخراً فاسوغ الابتداء بدراهم * قلت كونه جواباً للاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوباً في) أربع (مسائل أحدها أن يكون) الخبر (كوناً مطلقاً أو مبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بمرزائد على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كونه مطلقاً (نحو لولا زيد لا كرمك) فلا كرام تمتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبر محذوف وجوباً وهو كونه مطلقاً (أي لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب بمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كونه مقيد كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلى ملكك فالملك تمتنع لإحسان زيد فالخبر كونه مقيداً بإحسان وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونه مطلقاً لأنه معلوم بمقتضى لولا أنه على امتناع لوجود المدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يشك في أن وجود زيد يمنع من الإكرام فصيح الحذف لتعيين المحذوف وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوه محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالباً حذف الخبر * ختم (فلو كان) الخبر (كوناً مقيداً) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سلمنا مسلم) من القتل فزيد مبتدأ وخبره سلمنا خبره وهو كونه مقيداً لوجود زيد مقيداً بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيته فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطاباً بالأنبياء رضي الله عنهم (لولا قومك حديثه عهد بكفر لنبيت الكعبة على قواعد إبراهيم) وحكاية في المغني بلفظ لولا قومك حديثه عهد بالسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وخبره وهو كونه مقيداً بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

(نحو)

إذا لزم من لقيه وادراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل على الأول ومعنى عهد بكفر

هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا محدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم في الإسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضاً فقدره والله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدروا الأصل لولا قومك حديثاً وانقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لنبيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز ذلك بأن المحذوف إذا سد شي مسده يكون المحذف واجباً وهذا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازاً كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك أن لا نسلم أنه سد مسده

لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاما وما اذا كان خاصا فهو مقصود ومرعى فهو كالمذكور فلا يسده كذا وقع في المذاكرة (قوله اذ
من شأن الخ) بهذا يندفع تنظير اللغاني وجود الدليل عند حذفه قال اذا لم يبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود جايتهم اياه
بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالنا ماسلم وهو مشكل اذا اللفظ لا يقبل ذلك
التقرير فان قيل انه تقرير بمعنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي ان يكون المراد منه ان زيدا في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف
مضاف أي مسالة زيدوا الخبر محذوف أي موجودة قواه سالنا ماسلم حال كذا قال الشهاب لكن قواه ماسلم لا يناسب كونه من حيز
الحال ولا يناسب الا كونه في حيز لولا قليتا مل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قواه ولحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد باللاحن

هنا ارتكاب الخطا لا
الاحن في الاعراب لا تنقائه
ثم ظاهر قوله لحنوا ان
الجمهور جميعهم وقع منهم
ذلك وفي المغني ولحن
جماعة ممن أطلق وجوب
حذف الخبر المعري في
قوله في صفة سيف يذيب
الخ انتهى فافهم ان
الملحن بعض منهم لا الجميع
(قوله لاحتمال تقدير
يمسكه بدل الخ) خرج
بعضهم على ان يمسه
حال وعامها الفعل الذي
نابت عنه لا وهو أولى من
اعمال كائن في قوله كائنه
خارجا من جنب صفحته
البيت وهو مبني على قول
الكوفيين ان المرفوع بعد
لولا فاعل بفعل محذوف
نابت عنه لا (قوله انه يلزم
منه حذف بعض الاسم
الخ) وجه ذلك ان سيبويه
قد ران ولفظ كانت ولا شئت
ان كانت بعض الصلة
وبعضها الاخر لفظ شولا
لانه خير كان وهذا يندفع

(نحو لولا انصار زيد جوه ماسلم) فمؤخر خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من
شأن الناصر ان يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التذوي (المعري)
في وصف السيف (يذيب الرعب منه كل غضب) فلولو الغمد يمسه لسا
فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه ويذيب
تقيض يحمي ومغناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل غضب
مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاء معجمة ساكنة فوحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين
المعجمة غلاف السيف والاسالة ايحاد السيلان والماء في يمسه عائدة على كل غضب قاله الموضح في
شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولو ان فاعلها تمسكها السات لذوبانها من
فرغها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والثاويين وابن مالك واليه أشار في النظم
بقوله غالباً (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا
جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالنا ماسلم (لولا مسالة زيد ايانا أي موجودة)
ويقال في لولا انصار زيد جوه ماسلم لولا حماية انصار زيد اياه أي موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولو
الغمد يمسه قال الموضح في المغني وليس يعني التلحين مجيد لاحتمال تقدير يمسه بدل اشتغال من
الغمد على ان الاصل ان يمسه ثم حذف ان فارتفع الفعل أوة تقدير يمسه جملة مغترضة أي بين المبتدأ
والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناطم في
من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه في تقديره ان يلزم منه حذف بعض الاسم
وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج
على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولو ان الغمد يمسه فحذف وارتفع الاسم بعدها
انتهى ولا يجوز أن يكون يمسه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكر ون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى
نقله الموضح في المغني عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي
الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك
لولا حدثان قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه في شرح النظم وما ذكره
الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين ونذهب الكوفيون الى انه فاعل
بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياتي المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ ضميا في القسم) بمعنى انه
لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمر ك) بفتح العين من عمر الرجل

نظر الشارح منه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الامم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بعضه ولو
كان هذا مراد المصنف اضمارا في المواضع المطردة المذكورة في باب التواصب ولا اضمارها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف
لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الرابعة عماله محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه
الزامه عاقاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة
للاسم الرافعة للخبر وان كان هو قابعا للنظم في تخريج نحن الاولون الا آخرون بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان
كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مضمر ان العمر يقتضي

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر يضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمر ك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يحىء المضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاق (قوله والاول أولى) قديقال اذا دارا لربين كون المذوف المبتدأ والخبر كان الاولى حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمر ك انما وضع ليستعمل مقسما ١٨٠ به واذا جعل خبر الم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

قال اللغاني اعلم ان الواو بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحياة أى وحياتك (لا فعلن وأمين الله) يفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة أى وبركة الله (لا فعلن) فعمر ك وأمين الله مبتدأ أن حذف خبراهما وجوبا (أى لعمر ك قسمي وأمين الله يميني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لا فعلن جازا ثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمر ك لا فعلن أن يقدر لنفسه عمر ك فيكون من حذف المبتدأ) والاول أولى لانه اذا دارا الحذف بين ان يكون من الصدور والاول وائل أو من الاعجاز والاول واخر فالجمل على الاوخر أولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرأولى من جعلها داخل في اللفظ على شئ وفي التقدير على شئ آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نص يمين ذا استقرار * المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضعته) بالضاد المعجمة وهي الحرف سميت بذلك لان صاحبها يضيغ بتر كها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعدوا وعينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أى مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جى جمع مكان الواو كان كلاما تاما (واو قلت زيد وعمر وروا أردت الاخبار باقترانها ما جاز حذفه) أى الخبر اعتمد ما دا على أن السامع يفهم من اقتصار ك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا الى الموت الذى يشعب القى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فان ثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضع هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والآخرى ان نحو كل رجل وضعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفعول) بكسر السين (الضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أى الحال (خبر عن المبتدأ المذكور نحو ضربى زيدا قائما) فضرى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضرى لان الخبر ووصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائما واما مصدر امؤ ولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأى بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفصيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السوق ملتوتا) فأكتر اسم تفصيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذى حال لا يضح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شئ (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فخطب اسم تفصيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أى

قال اللغاني اعلم ان الواو في نحو هذا البيت محذوف الجمع في الحكم لا المعية بل المعية فيه انما هي من خصوص مادة الخبر والتي تعنى المعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أى من علم يكن صادقا (قوله صريحا) التميمية مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضربت عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضى الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم في الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة في أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شئ منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجاهلي فلا

يردان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا يمكن وانما لا تتصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء اخطب ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربى زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال ذلك لان اضافة المصدر الى مفعوله تفيد الاستغراق اذ لم تقم قرينة مخصوص على انه يراد عليه ان المصدر المضاف الى المفعول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة لمفعوله رجل هو اعلم البلد باحتا ولا معنى للاستغراق في اقتضاى هذه البكر شابة بقي انه اذا اضيف الى كل ما نحو صار يما ومضمار يثنا فلا

يعد كقول الشهاب في حواشي الجامي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها في محل جرب باعتبار الاضافة (قوله ان اريد الماضي الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذا لانها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا يتنافى كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يحوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربي زيد قائما شديدا) أنت خير بان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهر ولم يفارقه الا بزيادة شديدا الذي هو الخبر وزادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك

لغرض المتكلم واعتباره
فكان الظاهر ان يقول
الشارح بعدم مثال المتن
وهذا اذا اعتبر كون قائما
حالا من ضمير يقسره زيد
فان جعل زيدا صاحب
الحال نفسه لم يسد الحال
مسد الخبر ووجب ذكر
الخبر نحو ضربي الخ وبعنه
احترز الموضع بقوله عاملا
في اسم الخ وما احتزر عنه
الموضع بقوله المذكور
مستفاد من قول الناظم
وقبل حال بينه الموضع في
الحواشي ويستفاد منه ان
الفرق اعتباري حيث
قال مانصه لا بد ان يشترط
في تلك الحال ان لا يكون
مقدرا كونها معمولة للبتدا
ولهذا صرح بالخبر في قول
ذي الرمة غيلان مبرج
متروحا على بابها فذرج
مبتدأ ومضاف اليه الما درج
هنا مصدر لا ظرف لعملة
في متروحا وهو حال من
اليداء التي هي فاعل في المعنى
وعلى بابها خبر وقد يقال

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان اريد الماضي (أو اذا كان) ان اريد المستقبل (عند) سيبويه و (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا محذوف والتقدير حاصل اذا كان أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعله المستتر فيها عائدا على مفعول المصدر وقائما وملتونا حالا من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الوجهين أحدهما التزام تنكيره فاتهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بآلوا وموقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناطم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الانخفص) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شري السويق ملته وتاشر به ملته وتا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والماء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذف من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يتناسب الحال قال ابن عصفور وانما يصح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوب السد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا

واحترز الموضع بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديدا فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صحقت فانه (لا يجوز ضربي زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديدا (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضممار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما في زيد ضربه (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجاز واحكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح النسين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحية الخبرية ولو لكانه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذهم من وجهين أحدهما: لنصب مع صلاحية الحال للخبرية

اشتراطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذا لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية لم يوقف عليه بالسكون على لغة قيتوهتم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان ينكح عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربي زيدا هو قائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلايه نحو زيد والريح يباريهما وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

خلافاً لمن منعه وخرجه البصريون على أن الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريهما في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالته عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يثابريان ورد بعدم اطراد في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقاً أو بدون عطف جازاً اتفاقاً * (فصل) * (قوله أي نأثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالنأثر ينظر هل هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللغاني فيه نظر لأن المعتبر عند ابن النظم في اتحاد المبتدأ اتحاد بحسب الاصطلاح فبدأ في البيت بمبتدأ واحد قطعاً وكونه في المعنى ذائراً لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية فلو حاض خبران قطعاً لا خبر واحد والزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رده قوله لا يمتنع خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذ العرب إذا شئت عن وجه الرفع ١٨٢ في حلوله لا يسعه إلا أن يقول على الخبرية وكذا في حاض وقوله ولهذا الخ مسلم أن فيه دلالة على

أنهما بمعنى خبر لا أنهما في صنعة الأعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لأن الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه أن أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم

والثاني أن الحال ليست من ضمير مفعول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكم لأن الذوات لا توصف بالنفوذ وأشد منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكيفية فعبارة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

* (فصل والاصح جواز تعدد الخبر) * انظروا معنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبره ابائين أو باكثر * عن واحد سواء اتفقا فراداً أو جملة أو اختلفاً فالأول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي نأثر يعني أنه ينظم الكلام وينشره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كبن عصفور (يدعي تقديره هو الثاني) من الخبرين (أو) يدعي (أنه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاختيار بكل منهما) على انفراد لوجود التعدد لفظاً ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لو أحد (ما ذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو مرفقة على ما قيل

(يدالك يدخيره أيرتجي * وأخرى لأعدائها غائظه) بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة (لأن يدالك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منته عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً (من نحو قولهم الرمان حلوا حامض) بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى (لاهما بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه أن يكون الخبر عنه مشتقاً على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معاً ألا ترى أن المر ليس تام الحلاوة ولا تام الحوضه ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) الثاني على الأول (على الاصح) لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا حامض خلافاً للفارسي في أحد قوليه (و) يمتنع أيضاً أن يتوسط المبتدأ بينهما (وأن يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند أكثرين قاله في البيهقي فلا يقال حلوا الرمان حامض ولا حلوا حامض

جعل من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق الأعلى الخاص فمنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الإسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما عترض به فانه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال فالأول ما تعدد تعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو مرفقة على ما قيل) قال شيخ الإسلام قائله الخليل (قوله لأن يدالك في قوة مبتدأين) قال اللغاني أنما رد بهذا مع إمكان أن يرد بان الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخر الآن هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحاً والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحاً لا معنى إذا المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغرفه وصغرفه وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء وقد فرقه بالضم يفرقه فهو قاره وهو نادر مثل حامض وقياسه قريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللغاني أن المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحوضه الصريحين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحوضه إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بينين ولا أشكال إن

هذا معنى يغار منه زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصفتين موجود فيهما (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الاتفراد كما في زيد قائم قاعدة علمانه (قوله حذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا الاحتياج المصنف في الردي كونه الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في و بكم حيث قد داخله على مبتدأ مقدرة فهي اعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر * (تمة) * يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يوثق بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعيان من السفر وقيل التقدير احدث طليحين ولا يجوز غلام زيد ضرر بهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر) * (قوله اذالم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذامت كان الناس صنفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع * (فائدة) * لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها النفي المحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبر ماضيا الامع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح الملحمة ونقل بعد ذلك عن همع المومع أن اشتراط الاقتران بقدر مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا

١٨٣

واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسما ضميرا الشأن كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيف يعمى فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار

الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا متنازع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه جوضه والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجاهل نحو مرتب بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالقفل وهو لا يوصف ولو صرح هذا أي الردي يصح التصغير وهو جائز بخلاف قوله الموضع في شرح بابت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعنين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أو لها وصاحب البديع ثانيا والافعال في ثالثة وتظهر ثمة الخلاف في تحملها أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حاو حاض زمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم فحذف المبتدأ وبقى خبراهما اعطف أحدهما على الآخر * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ) * اذالم يلزم التصدير ولا المحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كامم الشرط والثاني

عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي المحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضى وما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لئلا هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتقيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبارك وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعدي حاشية الكشف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قبضه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الآن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقرير قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر انقطاع ما أو رده الفاضل المتقاربان على النحاة وتبين ما في تقرير الرضى من العصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز عما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من الخالفة في نقل المنع لما في الجمع ولا طلاق العجواني في تقدير (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما يلزم الابتدائية لشموله ما يلزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوي للؤمن بما يلزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ او ما يلزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل الفرق بين طوي للؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لانه والثاني عرضي لكونه واقعا موقعا ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضاً ما قاله يقتضي أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف
فالحق أن المراد بالزوم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يشن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم لجوده أشبه الحرف والنواسخ
لا تدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) يجوز الجهور ورفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله إذا مئت الخ
واختلف في تخرجه ف قيل في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما قال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة
(قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص أن قلنا بشمول الانشاء للطالب والافهوعطف مغاير وقد يقال الانشاء
والطلب من أقسام الكلام والغرض أن ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبهاً بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب
قوله تشبهاً ولا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتأويل تشبهاً
بشيء ما فتدبر (قوله وفاعلها مجازاً) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)
الاصح أن وزنها فعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم وروايته لو كان كذلك لم يقولوا كائن لأن الوصف من فعل فعيل

(قوله لا تكون لاجواتها) المناسبت لقوله أم أن لا يعبر بالاجوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبيت بيا ويبيتا ويبيتوتة أي يفعله ليلًا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي ليس الفعل من النوم أي وليس نومًا فإذا نام ليلًا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس مغناها النوم قليلاً ويجوز على هذا أن يقال بات يزيد

كالخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً والخامس ككحوب إذا الفجائية (والخبر) إذا لم يكن طلباً ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبهاً بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازاً (وتنصب خبره تشبهاً بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازاً لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمر اهذه اذهب البصر بين وذهب جهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وخالفهم القراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبهاً بالفاعل واتفقوا على نصبها بالجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء تشبهاً بالحال لانها شبهة بعام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده ضمير او معرفة وجامداً لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالحكيمة بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كررت يزيد ودخلت الدار وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله * ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً (وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منقبة صالحة للظرفية أولاً (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لاجواتها كما سيأتي (وأسمى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو و كان ربك قديراً) وأمسيت خلافاً لصيغته بنعمته اخواناً وأضحى يمزق أثوابي وظل وجهه مسوداً وأبيت ريان المحزون وصار السحر رخيصة وليس مصروفاً (و) القسم الثاني (ما يعمل) أي هذا العمل (بشرط أن يتقدمه تنى) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال ويرخ وفتى وانقل) وانما اشتراطها في ذلك لانها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتاً فمعنى ما زال زيد قائماً هو قائم في ماضى والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ما زال زيد الا قائماً كما يجوز ما كان

نائماً وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد أن ذكر ثمانية فعلاً من المعتل العين * (تنبيه) * ذكر في التسهيل أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شيء فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على أن ماضى يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في ينام (قوله وأبيت) إشارة إلى قول الشريف الرضي وأبيت ريان المحزون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع والممزق في أبيت للاستفهام التعجبي مجازاً وتبيت مضارع بات فرفع ليجرد عن الناصب والجارم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطا والخطاب مستفاد من التاء الأولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المعنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللغوي أي بلا في الماضي أو بلان في المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمحل وترد أي لن للدعاء وقال ابن عصفور كقوله وان مالاً وغيره لم يشبهوا ذلك وقالوا لا وجه في البيت لاحتاله أن يكون خبراً وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المعنى وشرح الظن

ابن عصفور وقال ان الحجّة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدوشنوي ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
حراجيج لا تنفك الامناخة * عن الخسف أو ترمى بها بلدا تقرا والخسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبيت الدابة على غير هلف

ثم استعمل في كل ما ذل

قال الشاعر

ولا يقيم على ضمير راده

الا الاذلان غير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط

برمته

وذا يشع فلا يرى له أحد

انتهى وفيه نظر لانه

لا يظهر الاستشهاد بهذا

البيت فقد قال في المعنى ان

الاصمعي وابن جني جلا

الافيم على الزيادة وقيل

انه غلط منه وقيل من

الرواة وان الرواية الا

بالتنوين أى شخصاً وقيل

غير ذلك فانظر كلام المعنى

(قوله كل) قال الزرقاني

يتنازعه ليس وينفك

ويحتمل أن يكون ليس

مهملاً جلا على ما ويحتمل

أن يكون اسمه ضميرشان

ومعنى البيت لم يزل كل

ذى عقاف واقبال وقناعة

غنيا وعز يزأ وأخذ من

العيني وبقي انه يحتمل ان

يكون كل اسم ليس

مؤخراً وجلة ينفك من

اسمها المستتر العائد على

كل لتقديمه رتبة وخبرها

وهو ذا غنى خبر ليس

(قوله ألا يا أسلمى الخ)

اعترض بأنه أراد الدعاء

لما دعا عليها بالخرب

زيد الاقامه اقول البصر بين وصححه أبو البقاء الى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الاربعة * اشبه نفى أول نفى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) في زال فعل

مضارع والواو واسمه ومختلفين خبره (ان نبرح عليه ما كفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه

وجوابه كفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاء ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع

ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تقتو) نذ كر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسى لذيلى وأوصالى

(اذا اصل لا تقتو ولا أبرح) ولا ينقاس حذف الناقى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعاً وكونه

جواب قسم وكون الناقى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين بروى بالرفع على انه مبتدأ

حذف خبره أى يمين الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم يمين الله فحذف حرف الجر أو لا فوصل

الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحال ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة

ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لأبرح ومثالها بعد النفى بالامم للنفى قوله

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل فنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفى قوله

قلما يبرح الليب الى ما * يورث الجدد اعياء ومجيباً

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما الباقية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أيبت أزال أستغفر

الله أى لا أزال قاله الفراء وجهه ان من أى شيئاً لم يفعل والاباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد أى تفرغ

الاستثناء قاله الموضح في الحواشي (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرامو * ت) فنسيانه ضلال مبين

صاح مخرج صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهى وامر تزل مستتر فيه او جواباً تقديره

أنت وذا كراموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا أسلمى يا دارمى على البلا * (ولا زال منها بجر عائلك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنها لا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منها بجر عائلك وألحرف استفتاح وبأ

حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤ كدلاً للاستفتاحية لما فهم من معنى التنبيه

واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارمى بالسلامة وهى اسم امرأة

وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء

تأنيث الجرع رمة مستوية لا تبيت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباشتمار النفع به وانما قام النهى والدعاء بمقام النفى لان

المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بما غنى يزال احترازاً من) زال (ماضى يزيل)

بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول

زل ضابك من معرك أى ميز بعضهما من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

(٢٤ تصريح ل)

وأجاب المصنف في شرح بانث سعاد بأنه اجترس أو لا بقوله اسلمى وان زال

وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قديقال الدعاء بطلب به

الفعل لا يتركه الا أن يقال انه تركه لصدقه وعلى بعده باقى في الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ما مضى يزال أيضا وقوله ومعناه الاستمرار ادهم انه معناه بواسطة النفي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها الانتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قواه وهو دام) فاما قوله دمت الحية فانتقل منتصر * على العدا في سبيل المجد والكرم ١٨٦ فشكل لانه ان قدر حال الحال تكرة أو خبرا فاما برفع دام الاسم وتنصب بعدا ظرفية والجواب

بأختيار الاول وأل زائدة مثل ليخرجن الاعز منها الاذل (قوله وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدنوشري يفهم ان ما وحدها ليست هي النائية عن الظرف فافهم من قوله لتباينها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن في الافعال الناقصة ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) * (قوله ودام) قال الشهاب المراد به ان يثبت بقيمة مشتقات عامة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللغاني ليس هو المعنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم في بحث الوصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الأمر يشمل المضارع وقد يقال ذلك لاطلاق ما وما

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزول فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله عسل السموات والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتقلتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدولا قصور وليس له مصدر وحكي اليكسائي والقراء زال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال القراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فربا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ما عوزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فامصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظيفتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي مدة دواي حيا) وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لتباينها عن الظرف (وهو المدة) فاصل مادمت ما مدة مادمت حيا فذو المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عن في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئت صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المعنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كن دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصياد رهما

فلو كانت مامه مصرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي رفوعها منصوب فهو حال نحو يعجني مادمت صحيحا أي يعجني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

* (فضل وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند القراء وكثير من المتأخرين) لانها صالحة للظرفية وكل فعل وقع صالحة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم ودام ودام فن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقضا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتى وبرح وانتقل (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الأمر (ولامصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتأخرين (فانهم أتبعوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مضارعا فصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضجاع والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريق في هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون بوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلا يعمن وضعه استعمال أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيث على المتن قال اللغاني لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو خرج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفي التنكيث فتأمل (قوله ما للماضي) قال اللغاني من اقامة الظاهر مقام المضمير والاصل ما لهما اذ القسمان هما الماضي المتصرف تصرفا ناقضا والماضي المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشي ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى ان كونوا ربانيين فيه تفأول بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال في المعنى) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا

مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيهه منزلة الضمير فيكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وصلها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة بمثابة الضمير ولم يقله أحد في ما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للمتكلم ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمل وانتهى واستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضي منه استعمالا (فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك مضارع كان وأصله وأكون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكن فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لتناسبة الواو فرجعت الواو والمجذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو واسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به مكان حسنا (والمصدر كقوله)

يبدل وحلم سادتي قومه القتي * (وكونك اياه عليك يسير) كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب ويا خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أي البقاء في زعمه ان المنصوب بغير مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائية والبذل بالذال المعجمة العطاء والياء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من فاخير (واسم الفاعل كقوله)

وما كل من يبدى الشاشة كائنا * أخاك) اذالم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جواز تقديره هو وأخاك خبره والشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالقاء بمعنى تجده متعللا ثنين وفي التمريل ألقوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجمع مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سينويه في الطرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مظير الاسدي

(قضى الله بأسماء أن لست زائلا * أجبك حتى يغمض العين مغمض) فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقدير أنا ووجه أجبك خبره (فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولا بن معطى في دام) نص عليه في ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناطم * وفي جميعها توسط الخبر * أجز * (قال الله تعالى وكان حقاعا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسط بينهما وبين اسمها اذالم يتقدم عليها (وقرأ جزء وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم ينصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المعنى ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكوا الان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلماذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والهرم فتنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المعنى في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لنشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بآن يكون بتقدير أو ارسلنا (قوله فتنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار باجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يحجب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائذ على العيش بتأويل الحياة كما قال اللغوي والجمع

في جملة واحدة بين مراعاة الانظ في لذاته بالتدكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لاركا كة فيه خلافا للشهاب وسياتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل أبقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يقم وجه الاول ويقمع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير مرفوع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بانه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه صرف مصدرى ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقى صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الازيد فانظر النكت * (فصل) * ١٨٨ (قوله وتقديم أخبارهن جائز) مر مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك

نحوكم كان مالك وأين كان زيد وتوصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقديم وجوب التوسط وجوب التأخر وجواز الامور الثلاثة وتوالتوا عن تقديم أسمائهن وكأته لعدم صورته اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمّل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه التقصص بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان مذكوره جائز عند البصريين وغيبيرهم (قوله وتقرير الحجة منه

في السببي المرفوع الا أن يكون لا يرا: وأولى منه قول الآخر مادام حافظ سرى من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغباً أبداً
فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه) أى صغيرا وكخفاها عراهم ما نحو كان موسى قتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمنع وقسم يجب * (فصل * وتقديم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت عما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدم ما عليها وتقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك القارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا ريدا عمر وضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فجازوا تقديم المفعول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التثنية فاما اليثيم فلا تقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أملا يليها فعل قاله الموضع في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان تلاما ان الموصول الحرفي ما يفصل من صلتها بمعمولها وان قلنا يفصل اذ لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يحرك في الخلف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً قاله الموضع في حواشيه وحكي الناظم الاتفاق على المنع فقال * وكل سبقه دام حذر * (و) الاخبار (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وحيثهم انهم (قاسوها على عبي) وخبر عبي لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والقرءاء وابن برهان والزنخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم ياتيهم معمول لمعروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصرفها خبرها وتقدم المفعول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلاولا ان الخبر وهو مصرفها يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تساميه يجب (بان معمول ظرف فيشع فيه) ما لا يشع في غيره أو بان يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حاله مؤكدة أو مستأنفة أو بان يوم

الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجب بان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال المناقصة لانها تبدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان معمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المتن في الباب الثالث ترجحة نصها هل يتعلقان بمعنى الظرف والمجرور وبالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال الجميع انها كلها دالة عليه الا ليس اه ومراده انها دالة عليه استعمالا لا ليس ولا يتأني ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه القاطبي والشهاب القاسمي وقد ينزع فيه بانه لا يلزم من اعتقار تقديم الفضية اعتقار تقديم العدة

كما يأتي في ما الحجازية وموت الإشارة إليه قريبا (قوله لا نقيها إيجاب) رأيت فحوا المصنف في بعض الأوراق وقد تقدم على بيت ذي الزمة السابق في كلام الدوشري وهو * حارجيج ما تنقل الأمناحه * مانصه ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نقيت كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعتراض بعض أصحابنا به اذا كان الكلام معناه الإيجاب فينبغي أن يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يجتمع في نحو ما كان زيدا قائما للنفي وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتبارها فاحاط به بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معني وهي الإثبات فلم يجوزوا تقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعني واعتراض وقال فلم اعتبرتم جهة المعني في الاستثناء فاعتصموا وجهة اللفظ في التقديم فاعتصموا وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعني في التقديم فاعتصموا وجهة اللفظ في الاستثناء فاعتصموا فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فحملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي ١٨٩ فلم تجزوه والاستثناء أمر ينظر فيه الى

عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخرجهم من مفهومه فهو اخرج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعني وهو كون معنى الكلام الإيجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح في ان لا يست كما ومنه ان وقال الرضي ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعمل الرضي ذلك بان حروف النفي لما لازمت تلك الافعال صارت لبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه

في محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لضافته الى جملة ما تبسم وليس مصر وفاخيره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جازتوسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطيا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والقراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذلك سبق خبر ما النافية * (وأجاز به بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لان نقيها إيجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيدا الا قائما كما لا يجوز كان زيدا الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعمم القراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرده قوله) وهو ما معلوم القرعي ورج القتي للخير ما ان رأيت * (على السن خيرا لا يزال زيد) فقدم معمول الخبر على النافية والاصل لا يزال زيد خيرا وارجأ من الرجاء والفتى الشاب يقال قتي فهو قتي بالقصر والسن هنا العمر وخير ما معمول زيد يعني انك اذا رأيت الشاب زيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها الشبه في اللفظ بما النافية وجرم به في المعني ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف * (فصل) ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان (المعمول (ظرفا أو) جارا (ومجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أوفى المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أوفى المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها الى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا آتى أو حرف جر (فان لم يكن) المعمول (أحدهما فمجهول البصريين بمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكل لا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحزر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولما صدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم إشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسألة تقديم الخبر ومعموله ثم تقدم المعمول الظرفي ليس حسنا مطلقا ولذا اسأل الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي انصبع أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناؤه وأحقه بالتقديم وأجراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الاتي اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول ان أريد أجنبي من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليا لها لانه أجنبي منها اذ لا فرق

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدوشري فيه نظروا عما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو تلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعدون نحو انه من الاستعارة فكيف يكون غلطاً وكان الاظهر التعليل في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسداً في الحجام وهذا كله مما يعرف من انه أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي ١٩٠ نقل عنه انه نظر في كلام الشارح بأن الاستعارة بالكناية لا يذكرونها في شيء من

زبداً كلا) اذا لا يفصل بين الفعل ورفوعه باجتنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنأ هذا جحون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عوداً) وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقدولى كان معجول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً قنأ بالذال المعجمة جمع قنأ بضم الفاء وقتحها خبر مبتدأ محذوف أى هم قنأ قنأ وهذا جحون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جريرو وأراد الفرزدق بهذا البيت هجور مطير وشبههم بالقنأ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (ونخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مراد به الشأن) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشأن اسما نوان وقع * موهماً استبان أنه امتنع (أوراجع الى ما) الموصولة (وعليها من فعطية مبتدأ) وعود خبره وَاياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورية وهذا) التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله

باتت فؤدى ذات الخال سائلة) * فالعيش ان حمل على عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مراد به الشأن (لظهور نصب الخبر) وهو سائلة لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحمل البناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أى سائلة لك

(فصل) * قد تستعمل هذه الافعال تامة أى مستعنية برفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما رفع يكتفى * وتبعه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالة على الحدوث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً لسمى ناقصاً فعلى الاول لكونه لم يكتف برفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدوث وتجرر الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عمرة أى وان حصل ذو عمرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح (فصبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي (نحو) خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أى بقيت) وبات بمعنى عرس وهو التزول ليلاً

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقاً لا في كونها تصریحية (قوله) ونخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أى والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحدد متعلق الحرفين فان البناء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والبناء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدور في جواز دخول النواسخ عليه

(فصل) * (قوله) تستعمل هذه الادوات تامة قال الدوشري فائدة اختلف في كان وكائناً في لاضرئنه

كائناً كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وهما مصدرية وهى وما بعدها فاعل كائناً أى كونه وقيل هما ناقضان في الموضعين وفي كائناً ضمير هو اسمه وخبره ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبره كان عائداً على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضرئنه كائناً الذى كان اياه وكائناً حال من مفعول لاضرئنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز ووجه زعمهم أن تكون مانكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية القاموس (قوله) كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد يكون بمعنى فعل متعدٍ نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو التزول ليسلاً) قال الدوشري

لم يغيدهما ثم صرح السيد بقوله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتعدي بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال (قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عجز بيت صدره * وإذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا جهة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا احتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف انهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صيبا لا هم لم ينكر وأذلك بعدما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال أبو طاهر جزء في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى الماضي فيها قلت هذا خطأ لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعاً بل ولا يلزم القائل بالانغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافاً للبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي

موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الا ن عن حالهم لا أنهم أكبر وأذلك في وقت كونه في المهد فكانه قال أكبر وأ تكلم صبي كائن في المهد طفلاً فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيطه يصف الرياض يظل بها الشيخ الذي كان قائماً

ينب على غوج اه نحررات فلم يك فانيا قبل ديبه بل وقت ديبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظران تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الامر الزمان فيه معين وقوله أحدهما

فحق قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرس بها (وقوله) وهو امر والقيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لابن حجر السكندى خلافاً لمن زعمه (وبات وباتت له ليلة) * كناية ذى العائر الارمد

أي وعرس والعائر العين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي تزل بهم ليلاً) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله) أضحي بمعنى دخل في الضحي نحو (أضحينا أي دخلنا في الضحي) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الامور أي ترجع ورجع بمعنى ذهب نحو وافقنا موسى لفتاه لأبرح أي لا أذهب وأنتك بمعنى انفصل نحو فكنت الخاتم فانتك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان آخر غير ما ذكر وجيع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً (وهي فتى وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنقص في * فتى ليس زال دائماً فتى وذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الجلبات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى الفتى ليس الجمل * (فصل) * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي تروعه (أفت تكون ماجد نبيل) * إذا تهب شمال بلبل

أشده ابن مالك شاهد على ذلك فانت مبتدأ وما جد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجاء مقرر يربح تهب من ناحية القطب وبلبل كقتيل بمعنى مبالغة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جاراً ومجروراً) وليس المراد بزيادتها أنها

كونها بلفظ الماضي مع قوله أولاً تختص كان فيه ركازة وتها فت إذا الأول يعني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بحقيقته (قوله بين شيئين) أي لافي الابتداء لان البداءة تكون بالاوزام والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضى رجه الله في كونها زائدة مطلقاً لا لتعالى معنى وفي نحو * على كان المسومة الغراب * ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال اللقاني زيادتها ما بان لا تفيد شيئاً الا محض التاكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة الغراب * وأما بان تبدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيداً قال الرضى في تسميتها زائدة مجاز العدم عملها وانما جازان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلتها على الحد المطلق لا لدلتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب رفوعاً ولا منصوباً وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

(قوله) ولذلك كثرت
زيادتها بين ما التعجيبة
الخ قال الدنوشري فائدة
قال بعضهم زيت كان
قبل فعل التعجب لتدل
على أن المعنى المتعجب
منه كان فيما مضى وهو
عوض عما منع منه فعل
التعجب من التصرف
وانما اختصت كان بهذا
دون سائر الأفعال
الماضية لأنها الأفعال
فلا تنقل عن معناها
غالباً اه من شرح ابن
الصائغ على اللوحة
باختصار (قوله من
السمة وهي العلامة)
قال الدنوشري يشك
بان المادة لا تساعد عليه
اذ المسومة معتلة العين
والسمة القاء اللهم الآن
يدعى القلب المكاني
قليتأمل اه وفي بعض
النسخ من الوسمة فلا
اشكال (قوله والزائد
لا يعمل) الفرق بين كان
الزائد وبين حرف الجر
الزائد حيث عمل حرف
الجر الزائد بخلاف هذه
ان اختصاص حرف الجر
بالاسماء باق واما كان
فزال اختصاصها (قوله
فهو نظير وهذا كتاب
أترلناه مبارك) هذا من
غير الغالب عند اجتماع
التعجب بالمفسر دوا الجملة
والغالب بتقديم المفسر

لاتدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والافهى دالة على المضي ولذلك كثرت زيادتها بين ما
التعجيبة وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين
المبتدأ وخبره (و) قد تراد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل
ونائب الفاعل تأكيداً للمضي (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياذني أبي بكر تسامى * (على كان المسومة العراب)

أنشده القراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهو ما كالشيء الواحد والجياذ جمع جيد وتسامى أصله تسامى
حذفت إحدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب بكسر
العين المهملة تغت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى وأطلق
الناظم المسئلة اعتماداً على المثال فقال وقد تراد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما
(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مرت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا اكرام

لرفعها الضمير) وهو الواو الزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وأثر النحويين
حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو واسمها ولنا خبرها والجملة في
موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلاف السيمويه)
والتحليل حيث ذهبوا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها والذي فهمه النحويون
انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير
كلام يمنع من الغناء من اسنادها الى الفاعل في نحو زيد يخطب قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف
تلقى وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي فيها تو كيد لنا في لئلا نه مرتفع بالفاعل ألا ترى
انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجاً بالتحليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع
المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة
بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مرت
برجل معه فمرثم زيت كان بين لنا وهم لانها تراد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله

* ان لا يحاورنا الاكديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه
قال المرادي في شرح التنزيل وهذه تخرجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني التحليل وسيبويه
ما فهمه النحويون انما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا
جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالحجيرة كانت في الزمن الماضي فحي بقوله كانوا لئلا نكيد ما فهم من
المضي قبل دخولها فاطلق التحليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا

هل أتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضاً في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرانهم ثم حذف المضاف
وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان
في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم
وصل الضمير بكان الزائدة اصلاً لا لفظاً لئلا يقع الضمير المرفوع بالمنفصل الى جانب الفعل وقيل بل
الضمير تو كيد لتترقى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول
لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى نحو

(قوله ان تحذف) قال اللغاني هذا خاص بمبدأ كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن شيبويه في قوله ولو ثمر من أن تقديره ولو يكون عندنا
 عمر (قوله دالاعليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفعولاً منصوباً وأما اذا كان جاراً ومجروراً أو جلة فلا تظهر الدلالة
 على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير المجازمة) سيأتي في باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير المجازمة (قوله ان را كبا وان
 ماشيا) قال الدنوشي جعله اللغاني حالاً لا خبراً وقال التقدير ان سرت را كبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظراً لان فيه تعليق المفصل
 على الجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع
 من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انساناً فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيتين لا مجموعهما

زبد ظننت عالم هذا ما في المعنى مرتبا (ومنها) أي من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك)
 المحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير اكان أو ظاهرا (ويبقى الخبر)
 دالاعليها (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانها من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
 فيخفف بالمحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط المجازمة ولو أم
 أدوات الشرط غير المجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون في الامهات ما لا يتسعون في غيرها والى ذلك
 أشار الناظم بقوله ويحذفونها ويسقون الخبر * ويعدان ولو كثيرا اذا اشتهر
 (مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعان را كبا وان ماشيا) أي ان كنت را كبا
 وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقرب الدهر آل مطرف * (ان ظالمأبدا وان مظلوما)
 أي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضممار كان وانما انتصبا على
 الحال وان بقية اما وهذا البيت قاله ليلي الاخيلية (وقوله الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا خيرا وان
 شرا شرا) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لابتداء المحذوف (أي
 ان كان عملهم خيرا جزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا جزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم
 كان بكونه ضمير او هو معدود من مفعولاته (ويجوز ان خيرا خيرا) وان شرا شرا برفع الاول على انه اسم
 لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أي ان كان في عملهم خير
 فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير ان
 كان في عملهم خير جزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الالوجه الاربع (أرجحها) لان فيه اضممار كان
 واسمها بعدان و اضممار المبتدأ بعدفاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني أضعفها) لان فيه
 حذف كان وخبرها بعدان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد وذلك لم يذكره شيبويه
 (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافآن يعني على حد
 سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
 نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من
 نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا
 (ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خائما من حديد) أي التمس شيئا ولو كان
 ما التمس خائما من حديد (وقوله) لا يامن الدهر ذوبغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

بدليل انه يكون ممثلا اذا
 أتى باحدهما مسرعا (قوله
 وان بقية اما) قال
 الدنوشي قد يقال بقيتها
 أم لان الهم الآن يكون
 أصلها ان ماتم أدغم (قوله
 باعمالهم) قال اللغاني فيه
 حذف مضاف أي
 يحسن أعمالهم اذا اعمال
 مجازي عليها لا بها (قوله
 وفيه رد على التسهيل
 الخ) قال الشهاب القاسمي
 أقول وفيه نظر اذ لا نسلم
 ان مراد المصنف ان
 الاسم هو الاسم الظاهر
 المذكور أعني عملهم بل
 الاسم ضمير مستتر في
 كان عائداً على العمل
 على ان تقدير المصنف
 لا ينهض حجة على التسهيل
 (قوله أي ان كان عملهم
 خيرا) قال اللغاني لا
 يتعين ذلك لجواز تقدير
 ان عملوا (قوله أي ان
 كان في عملهم الخ) قال

(٢٥ تصريح ل)
 اللغاني فيه أمران الاول تقدير الجزاء مضارعا مفعولاً بالفاء والثاني ان تقدير
 في عملهم منظور فيه اه وقال الدماميني وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف
 من جهة المعنى اذ معنى ان كان في عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود الكلام ان كان نفس عمله خيرا لان لهم أعمالا وفي تلك
 الاعمال خير وقد يدع هذا بانه على التجزئ فيكون نحو ان كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا
 يتكرر مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فاما ذكره هنا ليني عليه ما بعده (قوله وقال
 ابن عصفور الخ) قال الدنوشي وجه أحسنه الرفع عنه على النصب ان في النصب حذف أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر
 اه وقال الدماميني اذ انظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستوائهما في الاضممار ورجحان رفع الثاني بان

أصمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى الأقبية حين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لا شواثهما في الأصمار وضعف نصب الثاني بانك أصمرت جملة ورفع الأول لم تضمن جملة ويوضحه أن سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشري فيه نظرا لآخره لا لألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري راجع لسائلة لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالثبوت أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في نصب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع سائلة واختلاف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعتها للضرب فهي شائل بغير هاء والجمع شول كرا كعور كع وقيل ما قاله الشارح أنها جمع سائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وقد يرجح الأول بأنه روي من لدشول بالتحفص وأجيب بأن التقدير من لدشول أن شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحدد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد يرجح الثاني برواية الجرمي من لدشولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولا بالمدولكن قصر لضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

أي ولو كان صاحب لبني ملكا إذا جنود كثيرة وقولهم ألاحشف ولو تمرا وفيهم ما رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعدلوا على ما قبلها ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول) فيما ذكر كان ما بعدلوا مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا) فإن الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون أن ولو) الشرطيتين (كقوله * من لدشولا فإلى اتلائها * قد ره سيبويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة سكون الواو والقصر والتنوين جمع سائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما السائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا ابن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كرا كعور كع والاقلام مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوة ولدها وانما قدره سيبويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لدان كانت لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقله في المعنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره أن أذلم يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وإن جمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما قرئ منه وقع فيه الوجه (الثاني أن تحذف) كان (مع خبرها ويسبق الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمروا خير برفعهما) الوجه (الثالث أن تحذف وحدها) ويسبق اسمها وخبرها (وكثر ذلك) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعمل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله عمله مقدمة عليه (وأصل انطلقت لأن كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعيدها) المحرور بها (على أن نطقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقا انطلقت (ثم

كانت صاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على أن ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر في البيت على أن المراد بالشول جمع سائلة الخ (قوله أذلم يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعدلوا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يخص المنع بما إذا كان لغيره تصريفية فاما لما يجوز في نحو يدودم إذا صلحها يدي ودعى فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على أن الموصول الحرفي لا يجوز

حذفه) الأبعد الحروف التي تذكر في التواصب كما قيد بذلك المراد ثم المراد لا يجوز جواز مطردا ولا فقد تحذف أن يشذوذ في غير ما يذكر في التواصب كما ذكره في المعنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والافهو مطرد كما في باب المبتدأ في تسميع بالمعدي (قوله أن ما قرئ منه الخ) قال الدنوشري الذي قرئ منه أن لدن لا يضاف للجمل (قوله أن تحذف مع خبرها) أما حذف الخبر وحده فنص في المعنى في بحث الحذف على أنه لا يجوز ولا تعوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لا مكان أن يدعى أن أمثلة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهمما تذكر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما يجوز في أماعا لما غز يد عالم أي مهمما تذكر شخصا في حالة كونه عالما أي مذكورا بالعلم فز يد عالم ويدل على ما ذكرنا محيى الفاء بعد المنصوب في نحو * فان قومي لم تأكلهم الضبيح * فانه مناف لما قرره فقامل اه قال الدنوشري قوله أما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد أن أماعا هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه أن يتبع جمع بما قال وزعم أنه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز في بعض المواطن عما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لأوجه له تخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل ثبت كلا

(قوله ثم حذف كان لذلك) قال الدوشري قد يتألم من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أي لأن كنت ذانفر فحرت) قال اللغاني لا يخفى أن تقدير فحرت يورث في التركيب ١٩٥ ركاكة وفي المعنى فسادا فلا يتجه

أن يقال فحرت لكونك ذانفر لأن قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذونفر اذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على به وعلك ونفرك وهما ذاتا يدى يكون امانا ناسبة عن مهمما كما قر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قومي الخ تعاملا المحذوف أي ولا اعتبار بفحرك بذلك فان قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل (قوله التامة) فيه نظرقائه لا مانع أن يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالتعريف فانه شاهد ومثال المحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي أن كنت لا تفعل غيره) قال اللغاني لا يجوز إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر أن ما مر يده لنا كيدان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنقيها هو الشرط فاما أداة شرط

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف كان لذلك) الاختصار (فان فصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أذغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصار ما أنت ولى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخرشة أما أنت ذانفر) * فان قومي لم تأكلهم الضبع (أي لأن كنت ذانفر فحرت ثم حذف) فحرت وهو (متعلق الجار) لأن وما بعدها وأباخرشة منادى بقط منه حرف النداء وهو بضم الحاء المعجمة وحي كسر هاو براعه مهملتين وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاء من خفيفتين بينهما ألف والنفر يفتح النون والفاء الهمزة والضبع على وزن العضد السنين المجذبة وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لأن الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزم اهدا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته وحجته أن ما المانابة في اللفظ نابت في المعمل وزعم أنه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أي بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزوم الرحالة أن تميل عميلا (قال سيبويه أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة يكسر الراء وبالحاء المهملة مزج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للرخص الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوب في موضع التعليل وعميلا بفتح الميم الاولي بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض) عن كان واسمها وأذغمت نون ان فيها التقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجار بردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من امام مكسورة وقال بعض شراح الشافعية اما لا بفتح الهمزة قال معني أمالها وان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لأن كنت تحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلت النون ميمًا وأذغمت في الميم اه كلام الجار بردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في ما أنت لا في أمالها والمحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلها ما جاز قاله الخضر اوى وحكي الكوفيون انه يقال لاتات الامير فانه جاز فقول أنا آتية وان أي وان كان جازا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم ياسلمى وائن * كان فقير امعد ما قالت وائن
أي وان كان فقير امعد ما ولا يجوز هذا المحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الامور المختصة

مؤكد بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله فطلقها فليست لها بكف * والايعل مفرق الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غير هو هذا معني واضح لا غبار عليه فليعل بالحق وان أقتال الناس وأقتول

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام ١٩٦ يكون يجوز حذفها لانه في مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيد ما ذكره الابطاويل

بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصالا ووقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم
(وذلك بشرط كونه مجزوما بالساكن) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم ألك بغيا) وإن تلك حسنة بضاعتها أصلها أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لا لتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من يكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لا لتقاء الجزم فيهما) لأن الأول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو (تكونوا من بعده قوموا صالحين لأن جزمه بحذف النون) بالعطف على يحن المجزوم في جواب الأمر وإنما تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين بحركة الأعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فاتها شبهة بحرف المبدوء اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون أعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلان تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لا لتقاء الساكنين (تمسكاً بحق قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي

(فإن لم تلك المرأة أبت وسامة) * فقد أبت المرأة جهة ضيغ
حذف النون مع ملاقة الساكن والمرأة بكسر الميم ومد الهمة آله الرؤية فكانت نظرو وجهه فيها فلم يره حسناً فئسلى بأنه يشبهه الضيغ وهو الأسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (جاءه الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي
فأستبأتيه ولا أستطيعه * (ولاك أسقني إن كان مأولك ذا فضل)
حذف نون لكن ضرورة واستدل به القراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن أن فطرحت الهمة للتخفيف ونون لكن الساكنين قاله في المعنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكي أنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه بواسيت بطعامه بغير من ولا يخل فقال له الذئب دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بأتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه

* (فصل في ما ولاولات وان المعملات عمل ليس تشبيهها في النفي) *
(أما ما عملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب بإسقاط الخافض وأهلها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أنهم لم يولوا ليس جملا عليها فقالوا ليس الطيب المسك بالرفع قاله في المعنى (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لأعمالهم أياها) عندهم (أربعة شروط) أحدها أن لا يقترن اسمها بان الزائدة فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله) بني غداة ثمان أنتم ذهاب * ولا صريف ولكن أنتم خرف

كما قال اللقاني (قوله لا انتفاء الجزم) قال اللقاني لا يخفى أن شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن فاعلات اذهو مبنى فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أي ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لأن أصله غير مستعمل الآن يشكك عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يديته ودمي أذولم يكن مستعملا لم يرد إليه شيء (فصل في ما ولاولات وان) (قوله في النفي) أشار به إلى الجامع في الإلحاق المذكور فإن قلت هذا قياس في اللغة وهو ممنوع قلت لا نسلم أنه قياس يجوز أن يكون ذلك ممنوعا قيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم أنه ممنوع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزيز جماعة (قوله) فإن المنقول عنهم الخ يؤيده أنهم قالوا إن المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه أن ما لم تعمل شيئا فينا في أصل الكلام لانه مفروض في توجيه لغة الحجازيين المعملين لنا وعلى هذا الجز أن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيها شيئا (قوله لأعمالهم أياها) قال اللقاني أضاف الأفعال إلى ضمير الحجازيين إشارة إلى أن أعمالهم

أصل الكلام لانه مفروض في توجيه لغة الحجازيين المعملين لنا وعلى هذا الجز أن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيها شيئا (قوله لأعمالهم أياها) قال اللقاني أضاف الأفعال إلى ضمير الحجازيين إشارة إلى أن أعمالهم

قد يوجدون الشروط أو بعض كإعمال الفرزدق إياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لو قال المرفوع بعدها كان أولى إذا لم يقترب بها ليس باسم لها (قوله لازائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حيث أن الزائدة تفصل أجنبي دون الناقى المؤكدة لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التاكيد فلا يظهر حيث بينهما فرق إذا عمل الأولى في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمى قد يقال الزائد في الكلام لتاكيد الكلام لا لتاكيد خصوص ما بخلاف النافية فإنها تخصيص ما ١٩٧ فيبينهما فرق فليراجع هل الأمر

كذلك اه وقال الدنوشى

قوله لازائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لئلا يعمها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فاذا وجد

صح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به فإنه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما إلا في الداراه ثم إن الشرط إنما هو عدم الانتقاض بغير غير أما إذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوب وجوز الانقشال رفع (قوله فن باب ما زيد الأسير) أى خلافا لابن الناطم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا

برفع ذهب على الإهمال وإنما لم يعمل حيث دللنا على محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترب اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهب بالنصب فتخرج على أن نافية مؤكدة) لا مؤسدة لأن نفي النفي إيجاب (لازائدة) كافة وهذا التخرج إنما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هي النافية حتى بها بعد ما تو كيد او هو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلولا تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدا نية بضم العين المعجمة وبالذال المهملة والتون قبل ثاء التانيث حتى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والحرف بفتح الحاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الأجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طير وشوى بال ارحتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلهذا وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باباه * وما صاحب الحاجات الا معذبا

(فن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حذف (ما زيد الأسير أى) ما زيد (الأسير سير أو التقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذى يسقى عليها الماء فتارة يجعل السياق عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة لأن تكون آلهة فأنحوض بتمه سوطا (و) كذا القول في * وما صاحب الحاجات الا معذبا فإنه في تقدير (الا يعذب معذبا أى تعذبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد بالاصل عدم التأويل وأنشد ابن مالك أرى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المعنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجوهري والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول القراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد اولكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف) أى بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم يجز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أولكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

بعد الإيجاب) أى لانه مخصوص بالاوسياق في باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الأسير أو انما أنت أسير فان دفع ما يتوهم ان الوقوع في الإيجاب لا يقتضى النصب نحو وما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جع بالفوتاء يزيدتين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر وجود فليس الرفع فيما بعد بل لا انتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قات أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد

انتقض فيه النفي يدل فوجب رفعه لذلك (قواه وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسي خبر مقدم) قال الدوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ أو من فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أوصفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

بني لابهامة) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المهمات في انها تنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلالن كما في الباب الرابع من المغنى (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عامة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عامة ويوافق قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاستند الخبر اليها فدل على انها عامة اذ المهمة لا خبر لها اه ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم

ورفع معطوف بل كن أو ييل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدة بالنصب على معنى بل ما هو قاعدة نقله الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للقراء وان كان ظرفا أو جار أو مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسمى من أعتب) فسي خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسمى آمن أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعرب الذي عاد الى مسرتك بعدما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فاحضن للعدى) * ولكن اذا ادعوه هم فهمهم

نخذه بتشديد الذا المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبهم قريش (واذا ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر (مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (الابهامة مع اضافته للبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه الحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنها ما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلقطة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مما تلاهم قاله المبرد وورد بان حذف عامل الحال اذا كان مغنويا ممتنع قاله في المغنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا قريش واختلاف كلام ابن قتيبة في سبب تلقبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جذري في وجهه ثم برئ منه فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

أعمال ليس أعلمت مادون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو خراحم ابن الجرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من متى * (وما كل من وافى مني أنا عارف) والاصل ما أنا عارف كل من وافى مني فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن تراجعا اجتماع بحبوبيته في الحج ثم

فقدما

مقدم في كلام الشاعر وانظر قواه لانه عامل ضمن معنى الفعل لاحروفه هل يأتي

وان جعلنا العامل متعلقا بالجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويقوم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان مغنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقدمه على الخبر

نفسه وان لم يكن طرفا ويبقى الكلام في معمول اسمها هل يعقرب ثقلية على الاسم مطلقا وان كان طرفا أو جار أو مجرورا (قوله وأما قول النابغة) قال الزرقاني الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذهو ومحمتم لان يكون على حذف مضاف أي لا على باغيا فمدخول لانكرة لان مثالا لا تعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأتى به من مفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل يلزوم ذلك) قال الزرقاني أي يلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول يلزوم الحذف غاية لعلية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما يستلزمه العلوية من معنى الحذف في القائل فكأنه قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال يلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بثله عن نظير ذلك فراجع في بحث أن المكسورة المهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صداح) قال في المغني ١٩٩ وانما لم يقدر وها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ

فقدما فسأل عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من متى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الان كان المعمول طرفا أو جار أو مجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله) باهية حزم لذوان كنت آمنا * (فاكل حين من توالي مواليا) والاصل فاسم توالي مواليا كل حين فنانافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنياً أجاز العلماء

والاصل ما أنت معنياني وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أتهم لا يجوزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لافاعمالها أعمال ليس قليل) جدا عند المجازين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعد الشرط الاول) وهو أن لا يقترب اسم بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* في التكررات أعلمت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا في جبهام تراخيا * وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادر او في مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعد اقلت لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعا لمعمولي ما (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفه بن العبد

(من صدعن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أي لا براح لي (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (كقوله

تعرف فلاشي على الارض باقيا * ولا وزر عما قضى الله واقيا)

فتعرف فعل أمر من التعزيرة وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة على ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك نسبة عليه في المعنى وثني اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشي أو لغو متعلق بياقيا وياقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقي والوزر الملجأ والواقى الحافظ (وانما يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترب اسمها بان (لان ان لا تراد بعد لأصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فاصلها لا) النافية (ثم زينت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ

بابؤس للحرب التي * وضعت أراها طفاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضممة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدفوشري يجوز أن تكون لافي البيت عاملة عمل ان فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقي) أي من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقي بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتأمل (قوله لان أن لا تراد بعد لأصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الازهية للهروي انها تراد بعد لا وأنشد عليه باطائر البين لان زلت ذا وجل * من المقنص والقنص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تراد بعد لا التي الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

واجبة التكرار وفيه نظر مجاوز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه مجاوز كون براح مبتدأ ورتبان لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر عـ لم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر مجوز أن ترد فيه فيسير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وهذا يندفع ما للقياني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقيله

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في ثرو لا في نظام قنابل (قواء أو لهما) فيه نظرا لأنه يأنم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعنا
 لأن تاء التانيث ساكنة وضعنا وحركت هنا الالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعنا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة
 تخمين في اللغات واشتهار لالت حيز وأيضا يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقولون تاء ان ولات هنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحررها وانفتاح
 ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما في سلت فان أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعملها الجاع من العرب) قال
 الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما المحاكم به النجاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوبا وحينئذ
 فلا ينافي قول الشارح وفيه
 خلاف عند النجاة لقافي
 اه وأراد أن اللقافي أشار
 لذلك لان ذلك نص
 كلامه كما يعرف بمراجعتة
 (قوله فزعم القراء أن
 لات الخ) قال الرضي وليس
 بشئ اذ لو كان حرف جر
 لجر غير أو ان واختصاص
 الجار لبعض المجرورات
 نادروا أيضا لو كان جارا
 لكان لا بد له من فعل
 (قوله وهو شمر دل) قال
 الدنوشري الذي في شرح
 ديوان الحماسة للتبريزي
 انه عبد الله التيمي ابن أبي
 أيوب وقال له قامبتدأ وهو
 مضاف الى ضمير النفس
 ففر من الكسرة وبهدها
 ماء الى الفتحة فانقلبت
 ألفا ولوروى لهني عليك
 مجاز ويكون جاريا على
 أصله وعليك في موضع
 الخبر واللام في اللفظة متعلق
 بمادل عليه لهني فيقول
 لي عليك حسرة شديدة
 من أجل رجل نابهر يب

أوليا لفة في معناه أو لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت ووربت لان لا محمولة
 على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا
 فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث
 وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
 الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى يليت بمعنى ينقص
 استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان
 حكاهما في المغني (وعملها الجاع من العرب) وفيه خلاف عند النجاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل
 شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ محذوف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش
 وعنه أيضا أنها تعمل عمل ان فتتصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس
 وترفع الاسم وتتصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما
 والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها
 محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم)
 وهو عيسى بن عمر في السواد ولات حين مناص (برفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس
 حين فرار حيننا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز
 البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في
 أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات تستعمل جر فاراد الاسم الزمان
 خاصة كما ان منذوم ذلك فتتصل في حين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة
 أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية لللات أن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة
 عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية لللات أن كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان
 كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه
 واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وماللات في سوى حين عمل *
 (فاما قوله) وهو شمر دل الليثي * لهني عليك للهفة من خائف * جوارك (حين لات بحير
 فار تفاع بحير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل
 محذوف (والتقدير حين لات بحير) على الابتدائية (أو يحصل بحير) على الفاعلية (ولات مهمل لعدم
 دخولها على الزمان) وبحير بالحيم اسم فاعل من أجاز (ومثله) في افعال لات (قوله) وهو الاعشى مينون
 (لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاحوال
 (اذا مبتداه هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (برمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس بحير ظرف ليعني وينبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه النون
 قال حين ليس بحير في القرآن أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناء لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهة
 فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان
 الرواية ليس بحير وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة
 بيلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه. وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر
 كونه خبرا لا تسويغ (قوله اذا مبتداه هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر اذا ظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهما في الأصل طرف مكان استعير للزمان اه قال الدنوشري وكون هنا ظرف زمان يلزم عاينه
اضافة اسم الإشارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة * (فصل)
(قوله وتزاد الباء) آخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على
اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدي معناها الى الغير
لأنها لا تدخل على معنى لدالتها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وأنظر لم أطلقوا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال

الدنوشري قال الرضي ولا

يمنع دخول الباء في خبر ليس

غير نقض النفي بالاولئك

لان الباء لتأكيد النفي

فلا تدخل بعد انتقاضه

انتهى ومنه يعلم ان الباء

لا تزداد بعد ما التميمية ولا

الحجازية الفارقة شرطا غير

ما ذكر وذلك مستفاد من

قول المصنف وخبر ما كما

هو قضية عطف ما على

ليس وأشار اليه الشارح

بتقديره وفي خبر وقال

اللقاني قال الرضي ونحو قوله

لوانك يا حسين خلقت حرا

وما بالحر أنت ولا الخلق

دليل على جواز تقديم الخبر

المنصوب دون المرفوع

وعلى هذا بنى أبو علي

والزنخشري امتناع دخولها

على خبر التميمية وأجازه

الاخفش وهو الوجه لأنها

تدخل بعد ما المكشوفة

بان باتفاق نحو ما ان زيد

يقسم (قوله لرفع توهم

الاثبات) أي في توهم

السامع ان ليس زيد قائما

كان زيدا قائما لعدم سماعه

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي اس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح
الموحدة والراء مضمر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن خرم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا
البيت وأومن عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الاحوال والطائف الذي يطرق
بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكانه رآها وهي غصبي ففرغ من ذلك والاهوال جمع
هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعملها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو
لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المنة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما
والاهوال النسبة اليها على وعلى غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز افعالها فذهب الكسائي
وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب القراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى
المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك
النداس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خير من أحد
الابالعاقة) وان ذلك نافعا ولا ضار له وان قائما أي ان ألقائما (وكقراءة سعيد) بن جبيرة (ان الذين
تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) يسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان الخففة من
الثقيلة وانها تصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو يخرج
على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الاعلى أضعف المجانين

أشده الكسائي شاهد على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو ليس الله بكاف عبده وما
الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين
لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا
ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محبوب ليس الاستثنائية كمحسوب الا فكما لا تقول ما زيدا لا بقائم لا
تقول قاموا ليس بزيدا كما تزداد الباء في خبر ليس تزداد في اسمها اذا تكرر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
البريان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله ليس عجيبا بان الفتى * يصاب بغيض الذي في يديه
وهذا من الغريب كما قال في المعنى (و) تزداد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ
منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يحاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفعاء يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في معن وهو خبر لا وقتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق
أي بمن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيئا فاقام الظاهر
مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم يجعل الباء معني في

(٢٦ تصريح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانهم لم
تدخل معه الا لبيان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحال فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للثن لان ظاهر ضيقه
ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدني بعد دلالة الم تزداد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي
وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة
التصنيف ان يقول وكان زيد في خبر لا العايلة عمل ليس زيد في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منقياً عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه نفي القيام عن كل فرد فمن أفراد الراجح ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منق عن الخير المقيد الذي هو الخير قلت بل يظهر فيه أيضاً ان الخير الذي بعده النار منسوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطاً في الاعتدال فيه أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل يقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي بعده الحياة لا يسمى قتلاً فالمقصود نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل

لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان القصد من التركيب انما هو نفي الخيرية المطابقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أجداً لغنيته أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمة رجه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعده قوله ممنوع مانعه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصوداً من التركيب ان جعل بعده النار ظرفاً لغواً متعلقاً بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأزدي

(وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذا جشع القوم أعجل)

فزااد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة

الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا لا تقصير (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أختي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدي بقعد)

فزااد الباء في قعد وهو المفعول الثاني لوجدوا القعد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى

وقتها الضعيف (و) تزااد الباء (بندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ

القيس الكندي فان تناعنها حقيقة لا تلاقيها * (فانك مما أحدثت بالحرب)

فزااد الباء في المحرب وهو خبر ان وتنام الناي وهو اليعد والماء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في

قوله أولاً خليلى مراى على أم جندب * لتقضى حاجات القواد المعذب

وحقيقة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجعلها حقب وتلاقيها مجزوم لانه بدل من تنا

قاله الموضح في شرح الشواهد والمحرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختيار (و) في قوله

ولكن أجز الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزااد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف

كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجزا هين لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريراً

وكليبار هطه ويرميها بيان الاتن بالثناة اناث الخير كما كان بني فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولي عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزااد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له والذذيذ نعت العيش

واقول باللقاف ارتفع وأقردت باللقاف والراء مسكنت وذات وفي الواقيت للزاهد المقول المتجاني

المستوفى في أثر ان عمر كان اذا سجداً اقلولي قال القراء هو ان يرفع مقعدته ويتجاني قليلاً وأنشد

* لما رأيتني خلقت مقولياً أي متجانياً عن النساء والمقولي أيضاً الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا

ومعنى البيت يقول الكلي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروي

أهل أخوة عيش لذذيذ دائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جدد

وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاماً بوجعها وشرطاً وأمر أو توبيخاً وتقريراً أو بمعنى قد

واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المتفنية فقال

وبعد ما وليس جراً بالخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجز

(وانما دخلت في خبر ان) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعده قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حاول الثاني بهيئته محل الاول أو لا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول في هذا الاخير نظرونا المانع من صحة قوله لا بخير الخ خصوصاً على ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ريمار يند في الحال المتفنية نحو ما جاء في زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدأ عند هل فتخرج يد خارج

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللغوي رحمه الله إلى ذلك يقول إلى خبر ليس ولو قيل أنه يرجع إلى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال
 الدنوشري إذا لمعنى إذا لم يعلم أن الله بقادر أن رأى هنا علمية وقد يقال أن الباب لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر أن وفيه ما فيه
 * (هذا باب أفعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللغوي في بحث يمكن أن يربا أفعال المقاربة في الترجمة حقيقة أي البعض
 الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لا ينافي أن الباب له ثم اعلم أن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على
 ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعميرين والقمرين إذا
 تقرر ذلك ظهر أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب لأن تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على
 ما قاله إطلاق الكلمة على الكلام فإن الأجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو أن الكلمات كلها اشتركت
 في إطلاق الكلمة عليها

في إطلاق الكلمة عليها
 ولم يغلب اسم على اسم
 كأنما اثنين انتهى بقى أن
 دعوى اللغوي أن ذكر الشيء
 استطرادا لا ينافي أن
 الباب له محل نظر فام إذا
 الاستطراد ذكر الشيء في غير
 محله لمناسبة فكيف
 يكون استطرادا والمحل
 له ودعواه أن التعبير
 بأفعال المقاربة من التغليب
 لا يخلو عن حارزة لأن
 التغليب لا بد له من علاقة
 وفي تحقيقها هنا خفاء إذ
 لا يظهر هنا شرف ولا خفة
 وذلك ظاهر ولا كثرة لأن
 أفعال الشروع أكثر فتدبر
 ومن هنا يظهر أيضا
 التوقف في كون الجواز
 مرسلًا لعلاقته السكينة
 والجزئية لأن الشرط في
 تلك العلاقة أن يكون
 ذلك الجزع من بين الأجزاء

بقادر (لما كان) أولم يروا أن الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل أنه جاء مصرحاً به في موضع آخر كقوله
 تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر فالنفي متناول لما مع ما في خبرها فليست حينئذ من
 النوادر وهي نظير ما أجازته الزجاج من قولك ما ظننت أن أحداً بقاتم لما كان في معنى ليس في ظني أحد
 بقاتم * (هذا باب أفعال المقاربة) *
 (وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زينة
 القوم عينا (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة)
 بتثليث الدال (على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهو ثلاثة كأدوكرب) بفتح الراء وكمرها (وأوشك
 و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من إضافة المصدر إلى
 مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملة تنص عليها ابن
 طريف في كتاب الأفعال وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في محته (وأخلاق) بخامسة ووقف (و)
 النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير)
 وأنها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشأ) وأنشئ (وطفق) بفتح الفاء وكسر ها وطبق بكسر
 الموحدة (وجعل) وهب (وعاق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان)
 من رفع الاسم ونصب الخبر (الأن خبره من يجب كونه جملة) لتوجه الحكم إلى مضمونها (وشد مجيئه
 مفردا) عن الجملة (بعد كأدوعسى) وأوشك (كقوله) وهو تابط شر واسمه ثابت بن جابر
 (فأبت إلى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
 فأتى بخبر كاد مفردا وهو آيا اسم فاعل من أب إذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة
 وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فخر بن عمرو بن قيس بن
 عيلان وكم خبرية ومثلها تميز مجرور بالاضافة والمضاف اليها ترجع إلى القبيلة وتصغر من صغر
 الطائر والمعنى فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر
 (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبثوسا) فابثوسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد
 لأنه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

زيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن أن يحجب بما ذكرناه في حاشية الالقية أن المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح الجواز المذكور
 والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللغوي فيه تجوز الحقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله
 وهي كاد) قال الدنوشري فيه إشارة إلى رد القول بأنها إذا نقيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في
 المحبوب والاشفاق في المكروه منه فإطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه أن طلة كن للتخويف
 لا للتخوف (قوله ترجع إلى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافا وقال أنها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي
 علي) أي وقال أن ذلك من مراجعة الأصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع أن بدليل قوله والتقدير أن يكون أبثوسا وبدليل قول
 المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه أضمار أن يكون في قوله كل أخ مفارقة أخوه * لعمري أبيت إلا الفرقان
 لأن فيه أضمار الموصول الخبر في قوله وقدرا الأضفة انتهى ومر ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لا

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما أراد عليه معاملة من جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذي صوبه في المعنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه أخر كلام المعنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المعنى من جملة الاقوال الغير المحسنة فتنبيه له (قوله وقال في المعنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعامله بقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المعنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يماس أبثوسا أو ياتي بابثوس

لانه لم يتعرض لشي من تلك الاقوال وكيف يوضح ان يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعليل لان في جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فقبه خلط على خلط هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المعنى بان فيه مجي الخبر بعد عسي بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قنعة الارب في تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثالا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنو شري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي مقتصر

أن يكون أبثوسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مقعول به والتقدير عسي الغوير ياتي بابثوس حذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبثوسا خبر عسي أو لكان أو لصار أو مقعول به قال الموضع في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يماس أبثوسا فيكون مقعولا مطلقا على حذف فاعل مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المعنى الصواب انه محذوف فيه كاد أي يكون أبثوسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصل انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغوير تصغير غار بالعين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومنعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لسكت على طريقه عسي الغوير أبثوسا يريد لعل الشرياتيكم من قبل الغوير فصار مثالا لضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خمر نيسان تخيرتها * ترياقة توشك فقر العظام أنشد أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح قد يقال انه على حذف كان أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فطق من جافا الخبر) فعل (محذوف) لدلالة صدره عليه ومسحا مقعول مطلق لا خبر (أي) فطق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤ كدامت مع * كما سيأتي في باب وفي قوله وشذ مجيئه ردا بعد كاد وعسي تقييد لقول النظم ككان كاد وعسي لكن ندر * غير مصارع هذين خبر (وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجيئه) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضع في شرح الشواهد ويروي ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور يضم الكاف وهو الرجل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل المرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعيا وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رعت بالقرب منها قال ابن مسكون فيماله على الجاسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حدا جازة لا تخفش ظننت زيدا قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيدا ما خوذ انتهى واعترضه الموضع في الحواشي بان أفعال التضمير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور) أحدها ان يكون رافعا للضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مفعولها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المفعول ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمرى (وقد جعلت اذا ما قتيت ثقلني * ثوي فانهم ضنهض الشارب الشمل وقوله) وهو ذو الرمة (وأسميه حتى كادما أبثه * تسكمني أحجاره وملاعبه

عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به مثالا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا فتوى كانت رومية فكيف يحتاج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب ثقلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنو شري قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف في رجوعه لا ضمير انتهى ولا وجه لا توقف اذا ما منع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنو شري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشروع فليتامل (قوله بثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللقاني انما يتيم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البديل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا قتامة انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم وليكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فمنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبديهة ومن المعلوم ان البديل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاوليين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شيء وهو ان الجملة البديهة اغنت عن خبر جعل أو كاد الاوليين كما سدد البديل عند الجزأين في نحو عسي زيدان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البديل كما قاله في بحث ان ورد في بحث عسي بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البديل لانه وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البديل واسمها انما هو ثوبى واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنوا في كلامه وذلك لانه قد رما به يقتضي ان يثقلني رافع لضمير ٢٠٥ المتكلم وثوبى بدل اشتغال منه وكذا

يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البديل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى البديل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى بدل عن الخبر فتأمل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضع في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

فثوبى في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلان من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتغال لافعالان يثقلني وتكلمني بل فاعلها ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبى يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البديل دون البديل منه لانه المقصود بالتحكم والمعتد عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى البديل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضع في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل آخر ذكرها الخضر اوى تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في) خبر (عسي خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توقعه بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

بروي بنصب جهده على المفعولية ببليغ (ورفعه) على الفاعلية وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسي وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياده هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما ما فعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا) فإرسال خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضع في شرح الشواهد وهذا أمر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عاملة فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاتقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب التمل أي الشوان وهو يفتح الثاء وكسر الميم المعنى وقد جعلت أنهض نهض التمل لا يقال ثوبى اباي فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرية باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرج جملة على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه منذوحة الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبى يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا مجرد ولا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال ان يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحذر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المعنى من ان عامل اذا شرطها لا جوابها والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه وثقة فليست له انتهى وكتب بعضهم تذيلا عليه ما عساه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما رأت الشيخ السهموري في شرح الأخرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللقاني ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عاملة فجعل ولا أرسل لأن كلامه ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل متضارع كان حالا مستقبلا اذا فاعمال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع انما يلزم منه معالجة

الجزء الذي وقع به الشروع في جواز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظن فيه (قوله مقرونان) قال اللغاني لا يخفى ان الحرف المضدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الاقراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جامة فاشترط الجملة غير صحيح بل الوجه ان يقال يشترط في المصدر وهو ما مضى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور ان هنا لا تقول بالمصدر وانما هي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا كما بيناه في حاشية الالفية وقد خرم بمثل ما قاله ابن عصفور وفي الجمع قال الشهاب القاسمي فان قلت كان مجيء بالسین أو سوف فانها تدل على التراخي قلت الاصل في الخبر الاقراد وان والفعل يوفيان بذلك لا هما في معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تقول بالمصدر انتهى وياقني ان السین تدخل في خبر عسي (قوله حري واخلولق) قال اللغاني ووجهه ما قاله الرضي ان اصلهما حري زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطققا يخصفان) قال الدنوشري قد تاتي طقق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طقق طققا أي لزم لزوما

٢٠٦

مالك حيث قال في التسهيل أو فعليه مصدرة باذا قال في الموضع في الحواشي الصواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه له كونها مفعلا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ماقت يتلني * ثوبى * شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمها انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقرونان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على التبرجى (حري واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعزة بالاستقبال (فحوى زيد أن ياتي واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير خبري أمر زيد الا تيان واخلولق أمر السماء الامطار أو خبري زيد صاحب الا تيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهاء زنة وكذا البواقي (وأن يكون الفعل مجردا منها) أي من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان) لانه لاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي بالاستقبال (والغالب في خبر عسي و) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بان لان عسي من أفعال التبرجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للتبرجى أخيرا لعسي قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشاويين وتلامذته ابن الضائع والابدي وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسي الذي هو الجر جاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسي زيد أن يحج ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ولا يقول كاذب يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للقارية كما ذهب اليه الموضع هنا تبعنا لناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسي (فحوى عسي ربكم أن يرجكم و) في أوشك نحو (قوله) ولو سئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبرا وشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدية بن خشرم العذري

(عسي الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسي وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وأمسييت قال في الموضع تبعا ليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الطرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائدا على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن ابي زيد يكون فامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانما تصبح لافيتعلق بمحذوف وفيه ضمير وأجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا فيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخفى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسي ان يرفع الضمير أو السببي (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقي

بالمصدر وهو ما مضى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور ان هنا لا تقول بالمصدر وانما هي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا كما بيناه في حاشية الالفية وقد خرم بمثل ما قاله ابن عصفور وفي الجمع قال الشهاب القاسمي فان قلت كان مجيء بالسین أو سوف فانها تدل على التراخي قلت الاصل في الخبر الاقراد وان والفعل يوفيان بذلك لا هما في معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تقول بالمصدر انتهى وياقني ان السین تدخل في خبر عسي (قوله حري واخلولق) قال اللغاني ووجهه ما قاله الرضي ان اصلهما حري زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطققا يخصفان) قال الدنوشري قد تاتي طقق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طقق طققا أي لزم لزوما

(قوله والغالب في خبر عسي الخ) قال

(يوشك)

الدنوشري قال بعض شراح الفية ابن معطى وقد أدخلت السین في خبر عسي لما اشار كنهان في الاستقبال قال الشاعر
عسي طيبي من طيبي بعده * ستطقي غلات الكلى والجوانح وكادوكرب بالعكس قال اللغاني شكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فر من منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالقاء فالقاء من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر العين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي العقلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافق الموت في بعض غلاته (وكادوكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقتربان غالباً ويقل اقترانهان نظر الى أصلهما (فن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كحبة الزبوعى وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواه يذوب) * حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من ان القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجد وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قواه) يرثى ميتا (كانت النعمس أن تفيض عليه) * اقتدا جشور يطقو برود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وثانية ياء مشناة تحت وثالثة ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاط الميت يغيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرئى وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المشناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برذوع من الثياب والمراد بهما الكفن يروى مذنوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمى سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقتربان قاله الموضع في شرح الشواهد وأصل تقطع تنقطع بتاءين خذفت احداهما وسقي يتعدى الى اثنين أولهما الماء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذ كر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الأفعال بالنسبة الى اقترانهان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلاق واليه الاشارة بقول الناطم

وبكعبى حرى ولكن جعلنا * خبرها حتما بان متضلا * وألزموا الخلق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من ان وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول النظم

* وترك ان مع ذى الشروع وجبنا * وما يجوز فيه الامر ان والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله * وبعد أوشك انتفا أن نزرا * وما يجوز فيه الامر ان والغالب التجرد وهو كادوكرب وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * ويقول ثانيا * ومثل كاد في الاصح كريا *

(فصل وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي الأربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد يخاف (نحو كادزيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلاج في منبئ الالباب قال الموضع في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضى للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديثة بفتح الشين قال الزركشى في التعليق على البخارى وعلى هذه اللغة الرديثة يكون على صورة المتى للفعول وليس مبنيا للفعول كذا قيل

(فصل) *

(قوله وعينها واو) قال الدوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيدزيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

بقولهم لا أفعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشده سيويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى أن الأصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها وهو المحجوجان بما تقدم ولقلته لم يمتلأ أكثر النحويين لها إلا بالمضارع (وطقق حكى) أبو الحسن (الاخفش طقق يطقق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطقق يطقق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائي أن البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (إذا شرب الماء مجبه) وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منبت الأسباب وعسي أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره أنه يقال عسى يعسو وعسي يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامة قاله قريب الموضوع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لا وشكا * وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأشده عليه) قول كبير بالياء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسي يوم الرجام واتى * يقينا (لهن بالذي أنا كائد) فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من كاد والاسي بالقصر الحزن والرجم بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى رهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبني أن أباك كارب يومه) * فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن (فأنك موشك أن لا تراها) * وتعدودون غاضرة العوادي

فوشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا إذا جاوز وغاضرة تبغي فضا دمعجتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالياء الموحدة من المكابدة والغمل وهو اسم) للفاعل (غير جاد على الفعل) لأن فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاد عليه مكابدا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضوع أنه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معها انتهى (و) الصواب (أن كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي ترتيب يوم وفاته وفي كرب استعمله لأن ناقصة وقامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد إذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طقق وكاد حكى الاخفش طققا) كقعودا (عمن قال طقق بالفتح) فإن قياسه القبول (بفتحين) وقالوا كاد كودا) كقال قول (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقاله وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للندري حكاية إشالة مصدر أوشك قاله الموضوع في الحواشي

(فصل وتختص عسى وأخا لولقي وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (مجازا) سنادهن

لمناسبة طقق المكسور الفاء لفرح في المصدر لا لعلم كما سيأتي أن مصدرها طققا كقر حال كن كان عليه أن يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدنوشري قال الغنيمي جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مقردا فلو قدر أنا كائدا فعله لكان حسنا فإيتامل (قوله) وقد ثبت عن الموضوع الخ) إلا أنه لم يغير ما وقع هنالاه كان قد شاع هذا الكتاب بقي أنه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لانه لم ينصب وإذا لم ينصب فلم لا يجوز أن يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فلا اعتراض باق إلا أن هذا يتوقف على أن كان تكون تامة (قوله) واستعمل مصدر لاثنين قال اللغوي يرد عليه حري فانه استعمل لها مصدر كما نقلنا عن الرضي الآن يريد حري بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حري بكسرها (قوله) وتختص

عسى الخ) قال اللغوي يشكك على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حري أن يفعل بفتح الراء والتنوين إلى على أنه مصدر بمعنى الوصف فلا يشي ولا يجمع نحو من حري أن يفعل انتهى وقد يجب أن حري مصدر واقع على الوصف أي حري

وخرى فهو محمل لضمير وأن يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المأذون لا يشغل ضمير أمثاله إذا استعمل في الحديث فثامه (قوله
الى ان يفعل) قال الدوشري فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد المأذون بآي ضيعة ٢٠٩ للصارح كانت (قوله مستغنى به

عن الخبر الاستغناء) عن
التي فرع الاحتياج اليه
وهذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل تامة
مستغنية عن مرفوعها
غير محتاجة الى خبر منصوب
فلو قال ولا تحتاج الى خبر
منصوب لكان أظهر
وقال الدوشري لو حذف
قوله مستغنى به عن الخبر
كان أحسن والمراد انها
تكون تامة (قوله فتكون
تامة) أي والخاص بهذه
الادوات الثلاثة التامة في
هذه الحالة وهي حالة ما
إذا اسندت الى ان والفعل
فلا ينافي انه أسلف ان
كرب تكون تامة بمعنى
قرب بقي انه سيأتي في باب
ظن ان حسب وزعمه يقع
على ان وصلتها فتسد
مسد الجزأين فهلا قيل
ان هذه الادوات عند
الاسناد الى ان يفعل
ناقصة وان يفعل سادة مسد
الجزأين (قوله وعسى ان
تكرهوا) قال الرضي
يجوز أن يكون الفعلان
متنازهين في شياء وقد أعمل
الثاني (قوله وينبني على
هذا فرع الخ) أي على
محبتها ناقصة تارة كما سبق
وتامة أخرى كما ذكر في هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم
بعد عسى اذ لوق أو شئت قد ورد * غنى بان يفعل عن ثان فقد
(نحو وعسى أن تكرر هواسيا) وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم (وينبني على هذا) الاصل
(فرعان أحدهما انه اذا تقدم على أحدهن اسم هو المسند اليه) الفعل (في المعنى وتأخر عنهما ان والفعل
نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة
الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى
الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى أو أرفع مضمرها * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين في) حال (الثاني والثنية والجمع) المذكور والمؤنث (فتقول على
تقدير الاضمار) في عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع
على انه خبر المبتدأ (والزيدان عسيان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة
بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عسيان يقوموا) كذلك
(والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى هند (عسى) ان تفلح
والزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من
الضمير (في) الامثلة (الجميع) وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي
ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل
(قال الله تعالى لا يستخروا من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن
(و) الفرع) الثاني انه اذا ولي أحدهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان
يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخر الا غير
وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير)
العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسند الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان
والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثاني انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا
لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل في موضع نصب
على الخبرية) لعسى مقدها على اسمها فتكون ناقصة (ومنع التلويين هذا الوجه) الثاني (لضعف هذه
الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد) أبو سعيد (السيرافي) وأبو علي (الفارسي) ويظهر
أثر الاحتمالين أيضا في) حال (الثاني والثنية والجمع) المذكور والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار)
في الفعل المقرون بان (عسى ان يقوموا أخواك) فأخواك اسم عسى مؤخر وان يقوموا في موضع نصب خبر
عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فأخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى
ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتائيت لا غير)
فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وان واجب تائيت الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب
تائيته لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيحى في باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧ تصريح ل) الفصل والخاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله
الثاني انه اذا ولي الخ) قال اللقاني ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صلدق عليه والتقدير
الثاني ممتنع فيه ثم نقل عن الرضي ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف في الجهة

الخامسة من المعنى على ذلك وثقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنشبت وهذا باب العلامة اللقاني ينقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسي انشائها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الرخشي والمعنى هل قاربتم ان لا تقابلوا بمعنى أتوقع حينئذ عن القتال فادخل هل مستفهاما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدل بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لان في قوله اني عسيت صائما وهذا الدليل فيه لانه على ٢١٠ اضممار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظرا الى ان الموضع للقلعة)

هذا انتقد على شيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من موضع جمع الكسرة قبل بظاهرة على ان التقريبي بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فسادونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيسه مناقشة اذا الفاء تقتضي تعقيب النصيب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والجمال ان النصيب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجب ان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخواله وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مستند الى ان والفعل مستغنى به عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مستند الى الظاهر وسياتي ان الاقصر توحيدة (و) في المثال الاخير (تؤنت تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تأخر المستند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا ياتي فيهما تقدم لا تأخر نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجى (خلافا لاني عبدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمرة (خلافا للفراسي) في اجازته الكسر مطلقا في خبر عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مستندا الى (التاء والنون أو نأخو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) بحريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار النظم بقوله والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن * (هذا باب الاحرف الثمانية) *

عبر بالاحرف نظر الى ان هذا العدد للقلعة وبالثمانية لادخال ان المبتدأ ووجه وعسى ولا التبرئة وتوحيدها به بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخله على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأمين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكلم تنصب هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا لحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

الاول والثاني للاول (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما مر في باب كان ونوقال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصروا وعم لانه أسقط ههنا ما لم يعمد التصرف كطوبى للؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير خبرية وهي جملة لا تحتمل الضد والكتب كالأمر والنهي والدعاء والتمنى ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمسئذهم * لا تحسبوا اليه من ليدكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيتوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمنى والترجي وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه (٢) قول المحشي قوله نظر الى ان الموضع للقلعة الذي في نسخ الشارح التي بايد ينظر الى ان هذا العدد للقلعة

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تأتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسب لا يلزم اطرافها (قوله ونفى الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويقيم من قوله فهم المجرى تدو كيد النسبة انها تفيد مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفى الشك عنها والمفاضل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بنى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها قائل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري يخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الضواب أن يقال بدله أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يو جه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففى التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فباغذ زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الاحرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على

دخولن وهو المبتدأ ولكل من الفرق يقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شهابا كان الناقصة في لزوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يابها وينفى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجئ الخبر وسياتي (و) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفى الشك عنها) نفى (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهم المجرى تدو كيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهم ما لنفى الشك عنها وان كان منكرها فهم ما لنفى الانكار لها فالتوكيد لنفى الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك انه كرم لان من شيمة الشجاع الكرم فنقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكرم فتقول لكنه كرم ولو كونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطف على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائد على ما قبلت ما قبل العبارتين حيث تدوا احد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه و برفعه من غير نفى بان يعبر عنه بنفيه و كذا قوله أو نفيه صادق بنفى المثبت وينفى النفي فيصير مثبتا قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو لا ابتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدي العبارتين تنفى عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كرم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كرم وأما الوقوع في الوهم ابتداء نفى الكرم كما هو المتبادر من نفى الشجاعة لا يثني بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازماله فافاديا بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كرم ويصح بقولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الماه في ثبوته أى تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيوهم انه كرم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيوهم ثبوت نفى الكرم فترفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولو كونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهرها الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان تاتي في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تعدد الاشارة اليه وان ينهض ما رتباطا يتوهم من تحرك أحد هاء

تحررك الا آخر لكنه لا يتاقى في قوله ما هذا اسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفى القيام عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجز) قال اللقاني مبني على عرف أهل العربية من ان لولا الدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المنطقة من انها الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تأليها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفى كونها التشبيهية لان انتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهـ مزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى الكافي كما في الجاهلي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

اللقاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيهه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسدا ان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكثم قدمت الكاف اذ انما ان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملا جامي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كانت قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبهه

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا سا كن أو ضاله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلا فله نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثله نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في التلخيص الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجاهني) زيد (أكرمه) فهذا يدل على امتناع الجحى لان لو اذا أدخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجز) فاكدت بل كن ما أفادته لو من الامتناع وهي بشيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) يفتح الكاف نعتا للتشبيه نحو كان زيدا أسدا أو نجار عما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه فغلب تشبيهه مؤكثم بكان (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالنجار فقد تمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول هله وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حاجة لهم في قوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا لظن في ما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كان زيد أقعدا ويقعدا وفي الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانت بالدينا ولم تكن خلافا لابي الحسنين الا نصارى ولا للنفي نحو كانتك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفقارسي (و) الحرف (الخامس ليت وهي التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي ما لا فاجح منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب الجحى والحاصل أن التمني

بنفسه ودفع بان المعنى كانتك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيهه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قائم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسما واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بالاطمع فيه ما شأنه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف ما لا يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب الجحى) هذا ما لم يكن قصده الا ان لا يمر من الامور فان

بأن قصده ذلك فلا يمنع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية كدمن الخوف لا اقترانها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خاتما من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب

تفسير قوله تعالى لعلهم يتقون اذا الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي مامعناه ان لعل في كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله ففهل منه) قد وقف في ذلك ويقال كل من الامرين لا دخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهب على رجائك) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله تجيز اسمها) أي وتجيز نصب اسمها وقتح لامها الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشيء (المحبوب نحو) لعل المحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في) الشيء (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أي قابل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعل أبلغ الاسباب اسباب السموات ففهل منه أو افك قاله في المعنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرت (قال الاخفش) والكسائي (و) تأتي لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ علك لعلنا نتعدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لتتعدى ولتأخذ انتهي (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المعنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهب على رجائك كما انتهى (قال الكوفيون) تأتي لعل (للاستفهام) قال في المعنى ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكي) انتهى وعلى هذا فالعذر لا تدري أي الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أن يزكي والمعنى لا تدري جواب أي الله يحدث وما يدريك جواب أن يزكي قاله قريب الموضع في حاشيته وهذا ان المغنيان لا يثبتهما البصريون (وهتيل) بالتصغير (يجيز جراسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثنائها قال شاعرهم

لعل أي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجرعاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المعنى فقال ما نصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتزبل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم يجامع ما بينهما من عدم التعاقب بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغة) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخرين العود الحصري وكان ترجي ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(وقلت عساها ناركا) * تشكي فأتى نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمها وناركا خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فتزوج امرأته من الخوارج فقبل له فيها فقال أردتها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأصلته عن مذهب أهل السنة (ولي نفس تنازعني اذا ما) * أقول لسالعي أو عساني

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتاعك أو عساكا * قال كاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضع من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله يجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولوتعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدوشري هو روية وهو عجزيت وصدره * تقول بنتي قداني أنا كما * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قداني أنا كما أي قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه ملائفته وقوله يا ابتاعك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استعزم في الرحيل ودع قولك عسايا لأحظي بشي اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شرح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لأن هن الصدر إلا أن المفتوحة ولكنها حلت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لأن التوسط يذهب الخ) والتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج إلى ذلك في ما المحمولة على ليس بالمر (قوله والا أن كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه أن الحرف إذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا وإذا كان الخبر ظرفا أو جار أو مجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز إذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جار أو مجرورا فكان المناسب

أن لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط أداة الاستثناء وإن قوله أن عندهند بعلمها أي ما كان في الاسم ضمير يعود إلى بعض متعلق الخبر بقي أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو أن زيد في الدار لقيد كون اللام داخلية على الخبر فتلخص أن للخبر الظرف في ثلاث حالات (فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول أن أريد سدا المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاعا الخ زاء فانهما تفتح جواز الاتها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وأن أريد سدا المصدر أعني من أن تتم الفائدة بما ذكرناه مع تقدير شيء مما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجب أن الجملة المقرونة بأن أن أريد بها إرادة

مذهب سيبويه ومذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخر أو رد قولهما بأميرين أحدهما أداة إلى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني أن من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب به دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير أن مالا وأن ولدا ومذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها ناز كاس برفع ناز (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين أن نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كعل لثلا يلزم جل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافي) بكسر السين (وتنق) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته) سواء كان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لبن السراج) وتعلب (في إطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل أن عمل لعل حرف والافعل ومحل الخلاف في عسى الجملة أم عسى المتصرف فانهما فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيد لزيت أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستاتي) في باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جار أو مجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادت بهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه قال

إذا انصرفت بنفسى عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل (الأن كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لأن شرط عملهما اتصال اسميهما بهما (و) (الأن كان الخبر) (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو أن لذي أنكالا) فليدنا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (أن في ذلك عبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو أن عند هند عبدها وأن في الدار مال كها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما الكثرة هما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الافي الذي * كليت فيها وهنا غير البدي ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها إلا أن كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا (فصل) تتعين أن المكسورة وهي الأصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها) تتعين (أن المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله وهمزان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذلك أكثر (و يجوزان) بالف التنبيه أي ويجوز أن المكسورة والمفتوحة (أن صرح الاعتبار أن)

نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وأن قصده نسبة تقييدية مسندة أو مسند إليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مقدروفيه نظرا إلى عود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجب أن يسمي المصدر وحده تعين الكسر لاغنيائه عن التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدير بهما أمكن لأن الاختصار بهما أمكن مطلوب اه وفيه نظرا لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم الخ) قصده أنه لم يشر إلى ضابط جواز الآخرين والتجقيق خلافا كما بينا في

حاشية الالفية (قوله وهما سد الخ) فالاعتبار ان كما قال اللقاني بمعنى الاعتبار (قوله وهو تعين) أي المتهوم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني بر د على هذا ان الداخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التأكيد كقولك أخرج فان زيدا أخرج قال الرضي وتكسر أيضا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المسكورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المسكورة فهما سواء في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعظم من المعلقة اذا المعلقة خاصة بافعال القلوب اه وقال الحفيد اعلم أن المصنف سبذ كرفيما يجوز فيه الامر ان انه اذا كان المبتدأ قولاً ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلاف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتي انها اذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال

هذه داخلة في الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناطم في زيدانه قائم وسياتي (قوله في الابتداء) قال اللقاني أي ابتداء الكلام التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجي عقال الرضي فكسرت ابتداء أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان في وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستأنف وقع عليه تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزرك قولهم ان العزة لله جميعا اه وسياتي في كلام الشارح في مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه) أه

وهما سدا المصدر مسدها ومصدر معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المسكورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومصدر معموليها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذا لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مقرر والمقرر لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أي من الابتداء الحكمي (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا الاستثنائية واقعة في الابتداء حكما أو تقع (تالية لمحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أولاد كجستك اذا ان زيدا أمير) لان حيث واذا لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفتوحة لتنوء) فاموصول اسمي ووجب كسر ان بعدها الوقوعها في صدر الصلة وصله الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو عجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عن فاطلة هنا مجرول على تقييده بعد (و) بخلاف (قوله لا أفعله ما أن حرام مكانه) بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقدير (اذا التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان حرام مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول المحرف في الظرف والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حرام مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء الجبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذهاب الى منى قال القاضي عياض يمدو ويصرو ويثنت ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثاني نحو أقسمت ان زيدا قائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال أنى صمد الله) لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدي معنى لها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل ونحو أقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) بجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيدانه

قال اللقاني اشارة الى ان المزاج لا يبتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا ير د على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لمحيث) قال اللقاني قد ذكر وان حيث يضاف قليلا الى مقرر وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني عم الشارح في الموصول لاجل ما أخرج من قوله لا أفعله ما ان حرام مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول الجز في لا تكون مفتوحة لعدم تلاوها الموصول تقدير في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا ولا في المعنى في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدنو شري الظاهر انه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لا يفاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل الاعلى فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذا لم تحي فسياتي انه يجوز في ان الوجهان (قوله ونحو أقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يعنى عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مفعولة بمصدر معرفة) قال الدنو شري هذا على اطلاقه فير سلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المعنى واعلم انهم حكموا الان وان المقدس من مصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قد من ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسنا قبلك الخ) المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا

وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الجباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الالام واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والالاذلا مانع من تعدد الاسباب وأى من ية لبعضها على الاخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الالام وأما اقتران الخبر باللام فهو معدوم منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب وشهد ليس منها فلا يوضح التمثيل به هنا فالجواب ان يشهد بمعنى يعلم حينئذ متها فصيح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال

فاضل ولم تنفتح ان فيها وان كان الاصل فى الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الجباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الانحوما يعجبني فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مرت برجل انه فاضل) لان الفتح يودى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانما تنفتح نحو مرت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجمله لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء مصدر الالكلام وماله صدر الالكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة فى اللفظ فربما التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا القعد لان اللام ليست للابتداء بل دخلها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبر عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيدانه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجمله ان ومعه وليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشي من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخله فى قوله أو لان تقع فى الابتداء واقصر لناظم على ستة مواضع فقال

فا كسر فى الابتداء وفى بدء صله * وخيت ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كثرته وانى ذو أمـل

* وكسر وامن بعد فعل علما * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومصدر معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أو لم يفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أنكم أشركتم) أى اشركتم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (ناطقة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أى استماع نقر (أو) تقع (مبتدا) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم المحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان هدى انك فاضل والفرق بين

قوله

ما المانع من ذلك على حدسى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان الحقيقة النون وان المشددة والاطهر

ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة به بدليل انها تكسر واقعة موقع المفرد فى نحو حسب زيدانه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزاء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلت بالان وحدها تأمل وهو نظير من أتيت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزي الخ) قال الدنوشرى ظاهر

كلام المطرزي أن ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ومحتاج إلى الفرق بينهما (قوله
فلولا أنه الخ) قال اللقاني عده من واجب الفتح إنما يظهر على قول الجمهور أن الخبر لا يذكّر بعدلولا وأما على قول غيرهم فالمانع
من ذكره والكسر غاية ذكره اهـ ومراعاة غيرهم من يقول أن ما بعدلولا مبتدأ وأنه إنما يجب حذفه إذا كان كونا عاما أما من يقول أنه
فاعل وهم المبردون من ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على أنه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور
وهو وجوب سد المصدر مسدداً ومعمولها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكّره في ذلك (قوله ولا صادق
عليه خبرها) يعني به أنه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الأخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع

من تقديره والدليل عليه
قرينة المقام (قوله
فتحتاج إلى خبر) أي
فيقال حق أو باطل (قوله
لا يخبر عنه بالفضل) إذ
أول القول بالمقول وجعل
على حذف مضاف أي
مقولي دال فضله لا يظهر
للمنع وجه إلا أنه تكلف
وقال اللقاني أي مقولي
هذا اللفظ المذكور وهو
أنه فاضل بالخبر مراد به
التركيب المحكي بصورة
ما وقع فلا يصح فتح
المهمزة لاقتضائه المصدر
الذي هو الفضل ومعلوم
أن الفضل ليس بمقول
وإنما المقول اللفظ
وبقرينة هذا المتكلم
كانه قال أولاً أن زيدا
فاضل بكسر المهمزة
لوقوعها ابتداء ثم أراد
الأخبار بما نطق به على
صورته فقال قولي أو مقولي
أنه فاضل (قوله لأن الخبر

قوله أولاً أن تقع في الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة
مستقلة وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى الخبر ومنه
عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسنود اليه
وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبردون إلى أن الجاهل والكوفيون إلى
أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على الخلاف في ولولاهم صبروا قاله في
المعنى (أو) تقع (خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر أن
(نحو اعتقادي أنه فاضل) فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على
اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحت لسد المصدر مسدداً ومعمولها
والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك ولم يحز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن
اعتقادي لعدم الرابط لأن اسم لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لأن خبرها غير صادق عليه فهو
يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولي أنه فاضل) فيجب كسرها لأنها وقعت خبراً عن قولي
ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
لا غيره أما إذا أريد أن جملة أن منصوبة بقولي كانت من تنمة المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها
لفساد المعنى لأن القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد أنه حق) فيجب كسرها أيضاً لأن
خبرها هو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة أن ومعمولها خبراً عن المبتدأ لأن اسم
رابط بينهما ولا يصح فتحها لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاد محققاً وذلك لا يغيّر لأن الخبر لا بد أن
يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو أن تقع خبراً عن قول وخبرها صادق
عليه نحو قولي أنه حق لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعها أولى (أو) تقع (بحرورة بالحرف
نحو ذلك بأن الله هو الحق) لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً (أو) تقع (بحرورة بالاضافة) إلى غير
طرف (نحو أنه بحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف إلى أنكم تنطقون وما صلة أي مثل نطقكم لأن
المجرور بالمضاف حقه إلا إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في
حيث واذ (أو) تقع تابعة شيء من ذلك وهي إما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي
التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم) فإني فضلتكم معطوفة على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي
وتفضيلي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) فإني فضلتكم فإني فضلتكم

(٢٨ تصريح ل) لابد أن يستفاد منه الخ قال الدنوشري ينبغي أن يعال امتناع الفتح بأنه يلزم عليه جل صفة الشيء عليه
أذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقاً أو حقيقة ولم يظهر وجه أنه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر إلا ما يستفد من المبتدأ لا قدر زاد
عليه اهـ وتحت به غير خطه مانعه اللهم إلا أن يقال أن كونه حقاً والحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يقد الخبر قدر زاداً (قوله
إلى غير طرف) قال الدنوشري فيه نظر وكان عليه أن يقول إذا كان المضاف غير ظرف إلا أن يجب بيان إلى في كلامه بمعنى مع كقوله
تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (قوله إذا لم يكن المضاف ظرفاً) أي ولهذا قيد الشارح أولاً بقوله إلى غير طرف لكن قال اللقاني لم
يستثن المصنف تلك من هذه لأن المضاف في هذه حققة لا إضافة إلى مفرد تحقيقاً أو تأويل لا إلى تلك الإضافة إلى جملة تحقيقاً فغير في هذه
بالمجرور وبالاضافة وفي تلك بالتالي لا بالمجرور وتنبه على ذلك فلم يحتاج إلى الاستثناء وعلم منه سبب الاقتراح (قوله أو تقع تابعة) نعم

تابعه والمصنف اقتصر على العطف والبذل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا المبحى الفتح في القرآن الامسوقان المفتوحة (قوله و كنت أرى زيد الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سالت عنه فاذا انه عجب من فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المقر دو كسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه ما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يستلذه الالمبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها الكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها أما كن المفردات لا أما كن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامر ان كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع) أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو (فانه غفور رحيم من قوله تعالى) (من عمل منكم سوءاً فاجعله الآتية) فرى بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالتعذر ان والرجعة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرجعة) وإذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشرف فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثاني) ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمرا د بها الهجوم والبعثة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغمته والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة (كقوله) و كنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللاهزم)

أنشده سيديويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما ما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدأ محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللاهزم جمع لهمزة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغعة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولما زمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سييدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللاهزم موضع السكر الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأنا فاع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجزاء دخل على ان لفظا أو تقدير افتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (ليكن ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجلة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضع في شرح بانك سعاد والكسر اختيار أبى

فان قيل لم لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبنى للجهول غلب استعماله لم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصریح غيره بأنه متعد الى ثلاثة كما قال الملاحى في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم يقل ومثل لبيك يا سقاط الضمير عطف على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثانى (قوله والفتح اختيار الشافعى) قال الدنوشري ينظر ما وجه اختيار الشافعى الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

حنيفة

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعى انما اختار

الفتح من حيث الرواية لامن حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا يخالف بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثر يتساهل على ما قال الخطاى كما نقله الامام النووى في شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطاى الفتح رواية العامة اه وهو يفتيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمرو ابن عباس ومأقاله صاحب الكشف من ان الكسر اختيار أبى حنيفة خلافا لما قاله الزيلعى في شرح السكونى من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد الثناء والظاهر ان جملة ليبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم ان النووي وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال ليبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهاهه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهاهه التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم الا ان يقال الايهاهه في الفتح أقوى للزوم التعليل اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذري على الاسنوي في قتله عن الزمخشري أن الشافعي رضى الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعي رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزمخشري أى لان أصحابه أدري باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي انه يرد على ٢١٩ ما عبر به المصنف في شرح بان سعاد

أن الدمايني نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المغني عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام في الامالي الملي مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الا حسن عند المفسرين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم تعلم أن الاخبار باللازمة على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

خليفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو روية (أو تخلفي بربك العلي * اني أبو ذالك الصبي) يروي بكسر ان وفتحها (فالکسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تخلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفردة وجواب القسم لا يكون الاجلة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذا اصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أي فعل القسم وذكر اللام أولم تذکر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا قائم) وحكي ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذکر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبوه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول وخبر عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولي اني أجد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت القول على حقيقة من المصدرية أي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أي مقولي اني أجد الله قاله الموضع في حواشيه على التسهيل ومن دخله نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المستد في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سب حانك اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو على اني أجد الله) لاها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير على حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذا لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيدا لان المحمول لا يكون أحسن من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارت اعتقاد زيدانه حق والجامع

لانه اذا بقي له شيء من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قلعهما قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة له وموه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتدكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناطم وللظاهر ووجه نسخة بعده بتدكير الضمير وهو عائد على أن الإشارة الى أن سبب الكسرة تأخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لو لا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما أو قال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما في البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما وهذا قال الفقهاء في حلفت أو أخطف أو أقسمت أو أقسم انه عین ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملائكة والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة اني

أجدوه ولا يصح لانه ليس يعمل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذلك بالمعنى المصدري (قواه نحو ان لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجنس أن لا تجوع ولا تظمأ ولا تعري ولا تضحي للجمع بين المتماثلين فلم يعدل عن هذا والجواب في الآية جناسا خبر من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعري تجرد الظاهر من الغشاء فخانس في الآية بين التجردين وكذلك الظاهر الباطن والضحي وهو الظهور والشمس حر الظاهر فخانس بالجمع بين الحرين اه وفي البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع في باب التوهم ان الثعلبي حكى في التمه ان سيف الدولة بن جردان اعترض على المتنبي في قوله وقف وما في الموت شك لواقف * كانك في جفن الردي وهوناشم تمربك الا بطال كمي هزيمة * ووجهك وضاح وتغر لك باسم ٢٢٠ وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز

الصدر الثاني وبالعكس بينهما ان خبر ان فيما يصدق على المبتدا الا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو اتقنى القول الثاني او) وجد القولان ولكن (اختلف النازل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولي اني مؤمن) فالقول بمعنى القول مبتدا وجملة اني مؤمن خبر وهو في نفسه في المعنى فلا يحتاج لرباط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان موردده الجنان والقول موردده اللسان (و) الثاني نحو (قولي ان زيدا يحمد الله) قال كسر على ما فرقه ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولي حمد زيدا لله لان حمد زيدا غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقه بمفر دصالح العطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وأنت لا تظمأ فيها ولا تضحي قرأنا فع وأبو بكر بالكسر) في وانك لا تظمأ (اما على الاستثناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهي ان لك أن لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظم واحتز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرافاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي مالا وفضل عمر وفيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم قارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة ألا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجاره والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) حتى في هذا المثال تصالح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جربها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فللعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بترلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على أنها) مركبة من هزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضع في الحواشي (وهو قليل) فالهزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما

الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله كاني لم أركب جواد اللذة ولم أتبطن كاعبادات خلخال ولم اسبأ الرزق الروي ولم أقل تخيلي كرى كرة بعد اجمال وتلاقوله تعالى مثل الفريقين كالاعشى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وأنت لا تظمأ فيها ولا تضحي وذكر ما يدل على أنه توهم فيهما عدم الملاعة وليس كذلك ولو خافت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعشى والبصير والاصم والسميع لقصد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبهة الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلي ومعا في وضاديهما ليصح

السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظمأ لوجب أن يقال وأنت لا تعري فيها ولا تضحي والتضحي البروز للشمس بغير سترة ثم هذه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعري وفي نظم الآية ضم في العري لنفي الجوع لتطمئن النفس بسد الجوع وستر العورة اللذين تدعوا اليهما الضرورة وتطلبهما الجملة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أو جبت البلاغة فآخذت الظمأ عن الجوع وتقدمه على التضحي لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتآخذت التضحي كما تأخذت العري عن الجوع لان التضحي من جنس العري والظمأ من جنس الجوع وانما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضحي مشروط بالبروز للشمس وقت الضحي والانتقال من الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهزة للاستفهام الخ) قال الدبوشي هذا بظاهرة ينافي قوله أولا

اتنصب

والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أجد الغني ربه الله بغيره لا منافاة فان المراد بالتركيب ألا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستقحام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظرا لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكامتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري ينظر ما عراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لا يافية للجنس وحرم اسمها وهو مبني على الفتح والمعنى لا بد من الا تيان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزله وقال الدماميني في شرح التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال القراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثيرا استعملها حتى صارت بمنزلة حقانقول لاجرم لا تينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المرحلة) وانما لم ترحل في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة ان لان صورته ان قد زالت وسهل ذلك زوال الغظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

كونه ما معنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكروه الا ان يقال مدار اللفظي على تكرير اللفظ بعينه او مجرد اذنه وتنع المرادفة هنا وقال الزرقاني اخترت بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكن ما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض في ذلك الشمني بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المعنى والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد حينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة في قولك

انتصب عليها حقاق قوله أحقق ان جبرتنا استقلوا * فنيثنا ونيتهم فريقي
تقديره أفى حق وقد جاء مصرحاً في كونه * أفى حق مواساتي أحاكم * وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلة ما في ومن آياته أنك ترى الأرض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلة ما في أول يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه طرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورد أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده القراء بان لا تزداد في أول الكلام وعمله في المعنى بان زيادة الشيء تقيدها طراحيه وكونه أول الكلام تقيدها الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعده في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاية في المعنى عن قطرب (و) الفتح (عند القراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لأرجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن القراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه القراء) عن العرب (من ان به عنهم بمنزلة اليهين فيقول لاجرم لا تينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا جاءه أو قسم * لا لام بعده بوجهين نهي
مع تلوفا الجزا وذا يطرد * في نحو خير القول اني أجد
(فصل) وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيد القائم وتسمى اللام المرحلة والمرحلة بالقاف والقاف والقاف بنوهم يقولون زحلوقه بالقاف وأهل الالية زحلوقه بالقاف سميت بذلك لان أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فكذلك هو افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلوقه اللام دون ان لتلاي تقدم

جاء القوم نسبة المحي الى القول وكلهم قدأ كذلك يعني أن المحي قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا قائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المعنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور للمتكسر والمتكسر لما كان المؤكدا بالفتح عنده فكانه سابق والتأكيد ليس في الابتداء أو اوردنا فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان التأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والشمني في ذلك كلام فانظره وأوردنا أيضا انه قد يجتمع بين كلمة أو يأتو كيد للنسبة كما في قراءة ألا يا انس جدوا ان قلنا ان باليست داخله على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني واوردنا عليه أيضا نحو لو سوف يقوم زيد ووجه ابراده ان اللام للتأكيد وسوف قد دخلت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فاكنت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب ٢ قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولتجرد هذه العبارة

فمن ذلك الشئ بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيانه وتقديم وتأخير (قوله لثلاثيحول ماله صدر الخ) يعني اصاله والاخا له صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسي (قوله لم تدخلها اللام) أي الأعلى ماقاله الموضع في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيد اوجهه كحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا هو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا في أينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

معها عليها وانما ندع ان الاصل ان لزيد قائم لثلاثيحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المعنى وانما دخلت اللام بعد ان لاها شبهة للقسمة في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرًا) عن الاسم (و) كونه (مبتدأ) كونه (غير ماض) فيشمل المقرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربي لك لعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيد العتدك اما اذا قدر امتع لقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه فلا لاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنجني نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لذي نيا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث العكلى (واعلم ان تسليم ما وتركه للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرتا ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا مثنويين ولا قريبيين من السواء وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه من براعتين اثنتين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المقرد لانه أشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لثلاثيحول الى حرفاته كيدولا اذا كان منقيا لثلاثيجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وجل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز لاخفش والقراء وتبعهما ابن مالك ان زيد النعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيد (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

أي كون القصص اسما بخلاف نحيي نعم لا يخالو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لا سواء على لا متشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنقيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنقيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لثلاثيحول الى حرفاته كيد)

قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله

الثاني

نحو ان فيك لراغب زيد واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لثلاثيحول الى حرفاته كيد) أي ان واللام (قوله لثلاثيجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والتبوت يتناقض في الظاهر (قوله وأجاز لاخفش والقراء) قضيته ان القراء يقولون ان نعم فعل وفي الشذوذ انه يقول ان نعم وبش اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المعنى في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللاحق وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عني على خلافه ووجه كون عني للإشائه ليس المراد الاخبار عن ترجيح سابق

(قوله والفرق لا يثب) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسي فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسي وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكاه (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا إشارة لقول ابن مالك وقد تليها مع قدح الخ لكن هذا لا يفيده القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا الفعل من لعسي أن يقوم ونعم الرجل للنشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجاهل نحو ان زيد العسي ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجاهل للاسم ولا يأتى مع ذلك أن يعالجه بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المعنى) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المعنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف تحفظه بجعله الشارح مقويا ما تحفظه فالجواب ان الظاهر من خبره بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله متى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه في محل

٢٢٣

رفع خبر لان وهى مع معمولها سادة مسد المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الخ إشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا ان اشتراء ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط

الثاني والفرق لا يثب) وأجاز الجمهور ان زيد القدام تشبه الماضي المقرون بقدم المضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا لابتداءه خلافا لصاحب الترشيع) بالرأى وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزفي بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيد القدام) بدون قد ظاهرة (في الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصري والكوفي) اتفقا (على منعها ان قدوت) اللام (للافتداء) لا للقسم (والذى تحفظه) نحن وهو المنقول في المعنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشام) الضرير من الكوفيين (أجازها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هى لام القسم متى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر اه كلام المعنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بطله الكسائي ويشترط في الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن التبراري (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تنمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا العمر اضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيدا يومئذ تخير وقد تدخل عليها معا حكي الكسائي والقرآن من كلام العرب اني ابحمد الله لصالح وذلك قليل أجازها المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما منع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتأخر المفعول ولام الابتداء تطلب الصدور ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المفعول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والطرف جوازه وقرئ ابن ولاد

في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردي الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول أم لا يأتى اذا الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يلو من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى رفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الجمع وحينئذ قيل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا ان تاته ياتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله مقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيهها على الاعتراض على ابن الناطم لانه شرط لدخولها على الخبر ان لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازها المبرد الخ) قضيتها ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المفعول وفي كلام السيموطي في مخالفة فيه لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المفعول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا القيا ما قام وان زيدا احيا ما يورث فهو مندرج في عموم قولهم انما تدخل على معمول الخبر وينبغي ان

يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاسم اع قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابة عن الفاعل (قول وزيدا اجله احرز) مثل بمثلين لان الاول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف في نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعيت ولعل المراد ان ما ذكر اصل وضعه وقال في المعنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان في المعنى) بيانه ان هو في ٢٢٤ قوله تعالى ان هذا هو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا

انما يظهر لو كان اسم ان في مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام في اسم ان انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وأجد بعيدا ان يعطى حكم لشيء مطلقا لكونه في معنى شيء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشيء لا يقيد فليتامل (قوله ولا التفات لمن يحجز تقديمه الخ) اذا الحق انه لا يتقدم على المبتدأ وقال الدونشري قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه ان لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه ان كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة دليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ما ذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شيء نعم ان أجاز أحدان هو لقائم زيدا احتاج الى الرفع فتدبر (قوله لان ضمير الفصل لا محل له من

بينه وبين الطرفين بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الطرفين فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا الطعام ما كولا (و) بخلاف (ان زيدا عمر اضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والقراء من الكوفيين (في هذه) المسئلة الاخيرة وحجتهم ما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المفعول فاسم وحجة المانع ان دخول اللام على المفعول فرع دخوله على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير اصل قال الموضع في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا طعامك قدأ كل فان خطابا يمنع دخول اللام على قدو بعدد القول عندى قول الاخفش والقراء دليل اجازة البصريين زيدا عمر وضرب وزيدا اجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المفعول وان لم يحجزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذا هنا (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعمري أو عن معموله) أي الخبر اذا كان معمول ظرفا نحو ان عندك لزيد ما قسيم أو جارا ومجرورا (نحو ان في الدار لزيد جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ومنعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان يقال ان بك زيدا واثق وان عندك لزيد جالس ثم قال وأجاز به بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمدا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقول والخبر لرفعته توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزاء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يحجز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيدا هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما أصله المبتدأ والخبر (نحو ان هذا هو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ أو ما بعد خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصفا فاجزى دامن قدو الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو اني لوزر
ولا يلي ذى اللام ما قصد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا
وقصد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على الهدا مستحوذا
والثاني الاسم واليه أشار بقوله * واسما محل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير
الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

(الاعراب) قال الدماميني هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير فصل باسماء الافعال بل ما ورد على الاول بردي على الثاني وكذا القول في الالموصولة انتهى أي لان المصنف في المعنى نظره بذلك قال وانتظير بالالموصولة يقتضي أنها لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على ضرورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدونشري ولا تدخل على غير ما ذكر الا في ضرورة هكذا قالوا لكونهم ضمير حوا في المعنى في بحث ان المكسورة المحقة ان اللام التي بعدها عند اعرابها هي لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخلة على خبر المبتدأ في نحو ان زيدا القائم

فالأوجب تقييداً لاطلاقهم هنا بما قالوه هناك فليتامل * (فصل) * (قوله من الجمل ٢٢٥ الأسمية) قال الدنوشري إنما قيد بذلك

لأن الكيف يقتضي أنه
لولا الكاف لعمل العامل
عمله وذلك إنما يتحقق في
الأسمية والظاهر من
عبارتهم أنها كاقعة مطلقاً
(قوله فتال الخ) قال
الدنوشري تقديره فيه
نظر اذ يصير التقدير
فتال ان وان مثل قل الخ
وهذا كما ترى يكاد ان
يكون لا معنى له فتأمل
(قوله ولكن ما يقضى)
قال الدنوشري ينظر ما
المانع من كون ما في قوله
ولكن ما موضوعاً لا حرقياً
ويكون المصدر المسبوك
بمعنى اسم المفعول (قوله
ويجوز أفعالها) قال في
الزرقاني أي وعلى الأعمال
فيجوز وليتمازيدا ألقاه
ويمنع على ضمائر فعل
على شريطة التفسير لأن
ذلك يخرجها عن
الاختصاص بالأند ابن
أبي الربيع فظاهر (قوله
وحذف صدر الصلة الخ)
فيه ركع على قوله في المعنى
ان احتمال كون ما موصولة
ضعيف لحذف الضمير
المرفوع في صلة غير أي
مع عدم طول الصلة
وسهل ذلك تضمنه بقاء
الأعمال (قوله يحتمل
أوله الأفعال) قال الزرقاني
أي من شرعت الدواب

(فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الحرف) المتقدمة (الاعمى ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل
بان وان وكان ولا كن وليت ولعل (فتكفيها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الأسمية (وتهيئها
للدخول على الجمل) الفعلية قال في المعنى وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة
فتال ان وان (فحقول انما هو حي الى انما الحكم له واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جلة فعلية وفي
الثانية مفتوحة ومدخولها جلة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله
* لعلما أضاعت لك النار الحجار المقيدا * ومثال لا كن قواه * ولكنما أسعى لخدم مؤث * (بخلاف
قواه) فوالله ما فارقتم قال بالكم * (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فإن اسم موصول لازمة في موضع نصب على أنها اسم لكن ويقضى صلتها وجلة فسوف يكون خبرها
ودخلت الفاء في خبرها لأن ما الموصولة تشبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في
الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد
والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الحرف لزوال اختصاصها (الليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل
الأسمية على الأصح خلافاً لابن أبي الربيع وظاهر القزويني فأنهما أجازا لیتما قام زيد (ويجوز أفعالها)
استحباباً للأصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) جلا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو
النابعة الذي باني (قالت ألا لیتما هذا الجمل لنا) * الى جامتنا أو نصفه فقد

بروي برفع الجمل ونصب به فالرفع على الإهمال والنصب على الأعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب
الأعمال لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والجمل
نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الجمل لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل
هذا البيت واجكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى جمل شراع وارد التمد
وبعد فسيبوه فالقوه كما ذكرت * تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها جامتها * وأسرعحت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيماً كفتاة الحى وهى زرقاء اليامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كان
لها قطعة ثم مر بها سرب من القطاين جباين فقالت

ليت الجمل ايه * الى جامتيه ونصته قد به * تم الجمل ايه
فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعهه فاذا هو ست وستون قطعة ونصفها ثلاث وثلاثون قطعة فاذا
ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الجمل بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الأفعال والأهمال
وبصفة الافراد وهو وارد والتمد بفتح المثلية والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العبد (وندر
الأعمال في انما) نحو انما زيد اقام بنصب زيد واء الاخفش والكسائي عن العرب سماعاً (وهل يمنع
قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقاً) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهى أن المفتوحة وكان
ولعل ولكن وقوفامع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما
(مطلقاً) في بقية أخواتها الاربعة اذ لارق ذهب الى ذلك الزجاج وابن المراج والزمخشري وابن مالك
(أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لأنها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل
ضميت معنى ليت ذهب الى ذلك القراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقر بهما من ليت لان
الكلام مع ما اورد غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل * أعمالها وقد بينى العمل

(٢٩ تصريح ل)

في الماء شرع شرعاً وشروعاً دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا
بالثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في أصابتها قاله المكي وأيضاً فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثاني

*(فصل) * (قوله أن الربيع الخ) قال الذنوشي ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر القسول الثلاثة مع أن التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن أن يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروي الجون الخ) قال الذنوشي وإذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطر فيه يكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر إلا أن يقال أنه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كما نسوق عند البحرى والزجاج والفراء في جواز الجمل على الجمل ولم يذ كر غيرهم في ذلك منعوا ولا إجازة والأصل الجواز إذا فارق ولم يذ كر والبذل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو أن الزيد يستحسنهما شاملا لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا تبرئة نحو لا غلام رجل في الدار لا يزيد انتهى وقوله والأصل الجواز إذا فارق مخالف لكلام الشاطبي فإنه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت أن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الأخبار عنه فحقه أن يكون قبل الخبر فإن جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والجمل على الموضوع لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسئلة كانت سبب عي الأعلام سأل بعض فحاة عصره لم جاز اعتبار الموضوع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمذ فترل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل إن ربي يقذف بالحصى علام الغيوب على أنه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن جملة على غير ما ذكره بأن يكون علام الغيوب فاعلا ييقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للأول في المعنى مثله في قوله أنا لا نصنع أجرا لحسنين وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت إلا بتقدير ليس بمستقيم لأن الأصول لا تثبت إلا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى أن هذا التماثلي بناء على أن هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم أن الزائل بالنسخ وأنه لا يتأق بناء على أن هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف

المفردات بناء على أن من شرط العطف على الجمل أن يكون الطالب لذلك الجمل موجودا والطالب هنا غير موجود لأن الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتامل وانظر قوله أن الزيد يستحسنهما

*(فصل) * يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر ويعد كقوله (وهو رتبة

(أن الربيع الجود والخريف) * يدا أبي العباس والصيوقا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوق جمع صيوق على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالذال المطر الغزير ويروي الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الأسود والمراد بالربيع والخريف والصيوق أمطارهن والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأن الغرض تشبيهه بذي بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيوق حقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوق (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الأحرف (بشرطين

استكمال

شاملا لهما أهل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبي الذي هو الخبر وهذا وقال

اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم أن الشرط إنما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو أن زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فإذا قدمت الخبر على العطف فاما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهر ان نحو أن زيدا قائم وعمر وكذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو أن زيدا قائم وعمر ولا يجوز أن يكون هذا من عطف المفرد لأن قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولغائل أن يقول يجوز أن يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرام معطوف على محل زيدوله خبره قد مر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا إنما يظهر بناء على ما ذهب إليه الرضي من أن العطف على محل اسم أن لا انتفاء الفساد إلا في بيانه قريبا حينئذ ما إذا قلنا أن العطف من عطف الجمل وعلا لنا المنع قبل الاستكمال بأنه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتامل وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذهب أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني أنه مرفوع على اسم أن لأنه قبل دخول أن كان في موضع رفع والثالث أنه معطوف على أن وما عملت فيه والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر أن كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضوع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم أنه معطوف على اسم أو على أن وما عملت فيه اعتقد أنه من عطف المفردات قال من

فما إلى هذا المذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا
 اذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعووض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده
 في اللفظ المفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضى ووافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد
 هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد وبديل عليه تعليله فتأمل ثم عرضت قولي مراد الرضى
 الخ على شيخنا الجبيري فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدر واذا ذاك الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير المذكور بدليل في اللفظ كما
 وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتأمل * (تنبيه) * يعطف على اسم لا بالرفع قبل
 الاستكمال وبعده كما في المعنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولغسل
 لا يغيرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة

لا يمتنع أي جملة كانت الا
 ان يقال انها تغير الجملة
 انشائية وهو لا يغطف
 على الخبر فليتأمل (قوله
 بل على انه مبتدأ الخ) قال
 اللقاني برده أنه لو كان
 صحيحاً لم يختص بالحرف
 الثلاثة اذ غاية ما يلزم في
 غيرها عطف الانشاء على
 الخبر وهو صحيح عند غير
 أهل المعاني ولتعين ان
 الجملة اذ اذقت مت على الخبر
 تكون اعتراضاً لا معطوفة
 مقدمة اذا المعطوف لا يتقدم
 فليتأمل انتهى وباقى في
 كلام الشارح ان وجه
 الاختصاص بمنع عطف
 الخبر على الانشاء وباقى
 ما فيه للشهاب ثم هو ليس
 بخائر عند أهل المعاني
 اتفاقاً ولا مطلقاً كما يأتي
 في المعنى وغيره واقتضى
 كلامه ان الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أول لكن) مما لا يغير معنى الجملة (فخو ان الله يرى عن المشر كين
 ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو يرى (وقوله)
 فن يلم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجبية والاب)
 فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)
 وما قصرت بي في التسمية خولة * (ولكن عني الطيب الاصل والخال)
 فعطف الخال على محل عني بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم
 وجائز رفع المعطوف على منصوب ان بعد ان تستكملاً
 * وألحقته بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين
 لا يشترطون وجود المجرز أي الطالب لذلك المحل (والحقهون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك
 مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة
 خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله يرى عني والاب النجيب والخال الطيب
 الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من
 عطف مفرد على مفرد ورسوله معطوف على الضمير المستتر في يرى أي يرى وهو ورسوله لوجود الفصل
 بالمجرز والمجرز وهو من المشر كين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصيغة
 والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك
 ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأته على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة
 بالرفع لان الرفع) محل رجل الفعل وهو جاني وهو ياق ولا يمنع عن العمل في محل رجل الحرف
 الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود الرفع محل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال
 بدخول الناسخ) وهو ان أو أن أول لكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان
 هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر
 وكون العامل ان أو أن أول لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

بالحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين
 ان الجملة الخ مبني على ما نقله به عن الرضى لا على ما قاله المصنف وباقى عن ابن عصفور تأمل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال ان
 وجود هذا العامل أيضاً كلا وجوده لا يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من
 عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك
 صريحاً نعم أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال
 الشهاب القاسمي وأقول لا يخفى ما فيه أماماً أحابيه عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيه اذ لم يتعين كون
 الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بان سعادته نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسمين
 وخبرها الا ان يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

الجل اذا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجل فلانه انما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المنعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتامه انتهى وأقول ببقائه برده على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه بقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدلت بها الكسائي والقراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على المحذف من الاول لدلالة الآية فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك كما يأتي عن اللقاني الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا ان يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم المحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلم يشترط المحققون ما شرطوه لا قضي الى جعل ذلك من جاقويم او صراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا لازم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير

الخ) قال الدوشري قال السيد عبد الله في شرح لب الباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان وليكن وان قبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما شرطهم الثاني اذا كان من عطف الجل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضر في عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (القراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكنا بحوان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابط بالضاد المعجمة وبعد الالف باء واحدة فهمزة ابن الحرث البرجي بضم الواحدة والهمزة فن يك أمسي بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها الغريب) فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة ويا مشناة تحية مشددة اسم فرس هذا الخليل واسم جل عند أي زيد وضميرها بالمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والراي المعجمتين (والافاعلموا أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا في شقاق فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال لا كسائي والقراء جميعا والقراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط القراء اذالم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لا بشرط والظرف مقدم من تأخير والاصل ولكن اشترط القراء خفاء اعراب الاسم اذالم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء اعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن القراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان في نقل المؤلف اه فيجوز ان كان الاسم مبنيا (كما في بعض هذه الأدلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

لنبيه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله القراء (قوله تمسكنا بحوان الذين الخ) قال اللقاني المتعاطفين كيف يتمسك به القراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بالسنة وهم المنافقون والوجهان في رأيهم الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد بأهل الكتاب آمنوا بجملة أي بآمن بعمومي وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوا والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فن يك أمسي الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت علة مقامه تقديره من عيسى بالمدينة فليمنس فاني لا أمسي بها لاني غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغاة في التحمير على غريبته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل ان علة ذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما عرابه تقديره على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه إيماء إلى أن التعبير بمقتضى هذه العلة الخ لا يمكن إلا أن يكون مقتضى هذه العلة الخ هو جود في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم أنه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الأعراب ولعله يلتجئ إلى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بابت سعاد وأعلم أن ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد

وذلك صرح في المطول المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة أنه يجوز أن القى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فإن أعراب الأسماء خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممنوع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والقراء لأن الرفع للخبر عندهما في باب أن هو رافعه في باب المبتدأ إلا أنه مشكل أما على القول بالترفع وهو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب أن كما نقله الشاطبي عنهم فلا يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا تواردا عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فأهربا منه وقعاقبه (و) ما عساه من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابثون محذوف (أي والصابثون) والنصاري (كذلك) والأصل والله أعلم أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابثون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابثون وخبران محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله

وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه الفري بأن الخبر المقدر المعطوف على خبر أن يلزم كونه خبرا لأن ضرورة إقادة العطف التثنية في حكم الأعراب فيلزم كونه مرتفعا والمفروض أنه خبر مبتدأ أعني المعطوف على محل اسم ان وغاية ما نقول أن المعطوف على خبر أن في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا إلا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلات مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا مبتدأ لا خبرا لأن يؤيده أنه لو لم يحمل على هذا لازم العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على أن العطف من عطف المفسرات كما هو موضوع المسئلة عن العطف على اسم أن باعتبار المحل وأما إذا

خليلي هل طب فاني وأنتما * وإن لم تبوحا بهوى دنقان

حذف خبر أن لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنق أي مريض وأنتما دنقان والتوجيه الأول أجود لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (وتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فاني وقيارها الغريب) والأصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا أن) قدرت زائدة مثلها في قوله * أم الحليس لعجوز شهريه (على أحد الوجهين المتقدمين فيصيح حينئذ التخريج الثاني يصير التقدير فاني غريب وقيار غريب (و) بتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع والتقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لأنها الجماعة المشتركة لله والله واحد لا شريك له (إلا أن قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فاتها التعظيم الواحد مخاطب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الأول أيضا يصير التقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون * فإن قلت كلا التوجيهين مشكل فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قلت أجاب عنه

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فإليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللغاني لا ينبغي أن الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح يمكن والأولى ما في الرضى من أن الواو اعتراضية انتهى وخرج ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال إن الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وإنما جاز ذلك كما جاز جمع وفخشاغية ونجيمة (قوله وتعين التوجيه الأول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي فهو غريب تأمل (قوله فاتها التعظيم الواحد) قال الدنوشرى فيه نظر أذ لم يسمع أنافاثون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المعنى (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني أنها منزلة تكرر بالفعل أي أرجح أرجح

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظن القطة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحلة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذا الرحلة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لاصحاه بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع تواردها على عاملين على معمول واحد تامل (قوله على ان الاصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرج على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلا استدعائه ان المقدرا كما كذا فالحجة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وأما معي فجملة وأنت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادروا ما الحذف من الاول فلا استدعائه ثماني انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتني وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان التمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وياتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر ارد بعضهم ٢٣٠ ما قلناه بانه يلزم عليه انه ثماني في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها أنيس

في المعنى فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحلة والى الملائكة الاستغفار والى الأتقيين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو أنت وزيد ذاهبان وأما نحو أنت وزيد وعمرو في الدار فإثر باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط القراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان أو أن أول لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج (يا ليتني وأنت بالميس * في بلد ليس بها أنيس) فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وليس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره (ان الاصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو عن نص على ذلك فقال في باب الحال * ونذر * نحو سعيد مستقر في هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فأنما مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد حذف أنا اه (* فصل * تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهما الزوال اختصاصها نحو وان كل لما جتمع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعتهم وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحبها بالاصل)

والمراد اختلافه لا ان لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الآن يقال قدم ضرورة (قوله) وأبعد منه قول بعضهم الخ لان فيه حذف المعطوف عليه (* فصل *) (قوله فيكثر اهما) قال اللقاني ان قات هل يجوز في المهمة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المحققة المهمة من تقدير ضمير شان

بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهمة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهمة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديد هاء في معنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول ما علم انه قد أورد الزمخشري سؤال في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جارية به صاحبها واستشكوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنتين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادني ملائمة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارية فاضافها باعتبار الجوارف فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فسا قاله الزمخشري مشكلا لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقيد صحيح أن يوثق بالفظ المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صاحب والظاهر ان

واليه

مأقوله الدنوشري هو معنى كلام الفخر ومحى الخبر ومثلًا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز إعمالها) قال الدنوشري فإن قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم

٢٣١

مع ان العلة في الموضوعين زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنى عنها وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشري وذكر الرضي ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضى ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتازم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري وإذا عملت لا تازم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيد قول بعضهم مثل المهملة العامة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيًا أو مقصورا (قوله نحو وان زيد بن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني ينبغي ان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النفي لحي بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بان

واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلاما ليو فيهم) ربك أعماهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقلية وكلا اسمها واللام في اللام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجلة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلاما للذين والله ليو فيهم وقيل ما فكرة موصوفة وجلة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلاما لخلق موفى عمله (وتازم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله وتازم اللام اذا ما تهمل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو وان زيد قائم بتخفيف ان ورفع زيد فلو لا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما لحي باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منقيا (نحو وان زيد بن يقوم) ومنه * ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المعنى لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن) ولو قال كانت باللام لحاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا تمتنع وأباه جمع آب كقضاء جمع قاض من أبي اذا امتنع والضم الظم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها رعاة لحي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراد معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقلية (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا ورعا تخالف وشرط الناسخ كونه غير نافخ فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع لأنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفر واليرلقونك) بابصارهم (وان تظنك بين الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزاء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لثلا بتقارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موقرا عليها اذا الجز أن مذكور ان بعده دخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما دخل على خبرها لثلا اذا قلت ان كان زيد لقائنا فعنده ان زيد القائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يحيز جهور البصر بين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدو يمانية هم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمر بن جرم وز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل (سليت يمينك ان قلت لمسلما) * حلت عليك عقوبة المعتمد

فادخلت ان المخففة على قتلته وهو فعل ماض غير ناسخ وسليت بفتح السين المعجمة أقصع من ضمها أخبارا ومعناه الدعا وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قلت لمسلما (ان قام لا ناوان بعد زيد خلافا للاخفش) فانه أجاز كما قاله في المعنى وزاد هنا (والكوفيين) وهو يوههم انهم يحيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقواعدهم فانهم لا يحيزون تخفيف ان المكسورة

الاتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لحاز) قال الدنوشري يردها ما رانها لا تدخل على الماضي الأبعد خلافا للاخفش ولشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجهر ويرد هذا

ويحملون ماورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كناية عن الا وان ان قبلها نافية اه وعماورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان ليشتم لقليل احكامها الاخفش في معانيه وقول امرأه من العرب والذي يحلف به ان جاء مخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ (وأندرمه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارع غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزنيك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان الخفيفة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو وان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو وان زيد لن يقوم والثالث نحو وان زيدا قائما بالاعمال ومذكره من ان اللام لا ابتداء قال به سيويوه والاخفشان وأثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غير واجبة للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو وان قتلت مسلما وأجيب بان الفعل والقاعل بمنزلة الشيء الواحد وهو ما حلان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلماء - نزلة ان قتيلا لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع القاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من أفعال التلوين نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام لا ابتداء كمرتان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يلك ناسخا فلا * تلقى غالبان دي موصلا

(فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) * وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محدوفا) لا مذكورا سواء كان للسان أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبتت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدر واعملها في المضمرة ثلاثين خط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا أنه لا يكون اللسان (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمر وذى الكلب

(بانك ربيع وغيث ربيع * وأنت هناك تكون الشمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهر شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما ياتي فيه النور والكفاءة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلا أي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والشمال بكسر الشاء المثناة الغيات خبير تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لا شتما لها على المسند والمستند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامدا ودعاء لم تحتج لقاض) من الفواصل الآتية امام الاسمية فلانه جي بعد ان باسم وخبر كما جي وبها بعد المثقلة العامة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشيء بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وأخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للإنسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء ما بنحير نحو وان بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الصاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

اللهم الآن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح لب الباب السيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فعمل النقل عنهم - باختلاف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر

(فصل) * (قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري القاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها)

قال الدنوشري الظاهر انه صلة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به الماضي والآخر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضى بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مضدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة التي تنهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى

(قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءة نافية

(قوله وهو الصحيح) قضيت ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المعنى في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الحمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعدم الاول خبر ان وضمير الشأن ثم قال وينبغي ان يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ ان غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاء الله خير افيمن فتح الهمة اذ لم ياتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شأن ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدروا الخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل في غير هن الخ) قال اللقاني ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور اجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا ولا التي فعلها جامدا ودعاء لم يحتاج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضي أو بحرف تنفي نحو علمت ان لم يقوم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شي لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا من ذكر لوليل عدوا ومدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وعن مخرج بما أياض ابن مالك (قوله أو لئلا يلبس الخ) قد يستدل بان الفصل يدفع الالباس لا التعويض بازوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت وأهملت تلبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض ٢٣٣ هنالك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل

لرفع الالباس لا يخلو عن نظر كما ياتي (فسوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكلف في تأويله فانه قد ينازع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف احدي النونين والاسم وغاية الامران في الاسم

تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غير هن) ليكون عوضا عما حذفوا من انه وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر عما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقـد) لانها تقرب الماضي من الحال (نحو ونعلم ان قد صدقنا أو تنفيس نحو علم ان سيكون أو نفي بلا أولن أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن (أحسب ان لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أحسب ان لم يره أحد أو لو نحو) وان لو استقاموا (ان لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفي وكل منهما اما ماض أو مضارع والمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أولم أو لا أو ما لوفانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تر كه) أي الفصل بواحد منها (قوله

علموا ان يؤملون) بخادرا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل

والقياس علموا ان أسئؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك يا موسى أي قد

(٣٠ تصرح ل) جي بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المنة في الحقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذا التغيير ان موجودا بالنسبة لهما ولم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الامر انهما جملا على الاسم لشبههما له في الوجود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان الانسب بجاراة ما سلف ان يقول ولما لم يسد شي مسد الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والدعائي فهما محجولان على الاسم لشبههما له في الوجود (قوله أو نفي بلا) قال الدنوشي ان قلت لا فائدة في الفصل بينهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لابين المصدرية والفعل لانها لكثرة دوراتها في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو حيث بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول يحتاج ذلك انهما شيان لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تغير لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما تزل منزلة فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز ان تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما مصدرية فالمخففة اما ان لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غير لا تأكيد دفع الالباس وقال الرزقاني قوله لئلا يلبس بان المصدرية لان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله المحقق ان لا الدخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانه اذا تزل لا يعلم أهل الكتاب فليحذر

المقام * (فصل) * (قوله فيبقى اعمالها) أي وجوباً (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللغوي ظاهر الاقتضار على جواز الثبوت
عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اهـ (قوله أي كأن مكانها) قال الدنوشي أي في مكانها من عكس التشبيه
للباغة أي انها جيلة جدا فاذا دخلت في مكان فكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشي
يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبر ان ويلزم على ذلك الابتداء بالثبوت من غير
مسوغ (قوله شجر العضاء) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال في المصباح العضاء ككتاب كل شجره شوك (قوله ضمير الشان) قال

الدنوشي لا يتعين ذلك
بل يجوز رجوع الضمير
لوجه أو المصدر (تنبيه)
لم يتعرض المصنف تبعا
لناظم في هذا الباب
لجواز حذف الخبر ولا غيره
مما ذكره في باب كان
ويتصور المحذف هنا
على سبعة أوجه باب كان
وان لم يتعرضوا هناك
لها كلها لان المحذوف
اما الاداة أو الاسم أو الخبر
أو اثنان منها أو الثلاثة
ثم ذلك اما جائز أو واجب
فتصير الصور أربعة عشر
وتفصيل أحوالها في
الجواز وعدمه وبيان ما
سمع من كلام العرب
منه وما لم يسمع مما أرم
حام حوله وقد نصوا على
حذف الخبر كثيرا وان
سيبويه عقده بابا فقال
باب ان ما لا وان ولذا قال
الشنواني في حواشي المتن
لم ينصوا على عمل هذه
الحروف محذوفة والمتبادر
منه ان المراد حذفها اما

أوتيت مسؤلث (ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم
وان تحذف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصرفه متمنعا
فلا حسن الفصل بقدا ونقي او * تنفيس اولو وقليل ذكرو
(وقول ابن الناطم ان الفصل بها) أي بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضع
وقع له النسخة التي فيها ورعما فصلت بلو فاعترض عليها والافالذي قاله ابن الناطم في شرح النظم في
غالب النسخ مانصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المحففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار
الناظم بقوله وقليل ذكروا انتهى وهو مساو لنص الموضع فليتنظر
* (فصل) * وتحذف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى
(كقوله) وهو روية (كأن ورديه رشاء خلب) فوردييه وهما عرقان في الرقية اسم كان ورشاء بكسر
الراء والمخبرها وهو مقر دلامتي وصح الصغاني انه مثنى بالغين المعجمة والرياء المحمل والخلب بضم
الخاء المعجمة الياء قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البشر البعيد الفعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة
فالمعجمة فالثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو أرقم بن علياء وقال
صاحب المنقذ هو علياء بن أرقم اليشكري يذكرا أمه ويمدحها

ويوما توافقنا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
يروي بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أي كأنها) ظبية (و) يروي (بالنصب) لظبية
(على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و) يروي (بالجر) لظبية (على ان
الاصل كظبية وزيد أن بينهما) أي بين الكاف ومجرورها عليهن بجملة تعطو صفة لظبية والموافاة
الايان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد الحسن من القسم وهو الحسن يقال
فلان قسم الوجه ومقسم الوجه أي حسنه وتعطو أي يتناول وعدها بالي لتضمنه معنى تميل والوارق اسم
فاعل من ورق الشجر يرق مثل أ ورق أي صار ذا ورق ويروي ناخر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم
بفتحين شجر العضاء له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل) كما تقدم تعليله
في ان المحففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أي كأنه وهذا البيت رواه

وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدماميني انه قال في أين شر كافي الذين كتمت تزعمون ان التقدير سيبويه
تزعمون أنهم شر كافي وأقول ليس في ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف في المعنى
وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياتي في أول باب الاستثناء ان الكسائي ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام
انقوم الا زيد الا ان زيد لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما في أختها الساكنة
النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان في الارشاف في الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المباركة
اليزيدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب يا ضيهار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

تجربهم زيد اه وفيه نص على اضمماران المكسورة وبقاء عماها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السقاقي عن أبي البقاء رده بان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المعنى في الكلام على العطف على معمولي عامين انه بعيد * (هذا باب لا العامة عمل ان) * (قواه وأفردت بياب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقواه سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لافي أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها المخالفتها لها في بعض الاحكام (قوله فلا لانا كيد النفي) كذا قال الناطم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استغيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية

سببويه هكذا وروا غير ه وصد م شرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقيق في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلا لظي الحر * بفحذورها كأن قد ألما

فصل بين كان وألما بقدر الهول الفرع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعته وولظي الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والهذور من الحذر وهو ما يخاف منه أو ألم ماض من الالمام وهو انزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليبيان لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسجد مع من العرب ما قام زيد لكن عمر قائم بنصب عمر وروما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص (هذا باب لا العامة عمل ان المشددة) *

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأه فقد نقيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالنصب وتسمى النافية للجنس وافردت بياب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما علمت لاعمل ان لشابهتها من أربعة أوجه أحدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما لا يكتفي بالثبات كيد النفي وان لثبات الاثبات والثالث ان لا تقيضة ان والشيء يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونه لا محالة على أن في العمل انخفضت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهر واسم ان يكون مظهر او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المقدر يختلف في اعرابه وينائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لازائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسمه (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

لانا كيد فيه والفقري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لثبات الاثبات) ذكر في المعنى في مافي الكلام على سبب افادة ان الحصر ان ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عبد يغض الفضل من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عدها من وجوه الاقتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يعني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز ان يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الجمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جار أو مجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وان يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشببه وخيئت فغده من الشروط كون النفي الجنس وكونه ناصرا في ان لا النفي الجنس ناصرا وبني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

والتجرد عدمي وليس المراد انهما اجتماعان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستقادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فغني كونها التأكيد النفي انها ترجع طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استغيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسديدان لا تدل على تأكيد أصل حيث جعلوا الاربع فيه

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الآن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها
 الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ووراده بالبعث التاج السبكي وقال الزرقاني ان
 قلت هل هذا الشرط معن عن قوله النكرة لاستلزامه له فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بالالجنسية فان وجه بقوله نكرة
 (قوله وقدر) قال الدنوشي معناه ان النكرة متضمنة لمعنى من لانها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص في الجنس (قوله وان
 يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباه ولا غلامي له ولا مسلمي اه فانه جائز بدون شد ودمع انها
 مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهه ووراده ووجهه وقد يحجب بانها نكرة صورة
 فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قوله لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين
 الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقديره فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان
 في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الخ هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل
 ولثلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة
 حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك بانيات الالف
 والاب والاخ اذا أضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أي تقل التضعيف لاجل الادغام في
 ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم ولزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم

تسكن الواو وتقلبها ياء
 فتقول أي فلو فصلت بين
 الالف وياء المتكلم أمن
 التضعيف المستقل
 فاعادوا اللام المحذوفة
 كما بعيدونها في الاضافة
 الى غير ياء المتكلم نقل
 من كلام من ذهب الى
 ان لا أبالك وشبهه الاسماء
 المضافة وفي الغمرة لم
 يفعلوا ذلك مع غير اللام
 من حروف الجحر اه

نكرة وأر يدبها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوع للجنس فاذا قلت لا رجل
 في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح الابتعاد من ولولم ترد من لكنك نافي ارجلا واحدا وباران
 يكون في الدار اثنان فاكثروا من هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو
 سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح مع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المراد بدهم ان
 لا تقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة
 بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولاكنه
 لا يبي وقد جاء في السعة لامنها بديا البناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان
 يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها
 وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع
 الخبر (نحو لا غلام سقر حاضر) فغلام سقر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع فوقع بها اتفاقا لانها

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مقدرة ليست بضافة والجور وباللام في موضع الصفة لها فتعلق
 بمحذوف وشبهه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد
 يؤول غير هذا الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة في عامل معاملة ما بعد نزع ما فيه أو في ما أضيف اليه من ألف ولام وقل في الشرح قدر
 قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد
 من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فمنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو
 بكييت على زيد ولا زيد مثله * برى من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما ينادي بضمي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدره مثل
 لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتقاما مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصره لكم وأما
 التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك مسميات كثيرة كالي حسن وقبصر فتقديره بما ذكر
 كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا يعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون
 من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثلية المثلية في الخلق
 مانعه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أباه حسن له ولا مثل أي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم
 يقع مثل خبرا للافي قوله * بكييت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثله زيد مثله وهذا محال فيطل تقدير مثل في هذا البيت
 فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلام من المثاليين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة
 والمثلية مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شعيرة ولا سوداء عترة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشي قد يقال انها أخطأ مرتبة
 قول الجشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحذر

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لها في خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا الالماميني فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فاطنك بهذه اهـ وكلام المعنى يشعر بان المراد ٢٢٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف

بين البصريين (قوله) لانها غير مركبة (عدم التركيب لا يقتضي ان يكون الرفع بها لا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا

وقد قيل انه مرفوع بغير

ان (قوله بما كان مرفوعا به

قبل دخول لا) قال الزرقاني

ظاهره انه مرفوع بالمبتدا

وهذا لا يتناقض الا اذا قلنا ان

لا غير عاملة مطلقا أي

لا في اللفظ ولا في المحل

وأما اذا قلنا انها عاملة

في المحل النصب كما هو

المشهور بينهم فكلام

سببويه مشكل لانه يرى

ان خبر المبتدا مرفوع

بالابتداء وبعد دخول

لا زال الابتداء غليظ ثم

مبتدا يعمل في الخبر

(قوله لولم تكن الخ) قال

ابن جني سألت أبا علي

فقلت الزائد لم أولا فقال

لم تأت زائدة في كلامهم

فيجب ان يكون لا هي

الزائدة (قوله وقعت لابن

عامل ومعمول الخ) قال

الدنوشري هذا فيه نظر

فان الحكم خاص بالجار كما

يصرح بذلك قول الشارح

والمصنف فيما سبق

وان لا يدخل عليها جار

وهو المبراد بقولهم

غير مركبة وأما اذار كتبت فعن سببويه انها لا تعمل في الخبر بل التكررة مع لاقى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناطم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيئا (وشذ اعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفخر زدق يهجو عمر بن هبيرة القرظاري

(لولم تكن غطقان لا فتوب لها * اذا اللام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها وخبرها وانما عملت مع الزائدة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستند منها مستفاد من لولان لو شرطها بمنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطقان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منقيا بعد دخول لولانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لا غير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (فيجولار رجل قائما) فالنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور فيجولار رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والماض ان لا اذا عملت عمل ليس اجتمعت نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان التكررة في سياق النفي تعيم فاذا أردت نفي الواحد ميرته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لابن عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيئا (خفوض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشئ) بالجار فيهما يحذف الجرح وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها انفسها وان ما بعدها خفوض بالاضافة وغيرهم يراها جرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها مفعولة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلاشيء بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لاشئ عشرة وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركبت معها في موضع جرح لانها جارية بحري الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القدر وقال في الخطاريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (ووجب عند غير المتبرد وابن كيسان تكرارها) في صورتين مع العاطف ايكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي لعموم أولان العرب جعلتها في جواب من سال بالله مرة وأم والسؤال بهما لا يندفیه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد في الدار ولا عمر ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها يتفنون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لا تولك ان تفعل) في قوله

أشياء ما شئت حتى لا أزال لها * لا أنت شائبة من شائنا شائ

للضرورة في هذا) البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشياء مضارع شاء مسند للثبات كام وعام موصول في موضع نصب على المفعولية بشاء وشئت

ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا فيجولار الخ) قال الدنوشري مراده بذلك حيولة ما نفع عن العمل (قوله وان ما بعدها خفوض

بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعراضها ظاهري فيما بعدها لكونها على صورة الجرح (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشري الظاهر

ان لا حيث لا خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فاجزاء عن الخطاريات حتى يحسن التعامل

بأنون ماضيه لذن من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال أنه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيا) قال الدنوشري أي فتحه الخ والمراد أنه قاسه على المفرد (قوله الثالث أنه بفتح لان الحركه الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويبدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فإن ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المعنى أن كلام من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) ٢٢٩ قال الدنوشري صريحه أن قولهم له نفس

أما رة جملة وقعت خبرا
عن ما وهذا يناهيه ما قدمت
يداه من ان ما اذا بطل
تقيها بطل عملهم اللهم
الا أن يكون ذلك مبنيا
على مذهب بونس القائل
بأنها مطلقا وهذه المسئلة
في المطول أيضا على هذا
النمط وقد كنت كتبت
فيها رجا وهو قولي قال
الامام السعد في المطول
قولا من الاشكال ليس
بالخلي

خبر ما أن يقترب بالا
يجوز فيه الواو حيث خلا
وذا مخالف لما قد ررنا
وبين أهل العلم قد تقررا
من أن ما اذا بالاي بطل
نفي لها فانها لا تعمل
اه بقي ان كلام الشارح
صريح في أن لا تعمل مع
انتقاض النفي وبرشحه
أنه لم يذ كر فيما سلف من
شروطها عدم الانتقاض
لكن صرح العصام في شرح
الكافية بأشتر اطلاق ذلك
وهو القياس وسياتي

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (أنه لا يجر فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجر أصحابنا الفتح الا شيئا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كنونين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبيل المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وقابله ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركه ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والقارمي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المعنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة يجوز الامر بنى على الخلاف في حركه اسم لا فن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفي من كسر ومن قال هي بناء كجهم وور البصريين فتح (و) بنى (على البناء ان كان مثني أو مجموعا على حده) أي على حد المثني وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله)

تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لو راد المنون تتابع
فالفين بكسر الهمزة تشبيه ألف اسم لا مبنى على الياء ومتعابا للبناء للمفعول خبرها وتعزأمر من التعزية وهي التحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله)

يحشر الناس لابنين ولا ا * باء) الا وقد علمت شئون
فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد علمت بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشئون جمع شأن وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضرا فترانه بالواو لان خبرا للناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسي وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أماره وليست حلالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثني والمجموع على حده في باب لامعربان بناء على أن التشبيه والجمع عارضا للتضمن أو التبركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يازيدان ويازيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علة (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها بسيقه * (وقال الألامن سبيل الى هند)
واختار هذا القول ابن عصفور وعلمه بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد علمت شئون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجوز اقتران الماضي التالي بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه غموض وكان الظاهر أن يقول الذين هم اعله البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المدكورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى وزد على المثني والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التشبيه على المثني وهو الذي والى لان الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

(قوله واعترضه ابن الصانع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي تقوم معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للندكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لا مكان أن يكون النفي شاملا لقبيل ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومرا من قال انهم اركبوا ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حذف قوله فتولي غلامهم ثم نادى * أظلم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المنة - نى (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين نور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لأبالي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفة بقوله (ما اتصل به الخ)

واعترضه ابن الصانع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيدي به والجماعة ويؤيده أنهم اذا فصلوا أعربوا افعالوا الا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله * أنور ما أصيدكم أم نورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لا صيد وأما كفعلي التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيدكم نور أم نورين (وأما المضاف وشبهه فغير بان) اتفاقا نحو لا غلام سقر حاضر ولا طالبا علماء مفعول وأما لأبالي فاللام زائدة لتأكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام زائدة لضرورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيدي به والجمهور ويشكل عليهم لأبالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أى شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مفعول أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيل حافله فمجدولا طالعا جملنا حاضر ولا خير من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمناخرخ - برها وفعله في الاول فاعل قبيل حاله صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل - ل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالعا جمل - لأبالي تنوين آخره في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاغراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله في المعنى

(فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أى فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل فنحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن الغلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقرين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشموله للنعوت اذا نعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين يجوز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو ماخوذ من كلام المعنى في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصريين ممنعت ونخل الصرقى العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا معنى على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من وغير ما فيه فتنبه له ونقل اللقاني عن الرضى ما استفاد منه الجواب باسطة من ذلك فقال قوله فعربا ان قلت فبأنصنع في مثل قوله تعالى لا تشرىب عليكم اليوم قلت في الرضى ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالنفي بل بمحذوف وهو خبر اليوم في الا يتعمدول عليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك لا شكال عايتك واليتك المصير ومثلك الخوف ويك الاستعانة ثم قال تقول لا مصلية في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلته في الجامع ويجوز أن يكون مستغرقا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلية في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلية سواء صلى في الجامع أو غيره * (فصل)

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجوز النعارة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والافا لظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاو واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لا يدين الخ) قال بعض الفضلاء المناسب إسقاط الخاء أذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوار ورسا كما قاله (قوله على الراجع) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن الوردي وغيره ان القافية وان الرواية اتسع الخرق على الراقع (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك ٢٤١ جلس وقعد زيد فاعلاجهما

لان العاملين متماثلان

مع ان الصحيح خلاف

ذلك وهو انه فاعل

باحدهما فقط والجواب

ان العاملين هنا متماثلان

لفظا ومعنى وفي المثال

المذكور ليس كذلك أو يقال

طلب الفعل للفاعل

أقوى من طلب الحرف

لعموله فلم يكن العاملين

الفعلان كعامل واحد

(قوله لا الاولى الخ) قال

الدنوشري قد يقال قضية

التقسيم ان تجعل لافي

الموضعين أولا فيهما عامة

عمل ليس (قوله ملغاة

لتكررها) قال الزرقاني

الملغاة هي التي كانت

عاملة عمل ان وألغيت

عند العمل لتكررها (قوله

وعلى الوجهين الخ) قال

الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى

ما قاله الاعلى الاول وهو

انها ملغاة على انه عليه

يجوز تقدير خبر لكل من

الاسمين وأما اذا قلنا انها

عاملة عمل ليس وهو

الوجه الثاني فيجوز ان

يقدّر لكل من لا والاولى

والثانية خبر ويجوز ان

يقدّر لهما خبر واحد لهما

وهو عبيد الراعي بن حنين وما هجرتك حتى قلت معانة * (لانا في هذا ولاجل)

وبرفع ناقة وجل والمعنى وما تركت حتى تيرأت مني وقلت صريحاً لانا في ولاجل وهو مثل ضربته لبراءتها منه) والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا العمر كم الصغار بعينه * (لأتم لي ان كان ذلك ولا ب)

واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة

ونسبه ابن الاعراب الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاخر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة

ابن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينته تو كيدله والباء زائدة (وقوله) وهو جرير بن جهم وغير بن عامر بن

صمصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

بأي بلايا غير بن عامر * وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر

بأي متعلق بمحذوف والتقدير بأي بلايا تقتخرون وذنابي بضم الذال المعجمة وتخفيف التون ويغمد

الالف بامو حدة مفتوحة أي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم برؤس بل أتباع

لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي

الصلت في أحوال الجنة (فلا تعرو ولا تأثم فيها) * وما فاهوا به أبداً مقيم

واللغو الباطل والتأثم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم

أحد لا حد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأييد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني

كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس

(لانسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الواجهة الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم

وركب المفسر دفاً محسباً * حول ولا قوة والثان اجعلا

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً * وان رفعت أو لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لافيهما امر كية مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب

سيبويه يجوز أن يقدر بعد هما خبر لهما معاً أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لنا لان مذهبه ان لا

المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فها في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه

خبر عنهما جميعاً فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وقائمان ويجوز أيضاً عنده ان يقدر لكل واحدة

منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة وجودة لنا فيكون الكلام جملة من وعلى مذهب غير سيبويه

القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز أيضاً ان يقدر لهما معاً

خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعاً بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان

يعمل في اسم واحد عملاً واحداً كما في ان زيداً وان عمر قائمان لا هما شيء واحد ويجوز أيضاً عنده أن

يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فبعدها مرفوع

بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدهما مرفوعاً بها وعلى الوجهين فله الخبر عن الاسمين ان

(٣١ تصريح ل) عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقي انه قد يقال ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعاً منصوباً

من جهتين مختلفتين كما في معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهما مختلفان الا ان يقال المراد

كونه مرفوعاً منصوباً لفظاً لانه في لارجل وامرأة من حيث كونه خبراً عن المبتدأ يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبراً عن ليس يكون

بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفاً ونظيره تجوز المصنف في المعنى زيد في الدار وعمر ويخلاف زيد قائمان وعمر

فليخزر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

قد رت عامة قبل ليس قلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع الامر من معاوقوله تكرر اى زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أى ان قيل هذا لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملا مع ان هذا هو المتقدم فاجواب ان محمل هذا اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدوشري فيه مساحقة من حيث قوله الاخرى بالتانيث مع ان ما بعدهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أى مؤكدة لغني التني المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدهما معطوف) قال الدوشري ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المقررات اتجه ان لما خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احتراز عما

اذ لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبني على ان العامل في خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغي ان يقبل والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله

قدرت لا الثانية تكرر الاولى وما بعدهما معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس قلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمر وقائم ولا يكون خبرا عنهما لثلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردا عاملين على معمول واحد قاله في المعنى في مسألة لا ر جل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدهما معطوف على محمل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لثلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ماغاة او عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدهما منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال بن الدهان في الفرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتون المنادي) المفرد المرفوع وجعله الزخشي منصوبا على اضمار فعل أى ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محمل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطر في لاء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدهما ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الواجهة الخمسة ما خوزة من اثني عشر وجهها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك الوجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجهها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين

وهي ماغاة او عاملة عمل ليس) أى ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال وجهها الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع والاولى عند الجمهور ولا ابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد الزم ان يكون خبرا واحدا مرفوعا ومنصوبا فليجاء عليه محذوف (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل اجمال في الحال عليه ويلزمه الاجال في الحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر في الحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدوشري قد يقال هذا يناق ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مقرر على مقرر دوما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا في محمل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدا لهما كان مرفوعا به قبل

في الآية املان العطف
بـ او وعلى ان الضمير
عائد على الرؤية المفهومة
من رأوا وهو الحق

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاختفش لارجل وامرأة بالفتح) بلاقنوبن (فشادة) والاصبل ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

* (فصل) *
 قوله واذا وصفت النكرة
 الخ قال اللقاني هذا
 الضابط صادق بن محبوب
 في لاماء ماء بارد اذا بنيت
 ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه
 بناء كما سيذكره (قوله على
 نه ركب) قال الدوشري
 ظاهره بل صريحه ان
 الاسم مجموع الاسمين
 يتأفیه قوله اذا وصفت
 النكرة فان ظاهر ذلك ان
 الاسم الاول والثاني صفة
 له (قوله ثم دخل الخ) قال
 الدوشري صريحه انهما
 يبنيان اسم لا وقدي توقف
 فيه من حيث ان كلا
 منهما دال على معناه وقضية
 التركيب عدم ذلك اه
 وفيه انه قدم عند القول
 بان علة بناء الاسم المفرد
 لتركيب ان مراد من خبر
 بانهم اذ كبا ان ذلك شبه
 تركيب لبقاء معني

الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدوشري فان قلت هل يقدر في هذا أى خمسة عشر حكة بناء غير حكة الاصلية لاجل لا أولا قلت مقتضى النظائر التقدير ان لم يقدر ان تلك ذهبت وخلقتا حكة البناء لاجل لا و يقدر على الثانى لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحته فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة الحمل النكرة) قال الدوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لحملها مع اسمها) قال الدوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه تو كيد لفظي خطأ) قال اللقاني وجه الخطئة ان التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التاكيد وان يراد به معنى التوكيد اذ يدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويحجب باني

الواجب إعادة المسألة وأصل المعنى لا الهيئته وعدم الزيادة على المعنى ٨ المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول إيش المانع من أن التأكيد اللفظي هنا إعادة الأول بعينه إذا التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بناءً على الثاني مع قطع النظر عن وصفه فإن قيل يثبت ٢٤٤ بالوصف أنه ليس عين الأول لأن اللفظ إذا قيد بقيد يبين أن المراد به مقيد لا مطلق

قلنا إذا لا يضر لانه كما يبين بالوصف أن ماء الثاني مقيد يبين به أن ماء الأول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتقيد هو أيضا فليتامس (قوله لعدم مساواته للأول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض و يكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في نسبة ما بالناسية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور اذهى حال موطئة لا نهاذ كرت توطئة للنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذهو متعلق بسكاثن وهو مشتق نظير قته مثل لها بشر اسويا (قوله وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما أن اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصار بمنزلة كلمة وركبها لا فلا يرد أن في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللغوي هذا يوهم أن البديل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لا يمكن بدل البعض من الكل (قوله وفي البديل بعامه) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أن الفصل وهو متضلل بعامه في الظاهر (قوله بالنظر إلى المحل) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن اسم لا المضاف والمشببه مرفوعان مجالا أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللغوي الإيما يأتي عن الخليل وسيبويه

كونه تو كيد اله ولا بد لانه لعدم مساواته للأول وإن جعلنا بإعادة المسألة الأول وماء الثاني بدلا من الأول لزم مع ذلك تقديم البديل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا وأعرضه الموضع في الحواشي بأنه إنما جيء بالحامد توطئة للحال ليجري على منوعته إذا كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في حافز يد صاحب كانه على حذف الموصوف وهذا لم يذكر التابع لجرى قولك بإعادة المسألة على ماء الأول خافائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الأفراد) في النعت (نحو لا رجل قبيل فاعله عندنا أو) فقد الأفراد في المنعوت (نحو لا غلام سقر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريفا أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيمن لانه يستدعي التركيب وهم لا يربكون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر إلى المحل (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت أن كان معربا وإلى محله أن كان مبنيا قال ابن خروف المحل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبنى لأن الموضع للابتداء انتهى وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومقدرا نعتا لمبنى يلي * فافتح وانصب أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد * لا تبين وانصبه أو ارفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف إن لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتهى

وصنيع الموضع أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقواه (وكما في البديل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبديل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعها ولا يجوز الفتح في المعطوف والبديل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البديل بعامه لأن البديل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البديل (له) أي لعمل لا بأن كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر إلى محل لامع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا لأنها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمر وفيها) فزيد وعمر ويبدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا) فبأن لا فيها ولا زيد (لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة) قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخطاه قاله صاحب البسيط ووجهه أنهم يغفرون في الثواني فلا يغفرون في الأوائل وسكت الموضع عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنها لا يثبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما

(فصل) وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو أو لا غلام سقر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الأ رجل في الدار يفتح رجل لا غير وتكرار نحو الأ رجوع والاحياء بالوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنيهما) من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل (ألا صطبار لسلمي أم لها جلد) * إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللغوي هذا يوهم أن البديل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لا يمكن بدل البعض من الكل (قوله وفي البديل بعامه) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أن الفصل وهو متضلل بعامه في الظاهر (قوله بالنظر إلى المحل) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن اسم لا المضاف والمشببه مرفوعان مجالا أي باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لم يتغير الحكم) قال اللغوي الإيما يأتي عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لا فاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لما تجلد
وتثبت وكفى عن الموت بما ذكر تسليمة لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادرو بقاء
الحرفين على معنيهما (قليل حتى توهم) ابو على (الشلو بين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قاص بالعير والقماص بكسر
القاف وبالصاد المهملة والعير يفتح العين المهملة الجمار والشاوين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد
واوهم بين الباء الموحدة والغاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا
(التوبيخ) والانسكار (كقوله

الارعوا لمن ولت شيبته) * وأذنت بمشيب بعده هرم

فالحرف توبيخ وارعوا مصدر ارعوى برعوى أي انكف عن الشيء يستعمل كثير في ترك ما يستهجن
يقال أرعوى فلان عن القبيح أي أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشيبة الشباب قال في المثلول
والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة
انتهى وهو ما خوذ من كلام الأطباء أذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين
يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال أعلم ان المقيد للانسكار التوبيخ
هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المقادير لا باق على حاله ففي البيت عدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ
مسلط على ذلك وحينئذ فهم حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد
الانسكار التوبيخ وكلمة لا تفيد النفي فمجموع لا يفيد الانسكار التوبيخ على النفي (وتارة يراد بهما
التمني كقوله

ألهرولى مستطاع رجوعه) * فسير أب ما أثبات يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء في آخر مائة موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح
منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العبر وأثبات بمثلثة بعد الهمزة الاولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه
استعارة بالكناية واستعارة تخيلية استعار للغفلات يدا تشبهان من يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون
الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في الأهذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و)
المعتمد (عندسيه ويه والخليل ان الأهذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها)
كما ان أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغائها اذا تكررت) كما ان ليت
كذلك لان ليت لا تر كب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيني ان كان
مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهم المازني) والمبرد فاعلاها كالهمزة من همزة
الاستفهام فلها عندهما رتبة من تر كيب ونصب وخبر والغاء واتباع لفظ اسمها أو محله
واستدلالا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع لا خبر لا لا واما صفة لا اسمها مراعاة محلها مع
اسمها لا محل اسمها فقط والانصب وعلاهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم
أحد الأمرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعي (و) رديانه (لادليل لهما في
البيت) أي الذي استدلاله (اذلا يتعين كون مستطاع خبرا) لا لا (أو صفة) لا اسمها (ورجوعه فاعلا)
على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخر
والجمله) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمرو وصفته الاولى جملة ولي واذا ما رقه هذا الاحتمال سقط منه
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الألف المربعة اتفقا وهي المشار إليها في النظم بقوله

وأعطا لامع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في الا الى التمني من عدم
الخبر ومنع مراعاة لا واسمها
والغائها اذا تكررت (قوله
وأدخل اذا الخ) قال
الدنوشري فيه نظرفان
المعنى على الاستقبال
فالمضارع واقع في محله لا
في موقع الماضي (قوله
وأجاب الشمني) لا يخفى
ان جوابه لا يلقى جعل
البيت شاهدا للقسم الذي
أريد فيه بالحرفين التوبيخ
وجعل مقابلا لاسي يكون
فيه الحرفان باقيين على
معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسقنا آخرا باب ان ولم يتعرضوا الى الحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناطم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا علمك أي لا بأس عليك وتحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش وروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيئا وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم له لالة

الالة نصاع على تسميته تعالى شاهد أو قال العزيز عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان جعلناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنبني مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابي عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع لا الخ) أي ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للاعلى هذا لكان المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي

شرح في الا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد لا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية (نحو) ألا يوم ياتيهم ليس مصر وفاقهم) فالادخاله على ليس تقدير ألان يوم منصوب بمصر وفاقهم من تأخير والاصل ألا ليس مصر وفاقهم يوم ياتيهم (و) ترد لا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان ب) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية (نحو) ألا تقتاتلون قوما نكثوا أيمانهم وانما اختصاصا بالفعل لانهما اللذان العرص طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجيب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا قوت) أي لهم (قالوا الا ضمير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند المجازيين والى ذلك أشار الناطم بقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيديونية وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه المجازيون اذا كان مع الانحولا إله الا الله أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري في جزءه لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله المبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة المحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واليه خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائر نحو لا سيف الا ذوالفقار ولا قتي الا على نقله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

* (هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين) *

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كفعولي أعطى واستدل ظننت زيدا عمر افانه لا يقال زيد عمر والا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمر اقبين خلافة وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على

المعنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر بيني وبين لا ولا يبنى معها الا المبتدا التشبيه ثم لو كان كذلك لم يحذف الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم المسمى معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المرفوع بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزمخشري أي على النكرة * (هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر) * (قوله فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما في الاقاني في باب ان وأجاب بتظهير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي يمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بديل انه يقال ظننت زيدا عمر اقبين خلافة فاعل الظن المذكور لتشبيهه به اه وأجاب الكافيحي بانه

متناول بمعنى طننت الشخص المسمى بـ يدمشني يعبرون ان قولك زيد حاتم متناول بمعنى زيد مثل حاتم شهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعوررض بوقوعه معرفة وضمير الخ) لا حاجة لقوله وضمير ابعده قوله معرفة ثم الحال قد تاتي معرفة وجملة كثيرة ابل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فعمل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدون) قال الدنوشري ٢٤٧ أي ليس هذا شأن الحال دائما

وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونها نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لا عين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله أعني رأي الخ (قوله وجدوا ألقى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي واما لابقاة الشيء على صفة وهو وجدوا ألقى وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعاميه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري * (فائدة) * لا يستعمل ألقى الا فريدا وقال ويكون ألقى بمعنى أصاب نحو ضاع بالي ثم ألقيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاشقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة ونظر فاجارو مجرورا وعوررض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونها (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيدا الحق (وقهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعني رأى خال عامت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عند * حجاجدري وجعل اللذاك اعتقد وهب تعلم (وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما يقيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجدوا ألقى وتعلم أعني اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخبر مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجي وجود العلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألقوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زباد بن يسار (تعلم شقاء النفس قهر عدوها) * فبالع بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشقاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسند مسد المفعولين لاشتغال صلتهما على المسند والمسد اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بهم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والآن تضعيها فأنك قاتله فان بفتح الهززة وتشديد النون حرف موصول والصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤنث وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضعيها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفي العهد يا عروفا غيبط) * فان اغتباطا بالوفاء جيد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والو في مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجز على الاضافة وعرو منادى مخم مخذف التاء وفا غيبط جواب شرط مقدر أي ان دريت فاغيبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان جسدا (والاكثر في) دري (هذا ان يتعدى بالباء) نحو دريت بزيدا فاذا دخلت عليه الهززة تعدي لاخر بنفسه نحو ولا ادراك به) فضمير الخطابين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يقيد في الخبر رجحانا وهو نجسة جعل وحجوا وعدو وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو عقيم بن مقبل وقيل ابن أبوسنبل الاعرابي

عند السير في وقال قوله في الآية تجدوه أي تثيقنوه لا بمعنى أصاب والالم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألقى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجي وجود بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فأنك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغيبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغيبط مع انه ينبغي أن يكون هو المغيبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه اردد فيها أنت متبصفا به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

بجعل وعد فقد جعلهما الرضى لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها القول بان الشيء على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجا وهب فهما اللظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخاتقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لا خافية كون منونا منصوبا أو هو مجرد مصنف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححه بخطه مجز وراو كذا رأيت مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد العينية عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى اذا لام حقيقة الزيارة الحقيقية يقال ألم به اذا زاره زيارة خفية قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال في الصحاح الامام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الامام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال نزول في الاما أى في بعض الاحياء وفي الاساس ألم به نزل ونزول في الاما أى غيا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم ان الامام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال في الصحاح وهبى فعلت ذلك أى أحسنى وأعددتى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينه على ان الشارح أشار لردتها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادى حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لمن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا بجارا (قوله واقراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

(قد كنت أحجوا بأعمرو وأخاتقة) * حتى ألت بنا يوم مالمات فابا عمرو ومفعوله الاول وأخاتقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملامة بمعنى النازلة فاعل ألت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه (فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) * ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى صاحب هنام مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى (فقلت أجزنى أبنا خالد * والافهني امرأها لكا) فباء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وهما لكا تعبت امرأ والاقل في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كفى المسئلة المجازية في الفرائض هب ان أبانا كان جارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس (زعمتى شيئا ولست بشيخ) * انما الشينخ من يذب ديبا فباء المتكلم مفعوله الاول وشيئا مفعوله الثانى ويذب ديبا يدرج في المشى درجاً ويذا (والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) بتشديد ها أى مع فتح الهزة فيهما (وصلتهما) واقراد الضمير في مثل هذا أفصح من تشيته لان العطف فيه باو وهو رأى البصريين والتشنية رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن ينعتوا) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة (وقد زعمت انى تغيرت بعدها) * ومن ذا الذى يا عزلا يتغير وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريباً) الاول للرجحان والثانى لليقين (و) كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتهم وهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (قوله ظننتك ان شئت لظى الحرب صاليا) * فعددت فيمن كان عنها معددا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شئت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعزيب بالعين المهمله الاتهام والجبن يقال عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد عرج في الحرب واحدا والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أى يشيقنون ذلك (و) الرجحان في حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

الامام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال نزول في الاما أى في بعض الاحياء وفي الاساس ألم به نزل ونزول في الاما أى غيا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم ان الامام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال في الصحاح وهبى فعلت ذلك أى أحسنى وأعددتى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينه على ان الشارح أشار لردتها للغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادى حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لمن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا بجارا (قوله واقراد الضمير الخ) قال الدنوشرى

قف على اقراد الضمير وتشيته بعد العطف باو اه أقول الذى نص عليه المصنف (وكذا) في حواشى الالفية كما نقل عنه المتكيت أول باب النكرة والمعرفة ان أوالتى للشك والابهام يقر دبعدها الضمير والتى للتشويح يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تشنية الضمير كما قد توهموا لان أوالتى للتشويح وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الا بدي وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهى في باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبني للفاعل وأما أرى المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من أرى عاملا لعمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أرى بمعنى أعلمت

(قوله وكنّا حسينا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعنا فقيدين واجتلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورد هذا ظاهر كذا بهامش نسخة الدوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاظه وهذا البيت من أبيات في الحجاسة وبعد هذا البيت فلما القينا عصبه تغلبية * يقودون جردا في الاعنة ضميرا

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعينه * ينعض أبت عيदानه ان تكسرا وهذه الأبيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فتطو ليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الأعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلحن أصحابه أن ٢٤٩ يقولون ان الموصول وصلته في

موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الأعراب في نفس الموصول فتحو ليقيم أيهم هو في الدار انتهى المقصود منه وما كان يلحقه هذا البعض لأصحابه أشار إليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المتضمنة لتقديم المستند من شرح المفتاح والجامعي في باب الموصول في أعراب ما ذا صنعت فانه قال ما مبتدأ أو ما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللغاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فعني علمت ان زيد أقام وعرفت ان زيد القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأى الاسمية كما تنصبها علم لا لفرق معنوي بينهما ما بل هو

(وكنّا حسينا كل بيضاء شحمة) * عشية لا فينا جذام وجيرا فكل مفعوله الأول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وجير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العاصري (حسبت التقي والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا فالتي مفعول أول والجود معطوف عليه وخبره مفعوله الثاني ولم يشق لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الأفراد والتذكير رباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تميز واذا شريطة وما زائدة والمرء فروع بفعل محذوف يفسر ما أصبح وثاقلا بمعنى ثقلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقي والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الأبدان تخف بالأرواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجادات (و) الرجحان في خال (كقوله) أخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوحد أخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الأول وذاهوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجلة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم حموة الالم أنشده خلف الأجر من الكوفيين وباء المتكلم مفعوله الأول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المتلى وفي نسخة ظمنا بالطاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح وظممت الى لقاءكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين الثاني وهو ما والمنى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التامخ خبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وحاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وجوة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلتنى نفسي ضمنا بعدكم كما زلت أشكو وشدة الفراق (تنبيهان) * أثنان (الأول ترد علم بمعنى عرف) (ثاني) (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملتزمه (و) (رد أي) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب) (و) (ترد) (حجبا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الأفعال الأربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاو لها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أي

(٣٢ تصريح ل) موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم يقول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركيبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو الدساتط قال في شرح المطالع ومن هنا سمع النحويين يقولون علمي الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتأمل ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لا يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان المعنى تأثير في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين أحدهما لازم والآخر متعد كاضاء وأظلم وقد عرفت ذلك بآفاق الخصائص وذكرناه في حاشية الألفية في باب التعدى وال لزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخذ ذلك عن ذكر الالفاظ والتعليق وأوهم أنهم يحريان فيهما وليس كذلك فاضمعه

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للأعراض عليه (قوله وتقول رأي أبو حنيفة الخ) قال اللغاني لأدليل فيه على أن رأي هذه متعدياً إلى واحد دائماً الجواز أن تتعدى نارة ٢٥٠ إلى مفعولين كقولك رأي أبو حنيفة كذا حلالاً قال الدوشري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظر ثم قال اللغاني ونارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافاً إلى أولهما كقولك رأي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدي إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا يتعديان) قال الدوشري يقتضي أنهما فعلان وإنما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثم نظر إلى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت فخوراً بآيت الصيد) الأولى إسقاط الضمير بأن يقول وبمعنى ضرب ثم الأولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتي وجد الخ) قال الدوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضاً من ذلك قول المتنبي والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذائعة فاعله لا يظلم وتأتي وجد أيضاً بمعنى خزن تقول وجد زيد على محبوبه أي خزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتعدي إلى واحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى فصدره الجدة والوجد وفي الحديث مظل ذي الوجد ظلم وأعل الجدة كما أعل يجد والاصل الوجدة لانه

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالطاء المشالة أي بظنهم (و) ثالثها (تقول رأي أبو حنيفة حل كذا ورأي الشافعي حرمة) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمة (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نوبته وقصدته (وترد وجد بمعنى خزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد إذا خزن أو حقد ويختلفان في المصدر فصدر وجد بمعنى خزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موحدة (وتأتي هذه الأفعال الخمسة) وبقيّة أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتأتي علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأي بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته وبمعنى أشار نحو رأي زيدا أي أشار به وبمعنى ضرب بفتح الضاد أي ضربت زيدا أي ضربته وتأتي حجاب بمعنى غلب في الحاجة نحو حجاب زيد عمر أي غلبه في الحاجة وبمعنى رد نحو حجبت السائل إذا ردته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجبا مكة أي أقام بها وبمعنى نخل يقال حجبا مال أي نخل به وبمعنى وقف كقوله ففهن يعتكفن به إذا حجاب أي إذا وقف وتأتي وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي جد بمعنى حسب بفتح السين نحو عدت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنبأه زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتر كمنحور زيدا إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زيد الطائي

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا * حقاً وماذا يريد القوم تلهيني

أي إن كان الذي قالوه حقاً نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم أي طمع في غير مطعم وتأتي دري بمعنى خدع نحو دري الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى أجر لونه وأبيض يقال حسب الرجل إذا أجر لونه وأبيض كالبرص وتأتي خال للعجب يقال خال الرجل تكبروا وأعجب بنفسه وبمعنى طلع بالطاء المشالة يقال خال القيرس أي عجز في مشيه وغير ذلك (وإنما اختر زعمنا لأنهم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (الحقوار رأي الحلمية برأي العلمية في التعدي لاثنين) بجامع أدراك الحس الباطن كقوله تعالى إني أراني أعصر خرافاً رأيت عجلت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجلة أعصر خرافاً المفعول الثاني (و) كقوله (وهو عمرو بن أجرة الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراحهم في منامهم (أراهم رفعتي) حتى إذا ما * تجافى الليل وانخزل الخزال

فالماء والميم مفعول أول ورفعتي بضم الراء وكسر هاء مفعول ثان والرفقة الجماعة يتركون جلة ويرتحلون جلة وسموار رفقة لا رتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأي الرؤيا أنتم ما علما * طالب مفعولين من قبل انتهى

وذهب بعضهم إلى أن رأي الحلمية لا تنصب مفعولين وإن ثاني المنصوبين حال وردت قوعه معرفة كما هنا واعتراض بأن الرفقة الرفقاء وهم الخاطئون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالأضافة فيه غير محضة الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأي الحلمية لا يدخلها النعاع ولا تعليق خلافاً للشاطبي (و) (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا ناول رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

يشوهم جريانها فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث اذ معمولاً هذه الأفعال متغايران مفهومها وخواارجها فلا يصح ان يدعى كونها مبتدأ وخبر الوجود اتحادهما خارجا بين ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعلوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويحجب بان نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعلوم موجودا اذ الوصف العنوان لا يشترط وجوده دائماً بل يكفي وجوده في بعض الاوقات انتهى والبعض الذي نقل عنه هو اللغاني وأما ما أحاب به فقد ذكره المناطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد في شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعني لان الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يحجب عن البحث بانه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاً لها الامتغايرين مفهومها وخواارجها ومنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتر كتابهم يومئذ يوج في بعض فان ترك هنامن أفعال التصيير مع صدق أحد مفعولها على الآخر واتحادهما معه خارجا فان المانع يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاً لها كذلك فسلم ولا يضر لان أفعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما وهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها عليهم ما لانه الغالب ولانه المراد هنا والافق قد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمر الاعلى وجه التشبيه أي ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي عما يتعين ان يكون من هذا تبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنايذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد ان لا يخلو اطلاقه عن نظرو قدر الزر كشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها الظرف المكان حجة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه في المسجد وهو ذليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد (تقع مصدر البصريه خلافا للحريري وابن مالك يدل على وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

قريش وصاحب الحبس
والنسب رضي الله تعالى
عنه من جواز الصلاة
على الميت في المسجد

وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر وما تقر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون لهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان قد فته فيه يشترط وجود القاذف فقط وفيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر في شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا للفعل حسي متعلزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه أجنبى من الظرف الحسي فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القتال في القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمتها وانها كها يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت فهل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسي حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسي في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقر من صدقه مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشري فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد ونحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صيروا صار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمر أو ما كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدي الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أي نقلتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو في أخوات كان تعدي الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشي فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا فافيه سقط ولعله فقيل همامن الاخذ كما قاله الجوهري او ليس بانه بل هماما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال في الرد على الجوهري بما يحصل في القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة الى اثنين لانه سقط قبله لفظ وتارة ويعدده كما مثل به الموضع فخر راجع

علما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خلخالاً والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالماً أي صيرته عالماً قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعاً (قوله وتر كذا بعضهم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اختلفوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثاني منصوباً على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وديته حتى إذا ماتر كته * أنما القوم واستغنى عن المسخ شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشري أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا ويعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله تظير نحو لا بالك حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قال الدماميني بعده إذا دعاء الزمخشري في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وإن النون من ضاري حذفت للإضافة إلى أحد ولم يضر وجود من لأنها جازية من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثل شيء والمناسبت

لما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تا كيد مثل الأولى إذا لمؤكدة بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله فذاك) قال الدنوشري الفداء إذا كسر ويقتصر إذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الدنوشري قد يتوقف في كون وهبني الله فذاك مثلاً (فصل) (قوله لهذه الأفعال) قال اللقاني المراد به مجموعها لا جميعاً لما علمت من أن التعليق لا يجري في الظن ومراراً فانه وما تعلمه من عدم جزيته وعدم جريان الإلغاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في

والتي كصيرا * أيضاً بالنصب مبتدا وخبر

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثوراً) فالهاء مفعوله الأول وهباء مفعوله الثاني ومتشورات عت هباء وقال الله تعالى (لو ردوكم من بعد إيمانكم كفاراً) حسداً فالكاف والميم مفعول أول وكفاراً مفعول ثان وحسداً مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتر كذا بعضهم يومئذ يموج في بهن) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فأبراهيم مفعول أول وخليلاً مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غرأزاً ثمهم دليلاً) * وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغرأز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفي آخره زاي اسم وادقاه العيني وأنشده الموضع محتوماً بنون وقال أنه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البهجة ودليلاً مفعول ثان وأثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه فاعل وفروا ويعجزوني راجع إلى بني الحبيان في البيت قبله وفي معنى إلى واللام في ليعجزوني للتعليل (وقال) ربيعة بن العجاج

ولعبت طيرهم أبابيل * (فصيروا مثل كعصف ما كول)

وهو من السريع مستعمل مستعملان مفعولات حرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايقين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف اسماً أضيف إليه مثل فيكون عمل كل من الكامتين موفراً عليها أما إذا جعلت حرفاً زائداً وجعل مثل مضافاً إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا أن يقال نزل منزله الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تو كيد لها قاله في المعنى في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرعاً كل جبهه وبق تبنيه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فذاك) أي صيرني حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول وفذاك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا لازم للضي) لأنه إنما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها * (فصل) لهذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الأعمال وهو الأصل وهو واقع في أفعال هذا الباب

الظن انتهى لكن منه في الظن قول

(الجميع) ضعيف كما يعلم من شرح جيم الجوامع للسيوطي فراجعته ثم قال اللقاني ثم قول المصنف لهذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخر جامعة في الرضي ومن خواصها أيضاً دخولان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت أن زيداً قائم ولا تقول أعطيت أن زيداً درهم ثم قال ولا تقول أن مع جزأيهما سادة مسند اسمين هما مفعول فاعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزأيهما في تقدير مقرر في جميع المواضع بل الأولى أن يقال إن الاسم المنصوب بين في نحو علمت زيداً قائماً ساداً مسدداً مع اسمه وأخبرها ويقيدان فائدتها إذ هما بابتداء المصدر بلا آله المصدرية انتهى وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أوما لحق بتلك الأفعال قال ابن الناطم وقد أحق بأفعال القلوب في التعليق غير هانحو نظر وأبصر وتفكر وصال واستنما في قوله تعالى فلينظر أيها الركب طعاماً فانظري ماذا تأمرين فسبصر ويصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيوطي رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فترق ههنا وقول الشاعر

ومن أنتم أناسنا من أنتم * وريحكم من أي ربح الأعاصير علق فيه نسي لانه ضد علم انتهى وهو ما خوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشار كهن يعني الأفعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام وظن وأبصر وتفكر وسال وما وافقهن أو قاربهن لا مالم يقاربهن خلا فيونس وقد علق نسي انتهى وفيه ان الملحق بأفعال القلوب أصالة الأفعال الأربعة الأول والباقي لما وافقتهن وتقاربهن وإيتامل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست مما ألحق وان يونس يحيز إلحاق في غير ما ذكر واقصر في المعنى على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أو لم يتفكر وأما صاحبهم من جهة فليتنظر أيها أركي طعاما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الأفعال ليست من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصريح بيري البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه في المعنى الرد عليه بان من التعليق لنزاع من كل شيعة أيهم لان نزاع ليس بقلي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية مما له محل من الأعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسامه وإنما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الآن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها لافي كون الآية من التعليق بقي ان نظراتي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلي فهي من أفعال القلوب فلامعنى للإلحاق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المعنى في كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المتعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما وذكر الخلاف في مسألة عرفت زيدا أو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجهها واسمع مع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مانصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثله والظاهر ان النظر في قوله تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يحيز التعليق في غير الفعل القلي لا معنى لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فليحذر المقام (قوله

(الجميع) المجامد منها والمتصرف والقلي والتصغير ويختص المحكان الباقيان بالقلي المتصرف (و) الحكم (الثاني) الانعاء وهو ابطال العمل لظفاو محلا لضعف العامل بتوسطه (بين المبتدأ والخبر) (أو) (ناخه) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم) (الناخه) (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري أبا الراجز يا ابن اللؤم توعدي * (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

والانعاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الانعاء نحو زيدا ظننت قائم وان كان الفعل منقيا تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الانعاء وقوعها بين معمولي أن نحو أن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومحبوبها نحو قوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فاحنة القردوس أقبلت تبتغي * ولكن دعاك الخير أحسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الأفعال شي فان كان لام التاكيد تعين الانعاء نحو ان زيدا ظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أظن زيدا منطلقا فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال نحو أين ظن زيدا قائما أو متى ظن زيدا قائما فان جمعتهما معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت عملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبني الكلام على الظن فقلت أولا زيدا قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيدا وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يحجز الاعمال كما قال سيدي به لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدره والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الانعاء انتهى * (تنبيه) ونقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرأ أبوم من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يع الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبوم من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت ما هو زيدا قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما مانافية ولعل هو اسمها وقائم خيرا والجملة المفعول الثاني (قوله أو ناخه) قال الدنوشي قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الانعاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الانعاء فعدم انتفاء الفعل فلو تقي تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم يأتي بالظن المنفي وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الانعاء نحو زيدا قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيسما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى انها وواو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ (٢) ولا يمنع النصب على ان (٢) قوله ولا يمنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطت خبر اه

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى إلى قوله لن تراها البيت تقديره ألا أنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استفهامية
إذا لمزة داخلية على توعدني أي أتوعدني بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوي أغنى فعل القلب
يقدم أحدهما وناخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الأعمال (قوله وشجاءك مفعوله
الثاني) قال الدماميني الشجاء يطلق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشأ في الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل

ظعن الاحبة ومفارقة لهم
شجاءه أي حزنا باعتبار أن
ذلك سبب فيه وعلى الثاني
يكون استعارة شبه مفارقة
الاحبة بما يعترض في
الحلق من عظم وغيره من
جهة أن كلاهما مؤثر
للالم والتأذي المفذى إلى
الهلاك (قوله وهو لام
الابتداء الخ) قال اللقاني
أن قلت برده عليه عدم
أطرد العلة في تعليق
هذه الحروف وهي أنها
لا تدخل الأعلى جملة لأن
لام الابتداء لا تدخل على
المفرد نحو أن زيد القائم
قلت قد صرحوا بأن
الأصل فيها التقدم
وأصله لئن زيدا قائم
أنزلت اللام لأصلاح
اللفظ قاله الرضى انتهى
وقال الذنوشي ويبعد أن
تكون من شرطية وماله
من خلاق جواب القسم
المضمر (قوله ولقد علمت
الخ) قال اللقاني يعني أن
التعليق سبب دخولها
على القسم وجوابه الفعل
وفي الرضى وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد
بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء
فهو من أدم ما يهيج به وقد بالغ هذا الشاعر في هجور وثبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابن اللؤم
إشارة إلى أن ذلك غير نزيه فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى
أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الديري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجري علينا غناهما

(هما سيدان يرعمان) وانما * يسوداننا ان يسرت غناهما

فاتح يزعم عن المبتدأ والخبر وأن حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يرعمان انهما سيداننا
وانما يكونان كذلك اذا يسرت غناهما ما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغناء)
العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من أعماله) بخلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط
بالعكس) فالأعمال فيه أقوى من أعماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي
الالغاء والأعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء
له فأكمل منهما مرجع قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل
ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضر أوى وأبو حيان وشاهد
الجواز قوله * شجاءك أظن ربع الظاعين * يروي برفع ربع على الفاعلية وينصبه على انه مفعول أول
وشجاءك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع قاله في المعنى واعتراض باننا لا نسلم أن شجاءك
فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول
مقدم وربع الظاعين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث) التعليق وهو باطل
العمل لفظا لا محلا لحي عناله صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لانه باطل في اللفظ مع تعلق العامل في
المحل وتقدير أعماله والمانع من أعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو
لقد علموا لمن اشتراه الآية) وتعامها ماله في الآخر من خلاق فن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة
اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وماتانية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن
زائدة وجملة ماله في الآخر من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المحرور باللام وجملة من وخبره في
محـل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها في باب
أن رفع الخبر لاها مؤخره من تقديم لأصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو
ليبدع على ما قيل (ولقد علمت لتأتين منيتي) * أن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكده للكلام لأن فيه اللام المفيدة
للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واتني * قسما إليك مع الصدود لأميل انتهى وقضية أن الثاني
جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بمن
ثم وعلمت أيهم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق
دخول المعلق على جملة إسمية بل إذا قصد التعليق في جازاله دخول على الفعلية فليست أملي (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم قد يشكك هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لأن القسم مقدر قبلها فكيف يتعلق عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالتنبي الواحد كان المصدر عليه متصدا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو احد الممولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناطم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون الممول تالي استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تالي لام ابتداء أو القسم أول أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد التنبي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد التنبي انتهى ومرتجوه عن الرضي وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهو هذا في الجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح تفعالا ان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظيره ما علل به الناطم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صديحة أي يوم سفرنا لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صديحة ومنزل منزلته وقد تسكلم في المعنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية بماله محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصيب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليقه فعل

القسم لاجلة الجواب فقط سقط ما قيل ان جلة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولا م القسم لا تعلق كقوله لقد علمت أسدأنتا * لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد الي يقوم بفتح ان انتهى وفي المعنى ان أفعال القلوب لا قاداتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لثابتين منيتي * انتهى فخرج لام لثابتين عن كونها القسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فانافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

البلوي لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة المائدة ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منضو به جميعا كعلمت أيهم ماعمر وأل ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لا فترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مسدوط في حواشي الكشف وفي حاشية الدماميني على المعنى (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناطم في باب اعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة جالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لا جزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف التنبي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولا م الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلا نهالا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازمة دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان ملة تعليقه هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل وامل هذا بما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المعنى في بحث اذا في أثناء كلام ما نصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ماله الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلافوا في لا فقل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والممول في نحو ان لا تقوم أقوم وجاء بلا زاد وقوله الان قرطاب على حالة * الا أنني كيد لا أكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لها محل أدوات الصدر والاقلا وعليه اعتمد سبويه انتهى المقصود منه وقد

كره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحشج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعنى الناظم * كذا سبق خبر ما النافية * على ان غير ما من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهى ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لم يمع الفعل بمنزلة الجزم منه لان لم يفعل جواب فعل وان يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم يفعل وان سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك بتغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي فناء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فاما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما الن ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كاسه جوابا عن سيفعل ولم يفعل كاسه جوابا عن فعل وسيفعل كالسكامة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة وان يفعل بمنزلة وما وضع كالسكامة الواحدة دل على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلى اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانه لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في

الكتاب في أبواب الاشتغال
فاذا قلت زيدا لم أضرب
وزيدا ان أضرب لم يكن
فيه الا النصب لانك
لم توقع به ولم ولن شيئا يجوز
لك ان تقدمه قبلهما
فيكون على غير حاله
بعدهما قال ولن أضرب
هى كقوله سا ضرب كما ان
لم أضرب نفي ضربت وهو
تفسير ابن عصفور وابن
الصائغ لكلام الامام
وهو أولى ما يفسره وقد
فسره السيرافي والفارسي
وابن خروف على غير ذلك
فعليت به في الشروح
ولكن القاعدة في نفسها
به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في
الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم
وجوابه في الأمثلة الأربعة مععلق عنها العامل فهى في محل نصب على المعنوية بعلمت (والاستفهام)
وله صورتان احدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقريب أم
بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى في محل رفع خبر المبتدأ وما
عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادرى
المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية) أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لعلم أى الخربين
أحصى) فأى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء محذوف
الزوائد وجملة المبتدأ والخبر مععلق عنها لعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ
كأمر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت
صبيحة أى يوم سقر (أو فضله) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب
ينقلبون) فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بـينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أى انقلاب
وليست أى مفعولا به يعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون مععلق عنها
العامل فهى في محل نصب والى ذكر الملاحظات أشار الناظم بقوله * والترم التعليق قبل نفي ما *
وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انتم
(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبى جامد) لعدم تصرفه (وهو

صحيحة وهى مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان
كلامهما داخل على موجبهما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غير معنى الفعل
الذى دخلا عليه فوجب ان يتغير حكمه وقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لاف الظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة
النفي بها بالاضافة الى غيرها أو أتبع في لا قول السيرافي وابن الانباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى
وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدوشري هنا مما يتعجب
منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب
قسم بل ذلك أعم ورده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملقو طيه أو مقدر اذ لم يصدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب
مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذى محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صائمه والعائد محذوف
والتقدير أقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأه مرفوع يعنى عن الخبر (قوله لقوتها) أى لظهور أثرها
في الأغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث لشيء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر
تأثيرها المعنوي اذ هى أفعال باطنة

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخض بالعليق الخ) المشار اليه أن عدم دخول الالغاء والعليق في ما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة الى الاول في تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصار يفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدران قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمل انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتأخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدله ٢٥٧ وعمر اجالسا ونصب الجزأين فيه

اثنان هب وتعلم) فانهم ما يلزمان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالعليق والالغاء * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الارب) من أفعال التصيير فانه ملازم للضى كما في آخر النوع الثاني (ولتصار يفهن ما هن) من الاعمال والالغاء والعليق (تقول في الاعمال) المضارع (أظن زيدا قائما) لاسم الفاعل (أظن زيدا قائما) تقول (في الالغاء) المضارع مع التوسط (زيد أظن قائما) مع التأخر (زيد قائم أظن) مع التوسط للوصف (زيد أظن قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة أظن متوسطة بينهما ومع التأخر له زيد قائم أظن فالتا في الوصف فيهما مع اعتماد على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم) واناظن ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريغ والمصدر في ذلك كالفعل في ما ذكر من الاعمال والالغاء والعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم وغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كماله ركن أي علم (وقد تبين بما قلناه) في حكمي الالغاء والعليق (ان الفرق بين الالغاء والعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملقى لا عمل له البتة) لافي اللفظ ولا في المحل (و) ان (العامل الملقى له عمل في المحل) لافي اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيدا قائما وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطف على المحل) أي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان احدهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها السبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوخيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للغاربية لا موضع لها أيضا لان الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصار تقيصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيدا قائما وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيدا قائما وعمر ولا ن مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والافلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المعنى هكذا استدل به ابن عصفور ولان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والجمال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصرح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي

يقتضى ان عمر اعطف على محل زيد وجمالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضى ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للخل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله ولان تدعى ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الأصل

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها وان الأصل بالعطف باو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعن الواو في أكثر النسخ يعني أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المفعول لان ما زائدة لاستفهامية والوجهان الاخيران يتسلم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لازامة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انقريدت * بعطف عامل مزال قد بقي * مع قوله أو بلا (قوله وصرح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقال اللغاني في قوله ولا موجهات حذف المفعول الثاني أي ما هي والالزم عمل أدرك في المفعول ذلك لا يجوز وينبغي أن المعطوف جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة بالجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن الدنوشري في الكلام على نسخة ٢٥٨ وعمر الجالس (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل

صار مجاز (قوله وعلى معنى الجملة لان معنى ولا موجهات القلب ولا موجهات قلبي وهو في معنى قلبي له موجهات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ما زيد قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيد اظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيد قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الالغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ويجوز الالغاء في الابتداء * (خلافا للكوفيين والاختفص) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائما برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة كذا أدبت حتى صار من خلقي * (انى وجدت ملاك الشيمة الادب) برفع ملاك على الابتداء والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الجملة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير أرجو وأمل ان تدنو مودتها * وما أخال لدينامك تنويل برفع تنويل على الابتداء وخبره المجزور وقوله مع تقدم أخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك ولدينامك حذف) اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقى حكمه قاله في المعنى وعلى هذا جل سيبويه قوله * وأخال انى لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير انى لاحق (و) الوجه (الثاني أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول واخا في البيت الثاني (قد سبق) بمقدم عليه اما وجدت فقد سبق (باني و) أما أخال فقد سبق (بما النافية) فخاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيد قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدريه والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشأن والاصل) انى (وجدته و) ما (أخاله) فحذف ضمير الشأن منهما (كما حذف في قولهم) أي العرب (ان يكثر ما خوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله وانو ضمير الشأن أولام ابتداء * في موهسم الغاء ما تقدما والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاه والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلاتهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياء من انى مثله تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستقهام لكونهما داخلين على الخبر تقدرا مثله تقديم الخبر أما اذا قدرنا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك * (فصل) * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين (لافعال القلوب) (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (نحو) أين شركائي الذين كنتم ترعجون وقوله) وهو الكمييت يمدح أهل البيت

صار مجاز (قوله وعلى هذا جل سيبويه الخ) فان قلت فهذا كسرت ان في قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب * قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللغاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فاكثرت في أثناء كلام أو كلامين متصلين بمعنى حال كون الماتى به لا يخل له من الاعراب لتكثرة غير دفع الابهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتثما اذ المعبر في تركيب الكلام الكلام واجزائه ما عداه ولا يخفى عليك انتقاء هذا الشرط في قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك انى ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمل (قوله مقتض أيضا) قال اللغاني يوههم انه قسم الاول ولو

حذف أيضا ليقيدانه أعم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل كان أولى اذ لا اقتضاء للتوسط في الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما عدت قلت الفرق بينهما ان مضيه ونهيهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما ما اقتصارا حيث امتنع اجتماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي أن ذلك القرينة فهو عملة المسد كقولانية معلوم (قوله ترى حجبهم عارا الخ) قال الدنوشري فيه نظرفان ترى أن جلت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وإن جلت على الظن فيكون تكرار ما مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون ههنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لأن الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولت أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلة ما حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابقة من الباب الخامس من المغني الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمونهم شركاء والاولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما ترى معكم شعاع كم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وبين ما أعطى عدم الفائدة ههنا وجودها هناك لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلف في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فإنه قال وأما ظننت ذلك فأنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت فتعصر كما في ذهبت ثم تعمل في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذلك ههنا هو الظن كأنك قلت ذلك الظن وكذلك قلت وحسبت ويدل على أنه الظن أنك لو قلت قلت زيد أو أرى زيد لم يجز أن تنهي وفيه أيضا أن الإشارة إلى المصدر ٢٥٩ لا تستلزم أن تكون موصوفة بالمصدر ثم قال

سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظننت كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلة في قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكانت ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه أن الإشارة في المثال السابق أن لم تجعل المصدر والباء في المثال الثاني أن لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار

(بأي كتاب أم بآية سنة * ترى حجبهم عارا على وتحسب)

فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه أي حجبهم عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء لأن الكلام في حذف المفعولين معال في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاحفش) والجرحى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشاويين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناطم) وحجبتهم في ذلك أن العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص * ولقد علمت لتأمين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلة وردبان تضمنها معنى القسم ليس بالزم (وعن الأكثرين الإجازة مطلقا) لحي ذلك في أفعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنه ويرى ما نعتقه حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو وظننت ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقریب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصاري

على المفعول الواحد وهو لا يجوز وإنما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم حذفه في الباب الخامس من المغني فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله وردبان تضمنها معنى القسم الخ) فيه أنهم لم يدعوا التضمن وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ أن المصنف قال في المغني أن أفعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف في الفرق الأول بين الالغاء والتعليق أن المغاربة قالوا أن هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى أن سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لأن الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننت ظن السوء) قال الدنوشري لم يبين الأصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية أن الأصل وظننت أن لن يتقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كون مثلا مشكلا (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصاري والظاهر أن الحذف فيهما اختصاري لأن الدليل أعظم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحال بان يكون المعنى مرشدا إليهما فليتأمل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقائي نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لأن تقديره المفعولين

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لا يخفى ومجرد ذكره يسمع لا يكفي دليلا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لامانع من هذا الجمل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظره في اللقائي وأيد النظر بكلام الرضى ويأتي فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما يجوز الاقتصار على أحدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاقتصارا ليس علمك مقصودا على زيد بل الغرض علمك بصيغة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيدا فزيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بقضائه ثم أخبرت عن ذلك المحاصل فكان ذكر زيد ضرورة الى حاجتك فلما اقتضت على زيد ضيعة معزى كلامك ولما اقتضت على فاضل ضيعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازة الجمهور) في شرح ابن الناطم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فإثر اذا دل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسن الخ) أي على قراءة يحسن بالياء وعلى قراءة تحسن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبر المفعول ثان فان قيل أصل مفعولي حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الجمل قلت في الآية إيجاز والتقدير ولا يحسن بنحو الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم وان كانت الآية في اليهود كان التقدير ولا يحسن بنحو الذين يدخلون باظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خير لهم وقوله بعد سيطون ما يخلوا به أي اثم ما يخلوا باظهاره (قوله

٢٦٠

وليس الكلام فيه (وعن العلم) يوسف الشنيري تفضيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء دريس يجوز في ظن ونحو وحسب لانه يسمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناصغ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناطم بقوله ولا يجوز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي بلا دليل (فتعنه) أبو اسحق (ابن مالكون) من المغاربة وطائفة وحيثهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيسهل ومن جهة كونه أحد خبر أي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه من مقتض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل (وأجازة الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم تقديره ولا يحسن الذين يدخلون بما يخلون به هو خير لهم فحذف المفعول الأول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنتره العنسي (ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم) تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحان * (فرع) * اذا قلبت زيد اظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن مالكون وموافقيه اهتمت زيدا اظننته قائما أولا بسبب قوله الموضع في الحواشي * (فائدة) * هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيهقيين لان

وكقوله وهو عنتره ولقد نزلت الخ جعله الرضى على ما نقل اللقائي من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظني شيئا غير نزولك ونقل عن القراء ووجه اللقائي كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو في كلام الرضى ولا يلزم ان يكون القراء يجعلونه من ذلك لان غاية ما نقله الرضى عن القراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى

لا يقدح في الاجماع نعم ان ثبت عن القراء كان قادحا فليجرح وهذا لو قيل ان قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه غرض قوله نزلت وتظني ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي أنظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا كتفي ظننت المذكور باحدمفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن مالكون الخ) وجه عدول ابن مالكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليه ولولا دليل وهما لو قدر يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع مجمل أي يكن منه خيلة والتحقق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من وقع أو وقع عليه فيجاء بمصدر مبدئ الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر على ما ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذا المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل بهذا القصد ثرة لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الرزق ولا تقربوا الرزاق والما أحسن زيد وهذا النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل

محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله التعويون مجرد اصطلاح والمصنف في المعنى
 انما اعترض عليهم اطلاق المحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعميمه بفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بفعوليه ومن هذا القسم
 يظهر النظر في قول الشارح واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما وما يؤيد النظر انه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى أين
 شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى جبههم عارا عليلًا وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة
 هذا الباب خصوصاً ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظني غيره * مني بمنزلة الحب المكرم اذا لم يحال لتوهم تنزيل الفعل هنا
 منزلة اللازم وقول المصنف في المعنى أي اذا وقعوا هذين الفعلين وقوله أي يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم اذ لو كان منهم لم يصح أن
 يمثل به المحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تهديد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان) * الاول قال ابن الناطم أشار الناطم
 الى حذف المفعولين اختصاراً بقوله أما حذف المفعولين فإثر اذا دل عليهم ما دلائل والى حذفهما اقتضاراً بقوله ولو قيل ظننت
 مقتصر عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجديد لم يحز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظاً
 فقط وفي الثاني لفظاً ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونها مفيداً مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل عطف الخاص
 على العام اذا الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام
 الانصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الظاهر انه من عطف المبين وان المقصود بيان ان المحذف
 جائز في مواضع منها اذا دل عليهم ما دليل لانها حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا ٢٦١ أفاد الكلام بدونها وان لم يدل دليل

كما اذا قيد بالظرف لان
 العلة في امتناع المحذف
 هو انه لا فائدة في الاخبار
 بمجرد الظن لا علم بان كل
 أحد لا يخلو عن ظن واذا
 قيد القيد عمل حصلت
 الفائدة لان الظن المقيد
 غير معلوم ومنها ما اذا
 أريد العموم لان ثبوت
 الظن على العموم غير
 معلوم والمعلوم قد يحذف
 لقصد العموم كما تقرر
 في المعاني ومنها ما اذا

غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيستند
 الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان
 يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال
 في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما
 * (فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل
 القول في جزأيهما كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فخر آهائه كالمفعولين في
 باب أعطيت فصيح أن ينصب بهما أو أما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيهما
 مفعولين لانه لم يقتضيهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصب بهما مفعولاً واحداً لان الجملة
 لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناطم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سليمان بن
 منصور بن عكرمة بن خفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول
 بجري الظن (ويعملونه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقاً)
 من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً

أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقاً وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع المحذف في المواضع المذكورة
 وان قصد الاختيار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا يذ كر المفعول وقد يحمل على
 ما اذا كان الفعل بمجرد مقيده بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثاني فراجع
 والوجه الاول * الثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع رفوعها والظاهر جواز الدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيداً قائماً
 * (فصل) * (قوله تحكي الجملة الفعلية بعد القول) قال الدونشري يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤدباً معني
 الجملة فقط كما تقول مثلاً قلت كلاماً حقاً أو باطلاً ونائباً أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظاً عبارة عن زيد وثالثها
 أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظاً قائلاً تقول زيد قائم لفظاً فنصب هذه الثلاثة لانه ليست
 أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد بها الكلام فإثر اتفاقاً كقلت شعراً
 أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فمتنع اجماعاً وهذا فيه الرد على الرضى فليحذر ثم قال الرضى ورايها مفرد غير معبر به عن جملة ولا
 عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم يزيد رفوعاً وخامساً مفرد
 غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصوده نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام
 قوم منسكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعني ان آخر القول يجري الظن في العمل لا في المعنى أيضاً اذا القول قد
 يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يحذف القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنالك سواء كان ذلك الاعتقاد ظاهراً أو خفياً

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين
 اه ونقل الشهاب القاسمى في بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى
 يقيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسياق حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاو بن الخ) قال
 الدنوشى فسر اللقاني شاو بن بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقتين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقتين والطلقين معنى كما هو قضية قول
 العيني شاو بن تشية شاو وهو السبق يقال عدا شاو أى طلقا (قوله وهزى الرىح دويها عند هبوبها) أو عندهزها الاشجار كما في الصحاح
 وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر حربا ثاب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشى الظاهر انه كتمرومة اسم جمع لا جمع
 (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال ٢٢٢ الدنوشى ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

يمدح بها بغيره وان أهل
 بلدة كلام اضافى منصوب
 بآيب وأصله آيب الى
 أهل بيته يقال آبت الى
 بنى فلان اذا أتيتهم ليلا
 ووضعت جواب اذا والباء
 فيها بمعنى فى والضمير
 راجع للبلدة والضمير فى
 عنه للبعير والولية بفتح
 الواو وكسر اللام وتشديد
 الياء البرذعة أو ما يوضع
 تحتها والباء فى بالهجر بمعنى
 فى والهجر بفتح الهاء
 نصف النهار عند اشتداد
 الحر (قوله لانها لم تقو قوة
 المضارع) دعوى لا دليل
 عليها وقال الدنوشى
 وما ذكره الشارح هنا من
 بيان وجه اشتراط هذه
 الشروط غير واضح فليحذر
 (قوله لان الأعمال انما
 يكون مع فعل المخاطب)
 لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاو بن وابتل عطقه * تقول هزى الرىح مرت باثاب
 بالنصب) لهرى على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاو بن تشية شاو يسكون
 الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزى الرىح دويها
 عند هبوبها والا ثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء الثلاثة وفى آخره باء موحدة جمع أثابة وهى نوع من
 الشجر (وقوله) وهو الخطيئة يصف جملا

(اذا قلت انى آيب أهل بلدة) * وضعت بها منه الولية بالهجر
 بالفتح لاني على انها مع مولى هاست متسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب
 والضمير فى عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى
 توضع تحت الرخل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد
 الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند ساييم (وغيرهم يشترط) فى
 أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف
 والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب (وسوى به السيرا فى)
 بكسر السين (قلت بالمخاطب) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما أعمال الماضى المسند الى تاء
 المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا يجمع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط
 فى المضارع (اسناده للمخاطب) لان الأعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استقهمه عن ظن نفسه فلا
 يجوز أعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا عمرا
 منطلقا لما روى لوقا واسناده للمخاطب وسوى به السيرا فى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط فى زمن
 المضارع (كونه حالا قاله الناظم) فى شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فى تقول الدار تجمعنا)

أنشد سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط
 الحال لانه لم يستقهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعنا وأجابه بل استقهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه
 فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الأعمال انما يكون مع الاستقهم والاستقهم طلب الفهم من المخاطب تقول
 وانما يستقهم عن فعله لكن حصر الاستقهم فى فعله ممنوع (قوله اذ لم يستقهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني فى توجيه الرد نصها لان
 متى ظرف لتقول فهى استقهم عن وقت القول فلا يكون القول واقعا فى الحال والام يستقهم عن وقته اذ لا استقهم عن حاصل وفيه
 بحيث اذا القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستقهم عنهما ويحجب باى وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان
 متى ظرف لتجمعنا) قال اللقاني يعنى ان متى ظرف لتجمعنا فهو استقهم عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا
 وقال الدنوشى قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا تسلم تعالى متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو
 الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستقهم فالجواب ان ذلك
 فى الهمزة وأم وهل هى ما فيه كما سياتى ان شاء الله تعالى لانها حرف لاموضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستقهم عن الفعل

وان لم يكن مستفهما عنه
اهو به يعلم سقوط النظر
الذي ذكره الشارح وقول
الناظم ان ولي مستفهما
به ولم يقل ان كان مستفهما
عنه مرشدا الى ما قاله
الداميني وكذا قول
المصنف كونه بعد
الاستفهام فتدبر ولم يذكر
الشارح علة اشتراط
الاستفهام فليحذر فليحل
بها ينكشف المحال هل
الشرط في القول ان يكون
مستفهما عنه أو وقوعه
بعد الاستفهام (قوله علام
تقول) قال الدوشري
الاستفهام هنا داخل على
سبب القول لا على القول
فيعلم انه لا فرق (قوله
وأطعن بضم العين) قال
الدوشري اقتصار الشارح
على ضم العين في مضارع
طعن بالرمح وغيره لعله
لكونه الاكثر الاشهر
فقد جاوز القاموس فيه
الضم والفتح وعبارته
طعنه بالرمح كعنه ونصره
طعناض به وزجره فهو
مطعون وطعين والجمع
طعن بالضم وفيه بالقول
طعنا وطعانا (قوله
والعمل فيما عدا هذا
الظاهر) تقدم له عند
الكلام على خست ما قد
تخالفه فليتامس (قوله
قال السهيلي ويشترط

تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لم يشترط
الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الجباز في شرح الجزولية وليس التفرع
عليه (و) يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع
الكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعلا مقعول أول والعميان مفعول ثان على التقديم
والتاخير (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجي

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذف ألفها لدخول الجار عليها والرمح
بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن
بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن بضم العين يقال طعن بضم العين يطعن بضم العين
مخدوف يقصره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت
(قال سيبويه والاختش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب
(كونهما متصلين) من غير طرئينهما (فلو قلت أنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة
(وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير
فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين
فينصبهما ورد بان الحكم انما هو لئلا كوروا المضمير فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل
فيما عدا هذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضع في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه
نقلت وعلى هذا شكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمخدوف والنصب) للمفعول
(بذلك المحذوف حازا اتفاقا) فليتامس (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف)
زمانى أو مكانى (أو مجرورا أو مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو ظرف أو عمل * وان ينعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد يفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس بحرف
والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى
ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل
بالاستفهام بام والفصل بالظرف المسكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك
أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو الكمييت بن زيد الاسدى

(أجهالا تقول بنى لوى) * لعمر أيبك أم متجاهلينا

فالفصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والاصل أتقول بنى لوى جهالا وبنى لوى مفعوله الاول
والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى
أتظن بنى لوى جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر
مع فضلهم عليهم والفصل بالمحال كقولك أمسر عاتقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير
(قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول زيد عمر ومنطلق) برفعهما قال
لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه
يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتعليقه في شرح التسهيل وأقره

أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن مجرى مجراه في المعنى أيضا

(قوله ويجوز الحكاية الخ) قال اللغوي يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاصعاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجري مجرى الاسماء قلت وكذا مقاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجري مجرى الاسماء

فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدونشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللغوي يفتح الميم ماضيا لا يصحها مضارع علمت لان هذه تعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولاداعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرفع) على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معامذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنتم رجلا فطينا * هذا المعنى الله اسرأئينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عندها الشاعر ضيفا قالت هذا اسرائيلين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائيلين على تقدير مضاف أى مسخ بني اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقى المضاف اليه على جرحه لانه غير منصرف للعلمية والعجبة لانه لغة في اسرائيل واذا جرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول المسمى واحدا قال في النهاية نعم وببحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجها على القولين السابقين فن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته بتقها ولم أره نصا * (هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة) *

بالنصب بدلا من مقاعيل ولم يقل ثلاثة مقاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنتين) وانما اقتصر عليهما وقوفامع السماع واما بقرينة اخواتهما وهي ظننت واخواتها ففتح من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصر واذا لث على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيداعمر اقا لانه لم ينقل عن العرب قال زيادة عليه ابتداء لغة واجازة قوم منهم طرد الباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وما ضمن معناهما من نبا) بتشديد الموحدة (وأنا وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

المتعديين بالنصب) (قوله المتعديان لاثنتين) قال اللغوي نعت لعلم ورأى أحترزه عن أعلم ورأى الذين أصلهما (وحدث) علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجي من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أقبل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال اللغوي في اشارة الى فرق بينه وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الا خبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبروا ونبأوا وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأ ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالها باعمال المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبؤ والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالحج واجتنبى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لما قول المصنف ضمن معناهما ثم تبيّن المصنف بقوله اذ ينكرهم الله اشارة الى ان أرى أعم من أرى القلبية

والعلمية وفي الرضى وألحق بعضهم أرى العلمية بأعلم سماع انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرت
الشارح على التقيد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما في قول النابتة) ٢٦٥ أى يجوز زرعته بن عمرو بن خويلد

(قوله والسفاهة كاسمها)

مبتدأ وخبر وأراد

السفاهة كاسمها فيبيع

فكذلك المسمى بهذا

الاسم فيبيع لأن السفاهة كما

ينكر فعله بكره اسمه

(قوله وقول الأعشى) أى

يمدح قيس بن معد يكرب

(قوله كما زعموا) صفة

لمصدر محذوف أى لم أبلاه

بأوامر مثل الذى زعموا

أى قالوا وما موصولة

والعائد محذوف أى كما

زعموا فيه كذا قال العيني

وفيه نظرا لأنه يلزم حذف

العائد المحرور بحرف

لم يحجر الموصول بمثله قال

ويجوز أن تكون مصدرية

أى كزعمهم فيه (قوله

ومعنى لم أبلاه أجريه) من

بلوته بأوا إذا جريته وانتهى

(قوله بمصر) صفة لقوله

أهل وقوله أعودها جلة

وقعت حالا (قوله إن

تعودني) أى بان تعودني

والباء تتعاقب بخبرنا وإن

مصدرية والمعنى ليس

عليك ياس بسبب عبادتك

أما وقت غياب بعثك

(قوله وإن فيه سلامة من

التضمن الخ) التوسيع

الذى هو نزاع الخافض

كذلك بل قد يقال التضمن

أولى لتكثير المعنى الحاصل

به ولأنه قيل بأنه قياسي

وحدث) بتشديد الدال (فحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى
والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزنجشري وهو
مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما
أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصريته وحسرات حال والمعتزلة
يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فاتهم إذا أبصروها حسرات فقد
علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى العلمية سماعا نحو (أذيريكهم
الله في منامك قليلا ولو أراكمهم كثير الغشائم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا
في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الجبار حيث قال لم أنطق بفعل متعد
لثلاثة الأول وهو مبنى للمفعول كما في قول النابتة

نبئت زرعته والسفاهة كاسمها * يهذى إلى غرائب الأشعار

فالثاني نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزرعته مفعول ثان وجهته يهذى إلى مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الأعشى ميمون بن قيس

وأنشئت قيسا ولم أبلاه * كما زعموا خير أهل اليمن

فالثاني مفعوله الأول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبلاه أجريه وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير
وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالثاني المفعول الأول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالعين المعجمة موضع من بلاد عطفان
وقول رجل من بني كلاب وما عليك إذا أخبرتني دنقا * وغاب بعثك يوما أن تعودني

فالثاني المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنقا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن خفاف
الشكري أو منعم ما تسالون فن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبنى
للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

إلى ثلاثة رأى وعلمها * عدوا إذا صار أرى وأعلمها

ثم قال وكأرى السابق بما أخبرا * حدثت أنبا كذا أخبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل أن أولى من ذلك يعنى من نصب نبا وأخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منها
على نزاع الخافض كما في آية التحريم وكفى قول بعض العرب نبئت زيدا مقتضرا عليه وكما قال سيبويه

في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه جملا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من
التضمن الذى هو خلاف الأصل اه (ويجوز عند أكثرين حذف) المفعول (الأول) استثناء عنه

(كأعلمت كدشك سميته) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من
أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستثناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ قد يراد الأخبار بمجرد العلم

به وبمجرد إعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع
وابن مالك وأكثرين وذهب سيبويه وابن الأثير وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا

يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الانحفاش لا بد من الثلاثة وزعم السلوين
أنه يجوز الاقتصار عليهم ما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الضوابط جواز

(٣٤ تصريح ل) فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم أنك إذا أعلمت
شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه فذكره السيوطي في نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بخلاف ويجوز عدم وجوده بخلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال ٢٦٦ من الماء المجرورة بمنع مؤ ولا بد اقتصارا لا يقتصر إذا لم يقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

المحذوف ولا يصح نصبه على أنه مفعول له إذا المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الأول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذهبوا كقول مفعولي أعظيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الأول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذذاك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشي لان أعماله بالنسبة الى شي والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شي آخر (قوله لبقاء الأول غير مرتبط) أي بالمفعولين الأخيرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذليس لنا حينئذ الامنصوبان) عبارة غيره فاذا بني الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الامر فوعان بلا منصوب

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن المحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الإشارة بقول الناظم ومالمفعولي علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبتدئا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي السلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزي ولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيع لا تلغى أعلم وأخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو آخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الامنصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا (ولنا) من الأدلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النشر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرا في الله أمتنع عاصم) * وأدأف مستكفي وأسمع واهب

فانت مبتدأ وأمتنع خبره وأدري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النشر القصيص قوله تعالى (ينبئكم اذا فرقتم كل غمركم انكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديدهم والتقدير اذا فرقتم تجدون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزي بما تسعى) فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذروا فنبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياما وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياما قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ماتحبون) فالكاف والميم مفعول أول وماتحبون مفعول ثان وأما واذايريكهم وهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا قليلا حال لام مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما أحكم مفعولي كسافي المحذف) لهما ولا أحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله

حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الامنصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيئا) يتامل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الأدلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبتدئا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكل

ما باتى من جملة الدليل حذا وقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أى مؤولة بمقرر دفلا ينافى ما باتى قريبا ان كيف تحيى الموتى فى موضع نصب على انها مفعول ثان لا رنى (قوله انما حفظ الخ) قال اللغاني انما يرد هذا على من أثبت لعلم معينين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالترام الخ) أجاب المنككت بان مقاله مبنى على ما اختاره فى التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى فى المتعدى الى واحد كالمقصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنككت الا ان المنككت جعل مناط الجواب ان ذلك ٢٦٧ مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لمقاله المنككت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنتين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللغاني يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أى لا يتوقف على ما سماع من ذلك وفى الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثانى مذهب الانحس (قوله وبإدعاء ان الرؤية هنا علمية) يعنى وبإدعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثانى فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطرار

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعدى الواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا والثانى منهما كثنائى كسا * ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى ان المحكم غير زيد فى قولك أعلمت زيد المحكم كما ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت زيد اثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف الثانى أعلمت زيد اورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان أرى البصر يسمع تعليقا بالاستفهام) عن المفعول الثانى (نحو رب أرنى كيف تحيى الموتى) فإرنى فعل - دعاء وباء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيى الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعولاه الثانى متعلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لاني حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالترام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنتين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته آياه أى عرفته آياه هدا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثانى (بإدعاء ان الرؤية هنا) أى فى أرنى كيف تحيى الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الخوفى فى ألم ترى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب فى هذا وخرجها مخرج رؤية العين ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكره فى سورة النساء ولأن تقول ليس هذا من التعليق فى شئ بل جملة كيف تحيى فى تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لانسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا لجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بخنا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثنائى كسا * فهو به فى كل حكم ذواتنا

(هذا باب الفاعل) * الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمربارز أو مستتر (أو ما فى تاويله)

الزخشرى (قوله ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة فى زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيى فى تاويل مصدر) لك ان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما باتى أول باب الفاعل من انه لا يتقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابق ويمكن ان يجاب بان ابن مالك هنا كان يرى مذهب الكوفيين هم يخالفون فيما سياتى صنع ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لانسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليوئس فجرد عدم التسليم لا ينبغى فتأمل * (هذا باب الفاعل) * (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقانى فى هذا شئ لان ألقى الفاعل للعهد الذى كرى والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا فى حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك وميزا من بين باعتبار معنيته أو جى له بحالين كذلك أو خبرين كما

هنا كان استخدما ومثلا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزاة اشراقا وملتفتا * ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخير عنه بانه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي للشارح وصف الاسم بذلك إشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وضعه بكونه صريحا وقال اللغوي ما واقعة على لفظ وفي النظر فية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد اللفاظ المؤداة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بديل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع اللفظ الى الاسم في الاول والفعل في الثاني بأي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع بالسبب من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كما عجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمر ان اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بهامعناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو ولم يهد لهم كم أهلكتنا قبلهم من القرون أي أولم يبين لهم كثرة من أهلكتنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليها بدون المحدود وقد يجب عن الاول يمنع الاستناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمونها ونحو خبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الا ان التأويل ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصدر أي لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبب وقد أجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجب عن الثاني بان الصحيح ان فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أي أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمي قد ينزع ٢٦٨ في الامر الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم

ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفي قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا انه على تاويل أولم يهد لهم كثرة أهلكتنا وجاز الاستناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاستناد الخ فانه يشعر بان

أي الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما في تاويله) أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في تاويله على المسند اليه (أصل المحل) في التقديم (و) أصل (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تبارك الله والمستتر نحو أقوم وقم (والتاويل به) أي بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقدير او السابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي انزلنا لم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم * سر المراد به المذهب الليالي * أي ذهابها ولا يقدر من هذه الحرف الا أن خاصة نحو وما راعني الا سير أي أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما عدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بداهم من بعد ما راء والآيات ليس جنته حيث أولوا اليه جنته بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير مستتر افيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما جاء مصرح به في قول الشاعر * بداهي من تلك القلوص بداهي واليه ذهب المبرد ومن واقفه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) في

الفاعل الجملة لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله أسند اليه الخ) قال الدونشري مراده بالاستناد في هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فاعل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الضمات في بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو التحقيق الذي هو المصدر وأما ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والتحقيق لا يحتاج معه الى قوله أو ما في تاويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللغوي سيأتي ذكره في الاحكام وأخذه في الحد دور وقد يجاب بان الماخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكم المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه وهذا خارجا نعم يستدفع الدور ان يكون الحد لفظيا أي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجب بمنع لزوم الدور لا يمكن تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تامله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابك في غيره فانه أعم (قوله دون لو وكي) لانه لا بد ان يتقدم المصدرية فعل من مادة الودع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أخذهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كي اللام الحارة لفظا أو تقدير اقسكون كي مدخولا مجرورا من محسلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احتز به قوله فاعل عن المبتدأ فانه يقدر من غير سابك في باب النسبية

يمكن أن يقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسامر منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن
 الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو
 المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف
 في شرح بابت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللغوي هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكفى قال الشارح في
 بعض كتبه وهو من الحسن بكان ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعلى خير اي ايتق الله ولي فعل خير او قول تفسير كفى

على هذا القول بما كتفى
 غير صحيح ان فاعل كفى
 حينئذ ضمير مخاطب وكفى
 ماض وهو لا يرفع ضمير
 الخطاب المستتر (قوله
 وقوعه بعد المسند) قال
 الدونشري يلزم عليه الدور
 لانه جعله حكما وأخذ
 الحكم في التعريف يلزمه
 الدور وأجيب بانه
 تعريف لفظي والتعريف
 اللفظي هو الذي يقصد
 به تعيين صورة حاصلة
 من بين سائر الصور بانها
 المرادة بلفظ كذا كقولك
 الغضنقر الاسد قال السيد
 في شرح المفتاح اه وهو
 ماخوذ من كلام اللغوي
 السابق عند قوله مقدم
 وقال بعضهم انما ذكر
 المصنف هذا الحكم مع
 عامته من الحدوطة لما
 بعده (قوله ما ظاهره)
 قال الدونشري ما في كلامه
 واقعة على اللفظ الذي
 يتوهم انه فاعل تقدم (قوله
 وجب تقدير الفاعل الخ)

ستمع من كلامهم خرق الثوب المسامرو كسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة
 قياسا مطردا واستأنس به بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم وورفع كلمات
 وفيه نظر لا مكان جملة على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يحجر لفظا باضافة المصدر
 نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يحجر
 باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل امرأته الموضوء) فالوضوء
 مبتدأ مؤخر ومن قبله الرجل خبر مقدم وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله
 وسيأتي ان اسم المصدر غير العلم والميمى انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يحجر (بمن أو
 الباء الزائدة) أو اللام الزائدة فالأول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو
 كفى بالله شهيدا) أي كفى الله الثالث نحو هيات هيات لما توعدون أي هيات ما توعدون (الحكم
 الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحمد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة
 لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضمير المستترا)
 في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
 عائد على زيدوزيد مبتدأ وقام فاعله خبر زيد (وأما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد
 من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد
 استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة
 لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش
 والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعتا بالخبر
 بعده واستجارك خبره (وجاز الامر ان) الابتداءية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن
 يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ووجه يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل
 محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أي يهدينا بشريهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الممزة دخولها
 على الافعال (و) جاز الامر ان في (أنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن
 يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل أن تخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن
 العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف
 العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالف في
 عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتداءية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال
 الموضع في المعنى وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي أم
 نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل
 المعادلة واذا تعارض المرجحان تساوتا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب فاعل الخ

قال اللغوي عليه ما سيأتي من ان الفاعل لا بد منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللغوي سيأتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل
 الابتداءية في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجحاتها على الفاعلية اه وقال الدونشري لعل
 الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامر ان) قال اللغوي رحمه الله الواو اما للاستئناف واما العطف
 الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الايتين ظاهره
 انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة
 في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر لشيء الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أنتم

بخلقونه مرجع الفاعلية و مرجع الابدائية فتعارضا فاسقطا وحيث نقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقواه انتم مخلوقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام اقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذا استفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو امر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فاما امر لفظي وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التثنية) قال الدنوشري تفسيره الوثيد بالتثنية وبالرزانه والتاني فيه نظروا الظاهر ان ذلك تفسير للواو لا الوثيد (قوله ضرورة) قال اللقاني في المعنى عن ابن السيدان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في ثرو ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماد على النفي فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلوا الجملة من رابط والتقدير تكاف (قوله لثم كنها الخ) هذا مبني على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة

لا ما وقع في الشعر (قوله على المصدرية) قال الزقاني أي والعامل مقدر أي يمشي (قوله كما مرفى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر بغيره أما اذا قدر بكون كما في المعنى فلا شدوذ أي مشيها يكون وثيدا أي يوجد (قوله فقيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهزلة هذا وقال اللقاني وجه ضعف البديل انه في قوة احلاله محل البديل منه ولو حل محله لم يخلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أي شيء أي مثبت كائن المشي للجمال وثيدا وفيه بحث اذ يغتفر في الشيء حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه ضمير

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسك بنحو قول الزباء) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددين والمملكة الحزيرة وتعد من ماولك الطوائف (ماللجمال مشيها وثيدا * أجنلا لا يحسن أن أم حديدا) وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وثيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوثيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووثيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبغدها يا معشاة تحت فدا ل مهملة التثنية قاله الجوهري وفي القاموس الوثيد الرزانه والتاني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تدبغ بتدعيم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدا حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر وثيدا كقولهم حكمت مسطا) فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده (أي حكمتك لثمنتا قيل أو مشيها بديل من ضمير الظرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستعارة وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتداء والجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائدا على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجرح على البدلية من الجمال بديل اشتغال وأما الابتدائية فتخرج على شاذ كما مرفى بابه وأما الابدال من الضمير فلا بد اما بديل بعض أو اشتغال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على البديل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقدير تكلفه فقيهه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترب بهزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المعنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدة تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (فجوز قام زيد والزيدان قاما قذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كز يد قام كمر) في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما بل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي

تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما مرتني به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بديل من المعاني في به فتأمل (قوله انه لا بد منه) قال اللقاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبني للفعول ولا بالالكفوف بما الكائنة عن طلب الفاعل وهو قل وكثير وطال مكفوفة بما ولكن ينتقض بالفاعل المحذوف لعله تصرية فية نحو يا قوم اضر بن ويا هذا اضر بن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعله كالتاب وتأتي في كلام الشارح انه يطر دحذفه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي التلظ لا الظهور المقابل للضمير حيث قال اما ظاهرا وضمير (قوله والا فهو ضمير) أي فالفعل المذكور كيد في نحو قام قام زيد لا ضمير فيه بخلاف البعضهم (قوله حين يرني) قال اللقاني الاقرب انه ظرف لمؤمن أي لا يرني وهو مؤمن حين يرني لا يرني اذ لا يظهر فائدة لتفسير الزنا بالوقوف في وقته العلم الضروري بذلك الآن في

تقديم الظرف على واو الحال شيان واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ما في خبرها (قوله أي الشارب) قال اللقاني قد يقال إن الزاني في قوله لا يزني الزاني نعت للثمن محذوف فالضمير في يشرب يرجع إليه مجرعا عن صفة الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن (قوله لمادل عليه الكلام) قال اللقاني أي بقرينة السياق اذكر التراقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال في كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقاني يصح ذلك والجرح عطفا على ما هو وأصبح معنى وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقاني لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق لقوله والافهم ضمير مستتر ولم يذكره في الأمثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جلت حتى فيه على أنها استثناء كالغائية كما في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما الديك قليل لكان ما بعده فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الآن ٢٧٢ تردني أي ردك أي أي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا إلى آخر القولة

يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا يشرب هو أي الشارب) لأن يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس برافع إلى الزاني لفساد المعنى (أو) راجع (لمادل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالأول (نحو وكلا إذا بلغت التراقي) ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام (أي إذا بلغت) هي أي (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غدا فأنني) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه (فان كان لا يرضيك حين تردني * إلى قطري) لا أخالك راضياً ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي إذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في غدا في المثال (و) في البيت (فان كان هو أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامة وأن تكون ناقصة فإن جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وأن جعلتها تامة كان غدا منصوباً على الظرفية متعلقاً بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكي سيبويه إذا كان غداً بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والاقصمير استتر ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويترد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو وقضى الآخر وفي الاستثناء المفرغ نحو وما قام الأهند وفي أفعل بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو وأسمع بهم وأبصروني المصدر نحو أو اطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيماً الحكم (الرابع أنه يصح حذف

(قوله أي إذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم في موضعين ولك تقدير كل منهما في كل من المثالين قاله الأشموني وقوله في تقدير الثاني وإن كان هو أي ما تشاهده مني أي الحال الذي تشاهده مني فيه إشارة إلى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على مادل عليه الكلام لأعلى الكلام فامل (قوله ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع) قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة

أي وفاعل فعل الخطاب المؤكد فنحو اضربن يا هند وقال الدوشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامساً بقولي (فعله) يعجب ومصدر واستثنا * وباب نائبها يستغني عن فاعل لفظاً كذا إذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه وبقى موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالاً نحو * فتلحقها رجل رجل * والأصل فتلحقها الناس رجالاً فجذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصار كالأشياء الواحدة فنحو حلوا حامض وسابغ وهو نحو ما قام وقعد الأزيد لانه من الحذف لامن التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وإتمامه منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو اطعم الخ) قال الزرقاني أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قاله وقال الجلال السيوطي وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله لأن الجامد إذا أول بمشتق كاسم بمعنى شجاع يتحمله كما في باب المشتق المصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن اطعم في تأويل أن يطعم وهذا تأويل مشتق اه من التكت (قوله الرابع أنه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيه فاعله فصلان بين علامات الفروع أعني التثنية

(قوله وقطري بفتح القاف الخ) قال الدوشري هكذا في بعض النسخ وبعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فلا يجر الجمع والتثنية

(قوله ومنه قوله بجلدت الخ) قال اللغوي أن قلت ما الداعي إلى تقدير فعل مع أن بل تعطف مفردا على مثله قلت هو أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وثبت ضد المنفي لما بعدها ومحال نفي كل واحد وثبت أعظمه فتعين أنها بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لأعظم فليتامل أهويه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشي فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا استفهام محقق بالمعنى المذكور وأما إذا فسر المحقق بالوجود حال الكلام ولقاءه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لأن مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللغوي قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بيان

٢٧٣

فعله (جوازاً) أن أجيب به نفي كقولك بلى زيد (جواباً) لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعرف قلبه * من الوجدشي قلت بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعرف بالعين والراء المهملتين من عراه الأمر إذا غشيه وقلبه مفعول يعرف ووشي فاعله وبل للضرب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جواباً لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لغوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما قرئ من الشرط أو الجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم المحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم أه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال أنه قدم لا فائدة الاختصاص منوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالعدو والاتصال رجال) فيسبح مضارع مبني للفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف الخفاء الأعراب وعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو أولى بما بعده والاتصال جمع أهل بضمه تين وأصل جمع أصيل ويجمع أصل على أصائل وزجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكان له ما قبل يسبح له فيها بالعدو والاتصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لا شعاع يسبح المبني للفعول به ولا يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للفعول لفساد المعنى لأن الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسر هاء فالوقف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدراً مفروضاً * فإن قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب أه وقد أشار الشارح إلى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفت والسيد مع السعد بحث أجاب عنه الحفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعلاً بينجيكم محذوفاً على حد أبشر يهدونا للمتقدم (قوله وما يقال قائله الدماميني (قوله لأن الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فإنه ليس المراد بقولهم تقديم المستند إليه يفيد الاختصاص أنه كان مؤخر أو قدم على أنه فاعل على حاله بل المراد أن

(٣٥ تصريح ل)

المستند إليه إذا أتى به مقدماً كما في الآية وضح أن يكون فاعلاً معني أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالفتاح والتلخيص (قوله وإن كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظاً فلا ينافي أنها مطابقة للمعنى لأن من خلق اختصار لقضايه فعلية لأن معنى من قام أقام زيد أم عمر وإلى غير ذلك كما حققه السيد وقال إن مجي الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم إشارة إلى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بأنه يجب أن يقرن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق الله السموات والأرض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج إلى الاستفسار فليس السؤال إلا جملة اسمية وترك المطابقة إشارة إلى بلاغة الكفار لأنه إذا تحقق خلق السموات والأرض وحدوثهما ينبغي أن لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب محالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والأصل جمع الخ) قال الدنوشي قد أغرت في ذلك فقلت

أفدني أيها النحوي جمعا * له جمع يخفى بالأطراد وجمع الجمع مجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادي وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها اسماعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله

خبر مبتدأ محذوف) رده في المغنى في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد أن أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذفت أخبارها قلب كما قال الدماميني والأصل أخبار حذفت مبتدآت ها ونوزع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الأول أبو حيان الخ) قال الدنوشري الحق عندي طريقة ثالثة وهي تجوز الوجهين جميعا (قوله لأن أحلت الخ) قال اللقاني فيه بحث إذا حلت تعلق بعبيطات لا بالخبر فالذي يستلزمه حل العبيطات لا الخبر فليأمل ولو جعل الخبر ولو كان مرفوعا عطفًا على عبيطات وإن كان منصوبا على التوهم أي توهم أنه قيل غدت حلت عبيطات السدائف * فكان جيدا نظير يد إلى أي لست مدرك فامضى *

البيت المشهور وقال

وهو ضرار بن نهشل برثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والذيل وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي

(ليكن يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيع الطوائع

ضارع فاعل فعل محذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (أن رجال فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال ويبكيه ضارع وزيد نائب فاعل يبك الهزوم بلام الأمر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك للعروف من غير وسيلة وتطيع من الأطاحة وهي الأذهاب والأهالك والطوائع جمع مطيعة على غير قياس كل واقع جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما صدرية والمعنى ليكن يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد يروي ليكن ببناء الفعل للفاعل يزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما الأولى فن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدية وأما الثانية فن جهة عدم الحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفاقا للجري) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبًا وإنما هو معرب كني واسمه أبو القحح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو وبالنسبة للمفعول فيهما مذهب الجهو وانه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) بالنسبة للمفعول (في المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للفعلولة) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للفعلولة لأن الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظمهم قيل زيد أي يعظمهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زيد في جواب من قرا (أو استلزمه) أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قبلاه) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له الخمر لأن أحلت) الزيد (يستلزم حلت) المبرد وحكى أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمارة فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالخمر يدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والغاء آخر سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري (أو قسره) أي قسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحدهم من المشركين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم أن أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه لا حاجة إلى ذلك بل المراد استلزامه له في الجملة لأن المقصود دفعهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده المخصوص ألا ترى أنهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلام لو وجوده في آخر وان كان وجوده في الأول باعتبار تعلقه به

أى فى عينك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذا العينان بعض الذات (قواه وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال
العيني فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى
هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالتاء عطف على أولى الاول كر التاكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه
قولان أحدهما فعلى والالف فيه لا لحاق بالتانيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى
النوادى هى أولات بالتاء غير مصر وف لانه صار علما لا وعيد فصارك جل اسمه أجد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ أولك الخبر والثانى ان
يكون اسما للفعل مبنيا ومغناه ياك شر بعد شر والى تبين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذ الان
الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سياتى فى باب (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدوشى الجمع بين هذا
والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اختلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يبين قائله وكذا
العيني وفى يثيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذى * أضحت له جل المنائب

نتج الربيع محاسنا
ألقحها غر السحاب
راقب ورق نسيمها
فكنت لنا صورا الجباب
حضر الشراب فلم يطب
شرب الشراب وأنت غائب
اتهى ولا يخفى ان أبى
قمراس من المولدين
فالعرض من كلامه
التمثيل لا الاستشهاد
وان كان خلاف المتبادر
من كلام المصنف وغيره
حيث أدرجوا هذا البيت
مع الشواهد (قوله ألقحها
غر السحاب) ضمن
ألقحها معنى أولد فعده
الى ضمير المحاسن ومحاسنا
مفعول ثانى لنتج قال
اللقاني وفى كل من قوله
نتج الربيع وألقحها
استعارتان أحدهما مكنية والآخرى تخيلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان
وهذا كناية وأثبت للربيع التمتع وهو تخيل وشبه غر السحاب بالفعل من الحيوان فى ادراش كالمطر والظفة فى آخر كالربيع
والاثنى من الحيوان وهذا كناية وأثبت الالتحاق الذى هو الايلا لتخيل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتعين
عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قواه ومحاسن جمع محسن) قال الدوشى كلامه مردود
بما فى الصحاح وغيره والحسن تقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على
غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل
المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع الاستلزام من جوع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجع القلة بمثابة المفرد فلذلك
وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جواز المطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثير لا يعقل الا فرادى وفيه ما عده
المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدره معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما بهلاكك
وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلقى عيناء عند
قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلوموننى فى اشتراء النخيل * ل أهلى) فكلهم ألوم
فأهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مستند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله
وحذف فاعله ويروى اشتراى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح
الواو غير مهموز ونخيره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل
ويروى وكلهم يعذل وبعده وأهل الذى باع يلحونه * كما لحى البائع الاول
(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحها غر السحاب
فخرج غر مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألقحه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحاب
جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن كسواو جمع منسوا على غير قياس والوصف
فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الالف والتاء دون النون نحو ألقحات
الهندات (والجميع) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسبوع (أحرف) وان
طيسى وأزدشوة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكروا وتانيثا (كادل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت
على التانيث) يجمع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه
واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبها وهذا بالتاء التى يظهر ونهاى قالت فلانة فكأنهم
أرادوا أن يجعلوا الجمع علامة كما جعلوا المؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناطم
وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مستند
(لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) بالخبر
(والتاخير) للبتدأ (أو) ما بعدها (تاييح) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

ايضا
استعارتان أحدهما مكنية والآخرى تخيلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان
وهذا كناية وأثبت للربيع التمتع وهو تخيل وشبه غر السحاب بالفعل من الحيوان فى ادراش كالمطر والظفة فى آخر كالربيع
والاثنى من الحيوان وهذا كناية وأثبت الالتحاق الذى هو الايلا لتخيل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتعين
عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قواه ومحاسن جمع محسن) قال الدوشى كلامه مردود
بما فى الصحاح وغيره والحسن تقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على
غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل
المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع الاستلزام من جوع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجع القلة بمثابة المفرد فلذلك
وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جواز المطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثير لا يعقل الا فرادى وفيه ما عده
المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

هذا الوجه لا يتأني في قوله وان كان له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نقس أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبالغان عندك الكبير
أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما ما يتقدير أو يبالغ
كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالد في وبالوالدين احسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن
تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجني زيد وجهه أخو له لان بدل الكل تقرير لبدل منه وإيدان بانه على ظاهره
وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مراد به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله
وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الراعيين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعياتهم واللازم اطل باتفاق وفيه نظرا
اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند التقديم أن الظاهر مبتدأ

أو بدل ولزوم الاسناد الى
الضمير خاص بهم قطعا
(قوله وأحققرهم وأهونهم
عليه) قال الدنوشري
الظاهر أن أحقرهم وما
بعده منصوبان بالعطف
على محل جلة شرهم الفقير
لانهم مفعول ثان وثذا كبر
ضمير عليه باعتبار ان
الناس اسم جمع (قوله
لاجل فقره) قال الزرقاني
إشارة الى ان الضمير في عليه

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافاً
لأعمى ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ولان زعم أنها بالبدال ولان زعم
امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة
(ان ذلك لغة لقوم عيين وتقدم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني
يخيرهما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم باعياتهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان
الصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع المتعاطفات (لحي قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرنى مصعب
ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعود وجم)
فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعود وجم والمارقين الخوارج من
مرك السهم من الرمية مرفوعة اذا خرج من الجانب الاخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم
تنصره على غده والمبعود اسم مفعول من الأبعاد والمراد به الاجنبي من النسب والجم القريب وقواد
وهو عروة بن الورد يدح الغني ويذم الفقير

ذري للغني أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير
وأحققرهم وأهونهم عليه * (وان كان له نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم
والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو جيان
على الخضر اوى حيث قال لا تعلم أحد يحير فاما زيد وعمر ولا فاما وازيد وعمر وبكر وقال الموضع في
الغني وليس الرديشي لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل
(انه ان كان مؤثراً أنت فعله بتأسسا كنه في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا كما كان أو ناقصا وذلك
مستفاد من قول النظم هو تاء تانيث تلي الماضي اذا كان لا تشي (وبناء المضارعة في أول المضارع)
ولم يتعرض له في النظم (ويجب ذلك) التانيث (في مستلثين احدهما أن يكون) الفاعل (ضميرا
متصلا) لغاية حقيقة التانيث أو مجازية وتنعى بحقيق التانيث ماله فرج والمجازي خلافاً لحقيقة
(كهند قامت أو تقوم) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لثلاث
يتوهم ان ثم فاعلاما مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال هندا قام أبوها والشمس طلعت قرنها (بخلاف الضمير

يرجع الى الفقرة الدال
عليه قوله الفقير في البيت
قبلة وكلمة على للتعليل
كما في قوله تعالى ولتكرها
الله على ما هداكم أي
لهدايته اياكم (قوله وان
كان مؤثراً قال اللقاني
أي تانيثا معنويا اما
لفظيا) (قوله تاما كان الخ)
وقال الدنوشري بوجوب
عمل الفاعل على

ما هو أهم من المجازي وكون التانيث في أول المضارع للتانيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له
على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق ومنوعة
وانما يصح في حروف المباني اذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وباء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل
حد الكلمة بمستقل (قوله ضمير متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا بأي لا يمكن أن
يفتح به النطق أو منقضا ولا يمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاختصاص في نحو غلام هندا تقوم هي مع ما انتهى وصله
ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانيث في المثال المذكور على
الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعجيل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغاية حقيقة التانيث)
قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندا ان رمتا

(قوله ما قام أو ما يقوم الالهى) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومخرجه الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لموجب التذكير في مقام أو يقوم الالهى ولم يجز الامران بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المقصود بالاوى فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قواه بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التانيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المقصود بالانحوخة علام ههنا حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل ههنا قامت احتمل أن المعنى قامت أمهات لا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد الباب (قوله وفي هذا التأويل نظر لان الماء الخ) قد يقال لا مانع من اعتبار الامرين ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروس الاقراح للبهاء السبكي في آخر احوال المسند اليه أهمل المصنف يعنى الخطيب القزويني أمور من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى من جاءه موعدة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض اقبل ابقالها لانه أراد تفخيم الأرض فعبّر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لكأنه لا شذوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذًا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذ كرا على الصحيح خلافا لابن كيسان

(المنفصل نحو) هند (ما قام) الالهى (أو ما يقوم الالهى) والشمس ما طلع الالهى أو ما يطلع الالهى فالتذكير واجب في الشرع لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة ههنا أو أقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضمير امتصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله * ومع ضمير ذى المجاز في شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضانا فعتين فلا مرتة ودقت ودقها * (ولا أرض اقبل ابقالها) وكان القياس اقبلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقل الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمرة والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول اقبلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بانه انما ثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر من يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه من لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان أن الإلمح حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى اقبلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لان وجود الهاء في ابقالها ياباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة مدح بهار هط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي فاما ترينى ولى لمة * (فان الحوادث أودى بها) وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللام بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الحجة والحوادث جمع حادثه والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثنان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقى) التانيث نحو اذ قالت امرأت عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر

في المؤنث المجازي أما اذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذ كرفانه يعود عليه ضمير الغائب مذ كرا فليتأمل (وشذ قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لا يضر الوزن لان القافية مؤسسة والتأسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هي الحرف الاخير من البيت الذى يكمل البيت (قوله حقيقى التانيث) قال الزرقانى هو على ما قال الشارح ما كان من الحيوان بازائه ذكر كرامة ونعجة وأما ان انتهى ومرادها بالشارح ابن الناظم ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقوله الشارح ههنا ما له فرج أشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشى المراد بالحرف فيه الفرج قال في المصباح الحرف بالكسر فرج المرأة والاصل فرج فحذف الحاء التى هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على جريح ويجمع على افرح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد يستعمل استعمال يندوم من غير تعويض قال الشاعر كل امرئ يحصى حره * أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون الحرف في كلام ابن مالك من المحقق ويجوز أن يكون من المشدود وخفف لصورة الشعر وكلام المصباح يدل على أنه مختص بفسر المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس بالاعلى المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان في ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسياتي ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر او المجرى منها كشجرة وتمر كما يستجى (قوله المحقق) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به في القطر لانراج المجازي نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاية بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ بمد ذلك للمجازي المفعول وكيف

يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله الا في الان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الايتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات العلم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتشبيهه في القطر لما جمع بالف وتاء فز يدتين باصطفي البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعظم من أن يكون سالما أو غير سالم وسياتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وهذا يتدفع ما يأتي عن اللقاني من المنازعة في استشهد ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعد العرب (وهو ردي لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والمخفف قدياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جازي) الكلام (الفصح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسياتي ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله والمخفف في نعم القناعة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان (التانيث والتذكير) (في مسئلتين احدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جبر بن الخطي يهجو الاخطل (لقد ولد الاخطل أم سوء) * على باب استهنا صلب وشام فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهمة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضرو وترك التاء الفصل بالمفعول وذكر الطرف قصدا للحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل يعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو أتى القاضي بنت الواقف (والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبته (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو مقام الاهدلان ما بعد الاليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الاوذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور ولذلك ذكر الفعل والتقدير مقام أحد الاهدلان (وأشدد) الاخفش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربه ودم * في جر بنا الابنات العلم) فبنات العلم فاعل برئت وأنته مع وجود الفصل بالا (وجوز ابن مالك في النشر) على قلة فقال والمخفف مع فصل بالافصلا * كما ذكره الاقتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء كتمر وتمريرة بل جعله كتمخ وتمخمة جعل الغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل يعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فاللزم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الاذ كور كالعوض من استجارك المهدوف ولا يجمع بين العوض والمهدوف (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشري قال اللقاني هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي يجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الا ٦ فية وأقول اذا كان الفصل بالامع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه من نص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوز ابن مالك الخ) قال اللقاني وجهه ان يقدر الفاعل المهدوف مؤنثا ومستثنى عاما

لغيره كنساء في الاول واخذه في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لا نهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقاني ان قلت يلزم على طرده هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المستند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن قلت الجماعة لفظ مفر د مؤنث في اللفظ جامع في المعنى فيجوز في ضمير هام اعاءة اللفظ مفر د مؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع وتؤنث في نحو النساء قن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشري رد التمثيل بذلك ان الاعراب اسم جمع لاجمع عرب والالزم كون المفرد أوسع دائرة

من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبرة الفصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربى بين الغروية هم أهل الأمصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعراب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) انظر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المنذ كور انتهى وذ كير الرضي غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبرة الرضي وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء

(وقرى ان كانت الاصبحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجا وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعه من التابعين (فاصبحوا لا ترى الامسا كنهم) بضم التاء من ترى ورفع مسا كنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجع الشمس والقمر) ولو ورد وجعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهم في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكور نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة) مع الجمع المكسر المذكور نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء هنود) فاقى في جانب التذكير بالنشر متبعا على ترتيب الف وفي جانب التانيث مختاطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازاً من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما يجب التانيث مع المؤنث المجازي لا مربي أحدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءني كتاب زيد أي صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله والتامع جمع سوى السالم من مذكر كالتامع احدى اللين

(الآن سلامة نظم الواحد في جعي التجميع) المذكر والمؤنث (أوجب التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجب (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيديويه وجمهور البصريين (خلافاً للكوخيين فيهما) فاتهم أجازوا في الفعل مع كل من جعي التجميع التذكير والتانيث (و) خلافاً (للفارسي) من البصريين (في جمع) التجميع (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تجميع المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمن به بنو اسرائيل) فانت الفعل مع جمع تجميع المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تجميع المؤنث (و) بنحو (قوله

فبني بناتي شجوهن وزوجتي) والطاهون الى ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تجميع المؤنث وشجوهن بمعنى خزنهن مقبول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذا الاصل بنوه فذقت لامه وزيد عليه واوونون في التذكير والفتوات في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تجميع الجمع اذ لم يحصل

لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو العرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما في الجليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم جعل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا ان المقدرة في حكم الوجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقاني قضيته ان نحو حطات الجليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذا الاصل بنواخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جوع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن ان يبين عدم التسمية بتغيير

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدوشري فيه نظروا لجعل الضمير راجعا الى آل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدوشري قد رده هذا النظر بان آل انما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدث وأما المؤمنات قال فيها موصولة لانها للحدث والمعنى اذا جاءك اللاتي تجدن منهن الايمان وحدث بغداد لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقاني قالوا لكون ذلك هو الاصل جاز ضرب علامة زيد وامتنع ضرب علامة زيد وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقديم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجح (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لمحصل ٢٨١ اللبس حينئذ وخوف اللبس

بانتفاء القرينة اللفظية
كضرب زيد عمر وقتلت
سلمى عيسى وأكرم
موسى الظريف عيسى
والمعنوية كأرضعت
الصغرى الكبرى وأكل
الكمثرى موسى ووقع
في خط الشهاب القاسمي
وغيره تقديم الفاعل في
أمثلة القرينة اللفظية
والمناسب للقام فآخيره
وتقديم المفعول كما وقع
في أمثلة القرينة المعنوية
وقوله ولا الفعل أي كافي
عيسى ضرب موسى فانه
يتوهم ان عيسى مبتدأ
والفاعل ضميرة وموسى
مفعول كما يأتي في كلام
الشارح آخر الباب (قوله
وخالفهم ابن الحاج الخ)
لم يجز ابن الحاج ولا غيره
الخلاف في مسئلة وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر
اذا خيف اللبس فليتنظر
وجهه هذا وقال اللقاني

تغيير فيها اما تغيير منهما كبني وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك)
المؤمنات (الفصل) بالمفعول وهو السكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أولان الاصل النساء
المؤمنات) والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفته صفته فعولت معاملته (أولان آل) في المؤمنات
اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع
التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا لارجح فيه
التانيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح
وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة
قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام
لا للحدث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المتنى وحكمه حكم مفرد فان كان
لذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان
(و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة خبره (ثم
يجي المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما (وقد)
يتأخر الفعل والفاعل (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول
وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخله تحت قول
الناظم والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجي المفعول قبل الفعل
(فما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فليمان فاعل وداود
مفعول (وأما وجوبه) أي الاصل (ففي مسئلتين احدهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تميز
الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على
الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثالها
وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موضوعين أو مضافين ليااء التكلم وكلها داخله تحت قول النظم
* وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين في هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا
(قاله أبو بكر) بن السراج (والتأخرون كالتجزولي وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم)
في ذلك (ابن الحاج) في نقضه على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيديوه شي من هذه

(٣٦ تصحيح ل) يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز
الاجال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجال بل من اللبس اذا الاجال ان لا يتضح الدلالة
واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلامهما هو الآخر
بمخلاف ما نحن فيه فتامه انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل ولزومه ياباه لانهما جعلوا
حذف الجار في نحو وترغبون ان تشكوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس
والاجال فقال والفرق بين اللبس والاجال * مما به يستم في الاقوال فاللفظان أفهم غير القصد *
فاحكم على استعماله بالزبد لانه اللبس وأما المحمل * فربما يفهمه من يعقل وذلك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواء بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد * فأخذه نظم أعظم القوائد (قوله أنه لا خلاف الخ) إذا تساوى أثرهما ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فإى فرق بينهما وبين مفعول زال هذه إذا لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدوشري وقد يقال تجوز الوجهين في الآية مبني على صحة كون كل منهما محكوما عليه ولم يعلم مراد الله في ذلك فإز الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تأمل انتهى بقي ان كلام الزجاج مشكل بقوله التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقاني وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفرغ في الاجال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقاني ان قلت المحصور هو فعل الفاعل واما المفعول المذكور في محصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتأمل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل المحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع الارتفاع

الاعراض الواهية (محتاجان العرب تحير تصغير عمرو وعمر) على غير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرض في الاجمال كما ان لهم غرض في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمر (ضرب أحدهما الآخر) اذا لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأى باللفظ المحتمل (وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين ووافقه عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كما يختار ومنقاد فأنه ما محجلان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الأصح) خلافا للعترة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي اسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زان (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كما كتلت الكمثرى المجمل جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انما صار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضر وبالشخص آخر فاذا أخر قيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضار بالشخص آخر ولم يجوز أن يكون عمرو مضر وبالشخص آخر (وكذا المحصر بالاعند) أى موسى (الجزولي وجماعة) من المتأخرين فانهم أوجبوا تاخير المفعول المحصور بالانما نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائي والقرأوا بن النباري) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبيل بن علي الخزاعي

(ولما أبى الاجاح فؤاده) * ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جاحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجوح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرد شيئا (وقوله) وهو مجنون بني عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فإزاد الاضعف ما لي كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطى الاوشيجه * (وبغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

اللبس وهذا المقدار متفق في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان وهو لان التقدير في ما ضرب الا عمر ازيد ما ضرب احدا الا عمر ازيد كما قاله في المطول آخرباب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد في المعنى في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما تلقوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبيل) في القاموس دعبيل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعي رافضي (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالامراء الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذا المفعول وهو الخطى قدم على

الفاعل وهو وشيعة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيع بالجيم شجر الرماح والخطم وضع باليماء وهو خط هجر تنسب إليه الرماح الخطية لأنها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخري باب القصر بحث لأن الفعل الأول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمير لا يخلو عن تعسف انتهى أي لأنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة قال نعم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع وآخر المنصوب وذكر كلاماً يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدونشري عبارة الرضي في هذا

المقام أكثر النحويين منعوا أن يعمل ما قبل الأفيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه فحوما جاء في الأزيد أحد أو قابعا للمستثنى نحو ما جاء في الأزيد النظر يف أو معمول غير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك أنتم يبق الأاموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر قابع المستثنى منه وقد قلت ربحا في ذلك مطلقا التابع وذا كرا مسألة كون ما بعد الأ معمول لغير العامل في المستثنى ما قبل الأ لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها نلت الأمل في غير مستثنى كذا أنه أثبتا مامنه مستثنى وتابعا أي فهكذا قد قاله في المعنى نقلا عن التسهيل ذاك المعنى وجوز الرضي قدراً أي تكا اذ لم يكن إلا الردي بلامكا وبعد المسئلة محتاجة إلى التحريك فلا تجرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الأخيرة فإن

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مدم وشيعة بالسين المعجمة والجيم جمع وشيعة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الأعلى الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المعنى ولا يعمل ما قبل الأفيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو ما قام الأزيد أو مستثنى منه نحو ما قام الأزيد أحد أو قابعا له نحو ما قام أحد الأزيد فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمول لا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعاً في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل التقدير الأبعدا لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوب به غيره والأجواز ضرب غلامه زيد أو إلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالاً أو باتماً انحصر * آخر وقد سبق إن قصد ظهر

(وأمّا توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز افتح ولة قد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمراً فاعل وربه مفعول (قال) جري يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول به متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة وإليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأمّا وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مستثنى أحدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو وإذا ابتلى إبراهيم ربه) فأبراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة (و) لأجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نشر ولا) في (شعروا جاز فيه) لا الخفش وابن جني (من البصريين) (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجاً) في النشر يقولهم ضربوني وضربت قومك بأعمال الثاني حكاه سيديويه وأجاز البصريون في ضربته زيداً بابدال زيد من الهاء باجتماع حكاة ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو التابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزي ربه عنى عدى بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فر به فاعل وهو متصل بضمير عدى وهو مفعول بربته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب ف قيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأعمى ليس بشئ وإنما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقياس عليه وأما الأعمال والبدل فمستثنيان

ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله في مستثنى) قياس ما يأتي في التشبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً نحو ضربك زيد (قوله أن يتصل) قال اللغاني يرد عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر وأما أنه يوجب التوسط فلا بل يجوز التقديم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الأمثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله وإذا ابتلى إبراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل أنولاً يمنعان من التقديم أو لا عليهما أو على الفعل فقط

واجب هذا وحده وقال الدثوري ويمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب بخير فصع ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال اللاتاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال اللاتاني مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالاكثر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين المتبني بالمفعول المعين فمعنى ما ضرب عمرا الازيد ان عمر لم يضربه الازيد ومعنى ما ضرب الازيد عمر ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتصا بعمر (قوله وغير الكسائي قدر المنصوب والمجرور الخ) قال في المظول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للرفع كما مر نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وآخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمر المنصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمر أي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكر افعيل

لجميعها على خلاف الاصل اذا الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره في جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه كما استثنى بيع العرايا بخير صها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نخوز ان نوره الشجر * (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيرها فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا المحصر بالا عند غير الكسائي) فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالانحو ما ضرب عمرا الا زيدا (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا (بقوله ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لثيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللثيم هنا البخل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير معدود الجبان ومقابل البطل وهو الشجاع (وقوله) نبتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالياء وطوى ذكر المفعول وهل معنى ما والاصل ما يعذب أحد أهدا بالنار الا الله ونبتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا الا المفعول الثالث خلافا للعيني (وقوله) فلم يدرك الله ما هيبت لنا * عشية اناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيبت والاصل فلم يدرك ما هيبت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانا بضم الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالا بعد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالبرق ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية تهيبت وغير الكسائي قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الايات ونحوها عاملا فقد قيل فعل ذي كرم عاب وقيل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيبت دري بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مسئلتى أو مسئلتى منه أو قابع له كما تقدم ثمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو بانما المحصر * آخر وقد يشق ان قصد ظهر (وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جواز ان نحو فر يقاتلون) ففر يقاتلونها مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيرها (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (في مسئلتين احدهما ان يكون) المفعول (عماله الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فاي آيات الله تنكرون) فاي مفعول مقدم انكروا أو اشم شرط نحو (أياما تدعوا) فله الاسماء الخمسة فاي اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بيا في كل منب ما عامل في

لثمن ضربت لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضر وبالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فنعوا ذلك لاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال اننا لنتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونعني صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خير بان تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الخلف وان لم يذكره الشارح هنا

قد بر (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللغوي هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمر أو لا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب
لوز يند في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والقائه شي آخر لم يرد هذا فليست أملى انتهى وكان الأحسن أن يقول فلوقال المصنف بدل قوله
وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي ذكره هو أما اليوم فاضرب زيد أو أخيه
اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم أنه لا فرق في المنصوب المتعار للمفعول المذكور بين كونه
طرقا كما مثل المصنف أو غيره كما في أما زيد فاكس جبة والأصل أما فاكس زيداجبة وأنه إذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير
الظرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتب بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لأن القرض

الفصل بين أما والقائه وإنما
ينها على ذلك لسترد

بعضهم فيه (قوله فالجواب
أنها انما تمنع فيما بعدها

الخ) الاظهر أن يقال أنها
انما تمنع عمل ما بعدها فيما

قبلها حقيقة وهذا ليس
قبلها حقيقة لأن رتبة

التأخير ونظير ذلك أن
المفعول إذا كان له الصدر

يتقدم على عامله وأما
دعوى أن حقها أن تدخل

على المفعول المتقدم ففيه
نظر لأن حقها انما هو

الدخول على صورة الجملة
وتقديم المفعول لا ينافي

صدارتها كما علمت قد بر
(قوله متصلين) لا يظهر

فرق بين المتصلين
والمنفصلين بل قد يقال

لا يتصور اشتراط كونه
لا حصر في أحدهما إلا إذا

عم في الضمير لأن الحصر
انما يكون في المنفصلين

أو المنفصل أحدهما وهو
المحصور فيه فكان الأولى

لشارح أن يجعل قيد
كونهما منفصلين مستقادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم

الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمير الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع
وسياق في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقوله وما بالاً أو بالما انحصر

آخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمير الفاعل غير منحصر ما كان من
الفاعل ضمير منفصلا غير محصور فانك إذا قلت ضرب زيد أما عمر واما أنا أو أكرمت أنا أو ما زيد أو قلت ان أكرمتك زيد وان أهانك

له وهذا كله وما أشبهه قد أضمير فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بأن
مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل آخر أمثلة التقديم بقوله وقد يحذف المفعول قبل الفعل مع شمول

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد
القائه الجزائية في جواب اما ظاهرة أو مقدرة) (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير
المفعول (مقدم) نعمت منصوب (عليها) أي على القاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما
ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما ليقيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما أحذرا
من أن تلي القاء أما المفعولة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد القاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في
مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه لانها مؤخره من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم
لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها حلت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف) ما إذا كان للفعل
منصوب غير المفعول به مقدم على القائه فإنه يكتب بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو
أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الأمر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف
وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبيه) يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل
والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو
الأصل فيهما (كضربته) فالتا فاعل والمفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل ههنا لزم الاتصال في
الفاعل (وإذا كان المضمير) المتصل (أحدهما فان كان) المضمير (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب)
في المضمير (وصلة) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لانه لو قدم الفاعل
والحالة هذه وجب أن يوثق بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمير (فاعلا والظاهر
مفعولا) (وجب) في المضمير (وصلة) بالفعل (و) وجب اما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو
تقديمه) عليه (و) على الفعل (مع) (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع
التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيد
ضربت (لانه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى
عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان ليس حذر : أو أضمير الفاعل غير منحصر

فانقضى أنه لا يجوز زيد اضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب
ما ذكرنا) من جواز نحو زيد اضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى
مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضع من أول الحكم السابع
الى ههنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

كونهما منفصلين مستقادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم
الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمير الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع
وسياق في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقوله وما بالاً أو بالما انحصر
آخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمير الفاعل غير منحصر ما كان من
الفاعل ضمير منفصلا غير محصور فانك إذا قلت ضرب زيد أما عمر واما أنا أو أكرمت أنا أو ما زيد أو قلت ان أكرمتك زيد وان أهانك
له وهذا كله وما أشبهه قد أضمير فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بأن
مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل آخر أمثلة التقديم بقوله وقد يحذف المفعول قبل الفعل مع شمول

ما قبلها لها وعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهن الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يحكى المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين من الناظم لا ينافي دعوى المصنف بأن في كلامه إيهام التساوي لاهمالات لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما صرحنا لتبشير المصنف بالإيهام دون الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وأنه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميراً متصلاً وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالأولى أن تضاف هذه الصورة إلى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسأله ثلاثة كما أشرنا إليه سابقاً ولا تعد قسماً مستقلاً والله أعلم بالصواب * (هذا باب النائب عن الفاعل) * (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في أحكام الفاعل أنه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تأويل ما تقدم بما إذا قصد بقاء الفعل على صيغته الأصلية (قوله للجهل به)

تظرف فيه المصنف بأن الجهل به إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لأن يحذف وتقصيه وبما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاعل (قوله أو أغرض لفظي) قال اللقاني أعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائده ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولاً فيصادفان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وينفرد كل منهما إذا قصد بالفعل غير فائده جهلاً فالمقصود غرض لفائدة المترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة

يكون المفعول محصوراً فيه وإن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتصقاً بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصوراً فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معه ولا يسبقه الفاعل بشرطه وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً والجواز فيهما عددان ذلك * (هذا باب النائب عن الفاعل) *

قال أبو حيان لم أر مثلاً هذه الترجمة تعبر ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) إذا لم يعلم السارق من هو (أو أغرض لفظي) كالأبجاز فهو قوله تعالى مثل ما عوقبتهم به وكأصلح السجع كقولهم من طابت سريرته جنت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره (كتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميمون ابن قيس (في قوله) في قننه كانت لرجل من آل عمرو بن مرزند (علقتها عرضاً وعلقت رجلاً * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل لعدم العلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال خلقني الله أياها وعلقها الله رجلاً غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضاً بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعليقاً عرضاً من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقها عرضاً إذا هوى امرأة أى اعترضت لى فعلقها من غير قصد انتهى واسم هذه القننه هريرة كما خرج به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة أن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعاً أيها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو) أغرض (معنوى) كان لا يتعلق بذكره غرض (أى قصد) نخوفان أحصرتم وإذا حبستم إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فمنوب عنه) في رفعه وعمديته وجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزم منه وعدم حذفه

اللسان عن الخطأ في المقال فائدة لا غرض إذا تقرر ذلك لم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وتأنيث) إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوى) قال اللقاني أى معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد المحصر فلا يرد التخصيص بغيرها لم الفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كما في قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفاً (قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني إن قيل عدم تتعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضاً قلت المراد علم السامع بعدم تتعلق فيكون غرضاً (قوله وجوب التأخير الخ) قال الدنوشى لم يعبر في الأولين بالوجوب وكان الأولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذى في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذى في الفاعل وأشار بقوله واحداً إلى أنه لا يجوز تعدد كالفاعل والأسناد إلى غير المفعول له أسناد مجازى كأسناد الفعل المبني للفاعل إليها فإنه مجازى كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ما خوذ من كلام اللقاني فإنه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان أحسن إذ كل من الثلاثة واجب والتسوية في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحداً إشارة إلى معنى آخر ناب عنه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالتفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربع في النيابة أي في كون كل نائب عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به حقيقي وإلى غيره مجازي لأنهم قالوا اسناد الفعل إلى ما بنى له من فاعل ومفعول به حقيقة وإلى غيره للابتنه مجاز وله ملاسات شتى يلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل إلى ما بنى له من الفاعل أو المفعول به حقيقة وإلى المصدر وباعده مجاز والسرفيه ان اسناد الفعل إلى غير ما بنى له يستلزم تنزيهه منزلة ما بنى له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به فإنه إلى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الوجه التبعية ٢٨٧ وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا يناق

التبعية انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فاجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من ياتيه وهي للتبعية الثاني ان المراد البيان اللغوي والتعتمدين للنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعية ان المراد بنباتة الاربعة نباتتها على سبيل البديل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلها معتل القاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني الجور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنباتة وهو الذي يلزم الجارة طريقة واحدة في الاستعمال

(وقايت الفعل لتأنيده) ان كان مؤثما غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي حوازا إضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأنتب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلا وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائزا لتقديم عليه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول أو لا فالاول (نحو ولا سقط في أيديهم) الثاني نحو (قولك سير يزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصنع نيابة عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولا سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدي (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مرزبذ الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمر ورفوع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لمجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المحقق حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المقرب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامه (نحو كان عنه مسئولا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامه وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامه فتأنيده كذلك اذا لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ أو كل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيسل ودرمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مرهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هندا فثبت بهذه الحال الاربعة ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير يزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم يذهبوا بالمصدر لانهما مبدأ بل أبقوه منصوبا ولو أتاهوا رفعه واذا لم ينوب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد لها مامنه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عنه (و) لسان الاجوبة (انه انما يراعى محل يظهر) اعرابه (في القصيغ) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومنحوله طرف فالاول

كذو رب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن اياز ان لباء الحالية في نحو خرج زيد بنباتة لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التميز اذا كان مع من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابها انتهى وأقول سياقي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعاله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة إلى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومعهمة نسبة إلى رندة حصن بالاندلس (قوله اذا لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عنه) إشارة إلى رد ما قاله المحفيدان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع إلى المعهود فيما يأتي في قوله * وقاله متى ينحل عايتك ويتعلل * فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لانه يوهم

المحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص به مما صرح حواشي باب المصداق انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المدة محلا وما صرح حواشي في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك وما صرح حواشي في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المحرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حينا (قوله نحولست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من طلب المعقب حقه المعلوم فان الرفع يظهر في الفاعل اذا اضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الاشدوذا) قال الدنوشري الجمع بينهما وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى

(نحولست بقائم ولا فاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فترعت العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها بالنصب تتجدد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد من دون عدنان (بخلاف) المحرور بحرف أصلي معد (نحو مرتز يد القاضل بالنصب) اتباعا لمحل المحرور المنصوب على المفعولية (أو مرتز يد القاضل بالرفع) اتباعا لمحل المحرور المرفوع على النيابة عن الفاضل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكى الاشدوذا فلا تقل (مرتز يدا) بالنصب على المفعولية (ولا مرتز يد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاة واما قوله * يسلكن في نجد وغورا عاثرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا الا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المحرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير الزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض القائلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ النائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأه نذلو قيل هي نعم امرأه لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شيء من الخبر ثم خيرا انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان المحرور بالحرف الزائد كلاجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تراد في الإيجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحدم بعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد حيث امتنع التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مرتز فلا تله في يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزله الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المحرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل محرور بحرف زائد فبالك اذا كان محروراً بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما يخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

على أرباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الاشدوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله واما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد الخ ويدعي ان الظرف يشمل نحو تجد وخينث فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجد في الفصيح فتأمل (قوله وانما) لم يقدر الخ قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ ان يكون في مسؤولا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى بان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين

فالبس لانه يحتمل ان يكون عنه نائب عن الفاعل وقدم على رأيهم لانه لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميراً يتحمله مسؤولا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول البس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق البس بأي شيء كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح ان يربطه بامان يقول بغد فراعته من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا إشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثله بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأه نذلو قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجب

هتة جمع وروده فاز المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وإنما أراد دلالته بالخالف بأن الفعل لا يؤنث
للمجرور بأنه لا يلزم إذا كان المسند إليه مؤنثا أن يؤنث له الفعل دليله أنه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر أن المجرور المؤنث أنث له
الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الأشموني عقب أجوبة المصنف قبان لك أنه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه إذا كان غير مجرور يجب
أن يثبت له إذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم أنه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد
عنه الفعل ظاهر اقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه
وتمثله للمصدر المتصرف بسبع حان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الأشموني المراد بالمختص ما يكون لغير
مجرد التوكيد اه وقضيته أن المختص في المثال كون نقحة لغير توكيد لاها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفي مضمن معنى ا كفت
وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفي ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والبناء
متعلقة بالمضمر أي كفي الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا
للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (مخوفا) إذا انفج في
الصورة نقحة واحدة فنقحة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا
بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لم ينصب على المصدرية فهو سبحانه الله وغير المختص بالمبهم نحو سير
فيمتنع سبحانه الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحانه الله لعدم
تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم القادة) اذا المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه
ولا بد من تعاريفهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد في تعاريفهما فتحصل
القاعدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للفعول (على اضممار) ضمير (المصدر
أحق) بالمتن لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لما أجازوه) كالكسائي وهشام فيما
نقل ابن السيدان هما أجازا جلس بالبناء للفعول وفيه ضمير مجهول قال أغلب أراد ان فيه ضمير المصدر
وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر مجرى مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم
وقعدت ضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعدت القعود اه والجميع المنع (وأما قوله) وهو امر والقيس
الكندي (وقالت متى يمتل عليك ويعتل) يسؤل وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل بيعتل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة (الغنى ويعتل) هو
أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد
ما لم يقده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة الدليل) الدال عليها وهو عليك
المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المختصة) للوصفات الدليل كقوله تعالى فلا تقيم
لهم يوم القيامة وزنا أي نافع لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المعنى واضمار
ضمير المصدر النوعي أجازوه سببويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سببويه ويسؤل
من الاساءة جواب الشرط الاول وتدريب بالبدال المهمة من الدرية وهي العانة جواب الشرط الثاني

(٣٧ تصريح ل) فتضمير المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعدت القعود ففسره بالمعرف قدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم
فتجوز نيابة اتفاقا (قوله فالتائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون التائب في البيت المجرور يعلى وحذف
من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الآن يقال يجوز ذلك الدليل لاسيما
اذا كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينتظر هل النوعي صفة اضمير أو المصدر والظاهر الاول اه
فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تنمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر
ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدلل المحير على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتل أشار المصنف الى جوابه
بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان التائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدريب بالبدال المهمة) قال الدنوشري
ينتظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقحة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا مجرور لا يقيد ثم ظهر انه يقيد والمعنى

فليحذر ربي ان شرط
الاختصاص محله ما لم يرد
الابهام نحو فن عني له من
أخيه شئ تبه عليه المنكت
وفيه نظرا فانظر حاشيتنا
على الالفية (قوله المؤكد)
قال الدنوشري بالنصب
صفة لضمير المصدر ويفهم
منه ان ضمير المصدر اذا
لم يكن مؤكدا يجوز نيابة
عن الفاعل لعدم ابهامه
حينئذ وليس صفة للمصدر
كما توهم (قوله وتبعهما
أبو حيان فقال الخ) قال
الدنوشري قد يقال ليس
في عبارة أبي حيان ما يدل
على ذلك لان جريان
المصدر مجرى مظهره لا يلزم
منه جواز نيابة ضمير
المصدر المبهم بل يفهم انه
لا ينوب لان مظهره لا ينوب
ويدل على ذلك قوله
فيجوز ان يقول قيم وقعد

وان يكشف غرامك بالوصول تعتد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اهوى
المصباح رب من باب تعب (قوله اوجول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشمو في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال
غيرهما فتحة بناء) أي لضافته ٢٩٠ لمبنى كافي لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وهذا يرد الساقسي قول الحوفي قام الظرف وهو

بينهم مقام الفاعل بانه كان
يلزم رفعه كقراءة من قرأ
لقد تقطع بينكم ثم قال
لا يقال بني لضافته الى
مضمرو وموضع رفع لان
الاضافة الى المضمرو لا تسوغ
البناء مطلقا والاحراز
حررت بعلامك ولا فائل
به بل له مواضع مخصوصة
اه ووجه الرد ان هذا من
تلك المواضع ولذا قرئ
تقطع بينكم بالفتح (قوله
بالعلمية في الاول) قال
الدنوشي ظاهره ان
رمضان وحده علم على
الشهر وهو خلاف ما صرح
به البيضاوي في تفسير
قوله تعالى شهر رمضان
الذي أنزل فيه القرآن
والشهر من الشهرة ورمضان
مصدر رمض اذا احترق
فاضيف اليه الشهر وجعل
علما ومنع من الصرف
للعلمية والالف والنون
وانما قلنا ظاهره الخ
لاحتمال انه موافق
للبيضاوي فيما قال من انه
جزء للعلم لاعلم ولكنه نسب
مال لكل للجزء حيث قال
بالعلمية في الاول فنسب
بالعلمية اليه وهو وصف
لشهر رمضان لرمضان
ولكن ذكر بعض المشايخ

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بانه اعتذره عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (بوجه
وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا
مذكورة (و) بذلك بوجه أيضا (قوله) وهو طرفه بن العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيها لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك أن يكون الظرف في
موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو
المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيها كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى
* وبشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتاج الى هذا التوجيه (و) بذلك بوجه
أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضي حياء ويغضي من مهابة) * فأيكم الاحسين يتشم

فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) من وهو مهابة
(لكنه مفعول له) قاله ابن جني فيما كتب على الحساسة وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال
والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع أن المفعول له مبني
على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافا لالكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفرأه (الرابع) عما
ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكان (متصرف مختص) فالزمان (مخصوص رمضان) المكان
نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام طرفان متصرفان لانهم يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها مختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمنع نيابة نحو عندك
ومعك وشم) بفتح المثناة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا شم (لا متناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا يتصرفن بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع
نيابة (نحو مكاننا وزماننا اذ لم يقيد) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صم زمان لعدم الفائدة لان
الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضع في الثاني فان قيدهما بصفات متلاهما جاز نيابتهما
نحو جلس مكان حسن وعصم زمان طويل لمحصل الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على
خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف برب نيابة جري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذي ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول
انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه
من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول
به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

جعفر

ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أعقد قليتا مل (قوله لا متناع رفعهن) قال

الدينوري أي لا متناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المفعول ان الجرح عن لا يجعل الظرف متصرفا
أعلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجرح فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأما ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بشيوت الخلاف فيه فاستعظم ما للدعامة في ظهوره لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقع مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضع في شرح القطار الخ) قال الدنوشري أوضع منه ما قاله في شرح الشواهد فما القرارة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لا علم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفر للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنما المفعول الثاني في باب كسب جائزة عند أمن اللبس وهذا ما ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لأن دلالة

الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أتعد فاما كان شبهه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتو كيدته وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنوا في بانه يمكن أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه أنه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالفينة فان قلت كان ينبغي أن يقول وما سوى الفاعل والمشبّه والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عني بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبّه (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبني مجزى للمفعول وأما الجار والمجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازته (الانقش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني (و) (قوله)

وانما يرضى المنيت به * (مادام معنيا بذكر قلبه) فعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك أصله معنوي كضروب أعل بقلب الواو ياء وانما ياء في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو الجار والمجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخر او هو قلبه (و) (نحو) (قوله) وهو روية (لم يعن بالعلياء الاسيدا) * ولا شفي ذا النغي الا ذو هدى

نوعين مضارع مبني للمفعول من عني يكذبوا بالياء نائب الفاعل وسيدام مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول الناظم وقد يرديشمل مذهب الكوفيين والانقش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهم اضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضع في شرح القطار ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضمير مستتر في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفر واى ليجزى الغفران قوما وانما أقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن عطية الجرور (مسألة) وغير النائب عما غناه متعلق بالرافع (لنائب عن الفاعل) واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الطرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطى زيدا ديناراً وأعطى دينارا زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا تفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا ما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب عما علقا * بالرافع النصب له محققا وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجدا أو برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً فيسببه مذهبان أصحهما الاول ويجزى لسيبويه

(فصل) * واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونياية الثالث ممتنعة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخضر اوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازوه ان لم يلبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سميना) فتقول أعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان

فيلتحل فيه التقديرى كأعلمت موسى قائما لكنه يتنقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الأصل نحو أعلم زيدا قائما أو هو أعم فلا يتأمل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برفع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن ان يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذين اذهبوا الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفعلة على غير هذا

ويكون ذلك من قبيل العامل ٢٩٢ المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشري ان اراد به ان المسند اليه

في التكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما ما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اهـ وانما لم يذكر الناطم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيبقى فيه الخلاف الا في فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا متنع) نيابته (اتفاقا) لللباس تقدم أو تأخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يثبت المأخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو وتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والفرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ وأدراهما مأخوذ أبدا (وقيل) يمتنع (مطلقا) طرد الباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معني (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفع مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسحار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيدا درهمه لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معني (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهمه فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مفعولا لا عطى لانه معمول لغيره اهـ (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان جملة أم لا وسواء كان نكرة والاول معرفة أم لا (اللباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين انساب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (قرئته التقديم) نحو ظن قائم زيدا في قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي) وابن هشام (الخضراوي) وقيل يجوز (نيابة الثاني في باب ظن) (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيراقي في الاقتناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان اراد به ان المقدم في نحو أعطى زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفع مجاز) قال الدنوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشري الظاهر أنهم ما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتأخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل نيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتأخر وان كان بعد نيابة رتبة التأخير على ان لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشده ان ابن طلحة اجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة

كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم يثبت وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسندا اليه بكل

اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة في باب النسخ جائز فليتامل (قوله اجماعا لطلاق الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان
المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك لو قال لان الاول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وانما
المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد بذلك جوازاً أن يكون
الفاعل والمفعول ضميرين لسمى واحد كان أولى لا يهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحاً وليس كذلك بل اطلاق المفعولين
عليهما حقيقة عرفية غير متعاشي عنها في عرفهم وأما في نفس الامر فليسام مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل

(قوله بما كان متلبساً به)
قال الدنوشري أي من
كونه عمدة ووجوب رفعه
وتأخيرته وغير ذلك من
الاحكام النابتة للفاعل
(قوله كانت تسمى جوا)
قال الدنوشري ربما يفهم
ان تسميتها بذلك هجرت
فليتامل (قوله والمراد
أعيان القبيلة) قال
الدنوشري أي والمراد به
أي بصميمها (قوله الاولان
مسلمان) قال الدنوشري
غير مسلم فقد يقال دعواه
الاتفاق على نيابة الثاني
من باب كسافاشنة عن عدم
الاعداد بالخالف وكثيراً
ما يقع ذلك للمصنفين وعدم
اشتراط أن لا يكون الثاني
من باب ظن جملة ولا شبهها
للاستغناء عنه بما تقر في
باب الفاعل انه لا يكون
الاسما اما صريحاً واما
مؤولاً وثائباً بمثله (قوله
أجمعهما الخ) قال
الدنوشري قد يقال عليه
ان عدم تعرض الناظم
مؤهم كما ذكره

في كان رجل زيد او البايان واحد قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب اعلم أجازة قوم) منهم الجزولي
والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (اذالم يلبس فيمنع أعلم زيدا
عمرو قائماً) ومنعه قوم منهم الخضر اوى والابدي) بضم الهزرة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلاد
بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لجملة اطلاق
المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبساً به (و) أما المفعولان (الآخران)
فاصلهما (مبتدأ وخبر شها) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع
انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبتت عبد الله بالجوا أصبحت) * كراما موالها لئما صميمها

فالتاء هي المفعول الاول نابتة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول
الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنشأ باعتبار القبيلة وكراماً خبراً أصبحت
وموالها فاعل كراماً وليم أخبر به خبر وصميمها فاعل لئما وواجب بفتح الجيم وتشديد الواو والجمامة
كانت تسمى جوا والكريم الشريف والشم ضد وصميم الشيء خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها
والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة بالجمامة موالها كرام ورؤساؤها الثام (وقد تبين) مما
ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسافاشنة كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجرى بان الخلاف في الثالث
باب أعلم (أن في النظم أموراً) غير مناسبة (وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسافاشنة
للبس) فانه قال وباتفاق قدينوب الثان من * باب كسافاشنة التباسه أمن
(وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال

في باب ظن وأرى المنع اشهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول
(ولامع المختلف فيه) وهو اقامة الثاني (ولعل هذا) الصنيع الموهوم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم
(حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين
أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً وذلك لان الثالث في باب أعلم هو
الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلماذا لم يذكر الثالث لكان تصرحاً بما علم التزاماً فيه شائبة تكرار والثاني
ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن
الخضر اوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف
* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء كان ماضياً أو مضارعاً والى ذلك
أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضمين * (و يشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بمتا فزائدة)
معتادة سواء أكانت للطاوعة أم لا قاله اني (كتضارب و) الاول نحو (تعلم) وتخرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

الموضح وان كان تعرضه له التزاماً فاعلم ان الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدنوشري قد يرد بان حكاية ابن الناظم
الاتفاق على منع اقامة الثاني تدل على عدم ثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقاً بما ذكر لا يدفع عنه وضمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل
بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثاني الماضي الخ) قال بعضهم انما ضم والثاني مما أوله تاء من يده لانه
لوبيق مغتوحاً مع ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لا يتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيد العلم مضارع علم
العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها مني بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل
مغابق على التعدي (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله
يقام وجلس) فيه نظرا لهما يتعديان بحرف الجر تقول قتل زيد وجلس في المسجد كيف والتعدي بحرف الجر مطردة (قوله
وعاله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني

الفعل اللازم للفعول في
النائب ثلاثة أقوال
أحدها ضمير المصدر
(قوله وتسكينه وفتح)
قال الدنوشري ينظر هل
يقدر في هاتين اللغتين
كسر ما قبل الآخر
أولا (قوله اذا اعتلت)
قال الدنوشري أحسن
منه قول الالفية أعل عينها
لاخر اجه نحو عور بخلاف
هذا لان المعتل ما أحد
أصوله حرف علة وان لم يعمل
أى توقع عليه الاعلال
بخلاف المعتل فانه الذي
أوقع عليه الاعلال (قوله
في العين) قال الدنوشري
لو حذفه كان حسنا كما
يدرك بالذوق السليم (قوله
أواشمام الضم الخ) قال
الدنوشري يمكن شموله
للذهبين الاخيرين من
المذاهب الثلاثة المحكية
عن الشاطبي وينظر هل
يمكن اجراؤه على المذهب
الاول منها والظاهر الثاني
لان الالف لا يقلب بعد
حركة مترددة بين الضم
والكسر اللهم الا اذا كان

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فلها الكون زيادتها غير معتادة
قوله المرادى والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثاني التالي بالمطاوعة * كالاول أجمعه بلامنازعه

(و) يشر به (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء كان متعديا أو لازما فالثاني (كانطق و) الاول نحو
(استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

وفي جل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما
لا يتعدى بحرف جر ومثله يقام وجلس وعاله بانه لو بني للفعول لبقى الفعل خبرا بغير خبر عنه وذلك محال
(ويكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر في مضي كوصل
ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضر اوى وهى
لغة بكر بن وائل وكثير من بني عيم ومن العرب من يقلب الهمزة فتح في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا
فتقول في رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيحي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل
آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منفتح * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين
الماضي وهو ثلاثى كقام) من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (افعل وانقل كاختار)
من اليائى (وانقاد) من الواوى (فك) في العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف
ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قریش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قبس وأكثر
بنى أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون
حركاتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص
كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في
الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه
وقال المرادى الاقرب ما حزره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة
مركبة من حركتين افرار الاشياء عاجزة الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم
تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم
بقوله وأكسر أو اشمم فالثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل
وأشار الى ما كان على وزن افعل وانقل بقوله

ومالقباع لما العين تلى * في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(قال) روية في الضم الخالص (ليت وهل ينفع شياليت * ليت شبابا بوع فاشترت)

جزء الكسرة أكثر كما يأتى عن المرادى (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل في حالتها
والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشري قول
المرادى هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة لأن هذا زيادة تحرير كما ذكره كراشinsky ان الحركات المنطوق بها حركة
تامة متوحيحة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوخ عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المرادى أيضا وقال ان ذلك يسمى روما
(قوله بحركة تامة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدنوشري قدية ال لا يتعين كونها توكيد الاولى بل يجوز ٢٥٩ كونها توكيد الثانية الان يقال ان

مخالفتها الثانية في حركة
الاخر مانعة من كونها
توكيد لها وفيه نظير
(قوله ولجته ايضا) قال
الدنوشري ربما يفهم من
قوله ايضا انه يطلق تارة
على العلم وتارة على اللحمية
وينظر حيث تدل على كون
الحالة تحال على علمين أو
لجنتين (قوله وديبر) قال
الدنوشري ينظر ضبطه اه
وهو عجيب في القاموس
في فصل الدال المهملة من
باب الراء وديبر كزبير أبو
قيسلة من أسد (قوله
وادي ابن مالك الخ) قال
الدنوشري يفهم من سياقه
ان ابن مالك لا سلف له في
امتناع ما ذكر وقد يقال
ان جعل المغاربة له مرجوحا
سلف له لان الوجه
المرجوح ممنوع مغل
بالفصاحة وأما قوله ممنوعا
فهو من تصرفه ومخالفة
ابن مالك سيبويه غير
ضارة له لانه كثير ما يقع
له بل يقع لمن هو أخط
درجة من ابن مالك مخالفته
(قوله للالباس) وأما
نحو مختار فليس من باب
الالباس أي ايقاع خلاف
المراد في الفهم بل هو من
باب الاجال وبين اللبس
والاجال بون بعيد (قوله
ونص سيبويه على اطراذه)
قال الدنوشري ينظر ما

فدوع مبنى للفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد الاولى فلا اسم لها ولا خبر
وليت الوسطى فاعل ينفع وشيا مفعول مطلق أي نفعوا وفاقا للوضع لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من
الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي دليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والراء
للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذ تحاك) * تختبط الشوك ولا تشاك
فحوكت من الحياكة وهي النسج مبنى للفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحالة ونيرين
تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولجته ايضا فاذا نسج على نيرين
كان أصغق واصفا لها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيا وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة)
موجودة في كلام هذيل (وتعزي لفقس وديبر) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح
التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضع حكيت عن بعض تميم (وادي ابن عذرة)
وطائفة من متاخرى المغاربة (امتناعها في افعال) كاختار (وانفعل) كانقادما زاد على الثلاث فلا يقال
اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في
نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادي ابن مالك امتناع ما ليس
من كسر كخفت وبعث أو ضم كعقت) مبنيات للفعول والى ذلك أشار النظم بقوله
* وان بشكل خيف ليس يجنب * (واصل المسئلة) قبل بنائهن للفعول (خافى زيدو باعني لعمر و
وعاقني عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتن للفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لا شترأكهما في
الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعث بالكسر) في الخاء والياء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم
أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في) خفت وبعث
الاولين (والكسر في) عقت (الثالث و) معين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في
الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان الغرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي
فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فربما بينهما وهو ظاهر (و) لهذا لم
يلتفت سيبويه في ذلك (للالباس) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقا كتنافى الفرق التقديرى لان الالباس
غير مانع (لخصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للفعول
ومع ذلك اعلاه بقلب الياء انما واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء
مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل
وان يكون مبنيا للفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى
تقدير البناء للفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه
من جنس واحد (نحو شدومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر
في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراذه فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضارع
الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضع عنه في الحواشي ومن خطه
نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادغم
بني مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطلاني صفة بالضاد المعجمة والنون لا بالياء وهو بطن
من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة
(و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (رذت الينا ولوردوا بالكسر) فيهما ينقل كسرة العين
الى الفاء جلاله على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام ايضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال
المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل ويبيع) من المعتل (أشم هنا) يعنى في المضعف فتحصل في فاء

معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا ينظر هذا مع افادة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بمحدد وقال اللقاني قوله اذا اشتغل الخ هذا مقصده المصنف الخ
والضبط لا تقسم الاشتغال ولذا اتراه يصرح تارة بأنه ضابط وتارة بأنه حدود وكل الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو
منتف من غير وجوب بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمل اه ويمكن ان يجاب بان المصنف
جري على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما يأتي في التتمات (قوله ناصب لضميره) مبني على
اختصاص الاشتغال بالنصوبات وباتي قريبا عن النكت انه يكون في المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطالب من حاشيتنا على
الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيد او عمر اضر بهما وينظر هل نحو قولك زيد
الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية
ثم قال الدنوشري وفي نكت السيوطي نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه أيضا
ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مستندا الى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره*(فائدة)*

نحو قوله تعالى واياي فارهبون واياي فاعبدون
من باب الاشتغال وايايه
منصوبة بفعل محذوف
يقسمه المذكور والتقدير
واياي فارهبون اوهبون
ولا يمنع القياس ذلك
اذ هي صالحة ولا يصح ان
تكون مفعولا مقدما
لارهبون لانه نصب الضمير
الذي يعدنون الوقاية
المحذوف للتخفيف قاله
بالمعنى البجائي في شرحه
على الأجرومية في باب
المفعول وهذه مسألة
نفسية قال الراوي في
حاشيته على البجائي قوله
هذا من باب الاشتغال قال
السعد في حاشية الكشف
قد سبق الى بعض الاوهام

المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشباع والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله
(وما الباع قد يرى لنحو حب) وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء يكسر الهمزة
ورفع الماء وحواله ان أصله ان زيد الماء في الخوض اذا صب فيه فحذف القاعل وأنيب عنه المفعول وكسر
الهمزة على حدرت الينا بكسر الراء واستغفنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفعلة عن صيغة
المبني للقاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها
غير مغيرة عن شيء وسياقي في التصريف توجيه كل من القواين
(هذا باب الاشتغال)

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبه ناصب لضميره أو ملامس ضميره بواسطة أو
غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك
فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا
ضربته أو محله) أي محل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله
ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل
اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب
اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضع وان الضمير لا ينتصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا
(ان ذلك الاسم) المتقدم (يحوز فيه وجهان أحدهما راجع لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع
بالابتداء فابعد) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للبتداء والرابطة بينهما الماء المتصلة
بالفعل (وجهة الكلام) من المبتدأ والخبر (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية)
لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

النصب

ان قوله واياي فارهبون من باب الاضمار على

شرطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن
الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وهو هنا لم
يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في اياي اذا القامة وسطية بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل
الواجب ان يقال في اياي فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياي منصوب بفعل مضمير يدل عليه فارهبون كما في باب
الاضمار لانه فرغ من ذلك الباب لان التقدير واياي ارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو وكذا في الاختصاص لان
قدمناه لاضمار الضمير المتصل متصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر
تكرار تعلق الرهبة بالتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اه والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشف
فانه قال اياي فارهبون من باب قولك زيد ارهبه فنتبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشري ينظر هل ذلك

مشكل على ما سيأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الامرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلاً ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلاً عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه اكن منشأ ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافاً لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا كلام اجمالي وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان باي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير يعطف البيان وبالعطف التفسير بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل بخوزيد اضربه فاجازه بعضهم والصحيح منعوه بعد المسئلة محتاجة الى التحريم فلتحذر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن * فالحكم بعدم ٢٩٧ محلبة الجملة لكون الفعل مفسراً لا يخلو عن نظر (قوله

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فابعد) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اهـ (وجه الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف (وجه فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفه فالنصب في نحو زيد اضربه أقوى من النصب في نحو زيد اضربت أخاه والنصب في زيد اضربت أخاه أحسن من النصب في زيد امرت به والنصب في زيد امرت به أحسن من النصب في زيد امرت به ردت به والنصب في زيد امرت به ردت به أحسن من النصب في زيد امرت به ردت به وأما قوله في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق أنصبه بفعل أضمره * حتماً موافق لما قد أظهرنا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه القراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لثنى واحد ويرد عليهما أزيد امرت به وأزيد اهدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوي) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبداً

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولاً ما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الأول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هل زيد أكرمه) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير المهملة نحو هل زيد امرت به) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يحز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد امرت به الا في الشعر هذا

يتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل يزيد ولم يقع في الحقيقة فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد في زيد امرت به ومن نص على ان النصب في الأول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحقائق وهو ظاهر كلام سيويه

(٣٨ تصريح ل) لانه ذكره بالثاوي قد يمتثل أن لا يكون سيويه قصد تغاضلاً وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول

زيد أكرمت أباه وزيد انجحت له فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه علم عمل الفعل فيه ويكون زائد الاعراب له والقراء وشيخه الكسائي أن يجيباً عما أورد عليهم بالترامهما ان هناك عاملاً محذوفاً واقعاً لغيرهما او المخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللغائي بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلاً ثم في قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيد امرت به) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدأ ويكون مرادهم بكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهر المقدراو يتعين تقدير المتبع في اسما لا فعلاً أخذاً بعينهم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللغائي أي الفعل الصريح أي المصريح به لا المقدر فانه لا يليه ما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بعموله ٢٩٨ كقولك ان زيد القيتة فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولو لا هذا التعميم

لما صرح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقررت لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما عمود فهديناهم بنصب عمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدوره واما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللغائي لم يذكر النهي من أقسامه لان الطالب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللغائي يتعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر فان قلت تعلق بهما شكل لان الامر والدعاء فعلا بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطالب فعل بصرح قوله ان يكون الفعل طلبا فتعلق بهما يقضى الى ان الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة هيثة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيرها والنسب للابنية والمعنى ولو التمس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي الحروف باعتبار الهيثة

مذهب سيديويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن في خبرها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الاعليه ولم ترض باقتراح الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتى عمر القيتة) فيجب النصب لما ذكر في هل وسبب يأتي الكلام على الممزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيد القيتة فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا أن هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الممزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر) عند سيديويه (وأما في) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز في الكلام متى عمر القيتة وحيثما زيد القيتة فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء كان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الميم وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع الاشتغال بعدهما) في) نثر (الكلام نحو اذا زيد القيتة) فاكرمه (أو) اذا زيد (تلقاه فاكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا (و) تقول في ان والفعل ماض لفظا (ان زيد القيتة فاكرمه) ومعنى فقط ان زيد لم تلقه فانتظره (ويعتج) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) تحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جرمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا ماضيه واما الجزمة بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها بالفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال) في الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية النظم) في النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ومعنى يقع الاشتغال بعدهما في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فلا اشتغال بعدهما يختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيد اضربه) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم غبك ارحمه) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيد اغفر الله) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيد وارحم عبدك وارحم زيد اغفر الله وانما ترجع النصب فيهن على الرفع لان الطالب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أستبعد اجازة سيديويه الاخبار بحملي الامر والنهي حتى مرنى قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا اليكم عن ليلهم ناما (وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على الاعليه عند سيديويه وزيد الباء لا صلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الغاء نعمة من جملة على الاشتغال فان (تقديره عند سيديويه بما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) تحذف المضاف الذي هو حكمه وأقيم المضاف اليه

المذكورة فالامر والدعاء حاصلان بالصيغة مدلولان لما ذهبا طلبان والطلب مدلول عليه لادال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي ذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكره مقابل الانشاء أي

الكلام الخبري لا خبر المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال اللغوي إشارة إلى أن القاء استئنافية عاطفة لأن الزاجع امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الآخرة (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدونشري في بعض النسخ أظلمني بلاثون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما حل جله أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معني قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف

إليه اذرب مضاف إلى موسى اه وهذا ما يتعجب منه لأن أظلمني لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطل به بلاطائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف إليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمني أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجلة فاصب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمني منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أي أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب فإظلمه بالنصب معطوف على أظلمني ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الأول وبالضم في الثاني أي الزائد منا في الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت إضافته أي فعل التفضيل بتضمن معني من جاز أن يطابق وأن يستعمل

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لأن القاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فإنه يمنع زيادة القاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو يظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أي ولا جل منع سيبويه زيادة القاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو يظرف (قال في قوله وقائلة خولان فأنكح قناتهم) وأكرمة الحيين خلوك كما هي

(ان التقدير هذه خولان) هذا مفعول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجلة فأنكح قناتهم مستأنفة هر بام من زيادة القاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الاختصاص زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن امار في نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد القراء والاعلم وجماعة الجواز يكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان يفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة السابقة وأكرمة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين ثنية حي والمراد حي أبيها وحي أمها يعني أن كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبراً وأكرمة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد اناء) في فاجلدوا (لمعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل القاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنيانا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط كذلك ما أشبههما) مما هو منزل من الآية الشرط والجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فارفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكيور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل القاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأشد ثعلب أحد بن يحيى

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر المحذوف وهو البطلاني (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والمروء (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) باللام (كالاتية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا شيه بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) باللام (كزيد اضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يرجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بالاطليتين نحو عمر يضربه بكر وخالد الاتية) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل باللام لا العمل لان اللام ولا

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه وشذ أظلمني وأظلمه اه وقال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الايضاح بعد أن أشهد هذا البيت معناه أظلمنا فاصيب عليه كقولهم أخرى الله الكاذب مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فأنكح قناتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للتكلم فكلا لا يتجه هذا أنا على إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثله هذا أنا قلت فانه وإن كان كذلك فإن المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا نعم كلهم فاجلدوه على

الغنية لما كان اللفظ له وان جعلته عمل هذا كانت قلت أظلمنا في علمك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري
عندي في لا الطلبية وثقة وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك واليه اذا ما ثبنا لا ثبت اه والوقفة في لام الامر أقوى فقد صرح
شرح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت
في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت
تكرار ارفع قوله ولو بصيغة الخبر ٣٠٠ فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب

الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما اقيما قبلهما قياسا قلت أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذبه الله)
رفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد الان عدم
التعذيب رحمة (ويجمع المستثنين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) واختير نصب قبل (فعل ذي طلب
فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كلام والدعاء
(وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم)
المستعمل عنه واقعا (بعد شي الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله
وبعد ما يلاؤه الفعل غلب (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو وأبشرا متا واحدا تتبعه) فيترجح
نصب بشر بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في همزة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها
على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب مالم يتوسعوا في غيرها (فان
فصلت همزة) من الاسم المستعمل عنه (فالمختار الرفع نحو أنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل
على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيديويه وأن جعلته فاعلا بفعل مقدر
وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان همزة داخلة في التقدير على الفعل (الاي
نحو أكل يوم زيد تضربه) فيترجح النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل)
وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو أزيد تضربه أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه
(وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جري بمدح ثعلبة ورياحا ويزم طهية والخشب
(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشب)

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز ان صار عدلت لتعديته بالباء قاله الموضح في
الحواشي وثعلبة بناء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظر الى معنى أهل
القبيلة ورياحا ثنائة من تحت وطاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر
الحروف والخشب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل
الزجاجي قال المازني سال فراء ان الاخفش عن أزيد تضربه أم عمر فقال الاخفش المختار النصب لاجل
الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال
المازني وكذا القياس عندي ولكن النجاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي
هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيد تضربه أم عمر بالنصب
اه (وقال الاخفش أخوات همزة) في ترجيح النصب (كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيد تضربه) فايهم

الله زيدا لانه اذا أمكن
تقدير مثل المذكور فلا
ينبغي الغدول عنه (قوله
لان الغالب في همزة الخ)
ان قلت هذا لا يقتضي
النصب لجواز تقديم فعل
مبنى للجهول أجيب بان
الاصول مواقع المفسر
للمفسر وذلك انما يكون
بالنصب (قوله كباقي
أخواتها) أي غير هل
لما تقدم من التفصيل
فيها (قوله فالمختار الرفع)
قال اللقاني قد يقال
مقتضى ما سياتي من أن
الاسم بعد همزة فاعل
بفعل محذوف على المختار
في نحو أنتم تخلقونه
أرجحية النصب هنا
بالفعل فتامه (قوله لان
الفصل بالظرف كلا فصل)
قال الدنوشري هل يشمل
الظرف الجار والمجرور
نحو أفي الدار زيد تضربه
أولا والفصل له صورة
وله أحكام كثيرة منها
الفصل بين اذن والفعل
والفصل بين المتضامين
والفصل بالجملة المعترضة

والفصل بين التابع وتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفع ذلك ونضيفه مبتدأ
الى ذيل المعنى وفي الاشباه والنظائر التحوية للسيوطي ما فيه مقتنع في ذلك وغيره وهي أحدمواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم النظير
اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لامع ما بعدهما صارا كلمة والاعراب جار على الآخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها
فيما بعدهما ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر
اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام
ابن الطراوة وجه وجهه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يلبيها الفعل لكن الأصل فيها دخوله على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالباً عن الذوات فحيث تدعى الأعم الأغلب والفعل حيث تدعى في الجملة (قوله أولاً زيدا رأيت) قال الدوشري أن قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المعنى وغيره وهو الممتنع مع دخوله على الماضي والجواب أن ذلك مقتطع من كلامه والتقدير لا زيدا رأيت هو لا أكرمه مثلاً (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدوشري بغير خطه أن قلت ما الفرق بين هذه الأحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهي أقوى من غيرها (قوله فلا

يلبيها غالباً الفعل) أي ومن غير الغالب إضافة إلى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح في باب الإضافة أن حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية أن لا يكون مجزأ فعله نقله عن سيبويه في كهل في أنها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظرا) وجهه الاتاني بقوله أما لأن حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالأفعال فيجب النصب ولا يمنع شرطية رفع تلقاه أذهى بدون ما غير جازمة مع أنها شرطية كما في إذا زيدا تلقاه فأكرمه وأما أنها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمر أكتب له أخا ولست

مبتدأ وزيد منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم غريب زيد (ومن أمة الله ضربها) فن يفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بما أولاً أو أن نحو ما زيدا رأيت) أولاً زيدا رأيت أو أن زيدا رأيت فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بياض وحده قال فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معهما لدخولهما على الأسماء والأفعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما ولان فاتها مختصة بالأفعال فحكمها حكم الشرطية في وجوب النصب أن اضطر شاعر إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه) قاله الناظم في شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يلبيها في الغالب الأفعال فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسيبويه فإنه قال إذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الأسماء فإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ونوزع سيبويه في إذا لأنها عند مختصة بالأفعال ولم ينازع في حيث فظن الموضع أن المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المعنى فقال وإضافة حيث إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه اه ولعل وجه النظر في قوله فأكرمه فإنه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحاً المسألة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مقصود) ذلك العاطف من الاسم (أما) المفتوحة الممزوجة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويعطف عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولاً

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للفعول فالأول (كقام زيد وعمر أكرمه) الثاني (نحو والآنعام خافها الكرم بعد) قوله (خلق الإنسان من نطفة) وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشا كل الجملتين المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بأما (نحو ضربت زيداً وأما عمر وفاهنته فالتحارار الرفع) لأنه لا يحتاج إلى تقدير وحكم

بأخيك وبكر أعيذك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلاً (قوله وتشا كل الجملة الخ) قال الدوشري قد يقال إن في الرفع تخصصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لأرجحية النصب وموجب أن مراعاة التشا كل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عليكم صمتم فينبغي أن يختار النصب إذا أريد التجدد منها والرفع إذا أريد الاستمرار منها وكذا النصب مختار إذا أريد مجرد نسبة الخبر إلى الخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله إذا لم يوجد ما يرجع الرفع

أو يوجبته (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا علل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المعنى لأن اماناً ثبته عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل لئلا يتسلم انها ثابتة عن شيء أصلاً ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها ثابتة عن جملة الشرط بأسرها لا عن فعل فقط فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائباً عن فعل (قوله كالعاطف) فيه إيماء إلى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيد اضربه) ٣٠٢ قال اللقاني هذا الكلام صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف

على المنصوب قبله خلافاً لما صرح حوايه في قوله وهو الزاد حتى نعله ألقاهما من أن نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هنالك بما ذكر لا مكان حمل ألقاهما على التأكيد لقوله ألقى الحقيقة ولا كذلك هنا تأمل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشي قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الاتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان مالا يعمل لا يفسر عاملاً لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل

الاسم الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أماناً تقع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرى وأما ثمود فهديتناهم بالنصب) لثمود ممنونا وغير ممنون قاله الزنجشيري في كشفه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحكي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيد اضربه) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيد اضربه لئلا يلزم الفصل بين امواء الفاء بحمله تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هدينا ثمود فهديتناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل وأما ثمود فهديتناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصارت وأما ثمود فهديتناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصل فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واوله الشاطبي (وحتى ولكن ويل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اضربه) وما رأيت زيداً لكن عمر أيت أباه وما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً وهو هنا جملة فعملت هذه الحروف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يرجع فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شيء خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمال خلقناه أن يكون خبراً فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شراً كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن مالا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقة المنسوبة له فالمخلوقة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم) يفتح المائة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافاً اليه نحو زيد يوم تراه تفرج) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبهه بالصلة في تنجيم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملاً (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كذا الفجائية على الاصح) متعلق بمتعلق وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطاقاً

في الآية يتعين كونه صفة ولا تعمل في الموصوف كدليل عليه قوله ومن ثم الخ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشي هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لا صنف أعمالهم أما اذا أريد بها صنف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شيء هو في صنف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والاية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح ان كان الفعل صفة إشارة إلى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسراً يصح ذلك أولاً (قوله متعلق بمتخصص) قال الدنوشي فيه نظر بل هو متعلق بالذات الفجائية من حيث المعنى لان

الخلاف الذي ذكره مختص بها فليتأمل وما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله يجوز يدمأ حسنه) قال الدنوشري جعل المانع مذكروا لا يتأني ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجود فقيه ما تعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدنوشري صرح

به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا تشبه بالتاء (قوله يوههم ذلك) قال الدنوشري قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح في ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا وليكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متأت في يجوز يدمأ حسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر في الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مراده من انه لا يجوز فيما قبله النصب فاستغناء المانع شرط للنصب لا لطلب الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيسهتمثل ذلك فليتأمل انتهى وهو ما خرد

والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث المقرقة بين أن يقتزن الفعل بقدر يجوز دخولها عليه وان لا يقتزن فيمتنع حكاها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز ان نصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قدوالية اشارة الناظم بقوله وان تلا السابق ما لا يتسدا * يختص بالرفع التزمه أبدا (أو) ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لمابعده (واليه اشارة الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لمابعده وجحد (نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيت فأكرمه أو) زيد (هل رأيت أو) زيد (هلا رأيت أو) ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجيبة وان الشرطية وهل الاستفهامية وهما التحضيض والاشتمالية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور (تنبيهان) * اثنان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية) المقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذکور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) في البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الخاتمة الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثاني لم يصر سيويوه ايهام الصفة مرجعا للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علمه باخصر مما قدمناه (بل جعل) سيويوه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحا (مثله في زيد اضربه) فانه (قال) في أثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فاما جاء على حدة قوله زيد اضربه (وهو عربي كثير) انتهى كلام سيويوه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجري أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقضى ذلك اضممار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يرجع نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيد اضربه جوابا ان قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يرجع نصبه لكونه جوابا استفهام منصوب لفظا في الاول وخلافي الثاني لطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فالتعجب بالرفع فتقول زيد يضربه برفع زيد ارجحا لطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يحيز الوجهين في زيد يضربه وعمرا أكرمته أجري الجواب مجرى العطف وانما يحيز سيويوه في ذلك النص على حدة في زيد اضربه ويقال هل رأيت زيد اقول لا ولكن عبدا لله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن السؤال عنه وكذا الوعظفة قلت لا بل عمر القيتة أو وعمر القيتة قاله الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بما مسبوق بفعل (اذاني الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجيبة وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة التي فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

من حواشي الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدنوشري هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه معنى يضربه ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أو لا (قوله اذاني الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمر ويكرم (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانه لا يصير الجملة بن في معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدمايني في بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد انضمت بمعنى السببية واخرجت عن العطف (قوله فحصول المشاكاة الخ) قال الدوشري
قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى او على الكبرى والاولى قال شيخنا بل الاولى الثانية لاستقلال الجملة وهذا لا ينافي
التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت او نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة
فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففي بحث الجملة السادسة مما له محل
من المعنى ان الخبر مجموعهما كما في ٣٠٤ جملة الشرط والجزاء الواو تعين خبرا والخبر لذلك الجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

(الحصول المشاكاة) متعلق بمستويان على انه علة له (رفعت او نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في
الجملة الثانية والى ذلك اشار الناطم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا
وذلك (نحو زيد قام وعمر اكرمته لاجله او فعمر اكرمته) فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء
وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها
ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان
راعت صدرها رفعت عمر او كنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب
وان راعت عجزها نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابطة
بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله اما تدعى صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة
خاصة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى
قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض
معاصرينا لم يصح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والظاهر ترجيح النصب لان
الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هو هذا جرح ضرب خرب وعورض بان الرفع
ترجح بعدم الاضمار فلا كل من مارجع فتساويا (بخلاف) ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو
(ما احسن زيدا او عمرو اكرمته عنده فلا اثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفي هذا هو المختار
ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء نحو موده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في) الجملة
(الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فلا خش والسيرافي عنان النصبت) بناء على العطف على
الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفعول الرفع عندهما واجب
وان ورد النصب فهو على حده في زيد اضربه ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص (والفارسي وجاعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه)
أي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمر ولقيته وزيد
كلمته ان جلت الكلام على الاول وان جلمته على الاخر قلت عمر ولقيته وزيدا كلمة انتهى يعني
بالنصب فصرح بانك ان جلت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون
ما بعد العطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا بذلك باجماع
الفراء على نصبت والسماير فعهما وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرب من الكوفيين (الواو كالفاء)
في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمر و
ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويعد وقال ابن خروف تبعا

محمله (قوله فلا اثر
للعطف) قال الدوشري
قال بعضهم لو قال فلا اثر
للهي للنصب لكان
احسن فلا ينظر ما وجهه
ثم ظهر ان قوله ولا اثر
للعطف احسن من ان
يقال ولا اثر للنصب لان
العطف على الجملة الصغرى
له اثر وهو النصب فاشار
هنا الى انه لا اثر للعطف
عليها فلا يؤثر نصبا واما
قوله ولا اثر للنصب فلا
معنى له ولا ينفت اليه
واقول على تقدير النصب
يكون العطف على الجملة
الكبرى ولا يصح العطف
على الصغرى لان ما
التعجبية تمنع من ذلك اذ
لا يقع بعدها الا فعل
انتهى وهو عجيب فان
البعض الذي نقل عنه
هو اللغافي وقد وجه كلامه
وعبارته يعني ان العطف
على فعل التعجب متعذر
اذ لا معنى له فتعين ان
العطف على الجملة كلها
يشاء على جواز عطف الانشاء
على الخبر وعكسه كما هو

واى جاعة واذا كان العطف على وجه واحد فلا اثر له اى لا ثمرة له اذا الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة
انه لو قال فلا اثر للنصب كان اظهر لان النصب فيما قبله اثره ان الجملة معطوفة على الجملة الخبر بها عن المبتدأ فتكون هي ايضا مخبرا
بها عنه والرفع اثره انما اعطفت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة
معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم او نصبت (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفعول) لعلمهم بقولون التقدير خلاف الاصل والا
الضمير قد يقدر اذا لم يوجد في العطف (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في المعنى ثلاثة اقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع

في ثبوتها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدونشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدونشري لو
اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله يجوز ان يضاربه) قال الدونشري صريحه
انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق
وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبي
كما صرحوا به في قوله تعالى اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب ان يوصف
محذوف مع مبتدئه والتقدير انا ضارب زيد انا ضارب قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن انا المذكور
وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرفع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد اجبتنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والقدر
انت حذره) قال الدونشري فيه نظره انه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا ان يقال ان حذرا
من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فيتنظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٥ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه
لا يتوهم ان قصد الشارح

يحذر التمثيل للصفة المشبهة
لعدم ذكرها أولا واقتصاره
على اسم الفاعل والمفعول
وأمثله المبالغة (قوله
وخبره ما بعده) كأنه لم
يجعل الخبر عليك لما تقدم
من ان اسم الفعل لا اعراب
له لفظا ولا محلا وقد يقال
الواقع خبر اسم الفعل وما
عمل فيه ولا يلزم منه وقوع
اسم الفعل وحده في محل
رفع على انه سيأتي في باب
أسماء الافعال ما يشعر بان
أسماء الافعال تقع معمولة
لعامل لفظي لا يقتضي
فاعلية ولا مفعولية وقد
أشرنا الى ذلك في باب المعرب
والمبني ثم الحكم على ما ناب
عنه اسم الفعل بالخبرية

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببنت أنشدته ثعلب
فذكر في أجول في البلاد لهني * أسر صديقا أو يساء حسود
خرج على ان التقدير أو يساءني حسود (وهذه أمور متماثلة لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها
ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان
يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون ن) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا
مقرونا بال ولا صفة مشبهة قولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله
وسوفي ذا الباب ووصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل
(وذلك) الاسم المستوفى للشرط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغة فالاول (نحو
زيدا انا ضارب) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت متجارها
والعبد أنت ضروبه أو ضربه والقدر أنت حذره (الا ن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب
بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيد أو أنت معطى الدرهم وأنت شراب
العسل وأنت متجار النعم وأنت ضروب أو ضرب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليك وزيد ضربا
اياها) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لاهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم
فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما أو لا يعملان في المثلين
واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب)
فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي
لا ينحل بحرف مصدر (كضرب بالنائب عن فعله الطائي) وهو المبرد والسيراقي (عند من جوز عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين) (بخلاف زيد انا ضارب أمس لانه غير عامل على الاصح) لا بمعنى الماضي

(٣٩ تصریح ل) يقتضي ان الافعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر
مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة تلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام وقال الدونشري قوله من
الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب
الخ) قال اللغاني بهذا بين لك ان المنع فيما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فافهما غير صالحين للعمل
فيهما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل
من فعل نحو زيد انا ضارب اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يحتار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحله محله فعل مع
ان أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا المصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل
عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والعوض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والعوض ومقتضى كون المصدر نائباً
عنه في اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف اليه بغير شيء بل أقبح مقام غيره فكانه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشموني أما المصنف

الذي ينحل الى الخرق المصدري فلا يجوز ان نصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبع في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقاني لا يحسن عددها اثر طاق الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه والعلقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فاعلم انهم لم يتعلق بتعسايل بمحذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال

ابن هشام قال بعض العصرين يحتمل ان يقال اللام في سقيالك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعاً فيكون عاملاً فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدوشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوجب لخروج نحو هند ضربت من تكامه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلة يكون مرفوعاً ومضروباً ومجروراً ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاتسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلة في المثال مرفوع وهو المشترك في تكامه لعوده على هند أو المانصب فعمد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذکور أي أهنت هنداً ضربت من تكامه (قوله بالواو) إشارة الى اختصاص

نعم يجوز ان نصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيد أنا الضارب بوجه الأبرز يد حسنه) فز يد في المثال الأول ووجه الأبرز في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية تخبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملاً بخلاف زيد عمر وأكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقدماً ولا تأخيراً الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرع (وكما تحصل العلة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيد الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (فحوز يدا ضربت به) فالهاء المحرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيداً ضربت أخاه) فالهاء المحرورة باضافة الأخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الأخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتاً له) لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المعنى (فحوز يد ضربت رجلاً بحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجلاً وجملة بحبه نعت لرجلاً وهو أجنبي من زيد لانه ليس سبباً له (أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالأثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثني أو مجموع فيه ضمير قاله الموضع في الحواشي (فحوز يد ضربت عمر أو أخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمر أخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم

وعلة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التمهيل (فان قدرت الأخ) فيها (بدلاً) من عمر (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الأخ يصير من جملة ثانية لان البديل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البديل والمبدل منه واحد صرح الوجهان) الت نصب والرفع لوجود الرابطة فيهما فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضاً بان يجعل العامل في الأخ خبراً في الرفع ومفسر في النصب وجملة ضربت عمر اعتراضية بينهما قلت عامل المبدل ليس كالمفوض به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبراً أو مفسر الغير وانما هو تقدير مغنوي واللام يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

الواو به طيف الذي لا يعنى متبوعه كما سيجيى وقاله اللقاني وتعقب بما نقل عن الرضي من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الأخ بدلاً الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بياناً لا بدلاً فيراد على الموضعين حيث قالوا كل ما صبح ان يكون بياناً يصح ان يكون بدلاً في موضعين (قوله فتخلوا الجملة الخ) ان أراد لفظاً فسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان أراد لفظاً وتقديراً فغير مسلم ثم ان هذا خبر داخلي أو عائدي موجود كما قاله في ما قبلت لهم الاما يرتب به أن أعبدوا الله (قوله واللام يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البديل لكنه ليس مقصود الاستناد فلا يقال انه جملة وان قيل يتقدّر حقيقة ونظيره في

التوكيد اللفظي احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو وقتت تو كيد للضمير فقط ألا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لا ولنا وآخرنا بدل من الضمير المحرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه بالمو كذا أصلا (قوله يجب كون المقدرا الخ) قال الدوشري ويقدري في نحو زيد اشكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظير بل يجب ان يقدر من المعنى لثلاثي يحى المضمير أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة وأهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان زهجت زيدا العلة وزهجت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الجباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أولاه) إشارة الى ان في كلام المصنف قصور أو كان عليه زيادته ليشمل نحو زيد اضربت أخاه كما سيبينه وباقي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاء زيدا مرتبه) قال اللقاني هكذا في الرضى وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المحرور نظر لأن مفهوم المحرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه ما بزيد لا مجاوزة فكيف يكون المحرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا اضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما

بقدريه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظرا لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أولاه أو قال من مناسبه كما قيل صبح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالظن الى جميع معانيه ومتعلقاته

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيد اضربت عمر انفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدري في نحو زيد اضربت به من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أولاه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امررت به (جاءت زيدا مرتبه) ولا يقدر مرتبه لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيد الست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت أخاه (أهنت زيدا اضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لان لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الواجهة الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابس الضمير مجرى (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقدر ان نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المحرورة على في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملا بس الضمير نحو زيد قام أو) فقد يكون ذلك الاسم السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عرو وقعدا اذا قدرت ما كائة) لايت عن العمل فعمر ومبتدا وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عرو فاعلا المحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عرو فان قدرت ما زائدة غير كافية لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها اذا اتصل بها ما الزائدة جازا عاها والاعاؤها لالعدم زوال اختصاصها بالاجل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو)

قدر ذلك كزيد مرتبه فان المحرور معناه في نفسه ومع أي مقول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المقامات على قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت أخاه أهنت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملاسة كما في زيد امررت به لانه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخله تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) المحصر نحو لئلا يضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربة على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير المحصر اما كون الاسم السابق لازما الصدارة أو معنويا لا مابعد الفاء نحو وأما ودفعه بناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء جملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمر المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصيب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيد ان ظنه منطلقين وذلك اننا لو سلطت عليه الفعل المؤخر قلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومجلا ما مر في نصبه لفظا ومجلا (قوله لانه لم يسمع ليه ما قعد عرو) أي فليت مع ما الكافية باقية على الاختصاص بالاجل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافية والنصيب واجب كما لو تجردت عنها ولا حل جواز التقديرين جاز الرفع والنصيب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظرا لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان احده من المشر كين) قال اللغوي هنا بحث وهو ان اداء الشرط انما يقتضي فعلا اعم من ان يكون فاصبا
 اورافعا وكون استجارا تفسير اليتعين لجواز ان ينصب احد بوجلت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتل
 الصدق الخ) فيه نظر كما اشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا خبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من
 ذلك فترجعت) اعترض بانها وان ترجعت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فتتراجع الابتدائية بعدم الاحتياج
 الى تقدير ثم ان في ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشري فيه نظرفان ابن مالك صرح في قوله تعالى
 اسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك ونحو الفة ابن هشام له لا تضره ولا تسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن
 لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هذا (تمة) قال في الجمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتغيير موصو
 مؤكدا ومحرورا لا يجز المضمرك حتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المحرور
 والمفعول معه فيجوز

الاشتغال عنها (قوله
 فالتعدي حاصل على كلا
 التقديرين) أي ويرجع
 الاول بالقرب والثاني
 بالسلامة من الحذف
 (باب التعدي وال لزوم)
 (قوله الفعل ثلاثة أنواع)
 قال الدنوشري دخل فيه
 شكرته وشكرته الاول في
 المتعدي والثاني في اللازم
 وقال السعد التفتازاني ان
 الثاني من المتعدي أيضا
 واللام زائدة انتهى وكلام
 المصنف الاتي صريح في
 ان تعديته لازم والحار
 محذوف سماعا مع الجواز
 في الشرط قد اعترض
 اللغوي في حواشي التصريف
 ما قاله السعد فانظر حاشيتنا
 على الالفية واعلم ان دخول
 نحو شكرته وشكرته انه

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان احده من المشر كين استجارك وهلا زيدا قام) لان أدوات الشرط
 والتعديض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهم آقاله ابن عصفور في شرح الايضاح (وقدي يكون)
 الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل
 محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن
 عصفور فقط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العربي فترجى فرفع الفاعلية
 على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو
 استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه (وقدي يكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية
 على الابتدائية نحو زيد ليقيم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو
 خلاف القياس لانها لا تحتل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجعت هذا تقرير كلامه
 وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفسره وقد قال
 في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجعا مع كونه
 شاذ (ونحو قام زيد وعمر وقعد) فيترجع رفعه على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعدا لتناسب
 العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأنتم تخلقونه) فيترجع رفعه بشروا أنتم على الفاعلية
 بفعل محذوف لان الغالب في المهمة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما ينبغي عن اعادته هنا نعم
 الرفع على الفاعلية في أبشر يهدوننا أرجع من الرفع على الفاعلية في أنتم تخلقونه وتقدير الاسمية في أنتم
 تخلقونه أرجع منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المعنى (و)
 الابتدائية والفاعلية (قد يستويان في نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه
 عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل
 على كلا التقديرين (هذا باب التعدي وال لزوم) في الافعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) في حال نقصها فان منصوبها خبر
 لها على قول البصريين وحال أو شبهه على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثاني

ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف في هو امش الفية ابن معلى مانصه في هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدي
 وذلك لتساوي الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا
 ضعيفا وصحبه ابن عصفور وقال ينبغي ان يجعل الاصل فيه التعدي بالجاء ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشاويين الصغير
 بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ويلحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الاصل
 التعدي بالجاء لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتناخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدي بالجاء
 الاصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا الم يحكمه عن أحد وكأنه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأملوه فان قلت انه لما حكى
 عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه
 والجاء زائد نحو مشيت برأسي ورأسي وخسيت بصدري وصدري لان التعيين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده بقلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصب و باب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها لجهة اتصال الماء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالافعال القاصرة لجهة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خيرا وقال الشهاب القاسمي جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر و هاء غير خبر كان وحذف هنا لقيد العلم به من مقابلة المتعدي للافعال الناقصة و كونه قسيما للمصنف ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة المحذوف لقرينة كانه كور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدوشري وبما يشكك على ذلك الافعال اللازمة بناؤها بالفعل فانه لا تتصل بها هاء الماء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لم يمتنع وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بانها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها هاء الماء المذكورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخة بخطه

قوله أن يصح أن تتصل الخ يقتضي ان نحو صام وجلس متعدداً ولولم تتصل به هاء الماء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويحجب بان المراد الصحة في كل وقت وهذا ان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تزيلهما منزلة المتعدي ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الماء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

المتعدي وله علامتان احدهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خيرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله : علامة الفعل المتعدي ان تتصل به هاء غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضرب به عمر وقتل به) أي يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) ويخرج بقولنا على وجه لا يكون خيرا نحو الصديق كنه فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعدداً كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاماً) غير مقتصر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار عمرو ولا يكون متعدداً (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضرب زيد وتذرت الكتب) أي تأملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتذرت الكتب) يرفعهما وبناء المفعولين للفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله : فانصب به مفعوله أن لم يذب : عن فاعل وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاجر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يقيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واستناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها وزد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به أن بقاء المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع (الثالث) اللازم واه اثنتا عشرة علامة (اثنتان عدميتان وعشرة وجودية) وهي (مطرقة الاولى والثانية) (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولاً (قوله الا ان ناب) قال اللقاني معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذا تعدى الى شيء هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوباً بالفظا ولا محلاً قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدي المقابل لللازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولاً كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدي على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله وزد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والقراء انهم ليسوا كالشيء الواحد من كل الوجوه واللام يحجز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيد او قال ابن عمرو يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصوب ونحو أو أطلعهم في يوم ذي مسغبة يثيما إذا فاعل هنا ونحو ضرب زيد او الضمير لا يعمل ويرد على القراء ما رده على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل من يزيد وعمر ابانصب لبقائه معني المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدوشري يشمل ذلك صام وقد الذين لم يتصل بها هاء الزمان والمكن

فهما مثلاً حيث لا زمان انتهى وقال اللغاني رحمه الله أعلم أن كلامه صريح في أن علامتي اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أي متى وجدتا أو احدهما في فعل كان متعبداً منعكستان أي متى انتقنا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازماً ولا يخفى عليك أن كل فعل إما أن يصح فيه ذلك أولاً ولا واسطة فإذا كان الأول متعبداً والثاني لازماً فإن الواسطة التي لا توصف بتعدد ولا لزوم وهي القسم الذي صدر به أولاً وقال الشهاب رحمه الله أعلم أن قول المصنف أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدي مقابلاً لأفعال الناقصة وقسيمها مع ما صرح به في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر كان وتمثيله بنحو الصديق كنهه أو كأنه زيد والحاصل أنه حذف هذا القيد لقريظة والمحدوف لقرينة بمنزلة المذكور وحيث أن العلامة أن مطردتان ثم أن قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضاً بالأفعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به هاء المذكورة ولا هاء الخبر وحيث أن العلامة أن منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه ينصه لاختلاف المقامين وإن أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خبره) قال اللغاني فيه بحث لأن المحققين من النحويين على أن الفعل القاصر الذي يتعدى إلى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل إليه الفعل بنفسه توسعاً وهو الذي يسمى منصوباً على إسقاط ٣١٠ الخافض كافي واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر أنه سماه فقد لا يرد (قوله من

وصف ملازم للذات غير منقلبة عنها) قال الدونشري مشكل بنحو حسن زيد إذا حسن من أفعال السجاياء كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويحجب بانه استر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبأياه تعبیر الشارح المذکور كذا قال بعض المشايخ والظاهر أن حسن ليس من أفعال السجاياء لأن فعل السجاية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو أن يدل على

زيد خبره عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وأنما يقال المخروج خبره عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو المخروج (وهو مخروج به أو إليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصاً لاحتياجه إلى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجيّة) بالسين المهملة أي الطبيعة والسليقة (وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منقلبة عنها (فحوجبين وشجع) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله شارح القصارى واليهما الإشارة بقوله وحسم لزوم أفعال السجاياء العلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملة (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائماً (بكسر ض وكسر ل ونهم إذا شبع) بكسر العين فيمن تخلف عنهم إذا صاروا كولا فليس لازماً واليهما الإشارة بقوله أو عرضاً والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نظافة كتنظف وطهر ووضئ) بضم العين فيمن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذات المعجمة كسر أو ضم ما فيها واليهما الإشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنس السابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسره فانكسر ومددته فامتد) واليهما الإشارة بقوله أو طاع المتعدي لواحد والمطاوعة قبول الأثر ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي (فلو طاع ما يتعدى فعله لاثنتين تعدي) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

عرض) قال الدونشري يقتضي أن سائر الأفعال لا يدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويحجب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخله في قوله أو أن يدل على عرض أولاً (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدونشري هذا يشمل نجوعاً وفهم مع أنه متعبد اللهم إلا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان بمنزلة الثابت وأقول فينتدش شكل على تعريف أفعال السجاياء بشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عدده من أمثلة العرض تنكيب على الناظم حيث عدده من أفعال السجاياء فاقضى أنه من الأوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عدد الناظم له في أفعال السجاياء وقول شارح القصارى المار في كلام الشارح الدال على أن أفعال السجاياء بضم عينها (قوله فليس لازماً) قال الدونشري مردود بانه حيث تد من أفعال السجاياء وليس قاصر أولو غير يدل صار به كان كان أصوب لا لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الامتعداً لتمكن المطاوعة وذكر القارسي أن اللازم قد يكون مطاوعاً ونحو قول يزيد بن الحكم بأجرامه من قنّة النيق منهو وفي الشعر أيضاً منعو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهويته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهري وقد يقال اندخل في الشعر وليس بضميع (قوله والمطاوعة قبول الأثر الخ) قال الدونشري المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكي وجدت بخط والذي أنه يقال كسره فانكسر ولا يقال

فإن كسر ويقال علمته فتعلم يقال فأتعلم وقرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسرة فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته وجعته الماء هل هو من قبيل كسرة أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فأتعلم ولا يقال كسرة فأتكسر والفرق بينهما أن العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسرة فإن أثره لا واسطة يقنه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكأنه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والافال الشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الأقراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فأتكسر بخلاف ما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الأسماء كلها من أنه يقال كسرة فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال إن حصول الأثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الالتحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له ٣١١ في التكسير والتضغير وغير ذلك

(قوله كما كوهذا الفرخ)

مثل به للملحق رداعلى أى

حيان حيث قال وكذا

اشماز واطمان والالتحاق

به نادر نحو ابيضض وأما

ا كوهذا الفرخ وا كوال

الرجل فوزنهما أفعال

والواو فيهما أصل انتهى

ووجه الردان الواو تكون

أصلا في بنات الأربعة

(قوله قد جعل النعاس

الخ) قال الدنوشري قال

الزبيدي أحسب هذا

الشعر مضمونا (قوله

أن يتعدى بالحجار) قال

الدنوشري أن قيل لم

اقتصر على الحجار ولم

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لأفعال) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كاشعر واشماز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق بالحجر وأصلهما اشعر واشماز بسكون العين والمهمزة فذكر هو اجتماع مثلين متحررين فاسكنوا الأولى ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم ادغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب القلق في اقنسس والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بأفعال (وهو أفعول) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كما كوهذا الفرخ إذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لأفعال) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كالحجر نجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بأفعال بأصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائدا بالتضعيف أو من حروف التمهونيها فالأول نحو (أفعلنل بزيادة اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية قولان (كاقنسس الجمل إذا أتى ينقادو) الثاني نحو (أفعلنل) بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهي من حروف التمهونيها (كالحجر نبي الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (إذا تنقش للقتال) فإن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة أن أفعلنل يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الرازي قد جعل النعاس يعرندني * أدفعه عنى ويسرندني

قال أبو عبيدة المعرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعلوك قلت أحسب أنه شاذ والمعتمد إطلاق سبويه بأنه غير متعد واقتصر الناظم على أفعال وأفعلنل بقوله * كذا أفعلنل والمضاهى اقنسس (وحكم الفعل) (اللازم أن يتعدى بالحجار) وذلك مستغاد من قول الناظم وعدلازما بحرق جرو ويختلف

بذكر الهمزة والتضعيف أحسب أن الفعل للمصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل للمصاحب للحجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدى بالحجار غير خاص بالقاصر بل يكون في متعدى بالنسبة للميتعدى إليه نحو ضربت زيدنا بالسوط ولم يذكره الموضح لأن متعدى بالنسبة للميتعدى إليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراعاة التعدية ههنا اتصال الفعل لدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء التعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الأولى عدد الامثلة انتهى واعلم أن الأمور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والقراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الآية بقى هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن التعدية بأسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وما أجرا غير المتعدى مجرى متعدى فعلى وجهه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغة إلى صيغة التعدى وتعبير معناه وهذا مما قد في نظر العلامة الزنجشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهيرا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مظهر الغيرة فإن كان ما قاله شرعا لم لا يفتن في الطهارة كان سديدا أو يعصده قوله تعالى ويزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ولا فيس فعول من التفضيل في شئ وقال صاحب الكشف قوله إن كان شر خال فيه إيماء إلى أن الطهارة لم تكن قابلا للزيادة لاهاشئ واحد يرجع المبالغة فيه إلى انضمام

التطهير اليها لان اللازم صار معذياتهم قال ومنها جل النظر كغدية تنوي بينهم على نبواهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبواهم من الجنة غرقا وقرئ انتوي منهم من التواء وهو النزل واللاقامة يقال نوى في المنزل وأتوى غيره والوجه في تعديته أي لنشويهم الى ضمير مخاطبين والى الفرق أما جرائه مجرى لنزولهم ونبواهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمهم انتهى وجل النظر على النظر شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعديته واطب بنفسه في قول صاحب المفتاح وافتخار بمواظبتها فان واطب نظير لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره في تعديته المواظبة بنفسها نظروا الصواب بالمواظبة عليه فاقبه نظروا قال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة التضمن ان منها جل النقيض على النقيض ولم يثقل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكره في الكشف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدي فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد

له أيضا ما يأتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعديته رضى في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * جملة على نقيضه وهو شخط وما يأتي في باب علامة التانيث وهو كثر في كلامهم وان شاء الله نتعرض له فيما يأتي * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجاء لصراحتة وشمول الجاء المضاف وان لم يكن متأنيها (قوله) وقد يحذف ويبقى الجاء (شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى الجاء ورجوعه الى من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجر من ان الجاء قد يحذف ويبقى عمله كثير اكراب بعد

الجاء باختلاف المعنى (كعجبت منه ومرتبه وغضبت عليه وقد يحذف) الجاء (ويبقى الجاء) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق (اذا قيل أي الناس شريبي) * أشارت كليب بالا كف الاصابع (حذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن خطفة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالا كف حال منها والياء بمعنى مع أي أشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للا كف فالإشارة وقعت بالجمهور وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الا كف بالاصابع (وقد يحذف) الجاء فيتعدي الفعل بنفسه (وينصب الجار) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جاز في الكلام المنشور نحو نصحته وشكرته) وكتبه ووزنته (والا كثر ذكر اللام) الجاء نحو (ونصحت لكم ان اشكر لي) وكتبه ووزنته وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كلوهم أووزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لأن بهز الكف يعمل متنه * فيه (كما غسل الطريق الثعلب) فلن يفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أي هو لن أي لين وبهز متعلق بيجعل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعمل والتمن الصدر وضمير فيه يعود الى المزوف في المصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب المزعمه وذلك دليل على كثرة ليلته والتعذب فاعل غسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسبح (آليت حب العراق الدهر أطعمه * والمحبا كله في القرية السوس

آليت خلقت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فخلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمع وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان الناقية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس مهملتين قل القمع ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

الواو من بعد كم انجرت بالباء نحوكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله) في وبالا كف حال منها (قال) الدنوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدنوشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذا اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمر ابالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو وأولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديته والتكامل لم يبين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف تحذف الجاء ونصب الجار وبشكرته ونصخته غلط فانها يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعي انه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير (أي مع كون الاشتغال مقيسا وترزع الخافض سماعي) وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المعنى وقد تكامل على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والوجهة الخامسة والوجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصحيح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سياتي في كلام الشارح من اختصاص ان المحفظة اذا كانت مع صلاتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأجيب اليان ان تكون المقدماء ويجاب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والباء ٣١٣ الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

(قوله لطولهن بالصلة)
ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك
أجيب بان الموصول المحرف في عهد سده مسد جملته نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد في الاسمي فعلم ان للحر في غريدا اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع المحرف في دون الاسمي استقباحا لدخول المحرف على المحرف (قوله نحو رغبته في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا أنك اذا قلت رغبته أن تفعل ولم تصرح بنفي ولا عن يكون ليسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فليست رطل اطلاق اللبس عليه مجازا وحقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدم حرف واحد اما في واما عن ولا يجوز أن يقدم رأسا فليتامس (قوله لكان قولاً قويا) استدلل

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحية لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المعنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أي على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للنجس نقلا (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وان) يفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أعجبت ان جاءكم نحو كيلا يكون دولة) أي بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم ولا كيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقدير (وأهمل النحويون هنا ذكر كي) مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمني قاله في المعنى (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان آمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطرح مع امن لبس فتح الحذف في نحو رغبته في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف المحرف الجار) (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على مذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المراد في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف المحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالكين والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن بجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشف يحتمل في أن تنكحوهن بجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المعنى وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدم من المحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيديويه فقال بعدما أورد أنه من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جرح لكان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبو لثم ثقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلي من ان الخليل يقول بالجرح هو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال يريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الأصغر على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تشابه الاخفش الأصغر أي الحسن بن سعيد بن مسعدة تلميذ سيديويه والاخفش الأكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيديويه والاخفش أحد عشر نحويا والسيديويون أربعة

(فصل) لبعض المقاميل الاصاله في التقديم على بعض (آخر واصله المفعول) اما بكونه مبتدأ في الاصل) والاخر خبر كافي باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والاخر مفعول معنى كافي باب أعطى (أو) بكونه (مسرعا) أي مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقدير او الاخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقدير) كافي باب اختار فيتقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرع على غيره (وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(٤٠ تصريح ل) له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلت أن أستعمل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا التاخير تب على تقدير الجزأما لو قدر ان نصب وان يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باستقانا المحرف فرع عن المنصوب بتعدي فلا يقع الا حيث (قوله خيالا لا لاخفش)

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو في هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سياتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحمل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكث قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى فهذا انتهى ولعل المراد أنه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وهذا يدفع ما يقال المحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتد به

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهمه لان زيدا فاعل معنى لانه لا خذو القابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجوار لفظا وتقدير او القوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علاقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى لغرض من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عمرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كأعطيت زيدا عمرا) وكأخترت زيدا عمرا (كما ظننت زيدا الاقفاو) (كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم و يأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (انا أعطيتك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم يأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الناعل من ان الضمير يجب وصاه بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار النظم بقوله * وترك ذلك الاصل حتما قد يرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كأعطيتك المال ملكه) واخترت قومه عمرا (أو كان) الاول (محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كأعطيتك الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرة (أو) كان الثانى (مضمر او الاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيتك زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فليس لا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب القواصل) جمع فاصلة والمراد بهارؤس الا ترى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما نلأك فحذف المفعول ليناسب سجي والاولى (و) فى نحو (الانذ كره لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه وان تفعلوه أى الا تيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى) كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبين أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجان) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان المحذف ينافى المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة أجزان لم يضرب * كحذف ما سبق جوابا أو حصر

* (فصل) * وقد يحذف ناصبه أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله * ويحذف الناصبها (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهمة (سهما القرطاس) ولما تاهب لسفر مكة ولما قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار نصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل عليه

و بهذا يدفع ما يقال المحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتد به عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب * (فصل) *

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وبما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على اللسان (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشي فيه نظر فان العامل محذوف وإذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشي يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

فلو قامت من ضربت
وأكرمت فقال للقاتل
زيد أي ضربت وأكرمت
زيدا كان من التنازع
وتنقل شيخنا عن بعض
الفضلاء ان التنازع لا يتأتى
بعد النطق وإنما يكون
قبله بحسب القصد لا غير
ولا بد ان يكون بين العاملين
ارتباط بوجه العطف
أو الترتيب نحو أتوني
أفرغ عليه قطرا أو يكون
خبرا عن اسم نحو زيد
مكرم ضارب أخاه وتوقف
شيخنا في هاؤم اقرؤا كتابيه
من حيث الارتباط فينبغي
بيانه فذكرت له ان طلب
أخذ الكتاب أعم من طلب
قراءته فينبغي ارتباط
بالعموم والخصوص ولم
يزتصه وينظر هل يجوز
في الآية ان تكون الجملة
الثانية بدلا من الاول
أو معطوفة عطف بيان
كقوله تعالى فوسوس اليه
الشیطان وقال يا آدم ويكون
العمل للاول أو الثاني ولا
تنازع أولا يجوز على
التنازع في الآية ينظر
هل ذلك يشكل على اشتراط
التصرف في العاملين فان

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك)
الحذف كما أشار إليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال
كزيد اضربه) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سياتي (كيا عبد الله) لان يعوض
عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوذ (وفي الامثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه
مضر به بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز
ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لاهلها شبهه مضر بها بموردها لزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم
الصيف ضيعت الابن يقال بكسر التاء كل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما
جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى
حكمه في انه لا يغير (نحو انتهوا خير اليكم) فخير مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز
ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خير اخبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا بكن خير اليكم وهو يخرج
على قوله لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا لا بعدان ولوا الشرطتين (وفي التحذير بياك
وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (ياك والاسد) فياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا
ويقدم متأخرا (عن اياك أي اياك باعد) على أحد التقديرين الا تبيين في باب التحذير والاسد منصوب
بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منقصل فلو
قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشر طعطف
أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي
باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفي الاغراء) بشرط
(أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروعة والنجدة) التكرار (نحو السلاح السلاح
بتقدير الزم) في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام
العامل فالتمزخ حذفه لذلك * (هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) *
بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته ان يتقدم فعلا) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما)
في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول
غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما (وهو) أي المعمول المتأخر عن العاملين
(مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع
التخالف فيهما والعاملان اما فعلا أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفاعلين
في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيد ومثالهما في طلب
أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيد ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال
الاسمين في طلب المرفوع أقام وقاعد زيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمر ومثال
اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل في

قبل الشرط التصرف أو شبهه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف قلبي وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول
اشار ح الاقنى واستفيد من أمثلة الموضع الخ والاصل ان الشرط كما في المعنى في الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما يعطف نحو
أرجو وأخشي وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة أو جوابا لصناعيا نحو
أتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معيولا للاول نحو وأنه كان يقول سقيها وأنهم ظنوا كما ظنتم قال في الحواشي ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

فقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهان في العمل لاقى التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فليحذر (قوله ٣١٦ اقام أو تعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونه) قدره الزمخشري

طلب المرفوع اقام أو تعد زيد ومثاله ما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمر او مثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقام ويضرب عمر او عكسه ضربت و اقام زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيجسان ويسى ابنا كا * وقد بغي واعتدا عبالك

والموضع اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعوله وأعمل انثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضله والاصل آتونه ولو أعمل الاول لقل أفرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت مغية مغنيان أجرته) * فلم ألتخذ الاغناء مؤثلا

فغنيان من الاغنية بالثلاثة ومغنيان من الاغناء فالتنازع من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني لقربه وأعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغية وعهدت مبني للمفعول مسند الى ناء المخاطب ومغية او مغنيان حالان منها والغناء الجوار والقرب والموئل الملبا (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع اقرؤا فعمل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم وهاؤم هاؤم هاؤم كما أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحر من عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحجب القوم ولما بلغهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمدان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضع في الحواشي فان صح انه يرد قاصر بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية وليكني لا أستحضر الا أن أحدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اه قلت قال به الخوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضع ان التنازع يكون في جميع المصولات وفي النهاية لابن الجباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول بقت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول اه وسياتي الكلام في الواقع بعد الاواسط فندنا من أمثلة الموضع انه لا يشترط في التنازع أن يكون أحدا العاملين معطوفاء الى الآخر خلافا للجزمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون التنازع فيه متعدد او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابة عن المصدر وأعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلة ان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز افعال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت افعال الثالث والغناء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم افعال الاول من الثلاثة كقول أبي الاسود كسالك ولم تكسه فاشكرن * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطابق كما سيأتي التصريح به في كلام الموضع في الحديث الا تقي وقياس جواز في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع في

أكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال بما لان فصاعدا كما قال ابن هضفور لانه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اه ومثله في المرادى واعترض بأنه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الجاسسي طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * فقلت فلم أبع الندي عند سائب

وفي البخاري في باب ام النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال

الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدنو شري والصواب ولما لعم استقامة الوزن لا بد لك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تسبكسه أى تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقعت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي باصر بالياء المشددة تحب وفي الصحاح أصير باصره حبيسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

ولا يفارق وفيه مدحه بالمحبو المودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص
التنازع بالفعلين وما أشبههما بالدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أساس في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على
الفين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا نافي وغيره عنده من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قررنا في غير موضع
ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجاهل كما يستد اذا كان جاهلا يعمل في الخبر (قوله مستد لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا
عمل أولاهم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لعل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو
عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك ومقتضاه ان لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا
وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان
العامل في تفعلوا لان كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنو شري مردود بان المصريح به ان
ذلك غير شرط (قوله ورد

بان منصوب عسى لا يحذف)
قال السنباطي أي على
اعمال الاول لانه يضم
في عسى المرفوع ويلزم
حذف المنصوب بقي انه
اذا عمل الثاني يلزم حذف
منصوب اعمل ومرفوعها
اذ هي حرف لا يضم فيها
وأياضا انما يضم المرفوع
واسم لعل منصوب وجينث
ليس هذا تنازعا بالمعنى
المتقدم (قوله لان التنازع
يقع فيه الفصل الخ) قال
السنباطي أي اذا عمل
الاول واذا بطل اعمال
الاول بطل التنازع اذ من
شرطه جواز اعمال كل
منهما كما سيأتي في كلام
الشارح ولا ينافي في هذا
قول ابن الجوزي في سبني
اكرامك المثال وجب

قال المرادى فدل على ان استقرأه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم بما ذكرته) في
حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فاعلين أو اسمين أو مختلتي الاسمية والقولية (ان التنازع
لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلي التنازع
بين الحرفين مستد لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مستد اول
تطلب منقيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل السنباطي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنازع في
قوله حتى تراها وكان وكان * أعناقها مشددات بقرن
ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسياق الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف
وغیره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز به بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن
بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيد خارج
على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (هـ) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع
التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلم ان أو اسمين أو مختلتي لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل
ومعموله والجماد لا يفصل بينهما وبين معموله قال أحمد بن الحجاز في النهاية فاذا قلت سرفى اكرامك
وزيارتك عمارا وجب نصب عمارا الثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع
(بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه المدخل (أجازته في فعل التعجب)
مع جودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر الاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فتعمل الثاني في
الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثاني نحو (أحسن به وأجل بعمره) فتعمل
الثاني في الظاهر المحرور وتعمل الاول في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه
بصري ويحذف على القول بان المحرور في محل نصب على المفعولية فعند القراء والجمهور على المنع قرارا
عن الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز
اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالخيرانه (لا) يقع التنازع (في) معمول مقدم نحو أو اسم
ضربت وأكرمت أو شتمته لان الثاني لم يأت الا بعد ان أخذ الاول معمولا المتقدم عليه وقوله أو شتمته

نصب عمارا الثاني لا بالاول لاحتمال جله على حذف من معمول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجماد لا يفصل الخ)
عبارة اللقائي يعني لان الجماد لا يقوى على كونه مفعولا ولا مفعولا لانه فان تقدم فالاول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال
السنباطي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجماد أو لهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لا تنقاع المحذور السابق فليست
(قوله وعن المبرد أجازته في فعل التعجب الخ) قال اللقائي فان قلت فاحكم فعل التعجب في التبركيبين المذكورين على الاول قلت المنع
وان يقال فيهما ما أحسن زيد أو أجله وأحسن زيد أو أجل به وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف
المتعجب منه في الفعل الاول وهو جازم لقريته كما قال في الالفية وحذف مامنه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح
والقريته هنا ذكره في الثاني وقوله وأحسن زيد أو أجل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا
به وجعلوا منه قوله تعالى أصبح بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقائي أشار به الى المنع سواء عمل الثاني كما في أيهم

ضربت وأكرمت أم أعمل الأول كما في أيهم ضربت وشتمته على ما سيجي قال المشهاب القاسمي هذا يقتضي أن الواقع في كلام المصنف
تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والاخر أيهم ضربت وشتمته وانما يأتي ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه
ليس كذلك فينبغي أن يوجه بانه أشار إلى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باشارة إلى أنه لا فرق
بين أن يتجدد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسي) فظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان
الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليجرب الفرق وانظر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متأخر اثنين منها والظاهر انه يضمن في
الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في المعنى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي
هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه في المعنى بنص مهمال وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهمال حرف

٣١٨

مدخل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا
بقوله تعالى بالموثني زو فريحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول وهو معمول الثاني
محدوف لدلالة معمول الاول عليه ومما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت وقت وقعت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم
عليه عند افعال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور
قد ارتكبوه في نحو أفلم يسيروا في الارض ففعلوا الهمة واقعة في الاصل بعد العاطف ولو كنهما قدمت
عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع
التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجي الثاني (خلافا
للفارسي) فانه أجاز في قوله * متى تصب أفقامن بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع
نصب يتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير صائد على بارق ومال المرادى في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز
التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون
المعمول مطلوب بالكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جوير
(فهيات هيات العقيق ومن به) * وهيات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أي للفارسي (وللجرجاني لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هيات (الاول وأما)
هيات (الثاني فلم يثبت به للاسناد) الى العقيق (بل مجرد التقوية) والتوكيد هيات الاول (فلا فاعل له)
أصلا (ولهذا قال الشاعر) فابن الى أين النجاة يبغاني * (أناك أناك الاحقون احبس احبس)
فالاحقون فاعل أناك الاول وأناك الثاني مجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان
من التنازع لقال أناك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أناك) على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز
ان يضمن مفعول في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع
في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلقط واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال
أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضع (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في
نحو) قول كثير عزة قضي كل ذي دين فوفي غريمه * (وعزة مطول معني غريمها)

وبينه ثم قال انه مفعول
يتصب واقعا ظرفا ومن
بارق بنفسه لهما أو
متعلق بتصب فعناها
التبعيض والمعنى أي
شيء تصب في أفق من
البوارق تشم فليراجع
(قوله ولو كان من
التنازع لقال الخ) قد
يقال بل هو منه وعدم
قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه
بناء على مذهب القراء
فينبغي أن يوجه بان
الثاني لم يكن له فائدة
الا لتوكيد موافقته
الاول لفظا ومعنى واتحاد
المعمول لفظا ومعنى لم
يكن مقتضيا للمعمول فلم
يكن من التنازع
فليتامل (قوله في نحو
وعزة مطول الخ) قال ابن
عصفور في شرح الابيات
يجوز التنازع فيه ثم انه
قد ركونه نائبا عن
الفاعل وفاعله مطول

فمطول خبر عزة ومعنى خبرا نائبا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للترميم كما يقول القراء في قام وقعد لانه
أخوال الثاني أن يكون الاصل معنى هو محذوف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير استمر على قولهم ان الصفة اذا جرت
على غير من هي له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في تية التقديم وارتبط معنى بعزة
لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدأ كما قاله غريمها وجوزوه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير
مع خبره على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان زبطوه به فلذلك أجروا مجراها في الاستتار وان
قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول القراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوف وهو اسم ظاهر أي
مطول غير معناه معني غريمها لا على انه يضمن لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استئثار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكي (قوله لان هذا ياتي الخ) دفع هذا الالتفات بان نحو زيد ضربت وأكرممت أخا، لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرممت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما دلالة الآخر عليه والمصنف اتفق ولا يمتنع في نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف اتفق ولا يمتنع الخ لكنه عليه بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والالم يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرده فالاشكال بحاله فليتامل اه واعلم

ان التحق في ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرممت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرة أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه به بقوله في نحو زيد ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن به - اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثلثها بوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز اطلاق الشارح بوجه عدم الفرق

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالبتدال انه لم يرفع ضميره ولا ما التيس بضميره قاله المرادى تبعه الابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا بنحو زيد ضربت وأكرممت أخا، لان أحد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالبتدال فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غيرهما ان رفع بمعنى يكون مطلق قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مرت يضارب طرف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا بنحو غدا لام زيد يضارب مهيأ أخاه اذا كان الضارب والمهيأ زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهيأ والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول مرفوعة مبتدأ وليس بمطول ومعنى خبرين لها (بل غير مهيأ مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (ومطول ومعنى خبران) لغر بمها خبر بعد خبر (أو مطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غيرهما وخبر خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غير (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرممت أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلة بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الاعلى الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيممه * الا كواغب من ذهل بن شيبان

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملقى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا أعاده ضمير غائب على حاضر قاله المرادى في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحد وقعد الا أنا حذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قوائمه كوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (فصل اذا تنازع العاملان جازا عما أيهما شئت باتفاق) * من البصريين والكوفيين لان اعمال

بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق بوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه خفي الأعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس مطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه موكدا وما يذلل على قساده انهم يجوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون موكدا (قوله وهذا لا سبيل اليه) فيه انهم يجوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو والكريم وأيضا الاشكال في جواز زيد ضرب أخاه وأكرممت الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدثوري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك (فصل) * (قوله جازا عما أيهما شئت) قال الدثوري فيه نظرا لانه سياتى عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك ان أخواله

بمعول للعاملين معا فليأمل اهـ ولثان تقول ما يأتي عن القراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل واللاحق بالعمل الاقرب لا الأسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والأسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين واشهره ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان يصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فافاد ان الثاني أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظري بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما

قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل مما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لا ممتنع حذف العدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لا مكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فانه دليل آخر وهو التكرار كما قرره شرح الكافية فراجع (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه تعرض ايراد الشيء مجلا ثم مقصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب

كل منه - ما سمع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه) (اختار البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فلولوا أحدهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم هذا أسره وقيل هما سريان لان لكل منهما مرجعا حكاه ابن العلي في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامر ان لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضم بينهما) أخواك (أو) قام (وررت بهما أخواك وبعضهم) كالسيرافي (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظر بين اذاهم نحو اشعاعه) فاعلمت الاول وهو يعشى فرفعت شاعه وأعلمت لجوا في ضميره وحذفته والتقدير نحو وعكاظ بضم العين المهمة وتخفيف الكاف وبالنظاء المسألة موضع يقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهمة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوؤه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهية العامل) وهو نحو (العمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه يعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضروره) عند الجمهور (وان اعلمنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العدة) عندهم (و) ان لم يمتنع الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرح به (في غير هذا الباب) نحو ربه رجلا ونعم رجلا (فرجلا فيهما ضمير المجرور ورب والمرفوع على القاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع تراوشنا (نحو) قول بعض العرب (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير القاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبة

القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التاخير ليس أفرامتنا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنع لما حاز مطلقا فاضل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنع في نفسه وحيث لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لو جرد الداعي اليه وهو امتناع حذف العدة واستتبع التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمل (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اظرا اد الجواز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمي جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لو روي ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لا يمنع ذلك لانه ثبت شجر يمكن تاويله بأصناف المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

الضمير في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيل لأنه لا يقال أنه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيل وابن ٣٢١ مضامن المغاربة (قوله أنه يجوز

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة) وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء) اني * لغير جميل من خليلي مهمل

فاعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو انوا والمر فوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضرير (والسهيل) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر (تسكا بظاهر قوله) وهو علة من ابن عبد قيس - ح الحرث بن جبلة الغساني (تعق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت نباههم وكليب (اذالم يقل تعفوقدا) على تر أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تعذر أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بأنه عمل الثاني ولم يقل تعفوقدا على لفظ الجميع لانه يجوز أن ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور ولهذا قول الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعق بفتح العين المهملة وتشديد القاء وبالقف أي استمر والارطى شجرو بذت بالياء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونباههم يسكون الموحدة سهاهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهم - ما أم اختلف (والقراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المعنى (فالعامل لهما) لانهما كانا مطلوبهما واحدا كاتا كالعامل الواحد (فحرقام وقعد أخواك) فأخوالك مرفوع عنده بقاء وتعديكون الاسم الواحد فاعلا لفعليتين مختلفتين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالآثار الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند القراء وجه آخر وهو أن يأتي بعمل الاول ضمير من مفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل يلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضميرته مؤخرا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت مقالة القراء فهو فاعل ضربني وانما آخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعمالنا الثاني (و) احتاج الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في ليس) ظاهرا (أو) لم يوقع في ليس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضممار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان علي زيدا) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالياء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور على فاعلنا الثاني وأضميرنا ضمير زيدا مجرورا بالياء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك اننا لو اضميرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في ليس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية (نحو) كنت وكان زيد صديقا يا) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعلنا الثاني فيه وأعمالنا الاول في ضميره مؤخرا (و) الثالثة (نحو) ظننت زيدا قائما يا) فظننتي يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننتي يطلبها مفعولين فاعلنا الثاني ونصبتنا زيدا قائما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضميرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا يا) ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

أن ينوي الخ) أولان في تعق ضمير ايعود الى المائل وهو غير رجال (قوله باعتبارنا وبه بالذكور) الاحسن أن يقال باعتبارنا وبه بذلك أو بما ذكر لان الأفراد في مقام الجمع من خصائص الإشارة والموصول كما بيناه في حاشية القاموس (قوله والحاصل الخ) قال السيباطي هذا الذي ذكره توطئة لكلام القراء لا حاجة اليه بل مغرلة صودا المتن فليتامل (قوله في ليس ظاهرا) لعل وجه قوله ظاهرا ان خلافه مطلقا لا يتخلو عن ليس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع في ليس يخالفه ويغضهم قال لو حذف به هنا فهمم انه عليه في فهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا حسن لخلاف كلام الشارح وقد صرح حوايان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه لدليل في محاجهم ذكره واضماره مؤخرا مشكلا على ما قالوه فليتامل اه وما نقله من بعضهم قاله

(٤١ تصريح ل) الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيد اما لو أريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذا المتبادر هو المراد وقوله وقد صرح حوايان كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي يجوز الحذف يرى انه صار فضيلة أو في

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وغندم ثميل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وغندم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني باق في انتم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جواز بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهره يخرج من التنارع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه ودليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جار في الحذف من الاول ٢٢٢ فيمتنع وقد تبين انه جازر قلت التهية عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه

عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرافقه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لقضاه من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متبني للعمل فيها لان التهية بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشي اذا عملت فيه الثاني تبين ان يقال علماني وعلمت الزيدان قائمين اياه فليتامل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح تفلا عن أبي حيان فلا بد ان يقال اياه متقدما أو متاخرا لا يوافق كلاً المذهبين الآتين في المسئلة المذكورة (قوله

مبتدا (وقيل في باب ظن) وكان (يضم مقديما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لا يبيح في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع بخالف لظاهر التسهيل ولتصریح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضم ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضم ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت أفرادا وتذكيرا وفعولهما فان لم يكن مثله لم يحذفه نحو علمني وعلمت الزيدان قائمين فلا بد ان تقول اياه متقدما أو متاخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يابس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومررتني زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعه والستر ما التزما
ولا تنجى مع أول قد أهـ مـ لا * بمضمير لغير رفع أو هـ لا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه (خبر عن اسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالفا في الأفراد والتذكير أو غيرهما) من التائيد والتثنية والجمع (للأسماء المفسرة وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا (نحو أظن ويظنني أخا الزيدان أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدان أخوين) بالتثنية فيهما (فأظن يطلب الزيدان أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدان فاعلا وأخوين

اختلف الخبر عنه الخ) قال الدنوشي يعني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتامل (قوله خبر عن اسم الخ) مفعولا قال اللقاني تبين في النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو يعلم يحصل (قوله المفسر له) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجي (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنارع في معان اسمين معا والجواب ان المحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضمير اقال ابن معطى في شرح الجزولية تقول ان ترزني ألقك فان اعلمت الاول قلت ان ترزني ألقك في هذه الحالة راكباً أي ان ترزني راكباً ألقك راكباً ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمن ولا جود إعادة لفظ الحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنارع في الحال لانه لا يكتفي عنها

(قوله وبجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجيهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اوطن وأعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يحجب عن أن لازم التنارع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالتثنية والمفرد لا ابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضا حان المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنارع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) * أخرجه عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه نظر الان ذلك أخرج للأعراب لانه لولا لا تبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولا جمل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها لا اثر

الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته في الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنت خبير بأنه لا يعقل في مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تاخير واجبا منه قال فان قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأتي عن التخصيص على أنهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بعينه مبنى على عدم الفرق بين التأثير والاثر فلزم وجود التأثير والاثر في كل مصدر طاعته فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعولاه الاول وهو باء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبتنا الاسمين وهما الزيد بن أخون) على أنهم مفعولان لا ظن (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيد بن وهو الالف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعولاه الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظناني (بحجاجة الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن باء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لآخون الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان الياء مفردة والآخون تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق الخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مشن ليوافق المفسر) وهو الآخون (وفي كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا نوافق الخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفة لآخون لانه) أي أخا (امم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضع تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذي يظهر في فساد دعوى التنارع في الآخون لان يظنني لا يتلوه لكونه مشن والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان التنارع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مشن قاله صاحب المتوسط بعينه وفيه نظر لان التنارع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين انهم أجازوا فيه وجهين حذفوا اضماره) مقدما (على وفق الخبر عنه) فيقولون على المحذف أظن ويظناني الزيد بن أخون ويحذفون أخا لدلالة آخون عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظناني اياه الزيد بن أخون كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيرها هي تأخير المفسر مفعولاه هنا وان أعملنا اثنا في فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضره مؤخر اقاله المرادى في شرح التسهيل وفيه البحث السابق (هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول) *

بغير صلة (صدقا) منصوب بيبصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاهيم فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غير مشبه بالمفعول قاله الموضع في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكده عاملة) فبغير ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يمين نوعه) أي نوع العامل في قيده زيادة على التوكيد

بما ذكرته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لا يثبوت للمصدر مفعول ولم يقيد بشي فالجواب لانه الذي فعل حقيقة ويرد عليه نحو وقت اجلالك وقطعت قيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا يحرف بحرف لا لفظا ولا مقدرا انما (قوله يؤكده عاملة الخ) قال الدنوشري قال الدماميني تبعا للرضي المراد انه يؤكده مصدر عاملة ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الاعلى الحدث فلم يتحدوا الاتحاد ثم وطى التأكيد اللفظي الذي هذا منه فعني قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا وقال الابدعي ليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرفع للتجاوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يمين نوعه) قال الدنوشري يؤخذ من كون المصدر مبتدئا للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق رد اعلى امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثي قولك أنت طائي ثلاثا مفعولا مطلقا لا يمين ولا يكون الا بغير لان التمييز بين وجهه الراد ان المفعول المطلق يمين أيضا

فتبينه لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأوفي قوله بين نوعه مانعة خلو فلا يضر أن المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكدة
أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر وأعلىهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو
ضربت ضربتي الأمير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) أن قلت ظاهر كلامه المحصر في الأنواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فإنا
لا نجد ضربا بين وبين ضرب زيدا وذلك لأننا كيد فيه قلت المصدر في الأصل مؤكدة فانه مجامع لعامله في الأصل وبهذا بان اسم الفاعل
وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وإنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما
يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة إليه لأن المفعول المطلق من المنصوبات
والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربك ضربا شديدا ياباه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول
المطلق في تعريفه ونعم ما فعل لأن النصب حكم من أحكامه فاخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الأمير) قال السبكي على سياقي
في كلام الموضع قريبا أن نحو هذا ما ناب فيه صفة المصدر عنه لأن تقديره ضرب الأمير فكان الأولى التمثيل بضربا شديدا
اتتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الخواشي قال ابن معطي النوعي أما نكرتموصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف
نحو ضربته ضرب زيدا وأجيب بأنه من باب ضربته سوطا إذ يستحيل أن يضرب الإنسان ضرب غيره فالأصل ضربا مثل ضرب ثم حذف
الموصوف ثم المضاف وأجيب بان ٣٢٤ هذا موجود في ضربته الضرب المعهود إذ يستحيل إيقاع الضرب المعهود وإنما وقع

(أو بين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن
الابتداء (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الأمير أو) ضربت (ضربتين) فالأول
مثال لما يؤكده عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك
ضربتان و (ضربك ضرب أليم) فانه وإن بين العدد في الأول والنوع في الثاني لو صفة باليم فهو خبر عن
ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) (بخلاف) (نحو ولي مدبرا) فانه وإن كان تو كيدا عاملا فهو جان من
الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم
بقوله هو تو كيدا أو نوعا يبين أو عدده (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الأمثلة
(والمصدر) كما قال الناظم اسم ماسوي الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل)
وليس علما ولا مبتدأ أعيم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب أعمال المصدر (وخرج هذا القيد) وهو
الجر بان على الفعل (نحو) غسلا ووضوا وعطأ من قولك (اغتسل غسلا ووضوا وعطأ) أعطى عطاء فان
هذه الثلاثة (أسماء صادرة) وليست صادرة عنهم جاراتها على أفعالها لأن اغتسل قياس مصدره الجاري
عليه الاغتسال وتوضوا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه العطاء

مثاله وأجاب الجويني بان
ذلك يوجب اشتراط كونه
موصوفاً فالان إذا لازم
الجنسية لا ينتصب على
المصدر الا اذا وصف لفظا
كضربت الضرب الشديد
أو تقديرا كضربت
الضرب أي الكامل على
حد قوله زيد هو الرجل
أي الكامل في الرجولية
قال الدنوشري فائدة قال
بعضهم هل الفعل الواحد
ينصب أكثر من مصدر

واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الأول أو لا فان كان عين الأول نصبهما الفعل على
أن يكون الثاني تأكيداً للأول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا أو ضربت ضربا ضربا أو ضربت ضربا ضربا
ضربتين فذهب الاكثر منهم الاخفش وابن السراج والميردالي أن الفعل لا ينصب ما يلي ينصب الأول فقط والمكرر ما يبدل أو
منصوب بياض ما رفع فعل وذهب السيرا في وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلف أنواعها
ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيدان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الأثر
للمصدر الذي هو التأثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والاثرا انتهى وقضيه
أن صيغ المصادر بعينها موضوعة للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعة ليقاع ذلك الأثر والايان التجوز في
كل مفعول مطلق ولا سبيل إليه لوجود ما رة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة إلى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والاثروان
صرح به ابن سينا نظرا لأهم من مقولتين مختلفتين فالأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد
الخارجي بين التأثير والاثر على ما هو رأي الأشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس في البيت
أمر موجود لكن إذا نسب إلى الشمس يسمى اضاءة وإذا نسب إلى البيت يسمى استضاءة انتهى وكأنه أراد بالاتحاد الخارجي أنه لم يتحقق
في الاضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء ولا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الأمور الاعتبارية هي عين الوجود
الخارجي وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ملأه ابن سينا من أن العلم والمعلوم واحد بالذات وبالا اعتبارا ثانيا وفيه كلام

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انه ما يدل ان على شيء واحد وانما امتازا بالجرىان على الفعل وعدمه الا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم المصدر الذي هو اسم الحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجارى في اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم المصدر لانه اسم لفظا المصدر لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظا المصدر فتأمل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللغاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه الجزى به فجهنم فعني الآية ان جهنم هي الشيء الذي أتم مجزون به وفي الكشف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل الت نصب بمعنى الفعل الذي تضمنته الكلام لا بلفظ المصدر فتأمل متصفا (قوله سربال طباح) السربال التقيض ٣٢٥ (قوله أصلان) قال الدنوشري ينظر على

مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالاقتضا ولا يثبته اذالم يكن كذلك قلنا بل فائده اذالم يكن كذلك تماق الغرض بذكره اذا كان أتقن من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره هنا من ان الفرع لا ينفك عنه من معنى الخ لا يخالف ما ذكره في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم رتبة الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أتقن ولا يجوز أن يتكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهما ليس كذلك (فصل)

ونخرج بقولنا وليس عامنا نحو ما دعاهم الله حمدة ويقوئنا ليس مبدؤا بجمع زائدة لغير المقابلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فذلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسعى المصدر مصدر لان فعله مصدر عنه أى أخذ منه كصدر الابل للسكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله امام مصدر مثله) لفظا ومعنى (فخوفان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لالفاظا نحو أعجني أيمانك تصديقنا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردودا بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (فخو وكلم الله موسى تكليما) ونخرج عنه فعل التعجب فلاية ما أحسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كلن زيدا قائما كونا ولافعال الملقاة فلاية ال زيد قائم فطنت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (فخو والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبز ما كولا كلا وأمثله المبالغة نحو زيد ضربا ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قيا ما أو ما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألا مهم * لو ما وأبيضهم سربال طباح
فلو ما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله
بمثله أو فعل أو وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم وكونه أصلا لمذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالقارشي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما) أى المصدر والوصف وزعم ابن ملاح ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقان الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا ينفك عنه من معنى الاصل وزيادة الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة للمسا على الزمان المعين
(فصل) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفة الى مثله عليه

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعربان الاصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد بدلالته تجليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما قايما له (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير صرت سيراً أحسن السير وقال اللغاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفة فالوصف المعروف بالبال مضاف وأجيب بأنه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أى من أجل ان الموصوف أحسن أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أى صورة ذات البواقي كلها أعلى من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزوم وصف المعروف الخ انظر مزايا يلزم على هذا الا لزم وقال الدنوشري لا يشك على قوله والاه لي الخ ما قال اللغاني انه يلزم وصف ما قبله بالالحالي

منها وهو محذور لان كلامه مردود ويجوز وصفه بما فيه ال أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتأمل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا تطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش الفقيه ابن معطي الصماء أن يتخلل بثبوت على جميع بلدته ويضم طرفيه (قوله وضربه ضرب الأمير الاص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كادت عبارته أن تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يراد نحو ضرب الأمير على ما قالوه لانه ليس واحدا لما ذكره مما ينوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيديوه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في خوف كلا منها رغدا أو ما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لانه لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب ٣٢٦ معمولة المحذوف أو غير ذلك (قوله والابحازت اقامته الخ) قال الدنوشري

قد رده بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتأمل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احتراز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستقر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويصح رفع جالس ورفع عبد الله على الالفاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه تبيحه ان الفاء تقتضي عدم اعتبارها وتأكيده يقتضي اعتبارها فينافيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان المصدا لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان المصدا على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني قتامة اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضع في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكدا خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له طائفتين فليتأمل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملائكة هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في محسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بمصاحبه في باب نواصب الفعل انما تزدوم مثل اولئك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا لا مفعولا لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممنوع ومعني البيت

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشماء الصماء فذف الموصوف ونابت صفة منابه (وضربت ضرب الأمير الاص اذا الاصل ضربا مثل ضرب الأمير الاص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعم بالذكر وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتب التعريف من المضاف اليه لتوغل في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضع من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفة خوف كلا منها رغدا اخلافا للعربين زعموا ان الاصل أكلار رغدا وان حذف الموصوف ونابت صفة منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيديوه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكل حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويلا بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والابحازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل بآفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فبعد مفعول أول لا ظن وجالسا مفعول الثاني والمها في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضع في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكدا خاصة وذلك من كل ما نال الفتى * قد نلتها الا التحية

هذا سر افة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشان يلقها ذئب

ورفع عبد الله على الالفاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه تبيحه ان الفاء تقتضي عدم اعتبارها وتأكيده يقتضي اعتبارها فينافيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان المصدا لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان المصدا على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني قتامة اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضع في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكدا خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له طائفتين فليتأمل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملائكة هنا (قوله هذا سر افة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في محسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر افة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بمصاحبه في باب نواصب الفعل انما تزدوم مثل اولئك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا لا مفعولا لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممنوع ومعني البيت

كما قاله الشامي رد على الدماميني هجور رجل من القرأ يستغنى سراقته بانه رائي ويقتل الرشا والمصير ذنبا محرصه على أخذها فاقضى
ان قوله ذنب بالذال المعجمة والمهمزة والباء وشابضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقه بضم السين اظنه سراقه الصحابي وقال ان
قواه عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التاخر فاقضى ان ذنب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير
في بهاء ادعى الرشا وانته لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقه درس القرأ فقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بما لا يهتم
بكن امتن نفسه في السقي وأرعى الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشي يرد بذلك على
من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآلة عائدا الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر نعت ذنب ووجه الرد ان الضمير عائدا الى
التعذيب وهو معناه فان قيل يلزم على ذلك خلوا الصفة يعني لا أعذبه أحد من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا
الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمداً أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتغال جلة الصفة على اسم معنى الموصوف
كافيافي الريطان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه و مراده
عن زعم اللقاني (قوله

وذهب ابن مالك في شرح
التسهيل الخ) لذلك خطئي
من جعل قول المتنبي
هذي برزت لنا فهجت
رسيسا
على أنه أراد هذه البراة
لان مثل ذلك لا يستعمله
العرب (قوله شئ) قال
الدنوشي بكسر الشين
له خمسة عشر مصدرا بينها
السفاسي في قوله تعالى
ولا يجرم منكم شيئا
وفي حطى انه قال ليس
لنا فعل له خمسة عشر
مصدرا سواء فليراجع
وفي القاموس شئ كعلم
ومنع فاقصر الشارح
على الاول قصور منه اه

أى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو)
فانى أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعى فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل
والدرس للجنس لا للعهد والالكان نوعيا أيضا (أو) من (إشارة اليه) أى الى المصدر سواء كان اسم
الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك في
المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر
تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادى في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنته
بعضا) فيعضامة مفعول مطلق نائب عن شتا فان الشنا مصدر شئ بكسر النون مرادف للبعض (وأجندته
مقة) مقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جدلا)
فجدلا مفعول مطلق نائب عن فرح فان الجدل بفتح الجيم (وهو بالذال المعجمة مصدر جدل بالكسر)
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضع تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكر وهو مذهب
المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنته
وبعضته بعضا وأجندته وومقته مقة وفرحت وجدلت جدلا (أو) من (مشارك له) أى للمصدر المحذوف
(في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوا
وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم عين ومصدر لفعل
آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنبات اسم عين النبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآلة مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انبأنا قاله

وقد أسلف كلام السفاسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسئلة ثلاثة مذاهب
هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للتوعد فيعمل
فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله السالك النقرة اليقظان سالكها مشى الملوك عليها الخ جعل الفضل
فشي الملوك منصوب بفعل مضمر أى مشى الملوك لا بالسالك وان كان في معنى المشى لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل
استيفاء عمله وهو غير جائز لان المفعول من تمام الصلة واستدل المازني بانه لما كان في معناه تعدي الى ما هو من لفظه
واستدل لابن جني بان المؤكد مع فعله بمنزلة التاكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعى وينبغي الحاق
العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشي عن بعض شروح ألفية ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقاني أى من قوله اغتسل غسلا
وتوضأ وضوا وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل
آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فأتقدم من الامثلة الاول
كذلك لجرى ان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطاء على أعطى أى نياتا مصدر نيت وعبارته وأما بحسب الباب فهو
لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشي يؤخذ من كلام الجاهلي انه أى نياتا مصدر نيت وعبارته وأما بحسب الباب فهو

أنبأ الله نبأ ما حسن وسيو به يقدركم عاملاً من يابه أي فعلت وجلست جلوساً وأنبأ الله فنبئت اه وقال الشهاب القاسمي بعد أن نقل كلاماً عن الرضي ولا يخفى أنه يفيدان نباتاً مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناطم لم يحمله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسلاً وكانه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر أعني من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبأكم من الارض نباتاً أولاً كما في وتبتل اليه تبتيلاً وأنه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتاً من اللاتي في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة ٣٢٨ الملاحظة المذكورة وبهذا يسقط قول القاسمي انه لا يصح في نباتاً في الآية أن يكون مصدراً

الفعل آخر اذ مصدر نبت
النبت فالنبات اسم النبت
النابت وبهذا يمكن أن
يحذف عن اشكال اللغوي
المتقدم فتدبر (قوله
بالمد والقصر) قال
الزرقاني القرفصا بكسر
القاف والقاصم قصورا
وبضمها محدود واجلسة
المحتجب بيديه لا بثوبه ومنه
قيل قرفصت فلانا اذا
شدته جامعا يديه تحت
وكبتيه قاله ابن مالك في
تحفة المودود وقال ابن
ولاد قال القراء يقال تعد
القرفصا اذا ضمت أولهما
مددت واذا كسرت أولهما
قصرت يكتب بالياء وهو
أن يقع على قدميه ويمس
اليه بالارض اه وقال
المهلي في زيادته على ابن
ولاد حكى الجرجي في كتاب
الابنية ان القرفصا بالضم
يمد ويقصر اه ونحوه
للدوثيري وقال كلام
الشارح مبني على قول
الجرجي وان بعضهم قال
ان القرفصا مثلث في أوله
وثالثه هذا وقال القاسمي

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدراً للفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلاً)
فنباتاً نائب عن انباتاً وتبتيلاً نائب عن تبتلاً (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انباتاً وتبتلاً) لان
قياس مصدر انبت الانبات لا التبت لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت اليقل نباتاً وقياس مصدر
تبتل التبتل لا تبتيلاً لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر
(كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقري) بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود
والقهقري نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقري فحذف المصدر
وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقري مصدران فكيف يقال نباتاً عن المصدر
قلت أجيب بأنهما نباتان عن المصدر الاصل المهمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان
انصباب النوعي فرع عن انصباب المؤكد ولا قائل به قاله الموضع في الحواشي (أو) من لفظ (دال على
عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضرباً بعشر ضربات
فحذف للمصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلداً ثمانين
جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تميز (أو) من لفظ دال (على آله) أي آله المصدر
(كضربته سوطاً أو عصاً) والاصل ضربته ضرباً بسوط أو عصاً ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأنيب
الآله مقامه وأعطيته ماله من اعراب واقراد وتثنية وجع تقول ضربته سوطين وأسواطاً والاصل
ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطاً ضربته
سوطاً فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آله معودة للفعل فلو قلت ضربته
خشبة لم يحز لانه لم يعهد كون ذلك آله لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافة الى المصدر
(فخوفاً لعميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلاميلوا ميلاً كل الميل
(و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشئتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)
والاصل يظنان ظناً كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها
مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل
ضربته ضرباً ببعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي
التنزيل ولا تضرونه شيئاً وحاصل ما ذكره الموضع ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد نائب
عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي
وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالاء وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم
* وقد ينوب عنه ما عليه دل * (مسألة المصدر المؤكد) لعامله (لا يشئ ولا يجمع باتفاق

ان قلت ما الفرق بين اشتمال الضما وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع فلا
قلت هو ان الضما جارياً على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه الفعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال
السنباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضاً نحو لا أعذبه أحداً (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يشئ الخ) قال الدوثيري هو ظاهر في
قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعني من ذلك فحضر بك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن
يكون منهما أو مختصاً فان كان مبيناً فلا يشئ ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبين لا ياتي
فيه ضم الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتضع

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وإنما جازت ثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جازت ثنية المصدر المختوم بالتاء يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصع ضمه إلى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ٣٢٩ (فرع) ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على أن الفعل ينصب

فلا يقال ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضربا) بالجمع (لأنه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كما وعسل) ودقيق ولأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلة (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربا ثلاثه) فرد الجنس (كثمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعى فالشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا بمختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلو بين) واحتج الخبير بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبها للفواصل بالقوافي وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

ومالتوكيد فوجد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(فصل) * النحاة اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع أو المصدر والدليل المقالي ما رجعه إلى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلي جالوسا طويلا أو بلا جلستين) فلو سلم مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جواز الدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلي جلست جالوسا طويلا وجلستين مصدر عددي يحذف عامله لذلك والتقدير بلي جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما رجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوم ما باركا) ولم تذكر منه أصابته الغرض أصابتين فقدوم مصدر نوعي وأصابتين مصدر عددي يحذف عامله ما جواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوم ما باركا وأصابت أصابتين (وأما) المصدر (المؤكد) كقوله (ابن مالك) في شرح الكافية (أنه لا يحذف عامله لأنه إنما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافي لهما) فلم يجوز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا وعددا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأنشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل ممتنع

(ورده ابنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصده تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه منافي لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد يقصده التقوية والتقرير وقديقه صده مجردا لتقريره فلم ولكن لا نسلم أن الحذف منافي لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذکور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى (وبأنه قد حذف جوازا) إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سير أو وجوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سير أسيرا) وما أنت إلا سير (وفي) غير ذلك (فحوسقيا ورعيا) وجد أو شكر إلا كفراف مع مثل هذا ما للسهو عن وروده وأما البناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها خوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم لأنه إذا أراد تقرير معنى العامل فقد قصد لا بيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر يؤكده حذفه مع هذا القصد تنقض الغرض وأما ما استدلل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تات للبناء كيد أصلا وإنما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوضت منها

(٤٣) (تصريح ل) في خواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبيت في النفس فإن ذكر الشيء مرتين

أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقدير رفع الجواز (قوله فجاز حذف عامله) في إطلاقه نظر لأن من جملة المبين للنوع كما ذكره السارح فحذف ضربت الرقاب وتحولت إلى بكاء ذات عضله وياقني عن المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر توصية وتقدر

أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لأن ضربا يصح للفرد والمثنى والجمع فلا بدال منه يعني أن المقصود ضربتان والبدل بين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فإن قلت ضربت ضربتين ضربا بالم يصح ذلك وأن وصفت ضربا يصح سواء قد علمت فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين أو آخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري إنما جمع الظن لاختلاف أنواعه لأن من خاص إيمانه ظن أن ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف إيمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن أن الدائرة تكون على المؤمنين فأخلفت ظنهم وقال الآخر ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب عملاق وحب هو القتل (فصل) *

(قوله في شرح الكافية) عليه السلام لشرح الكافية نقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم تعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف

لها محضاً محذوفاً أي سقياً عظيماً أو نافعاً وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي في تجميع الحكم بأنها ليست من المؤكدة (قوله من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهي بديل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم إن إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإن منها ما هو من النوعي كما سيأتي في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والمحذوف ختم مانعه الحكم صحيح والمثل فاسد لأنه لا يمنع أن لا وانما يجب المحذوف في مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحويه ويلاه ويلاه زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبها في مجال الموت صبها * بخلاف ضربا يدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلاً نحو صنع الله أو مفعولاً نحو ضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم أيه وبأن هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرئ بحرف التوبيخ نحو أو أؤم أو اغتراباً والمصدر فبين مؤكدة في الأصل وأما الأثر فإنه ضار بمنزلة الفعل الذي سبب مسده وذلك لا يكون مؤكداً ولا مبيناً للنوع ولا عدد وفي النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة في أعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وانما يختلف الشرط وأعد كلاماً من المؤكدة لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فبين في الأصل مؤكداً إلا الأخيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وخذف عامل المؤكدة امتنع * ومن مفهوم قوله * وفي سواها دليل متسع * ٣٢٠ لأن معناه يجوز ذلك الاتساع فإن شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض

ولله الحمد وانما الاعتراض في التسميل وهو لازم للشارح المستعرض لانه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشري ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وافتوا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضي انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفرا بالبدال المهملة التثنية والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاطافير (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشري ينظر هل العامل الذي قدره وهو آخذ من معناه

فقد ثبتهما النيبات عن أفعالها واعطا معانيها لا تا كيدها فلو كانت مؤكدة لما كانت مؤكدة لنفسها والشي لا يؤكده نفسه انتهى ملخصاً مع اعترافه بأن أنت سير التوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكدة أنت تسير سير أفيظهر أيضاً يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضع كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن أقراده على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكدة في شيء وانما هي من المصادر النائية عن أفعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكدة وهو في معنى الاستثناء من قوله * وخذف عامل المؤكدة امتنع * قاله الموضع في بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقيم المصدر) المؤكدة (تمام فعله) المستعمل أو الماهل (فيمنع ذكره معه) أي فيمنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلاً من لفظه (نحو ويل زيد ويحويه وبلاه لا كف) بالاضافة إلى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قدرت جلوساً) بناء على قول المازني ان جلوساً منصوب بقدرت فيقدر في نحو ويل زيد ويحويه وأذن الله زيداً ويحياه لان الويل والويل بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلاً لا معناه الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحمه لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحويه وبلاه وبه منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد

فا وال ولا واج * ولا واس أبو هندی

قال المراد في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله لا كف أتراك لان بله الشيء بمعنى تركه والا كف جمع كف (وماله فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع في الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فلاول (كسقيا ورعيا) والثاني ككيا (وجدعا) والأصل سقيا الله سقيا ورعا الله

معنى ويح ويل فانهما بمعنى

الحزن كما ذكره اولاً وكذا يقال فيما بعده (قوله فا وال) قال الدنوشري وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله في الطلب) وعيا قال الدنوشري يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الأصلي فيكون مجازاً أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشري ومن ذلك عقر أي عقره عقر أو بعد أي بعد عدا وسحقا بضم السين أي سحق سحقاً وفعله بضم الحاء يقال سحق الشيء فهو سحق إذا بعد وتسا أي تعبس تسا أي لا تعبس من عثرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه أماً في لغة قليلة وأما اتباعاً لتعسا فتقول تعسا وتكسا بفتح النون والنكس هود المرض وبؤسا أي بشس وبؤسا أي اشتدت حاجته وخيبة أي خاب خيبة وجوعاً وبوعاً أي جاع جوعاً وبوعاً أي تبعاً لجوعاً وقيل معناه العطش فيكون قد دعاه عليه بالجوع والعطش وتبا أي تب تبا أي خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعاً لا قياساً فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤسا له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب في هذا أكثر فلو كان معبراً فنحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعي لا قياسي ولوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك والسقى لك والرعى له لم يجوزوا الجار والمجرور والواقع ان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعني للشئ ولا تعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون إلى انه كلام واحد انتهى وما ذكر من متعلق التبيين اختار المصنف خلافة في نظر المعنى في بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف في

بحواشي ألفية ابن معطى الجديع بالدال المهملة قال أجد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا يعودا) قال الدنوشي
جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا يتعدى عودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو
قال قائل إن مثل ذلك الأول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لا يعودا كان مذهبا له وجه وجيه لا يلزم على
الأول من حذف المحزوم وبقاء المحزوم من ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى أعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف
المحزوم الخ بناء على أن لانهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا يتعدى عودا وزعم أبو حيان ٣٣١ أنها نافية للجنس وقعودا اسمها
وقد يقال أنه ورد منونا

وعلى كلامه يكون خبرا
بمعنى الانشاء (قوله وكذلك
النوعى) عطف على قوله
المؤكدة بقول المصنف
وقد يقال المصدر (قوله
نحو فضرِب الرقاب) قال
الدنوشي عرفوا الضرب
بأنه أساس جسم يعنف
والضرب هنا معناه قطع
العنق فينظر هل هو حقيقة
أو مجاز (قوله علم رجل)
قال الدنوشي زعم الشيخ
زكريا أنه علم قبيلة وقد ر
العامل اندلى وينظر هل
ندل الثعالب بدل من ندلا
أو تو كيدا وهو مفعول
محذوف آخر ثم ظهر أنه
نعت له ولا يضر كونه
معرفة وندلا نكرة على
حذف مضاف والتقدير
مثل ندل الثعالب ومثل
لا تعرف بالاضافة الى
معرفة هذا وقال بعضهم
إن المرف بال الجنسية
يقع صفة للنكرة وجعل
هذا منه (قوله واقع في
الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر

وعيا وكواء الله كيا وجدعه جديعا والجديع قطع طرف الانف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) الوارد
(أمر أو نهيا نحو قياما لا يعودا) أي قم قياما لا يتعدى عودا (و) كذلك النوعى (نحو فضرِب الرقاب) أي
فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) (نحو) (قوله)
على حين ألهمى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)
أي اندل با زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراءه صغر
علم رجل والمال مفعول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذان ندلا
(كذا اطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقبله بالتكرار
(وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاء الخارجي
(فصبر في مجال الموت صبرا) * فأنيل الخلود بمسطاع
أي اصبر صبرا ووجهه أنه جعل تكرر المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الصائغ ونصه واعلم أنه
يجرى مجرى هذا في التزام اضممار المصادر في الأمر المثناة كقوله لم يسمع المحذر والمحذروا النجاء النجاء وضربا
ضربا انتهى قال الموضع في حاشية التسهيل وأشار بقوله لم يسمع هذا إلى التحذير بغير ايا ويثمل قواه قال ابن
عصفور وكلاهما مخالف لا مطلق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم مقام عاملا في الطلب يلتزم معه
الحذف انتهى كلام الموضع (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متبكم
لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموافق بيت امرأة سلاوية توبيخ مخاطب
(نحو أتوانيا وقد جد قراؤك) أي أتوانيا توانيا (وقوله) وهو جزير بهج وخالد بن يزيد الكندي
أعبد اخل في شعبي غريبا * (ألؤملا أبالك واغتربا)
أي أتأوم لؤمنا وتغترب اغتربا وعبد امني بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين
المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ الغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه
يلعب ألعبا وقد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل)
أحدها ما صدر مسموعة كتر استعمالها ودلت القرائن على عاملها (المحذوف) كقولهم عند
تذكرة نعمة وشدة جدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيدويه وقد رده أحمد الله جدا وأشكره
شكرا لا كفرا كفرا كذا يتكلم بهذه الأمثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا إلا مع
جدا وشكرا ولا يقال جدا أو شكرا إلا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضممار إلا مع
لا كفرا فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى (وصبر الاجزا)
والتقدير أصد به صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من ألف والتشديد المرتب (و) كقولهم
(عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مريض عنه أو معضوب

ماليس بطلب والا فلا شك أن قوله جدا وشكرا لا كفرا أو صبرا لا يجزأ وعجبا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله إلا أن
يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال جدا أو شكرا أي أنه لا يقال جدا أو شكرا لا كفرا إلا أن يظهر معه العامل
فيقال على جهة الجواز بأن يقال جدا أو شكرا أو يدل على هذا قوله ولا يلزم الاضممار الخ وعلم من قول الشارح إلا أن يظهر الخ
أن جدا ليس مما أضممر عاملا وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فإن قيل لم قلت أن فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله
فقد جدت جدا وسقال الله سيقا في الجواب أن يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو جداله وشكره أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا كيد اولا هم هما) قال الدنوشري هما بضم
 اولهما بنيان للفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوف أي ولا أكاد
 أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لان التفصيل انما جاء من
 أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ما قبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ما قبله فرجع

لقول ابن الحارث ما وقع
 تفصيلا لا اثر مضمون جملة
 متقدمة وفسر الجاهلي
 المضمون بمصدر الجملة
 المضاف الى الفاعل أو
 المفعول ولا يخفى انه لا يظهر
 في الجملة الاسمية الآن
 يريد بالفاعل ما يشمل
 الفاعل في المعنى والمبتدا
 كذلك فمضمون زيد قائم
 قيام زيد ومنه الجملة
 المنسوخة فمضمون كان
 زيد قائما قيام زيد الماضي
 اذ كان قيد الخبر وانظر
 هلا قيل المضمون المصدر
 المضاف للفاعل مطلقا
 ومضمون شد الوثاق شد كم
 الوثاق وعبارة بعضهم
 المضمون هو الماخو فم
 مادة الكلام وهي شته من
 حيث دلالتها على الاسناد
 فقط كقيام زيد من زيد
 قائم واختصاص المحامد
 بالله من الحمد لله (قوله
 والتقدير ارج) قال
 الدنوشري قدر بعضهم
 فامتموا بديون ان وحذف
 التون وهو لغة جاء عليها
 قول الشاعر

أبيت أسرى وتبني تدليكي
 وجهلها الغبر والمسل

عليه أفعله أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعله ما تريد وأكرمك كرامة وأسرله مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد
 كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيد اولا هم) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام
 سيبويه واختلف في تقديره كاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة
 وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضع من ألف والنشر
 المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفى للغضب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة
 ما قبله) من طلاب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فامتمنا بعدوا ما فداء) فناء ذكر تفصيلا لعاقبة
 الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تغادوا فداء والثاني كقوله

لا جهدن فامادره واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرو بلوغ ذكر تفصيلا لعاقبة الجهد أي اما أدرا واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومالتفصيل كامانا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في
 الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو المحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني
 كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعاعلا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر
 خبرا والرابع كون الخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سير اسيرا) والتقدير أنت تسير سير الحذف تسير
 وجوب القيام التكرير مقامه (و) المحصور بالآ أو انما نحو (ما أنت الاسير وانما أنت سير البريد) والتقدير
 ما أنت الاسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في المحصر من التأكيد القائم مقام التكرير
 والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تا كل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار
 نصوا عليه هنا وفي باب الاغراب والتجذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
 هنا يجب أن يكون من معنى المفعول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل
 الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضع في الجواشي (و) المستفهم عنه نحو (أنت
 سيرا) والتقدير أنت تسير سير اسير عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطالبة بالاستفهام ومعنى
 الاستفهام الطالبت للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير
 مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على التكرير والمحصور فقال
 كذا مكرروا ونحو محصور و * نائب فعل لا سم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اخرا عامله نحو أنت تسير
 سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سير او لو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتاج الى اخرا فعل بل يتعين
 رفع المصدر على الخبرية نحو وانما سير اسير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن
 معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي
 ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

الذكي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في) (لغيره
 قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد
 خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجا وصية أي يوصون
 ويوصونهم أو ما وصيهم بالرفع في تقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حقه في المطول في بحث الحجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان ارادوا انها لا تحتل
غيره فمنوع وان ارادوا انها تحتل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيداني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد
الحق لا الباطل فلنقطة الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لقاباته بالباطل فنصبه حينئذ على انه منقول به وعمله محذوف أي
أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التأكيد
انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتأمل (قوله

فإذا له صوت) قال اللقاني
قالوا في تقديره وتقدم
ما أشبهه فإذا هو بصوت
صوت جاروا وهو يكي
بكاء ذات داهية صرح
بهذا التقدير في المتوسط
وفيه إيماء إلى ان الدال
على الفعل المقدر الناصب
انما هو الجملة قبله
لا المصدر كما هو ظاهر
ما هنا ويدل على ذلك أيضا
قول الموضع في التشبيه
في طي الحمل لان ما قبله
بمنزلة له طي أي ما قبل
المصدر من الجملة السابقة
في تأويل جملة تدل على
الفعل المتدرا هو واعلم
ان صوت مرتفع بالابتداء
لا الفاعلية لان الاصح
ان الرفع حينئذ فعل
الاستقرار واذا الفجائية
مختصة بالحمل الاسمية
ولا تأوان قلنا العمل
للطرف فانما هو بالنيابة
عن الفعل الذي كان وأيضا
فلعدم الاعتماد (قوله لانه
لا يحل الخ) حاصله ان
ان والفعل لا يحل محله

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحوله على ألف عرفا أي اعترافا)
فجملة له على ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتل غيره وسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة إعادة ما قبله
فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره) ويقع منكر
ومعرفا فالاول (نحو زيداني حقا) فجملة زيداني تحتل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان
قولك حقارفع المجازو يثبت الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو
مؤثر والمؤكده متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان ما هو جائر التعريف وما هو واجب فالاول
نحو (هذا زيداني الحق لا الباطل) فجملة هذا زيداني تحتل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت
أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنت قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب
يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل
كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي
ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة
الذكر قاله الموضع في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله ببتة والبتة
أي ببتة والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة الا قطع الميمزة والقياس وصاها والى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فاليستدا
نحو له على ألف عرفا * والثاني كأي أنت حقاصرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيها) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم
معناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فلهذا أربعة شروط اذ المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون
ما شتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فإذا له صوت صوت جارو) اذاله (بكاء بكاء ذات داهية)
فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجى واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم معناه
وهو المصدر الاول ومشتمة أيضا على صاحب المصدر وهو الها في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في
المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لامع حرف مصدرى ولا بدونه لان المعنى ياتي بذلك لان المراد انك كررت
به في حال تصويته وبكائه لانه أحدث التصويت وبكائه عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان
يكون منصوبا بفعل محذوف وجوب التضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذاله صوت هو صوت فأنجبه
اتصاف ما بعده به الحجة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما اتصيف هذا لانك كررت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة الاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوبا فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو بصوت فعمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء
الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف وتتمتع الصفة

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد (قوله تعين
أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشاويين
قال المصنف في الحواشي وتعين الحالية عندي ولا يرديجودها لانه لا تقدر مثل أو تؤوله عنكر ولا يتنكر صاحبها لانه لا يلزم قول س أو
يقدر تنديه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا وقوله الا في بمنزلة قولك فاذا هو بصوت يقتضي ان المصدر
محذوف الزوائد أي تصويت جار الا أن يضبط بصوت بوزن عمرت (قوله ولم ترد الخ) اذالم يكن هذا مردودا لم يحز الوصفة ولا البدلية

بالعلاجي ما يقابل
المعنوي بان يكون من
الافعال الظاهرة وان
لم يكن له علاج وحركة
كالبي معني مجرد الدمع
والخزن على تسليم ان
لا علاج فيه فليحذر اه
وفيه اشارة الى قصور
تفسير الشارح للعلاجي
ومحذور الرفع استيفاء
الشروط على البدلية أو
الوصفية

*) (هذا باب المفعول له) *

(قوله والذوات لا تكون
علا الخ) يرد عليه ان هذا
يقضي عدم التعليل بها
مع الجرح بحرف التعليل
فامل (قوله أي مهما
يذكر شخص الخ) أي ان
ماناسبة عن اسم الشرط
وفعله والمفعول له علة
لذلك الفعل لان العلة لا بد
لها من مفعول وليس
في لفظ الكلام بحسب
الظاهر ما يصلح لان يغفل
(قوله اذا لم يرد عينا
باعيانهم) ينظر ما وجهه
وكون غير المعينين في
معنى المصدر بسبب
الابهام بغيره من المرام
لان علة اشتراط المصدر
عدم صلاحية الذوات
لتعليل الافعال ولا فرق
بين ابهام الذوات وتعيينها
(قوله وأوله الزاج على

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل
الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول
والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى أنهم متكافئان لان في النصب التقدير والاصل
عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكمة لانه) أي الذكاء فعل (معنوي لا علاج)
والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي
بخلقه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فليست تريد انه فعل شيا
بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له ينداد فكم لا ينتصب بفكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت
صوت حسن لانه غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار
خبره (وفي نحو فاذا في الدار صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما
الاول فلان الضمير المنتقل الى الحمار والمجروح والمصدر لا صاحبه وأما الثاني فلان الضمير المجروح وعلى
ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب
المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس
منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة
المكسورة واسمه عامر بن الحليس المذلي يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الامنكب *) منه وحرف الساق طي الحمل)

فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما أن يمس الارض الامنكب
(بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بعينه ونصبه صار ما أن يمس
الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا
الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه
منكب وحرف الساق وأراد بطي الحمل انه رمح الخلق كطي الحمل وان له تحافيا كتجافي الحمل بكسر
الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظام على بعض شروط المسئلة وأحال بقية
الشروط على المثال فقال كذا ذوال تشبيه بعد جملة * كلى بكى بكاء ذات عضله

*) (هذا باب المفعول له) ويسمى المفعول لاجله (والمفعول) (من أجه) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله
جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المحي وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطه
نحو أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا (فلا
يجوز جئت السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عن لام مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس)
ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (قدوة عبيد) زاعم ان قوم من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم
شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان
كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالذكر ذوة عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا
النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيد ابا عيانهم
وأوله الزاج على تقدير اما تلك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تلك العبيد فذوة عبيد وهذا كله
مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي
الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئت
قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتالا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الجوزي وغيره)
كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

تقدير اما تلك الخ أي فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تلك

(قوله وجوابه بأن هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملة الخ) رأيت بخط المصنف في الخواشي ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٣٥ أخص من العلية لانه عبارة عن

العلة المطلوبة للحصول
فيخرج منه تعدت عن
الحرب جينا فان قيل اذا
ضربت به ناديا بالضرب
هو العلة المقضية للحصول
التأديب فكيف يقال
ان التأديب علة للضرب
قلت معنى التأديب ارادته
فهو من باب اذا قسم الى
الصلاة وقد يؤول على
حذف المضاف ولاشك ان
ارادة حصول التأديب
هو العلة الباعثة على
الضرب اهويه يعلم انه
يتعين ان يكون قوله هنا
غرضا كان كربة بالغين
المعجمة لا بالمهملة كما قال
الشارح وأما قول المعترض
ان الغرض ما كان باعشا
على الفعل ووجوده متأخر
عنه فدفوع بما يؤخذ
مما قاله المصنف فتقدير
جئت كربة اظهار رغبة
فتمام (قوله أو بالعكس)

قد يقال من العكس تاهبت
السفر فلم منع وقد يقال
تاهبت السفر فيه مانعا
آخر ان كون السفر ليس
قليبا وعدم الاتحاد في
الزمان (قوله وأجاب
عنه ابن مالك الخ) فان
قلت فأتصنع بقوله تعالى
أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئت ضرب زيد
أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل الجي غير فاعل
الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل
واستشكل جعل العلية شرط لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطاً وجوابه بأن هذه شروط
لنصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملة وهو ما ليس حركة جسم من وصف
غير ثابت كما تقدم في باب التعدي والازوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعشا على
الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كربة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح
الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جينا) فان الجبين
وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام
الاولى والمصدر المعلن بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئت كربة
وقعدت عن الحرب جينا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئت خوفا من فرارك أو
بالعكس نحو جئت أصلا حال كذا فان لم يتحد وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر)
غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والتأخرون)
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترط سيديويه ولا أحد من المتقدمين
فعلى هذا يجوز جئت أمس طمعا في معروفتك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالعلل به فاعلا) بان
يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر
الموت فان الحذر مصدر ذكر علة العمل الاصابع في الاذان وفاعل العمل والحذر واحد وهم الكفار فان
اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئت محبتك اياي) لان فاعل الجي المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون) أيضا وخالفهم ابن خروف (فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل
محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف
والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرقبة
على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل
انز مخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال
ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجدشكرا وذن

وهو بما يعمل فيه متحدا وقتا وفاعلا وبق عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح
اللع لابن جني فقال والمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي جعلني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع
جعلني على زيارتي اياك الثالث أن يضح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون علة
لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلن) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها واجب عند
من اعتبر ذلك الشرط أن يحجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والياء وفي ومن واقتصر الناظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد جاز به باللام (فقاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

فضلا قلت انما انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكن من فعل الله تعالى لان رشدهم انا حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان
كأنهما مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال البدوي شري فيه فطر فان قوله أي الذي جعلني الخ ينافيه عند التأمل الصادق
وكذا يقال فيما بعده (قوله والشي لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتي في اشتراط كونه علة لان الشي لا يكون علة لنفسه

(قوله وأيسر مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث فحضر بالآلة ليس من هذا الباب وألحق أنه لم يذكره لآخره بقرينة قوله ومتى فقد المعلن فخرج بالمعلن ما ليس بعله فلا يجوز جرد بلامها (قوله وقد نصت) قال الدنوشري يقال نصوت ثوبي انصوه اذا خلعتة ونصوت السيف انصوه اذا سلته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدولك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدولك الميل) قال الدنوشري وبما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس ذلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى في ما ذكره الشارح فقييل (قوله ويجوز جرد المستوفى للشروط) فيه إشارة إلى ان الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجرد هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل على انه يقع جواب السؤال بلم والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان المحذوف واجبا والضمائر ترد الاشياء إلى اصولها (قوله ادعوا بكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها ما يهبط من خشية الله) قال اللقاني ان قلت

وضعها للانام) فالانام على الوضع وليس مصدرا فلذلك جرد باللام (و) فاذا الشرط (الثاني) وهو القلبية (فحوز لا تقتلوا اولادكم من اطلاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض عن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا اولادكم (خشية اطلاق) فالحشية مصدرة قلبيا فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جرد لان الجرد يحرف التعليل بفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاذا الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (فجئت وقد نصت لنوم نياها) * لدى السترا لابس المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جرد باللام ونصت بتخفيف الضاد المعجمة من النص وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع نياها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واضح واحد تنوشع به (و) فاذا الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي (واني لتعروني لذ كراك هزة) * كما انتفض العصفور بلك القطر فالذ كرى علة عر وهزة وفاعلها مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذ كرى وهو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جرد باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد اتسقى الاتحادان) معا وهو ما اتخذا الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدولك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدولك فلذلك جرد بلام التعليل وقال في المعنى اللام في الدولك بمعنى بعد فظا هرة التخالف والدولك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جرد المستوفى للشروط) وإلى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بال وبقلة ان كان مجردا) منها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل ان يصحبها الجردية والعكس في محبوب آل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرونين بال والجرد منها (قوله

لأقعد الجبين عن الهيجاء) * ولو توالى زمر الاعداء فالجبين مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلته والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرور من آل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجرد والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جردا قليلا بخلاف المقرونين بال لانه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وتكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا بكم خوفا وطمعا (و) النصب والجرد (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو) ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجرد (نحو) وان منها ما يهبط من خشية الله) أي لاجل خشية الله مخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جرد المفعول له المضاف (لا يلاف قريش) فإيلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة

ان الضمير في منها للججارة وخشيتهما غير قلبية فليس ذلك من جرد المستوفى للشروط فقلت المراجعات القلي ما شأنه ان يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل إلى ان لا يلاف مصدر الرماح المتعدى إلى اثنين أي ألف زيد عمر أي صبرته بالف فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الاول وفاعله محذوف أي لا يلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل إذ فاعل الإيلاف هو الله تعالى وفاعل العباد قريش على ان الإيلاف حينئذ ليس قلبا وانما العلة في ألف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به إلى ان ما ذكره بعد قوله والجرد في هذه الآية واجب أو إلى ما أشار إليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال اللغاني أن قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما قلت المقتضى البناء لتضمنه إياه وضعاه. هذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالغية هذا وقال الشهاب إن قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لأن اليوم في مضي اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحات كله استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمنين بالفعل. بل لأن التضمنين بالفعل لا يكون إلا إذا كان منصوبا لأن المرفوع كالיום في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمنين نعم قد يقال لا يقتضي في التعريف بأي لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللغاني معناه حصول التضمنين مع كل فعل عمل فيه لوقوع معناه في معناه انتهى قال الدنوشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الأسماء مضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك أن العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى في لأن المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لأن تضمنها معنى في ليس بمطر فيها الوقت أو أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٢٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجوز

بيعدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لا يلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ودخلت الفاعل في الكلام من معنى الشرط إذا لمعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوا لاجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لأنهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فاتهم يخاف عليهم من القطاع والمنتبهين (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو العلم والمتأخرون لأن زمن الإيلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة ولأن زمن العبادة مستقبل وزمن الإيلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاختش اللام في الإيلاف متعلقة بأعجبوا مقدر أو قال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كؤل فتكون السورتان سورة واحدة ويرجعه أنهما في مصحف أي سورة واحدة ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلاف في ناصب المفعول له فقال جهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير حيثك أكرمك أكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماء الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو من اسم مكان أو من اسم عر ضت دلالة على أحدهما أو من اسم جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كما مكث هنا أزمننا) فهنا اسم إشارة من أسماء المكان أزمننا جمع زمن

(٤٣ تصریح ل) وفي حاشيتنا على الالغية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كما مكث هنا أزمننا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالغية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو أن كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فإنه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في موطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام موطن ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كما قتل الحسين على أن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمرا لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله تعالى إذا عجبكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يضح ذلك لأن كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثير في جميعها فيبقى أن يكون ناصبه فعلا خاصا به إلا إذا نصب أديا ضار ذكر انتهى قال السقاقي ظاهر كلامه أو لا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظروا وأوجبوا ضمما بالفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار إلى منعه ابن الحاجب في مختصره في الأصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذييل خاتمة باب الفصل والوصل ما يتبعني بذلك وقال بعض الأفاضل تحليل تحقيق الكلام وتدقيقه أن قوله ويوم حنين أن جعلته عطفا على المواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في مكانه قال لقد

ثم قال إلا أن قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متقاة أيها فها قولهم هو من منزلة الشغاف وهو من منزلة الولد ومقعد القابلة وفرج الكاب وهو من مدرج السيول فكلاهما لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قري يامني ولا تقول قعد فرج الكلب كما تقول قعد بعبدا مني ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماغي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقضي كلامه أنها غير ظروف وليس كذلك انتهى

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذي عرضت دلالة على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها
 (أسماء العدد المميز لهما) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول
 فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما ميز بيوم وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان
 وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما ميز بفرسخ وهو من أسماء المكان عرضت
 له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كلية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئية كسرت جميع
 اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان
 وظرف المكان لانهما ما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارادالين على
 كليتهما لانهما من اللفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم
 نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما ما
 أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارادالين على جزئيتي الزمان والمكان
 لانهما من اللفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة
 المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (كجاست طويلا من الدهر شرقي
 الدار) فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما ما وصف بهما
 الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
 صفة للمكان وذكر الدار معين له والاضال زمانا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا بزيادة
 أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (أنيب عنه) المضاف إليه بعد (حذفه) أي المضاف
 (والغالب في هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا) (الغالب في)
 المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار) فالمعين للوقت (نحو
 جئت صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما
 لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فاتصبا انتصبا به والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم
 الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين
 للمقدار (نحو) انتظر تلك حلبة ناقة أو فخر جزور) فحلب وفخر مفعول فيهما والاصل مقدار حلبة ناقة
 ومقدار فخر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل
 (لا أكلمه القارطين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارطين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة
 وأنيب عنها القارطين وهو تثنية قارط بالقاف والطاء المشالة وهو الذي يجني القرط بفتح القاف والراء
 وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا تيك أو ثوب القارط المعزى وهما قارطان كلاهما من عنزة خرجا في
 طلب القرط فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أي مكان
 قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
 وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليل في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد
 ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر
 بحر وفهو على الزمان بضعفته بخلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليهما بالتزام الخارجى اذ كل فعل لا بد
 له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبة فكانت اقامة المصدر مقام الزمان
 كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (اللفاظ مسموعة توسعوا فيها
 فنصبوها على تضمين معنى في قولهم أحقنا نك ذاهب) فاحتمل منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصر كم الله في مواطن
 كثيرة في يوم حنين وهذا
 المعنى باطل لأنه يعين
 مكان النصر وزمانها
 ولا شك انه ليس زمان
 النصر في المواطن
 الكثيرة يوم حنين سواء
 أ جعلت أذا عجبتم بدلا
 أم لا وأما اذا علمت ويوم
 حنين على محمل في
 مواطن كما هو الظاهر
 فحرف العطف قائم مقام
 نصر كم العامل في مواطن
 فكأنه قال لقد نصر كم الله
 في مواطن كثيرة ويوم
 حنين خصوصا وخير
 جازان يكون اذا عجبتم
 بدلا من يوم وهذا كما
 تقول رأيت مرارا في مصر
 وليلة العيد مرة اذا فاض
 الناس من عرفة هذا
 هو الصدف الحق الذي
 لا غطاء على وجهه المنير
 فلا تخش من قعقة
 سلاح الزمخشري فانها
 جمعجة من غير طحن
 ولكل جواد كبوة (قوله
 والاصل مقدار حلبة
 ناقة) لعل المقدار هنا
 عبارة عن الزمان حتى
 يكون بعد حذفه مما ناب
 المصدر في معنى الزمان
 فالعنى زمانا مقدارا حلبة
 ناقة وفخر جزور أي وقتا
 قدر حلبة ناقة وفخر جزور

(قوله كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة هو لا أهدي من الذين ٣٣٩ آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن

على أنها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حذف من
آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فذنت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد طقوا
بذلك) الحرف الجار في قوله * أفى حق مواساتي أياكم * (قال) فائد الغائب المنذر القشيري
(أفى الحق أفى معر بلك هاشم) * وانك لا تخلص هو لا تخلص

فصرح بفي وشبهه هوى من هو معر م بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بناء الغيب المتردد بين
الحياة والنزول فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خرف صرف حتى يستعمل خرفا فن كان حال
هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضع والجارى مجرى أحدهما
شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع
خبر عن المصادر) كما تقدم في أحقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن
مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدهما من ان ومعموليهما في تاويل مصدر مرفوع على
الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا أنزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أى مثل أحقا انك ذاهب في الانتصاب على
الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أو جهد رأي) انك قائم (أو ظنمني انك قائم) غير شك وجه
رأي وظنمني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأي
وفي ظنمني على وزن أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا *
في باطراد * وتبعه الموضع (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تتكحوهن إذا قدر بفي) فانه يصدق عليه
انه اسم ضمن معنى في إذا التقدير وترغبون في تكاحهن وهو ليس بظرف (فان التكاح ليس بواحد مما
ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما إذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثاني) نخو يخافون
يوما من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا
من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهم ليسا على معنى في) إذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك
اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وانما نصب لفظ يوما
يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منزع من لفظ أعلم تقديره (يعلم) حال كونه (مخدوفا)
لدلالة أعلم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا)
هذا وقد قال الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من
قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدي سبيلا وليس
تغير لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منابا بالسيوف القوانسا * انتهى وفي الارشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل
حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى
بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان
يؤتيكم مثل ما أوتي رسوله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال
ولستم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث) نخو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما (أى الدار والبيت
(انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف
الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار ويتنصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

الشارح أراد به الاسراء
الآن الواو ليست من
التلاوة (قوله لانه ليس
فاهلا في المعنى) قال
الدنوشري قد يقال ان
التمييز لا يجب أن يكون
فاعلا في المعنى بل قد يكون
كفا في طاب زيد نفسا وقد
يكون مفعولا في المعنى كما
في وفجرنا الارض عيونا
وقد لا يكون فاعلا ولا
مفعولا كما في امتلاء الاناء
ماء الا أن يقال ان التمييز
بعد اسم التفضيل لا يكون
الافعال معنى كذا قيل
وهو منقوض بمثل زيد
أكرم الناس رجلا (قوله
وسكنت) قال المصنف
في الحواشي الظاهر ان
سكن متعد مثل بني نغم
سكن ضد تحرك قاصر
وليس الكلام فيه ولهذا
جاء مصدره على السكون
ولم يجئ مصدر هذا الاعلى
السكنى مثل الرجعى
والبشرى (قوله انما هو
على التوسع) أى واجراء
اللازم مجرى المتعدي
وحينئذ فلا حاجة الى قيد
الاطراد لان ما ذكر يخرج
بقوله ضمن معنى في لان
المنصوب على سعة الكلام
منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فايس
مضمنا معنى في و به يعلم
ما في كلام المصنف
وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على اللفظة

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانما ينصبها أفعال السيزو بالنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لي اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانه لا يعمل فيها الا ما يتناول لان العمل واقع في جميعهن اما تعدى ما كصمت يومين أو تعسب طاكاذنت يومين فان لم يكن مما يتناول لم يكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالأمر مسلم الآن الكلام في ان ماهو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الآن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن

يكفي اذن الواضع في ذلك ولو بقاعد وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتأمل (فصل) (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف الحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه امام مطابقة وهو المصدر أو تضامنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصداق لانه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهي أن يقع صفة) قال

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المسكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المسكان الا المهيمن أو ما اتحدت مادته ومادة عامه كما سيحى (فصل) (الظرف الزماني والمكاني) حكمه النصب ونصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله منظره (كأنكث هنا أزمننا وهذا هو الاصل) لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذورا جوازا) لدليل مقال (وذلك كة والك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذورا جوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كررت بطائر فوق غصين) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا كرأت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا بقدره استقرار أو مستقر الا في الصلة فيتعين استقرار وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا الا يقال كررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيدا امام لا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شي آخر ومثل للزمان مثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا بضميره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب بحره بنى كما مثل (أو مستمرا بالتحذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمر أقدم تقادم هذه (حينئذ الآن) حين منصوب به لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لضمينه معنى آل وآل الموجوده فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم ونصبه فعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ مع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا أو كذا حينئذ الآن أي كان ما تقول واقع حين اذ كان كذا واسمع

اللقاني فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهدار في الآن المعنى في الفصل الذي عقده للتدريب في ما تبعه الا في حيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما قرطم في يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدميني وهذا الاشكال مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يجرب بالحرف أولا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد في إيار والطيب في غوز والحقي في الجوابان محل المنع اذ لم يكن المضاف اليه

معلوم العدم القائده وهو في الايتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشنفي عن ردأي حيان على الزمخشري وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهم اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهبل عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذهلا عنها وهي ان هذه الظروف الخ مانضه هذا تحامل على الرجلين وموضعهم من العلم معروف * (فصل) * ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن الناظم مانضه لا في بيان شخص مسماها فان نحو البيت والدار تحتل صورة مسماها أعني الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة الاختراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى يدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الا طرفا نحو هذا مكان هذا أي ببلده (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال المنبسط في اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه طالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضع اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به في اعراب

الآن ما قول لك في نكته مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضع ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير كمالا صريح به في المعنى وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جواز له ولورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم لفعل وما جرى مجراهما او شمل مستثنى الحذف قول الناظم والافانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب * (فصل أسماء الزمان كلها صالحة للاقتضاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمتخص ما يقع جوابا للمتي كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو وقعت مقعدز بدتر يد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماها كأسماء الجهات) الست فاتها مققرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماها والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقة الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماها الا ترى ان خلفك قدام غيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم خلفك اسم لما وراءك ظهر لك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات (وشبهها في الشياخ كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بقى (وكأسماء المقادير كليل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و(انحلت مادته ومادة عامله كذهب مذهب زيد وميت مرمي عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كمثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نعد منها مقاعد للسمع) فذهب مرمي ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمي رمي وعامل مقاعد نعد وتس على ذلك فعل الامر فجو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا بهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذام قياسا أن يقع * طرفا لما في أصله مع اجتماع

الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضع وهو ظاهر (قوله فشا ذنوبه) لا يخفى ان قول المصنف فشا ذنوبه عن قوله في فشا ذنوبه مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذا القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشا ذنوبه سبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

(فصل) (قوله أو خبرا) ٣٤٢ فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر وإذا قال في التسهيل فإن جازان يخبر عنه

أو يخبر بغيره من فتصرف
(هذا باب المفعول معه)
(قوله وهو اسم فضلة الخ)
يرد عليه نحو
وزججن الحواشي واجب
والعيونا

لان الواو بمعنى مع كما سيأتي
غايته انه لا فائدة في
الأخبار بالمعية فاحتيج
للحذف أو التضمن ولهذا
قال في الحواشي ان أولى
ما أحسنه المفعول معه
الاسم الفضلة الواقع
بعد واو الدالة على المصاحبة
المقصودة ليخرج بالمقصودة

ما ذكر (قوله كسرت
والنيل) مثله فاجعوا
أم كم وشركاء كم اذا لم يقدر
عامل ثلاثي ولا مضاف
ثان وهو الاسم قال
المصنف في الحواشي
وقول بعضهم ان جمع
يخص الذوات مردود بل
يعمل بها وأجمع يخص
المعاني وتغير قول بعضهم
فرق بين الأجساد وفرق
بالتخفيف بين المعاني
بذليل قولهم ما الفارق
ولا يقولون الفرق
والصواب ان الثلاثي
مشارك كما ان جمع مشترك
ودليله واذا فرقنا بين البحر
فأفرق بيننا وبين القوم
الفاشرين انتهى وهذا
البعض هو والشهاب
القرافي كما أسلفنا صدر

لخالقة مادته لمادة عاملة (اذا التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي نزع الكلب وفي مناط الثريا
(فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ونزع ومناط
والعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط ونزع
الكلب من الزاجر في الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد قد عد في المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا)
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر نزع الكلب وناط مناط الثريا وانما
استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته المبهمة نها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل
الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما
(فصل الظرف) الزمان والمكان (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان
يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كالיום) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (تقول
اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك
(و) مضافا اليه تقول (مرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرفي * فذلك ذو تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراق
المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي (تقول ما فعلته قطولا أفعله عوض) والماضي ما فعلته في الزمان الماضي
ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أى قطعتة معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما
انقطع من عمرى لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بناؤها تضمنها معنى حرقى
ابتداء الغاية وانتهائها اذا معنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيته على حركة فرار من التقاء
السالكين وكانت ضمة في بعض لغاتها جلا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان
عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن
مضافا (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال
في درة الغواص واختصت من بذلك لا أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل
وبعد) من أسماء الزمان (ولذن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من
تدخل عليهن) نحو الله الامر من قبل ومن بعد آتينا رجسة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن
عن الظرفية الا الى حالة تشبه بها) أى بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما
والمتعلق بالاستقرار اذا وقع عاصفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جرحى من الظروف بغيره من كان متصرفا نحو
عن اليمين والشمال هذين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك
ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله
وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات
الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (اناساثر والنيل) فيصدق
على النيل في المثالين انه اسم لدخول آل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع
والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال
الثاني فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه

الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك دليل خبر كان ومفعولى ظن فعل

(قوله بناء الخ) قال الدنوشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا

لبعضهم وكنت سألت
قديما مشايخ العصر عن
وجه المنع فلم يبدو جوابا
شافيا وظهر لي ان قصد
العطف على المصدر
المتصيد من الكلام السابق
منع من الحمل على المفعول
معه وهذا غير مطرد في
كل اسم مؤول فليتامل
ذلك (قوله ولو قال بدل
الخ) هذا اعتراض ضعيف
لان المراد ان عمرا في المثال
يمنع نصبه وان كان
حينئذ فضلا لما ذكر
(قوله قدروا الضمير الخ)
هذا التقدير على تسليم
ان النصب على المفعول
معه وقد منع ذلك ويقال
انه مفعول به بتقدير
وملا بستك زيدا (قوله
ويتعين ذلك) أي كون
الضمير فاعلا في الثاني أي
كيف أنت وزيد لانه
بتقدير كيف تصنع فضمير
تصنع فاعل لا غير دون
الاول لانه بتقدير ما تكون
فضمير تكون محتمل
الفاعلية ان كانت تامة
والاسمية ان كانت ناقصة
هذا برأيه فيهما يظهر وهو
مبنى على ان الاصل في
كلام الموضع المذكور
متعين وفيه نظر لان
سبويه قد رده من مادة
الكون فيهما وقال بعض

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (فحو لا تا كل السمك
وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضع بذلك في شرح اللحمة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما
(فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لانها داخلية في) المثال (الاول) في اللفظ
(على فعل) وهو تشرب (و) داخلية (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليس مفعولا
معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة
ليست مفعولا معه خلافا لاصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المعنى (و) خرج (ب) اللفظ
(الثاني) وهو قوله فضلة (فخو اشترك زيدو عمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله قال
لواو (فخو جئت مع زيد) فانه قال لنفس مع لا الواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى
مع (فخو جاز زيدو عمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبليّة أو البعديّة ينا في المعية ولو قال بدل جاز أيت
حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيد (و) خرج
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية الجملة (نحو كل رجل وضعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه
النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للضمير) بفتح الميم وضمها فانه يحير نصب المفعول
معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل
وحر وفه (نحو هذا لك وأباك) بالوحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقيح لانه لم
تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقيح المستع وقد كثرت في كلامه التعبير بالقيح عن
عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه
(خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسريالا في أعمال الإشارة وأجاز بعضهم
أعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال
فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى
الفعل وحر وفه (قلت أكثرهم برفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير)
وهو أنت (فاعلا محذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول
(والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فاما
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعجز اتصاله وقدره سيبويه من لفظ
الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت
وزيدا واختلف في تقدير ذلك هل هو مقصوده أو غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس
لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والابتكار وليست
سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت مجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة
فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون
حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها السؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف وإلى هذه المسئلة
أشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام أو كيف نصب في فعل كون مضمير بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) ويقال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم
اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فعني سرت والنيل سرت بالنيل وزعم
أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد لانه يقتضي انه
مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا يكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بقي عليه التفرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان اصل قلت وزيد اختلفت مع زيد قد فت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الجوزي وبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الا بطل باطل بنحو حيثك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عينك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تغديره امتلك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذار دعي من قال في حروف النداء انها العاملة في المتأدي لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناطم أجاب عن هذا لاخير بانهم حملوا التام على المقرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حلت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها

الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب ان أقفل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحتة كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجارى على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمر) مثال للنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية وتظروهم بمسئلة النصب بالافاق نصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناطم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق (ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللحمة فاتهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمر فلم يخالفه في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمر انتصب هو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولا يست النيل فيكون حيث شئتم مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملازمة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة كما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا الاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جعت وفشا غيبة ونجمة * خصا لا ثلاث لست عنها برعوى
وهذا مخرج على أن فشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله
ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام
والاصل عليك السلام ورجة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضعه ونحو اشتراك زيد وعمر ونحو جاء زيد وعمر وقوله أو بعد ما بيننا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمر) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي
في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وجل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدونشري الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فليتامل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه * (فصل) * (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحقيدي اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لا سماعي أما من يقصر على السماع فلا يتأني على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمر) قال الحقيدي اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاء آما وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاء آما ومنفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برفعان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المعية

فصانصب لا غير وان لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب انما سمي بوجه ان يراد على هذا انه ان قصد نسبة الهى بحيث يحتمل المعية وغيرها وتعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تبين الرفع أو النصب فليتأمل (قوله ورابعها رجحانه) قال المحفد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمور ثلاثة بل المحقق اننا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أولا يقصد ان كان الاول نصب قطعاً أو لا رفع خرافين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولاً من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاً وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون خصوصيتها وتارة يقصد الاعم من

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله : والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيد ومات زيد وطلوع الشمس لا متناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور وهو الكاف في لك الابد الى اعاد الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجرح في الموضع في المحو شي وبه أقول لا على العطف بل على اضممار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما كان وزيداً كما امتنع هذا لك وأما على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لا تشمل مالك وزيداً على ما يستدطلبه للفعل وهو الاستفهامية الانكارية قدروا اعمالاً بعد هالشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيداً وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لا متناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت وإلى هذا أشار الناظم بقوله : والنصب ان لم يحز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أى المفعول معه (وذلك في نحو قوله فكونوا أنتم وبنى آبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف تحتان جمران لا رقتان يعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو وقت وزيد لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى آبيكم (من جهة المعنى) لانه اذا قلت كن أنت وزيد كالأخ وعظفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأموراً أنت لا تريدان تامر وائتمار تريدان تامر بخاطبك بان يكون معه كالأخ قاله الموضع في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا بنى آبيكم فالحفاظيون هم المأمورون بذلك واذا عظفت كن التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى آبيهم بشئ بل أمرهم بواقعة بنى آبيهم وبذلك على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المخطوف عليهم ضمير الجار هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو وقت وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعدتو كيد بضمير منفصل أو باي فاصل كان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والنصب مختار لاي ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

احتمالها ونصوصيتها في الاول تبين النصب وفي الثاني تبين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فافين جواز الوجهين وظهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لابد ان يراد أو بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصد من حيث عموم وهو الآخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أهم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر الحفاظين بصاحبة الحفاظين

(٤٤) (نصر مح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين ويرجع النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير الحفاظين بصاحبة الحفاظين على ذلك الوجه فليتأمل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تنبيه كلية بضم الكاف والكاف بضم الكاف وبالواو لغة فيقال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلمة بكسر ها والجمع كليات وكلى وسيتاى انه لا يجوز كليات بضم صينها لا يتباع كما لا يتبع هير زيات (قوله يعظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فان القلب بعيد عن ما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه عما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي رد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى آبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر معترف بان ليس المعنى ذلك الآن المعنى لما كان حاصله مع الرفع مع زيادة صرح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجار هنا لا شبهة في جوازه لانه لم يقسم ولا يلزم من

الجواز الوقوع (قوله علقها الخ) قال الدوشري هو من يجر الكامل (٢) ودخل الحزم في أوله ويجوز كونه رجزا محبوبا وروى غدت مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذي من المنصوبات التي الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد في حواشي العضدوينبغي ان يعلم اننا اذا قلنا جاء في القوم الازيد افا الاستثناء يطلق على اخرج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الازيد او بهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الاربعة والاستثناء استعمال من ثبت فهو في الاصل الاستثنائ

فجعل فيه ما فعل في رداء
ومعناه انك ثبت الحكم
عن الوصول لما بعد أداة
الاستثناء أي رجعت به
من قولك ثبت عزمي
عنه (قوله أو تقديرا)
ذكر في شرح التسهيل
أمثلة للمخرج تقديرا
منها جاء زيد الاعمر اثم
قال واذا قلت جاء زيد الا
عمر افكأنك عرفت علم
السامع بموافقة زيد
لعمر ووقد قدرت انه توهم
انك اقتصرت على زيد
انكالا على عامه بتوافقهما
فأزلت توهمه بالاستثناء
ثم قال في الكلام على
المفرغ قد يقام المستثنى
مقام المستثنى منه اذا لم
يذكر وفرغ العامل لما
بعد الا واحترز بالتفريغ
من نحو ما قام الا زيد الا
عمر وما قام زيد الاعمر
فان الاصل فيهما ما قام
احدا الا زيد الاعمر وما
قام زيد ولا غيره الاعمر
(قوله بشرط الفائدة)
ظاهره انه من جملة المحذوف

علقها تبنا وما باردا) * حتى شئت هما له عيناها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا
أما امتناع العطف) فيهما (فلا تتفاء المشاركة) لان الماء لا يشار به التبن في العلف والعيون لا تشارك
الحواجب في الترجيع لان ترجيع الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان
حاجبا هما دقيقتين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلا تتفاء المعية في) البيت (الاول) لان
الماء لا يصاحب التبن في العلف (واتفاء الفائدة لا علام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في) البيت
(الثاني) اذ من العلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك اضمار
فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به)
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علقها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب
(وكحلن العيون هذا قول الفراء والغارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله
* أو اعتقد اضمارا عامل تصب * (وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة
مناظرته في النحور وصياحه قاله ابن درستويه (والمبازني) بكسر الراء نسبة الى بني مازن (والمبرد) بفتح
الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني سأل عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد
بكسر الراء أي المبتدع للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فخلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين
(والاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي
(الي انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيت (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور)
قبلهما (بعامل يصح انصباه عليهما) معاً أنصباه واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان
التحسين يصح تساءله على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علقها
بانيتها) لان الالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنيتها تبنا وما فهو من باب التضمن واحتج
الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمن لمجاز علقها ماء وتبنا كما ساع علقها تبنا وما قالوا وهو
غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من الحرب كقول طرفة * لها سيب ترعى به الماء والشجر *
واختلف في التضمن أهو قياسي أم سماعي والاكترون على انه قياسي وضابطه أن يكون الاول والثاني
يجمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

* (هذا باب المستثنى) *

وهو المخرج تحقيقا أو تقدير امن مذكور أو متروك بالآ أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله
المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط
نحو أقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربو امنه الا

وقال الدماميني انه حكم وليس من
المحقق انه يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احدا لا يجهل ذلك كما هو راد به غير المفيد في
باب الكلام فغية نظروا قول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان
(٢) قوله هو من يجر الكامل الخ فيه ان الحزم اسقاط أول الوند المجموع ولا يدخل الانجسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه
فالتعين كونه من الرجز المحبون كما هو ظاهر اهـ

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاءني ناس الازيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص
فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد الارجل أو الازيدا أو خصصته بنحو قام رجال كانوا في دارك الارجل أو بنحو جاءني القوم
الارجل لما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص ولو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة بنحو قام القوم الارجل منهم جاز
وتدب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يتم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع
وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويرزول الاشكال) قال
الدنوشي أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا ٣٤٧ من حيث ان في قولك لزيد

على عشرة الاثبات اثباتا
لثلاثة في ضمن العشرة
وتفيا لهاصر يحاوي اجاب
بما حاصره يرجع الى
جواب الشاطبي المذكور
و يلزم عليه أن لا يكون
الاستثناء من النفي اثباتا
ولامن الاثبات نفيا اه
ووجه اللزوم ان بيان
انه لم يرد دخول المستثنى
في المستثنى منه لا بعنوان
حكم المستثنى مغاير لحكم
المستثنى منه لجواز ان
يكون غير معلوم الحكم
(قوله للاستثناء أدوات)
أي من حيث هو ولا يلزم
استعمال الادوات كلها
في كل استثناء متصلا
كان أو منقطعاً وقال أبو
حيان ولا يستوي المتصل
والمنقطع في الادوات فان
الافعال التي يستثنى بها
لا تقع في المنقطع لا تقول
ما في الدار أحد خلا جارا

قليل منهم وقوله تحقيقاً أو تقدير الإشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكوراً ومذكوراً إشارة
الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالامتداد بالمتعلق بالخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى عما تقدم وقوله أو
ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الازيدا
وجاءني القوم الارجل فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى ارجاه أن ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله فيما
تقدم فبين ذلك السامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة
اللسان سيوييه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويرزول الاشكال (للاستثناء
أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيوييه
وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والماتزي والمبرد والزجاج والاختفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو
الشيباري الى أنها تسعمل كثير احرفا جارا وقليل افعلا متعديا جامدا تضمنه معنى الا وذهب جمهور
الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى
واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية
لا تصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا تصرفهم فيها بالحذف ولا دخل لهم اياها على الحرف وهذا ان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في
المعنى (و) الثاني (فعلا وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها
مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض
بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويحجب بانها لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل
فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان مارة حرفين ومارة فعلين
(وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيوييه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع
(اسمان وهما غير وسوى بلغاتهما فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم
السين والقصر (كهدي وسواء) بفتح السين والمد (كسما وسواء) بكسر السين والمد (كبناء وسواء) هذه
الاخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها ومن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الجوزي في النهاية
ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تملح مع الفتح وتقص مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المعنى
(فاذا استثنى بالاول كان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لا بل يكون
الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا
الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سندا من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه
لهذا الاعتراض (قوله وهذا ان الدليلان الخ) ربما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا)
أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار به بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ
لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الازيد أو لا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال
الدنوشي فيه بحث لانه يرد عليه بنحو ما محمد الارسل قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند
وجودها وجوب رفع رسول لا تنقض النفي بالافعال لها وعند فقدها انصب بما الحجازية على أنه خبر لها اه وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالناب المقصود للتصويب لان الكلام في المنصوبات وغير ذلك كما ينسأ في حواشي اللفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي قرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذا الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فاقبل الا وهو محذوف) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محذوف وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن اليوم كذا أو أيضا الاستبعاد يتأتى في النفي نحو مامات الازيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشي قال بعضهم ولا فرق أيضا في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يومئذ يمشطون الامتحرة فالقتال فهذا شرط في معنى النفي أي لا تولوا الادبار الامتحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشي انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الدار الازيد (قوله وجب نصف المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز

رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجنة الا اראה أو مسافر أو عبيد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الامسوجا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن يجعله مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الازيد انصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشر بواحدة الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري قلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه

ما بعدها وان كان يطلب منصوب باللفظ انصب وان كان يطلب منصوبا بخلافه بخارج متعلق به فهو مقام الازيد وما رأيت الازيد وما رزت الازيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الاتفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الابدل من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحد الازيد وما رزت باحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرج منه من الايجاب (وهو النفي نحو وما محذوف الا رسول) فاقبل الا وهو محذوف مبتدأ او المبتدأ يطلب المحذوف رفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فاقبل الا وهو تقولوا يطلب مقفولا ضرا بخاتمة ما بعد الا وهو الحق على المعنوية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فاقبل الا وهو تجادلوا يطلب مجزورا بالباء فخر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشي الا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الانكارى لما فيه من معنى النفي (فخوف هل يهلك الا القوم الفاسقون) فاقبل الا وهو يهلك المبني للفعول يطلب رفوعا تابعا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريع في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الازيد الا انه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيد او ذلك محال عادة (فاما قوله تعالى وباني الله الا أن يتم نوره فحمل باني في افادة النفي (على لا يريد لهما) أي لان باني ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا تمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسألة التفريع أشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الامسا بعد نك كمالا عندما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه فقيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) يفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

البنخاري قلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده رفوعا ابتداء ثابت المحذوف محذوفه من التاب الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف المحذوف قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معافي الا الجاهرون أي لكن الجاهرون بالمعافي لا يعاقبون اه وجاز جل الاستثناء على المنقطع وسياقي عن المعنى ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور رسيته اليه القراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشر بواحدة الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان جل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه يقول صاحب المثل السائر ان أبا ثواس لم يحن في أمر ظاهر فقال لعبد الامين ياخير من كان ومن يكون الا النبي الطاهر الميمون فرغ بعد الاستثناء في الموجب بان أبا ثواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

كثيراً وهذا الموضع من جملة ما ذهبوا إليه وقال من طلال عاني المحل ذفين * عقاوبة الأخوال دجون فابتدأ بقوله خواله دجون
وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبي ابتداء وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضلها له وحيث جعل مبتداً وخبراً فالجملة
في محل نصب على الاستثناء كناية عليه في المعنى وقال انه فاتهم زيادة عند تلك الجملة في المحل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتأويل)
قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المعنى عليه
فالمشهور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجود النصب في قوله تعالى فشرى بآمنه الا قليلا ٣٤٩ منهم وحيث قطع النظر عن معنى

النفي واذا روعي معناه جاز
الرفع بالنظر اليه ولا يترجح
وكلام المصنف في المعنى
يدل على هذا وقد وقع
لبعض شراح الالفية ان
معنى النفي كالنفي الصريح
وفيه نظر لانه يلزم عليه
ترجيح الرفع في قوله تعالى
فشرى بآمنه الا قليلا مع
انه لم يقرأ به احد من السبعة
انظر كلام المعنى في بحث
لولا (قوله ولكن نقل
الاعراب منها الخ) لا يخفى
انه يرد على ما نحو ما قاله
القاضي من نقل اعراب
الامثلة الى ما بعدها
ويجاب بها اجاب به
فايراجع باب الموصول (قوله
وهو ما يكون فيه المستثنى
بعض المستثنى منه) وعلى
غيره (١) فاهم ما يمكن ان
يصدق عليه وان لا يصدق
اذ لا مرجح لاعتبار أحدهما
على الآخر ومجرد التقديم
في العبارة يفيد الاعتبار
اهنا ويمكن جعله واسطة
بين المتصل والمنقطع كما
قيل بذلك في لست عليهم

* ما استثنت الام مع تمام ينتصب * (بحرفه بآمنه الا قليلا) فاقبل الا وهو شرى بآمنه كلام تام
لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شرى بآمنه وجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهة وما بعد الا وهو
قليل واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتأويل كما سيحكي فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا لله لفسدتا بالرفع فالألف ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لا آلهة ولكن نقل الاعراب
منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (واما قوله) وهو الا حطل

وبالصريفة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا الثوى والوتد)

برفع الثوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل
تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لأن تغير ولم يبق معناه النفي فهما (بمعنى) واحد
والصريفة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرفت من معظم الجبل وخلق بفتحين بمعنى بالوعاف
بمعنى دارس يقال عفا المترن اذا درس وعفته الرجح درسته يتعدى ولا يتعدى والثوى بنون مضموه
فهمزة ساكنة توزن قفل حذرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في
الارض واختلاف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن
مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشر بن والثالث
الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والقارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بتغير
واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى التقدير واستثنى زيدا واليه ذهب
الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن يفتح المزة وتشديد النون محذوفة هي
وخبرها والتقدير الا أن زيد لم يقم حكاة السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر كبة من ان ولا ثم خففت
ان وأدغمت في اللام حكاة السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم
ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لام عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل
(فان كان الاستثناء متصلاً) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام
تضمن معنى الاستثناء وغير مترشح للمستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى
المستثنى منه) في اعرابه للشاكة (بذل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان
الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما
بعدها مخالف لما قبلها قاله في المعنى ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا
وهو موجب ومتبوعه منفي والبديل لا بد أن يكون على وفق البديل منه في المعنى واجاب الابدائي بان بدل
البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك
أولاً رأيت القوم محاذراً ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما حاز في النعت المخالفة نحو مرت برجل

بمسيطر الامن تولى وكفر فليحذر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة
بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدائي تنافي البديل تتبع بدل البعض من الكل
مطلقاً كما لا يخفى (قوله بربحل لا شطع ولا كريم) أي خلا رانده في اللط لخطي العامل لما ومعناه امراد كما في قولهم جئت بلا زادوان
جعلت لا بمعنى غير فلا دليل في قوله بعض مخالفاً وفيه نظر لان المخالفة حاصلة وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو
(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايد تناولها هنا سقطت كما يعلم بالتأمل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه انه من تنه اعتراض ثعلب ان البديل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضي في جواب ثعلب على قياس البديل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في الهند يعلق بشرطوا الضمير في بديل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الاو ما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خالف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امر آتلك الاكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهالك ليكون من قام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعتراض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بابها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخرجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها لما سمعت ٣٥٠ هذه العذاب التفت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة

لا كرم ولا شجاع جاز في البديل وقال في الرد على الكوفيين بان الاول كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بأنه ليس قالها في التقدير اذا الاصل ما قام أحد الازيداه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله * وبعدنقى أو كنى انتخب * اتباع ما اتصل مثال النفي (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بديل من الواو في فعلوه بديل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر آتلك بديل من أحد بديل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغنى عن الضمير غالباً ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رجته ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضالون بديل من الضمير المستتر في يقنط بديل بعض من كل ولم يثبت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم (و) في (امر آتلك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتلك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فحمله على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فن شرب منه فليس منى قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وشيئا في وبغير المردود نحو ما قام القوم الازيد بالنصب وجوابا رداعلى من قال قام القوم الازيد اقصد المتطابق بين الكلامين ولم يجوز البديل نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المترانى ما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا الازيد فان البديل فيه غير مختار لان البديل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع المترانى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الازيد القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجي (واذا تعدر البديل على اللفظ) مانع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الازيد برفعها

الثامنة من الباب الخامس من المعنى والأظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفوية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك

لانه قال فن شرب منه أي من النهر فليس منى فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله قاله في المغني) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الاو ما بعدهما صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من محيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقيد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لا جل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوز ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المترانى الخ) في التسهيل واختير فيه مترانها النصب قال الدماميني والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلي خلاها ولا يعششوها فقال العباس يا رسول الله الا لا خير فقال عليه الصلاة والسلام الا لا خير ويمكن أن يكون من هذا ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى ويقذفون

من كل جائب دحو راو لهم عذاب واصب الامن خطف الخطفة ان من في موضع رفع يدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين
 الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ)
 هذا لا يناسب قوله الا في وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا قاله في المثال الاول بدل من اسم لانه في موضع رفع
 بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه
 عليه تقدير دخول لعل الجلالة) أي وحينئذ يثبت النفي والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لعل الجلالة ان الجلالة على هذا
 التقدير يدل من لامع اسمها الامن الاسم فقط قاله اخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على
 نية تكرار العامل (قوله لا هما موجبان بدخول الا عليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا فخير هذا عن
 قول المصنف كذلك تأمل

وليس زيد بشئ الاشياء لا يعبا به بالنصب) قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من
 اسم لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنبه (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في
 موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى ونظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا
 على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضع في باب ان واعتبار محل لامع اسمها على
 انهما في محل مبتدأ عند سيديويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لعل الجلالة والخيار عند أبي حيان ان
 الجلالة تدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية
 من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشي في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في
 موضع نصب على الخبرية ليس ولم يحجز خفضهما جلا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما (و)
 لان (من والباء الزائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح
 الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخير ان فواضع ذلك فيهما ويجوز
 فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي ابني لبني لستما يبد * الا بدليست لها عضد
 بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما
 جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يحجز في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لانه لا يبدى بعبق لم يبدى
 عليهما من حذاق النحو بين الاقليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام
 بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عر باعنه تعين
 اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا في اله واحد
 على البدل من المحل ولا يجوز النصب جلا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لاها) موجبة
 لوقوعها بعد الاول والجنسية (لا تعمل في موجب ولا يرجع النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه
 على المستثنى نحو ما فيها رجل الا نحوك صالح لا المازني) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على
 المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فربما تقدم خبره في الجر وورقه له
 وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما
 فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الجباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان البدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجائز
 فتدافعوا والصواب ما نقله الموضع عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال

من والباء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لانها تعمل في المعرفة نعم لا تعمل في موجب كما تقر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام
 على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط في زيادتها الامر ان فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا
 يجعل التشبيه خاضعا بالنسبة لا بشرط كون مجرور هاشبنا ويلزمه هدم استقادة اشتراط تكبير مجرور من والظاهر أن تول المصنف
 كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فلي تأمل (قوله ابني لبني الخ) ابني بصيغة المثني بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه
 حرف النداء وليست في قوله الا يوصف الشيء بنفسه لان المعتمد بالصفة ليد الاولى صفة يدا الثانية ويذا الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز
 في نحو ما فعلوه الا قليل) أي لانه يوضح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يضح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعوا) اذا تدافعا
 فعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

وأقول قاما لما فوجدناه
 لا يصح اذا يحسن أن
 يقول الشارح مثل قول
 المصنف ومن الخ ولم يحجز
 خفضهما على اللفظ
 والشارح قصد أن يكون
 ما قاله توطئة لكلام
 المصنف لبيان وجه
 التشبيه في قوله كذلك
 وليكون قوله ومن الخ
 عطفًا عليه لكن يرد عليه
 انه يلزم عطف الشيء على
 نفسه كما لا يخفى ولو أن
 الشارح خرج قوله لم يحجز
 خفضهما بعد الواو التي
 في قول المصنف ومن الخ
 لكان أحسن كما لا يخفى
 على العارف بأساليب
 الكلام هذا وكلام
 المصنف مشكل لان
 قوله كذلك بعد قوله ان
 لا يعمل في معرفة ولا في
 موجب يقتضي أن

الاتباع ان المستثنى منه وهو راجل من حيث ابدال المستثنى وهو اخوك منه يصير في نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري تجوزهم هنا البديل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البديل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم النعت على البديل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبي بكر الشنغواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم ليكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناطم وكتب المصنف بهامشه مانعه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل يدل من محل لامع اسمها ومنعوا هنا الا ببدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شيء واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بديلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال فخر المشايخ لا يمكن هنا البديل لانه لا يقال لا شيء اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعني المحرم يحز أيضا الا ببدال لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله

ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكثر بالصفة بل يكون البديل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيهما رجل الأبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى أن النصب والبديل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجعا فكتكافا اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد الا ابنك مبرور الله فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضع في الحواشي (وان كان الاستثناء منقطعاً) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الادا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الاجازة ومنع قام القوم الانعائاة في ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقاً) من الحجاز بين والتسمين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فامصدرية ونقص صلتها وموضعها ما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس (مانع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيراقي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشساوي ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا وورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

فكأنه قيل الا الله
فلا استثناء متصل ومثل
الا يقع على الانقطاع أن
تقول عند مجيء سيل
عظيم لا عاصم اليوم من
هذا السيل الا من أقام
في الجبل ولا يمكن في ذلك
البديل اه ويمكن أن يكون
من ذلك قوله تعالى لا
يحب الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظلم على
قراءة طلم بالبناء للفاعل
وأما قراءة ظلم بالبناء
للمفعول فقيل بانه منقطع
وقيل بانه متصل على
حذف مضاف أي الاجهر
من ظلم وقول ابن عطية

على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل أن من في موضع رفع على البديل من أحد المقدرين ودبانه لا يصح في هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزنجشري يجوز أن يكون رفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما حاط في زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البديل راجع في هذا الباب الى كونه بديل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيد او محذورا نحو ما قام القوم الا زيد او كلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي ان ما حاط في زيد الا عمرو واقف قد استوفينا الكلام على ذلك في رساله تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه الاستثناء المنقطع ما أتلف زيد الا عمرو وما قام أخوه الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص العام أي ما أتلفني أحد وهذا عكس ما لي الا في الناصر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله مانع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر ان وجه فصله بمثل ان الاول ولورد عن العرب والثاني قيس عليه ولقول قد أشار السراج الى ذلك بقوله في القياس وعذر الدنوشري انه يساقط من نسخته وانظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال الثاني في ما ساقط في غير ما نفع هذا المال غير الضر من ان الاستثناء

مقطع مقدر الاتصال فراجعه مثاملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالتحقير الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحجب بانه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الجار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من اقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويج وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يحترى في ابواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلة بدون تشبيه ولا استعارة كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * وقوله عتابة السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسمية قيمة قول من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الاقاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابة السيف لان المعنى في بيت ابي تمام على انك تشبه شيئا بشي فيجامع بينهما في وصف وايس المعنى في عتابة السيف على انك تشبه عتابة بالسيف ولكن على ان تزعم انه جعل السيف بدلا من العتابة لا ترى انه يصح ان يقول مداد قلعه قاتل كسم الاقاعي ولا يصح ان يقول عتابة كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غير ضيق هذا الكلام فتريد انه عتابة عتابة خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكره ٣٥٣ ما يحيل دخول الاداة كقوله

اسد دم الاسد الهز برخصابه
موت فربض الموت منه
برعد
فانه لا سبيل فيسه الى
دخول اداة التشبيه لدلالة
التشبيه على انه دون
الاسد ودلالة الوصف
على انه فوقه ولهذا قال في
دلائل الاعجاز انه يقرب
من اطلاق اسم الاستعارة
زيادة قرب لا تم جعلوه
قسما للتشبيه لان
التشبيه يعكس المعنى
المراد وليس فيسه ولا في
شي من اطرافه تجوز

ما قام القوم الاجارا اذ يصح ان يقال قام حمار (فالجار يوزن بوجوب النصيب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصيب (عليه قرأه السبعة ما لهم به من علم الاتباع الظن) بنصب اتباع (وتيم ترجه وتخير الاتباع) ويقرؤون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالتحقير على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائد لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
وانصب ما انقطع * وعن تيم فيه ابدال وقع
(كقوله) وهو حمار العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا العياض والالعيس)
فابدل العياض والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى والعياض يرجع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخاطبها ضهاشي من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم جلاوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحدا الجار المعنى فيه ما في الدار الاجار وصار ذكر أحد تو كيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدال من أحدا ما كان مقصوده من ذكر الجار الوجه الثاني انه جعل الجار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥ تصريح ل)
ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الافية والمراد انه مجاز عقلي
اذا التصرف في النسبة لا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا فعمل العرض المقدر كالظاهر وهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان تحوزيد اسد تشبيهه لاستعارة ان يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويج قلنا نعم لكن لا يخفى في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهم كما تقول اسدنا زيدا في غير التهم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظرنا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلب المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الاعجاز وان في الكلام تنويج مدرا والتقدير ان نعمتهم منهم وادعيتهم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في صورة مريم وهذا ادب ان يجعل في محل ويغفل في آخره في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصليب وقوله شجاعا جربها الذميل تلوكه * أصلا اذا راج المطى غرايا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بني عليه خبر ثوابا وفيه ضرب التهم الذي هو أغبط للتهند من أن يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويج قد يستعمل في التهم

وليس بلازم فيه لعدم ثبوت قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه الامام
 قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة: أوردتها في الفضليات والبيت
 غضبت حنيقة ان تقتل عامر * يوم النار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهي في فعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة
 البقرة في تفسيره فبشرهم بهذاب آليم على التهمكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار
 والخبر المخزن للبشار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لا ريب حواشي خبط في المقام لا يخفى على من له بالتنويع الملم
 واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض
 المواضع وقال في بعضها ان المقصود به تقي ماصدربه يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا
 بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة
 قلبه تريد تقي المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فعني ليس بها أنيس
 الا اليغافير انه لا أنيس بها قطعاً لانه جعل أنيسها اليغافير دون غيرها وهي ليست بأنيس قطعاً فدل على انها لا أنيس بها وهو قريب مما
 لو قلت ان كانت اليغافير أنيساً فلها أنيس ووجه دلالة على بقاء النفي ان العرب استعملته مراداً به المحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو
 الجواد زيدوا الكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويع لاحتمال ان يبنى
 على التعليق كما صرح به في الكشف أي انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيساً (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك مخذور
 وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا

ليكون توطئة لقوله
 الا في قال ابن مالك
 والمخلص من هذين
 المذورين الخ كما لا يخفى على
 العارف بأساليب الكلام
 (قوله وجوز الصفاقسي
 الخ) نقل هذا عن
 الصفاقسي لا يناسب
 قوله بعد قال ابن مالك الخ
 لتأخر الصفاقسي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض ليكون الجمع بين الحقيقة والمجاز مخدوراً عند
 بعضهم ليكون أيضاً توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولوقيل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى
 وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم
 من يذكر لكان خيراً له والمجوز اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فانهم لا
 يشترطون في المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن مالك باشافان قلت كيف استثنى الله وابه تعالى منزله ومعال عن
 أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم يعني ان كان الله تعالى عن
 في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال بالاستثناء
 متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شرح الكشف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل
 وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر ونحوه نظروا والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال
 الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وجرم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشف أيضاً القطع بالانقطاع حيث قال جاز
 رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا جازاً كأن أحد الم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يوضع
 رفع اسم الله على لغة أهل المجر أيضاً وهو حاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال
 يحتاج الى ضمير يكون رابطاً ولا ضمير هنا وليس البديل بعد اداة الاستثناء ليقل ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تعني عنه (فصل)
 (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقاً فانه لا يجوز تقديم أول الكلام لا يقال الا زيد أقام
 القوم لان الامثلة بلا عاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياساً على كثير من الفضلات وبديل قوله خلا الله لا ربح وسوالك

سواء
 بعضهم ليكون أيضاً توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولوقيل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى
 وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم
 من يذكر لكان خيراً له والمجوز اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فانهم لا
 يشترطون في المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن مالك باشافان قلت كيف استثنى الله وابه تعالى منزله ومعال عن
 أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم يعني ان كان الله تعالى عن
 في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال بالاستثناء
 متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شرح الكشف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل
 وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر ونحوه نظروا والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال
 الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وجرم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشف أيضاً القطع بالانقطاع حيث قال جاز
 رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا جازاً كأن أحد الم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يوضع
 رفع اسم الله على لغة أهل المجر أيضاً وهو حاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال
 يحتاج الى ضمير يكون رابطاً ولا ضمير هنا وليس البديل بعد اداة الاستثناء ليقل ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تعني عنه (فصل)
 (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقاً فانه لا يجوز تقديم أول الكلام لا يقال الا زيد أقام
 القوم لان الامثلة بلا عاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياساً على كثير من الفضلات وبديل قوله خلا الله لا ربح وسوالك

* أعذب عيالاً شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفاً نحو أخوتك
 الأزيد أقاموا في جوز أو غير متصرف نحو أخوتك الأزيد في الدار فيمتنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله
 * ألاكل شئ من أجل الله باطل * (قوله سواء أكل متصلاً أو منقطعاً) أي فالأطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لأن
 الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه نفي
 أولاً كما يتوهم وأنه في مقابلة قوله الثاني وبعضهم يحجز الخ وحيث كان الكلام مفروضاً في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في
 المسبوق بالنفي وإنما ذكره تبعاً لقول الناظم في النفي وأما ما قصد دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن
 موضوع المسئلة والاشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الأزيد أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عمرون هذا
 البيت مشكل لأن العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم
 المستثنى ووجه كلامهم متكلفته لم في هـ ليقوم حشاً طلال * إذا قالوا إن الحال من النكرة قال المصنف خبره بكون شيعة مبتدأ
 مردود بل الأرجح أنه فاعل لا عتد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ في موضعه (قوله ٣٥٥ غير النصب) شمل الرفع كما مثل

والجرح نحو ما مررت الأزيد
 بأحد فانه على ظاهر كلامه
 كالناظم يجوز (قوله في
 المسبوق بالنفي) مثله
 ما في معناه وهو النهي
 والاستفهام بدليل تعليله
 الثاني بأن ما بعد الاعام
 بقوله لوقوعه في سياق
 النفي فاقضى أن كل ما يفيد
 العموم مثله (قوله وإن
 المؤخر عام) قال اللقاني
 كونه عام مبني على أنه
 واقع في سياق النفي
 وأوضح من هذا أن يقدر
 أحد نكرة في سياق
 الإيجاب فلا تنم بل تكون
 مطلقة مساوية في المدلول
 لما قبلها وإنما يتخالفان

سواء أكان متصلاً أم منقطعاً وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع (قوله) وهو الكمية
 يدح بنى هاشم (ومالي إلا آل أحمد شيعة * ومالي إلا مشعب الحق مشعب
 والأصل ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مشعب إلا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه
 وجب نصبه وأراد بأحمد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يحجز) في
 المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي فيقول مقام الأزيد
 أحد) قال سيديو به (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي إلا أبو بكر ناصر) بالرفع (وقال)
 حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة * (إذا لم يكن إلا النبيون شافع)
 بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد إلا) وهو أبو بكر
 في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق
 النفي (أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لا يدل بعض (ونظيره في أن
 المتبوع آخر) من تقديم (وصارت ابعا) بعدما كان متبوعاً (ما مررت بمثلك أحد) بالجرح والأصل ما مررت
 بأحد مثلك فمثلك تابع لا حدة على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل
 وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد بالله في قراءة الجرح وإنما الجاهم إلى
 دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومته لأن الأعم لا يبدل من الأخص وقال ابن الصائغ
 الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع الانحوص ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختزان ورد

بالأجل والتفصيل اهـ وقال الشهاب أنظر هل يأتي ما قاله المصنف وإن كان المؤخر جمعاً أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد
 كزيد ظاهر كلامهم يعلم فليتأمل (قوله منه) قال السنياطي الصواب إسقاطها اهـ أي لأن الضمير في قوله فصح أيد الله عائد على
 المؤخر وهو المستثنى منه فالبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا يدل بعض) أي من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير
 وقيل مالي ناصر الأبوك هذا مراده وإن كان المناسب لقوله وإن المؤخر عام الخ أن يقول لا يدل كل من بعض لأن ذلك هو اللازم لو لم يرد
 بالمؤخر الخصوص والداعي لإرادة الخصوص دفع ذلك بما بينه الشارح (قوله وإنما الجاهم الخ) بقي في المقام اشكالان أحدهما عدم
 القائمة في البدل نحو ما جاء في الأزيد أحد إذا قد علم أن زيداً من جنس الاثنين هما أنه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدور في
 المثال الثاني لأنه وإن أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي إلا أبو بكر ناصر بأن يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الأول لوجود أحد فيه فلو
 قدم لزمت التكرار الآن يمنع التكرار لأن أحد المقدور عام ليصح الإخراج منه والمذكور خاص كما تقرّر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال
 ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذي مشي عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في الإيجاب يعني في نحو مقام الأزيد أحد لأن البدل
 على أنه تكرر العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جازني إلا أحد زيد ويجيب أن لزوم أحد في الإيجاب إذا كان عاماً إلا إذا أريد به الخاص (قوله بدل
 من الاسم مع الانحوص) قال لأن مقام الأزيد في معني مقام غير زيد وغير زيد هو أحد يعني لأنك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الابعثي غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المتقدم والمعنى في مالى الا بولت ناصر مالى غير أبيتك ناصر وغير أبيتك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبذل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا * (فصل) * (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتى صريحاً في قوله الاعمله الارسيمه والارمله فافهمه وقال أيضاً وينبغى أن يكون هذان من خصوصيات الواو فليحذر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعاً للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بدل الكل من الكل ولذا قال اللغاني ان في كلام المصنف قصوراً على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الأزيد الاثوبه وأعجبنى القوم الأزيد الاوجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مة صود بحكم ما قبلها شمل البديل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقاً ووجهه واثبات ذلك في غير بابي العطف والبديل فليتامل اه ٣٥٦ وسيأتى في كلام الشارح التمثيل لاقسام البديل التى أشار اليها وهذا مبنى على عدم

اختصاص البديل ببذل كل من كل وفيه كلام للمصنف يبناه في حواشي الالفية (قوله الغيت) قال اللغاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتى بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبديل على تقدير العامل فالاهى عامل البديل قدرت معه أو صرح بهامعه فلا يكفى اذن سواء وقعت بهيد العاطف أم لا لان العاطف اذا ذكر معه العامل السابق لا يلغى كقوله وللشمررت بزيد وبعمرو وعامل البديل منه يجب تقديره مع البديل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح

* (فصل) * واذا تكررت الالفان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا (عاطفاً أو تالها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألفيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناطم * والخ الا ذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاء فى زيدوا لعمر وقابعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاء فى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البديل باقسامه الاربعة قبيل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناطم (لا يترربهم الا الفتى الا العلاء) فالفتى مستثنى من الضمير المهرورب بالباء وهو الهاء والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعاً له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوباً) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بديل من الفتى بديل كل من كل لانهم المسمى واحداً والا الثانية) زائدة (مؤكدة) لا الاولى وبديل البعض من كل نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد الا ارجح فيه كونه تابعاً له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ فقيه الوجهان وعلمه بديل من زيد بديل اشتمال وبديل الا ضرباً نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد و عمرو وبديل من زيد بديل اضرب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبديل فى قوله

مالث من شيخك الاعمله * الارسيمه والارمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملة (بذل) من عمله بديل بعض من كل عند السيراقى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بديل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسم والرمل ضربان من السير والرسم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك فى غير بابي

العطف

به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الا زيد الخ فهذا العمل فيه لا البتة

اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل للمماثل الاول والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالأمثلة الانية (قوله قبيل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغى أن يلاحظ عطف البيان بالبديل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللغاني جعل كلام المصنف شاملاً له (قوله فالارجح كونه تابعاً فى جره) قال اللغاني فيه حذف حرف الجر مع البديل وابتداء جره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بديل من الفتى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلاً من الفتى المنصوب وقتلنا ان البديل على نية تكرار العامل فهل ينوى الإفيه أو يقال الا موجوده فيه حساقلاً تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا موجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البديل على الوجه الثانى مطلقاً لان العامل فى البديل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالث من شيخك) المراد به الجملة كما فى شرح الشواهد فيقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسم ظناً ان المراد السخى فى الجمع فقط (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفاً على رسيمه

فكل شفع خارجا والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا والقياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جاز فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة اللغاني أي في مفهوم المسند إلى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابيا أو سلبيا (قوله وفي النوع الثاني الخ) قال اللغاني هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الابن يعم الازيد منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا أن قوله من أصل العدد يخص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويقتضي نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيس الحكم كذلك) اعلم انه يبنى هذا الموضع على قواعد أحدها لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وهذه القاعدة متنازع فيها عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيًا ومن النفي اثباتا عند المحققين بل هو تكلم بالباقي بعد التناهي ومعناه انه أخرج المستثنى وحكمه على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الاثبات لا تثبت الاثبات بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاسبعة لا تثبت شي بحسب دلالة اللفظ لغة وانما تثبت بحسب الغرض وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل يبنى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العريية انه من الاثبات نفيًا به مجاز تعبير عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لعدم لكونه لازما له اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أجد الغنيمي الانصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح

المتأخر في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما في قولك يطبق دفع هذا الحجر القوم الازيد او هذا كما يصح أن يقال عندي عشرة الا واحد ولا يصح العشرة زوج الا واحد اذا ليس الحكم على الاحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الاووال والعطف فان لا تقتضي الانجاء والمباينة والواو تقتضي الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالأعداد (نحو له عندي عشرة الا اثنان الا واحدا) فان كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (في النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) في الحكم (وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فابعد) من المستثنيات (داخلا) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمر الا بكر افرز يده هو المستثنى الاول وهو داخلا في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمر وبكر داخلا كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) فيقوم القوم الازيد الا عمر الا بكر افرز يده هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام متني عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمر وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيس الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فابعد داخلا وان كان خارجا فابعد خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمري وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول الناظم * وحكمها في القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائي كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محتملان) أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثاني لأصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والاثنين لعطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثاني لأصل الكلام لم يرد جميع البعيد بل مرجع وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول ليتأتى الانجاء ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الأصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الجواشي ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا المنجوه هم أجمعين الامر أنه فالمرأفة مستثناة من الاول والا ل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمنع عندي في مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الأصل لان الحمل على الاقرب أرجح لامتنع وكفى بياب التنازع شاهدا وان كلاما من الفريقين يجر أعمال كل من القائلين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجح الاتصال على هذا أيضا لانها من الا ل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجها من المعددين فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في ان المنجوهين وحيتث تكون معدية ويكون جملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كغالب أقواله الاغرابية لان ان المنجوهين أجمعين انما ذكرت تو كيدا

لأناسيا لاستفادة معناها من الإخراج من حكم المعذنين وعن الكسائي أنه سأل أبو يوسف عن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وعشرون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقات وقوله ان الآل مستثنون من القوم المحرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيدين بجرمين لكون مجرمين وصفه فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثناء فهو منقطع باختلاف الجنس وهذا ما قاله في الكشف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعاً خاص بالهلال قال لوط لم يرسل اليهم أصلاً وقوله انا المنجوه هم متصل بالآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه التلازم بينهما وما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانهاتم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما لا يزيدا ويحسن ما رأيت أخذ الا يزيدا لان ذلك في نكرة لم توصف كما في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ماذا كره بل من قبيل رأيت قوما أسوأ الا يزيدا وهذا يقتضي عموم النكرة ٢٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض

الاصوليين من الخنفية وكلام الفحاة في باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشف أن يكون الآل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين والآل لوط وقوله انا المنجوه هم استثناء والمعنى انا أرسلنا الى قوم أحرم كلهم الآل لوط منهم لنهلك المجرمين وتنحى آل لوط واقتصر على أن الأمر أنه مستثنى

(محملان) أي محتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقربة في المثال) المذكور وهو له عنبى عشرة الأربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الأربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلام من الأعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحدا من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أى الثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقان احدهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتخير الباقي) بالمستثنى (الثاني) أى تزيد عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تخيره) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربع فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقين (أن تحط) المستثنى (الاخر) مما يليه ثم ياقية مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فمتحصل فهو الباقي في المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة ويبقى طريق ثالثة وهي أن تجعل كل واحد خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل في المثال المتقدم أخرج

من ضمير منجوههم وليس استثناء من آل لوط باختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بأمرنا لا امر أنه متعلق بمنجوههم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الأمر أنه مستثنى من ضمير منجوههم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعاً كون الأمر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الآن يجعل انا المنجوههم اعتراضا وقد استشكل كون آل لوط متصلاً على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متخذهم جمع وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلاً اذا لم يدخل المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الإخراج وأجيب بان قوم وأن نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هو وقوله في المنكيات حكايته عن ابراهيم عليه السلام ان فيه لوطاً بعد حكايته قول الملائكة انا مهلكوا أهل هذه القرية وقوا أيضاً وصحة مجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذلك لقوله ما سببكم به من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستناده في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقييدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقاً معرفة واعتراض على صاحب الكشف في تعليقه عدم كون الأمر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما اولاً قلناه انما يتيم عندنا على تقدير كون آل لوط متصلاً لا منقطعاً مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانياً فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذا التقدير الال لوط لم يهلكهم فهو بمعنى منجوههم واما ثالثا فلانه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بامر من الاول ما أشار اليه المصنف من ان النجوه هم انما ذكرت توكيدا وقد ذكر أبو حيان والثاني وذكروا أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في النجوه عائد على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقریب بشرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وهو هنا قد يتخلل انما النجوه هم فلو قال الال لوط الام أنه لما ذكر ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انما النجوه هم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا بجملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فينبغي ان يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لا اختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا ومخائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانتقاء فيجبر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من آل لوط ولهذا يجوز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنساء بصريون الا زيد الكن لا يخفى في أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقى هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الال ومن المحرمين وذلك لازم على كونها مستثناء من آل لوط وهم مستثنون من ضمير محرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كقوله وانما اظلم الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الاعلام وسئل عنها المجلال السيوطي في الفتاوى

أربعة وواحد وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا حه أن تقول له عندي مائة الا تحسب الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الترتيب وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشقبة فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة عشرين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتروا دخلنا عشرين لانها ثمانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وترقصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل * (فضل وأصل غير أن يوصف بها) * لما فيه من معنى الاسم القاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمر ومعناه مغاير لعمر وواو الموصوف بها (امانكرة) محضة (نحو صا لمخا غير الذي كنا نعمل) فغير ووصف صالح ولا أثر لضافتها الى الموصول لانها لا تعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعياهم) وذهب السيرافي الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لاصفة (وقد يخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والاقيستثنى بها اسم محمور بضافتها اليه) كما تخرج الاعن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها فحولوا كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله فلما جلت الاعلى غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعده الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعده الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعده لا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالافى ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاتلوا غير زيدو) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعاً ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

فما أتى بالمرام * (فصل) * (قوله وهم جنس الخ) قال اللغاني المعروف ان المعرفة الشبيهة بالانكرة هي المقرون بال موضوع للجنس أي الحقيقة مراد به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق واما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعرب بها بدلا من الذين بدل فكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة آل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة آل وفي دعوى نقل اعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحينئذ لا اعراب لها وتقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الاعمى غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه بأعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام في غير والا المستثنى بينهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه في حواشي الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثنى منصوبا بغير معربا * الخ شيء فراجع حواشينا ان أردت

المال

(قوله غير الضرر) قال اللغائي أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى عن المال منقطع أذهو من غير جفس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا إذا بدل على قية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالأوجب نصبه اتفاقا غير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناول منقيا عنه ما أثبت للمستثنى منه كقاموا الأجار أو مثبتا له ما نفي عن المستثنى منه كقاموا الأجار فالضرر في المثال لا يصح استثناءه من المال متصلا ولا منقطعاً فلا يمكن أن يثبت له النفع المنفي عن المال إذ ليس المعنى مانع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غيره على الحال من المال ولا لرفعه على أنه بدل منه لأنه أعم من المال فالضوابط بشهادة الذوق أنه من باب تأكيد الهم بغير المدح وهو أن يستثنى من صفة مدح متفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسى عالي من أحسن اليقوى الاستثناء في هذا منقطع مقدرا اتصاله أي لا خير فيه إلا الساءة أن كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشيء من الخير المنفي عنه فلا استثناء في مثال المصنف منقطع مقدرا الاتصال مفرغ في المفعول أي مانع هذا المال شيان من أفراد النفع إلا الضرر أن كان فيها غير منصوبة على أنها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تساءل نفع على الضرر لأنه بتقدير كونه من النفع فليتامل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله يرجع إلى أن ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحداً) قال اللغائي لقائل أن ٣٦١ يمنع أن النصب عندهم فيه واجب

لجواز رفع غير صفة كاشفة لأحد (قوله وعند لا كثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللغائي لقائل أن يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لا مكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر في الظرف ورفعها على أنه مبتدأ خبر الظرف واحد بدل من غير على حذف الضمير العائد عن البدل على البدل منه أي ما فيها غير زيد أحد من حم أي

المثال غير الضرر عند الجميع) في المستثنى (و) الثالثة إذا كان الاستثناء منقطعاً وأمكن تسليط العامل على المستثنى كقافي (نحو ما فيها أحد غير جار عند الجازين) (و) الرابعة إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند لا كثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) (و) (نصبت في مستثنى أحدهما) (عند قوم) (من الكوفيين والبغداديين) (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند قوم) (في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى) (نحو ما فيها أحد غير جار ونصبت) (نصبها) (في) مسئلة واحدة وهي ما إذا كان الكلام تاماً غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) (و) حيث نصبت فتأنيدها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وأليه ذهب القاري في التذكرة (و) يمنع (نصبها) (في) مسئلة واحدة وهي ما إذا كان العامل مفرغاً (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال الفراء بعض بني أسد وقصاعة يسمون غير إذا كانت في معنى الاتم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما حامي غيرك وما حامي في أحد غيرك انتهى بلغظه وإذا كان القراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منه قوله الموضع في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز أن تكون الفصحى في غيرك فتحة بناء لضافتها إلى المبنى وإلى مسئلة غير أشار الناظم بقوله

واستن مجروراً بغير معربا * بما مستثنى بالانسيا

وتفارق غير الألفي خمس مسائل أحدها أن الرفع بعدها الحمل دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندي

(٤٦) (نصرح ل) من غير زيد (قوله وعند قوم) قال اللغائي قد يمنع أن النصب عندهم في غير الجرح لأن الرفع على أن غيراً صفة كاشفة لا حذر أوجب على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الأصل أو مسأله وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الألفي خمس مسائل) مفهوم العدد لا يشيد بجرحه على الصحيح فلا ينافي أنها تفارقه في أكثر من ذلك كما ينافي حواشي الألفية (قوله تتبع بعدها الحمل) أي الألفية أو الألفية أن سبب الابطال لأن ذلك إنما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل أمام مضافاً نحو ما زيد لا يفعل الخير وأما ماض مسبوق بمثله أو مقرون بقدر وتفصيل المقام يطلب من حواشي الألفية فأنافداً فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة إلا إذا نفي الآية وقال جازعاً لا جلة ظاهراً الظرف وهو إذا نفي ألقى وقال الحوفي ونص النحاة الخ ثم قال فإن صح ما يروى عليه يقول على أن إذا جردت النظر في ولا شرط فيها وفعل بها بين الأول والفعل الذي هو ألقى وهو فصل جائر فيكون الأول لها ماض في التقدير ووجه شرطه وهو تقدم فعل قبل الأول وهو أرسطاً انتهى قال المصنف في الحواشي والذي يظهر أنما هو فيما إذا ولي الألفاظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا إشكال ولا حاجة لتأويل إذا نفيها خرجت عن الشرطية لأن ذلك في غاية البعد ثم صير التقدير ما أرسطاً من رسول الألفي حال القاء الشيطان في أمسية وقت الخبيثة وأما على ما تقدمت فالشرطية كلها هي الحال أي الأحوال هذه الجملة الشرطية أنه إذا نفي ألقى الشيطان في أمسية (قوله دون غير) أي لا من اختصاصه بالاضافة إلى المفرد (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أي أن غيراً يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الأ

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فان
 الاصفة ولا يتصور الاستثناء ويوجب بانه متصور صناعة والمانع في الا يتشريع (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان الا اذا كانت مع
 ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتهما مقامه بخلاف غير الاصل التها في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول
 التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما أي بغير والا جائز لان ذلك كما في شرحه مذهب بعض والصحيح المنع في
 المعطوف على المستثنى بالاثم ظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشلوبين من انه من
 باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الاعلى ان يكون مفعولا له
 صح نصبه بخلاف غير لا بد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مضدرا وغير ليس مضدرا * (فصل) * (قوله

وقال سيبويه الخ) قال
 اللقاني قال الرضي وانما
 انتصب سوى لانه في
 الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكانا قال الله تعالى
 مكانا سوى أي مستويا
 ثم حذف الموصوف
 واقامت الصفة مقامه مع
 قطع النظر عن معنى
 الوصف أي وصف
 الاستواء الذي كان في
 سواء فصار سوى بمعنى
 مكانا فقط ثم استعمل
 سوى استعمال لفظ
 مكانا مقامه في
 افادته عن البذل تقول
 أتيت على مكان ع - روى
 بدله لان البذل ساد مسيد
 المبذل وكان مكانا ثم
 استعمل بمعنى البذل في
 الاستثناء لانه اذا قلت
 جاءني القوم بديل زيد
 أفاد ان زيدا لما تكلف

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا
 زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمر وعمر وعمر وعلى لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لان
 المعنى ما قام الا زيد وعمر ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا ابتغاء
 * (فصل والمستثنى بسوى) * بلغاتها (المستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذ كر سيبويه الاستثناء بها
 قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الرجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار في
 النظم بقوله
 وليسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعل
 (ويؤيدهما حكاية القراء أنا في سواك) وقوله * فسوالك بائعها وأنت المشتري (وقال سيبويه والجمهور
 هي ظرف) للسكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا
 بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير
 ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استمر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
 كقوله) وهو سهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدو * ن دناهم كما دانوا)
 فجاءه افعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا
 حازوا ومنه كما تدب تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما و ظرفا فيجوزون في السعة أتاني سواك
 قاله المطرزي (وقال الرماني) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضع (والى
 هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص
 * (فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله
 عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر
 المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون
 زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران ليس ولا يكون (واسمها ضمير مستتر) فيهما
 (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضع في الحواشي (أو) عائد
 على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المضدر المدلول عليه بالفعل

عن البدلية أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى
 بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظرف اذا
 حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والافيس فيه الا ان معنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني
 هذا قول جمهورهم لاجمعهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعهم فتقول جاءني
 سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرقع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول
 لي جمل فوق السداسي ودون السباعي * (فصل) * (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى
 منه وهو بدله البطلان فان أحيب بانه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد
 إلا في كلام الشارح كما لا يخفى

(قوله وردبانه غير مطرد لتخلفه الخ) اجيب بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التفسير وبوقد يكون مفهوم من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة في المثال المذكور فتدبر (قوله وردبانه الاول) يجاب بما أجبتاه عن الاول بالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله يجرى في الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلي فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك في الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف في السابع من معنى اللبيب ومر لنا في باب المبتدأ والخبر ما يتعلق ٣٦٣ بذلك (قوله في موضع نصب

على الحال) قال القاني مرد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذا ضمير في ليس ويكون اما البعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدر ضميرا غير ياباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في الذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أقوى من الضمير على قياس ما مر من توجيه البذل في التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء الحالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان الجمل بعد الذكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بها اذا كان

تضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيدا ليس القائم) زيدا على القول الاول وردبانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا (أوليس) هو أى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثاني وفيه بعد لا اطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحد اقاله الموضع في شرح المعجزة على الكلام على عداو خلا وليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وردبانه الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلغظه قط (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاثنا فالنون في كن اسمها وهو عائدة على الاثنا اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فانه في قوة أولادكم الذكور والاثنا ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاثنا نساء قلت الفائدة حصلت بوصفها بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فافائدة ذكر النساء قلت فائدة التوسطة للوصف بعده وباب التوسطة يجرى في الصفة والخبر والحال (وجعلنا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماسعى لا يقع حالا الامع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا (أو مستثناة فلتان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستثناء في محل المقصود * قلت لا يعنون بالاستثناء عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الأزيد فكم أن الأزيد لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا

(فصل) وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على أنهما حرفان واليهما الإشارة بقول الناظم واجر رباي يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقائه (لم يحفظه سيبويه في عداو من شواهد قوله) تركنا في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النور أجننا حيم قسلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوا في مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي أنشئ الشمط وهو الذي يخاط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أجننا من الاباحه وقتلا تميز محمول عن المفعول وقول الآخر خلا الله لأرجوس والوانما * أعد عيا الى شعبة من عيالكا

بجر الجملة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (ف قيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرفع لانهما النسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها كما مر في باب التمييز عن قوم (وقيل لانهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) بانهما على قاعدة آخر في الجرف فيكونان في موضع

المستثنى منه معرفة (فصل) * (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أجننا حيم) أى القوم المحدث عنهم (قوله والقوا في كلها مجرورة لآورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب) لموضعهما الجملة قال الدنوشري العرف في ذلك صاحبنا العلامة على الايباري بقوله ابن لي جملة عملت * وللأسماء قد نصبت فاجبت ارفعا لا بقولي خلا وعدا آخر * جوابك في العلوم ثبت وليحذر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لانهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشري ينظر في قولك القوم اخوتك خلاز يدا بجر هل يجوز على الاول ويمتنع على الثاني لانه

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعده بالمرين وردا) قال الدوشري الامران هما ما تضمنته قوله بعد قوله والاصواب عندي الاول لانها لا تعدي
 الافعال الى الاسماء أي لا توصل معناها للربا بل تزال معناها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولاشبهها عندها لا وهي غير متعلقة
 اه قال الشنقي في حاشيته الجواب عن هذا أي الاول أن تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى الحرف وروى على الوجه الذي يقتضيه ذلك
 الحرف فيه وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وعلق عدا هذه بما قبلها كتحلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانهم اوصفت
 معناه الى ما بعد ما على وجه الاضراب والانتزاع (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق
 بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أو رد عليه أنه كيف يتعلق بالفعل قال الآن
 براد ما يمكن في البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرعي وأجاب

المفعول به كررت بزيدا لأن تعديتهما على جهة السبب قاله الجرجاني قال الموضع في المعنى والاصواب
 عندي الاول وعده بالمرين وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنها فعلان) ماضيان (جامدان
 لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف
 يصير مبنيا قال الموضع في شرح اللهجة هذا يعني النصب ان صبح في عدا لكونها كانت متعدية قبل
 الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه لم يصنع في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت
 ضمنوها في الاستثناء معنى تجاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد تجاوزه انتهى (وفاعلهما
 ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسر وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون
 فيكون فاعلهما الماضرا اما عدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
 فالتقدير عدا هو أي القائم زيدا واما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيدا واما على البعض المذكور عليه
 بكاه السابق أي عدا هو أي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا
 لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلا بعض القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلا والكل ولا مجاوزة الكل
 بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض
 من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال
 أو مستانفتان فلاموضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم
 من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز
 دخول ما عليهما (في عين النصب) في المستثنى عدا الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله
 وبعد ما نصب (كقوله) وهو ليد (الكل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب وقان أخذ من قوله تعالى
 كل شيء هالك الا وجهه ووجهه ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما
 زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

بعضهم عنه بان البعض
 الذي هو الفاعل بعض
 مبهم ومجاوزه البعض
 المهم لزيد مثلا وخلا ذلك
 البعض عنه لا يتحقق الا
 بمجاوزه الكل وخلاوه عنه
 وقرب من هذا قول
 الدوشري قد يقال جوابا
 عن هذا النظر ان هذا
 الضمير الدال على البعض
 المذكور عام لكونه في قوة
 المفرد المضاف والمفرد
 المضاف يقيد العموم فهذا
 يقيد العموم فاذا خلا كل
 بعض من القوم من زيد
 كان غير داخل في الحكم
 عليهم فإيهام اه وقد
 يقال لا حاجة لهذا التكلف
 لان المراد بالبعض كما مر
 من عدا زيدا تقدير (قوله
 وتدخل عليهما ما مر
 المصدرية) قال أبو حيان
 في شرح التسهيل فان قلت
 هلا جعلت ما زائدة مع

تمل التامني ما عداني) فإني * بكل الذي يروي بديهي مولع
 فعدا فعل ماض (ولمذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صليته (وموضع الموصول
 وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم

النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزائدة ما بعد الفعل
 لا تنقاس فكان جملا على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يحجب باستثنائهما وقال السنيماطي قد يحجب بان محل
 امتناع وصلهما بالجامد في الجاودا صالة وهذا ان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق ما مر من أن عدا
 بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله أكل كل شيء الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون
 ما زائدة وخلا حرف جر اه وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعده ما منصوب كما هو الرواية (قوله أخذ من قوله تعالى) قد
 يقال لبيد متقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أي صفة بمعنى لا صناعة لا اختلاف في اعراب المضاف
 والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع
 الحال حيث قالوا نصب كسر ها واما الجز الفتح ليكون يتاويل المصدر فان المصدر يقع حالا ان المصدر انما يكون حالا كما كان صريحا

لا يؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أي القوم ولا ينافي أفراد الضمير في عدا جعه هنا لأنه ٣٦٥ بمعنى ما يذ كر ثم انه سبب المصدر من

معنى عدا العدم سببه من لفظها لانها جامدة

(فصل) (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشري

هذا لا يتأني الا في حاشا

الترهيبية لا الاستثنائية

التي الكلام فيها تمام له اه

وفيه ان الذي يقتضيه

حاشا الترهبية تنزيه المستثنى

بها عما قبلها او عما دل عليه

الكلام لا تنزيه ما قبلها

عن المستثنى بها كما ذكر في

السؤال فتدبر (قوله رأيت

الناس الخ) قال الدنوشري

رأيت في هذا البيت من

الرأي فاذا اكتفى بمفعول

واحد وفعلا بفتح الفاء

تخير أي كر ما يروى فاما

الناس وهو الاصح والفاء

في فاعل توههم اما في

الكلام على رواية رأيت

(هذا باب الحال)

(قوله واشتقاقها من

التحول) سياتي انه ينقل

عن أي البقاء انها مأخوذة

عما ذكر وفيه ان هذا انما

يتأني في المشتقات وهذا

لفظ جامد فلا معنى لكونه

مشتقا وما خوذ انما ذكر

(قوله ويجوز فيه التذكير

والثاني) قال الدنوشري

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمضى قام واما عدا زيد اقام واوقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (او مجاوزين زيدا) على الثاني وبه قال السيرافي وعلى الاستثناء كاتصاب غير في قام واغير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في باب (وقد يجز ان على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جنى وأشار اليه الناطم بقوله وانجرار قد ورد قال في المعنى فان قالوا بالزيادة قياسا فاسد لان ما لا ترا قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

(فصل) والمستثنى بحاشا عند سيمويه مجرور لا غير) بالنسبة على الضم مع لا وفي المعنى ان ذلك محتمل وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن القريب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أي غير سيمويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (قوله اللهم اغفر لي ولن بسم حاشا الشيطان وأبا الاصمغ) بنصب الشيطان وأبا الاصمغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجم الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أفر حسن لا يتزهد أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشدة حساسته وافر اطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ويعظم شاتها أن تتعلق به وجعل أبا الاصمغ قرينا للشيطان تنبيه على التحاقه به في حساسته القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف وأجازوه الجرمي والمجازي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها جارة وناصبية وفي فاعلها كالكلام في أختيها) عدا ودخلا وتقدم مشروجا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناطم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة ممن الحديث وليس بمرج وورده في المعنى بان نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيد ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها أو ما قول الا حطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانما نحن أفضلهم فعلا

فتأيد قول الموضع في شرح الملهة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيت واشتقاقه من الحاشية كالمراة أن يكون حاشيته منه وعزله عنه اه (ولا) يجوز (دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائي) في اجازة ذلك اذا جرت مجوزا القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العريب ومنعه البصريون مطلقا وجاوا ما ورد من ذلك عن السيد وقاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعت في الاستثناء فتعريفها لا كما قويت لكن العاطفة بالاول لو وقعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

والفهم انقلبت عن اول قولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويل واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والثاني لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بين عاملها ثم تعدد هائم توكيدها الغير هائم انقسامها الى مفرد وظرف وجاه ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهي التي يستفاد منها بدون ذكرها (وستأتي ومؤسدة) ويقال لها الكينية (وهي) التي لا يستفاد منها بدون ذكرها (وصف فضله مذكورة

كذلك لان كل الزاج في اللفظ التذكير في الثاني (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة ومؤسدة فقوله بعد ثم توكيدها الغيرها داخل في الصفات (قوله وهي وصف الخ) انما كل هذا يعر يف بالوئسة فقط لان من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشي مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه فاعل
معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه
ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به كما دل
عليه ما ذكره في هذا على شيخا ومجيبهما من المضاف اليه لا يثبت به ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم اقرار الشارح له مشكل
لانه من اتباع المصنف وابن مالك وأما ما يأتي من مجيبهما من المبتدأ على الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ
على الاصح) فيه تصريح بان المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيء الحال من المبتدأ يأتي في فصل أصل صاحب الحال التعريف
وهل من الغير اسم كان فيرد على المحصر في مجيبهما من الفاعل والمفعول لانه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في
دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهى ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الزنجشري
في ان كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصة لا يتخالصه حال من الدار واعتراض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان

اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يوثق بها لنسبة حدث يحقق الى فاعلها حتى يقتضى متعلقات يعنى فكان زيدا قائما لا مراده ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المستند لا تقييد للمستند انما تقييده كان قبل ودليل ان اسم كان فاعلان الزنجشري وابن الحاجب لم يذكر اسم كان

بيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا قال اول (كجئت راكبا) فرا كبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربتكم توفيا) فكتوفيا مبين لهيئة المفعول وهو التاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فرا كبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم وهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يقول بهما نحو زيد في الدار حال ساكنها حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الاصح وهذا على شيخنا فاشيخا حال من يعلى وهو مفعول معنى تقديره أنبى على يعلى أو أشير الى يعلى قاله في المتوسط) وخرج بذلك الوصف نحو القهقري في رجعت القهقري) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان مبينا لهيئة فهو عمدة لفضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليندخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و) خرج (بالباقى) وهو قوله مذ كورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعث في نحو جاني رجل راكب فان) فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسامذ كورين لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو القروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعث (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شيء يقصد للمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة منتصب بمفهوم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج الخبر) في نحو زيد ضاحك فانه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعث المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومرت برجل راكب) فانهما وان قيد بالمنعوت فليسام منصوبين (ومفهوم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعث المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه) اى النعت (انما سبق) بكسر السين وسكون الياء المتناقة تحت (لتقييد المنعوت)

في المرفوعات وذكر اخبارها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فيكونوا أنتم وبنى أيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع أعمال كان في الحال فغير ما خوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فاطنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوا حالا من حرف التنبيه واسم الإشارة (قوله وخرج بذلك الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينهما وبين فضله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف انه جعله للإختلاف وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادى ذكر في التسهيل والكافية ان الحال قد تجزى بياء زائدة أى تفي عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبني للمفعول وفيه كلام ذكرناه في حاشية الالغية (قوله ومنتصب مخرج لنعث المرفوع والمجرور الخ) بهذا يدفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله النعت لان قولك مرت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ان أراد نعت المنصوب ويحجب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد وأجاب المرادى عما أورده ابن الناظم بأنه خارج

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالباً فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجزى بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الأخراج بقيد اللزوم لو أوردت المصوب ويكفي في الجواب عما أوردته قيد النصب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم في حال كذا بطريق الوصف وانما أفهمه بطريق اللزوم) أي قد لا تهمل على ذلك بالالتزام فهي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيمادل بالعقل على شيء انه يفهمه وانما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جهة الاعتراض على النظم لانه ليس في كلامه انه يفهم كذا قصداً (قوله فناء الدور) قال الدنوشري اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة لتمييز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعمله النصب لانه انما يعطيه النصب بعدمعرفة كونه حالاً فاذا جعل النصب في الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعمله حتى يكون منتقوباً ولا يعطيه النصب حتى يتعمله فان اذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال اللقاني قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحماكم وهو المحاد من الدور اذا التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان أراد فرع تصور الناظر في هذا المحاد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم ٣٦٧ لان المراد التعريف به من حيث انه

متصور له لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة اولاً ووقوعها قدامه (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشموني باننا لانعلم ان النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفاً على المحاد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا أن الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال

به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقيد بالنصب وان لم يمتنع منه بيان الهيئة بالعرض (وفي هذا المحاد) الذي ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من المحاد تصور ماهية المحدود وهي لا تصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزاً من المحاد مع انه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جعلها النصب وهو حكم (فناء الدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (أ) أو بمراتب كتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفاً على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من المحاد معرفة الحد بكنه حقيقة ليعلم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك

فصل ١٠ للحال من حيث هي (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها الا انها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لأنه ثابتة) دائماً والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومها الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غائب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكاً) ألا ترى ان الضحك يزايلاً ويداو يقارقه وثابتة وذلك قابل فيها فلذلك قال (وتقع وصف ثابتاً في ثلاث مسائل أحدها أن تكون مؤكدة) لضمون جهة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفاً) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حياً) أو لصاحبها نحو (أمن من في الارض كلهم جميعاً فان الأبوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بل النصب المطلق فليتامر ولو سلم فيكفي في الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتامر اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظراخ) قال الدنوشري كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكره لمار من اللقاني وهو مشهور انه يكفي في الحكم على الشيء تصوره بوجه ما وان الاكتفاء في بعض أجزاء الحد بتصوره بوجه ما لا ينافي افادة الحد بكنه قدامه تعرفه (فصل ١١) (قوله من حيث هي) دفع به ما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله ويتقع في ثلاث الخ بل في مستثنين وتسقط المؤكدة لانها ليست بما هو بضدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبي أتى به لان المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا غريب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصل للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفي الغالب فان قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعاً لما يذكّر قبله قلنا ذلك اشارة للبعيد وأيضاً من المعلوم بالبدية ان المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصل لا المنق والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفاً والعادة له انه لا يقصد بقوله والمراد ازالة الخفاء في الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر في المقام فتدبر (قوله ثابتاً) قال اللقاني أي لازماً لوجود علاقة بينهما وبين صاحبها أو عاملاً عقلاً أو عادة أو طبعاً وان لم تكن ملازمة أي دائمة (قوله فان الأبوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فعلمنا مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أقصع من ضمها) أي فالضم قصص وليس من نحن العامة
ففيه إشارة لرد ما نقله المصنف عن الجواب البقي في شرح الشذور من أن الضم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل عاملها على تجدد صفة
لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو
الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بذلك كذا الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم يحدث) أي
قال المراد يحدث النزول لا يحدث الوجود (قوله قاله الموضح) أي قال أن من الثانية ما يدل عاملها على تجدد صاحبها أو على تجدد صفة
بدليل قوله بفعله مما له ضابط وسيأتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على أن الحال التي لا تفيد تاييدا ولا بدلا عاملها على تجدد
صاحبها لا ضبط لها وأنه يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح أن يبقی المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه في شرح الملحمة ثم
أن هذا يفيد أن كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالاً ثابتاً وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف في الحواشي التحقيق
في قائما بالقسط أنه نصب على ٣٦٨ المدح كما قالوا في قوله إذا قلت هاتي نولينني تمايلت على هضم الكسح ربا الخ لخل أن هضم

بتقدير أمدح لا حال لأنها
صفة لازمة واصل الشارح
أشار بقوله إذا أعرب
قائما خلا من فاعل شهد
للأحرار عن هذا (قوله
وان كان مثل جازيد
وعمرورا كبلا يجوز)
اعترضه أبو حيان بأن ما
ذكره من عدم جواز ذلك
ليس كما ذكر بل هو جائز
ويحمل على أقرب مذكور
فيكون رابعا خلا عما يليه
(قوله على غلور تبهما)
أي الملائكة وأولى العلم
بحيث قرأه تعالى من غير
فاصل (قوله فان القرآن
قديم) أي الذي هو
صاحب الحال وإذا كان
قدما فلا يمكن أن يكون
متجددا لحادثا فتمثيل

من مقتضياته الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها) وخدونه أو تجدد صفة
له فالاول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاي أقصع من ضمها (يديها أطول من رجلها فيديها) يدل من
الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجلها متعاقبا أطول لأنه اسم
تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد الخلق قال أبو البقاء بعضهم يقول يديها أطول بالرفع
فيديها مبتدأ وأطول خبره والجملة خالية اهـ ولا تمعن الخالية نحو أزال الوصفية لأن الزرافة معرفة بطل
الجمسية والثاني نحو وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو أحد ما
فسر به الخدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم يحدث قاله الموضح في شرح الملحمة فجعله محال
ضابط وسيأتي له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها إلى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله
تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط إذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو
الله تعالى واعتذر الزمخشري عن أفرادها بحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جازيد وعمرور
راكبا لا يجوز بان هذا التمايز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التمامزاني
كانهم الأدلة على غلور تبهما (ونحو أنزل إليكم الكتاب مفصلا) أي مبينا فيه الحق والباطل بحيث
ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووثهم
ابن الناطم) في شرح النظم (تمثيل بمقتضى الآية) المذكرة (لحال التي تجدد صاحبها)
قال في المعنى وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو
انما هو منه أي من الموضح فان الانزال يقتضي الاتي قال والقديم لا يقبله انتهى وقال
الشمسي الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد فعله الذي هو
صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجدده تجدد فعله لقيام الدليل على القنطاط على قدمه وعلى
صرف الدلالة عن ظاهره على أن الذي يمتنع تجدد فعله هو الكلام التام التام ذاته تعالى

ابن الناطم سهو بل الآية أمثال لما يرجعه السماع أو ما دل عامل الحال

على تجدد صفة صاحبها لآذانه والأقرب الأول بل هو المتعين فينبغي أن يشرح به كلامه فإنه لم يذكر في المعنى ما دل فيه العامل على تجدد
صفة صاحب الحال وعلى هذا تبين أن يكون مراد الدماميني منع قول المعنى أن القرآن قديم لأن المراد منه العبارة لا الصفة التامسية
والعبارة متجددة وقال شيخنا الخبي أن مراده أنه لا يصح وصف القديم بالانزال فكيف لا يصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات
صاحبها لا يصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفة انتهى وفيه نظر فامل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب
المعنى على ابن الناطم فكلامه في جميع الكلام ابن الناطم لا لكلام المعنى كما هو عادة وحاصل جوابه يرجع لامر من الأول تسليم قول
المعنى فان القرآن قديم وأنه لا يلزم سهو ابن الناطم لأن المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوصفية وهي لا تنافي في الخلف لغرض
وهذا ما أشار إليه بقوله أن أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لأن المراد منه العبارة والعبارة متجددة لا الصفة التامسية وقد يكون
المصنف تبعهم لأنه صار في آخر عمره حجة لينا وعلى الأمر الثاني اقتصر القافي فقال لا وهم في ذلك إذا المراد بالكتاب النظم المؤلف
باللسان العربي ولا مانع من القول بتجدد فعله بدليل في وصفه بالانزال على ما تقر في محله نعم أن أراد ابن الناطم أن الانزال يدل على

فخذ المثل أي خذوه وقت الأثر فالوهم ثابت لا خفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكري أو تانيث أو افراد أو ثنية وجمع ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعونه الأما علم تخلفه وهو الأعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائما أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لا بد وأن يكون مطابقا في العقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك حالة على النعت كما سكتوا عن أنقسام الحال إلى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العبادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لم فيها ما يشاؤون خالدين أن خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الاشكال أن الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الأنواع المستلذه بها التي يشاؤون وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بأن المراد به عدم الانقطاع ولا شك أن نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لأن من الأنواع المستلذه بالولدان والمجرور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو أنه مجاز مرسل أعطى النعم فيه حكم المنعم عليهم فصارت حكم العقلاء وأنها حال سببية والأصل خالد أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع مذكور وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه إلى تغليب الجور على غيرهم لأن المشتكك نظر إلى أن الأنواع المستلذه بها من الماكولات والمشروبات لا تنصف بتذكير ولا غيره فلا فرية لأحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومرادهم هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه لفظهم وهوهم لا الضمير المستر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حال من الضمير في لهم

أو من فاعل يشاؤون وساغ
تقدمه مع كونه في
خبر الموصوف للتوسع فيه
والتقدير لهم ما يشاؤون
حال كونهم كائنين فيها
على سبيل الخلود انتهى
ويمنع من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمنصف بالتزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لاحامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه متعلقا مشتقا * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل أحداها أن تدل على تشبيه نحو كرز يد اسدا وبنت الجارية قرأت ثنت غصنا) فاسد حال من زيد وقرأ حال من الجارية وغصنا حال من فاعل ثنت المسترفيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع ومقرأ مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعدلة) والمعنى فيهن

(٤٧ تصریح ل) على المبتدأ إذا المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوع خبر المهم عنه ومتعلق الخبر لافيه فانه حال من أحد الأمرين إلا أن يتكلف ويقال لفظا فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدأ بهذا الاعتبار يبقى هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذكور كون خالدين حال من فاعل يشاؤون المشعر بتضعيفه فيه مخالفة للظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه ضعفه إفادة خلود النعم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهلهم مع كون خلودهم مذكور في مواضع متعددة وأجيب أيضا بأن الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تعيينه فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله أن تدل على تشبيه) أي ضمنا بدليل قوله أي شجاعا إلخ لأنه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيدان قوله أي شجاعا باطل لأنه منافي للتشبيه وسياقي له وللقافي عند قول المصنف لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي مما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وقد جمع بينهما فالأقرب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وأنه لا جمع فيه بين الطرفين لأن أصله مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف لا أتى يقتضي أنه استعارة تصرح بحجة بأن اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي أن قول المصنف أي شجاعا إنما يناسب التجوز لا التشبيه إذ عليه يكون الأسد مثلا مستعملا في حقيقة وقال الدوشري قوله أن يدل مراده أن يدل دلالة التزامية لأن الدلالة المطابقة خاصة بإداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وهو أمضيئة وغصنا بمعدلة يقتضي أن يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين فيسه انتهى وفي قوله أن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قول واحد (قوله ومعدلة) تفسير أمضيئة

فخصنا وفيه نظر لان معنى تثبت انعطاف بعضها على بعض للين اغصانها (قوله في المثل) قال الذؤشري يقتضي انه اذا ما استعمل في ما شبه بمعناه الاصل ولو وقع مصطرعان معالا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللغاني الاقرب ان عدلي مفعول مطلق وأصله وقوع عامثل وقوع عدلي غير اذا التباينة انما تكون بين متضايين أو موصوف وصفتة (قوله أي مصططحين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا امثلها وسياقي ان الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصططحين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله وآليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أي فكلام المصنف مخالف لما يرشد إليه كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أي كما فعل المصنف وسياقي عن اللغاني شبهة وجوابها (قوله فيداحال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أي يدام معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر

منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذي تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف في حواشي ابن الناطم مانصه قوله في شعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم ينفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدأ وخبر وسواء في ذلك الشعر وغيره نحو كلمته فاه الى في وبعده يدا بيد ووجهه ان الاصل في ذلك انما هو المبتدأ والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوغ في اللفظ اعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملة قصد الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا

على التشبيه (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدلي غير) فعدلي بالثنية حال جامدة من المصطرعان وغير يفتح العين المهملة الحار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلي مفعول بمصططحين على تقدير مضاف (أي مصططحين اصطحاب عدلي جارحين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل فر ومثل غصن ومثل عدلي غير وآليه يرشد قوله في النظم هو وكر زيدا أسدا أي كاسدا أي مثل أسد وصرح بذلك في التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيداحال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقياك يانا أيضا فيعقل بمحذوف استؤنف للتبيين قاله في المعنى وفيه معنى المفاعلة (أي متقابلين و) زيد (كلمته فاه الى في) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متشافهين) وما ذهب اليه الموضع من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا وموقع مشافها ومؤديا بمعناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصداق الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة وموضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره وأجاب أبو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمتي وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلا ورجلا رجلا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع في موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلوا مض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

لما يخفون لورفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ في المعنى حال في التقدير
اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيد بك واثقال والافيقال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور وفيه يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فبأي شيء يتعلق الظرف ونظيره هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فبأي شيء يتعلق الظرف جواب انه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين ان السمع وما يدل على التفاعل انما الحال فيه في الحقيقة الجملة والحالة الاشكال في وقوعها حالا وانها لا تقول اجزاؤها بمشتق بل المفعول جلتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو هو ضاحك والافلاتا ويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يد على رأسه وهذه مسئلة هنا فلاتا ويل (قوله قاله في المعنى) قال في التفسير في سقياك أرادني لك ويمكن ان يكون التقدير في ما نحن فيه التقابض أو تقابضا بييد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

الى في (قوله غير مؤولة بالاشتق) قال اللغاني ينافي قوله في الموصوف والمحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللغاني مصدر بمعنى القراءة تعني مؤولة بمقروا وعربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجيء (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللغاني دعوى الحال يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثيل بالمثل لا بشرا لا قربا منه منصوب باسقاط الخافض أي فتمثل لها بشرا أي تشبهه وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوي ما لا يليق حيث قال أنا هاجريل عليه السلام بصورة شاب أمر دسوى الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليبيع شهواته فتندرد نطفتها الى رحها انتهى فقوله ابيع الخ عجزا عنه غير لا ثقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أي أمر التكوين الممثل بقوله تعالى إنما أمرنا بشي اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أي في التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفع المدلول عليه بقوله تعالى فنحن خنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفع الذي هي اجراء ٣٧١ الريح الى جوف صالح لا مساكها والامتلاء بها كما فسره

به المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضي بانه نظر للعادة الالهية التجارية بخلاف المسببات عقب الاسباب لان السبب لا بد أن يكون قائما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لمحصل الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشري وكان بصورة أمر دلال النساء الى الاطفال ومن قرب منهم وعدم الاحتشام منهم (قوله وهو المالك) أي

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضي أو ثم نحو مقصودا ككبكة ثم كبكة (أي مترقبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالاشتق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهة فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضرب بنا للناس في هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشر حال من فاعل تمثل وهو المالك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو فيها يفرق كل أفرح كيم أمر من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانه إذا كرت توطئة للنعته بالاشتق أو شبهة هذا مقتضى كلامه صرح في المعنى فقال وانما ذكر بشر توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لسانت اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشبهة بالاشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا نولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سحر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فدا حال من الماعو بكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عند) فمقتضى ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعةين حال من ميقات وليدة تميز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أي حال قاله ابن الانباري (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبشر حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المحرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياقي باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبيا) فذهبها حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعاه) أي لصاحبها

ضمير المالك (قوله لا تهاذ كرت توطئة للنعته بالاشتق) قال الصفاقسي في سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجري عليه تشبها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسي في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لا وصف بما يجوز أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الا في نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كدال عليه كلام الصفاقسي ولأن لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفي وجوده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه أولا من كسر الطاء خارج على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) إشارة الى أن الضمير في بعته عائذ على البر الفهوم من المقام وايضا حقه ما قاله اللغاني ونصه الضمير في بعته أي المنصوب عائذ على الشيء المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصده تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري يعني بعته مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمل (قوله فاربعةين حال) وقيل مفعول به لان تم معني بلخ (قوله تفضيل) قال الدونشيري أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

باعتبار طو ومن أطواره أو يكون مفضلاً على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا أسر أطيّب من هذا عنباتا مل (قوله وهو سهو) قال اللغاني قد يقال إن من هي المفعول بناء على أنها كعض معنى وأعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت بقدر أي شيامن الجبال فيبوتأ حال من من أو من المتدرو هذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللغاني طينأ حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلفت لا من من إذا الحال قيد في عاملها والطين ليس قيداً في أسجد لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارناً أيضاً لخفت إذا الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل أنه منصوب مفعولاً به على إسقاط الخافض أي خلقت من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع إن هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول المشتق) قال اللغاني فيه نظر إذا المفهوم أنها تؤول بتكلف إذا القيد في قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنظور والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قاناع ولا محذور في ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال المحقيد

(نحو هذا حديدك خاتماً) فخاتماً حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فيبوتأ حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتاً على هذا مفعول به لا حال (أو أصلاً) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديداً) فحديداً حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طيناً) فطيناً حال أمام من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المحرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طيناً منصوباً بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير أن وان وكى وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ما خوزة من التسهيل ونصه ويعنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو اتصال أو تفرع أو تنويع أو طور وواقع فيه تفصيل * (تنبيه * أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوع مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الأولى) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم (ويكثر الجود في سبروقي * مبدى تاول بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلّة في مواضع آخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولاً تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ويقولى ثانياً أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولى في التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (أبنة) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأولى) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي) فالتأويل فيها واجب (وقد تقدم كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الأولى على معنى سويافى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متصلاً أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الخال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

قال أولاً أحداها ما دل على تشبيهه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد وأسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازاً الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعاً لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت الجارية قراً وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضاً لان معنى قولهم بعته يدا يدا ذاب يدى أي شياصاحب يد بشى صاحب يد فكل من اليدى أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازاً وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلاً فرجلاً

أو ثم رجلاً أو رجلاً فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة مشتقة ولكن حذفت للاختصار انتهى ورماني دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعاً وقال اللغاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الأول حيث قد استعاره تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ بحذف الاداء وهذا هو التأويل المشار اليه في النظم بقوله * وكر زيد أسداً أي كاسد فتأمل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك اذا الحال حينئذ هو مماثلاً أو كائناً مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كر زيد أسداً رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسداً شدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسداً مثل أسداً لا سداً مستعمل في معناه وكذا قرأ أصله مثل قرو كذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو غيره فقليل فلا يرد ان اليبس بالنعت باق مع تنكيرها وهذا قال المصنف في المعنى ان

تقديم الحال في لينة موحشاطال له دفع ايها ان نعت لا للتسويخ كما سياتي تفهنا عنه في كلام الشارح قريدا (قوله لئلا يتوهم الخ)
عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان منصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة
ان كان مرفوع أو مخفوض كجاء زيد الركب ومرت بزيد الركب ولا نهام لازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما
يعتضى التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومنه فملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعول ليقاب واحد انتهى وبقوله
والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحمل في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا ٣٧٣ جاء وحده) ان اراد ان الحال تلك

المنكرة فممنوع اذا المعرفة
المثولة منصوبة ولا وجه
لنصبها الاعلى الحال وان
اراد ان الحال هي المعرفة
فتاويلها بالنكرة لا يخرجها
عن كونها معرفة فقد
وقعت الحال معرفة فان
الزوم فكان الظاهر ان
يقول وتكون الحال نكرة
غالبا ومعرفة مثولة بنكرة
كما قالوا تكون مشتقة
وجامدة مثولة ثم انه
يستغنى عما ذكره من
التاويل بان وحده وعوده
عما لا يعرف بالاضافة
كغير ومثل وبان العراك
مفعول لاجله وبان الباقي
ال فيه زائدة كما ياتي عن
شرح الشذور فليست
الحال بلفظ المعرفة وهذا
أنسب بقوله وذلك لازم
(قوله أي متركة) أوله
ابن الجباز بمعاركة وهو
أحسن (قوله وصف
ابلا) قال المصنف في
المستوفى قال ليديصف
غير او اتنا انتهى ومثله

مشتقة وصاحبها معرفة فالترمز تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وجعل غيره عليه
(فان وزدت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل
وقد يحى معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك
يشير قول النظم * والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء
وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من
معناه (أي) متوحدا أو (منفردا) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع
المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى
بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي
معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول
الثاني معطوف بالفاء وهو ما بلفظ المعرفة بالفيؤولان بنكرة (أي مترتين) واحدا فواحد (و) قالوا
(جاءوا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاء وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير
بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى السراطة تغطية فعل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجم
والد ثابث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو
الجماء الغفيرة ولو كنهم أنشأوا الموصوف على معنى الجماعة وذكر الوصف جلا للفعل بمعنى الفاعل على
الفعل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الأرض بكسرتها (و) قالوا في الابل (أرسلها
العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من المفاء في أرسلها وهو بلفظ المعرفة بالفيؤول بنكرة (أي
معتركة) قال ليدي فإرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال
والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والداخل بكسر
الدال المهملة والحاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراك أي ازدحم وصف ابلا
أوردها المساء زديجة وخراجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة آل وما هنا أولى ليكون التاويل في
الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها
وصف له وخبر عنه وأوصاف نفس الموصوف والخبر نفس الخبر عنه (فذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء
زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضاحكا) لان الضحك مصدر
وزيد ذات والمصدر يبين الذات (وقد جاءت مصادر أحوال بقله في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها
العراك) وفيهما أشد واذن المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداء في الثاني وزعم سيبويه ان
الذي جوز تعريفها انها شبيهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والآن يقول أرسل حمار الوحش الآن وكان المراد
بالإرسال البعث أو التخليه بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة مترجة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على
نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لبغضها للماء بالداخل والداخل هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الخوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص مداخله بعضها في بعض والمعنى أنتغص مثل نغص
الداخل (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج
واحد اجترأ من اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتأمل ٣٧٤ ما معنى ذلك (قوله بغتة ور كضا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بها لاجال لا يدل على تعيين

ذلك فيها بل يجوز جعلها
مفاعيل مطلقة اذهى نوع
من عاملها فهي كرجع
القهقري وكذلك شعرا
وعلمها في الامثلة يصح
جعلها تميزا انتهى وقد
أشار الشارح لذلك بل أفاد
ونقل ما جوزه اللقاني عن
الائمة وقال المصنف في
الحواشي وعندى انه ينبغي
ان يجوز ما ورد من ذلك
على المبالغة كما جاز في باب
المبتدأ زيد صوم على ذلك
أو على حذف مضاف
فما زيد ركضا في معنى
دار ركض وكان ينبغي أن
يأتي هنا الخلاف الذي
في باب النعت فلا أدري
ما الفرق والبيان سماع
وسياق الشارح حكاية
القول بانه على حذف
مضاف (قوله لان السرعة
نوع الخ) فيه تجوزاذا
السرعة والبطء وصفان
للجى لا نوعان منه والا
كانا كبين من الجى ومن
شيء آخر هو فصل والتنوع
انما هو الحركة السريعة
فالسريعة فصل لا نوع
(قوله والمبرد يرى انه مفعول
مطلق حذف عامله لدليل)
أى وهو العامل السابق
وفيه ان العام لا يدل على
الخاص وان جعل الدليل
المصدر وردان كل مصدر
يدل على فعله فيلزم ان

مثله او كانت غير الاولى وغير ماهي له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراك ثم أقيم
المصدر مقام فعلة المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا احوال
انتهى وحكى الاصمعي وحيد محمد كوعديع فعل على هذا يقال وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحده
كما يقال وعده مصدران لوعده وأجاز ثوبقس والبعديون ان تأتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو
ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان في معنى الشرط نحو عبد الله
الحسن أفضل منه المسمى فالحسن والمسمى حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد
الله الحسن اذا لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر احوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شبه ذوذ
واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبة في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون
بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلا ومثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة
بقول النظم * ومصدر منكر حال يقع * بكثرة (كقطع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء
ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من
مفعول قلته (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى
مفاجأة (أى مباغتة) وقدره ابن عقيل باغت من بغت يقال بغتة أى فجاء والبغت الفجأة قال الشاعر
ولكنهم كانوا ولم أدربغتة * وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه
اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عد اوليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول
من صبراى (مصبورا أى محبوسا) ووقع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه
(و) الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع
الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز)
قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من الجى (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من الجى
قال الموضع في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التأويل ووضع
المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل
فهو عند مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه حال أو
مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه
الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علمنا فعالم)
والاصل في هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علمنا فعالم (أى مهمما يذكر
شخص في حال علم فالمد كور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير
نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرران العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن
يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صاحب العمل فيما قبلها وصاحبها ما قبله من ضمير والحال على
هذا مؤكدة والتقدير مهمما يكن من شيء فالمد كور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
تعيين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علمنا فلا علم له وأما علمنا فان له علما وأما
علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر والتالى أما معرقا بال فهو عند سيبويه
مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كالم - ما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون
الى أنهم ما مفعول به يفعل مقدر والتقدير مهمما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك في شرح

(قوله ويجوز أن يكون شعر التميز الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التميز ومرتبان صاحب الحال بحذف عند بعضهم في الكلام على أسجد لمن خلقت طيناً فهذا من أوجه اتفاق الحال والتميز ولم يذكره المصنف فيما اتفق عليه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني لاظهار أن المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده يترشحول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علامه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تميزاً * (فصل) * (قوله فالمسوغ في المثل تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في مبتدأ والخبر نقلاً عن المعنى من أن التقديم لا مدخل له في تسوية الابتداء بالنكرة (قوله لثلاثا يلبس ٣٧٥ بالصقة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذوا الحال

نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصقة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضاً والأخا الفرق الآن يقال الالتباس فيما اذا كان ذوا الحال نكرة أشد لان الحال بين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات أخرج منها الى بيان الصفة فالجمل على الوصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالجمل على الحال جمع (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تأتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والناسبت للمصنف أن يمثل بتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاسداً لان العجاجة صفة للسبل بدليل قوله

التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضاً (بعد خبر شبهه مبتدؤه كز يد زهير شعراً) فزهير بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أباغ وشعر حال في تقدير الصفة أي شاعراً والعامل فيهما ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعر التميز الما انبه في مثل المحذوفة وهي العامة فيه قاله الخصاص في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضع في المعنى (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علماً) فعلمنا حال والعامل فيهما ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يتحمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما وأدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تميزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تميز وتتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب شنيوية ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاختصاص انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذکور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاهر كضاحا مذكور كض وكذا باقيا وعلى القول بالحالية فذهب شنيوية عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد ما وبعد خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مفعولا بال الدالة على الكمال

* (فصل) وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يقيدها لبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار بالسار جل وقوله) وهو كثير عزة (ليمة وخشا طلل) وتماه عند الاعلم بلوح كانه خلل وروي لينة موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحهم مستديم

فقال في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجي الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية الحال فيها بل لثلاثا يلبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما وافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام شنيوية وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذا ان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والعصم المتع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول شنيوية وعالله بان الحال خبر فاعلها تعالى لتسلخوا منها سبلا فاجل من حقها ان تكون تابعة فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فن جوزه جعل الحال من النكرة والناسبت له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منهجه جعل من الضمير المستكن في الظرف وهذا ظاهر انه لا يلزم من مجي الحال من المبتدأ أن يكون قيد الابتداء وهو معنوي لانها انما تكون قيداً لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعامل منع مجي الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدأ معرفة وانه لا يمنع مجي الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند شنيوية وقد ذكر

(قوله غيره مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من اقسام المخصوص بالعمول كما دل عليه صديعه في باب المبتدأ فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صديعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتثنية (قوله أو مخصصا بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعروفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله) ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها (قد نقلها الدماميني في شرح المعنى) فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤ كدوا أيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو ولو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رآه

سديد لسعيد فراه سديد
جلة نعت بها ولا يجوز
اقترانها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف
ولها كتاب معلوم فانها
جلة تصلح في موضعها
الحال لانها بعد متني
والمتني صالح لان يجعل
صاحب حال بها هو
صالح لان يجعل مبتدأ
قال فجم الدين سعيدني
شرح الكافية أقول على
الوجه الاول ان جار الله
العلامة عرف باللغة مع
انه لا يلزم من عدم
العرفان بالعمول عليه
عدمه قلت قوله أعرف
باللغة مجرد دعوى مع انها
لوسيلة لم تصلح لردان

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام (أو) مخصوصا (بعمول) غير مضاف اليه (نحو عجيبت من ضرب أخوك شديدا) فشديد حال من ضرب لا اختصاصا به بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكتنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقه بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضر أوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جلة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو واو كاذبي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا (أنهى نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبنى التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم (لا يركنن أحد الى الاجمام * يوم الوغى متخوفا لجمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهمة وبالجم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والجمام بكسر الهمزة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيحي كما قال ابن مالك

(يا صاح هل حم عيش بأقيا قري) * لنفسك العذر في إبعادها الاملا

فبأقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام هل وصاح من ضم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهمة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعاد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

(٤٨. تصریح ل) هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الزان يقال بل هو معروف وبيّن من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة من ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمر اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشينين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها الجمع المناسب للالتصاق لانها الا ان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالأو لا كيد الثاني وان اتنى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد فارتها الواو للتوكيد قلت سياقي قريب ما نرد هذا من كلام المصنف اه والذي يأتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بالا فلا يجوز التقرير في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليقوان جازا اعتبارا له لانه لا يمنع ان يكون للشيئ مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ينتعون قال أبو البقاء جلة ينتعون ليست صفة لان الوصف لا يثبت اذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمنسوخ اما تقدم النهي واما التقييد بالعمول ولا يمنع الوصف لان نعتا قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فحائز لانه قد كل وقد رآه أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو

فمن لان الاجال لا تتعلق بالذات وقد رد المصنف على ابي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنامسونا للخال وهو المسوغ للابتداء بالنسبة وذلك الاخبار عنها يظرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا واما الجواب فليجوز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفي به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ * (فصل) * (قوله ان يتاخر) هو الارجح فالاصل في هذا الاصل هو التاخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التاخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تاخيرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لاصل الواو الذي هو العطف كذا نقله القنري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وان ابن اصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن اصبغ انما هو في تقديمها على عاملها اما على صاحب فلم يذ كر في جوازه خلافا ووجبوا في الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلوا مض ٣٧٨ تاخير وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الخ)

من قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا أي الامقصورين على التبشير والانذار لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي اخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تاخيرهم يبين علة ذلك كانه احاله على ما سبق في باب المبتدأ ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يحجب فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الاظهار وعاله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلة لا تظهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كررت بهند بحالسة) انما لم يمثّل بذي

ولم ينكر غالبا ذوالحال ان لم يتاخر او يخصص أو يبين من بعد في أو مضاهيه (وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة ولك المائة مبهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت محجب الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع * (فصل وللحال) * المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كما ان للخبر من المبتدأ ثلاث حالات (احداها) وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تقدم عليه (فاعلا كان أو مفعولا) كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوبا فالك في ضاحكا ومكتوبا ان تقدمهما على المرفوع (في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوبا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا لجمالة (الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيرها ويمكن ان يحجب فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول كررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعلاو مانع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

الحال مذ كر ان نحو كررت را كبا نريد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجز وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عاين به الشارح لان الزائد غير معدل كن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من التبع وأنحواته ثان لتعلقه بالتبوع وقد تعدى اليها من غير الوساطة التي تعدى بها الى التبوع اذا كان التبوع مجرورا كررت بزيدا العاقل أو نفسه أو عمرو وهكذا ويجب الالتزام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الوساطة وان لزوم تاخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشهر في انظر مرتب بزيدا كريمة فان العامل في التبع العامل في المنعوت الا ان يقال المنعوت والمنعوت كالشيء الواحد لان القصيد بالنعيت يقيم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالوساطة انتهى وعلا بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحديث وكان الحديث مطلقا فقيده فصار مخصوصا لمند لا مطلقا وصاحبة من صيغ هندية وقد اجتمع صفتان احدهما الباء المقيدة للروز والآخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

لا يجوز ان تلي صفة أحدهما غير موصوفها بل تلي كل صفة موصوفها كررت برجل عاقل على فرس أشهب أو ثلث صفة الموصوف
 الثاني صاحبها وتلي صفة الاول صفة الثاني ولا يجوز ان تلي صفة الاول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الاول (قوله لا يتعدى
 بحرف واحد الخ) أي لانه يلزم تعلق حرفي جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كررت بزيد بعمر وأما الاختلاف المعنى
 فيجوز تعدى الفعل بهما كررت بزيد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز
 مع كون المعنى واحدا لان الثاني انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول يتعلق به في حال الاطلاق (قوله وخالف في هذه الاخيرة
 الفارسي الخ) ان قلت يؤثر الخلاف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مروت اليوم يندفيني ان يجوز ذلك في
 الحال فالجواب ان الظرف مقدر بقرين وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هي هند والشبه الذي بينهما انما هو في المعنى لاني اللفظ
 والمشبه بالشي لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان المحرور مفعول به في المعنى فلا
 يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاءوا على قيصه بدم كذب فان قوله على
 قيصه حال من دم والتقدير جاءوا بدم كذب على قيصه كما افاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد اليه وأما قول الزمخشري

كالخوف في انه في محل نصب
 على الظرف كانه قيل
 وجاءوا فوق قيصه بدم
 كذب كما تقول جاء على
 جماله باجمال وانه ليس
 بحال لان حال المحرور لا
 يتقدم ففيه ان المعنى لا
 يساعد على نصبه على
 الظرف بمعنى لان العامل
 فيه اذ ذاك جاؤا وليس
 الفوق ظرفا بل يستحيل
 أن يكون ظرفا لهم (قوله
 وما أرسلناك الا كافة
 للناس) القصر اضافي لانه
 الرد على من زعم ان الرسالة
 للعرب خاصة فلا يلزم
 قصر الرسالة على الناس

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الوسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين
 فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم ووسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن مذكون
 وبعض الكوفيين (فأجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناطم) في النظم ولا آمنه فقد ورد وقال في
 شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في القصص (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس
 فكافة حال من المحرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المحرور باللام (و) نحو (قول الشاعر
 تسليت طرا عنكم بعد ينكم) * بذكر اكم حتى كأنكم عندي
 فطرا يعني جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المحرور بعن (والحق أن) هذا (البيت)
 نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفه مدلولها عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال
 من الكاف) في أرسلناك (و) ان (التاء للبالغة لا للتانيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء
 للبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان جملا على
 روايه فهو حمل على شاذة له الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رساله كافة مصادم
 لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها
 معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و)
 يلزمه (تعدي أرسل باللام) والاكثر تعديه بالي (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
 (ممتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدي أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور
 بالاي ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

وعدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان غوم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة
 فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فمن العجب ثقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما
 أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت البناء على تقديم الحال على صاحبها المحرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه
 بالمحدث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجعوا بابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم اليراهين في العقائد أتم بيان (قوله من
 عنكم) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده
 بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حيث أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله ان كافة لا
 تستعمل الا حالا) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يشتهر بالقياس
 بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للبالغة (قوله ويدفع
 الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على أنه يمكن أن يجعل المحصور رساله والمحصور فيه كونه للناس كافة
 وكل في محله ومنع الثاني كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لمحصل

والكسائي والقراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتران بالايصال
على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تصرفان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل
كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مرت مسرعين بز يد
وعمر وأو كان الحال فعلا نحو مرت تضحك يندو منعوه اذا لم يكن كذلك واحتز بقوله أولا بحرف غير
زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول
نحو ما جاء في را كبا من أحد وما رأيت را كبا من أحد (واما) مجرورا (بإضافة) بمعنى مضاف من اطلاق
المصدر على اسم المفعول (كأن عجبني وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال
على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن نسبة المضاف اليه
من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة
غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لأن الاضافة فيه في نية
الاتصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك
في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما عجبني الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه
لهذا المثال) المتقدم وهو أعجبني وجهها مسفرة (وكقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من غل اخوانا)
فأخوانا حال من المضاف اليه وهو الها والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أحب أحدكم أن يأكل لحم
أخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة
ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى انه لو قيل وترعنا ما فيهم من غل ويأكل أخا
واتبع ابراهيم لسكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كان يكون مضدرا أو وصفا فالاول
(نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع و مرجع مصدر ميمي عامل
في الحال النصب (و) نحو (أعجني انطلاقت منكردا) فنكردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاقت
وانطلاقت مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن
أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لأنه بمعنى
الحال أو الاستقبال واعتماده على الخبر عنه والى ذلك الإشارة بقول الناظم

ولا تجز حال من المضاف * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءا له أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيما

وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدة فهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في
صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل
فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان
المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فله شدة اتصال الجزء بكاه أو بمنزل منزله صار المضاف كانه صاحب
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب
الحال اذ لو قلت ضربت غلاما هند جالسا أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بالإخلاف وتقل غيره عن بعض
البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أولم يكن لما تقر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون
الثاني يعرف بالتامل اه
وهذا انما يظهر بناء على
ان علة منع تقديم المفعول
فيه حصول الالتباس
(قوله وفصل
الكوفيون فاجازوا الخ)
قال الدوشري ينظر ما وجه
اجازتهم تقديم الحال فيما
ذكر دون غيره (قوله كما
يجوز التقديم على
الفاعل والمفعول) أي
غير المجرورين بحرف
زائد فلا بردان ههنا
تقدما على الفاعل
والمفعول فيلزم تشبيه
الشيء بنفسه لان ما ههنا في
المجرورين بحرف زائد
(قوله وأما باضافة) كان
وجه المنع ان الحال انما
تتقدم حيث يتقدم
صاحبها وهو هنا لا يتقدم
لأن المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف (قوله في
البعض الحقيقي) أي
الذي يصح مجيء الحال
منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم إنما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما إذا كان) قال اللقاني إشارة إلى نحو تقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم المحصر فيها مثل به لأن مثله ما ذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لا بسها نحو جاء زائرا هندا أخوها * (فصل) * (قوله وهي الأصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتأخير بالاضافة إلى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الأصل التأخير بالاضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللقاني المحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المقدر بالفعل وخوف مصدرى

ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بما يتعرض له مانع أخذ ما سياتي اه مع أنه صار وهل يدخل فيه كان الناقضة فيه ما مر فلا تغفل (قوله أو يكون ماضيا) أي بخلاف ما لم يسمع له ماض أولم يحى له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعدمثال المصنف ومجي زيدا كبا الا أن وحي را كبا يعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجاهد فيقول بخلاف دع زيدا را كبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صحت دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتي من تقديمها وهذا يحملين طليق ومن عدم عدها فيما سياتي فيما يمنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني أن وجه شبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير

الحال وصاحبها في العامل وأما ما يتأنيح في احتمال أن يكون حالا من لحم أخوانا فيحتمل أن يكون منصوبا على المدح وخنيقا فيحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لأن الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا) فيه (فخو ما جاء را كبا لا زيد) وفيه البحث السابق

* (فصل) * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا أحدها وهي الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه (كجاء زيد را كبا) (وأن تتقدم عليه) كرا كبا جاء زيد (وأنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بثقله في الأزمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء الماضي (كجاء زيد را كبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الا أن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته القرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فك في را كبا) في جاء زيد را كبا في المثال الأول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (أن تقدم) معا على جاء وعلى منطلق فتقول را كبا جاء زيد ومسرا عازيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها أو الا لا يخفى فإنه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو را كبا زيد جاء بعد هاءن العامل ورد جهور البصريين على الجرمي والاختفاء بالسمع في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول مخدوف والتقدير يوم يدع الداعي إلى شئ تذكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويحجب بان الأصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤب الحلية) فشتى جمع شتيت حال من الحلية وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلية جمع طالب وتؤب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالين) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن ثعلبا توأما في هذه المسئلة وأنه انقطع بقولهم شتى تؤب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي إلى تفرق الكامة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الجبيري يخاطب بخلته

عديس ما ليعاد عليك أماره * (أمنت وهذا يحملين طليق

فتميلين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت مع قول الصفة المشبهة لا يكون الاستيلاء مؤثرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي * قلت المراد بالعمول المذكور ما عملها فيما يحق الشبه وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضع في بابها واستفدتا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مقرونا بجملة

ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو را كبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذ من قوله لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفصل فيجوز عنده زيد را كبا جاء على أن را كبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أولا يصح الرد عليه فخاشعا أبصارهم يخرجون لأن الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا رد على الجرمي دون الاختفاء (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلانية على مذهبهم أولا كناية على مذهب الجرمي والاختفاء (قوله وحكي أن ثعلبا الخ) أي في ثعلب كان يرى رأي الجرمي

(قوله كيف جاز يد) قال الذنوشي ينتظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يردان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تقتصر الخ) أي لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء ان أراد بعدم اقتدارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تقتصر لمخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال المحفدي بقى عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئت فانه لا يقال وانما لا تتقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اهـ ومر في كلام الشارح

بعد الكلام على وهذا
تحميلين ظليق ان الجمهور
على جواز تقديمها ثم قال
المحفدي في الكلام على الحال
المؤكدة لمضمون جملة
قبلها ان ابن مالك قال
العامل فيها الجملة لما فيها
من معنى الاسناد وعلى
هذا يكون من الاحوال
التي يجب تأخيرها عن
عاملها أو ما على قول
المصنف أن العامل
محذوف فالظاهر أن لا مانع
من تقديره مؤخر الاله فعل
منصرف لم يعرض له مانع
اهـ وفيه ان المصنف قال
انها واجبة التأخير ولامه
الشارح بما في فينبغي
أن تضم الى الست على
قوله أيضا (قوله وهي أن
يكون العامل فعلا جامدا)
قال الذنوشي فائدة قال
بعضهم جميع الافعال
الجامدة تعمل في الحال
الاعشى وليس فأنهما
لا يعملان فيه (قوله مقدرا
بالفعل وحرف مصدرى)
قال الاشمونى فان كان

ومنع القراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاز يد
والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأى السكوفيين لانهم يقولون بان هذا
اسم موصول وتحميلين صلتها وعائده محذوف والتقدير والذي تحميلينه طليق كما مر في باب الموصول والى
ذلك أشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا
فما تزد عليه الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها مصدر الكلام
نحو كيف جاز يد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف
شبيه باسم المكان كما ان سؤالا كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى
الى الاخفش وعلى القولين يستقيم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي
حال جاز يد وعلى الثاني على أي حال جاز يد وعلى القول بالظرفية لا تقتصر الى الاستقرار بخلاف أين
ومتى قاله أحمد بن الحجاز في النهاية الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك
في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فقبلا حال من الماهو وهي واجبة
التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو)
يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة القرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما
لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل
موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن
يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبنى
اعتكاف أخوك صائغا) فصائغا حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدربان والفعل ومعمول المصدر
المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزل مسرعا) فسرعا حال من
فاعل نزل المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل
دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة
وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه فان قلت العامل في الحامل وصاحبها يجب أن
يكون واحدا عند الجمهور وهما قد اختلفا فان العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها
المبتدأ قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة بتقديره أشير اليها خاوية
والضمير المهرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الإشارة
لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف الشبيهة نحو (قوله) وهو امرؤ
القيس (كان قلوب الطير رطبا وباسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى)

المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو فاعلم يا زيد الاصل ضرب زيد اقاما (قوله أو يكون العامل لفظا
مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رجه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل
فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك فحوصه وموهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار المحفدي لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ)
قال الذنوشي السؤال وجوابه مردودان لان اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله
وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فصر اللفظ المضمون معنى الفعل دون حروفه في
بشارة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المعنى بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

غيرنا انشاعا * ونحن ضغاليك أنتم ملوكا الاصل نحن في حال صعلكتنا كانت في حال ملككم والعامل في صغاليك وملوكا حرف
 التشبيه من قوله كانت وفي هذا تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين علمه مع انه لم يذكره وتقديم حاله مع انه مضمن معنى
 الفعل وفي الاشارة وازا بن مالت ان مجرى اداة التشبيه مجرى اقل التفضيل في توسط بين حالين فيعمل في احدهما مقدمة
 والاخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح ان نصب الحالين على تقدير اذ كنا صغاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي
 هي مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشاقر عرفت ملوكا كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التي يضرب بها
 (قوله وحرف التمني) مثله حرف التبرجى وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكان تعمل في الحال دون ان وان ولكن (قوله
 ليت هذه اقيمة) قال اللغاني فيه نظر اذ جعله اقيمة حالا من هندو كون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هنداق حال اقامتها ان
 تكون عندنا ولا يخفى ان هذا اذا كانت اقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب انها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون
 في حال الاقامة اه وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها ان تكون عنده لجواز كونها اقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا
 وقال الدنوشري بعد ان نقل كلام اللغاني ويبان ذلك ان الكون عنده لا يلزم منه ٣٨٣ الاقامة فيجوز معنى الاقامة متى كونها

عنده ثم تأملت المسئلة
 فوجدتها صحيحة وذلك
 ان المعنى أتمنى هنداق
 حال اقامتها ان تكون
 عندنا وهذا قوله اذالم
 تكن اقيمة عندك ويجوز
 ان تقوله وهي عندك
 لكنها عازمة على عدم
 الاقامة فتتمنى اقيمة عندك
 اه المقصود في قوله أولا
 ويبان ذلك نظرا لانه
 لا يصح به بيان كلام
 اللغاني لا ما ذكره في وجه
 النظر لانه عكسه ولا
 ما صوبه بناء على مغايرته
 لما قبله لانه لا يلزم من
 الكون عنده الاقامة وفي

فرطباو يابساحالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت
 كيف يصح أن يكون رطباو يابساحالين من قلوب قلت على معنى قسما رطباو قسما يابسا وليس المراد
 بالربط ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لاتا كل قلوب
 الطير وشبهه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو
 ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمني نحو (ليت هند اقيمة عندنا) فقيمة حال من هند
 والعامل فيها ليت لما فيه من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخران يعملان
 كمثل ليت وكان (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل
 فيما قبله (نحو لا صبر محسبا) فمحسبا حال من فاعل أصير المستتر فيه (ولا اعتكف صائغا) فصائغا
 حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محسبا وصائغا ان يتقدما على عاملهما (فان ما في خبر لام
 الابتداء) وهو محسبا (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائغا (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولا م
 القسم لانهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محسبا صبر (ويستثنى من
 الفعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لا سمين متحدى المعنى أو مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى
 فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بصر اطيع منه رطبا) قال ابن خروف
 انتصب بصر اعند سيبويه على الحال من الضمير في اطيع وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور
 بمن والعامل فيهما اطيع بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كأنه قال هذا في حال كونه بصر اطيع

قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الاقامة لا يناق الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد المفرد هذا
 ولم يظهر لي فرق بين ما نظره في اللغاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المثال واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللغاني أي
 من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل عماله صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا
 طبق ما تقدم من قوله في باب الابتداء والخبر ولازم الصدر بغيره متقدما أو متأخرا فقولاه فان ما في خبر الخ قاصر عن تمام الدعي من امتناع
 التقديم على العامل امام التقدم على المانع وهما بدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطابه للتعليل هو المراد لكن
 التعليل لا يتجه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن رابعا أحسنهم مقبلا
 فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبار ان كما قالوه في محل
 آخر ليسهل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه في
 المحل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبار ان كما لا يخفى على متأمل كلامه (قوله هذا بصر الخ) قال الدنوشري
 قال بعضهم البصر بضم الباء المصنف بضم الميم وقع النون وكسر الصاد الممددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح
 الحاء المعجمة واللام الحقة ثم بلع ثم بصر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل منهقة فاذا بدا من ذهابه ولم يبلغ النصف قيل

مذنبه بكسر النون ولها أسماء أخرى بين ذلك ويقال في الواحدة بسر قبان كان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسر (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضممار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضر اوى التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضممر ان في كان) أى أولا وثانيا اذا التقدير هذا اذا واذا كان بسر أطيّب منه اذا كان رطبيا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناطم وبعد تسليم الاضممار يلزم اعمال أفعّل في اذا واذا فيكون ما وقع فيه يعنى السير افي شديها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ لاخبار عنه بالخبر والمختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسر او رطبيا خبر ان لكان المقدره أولا وثانيا (قوله وانما تعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعّل التفضيل المختلف في الذات مختلف في الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقي الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى

من نفسه في حال كونه رطبيا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يريد طيبه في حال كونه بسر اعلى طيبه في حال كونه رطبيا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسر أطيّب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح ببيان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوايه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حليياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لا اذا واذا فان قلت ذلك وهو يلج فالمقدر اذا أو هو عمر فالمقدر اذا واذا صاحب المضممر ان في كان لا المضممر في أطيّب والخبر ورمي وقدم الظرف على أطيّب لا تساعدهم في الظروف ولهذا جازا كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجوز زيد جالس في الدار عند الجمهور وروى حكي أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسمى في آخرتين وانما تعدد الحال مع أفعّل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا فنحو هذا بسر أطيّب منه غيب قاله الموضع في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسر اهو هذا أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع الرجوع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه أو اسم الإشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب قاهر الحالين في المثالين على أفعّل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقابين المفضل والمفضل عليه اذ لو آخر الاتساقان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل ولا لبس فلنا يؤدي الى فصل أفعّل من من ومجرورها وهما كالوصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجوز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناطم بقوله ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجازلين بين (ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حرفه أن يكون) العامل (طرفا أو مجرورا معبرا بهما) متأخرين عن الخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به كقوله

الذات مختلفي الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لا حدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيّب منه غيب فبسر خبر المبتدأ وأطيّب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في موضع الصفة لبسر وأطيّب هو المبتدأ وغيب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدأ في محله ويجوز أن يكون أطيّب خبرا مقدما وغيب المبتدأ انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيّب في هذا بسر أطيّب منه غيب لعل أطيّب حينئذ صفة وقول الدنوشري ويصير ذلك جملتين احدهما هذا بسر والثانية أطيّب منه

غيب والمعنى الغيب أطيّب منه وسوغ الابتداء بغيب ما فيه من معنى العموم مثل مرة خير من جرادة انتهى وقد بنا يقال ان أطيّب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عمله في منه والخبر غيب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشري ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتاج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أي ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الحقاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قايت هلا جعل لا تميزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رد على الرضي كما نقله اللقاني بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسر لغابت الإشارة بالبسر فيوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البسرية انتهى وقوله لقيدت الإشارة أي ومثلها التنبيه وسياقي في الشارح رد على المثل الا في على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما مر عن المعنى في قوله ونحن ضعايلك أنتم ماو كافلا تفعل (قوله فيجوز بقلة توسط الحال الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز تحوفاً في الدار ٣٨٥ أجاز الانخس في قولهم فداه لك أمي

وأني أن يكون فداه حالاً
والعامل فيه لك (قوله
لصلته ما) قال اللغوي فيه
نظر إذا المعنى حيث ذوقوا
الذي استقر في بطون
الانعام حال كونه خالصاً هو
لذكورنا ومعلوم أنه لم
يستقر في البطون حالة
الخالص أي لذكورهم
بل إنما خالص لذكورهم
بزعهم هذا القول والجعل
منهم (قوله وان السموات
عطف) لا يتعين هذا بل
يجوز عطفها على الأرض
على أنها مؤنثة من تقديم
والاصل والأرض جميعاً
والسموات مقبوضة
* (فصل) * (قوله)
ولشبهه الحال بالخبر
لشبهه المذكور لا يقع
اسم الزمان حالاً وصاحبه
اسم ذات كما لا يقع خبراً
قاله الدماميني في الكلام
على أقسام الحال
من الباب الرابع (قوله)
جازان يتعدد) أراد
بالجواز عدم الامتناع
فيصدق بالواجب قال
الرضي تكرر الحال بعد ما
واجب وجوب تكرر ما
نحو ضرب زيداً ما قاتماً
وما قاعداً وكذلك بعد لا
لأنها تكرر في الأغلب
نحو جاز زيداً لا ركباً ولا
ماشياً (قوله) ويحتمل

بما عاذ عوف وهو بادي ذلة * (لديكم) فلم يعد مولاً ولا نصراً
فوسط الحال وهو بادي ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو باديكم والاصل وهو باديكم
بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنقل إلى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدم ما عن الخبر عنه نحو في الدار أو عندك حالاً ساريد جاز
التوسط بلا خلاف لأن الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف
المتقدم جاز في الحال المفردة والجملة المصدرية بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة
بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا)
بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما لا وصوله والخبر به وهو لذكورنا والاصل والله
أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واثقة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنقل إلى
الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه)
بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السموات والخبر به وهو بيمينه والاصل والله
أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنقل إلى الجار والمجرور وفي هذه الأدلة دلالة على
جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الانخس) وسبقه إلى ذلك القراء
(وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار إليه في النظم بقوله ونذر * نحو سعيده مستقر في هجر *
(والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين (و) (ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الأولى
(ومطويات) في الثانية (معمولان لصلته ما) وهي في بطون (ولقبضته) خالصة معموله للجار والمجرور
قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معموله لقبضته على أنها حال من الضمير
المستتر فيها والتاء في خالصة التانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه
للمبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة
والصدر لا تأتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) (الحق) ان السموات عطف
على ضمير مستتر في قبضته (لناولها بالمشقة) (لأنها بمعنى مقبوضته) والمصدر إذا كان بمعنى المشتق
يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ ويمينه) خبره كما قال الانخس بل بيمينه (معمول الحال)
لتعلقها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبهه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جازان يتعدد لفرد وغيره) كما يتعدد الخبر
والنعت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والحال قد يجرى ذاتاً متعدداً * لمفرد فاعلم وغير مفرد
(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله)

على إذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزبارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا
أي ما شيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان يسكون الجيم وفي
آخرون وقد صحقه بعض الأعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة إلى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا
حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبيه عليه الموضع في الحوائشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد
المرجاني فإنه قال فيه وقد صحف جماعة رجلاي بالفتح (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو)
ان الله يشركني يحيى مصداقاً بكلمة من الله وسيداً وحسوراً) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضع (والثاني) وهو ان يتعدد لمفرد وفيه تفضيل فينتظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

(٤٩ تصريح ل) ان يكونا حالين قال الدنوشي هذا مردود عند التأمل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان
حافيا فيتعين التوجيه الاول تأمل انتهى وفيه نظر اذا لمانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله ثنى أوجع) قال الدوشري ظاهرة أن ذلك واجب والذي في الرضى أن ذلك هو الأولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معافان كأنهما متفقين فلاولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التقريبي نحو لقيت زيدا راكبا وكذا وقال أيضا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيما كان نحو لقيت هندامصعدا منحدرا وإن لم يكن فلاولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيدا وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون أحداً الحالين بجانب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الأولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقييلا للفضل كما زعم البدر الدمايني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يقيدان تأخيرهما ضعيف وكلام المغنى يقيدانا إذا ارتكبتنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الأولى من الحالين لثاني الاسمين والثانية منهما لأول الاسمين تقييلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفي شرح التسهيل للدمايني وههنا بحث وهو أن مسألة الجمع مثله أى والتثنية لا تدخل تحت تعدد الحال إذا كان الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر في الزيدون فاعنون انتهى وأيضا إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تبه - دد فى الاحوال كما قال ابن الناطم فى يدالك يدخيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذي ادعاه انه ليس من التعدد

ثنى أوجع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤنوسة بمعنى دائبين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتانيث وأصل الدؤب مرور الشيء فى العمل على عادة جارئة فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بامره مسخرات حال مؤنوسة لعلها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخر او مسخرة او مسخرة ومعنى مسخرة فلما اتفقت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقية مصعدا منحدرا ويقتدر) الحال (الاول) من الحالين (الثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحداً الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الاقرينة * فان قلت فإل علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملقوفة والثاني للثاني وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحداً الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من الماء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى) عهدت وعادسلوانا هو اها ذات هوى حال من معاد ومعنى حال من الماء فى عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى انى كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فقصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فعادسلوانا (وقد تانى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثاني للثاني (ان أمن اللبس كقوله) وهو امر والقيس

ان الله يشرك الخ لكن سياتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو وما يخالفه ومحرر هذا المبحث فى حاشية (خرجت) الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليقيدان اقرارا الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين من تخالف الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمايني فى شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثاني للثاني قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى ومبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا فى الجملة من مرجع وهو ما ذكرناه فقيدان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتأخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله ومبحثنا هذا الخ يخالف لقول المصنف وقد تانى الخ لانه صريح فى ان الاول أعم من ان يكون ثم ليس أولا ويبدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهد للسئلة (قوله وعادسلوانا هو اها) قال الدوشري عاد من أنحوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشيء وتركه وفى القاموس سلامسلوانا وسلاوانا وفيه وفى الصباح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر قشر به العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مرة * فلا وجد العيش يامى ما أسلوا واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدمايني (قوله والمعنى انى الخ)

فيه رد على المعنى حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أي أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمجرد أنه في بحث لا بسرا حال من الضمير في أطيب ورطبا حال من الضمير في منه فلم تعدد الحال لمجرد بل لتعدد وان كان واحدا في المعنى فلم يسلموا الجواز الذي وقع التنازع فيه قدبر * (فصل) * (قوله ردوه إلى المينة) قال الزرقاني أي ٣٨٧ فيؤول العامل بأوجدنا مثلاً قالوا

لأنه لا بد من تجديد فائدة

عند ذكر الحال انتهى أي

في وأرسلناك للناس رسولا

بما كانت الحال تا كيدا

لعاملها وأما المؤكدة

لصاحبها فلم يذكرها النحاة

المتقدمون ليجتاجوا

إلى تأويلها وفي الارتشاف

ما يقيدان تأويلهم أنهم

يجعلون المنصوب فيما

استقيد المعنى مما قبله

منصوبا على القطع (قوله

لأن التسم نوع من

الضحك) قال الشهاب

القاسمي هذا بناء على أن

التسم والضحك بمعنى أما

بناء على أن التسم الأخذ

في أوائل الضحك فهي

مؤسسة انتهى وفي كون

ما قاله الشارح بناء على

أنهما بمعنى نظر لأن

الشارح جعل التسم

نوعا من الضحك فالضحك

أعم فلا يكونان بمعنى

قال الدونشري ومثل

فتسم ضاحكا لا تعشوا

في الأرض مفسدين يقال

فسد الشيء فسادا وفسودا

كما يقال في ضده صالح

يصلح صلاحا وصلاحا

(خرجت بها أمشي تجرورانا) * على أثر بنا ذيل مرط مرحل

فجعله أمشي حال من التاء في خرجت ووجه تجر حال من الماء الجرورة بالياء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارية على أثرى قدمي وقدمها ذيل مرطها التخفي الأثر عن القاعة قصد السر والمطر بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي وجاعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمجرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الأحالا واحدة (فقدروا حقوقه خائيا) في البيت (صفة) لرحلان (أو حالا من ضمير رحلان) فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتخذ صاحب الحال (نحو هذا بسر أطيب منه رطبيا) وتقدم الكلام فيه

* (فصل) * الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلى شيئا ومقدرة وهي المستقبلية نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا

* (فصل) * الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبنية أيضا لأنها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبا (وهي دمضت) أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه إلى المبنية والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها (أما) مؤكدة (لعاملها اللفظ ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة (لعاملها) وهو أرسلنا اللفظ ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله

أصغ مصيغا لمن أبدى نصيجه) * والزم توقي خلط الجذب بالعب

فصيغا حال من فاعل أصغ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها اللفظ ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكدا للحدث المستفاد من الفعل وأصغ بالصاد المهملة والحاء المعجمة من الأصغ وهو الأصغ والاستماع والمعنى أصغ حال كونك متصغيا لمن أظهر نصيجه وتحفظ من خلط الجذب بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتسم ضاحكا) فضا حكا حال من فاعل تسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولي مدبرا) فان الأدبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قدأ كذا (وأما) مؤكدة (لصاحبها) نحو لا آمن من في الأرض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لأن جميعا يدل على الإحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضع قال في المعنى ونسبه وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (وأما) مؤكدة (لماضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها ما يليان يقين كوزيد معلوما أو فخروكا نافلان بطلا أو تعظيم كوفلان جليلا مأهبا أو تحقير كوفلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كناعبدك فقيرا إليك أو وعيد كنافلان متمكنا منك أو معنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا)

وكان الأصل في مصدر زيمها الصلوح والفسود لأنه قياس فعل اللازم مثل فعله فعودا مرزوق (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقاني إن قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيتوتهم حاوية قلت لا لأن المبتدأ في معنى المشتق إذ ثلاث في معنى المشار إليه فعناء أشير إلى بيتوتهم في حالة كونها حاوية (قوله المضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه أن هذا معنى الجملة وأما مضمونها فمصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول على ما في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا)

مضمونه ثبوت الأبوّة زيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبو زيد (قوله لا تهاؤ كدة) ولا تهاؤ يجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها مقتضى تعليل الشارح منع تقديمها مقتضى التعليل الذي ذكرناه الجواز فليحذر (قوله المحذوف وجوبا) لأن الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والعوض (قوله تقديره أحقه الخ) إن قلت مقتضى هذا أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك أن الأبوّة يلزمها عادة وغالباً العطف والمحذوف يكون الأب عطوفاً مستقداً من قولنا زيد أبوك فالمستقداً من عطوفاً مستقداً ما قبله فلذلك كان مؤكداً وقال بعضهم عطوفاً حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أي أثبتته وليست مؤكدة لمضمون أحقه إذا لا ثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنهما مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وإن كان أنا قدراً أحق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الأولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الأمر (قوله لتأوله بسمي) هذا لا يظهر في كل مثال وإنما يظهر إذا كان ٣٨٨ الخبر علماً كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد معروفًا وكذلك قول ابن

خروف إنما يظهر إذا كان
المبتدأ اسم إشارة مقرون
بهاء التثنية (قوله لا يستلزم
الأول المجاز) فيه أن المجاز
أجمع البلغاء على أنه خير
من الحقيقة

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها)
أي وليس المراد به عن
الجملة فقط لأن المصنف
قالبه بالظرف والمجرور
(قوله وإذا وقع الظرف
وعديله حالا) كذا في
النسخة لا بصيغة المفرد
والظاهر حالين والتأويل
وقع كل منهما بإياه قوله
فإنهما يتعلقان (قوله
وأما قوله تعالى فلما رآه
الخ) أي وأما مستقرا في

قاله ابن الناطم في شرح النظم زاد أبوّه في التسهيل جوداً محضاً احترازاً من أن يكون أحد الأسمين في حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفاً من المؤكدة لعاملها على قاريل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضع في هذا المثال تبعاً للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لأنها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولة) عند سيوييه (المحذوف وجوبا) مقدراً بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كما عرفه أن كان المبتدأ غير أنا فإن كان أنا فالقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بسمي وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ التضمنه معنى اثبتة وكلا القولين ضعيف لا يستلزام الأول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل إذا محذوف وجوباً بالتزّل الجملة المذكورة منزلة البذل من اللفظ وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وان تؤكدة جملة فخصر * عاملها ولغظها يؤخر

(فصل) يقع الحال اسماً مفرداً عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكباً وضربت اللص مكبواً (و) يقع (ظرفاً كآيت الهلال بين السحاب) فيبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجاراً ومجروراً نحو خرج على قومه في زينته) ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستقر فيه العائد على قارون (و) إذا وقع الظرف وعديله حالاً فأنهما (يتعلقان بمستقر) إن قدرنا في موضع المفرد (أو مستقر) إن قدرنا في موضع الجملة وعليه لا كمثرون حال كون مستقراً أو مستقراً (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقاً وأما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عنده فحمل على عدم التلزم والانتقال لأنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا قامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبوحيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق

قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فحمل الخ فعناه عدم التلزل والانتقال لا الوجود والكنية الصادق بالتلزل لأن معنى زيد كائن في الدار أنه موجود فيها سواء كان متحركاً أو ساكناً ويرد على ما قاله أن الحمل على ما ذكر لا ينافي إرادة الكون المطلق لأن العام قد يراد به الخاص فمدير (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الإشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من نذر أن يعتكف صائماً لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وإنما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صبحاً إيقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع في الأول لخصوصية المثال لا في كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي قال الله على أن اعتكف صائماً لزمه ذلك ولو قال الله على أن اعتكف صائماً لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع أنه قيد بالحال فيهما فالفارق الجواب أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوباً للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يثبت دليل على مطلوبيته في الأول لزمه الجمع بينهما من حيث أنه نذر قرينة فوجب الوفاء بهما وفي الثاني لا يلزم الجمع لأنه نذر ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال الله على أن اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولما اليوم فكذلك تابعو

الحالية في المسئلة الثانية وبهذا ينحل اشكال التحفة ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالنظر فدل على انه شرط فيه والام يجب بدليل الصلاة قلنا انما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب الا هاهنا وهاهنا فهو على اضمار القول أي الاقائلين هاهنا وهاهنا من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجدت الناس أخبر بقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تعليق الامين المحلى اما لعدم اضماره القول أولا لان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للرازي ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد الكشاف ما وافقه لكن كلام المعنى يخالفه وأقول ليس في المعنى ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانية انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما جاز لا ضرب منه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المعنى الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزي اهـ والتحقيق ان الكلام في الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة أخرجهما عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المستند بالشرطية ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدير بعلم الاستقبال على ما سياتي في كلام الشارح واما التصدير بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا

قول النظم * وموضع الحال تجي جملة * (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيديها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويترول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا يقع الانشاء شرطاً ولا نعتاً هذا حاصل جواب الخديشي (وغلط من قال) وهو الامين المحلى في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين (اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا اما ترى الحب بل يتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لانا هية و) ان (الواو للحال) قال في المعنى وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجرا عراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرون بنون التوكيد الحقيقية فذفت للضرورة ولا نافية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المعنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجرا عراب مثلها في لا تا كل السمك

انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية للتصديق بالحرف المقترض لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة وزيد اقتضاء لذلك كافي الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنها شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فعناها ثابت لا منتقل فسانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فردم آخر ما الذي مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لزم انتهى ومرت في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي ان في التعجبية خلافا في انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هي مستثناة ثم مناور ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أي من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانباري والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللغوي غير متعين لجواز كونها لالخال ولا نافية ويعني مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفردا أيضا فقوله ولا انما يقع بعد تنقي لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتي هنا لانها خاصة وهي لا لا الترك لان لا النفي والواو الجمع ولا اجتماع بين مثبتيه الحكم وتنفي عنه الحكم وهذا الزم من الاول لانه يقال في رده

فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المقر فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة في تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذي يتحرر لي ان لا انما تدخل على ذي نسبة مفردا كان أو جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات الجهي ونفي الزاد جعل النفي في آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد ألا تفي الجهي بزاد لا اثبات الجهي عوانه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفي بل لم يحزله ذلك بخلاف الاول وأما جاءني زيد لا عمرو فلا هنا نائية عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون في جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشري يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائده على أن يكون غدا معمول لصائد أو لا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيره بان البشاعة اذا قدم موجودة بخلافه حال تأخيره فليتامل ثم تاملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنع لان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائده صفة زرو لو كان التبر كيب يجي زيد معه صقر صائده غدا كان حسنا (قوله وذلك يناق الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على الماضي كالمضى ولما مع تحقق المنافاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا فالقدير في الآية مقدرا هدايته اياي (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث اقتران الجملة

الحالية المقدرة بالماضي
يقدر أن علة ذلك انها
تقرر به من الحال
واعترض بنظير
الاعتراض المذكور هنا
والذي في نسخة بالنظر الى
ذلك المقيد وأكثر نسخ
الشارح القيد وفيه تحريف
وبقية عبارته بعد قوله كما
في معانيها الحقيقية نصها
وليس ذلك مستبعد فقد
صرح النحاة في مباحث
حتى يكون الفعل مستقبلا
نظر الى ما قبله وان كان
ماضيا نظر الى زمان
التكلم وعلى هذا فاذا

وتشرب اللبن لانه لا اجل ثون تو كيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غيره مصدره بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك يناق الاستقبال واعتراض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجماع كلام من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيود المساله اختصاصا باحد الازمنة فهم منها استقباليةها وحاليتها وماضيتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفي (سبدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربى سيدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهرا وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية ساذها مهابا قصر في التنقيس الى الذهاب وهو في الآية للهداية وأجيب بان مهابا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنقيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنقيس كالمقيد قاله الدماميني وأما قولهم لا ضرر به ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مضرة بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لا ضرر به على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد قال في المعنى وقال المطرزي طريقا بوجع الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا من الحال له تقول في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه ان الر كوب ماض بالنسبة الى الجهي متقدما عليه فلا
تحصل مقارنة الحال لعمامها واذا دخلت عليه قدقر به من زمان الجهي وتفهيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الر كوب كان متقدما على
الجهي لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءني زيد ركب دل على كون الر كوب في حال الجهي وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي
وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالتياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره
السخاوي من أنك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال الجهي لا حال التكلم
ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها يعني في حال الجهي وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه
وأنت اذا وجدت الكلام أخيرا محلا فلا تقدم من على تخطئه فتخطئ ابن أخت خالتك اه ورد عليه الحفيد في الحواشي (قوله فانما
جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا في غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية
في القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطي ما يخالفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخلة في الخبرية والافكان اللائق ان يورد
القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزي الخ) كلام
المطرزي عام في كل شرطية لاني الشرطية لفظا كما في القول المذكور وأيضا المطرزي لم يقل ما ذكر لتصدير الشرطية بدليل الاستقبال بل

لصدورها بالحرف المعنوي للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشي ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث يجوز في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بقوله حيث يجوز الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغي منعه في المعنى ان الجملة الواقعة نعتا لربطها الا الضمير ملقوظا به أو مقدر او اعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المعنى وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه خرم القنادي انه ذكر في الجملة السابعة محال من المعنى ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بعينه فانه يجوز في قوله ذكر تلك والخطي يخطر بفتنتنا * وقد نهلت من المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا وربطها ما ذكر فرأجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشي توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس مقارنا للهبط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء آدم لا يقدر ان المعادة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادى بينهما يقارن باعتبار ما له من الذرية التي كاندرد (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشي واول الحال يعني اذ قال ابن معطي في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذ الحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف بين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناطم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة لأنفسهن قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو المضاف لهن لا يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معالتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم أولف) حذر الموت فحملته هم أولف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لا دم وحواء دليل اهبطا منها جميعا وجمع ضمير ههنا لانها أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولا بليس والحية وصحح الزنجشري الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو) لئن أكله الذئب ونحن عصبة (جملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل نحن في الربط لانهم لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لاهتا بدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذوني وقد تعلمون) أي رسول الله اليكم بجملة تعلمون حال من الواو في تؤذوني وهي حال مقررة لانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايدائه قاله البيضاوي (وتمنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) جالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاهها باسنا يانا أو هم قائلون) بجملة هم قائلون من التيمولة حال معطوفة على بيانا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذبا حال كونهم بائين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو هم قائلون كراهية اجتماع حرف عطف صورة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعه وده لا بانقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شي والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهم للأزواج (قوله بجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقدير اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدر انحو مرت بالبرق فغير بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماعناره * محذف الواو والاصل والماعناره وهي مقدرة وان أو هم كلام التسهيل بخلافه (قوله قبل قد) لم يعمل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصرح بما علم من اشتراط قد لا اختصاصها بالثبت كما في المعنى فقوله لم قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذوني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحه على التلخيص هذه الآية محذوف فيه المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أقراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل ان تحفوا ما في صدوركم الآية انما لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملا لها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسألة تعدد الحال وصرح بنظره في الخبر ومرتبة على ذلك (قوله اجتماع حرف عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصله ذلك ورد على الرخشي وتعب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما إن القاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانهما تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم تولى ثم تولى ثم تولى (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مقردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال أن الحق هو الثابت في نفس الأمر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا

فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسم في الواقعة بعد الانحوا واما كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناطم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جاذبين وممثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاسم تقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنسفي دون النفي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اه وسياتي للشارح في باب نوني التوكيد نحو قوله لكن قال في التسهيل انها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأتت لا تتبعان ونقل القنري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال أن لا تاهية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها النون الحقيقية على مذهب يونس أو أن لا تاهية والواو للعطف ومسح عطف

الحال (المؤكد لضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جلى لاشك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلا دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة للماضي التالي الا) الايجابية (نحو) وما ياتيهم من رسول (الا كانوا يستهزئون) بجملة كانوا يستهزئون حال من الماء والميم في ياتيهم ولا تقتن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي قاليا لا كقوله

نعم امرأهم لم تعرفنا بية * الا وكان لمرتع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلوا ونحو لا ضرب منه ذهب أو مكث) بجملة ذهب حال من الماء وهي متلوة باو فلا تقتن بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقتن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي) لا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) بجملة تؤمن بالله حال من الضمير المحرور باللام ولم تقتن بالواو لان المضارع المنفي بلا مجزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجرأه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا غير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا أكثر يا وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية * وكنت ولا ينهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي أ كسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعي لاب الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصب ووفيك شبيبة * فالك بعد الشيت صبا متيما

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل بجملة تصب ووفيك من السكاف في عهدتك ولم تقتن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (قوله تعالى ولا تمنن تستكثر) بجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقتن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الرتبة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناطم بقوله

وذا بد بمضارع ثبت * خوت ضمير او من الواو دخلت

(وأما نحو قوله) وهو عنتره العبدى

(علقتهما عرضا وأقتل قومها) * زعم العنبر أيبك ليس بمزعم

بجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتهما وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلاف في تخريجها (فقبل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

الخبر على الأمر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقول الناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أ كسبته الورق الخ) قال الدنوشي معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزة الورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي عينا) مثله لا وأما المنفي بأن فلا يصح وقوعها حالا لانه دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما مضى معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان في التلخيص

* (فصل) * (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو مجروراً أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولاً لضعفه اهـ وأقول مر عن المعنى وابن مالك ما يقتضى ان حرف التشبيه يعمل محذوفاً قطعاً له ثم انه يحصل أن العامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذاكر (قوله أو جواب تنقيح)

بلى قادرين) قال الدنوشري
قد يقال بل هو جواب
للاستفهام في قوله
أحسب الانسان أن لن
تجمع عظامه * (فائدة)
يجوز حذف الحال وهذا
هو الاصل وقد يعرض
لما يمنع منه ككونها
جواباً لنحو را كبا لمن قال
كيف جئت أو منياعها
فجرو ولا تمش في الارض
مرحوا ولا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى أو مقصودا
المصرف فيها نحو ما جاء في
زيد الار كبا اهـ وفي المعنى
نقل عن أبي الحسن ان
الحال لا تذكر (قوله
بتدريج) الباء بمعنى مع
متعلقها ازدياد أو نقص
(قوله قال أبو البقاء الخ)
في المحكم ويختص هذا
يعني صاعداً بالقاء ويجوز
ثم يلهوا ولا يجوز الواو قال
ابن جني هو منصوب على
الحال المثل كذا أي ولو
زاد من المعلوم انه اذا
زاد لم يكن الا صاعداً
كذا قال بعضهم وفيه مالا
يخفى فليتامل (قوله
لتوبيخ) أي تقرير ولوم
والحال يفيد الوصف
الموبخ به والهمزة تفيد

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) قومها والجملة من
المبتدأ والخبر هي الحال وعلايه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها أنو مبتدأ * له المضارع اجعلن مستنداً
وعلقتهام بنى للفعول وعرضاً بفتح العين المهملة والراء وزعماً بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر
العين يزعم بفتحها زعماً بفتح تحتين أي طمع بطمع طمعاً كفتح يفرح فرحاً والمرع المجمع
* (فصل وقد يحذف عامل الحال) * اذا كان فعلاً (جواز الدليل حالي كقولك لقاصد السفر اشدوا)
قولك (للقادم من حج ماجورا) (لدليل (مقال) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبا لمن قال
لث كيف جئت أو جواب تنقيح (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالاً أو رباناً) فهذه
أحوال منضوية بعامل محذوف جواز اشد من منصوب (باضمار تساقرو) ماجورا منصوب باضمار
(رجعتو) قادرين منصوب باضمار (تجمعهم) رجالاً منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تساقرو اشدوا
ورجعت ماجورا وتجمعهم قادرين وصلوا رجالاً مجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوباً قياساً في أربع
صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربني زيداً قائماً) والاصل حاصل اذا كان قائماً أو ضربه قائماً على
الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال الموكدة
لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفاً) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتزل الجملة قبله منزلة البدل من
اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمضتا) فالاولى في باب المبتدأ أو الثانية قريباً هنا (و) الصورة الثالثة
هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيها فالاول (كتصدق بدينار فصاعداً
(و) الثاني نحو (اشترى بدينار فصاعداً) وساقلاً حالاً والفاء الداخلة عليها عطف عاملاً قد حذف
وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصديق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً واشترى
بدينار فانحط المشتري به ساقلاً قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة
(ما ذكر) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو قائماً وقد قعد الناس) (لن لا يثبت على حال) (أتميمارة
وقيسياً أخرى) فقاماً حال منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أتوجد) وتميمياً وقيسياً حالان منصوبان
بفعل محذوف وجوباً أي (أتحول) يحذف (سماعاً في غير ذلك نحو هنياً لك) فهنياً حال محتملة
للتأسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنياً) على التأسيس (أو هنالك) (ذلك
(هنياً) على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وإنما نصب هنياً لانه ذكر ان خيراً أصابه
انسان فقلت هنياً كأنك قلت ثبت لك هنياً أو هنالك ذلك هنياً اهـ محذوف الفعل وقامت الحال مقامه
قاله ابن السجري وهنأ بتخفيف التون وبالمزوي يقال هنئ هنئاً كعلم يعلم وهنؤ بهنؤ كظرف يظرف
والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل

* (هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر مبرأ اذا غلب شي من شي وقرئ بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(نصرح ل)

نفس التوبيخ (قوله أتميمارة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في

الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميمياً بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو
مصدق لا حال وهو مذهب سيبويه * (هذا باب التمييز) * (قول مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة صرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الذنوشي لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلي لعل المراد أنه كان حقاً أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع والناجم اه ولا أدري ما الخروج إلى هذا أو أي خفاء في كلام الشارح فإن قوله كالطالع الخ أي في أنه ما صدر أن بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لا بهام الخ) قال الذنوشي ضمن مبين معنى فزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكده لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعاً ومراعاة من من البيانية كما سيصرح به وهي التي يكون مجروراً هاء عين المبين بها وهذا لا يجوز مجرماً غير أحد عشر لعدم صدقه على الأحد عشر ولا جراً التمييز ونحو طالت زيد نفساً إذا النفس ليس زيداً وكذا علموا وداروا أبوته وعلى هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبعة عليها فلا يكون منعكساً وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع إذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفساً ومررت برجل حسن أو حسن وجهها وأنت أعلى من لا اه وقوله ضمن مبين أي لانه عدمه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبيناً عاملاً بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكده لا بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكداً وهو قول سيديويه وقد بينا ذلك في الحواشي على ان المصنف كالناظم لم يتعرض في هذا الباب لكون التمييز مؤكداً فاعلم ما تبعه سيديويه وقوله ومراده من إلى قوله وقال بعضهم كلام اللقائي وأتباعه في قوله فهذه التميزات الخ عجيب فسياتي في كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لا اسم بدليل أنه جعله فيما يأتي فصلاً ثالثاً ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثاني كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية تحصيل الغرض

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطالع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لا بهام اسم أو) ابهام (نسبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (خرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبهة بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فإن فيه ما في حسن وجهها إلا التذكير فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره (وقدمت في) في باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد الشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صدت وطبت النفس) ياقس عن عمر (محول على زيادة آل) عند البصريين كما زيدت في * باعدام العمر وعن أسيرها * وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (ب) الفصل (الثاني) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيدا كذا (فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من) وخرج (ب) الفصل (الثالث) وهو مبين لا بهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثاني مفعولي استغفر (نحو) استغفر الله ذنباً) لست بحصيه * رب العباد إليه الوجه والعمل (فانهما) أي رجلاً وذنباً (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب (لكنها) أي من (ليست فيهما البيان) فلا يكونان مبينين (بل) هي (في الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لهما (وفي الثاني) وهو استغفر الله ذنباً (للاستدعاء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً

من اخرج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يقبده كلامه لكن قوله الا في فانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما البيان قد يوهى بظاهر ان قوله هتامين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح في اعراب الالفية انه وقع في التوضيح ما يقيد ان قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلاً ثالثاً ياباه وأما قوله الا في

فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتي ونحو عبارة المصنف في الحواشي قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنباً فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما البيان شيء مبين سبقتهم انتهت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلي لم يخرج باسم وكان حقاً ان يخرج به غير الاسم كالحجة والظرف فان كلامه لا يقع تمييزاً وذلك أحد ما افرق فيه الحال والتمييز فانظر المعنى اه وفي قوله وكان حقاً يخرج به الخ نظر لأن الاجتناس ليس من شأنها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينهما وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفي تحققة هنا نظر فتأمل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضاً المبهم (قوله استغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل ان يقول قد عدوا السنين من المعدادات فما المانع هنا ان تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعال وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استثبت ولو استعمل على أصله لم يحرف فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فرود (قوله ولذلك بنى اسم لهما) اعترض بأن بناء اسم لا تأمها لتضمنه معنى من التي هي في انوافع لا استغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقضي للبناء انما المقضي له تضمن معنى الحرف من حيث هو قد بدر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الذنوشي كلام فيه تأمل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتمهل للشهاب فانه قال قوله لا ابتداء فالمعنى استغفر الله مبتدئا للمغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب
 فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قررناه في باب البناء من الفرق بين
 التضمن للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا للمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى
 فانه الذى يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مابين الخ لانه حينئذ
 لا فائدة فيه لا غناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا
 رجل واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخرجها بقوله مابين الخ نعم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيا بقوله
 عن غيره ولا تاويل فلا يراد ان معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح اخرج الحال بقوله بمعنى من وقد اخرجوه به لان كون من بمعنى في غير
 مشهور وبعض شواهد مؤول لا يقال قوله مابين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لاننا نقول هذا
 حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخرج ٣٩٥ ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله

مبين الخ نظر الى عموم
 قوله بمعنى من وان اريد
 منها البيانية لان المراد
 لا يدفع الاراد لانا نقول
 كان اللائق حينئذ وصفها
 بما وضع المراد وهو قولنا
 البيانية فانه الظاهر
 حينئذ مع اخذ صاهم كون
 من التي التمييز بمعناها
 بيانية هو ما ذهب اليه
 المصنف في معنى من
 الظاهر مع التمييز والمتبادر
 ان الظاهرة هي المقدرة
 وقيل ان الظاهرة للتبعيض
 وقيل زائدة وفي التسهيل
 ان التمييز على معنى من
 الجنسية قال الدماميني
 المراد بها البيانية أو
 الاستغرافية وأخرج في

منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا ينتهى لكونه غير محدود فكأنه قال
 استغفر الله مبتدئا من اول الذنب الى ما لا ينتهى قال الموضع في الحواشي وليس المراد من قوله اسم
 في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لانه لا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ والتمييز
 العدد وانما المراد ان الاسم حى به تبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لان ثم من مقدرة اه (وحكم
 التمييز بالنصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلاف في صحة اعماله
 مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فانه شبهه بضاربين زيدا
 ورطل زيدا فانه شبهه بضارب عمر في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
 وقيل شبهه بالفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير
 معتمدا واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصيغة المشبهة لانه يعمل في السبي والاجنبى وهى
 لا تعمل الا في السبي دون الاجنبى وهى أصل لا فعل من لاها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة
 واحدة وهو أصل لا تادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصح هذا القول لان حمل الشي على ما هو
 به أشبه اولى (والناصب لمبين النسبة) هو تسيويته والمازى والمبرود ومتابعيه (المستند من فعل أو شبهه)
 فالقول (كتاب زيد نفعا) فنفسا منصوب بظاب (و) شبهه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فابوة منصوب
 بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا بما
 قد فسر) فانه يقتضى ان التمييز ينصب بما قد فسر سواء كان مقسم الابهام اسم أو نسبة وليس كذلك
 وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه
 فاندرج به هذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسر وذهب قوم الى ان العامل في غير النسبة هو الجملة التي
 انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم
 صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال اللغاني أى حكمه الاصلى بالنصب والافتدائي ان الجرح حكمه (قوله
 واختلاف في صحة اعماله) أى في توجيه ذلك (قوله لانه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه ان هذا موجود في اسم المفعول المتعدى
 لمفعولين والصيغة المشبهة وفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب لمفعوله ولكن لا يحتاج اليه
 ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجود واما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالتعدى لاثنتين
 فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا واما المركب نحو تسعون وتسعون نعمة فقال المصنف في الحواشي
 الناصب العقود والاصل تسع نعجات وتسعون نعمة وقد يقال العددان ككامة واحدة ولا تقدير وليس هذا بابعد من جاء زيد وأتى عمر
 والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر
 لو كان المستند جامدا نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصبين بافعلا وقوله
 وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

﴿فصل﴾ (قوله رطل زيتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنجة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعرف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الأرض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار المسووح به أو مكعبه أي ربع المقدار المشووح به من الجهات والمكعب ما يسع به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلمهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتامل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد

انه يعرف به قدر الشيء وليس منه لانه لم يوضح للتقدير به قال الرضى والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهباً وقولك عندي مثل زيد رجلاً (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجمادأولا اهـ وفي شرح الأشموني لنحو الرق واما كان للسمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المائنة) قال الدنوشري ظاهراً أن نحو أن لنا غيرها ابلادال على المائنة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لأجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النص بعده على التمييز كذا قال

﴿فصل﴾ والاسم المهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عباد ملكك وقدم الاسم على النسبة لأن المقدم مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو واحد عشر رطلاً أو شبرا أو قفيزاً ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفراد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جلتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقة بل مقداره حتى انه يصح إضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلاً قاله الموضع في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لانه (أما مساحة كشير أرضاً) وذراع نسجاً (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لا في البقاء ومن المسووح عندي قفيزان شعيران الآن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اهـ ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلاً) ونعرا (وهو ثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في ثنيته منوان كما يقال في ثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال في ثنية صب صببان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالأول (فحومته قال ذرة خيرا) يرمق قال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما للشيء يوزن به عرفاً (و) الثاني نحو (نحى سمنا) فالتحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيراً وصغيراً والثالث نحو (ولو جئتكم مثله مدداً) فثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغيرة (نحو أن لنا غيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه غير وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه للمماثلة بالمقدار إلا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعاً للتمييز نحو) هذا (خاتم حديد) فإن الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع به هذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون عما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديد في ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خرا) فإن الجبة فرع الخبز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنسوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبني على ما الخلاف في الاتباع فنخرج النصب على التمييز قال ان اتابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جوداً محضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً

شيخنا أبو بكر الشنواني يعدسوا الى عنه (قوله فرعاً للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا أن الأصل بعد الفرع تمييز (والنسبة) خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فليتامل اهـ وأقول سياق حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بأنه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديد اتعينت الحالية ولم يرجع التمييز أدلة بجوده وزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهوره من معولن يرجع الحالية انه قديع نعتاً تابعاً للاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا البديل لأن المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقى أن يكون نعتاً وكل شيء تبع النكرة نعتاً لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديد) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصيب كما ذكره والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المهمة نوعان) قال اللغاني يرد عليه امثلا الاناء ماء فانه لافاعل ولا مفعول في الاصل ويجاب بما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملا الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والا ففى قولك ملاث الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورقه الموضع فى شرح الملح) قال الدنوشرى ٣٩٧ لم يتيسر لى مراجعة الشرح المذكور

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضع قال فى شرح الملح والثانى المنقول عن المفعول نحو وفخرنا الارض عيسونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بشرا وهذا القسم اختلف فيه فاثبتته الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشاوبين وحجته ان سبويه لم يثبته بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن ابي الربيع وتناول الشاوبين عيوننا فى الآية على انها حال مقدرة لانها حال التقجر لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك وأولها ابن ابي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون ورده الموضع فى شرح الملح (ولك فى تميز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدرا ونون تشبهه (كشبر أرض) من المسوحات (وققير) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناطم بقوله * وبعدى ونحوها جرره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لاسيما فى بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما مائة وما فوقها فتميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيان وواجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض على ما فى الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيد فلما أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى قاله فى المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (مثله مددا ومل الارض ذهباً) فعدا تمييزا لثبوت ذهبها تمييزا لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

(والنسبة المهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مهمة وشيئا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جى بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضاه وتميزا (ونسبته للمفعول نحو وفخرنا الارض عيسونا) فان نسبة فخرنا الى الارض مهمة وعيسونا مبين لذلك الابهام والاصل وفخرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجى بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولى وابن عصفور وابن مالك وكثير المتأخرين وأنكره الشاوبين وحجته ان سبويه لم يثبته بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن ابي الربيع وتناول الشاوبين عيوننا فى الآية على انها حال مقدرة لانها حال التقجر لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك وأولها ابن ابي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون ورده الموضع فى شرح الملح (ولك فى تميز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدرا ونون تشبهه (كشبر أرض) من المسوحات (وققير) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناطم بقوله * وبعدى ونحوها جرره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لاسيما فى بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما مائة وما فوقها فتميزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيان وواجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض على ما فى الاطلاق وانما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيد فلما أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى قاله فى المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (مثله مددا ومل الارض ذهباً) فعدا تمييزا لثبوت ذهبها تمييزا لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

والنصب بعدما أضيف وجبا * ان كان مثل مل الارض ذهباً
 (فصل * من تميز النسبة) التمييز (الواقع بعدما يقيد التعجب) اما بصيغة الموضوع له أو لافا لاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبوا ما أشجعه رجلا) (الثانى نحو) (لله دره فارسا) فابا ورجلا وفارسا تمييزا لبيان جنس المتعجب منه المهم فى النسبة والدرى فتح الدال المهمة وتشديد الراء فى الاصل مصدر در اللين يدر ويدرك كسر الدال وضمه بادرا ودرورا كثر ويسمى اللين نفسه درأ وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لينة الذى ارتضعه من ندى أمه أى ما أعجب هذا اللين الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من تميز النسبة انما

وأضاف ليس الشجر مغروسا به ولا العيون مقجرا به ابل هى نفس الشئ المغروس والمقجر اه بحروقه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشرى عكس ذلك أن يضاف الاهد الى تميزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى تميزه مع ان تميز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالاضافة واجب (فصل * (قوله بعدما يقيد التعجب) قال اللغاني هذه الكنية منقوضة بقولك بالمناقضة ونحوها ما يقع بعد التعجب تميز الضمير مهم فانه عن مفرد لانسبة (قوله الذى نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشرى يحتمل ان الباء فى كلامه معنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مستبنا عن اللين بل الاخر بالعكس وانما عبر بماء عبر للبالغة التي اقتضاهامقام التعجب قاله مولا نا حسين الاولوى وعبد الهادى المالكى
(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللغاني ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد
أكثر مال وزيدا كرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر
الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني
تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيدا كرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم
والفاعل المعنى انصب بافعال مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللغاني قضيت ان مال في أكثر مال تمييز مخفوض لا تنفاه
شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من غير الاسم لا من غير
النسبة لان الضمير مهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الجواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله
* و بعد كل ما اقتضى تعجبا يميز (و) من يميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان
تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببا وذلك
اذا كان (فاعلا معنى نحو زيدا أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه
ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد أكثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* والفاعل المعنى انصب بافعال مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل
بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن
يكون مال فاعلا معنى لقساد المعنى فلا يقال مال زيد أكثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وانما وجب
نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما
جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا
يقال هو كرم رجل فتجبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب
(لتعذر اضافة افعال مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك
ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره

* (فصل ويجوز في التمييز بمن كرم من زيت) واختلاف في معنى من التي تصرح بهامع التمييز فقليل
للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي أطلت عليه الجملة وقال
الشلوبين زائدة عند سيبويه معنى التبعض قال في الارشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها
نصبا قال المحطية طافت أمامة بالربان آونة * يا حسنه من قوام ما ومنقبا
وبحث الموضع في الجواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا
الاخفش ان من لا تزداد (الافى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد
كعشرين درهما) لاسيما في (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرس الارض شجرة او منه) أى من
المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف
ما أحسنه) أى زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجلا زيد مع أن المراد

اليه أكثر ولا في اسناد
أكثر الى الضمير المذكور
فلا يصح كونه تمييزا بل هو
مفضل عليه أى هو أكثر
من كل مال سواء (قوله
وانما جاز الخ) فديقال انه
واجب لما ذكره ويجاب
بان الجواز لا يناق الوجوب
أو ان التركيب في حد ذاته
يجوز فيه ازالة المضاف اليه
والا بيان مكانه بالتمييز
(قوله لتعذر اضافة افعال
مرتين) قال الشهاب
القاسمى قد يقال التعذر
لا يستلزم النصب لان الجر
يمكن يعنى الاضافة كن
مقدرة اهو يجاب بان عمل
حرف الجر مقدرا كن
لا يطرد الاق اما كن ليس
هذا منها قتال * (فصل) *
(قوله زائدة عند سيبويه
معنى التبعض) قال
الدنوشى قد يقال كونها
زائدة يناق كونها معنى

التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الهمة اسم امرأة وآونة بالماء نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل
تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان
المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشى هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها
للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللغاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط
التحويل أن يقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للميز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضى ثم يقال للصنف اذا لم يكن
رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيهما النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكانه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه فقال قد يقال انه محمول عن
المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللغاني برده عليه نحو كفى يزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد
فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخرج رجل ونصب تمييزا ويجوز جزمه بمن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انتصب هو عنه يجوز جزء
بمن (قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التعجب ويأتى بما فيه (قوله منها أنه قيد
الفاعل المعنوي بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيد بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا
سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الشارح
قيد الفاعل المعنوي بان يكون الخ ولم يقل قيدا لمحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لخراج الله دره
فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه
تمييز مفرد لا تمييز جملة)

بالرجل نفس زيدو (الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا)
اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيداً كثر مالا) فلا
محول عن مبتدأ (اذ أصله مال زيداً كثر) فقول المضاف وجعل تمييزاً وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا)
بكسر التاء خطا بالثبوت أخذ من قول الاعشى

أقول لهما حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانه - ما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهم ما غنير
محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جارا كقوله

باسيدا ما أنت من سيد * موطا الاكتاف رخب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل
زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود
تخيره فلم تعدل سواه * (فنعلم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسثلين فقال * واجر بمن ان شئت غير ذى عدد *
والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها
ويعصوبها اسم جنس سابق صالح لجل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم
صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد او التمييز مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر
للسببة لا للفظ المذكور وجاز دخوله في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا أمور
منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا لصناعة ولم أقف عليه لغيره ومنه انه تبع الشارح في جعل
لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم
على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن
فاعل وتقديره أبرح جارك فاستند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيراً وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

ما قاله المرادى هو الذي
ذكره الرضى فانه قال ولا
رب في ان التمييز جملة
في نعم وما بعدها عن المفرد
وهو الضمير ثم قال بعد
ذلك فلا تظن أن الناصب
للتمييز في نعم رجلا
ويش رجلا وسامثلا
وحذار رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما في نعم
زيد رجلا اه وبما قاله
الرضى اعترض اللغاني
كلام المصنف وبين
الشهاب القاسمى صحة
الامر من فقال ما حاصله ان
كان الضمير مبهما لا يعرف
المقصود منه كان التمييز
عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير في نحو ياله رجلا
يحتمل أن يكون المراد
منه رجلا أو امرأة أو صبيا

وان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين نحو ما جاء في زيد في ياله رجلا ولقيت زيدا فله دره فارسا أو كان كاف الخطاب
لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا والله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة اه وهذا الذي قاله قد نقلاه
الشارح فيما مر قريبا عن الموضع في الحواشي فن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا فاعل
تفضيل ولا فعل متعد وفي الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوههم أبرح قبل وأبرح أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال
الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجيت وبالعن وأبرحه أيضا معنى أكرمه وعظمه اه ومثله في القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل
تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل في التعجب وغيره وحيث لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل في المعنى بل
لا يكون تمييزا بالكافية بل هو مفعول لا فعل امام مستعمل في التعجب وهو ما اقتصر على تخرج البيت عليه أو غيره مستعمل فيه فليحذر
وفي الارشاف واختلف في اشتقاق أبرح حيث فقال الاعلم من البراح أى صرت في برح لا شتار أمرك وقال السيرافي من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح اللوحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد و قدّم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم دخول الأسناد من الظاهر إلى المضمّر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير أه فحوله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذا المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جارا

*(فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) * جامدا (كرمل زينا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معنوله بتقديمه عليه (ونذر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيبي

(أنفسنا تطيب بنيل المتى) * وداعى المنون ينادى جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناطم في شرح العمدة ويقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذوالصرف نرأسبقا ولم يحز شيئا وبه والجمهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد حول الأسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يبرح ما كان يستحقه من وجوب التأخير لما قبله من الإخلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المعنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير تطيب نفسا تطيب أو ما إن كان العامل وصفا

فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يحيزه مع الوصف الاعم اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت

لأن النعت لا يتقدم على

المنعوت قاله ابن

عصفور والله

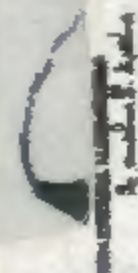
أعلم

*(ثم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا باب حروف الجز) *

المتعجب منها أي صرت ذا برح أي جئت بمسلم يجيئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دهوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذا المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال أن التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كنا محولين عنه فتدبر

*(فصل) * (قوله نحو ما أحسنه) ظاهرة أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدفوشي في كونه تمييزا مقدما على المميز نظرا لظاهر فليتامل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Bibliotheca Alexandrina



0431434